الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان

كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية قسم التاريخ

الثورة التحريرية في الولاية الخامسة 1962-1954

أطروحة مقدمة لكلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة أبي بكر بلقايد تلمسان لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر.

إعداد الطالب: إشراف: الأستاذ الدكتور

عبد المجيد بوجلة أ.د/ يوسف مناصرية

لجنة المناقشة:

أ. د عبد الحميد حاجيات	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ. د يوسف مناصرية	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	مشرفا مقررا
د. مبخوت بودواية	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	عضوا مناقشا
د. لخضر عبدلي	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	عضوا مناقشا
د. بن يوسف تلمساني	أستاذ محاضر	جامعة الجزائر	عضوا مناقشا
د. جمال يحياوي	أستاذ محاضر	جامعة الجزائر	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2008/2007

الإهداء

إلى شهداء الجزائر من يوم الاحتلال إلى فجر الاستقلال.

إلى روح جدي المتصوف الزاهد عبد القادر الجزائري.

إلى روح إبني محمد إلياس ومحمد عبد الإله تغمدهما الله برحمته.

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله.

إلى زوجتي الصبورة وابنتي ياسمين وكل عائلتي صغارا وكبارا .

إلى جميع المخلصين للقضية العربية والأحرار في فلسطين والعراق.

إلى هؤلاء أهدي هذا العمل

شكر وعرفان

من واجب إسداء الشكر والتقدير أن يكون البدء بأستاذي المشرف الأستاذ الدكتور يوسف مناصرية الذي أشرف على تحضير هذه الرسالة، ودلّني بالتوجيهات المنهجية والنصح..له منّي خالص التقدير، وإلى الأستاذ الدكتور بوعلام بلقاسمي الذي أمدّني بالعون والتشجيع، وإلى مدير المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر الدكتور جمال يحياوي على دعمه وتقديره للباحثين، وإلى الدكتور بن يوسف تلمساني والدكتور الغالي غربي على مساعدتهما لي خلال سنوات إنجاز البحث، وإلى والدي الذي كان يؤازرني ويشجعني، وإلى الأستاذ الشريف عرايبي، وإلى الأستاذ الدكتور عبد الحميد حاجيات المدرسة التي اغترفت منها تواضعه وجديته، وشكر موصول إلى جميع أعضاء لجنة المناقشة على جهدهم وكرمهم.

والشكر موصول أيضا إلى المشرفين على مكتبة المتحف الوطني للجيش ومكتبة المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر على ما قدموه من تسهيلات ومساعدة.

تمثل الثورة التحريرية المظفرة تتويجا للمراحل الطويلة والشاقة التي عبّر خلالها الجزائريون عن رفضهم للاستعمار وكل المظالم الاستعمارية على اختلاف أشكالها، كما تعبر أيضا عن التطور الواضح في الحركية الاجتماعية طيلة القرن التاسع عشر وإلى غاية الاستقلال.

على أن طول الفترة الاستعمارية تفسر من دون شك ضخامة وتشعب التحولات التي عاشتها الجزائر في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، جراء السياسات القمعية والاضطهادية من حرب الإبادة الجماعية التي استهدفت بالدرجة الأساسية إبادة الإنسان الجزائري، وطمس للهوية بضرب المقومات الأساسية الحضارية للشعب الجزائري، وإخضاعه لمنظومة قانونية تجعله في مصاف العبيد، ناهيك عن النهب والسلب للأملاك العقارية وغيرها، وسياسات الاحتلال والتوسع، إذ لم يجر فرض وتحويل هذه السياسة موضع التنفيذ إلا بصياغة استراتيجيات استعمارية نظّر لها رواد الفكر الاستعماري الفرنسي وتحويلها واقعا على يد العسكريين الفرنسيين ومجموع الإدارات المدنية المتعاقبة على امتداد مراحل الاستعمار.

كما كانت ردود الأفعال الوطنية الجزائرية تجاه الاستعمار سريعة وبطرائق وأشكال مختلفة تتباين وتتحول بتبديل الظروف والمعطيات التي أحاطت بكل جوانب الظاهرة الكولونيالية.

وإذا كانت الحرب الأولى قد فتحت الباب أمام الجزائريين للنضال والعمل السياسي، فإن الحرب العالمية الثانية قد سطرت المسار الثوري وعجلت به بالنظر إلى عمر المسيرة الكفاحية والنضالية للشعب الجزائري، بيد أن الشباب العائد من الحرب كان قد تطلّع إلى الكثير من الحقائق وتشبع بالرصيد التاريخي للحركة الوطنية الجزائرية الشيء الذي عجل بتفجير الثورة في الفاتح من نوفمبر 1954.

وفي هذا الإطار وقع اختيارنا على موضوع الثورة التحريرية في مجال جغرافي يمثل لوحده مساحة هامة الجزائر ونعني به تحديدا الولاية الخامسة التاريخية خلال المرحلة الكاملة من الثورة 1954 – 1962.

إن البحث في موضوع الثورة التحريرية بشكل عام والثورة في الولاية الخامسة من الوجهة الخاصة، يستوجب الإحاطة بحيثياتها، والوقوف على أكثر تفاصيلها وفقا لمنهجية علمية أكاديمية تتوخى الكثير من الموضوعية والحذر خاصة وأن الكتابات التي تناولت الثورة الجزائرية وحتى الحركة الوطنية الجزائرية أكثرها كتابات فرنسية، وبعضها بلغات أخرى، في حين أن الكتابات الجزائرية تبقى حديثة العهد تعود إلى فترة ما بعد الاستقلال، فهي بذلك تجربة جد قريبة زمانا الأمر الذي يتطلب الحكمة في معالجة موضوعاتها بعيدا عن كل التأثيرات الذاتية، ومن هذا التصور تطرح إشكالية الموضوع المبنية على جملة من التساؤلات يحاول البحث من خلال فصوله الإجابة عنها وتفسيرها تفسيرا علميا:

– ما هي الجذور العميقة للحركة الثورية في الجزائر عامة وقطاع الغرب الوهراني.

– الظروف التي انطلقت فيها الثورة في الغرب وتحدياتها منذ العمليات الأولى لنوفمبر، والوضع العام الذي شهدته المنطقة الخامسة.

– هل وجدت المنطقة الخامسة كفاية من حيث الأسلحة.

– التقسيم السياسي والإداري الذي رسمته الثورة للجزائر والذي انبثقت عنه المنطقة الخامسة أول الأمر والولاية الخامسة لاحقا.

– طبيعة التطورات العسكرية للثورة وردود الأفعال الاستعمارية المختلفة.

– تنظيمات الثورة في الولاية الخامسة.

– أساليب تموين الثورة بالسلاح ودور القواعد الخلفية على الحدود الغربية

– انتشار الثورة وتطورها في الولاية الخامسة.

– الاستراتيجيات الاستعمارية للقضاء على الثورة ومظاهر السياسة القمعية الفرنسية بمختلف أشكالها.

– كيف أن الولاية الخامسة كانت ميدانا للتفجيرات النووية، ولسياسة سلخ الصحراء عن الجزائر، وعرضة لمشاريع كانتونات عرقية.

– مواجهة الثورة عموما والولاية الخامسة خصوصا لهذه السياسة إلى غاية الاستقلال.

وتشكل هذه التساؤلات وغيرها محور البحث الذي يسعى إلى الإجابة عنها وفق منهج تاريخي علمي موضوعي، ولعلها عملية صعبة شأنها في ذلك شأن الموضوعات التي تتناول الثورة التحريرية والتي كتب حولها الفرنسيون على وجه الخصوص وبعض الغربيين، ومن بين هذه الكتابات حتى وإن اعتمدت وثائق أرشيفية قد يصعب على الباحث الجزائري الوصول إليها، فهي لا تعالج الثورة بأسلوب علمي بل كتبت بأقلام غير نزيهة وغير موضوعية تفسر الثورة من منطلقات استعمارية وبقاموس اصطلاحي استعماري يقزم الثورة بالتركيز على جزئيات هامشية يراد لها أن تكون جوهرا، وأما الجهود الجزائرية الوطنية في تدوين تاريخ الثورة المظفرة، فهي حديثة العهد وتسير بخطى تتوخى العلمية وتبتعد أكثر عن الذاتية. وسعيا لمعالجة إشكالية البحث المبنية على جملة التساؤلات المطروحة، جاءت الخطة المنهجية مشكلة من مقدمة ومدخل وبابين يتفرع عن كل باب عدة فصول، وخاتمة مع إلحاق البحث بمجموعة من الوثائق ذات الصلة بالموضوع وجانب للأعلام والمصطلحات.

يتناول المدخل الأوضاع العامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الجزائر بشكل عام قبيل تفجير الثورة المسلحة في الفترة ما بين 1945– 1954 والتحولات العميقة التي أفضت إلى الخيار العسكري.

كما ينقسم الباب الأول من البحث إلى أربعة فصول، يبحث الفصل الأول منها في ظروف وحيثيات التحضير للثورة على المستوى الوطني وفي القطاع الوهراني وانطلاقتها بالمنطقة الخامسة، وردود الأفعال الوطنية والاستعمارية إزاء عمليات أول نوفمبر، كما يقدم تعريفا للمجال الجغرافي والطبيعي للمنطقة الخامسة التي سوف تتحول بموجب مقررات مؤتمر الصومام إلى الولاية الخامسة التاريخية والتي تشكل

لوحدها من الناحية الجغرافية أكبر ولايات الثورة، كما يقدم الفصل ترجمة بيوغرافية للقادة العسكريين للولاية من 1954 إلى 1962.

وأما الفصل الثاني فيركز على الجوانب التنظيمية للثورة من حيث الهيكلة الإدارية والسياسية وأجهزة الثورة المختلفة وصلاحياتها، والمهام التي اضطلعت بها خاصة في المرحلة التي أعقبت عقد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 والتي أعطت للثورة إطارا تنظيميا وهيكلة جديدة.

ويتناول الفصل الثالث التنظيم العسكري لجيش التحرير الوطني وأبرز مظاهر العمل الثوري في الولاية الخامسة عامة.

وأما الفصل الرابع والأخير من الباب الأول يطرح التحديات التي واجهت الثورة في مسألة الحصول على السلاح وعمليات الإمداد، ودور الوفد الخارجي للثورة في مصر بقيادة أحمد بن بلة ومصر الناصرية في دعم الثورة وتموينها بالأسلحة، ويقف أيضا على أشكال الإمداد البحرية والجوية والبرية، فضلا عن دور القواعد الخلفية للثورة في المغرب على الحدود، وفي منطقة الريف التي ساهمت بشكل فعال في تزويد الثورة والولاية الخامسة بالذخيرة والمعدات والأسلحة المتنوعة، مع الإشارة إلى شبكات التسليح المختلفة من أوربا والمغرب ومصر وإسبانيا وعبر الحدود للجزائر انطلاقا من مرسى بن مهيدي في الشمال إلى جبهة مالي في أقصى الجنوب، وأيضا استراتيجية الثورة في الحصول على السلاح وتصنيعه في ورشات وجدت في معظمها بالمغرب.

وأما الباب الثاني يتناول المواجهة الاستعمارية للثورة ويضم ثلاثة فصول، يتناول الفصل الأول مختلف مظاهر السياسة القمعية والاضطهادية للإدارة الاستعمارية من التعذيب والقتل الجماعي والإعدام والتركيز على أكبر مراكز التعذيب الاستعماري وورشات الموت المنتشرة في الولاية الخامسة بالوقوف على شهادات حية لمجاهدين عاشوا وحشية التعذيب والقمع، وأيضا السد الشائك والمكهرب على الحدود الغربية في إطار خطوة استعمارية للقضاء على الثورة والاستراتيجية العسكرية وفق مخطط شال بالولاية الخامسة. كما يتناول الفصل الثاني ملف التفجيرات النووية الفرنسية في

الصحراء الجزائرية، والتي كان جزء هام من الولاية الخامسة مسرحا لها منذ بدايات المشروع النووي الفرنسي وسير الأبحاث وإقامة المراكز النووية إلى غاية تفجير أول تجربة وما تبعها من تفجيرات باطنية وفي الجو وتبيان الوجه الآخر للسياسة الاستعمارية من خلال الانعكاسات الخطيرة التي أحدثتها يرابيع رقان وتفجيرات الحمودية وغيرها على البيئة والإنسان والحيوان وكيف تعاملت الثورة بشكل عام والولاية الخامسة معها.

في حين يعرض الفصل الثالث الجوانب الخفية والمعلنة لسياسة فصل الصحراء عن الجزائر، وأدوات تنفيذ المشروع لسلخ الصحراء الجزائرية نهائيا عن الوطن، ودور المناورات الفرنسية والديغولية خاصة في ذلك، سيما وأن ملف الصحراء قد شكل محور المفاوضات الجزائرية الفرنسية، وأما الجزء الثاني يركز على مخطط التفتيت السياسي للجزائر عن طريق إيجاد كنتونات عرقية ودويلات إقليمية نظّرت لها الدوائر الرسمية الاستعمارية مثل مخطط هرسانت وألان بيريفيت سيما وأن الغرب الجزائري كان يمثل تمركزا سكانيا قويا للمستوطنين الفرنسيين والأوربيين ومركز النشاط الإرهابي لمنظمة الجيش السري، إلى جانب التحديات التي رفعتها الثورة لإحباط هذا المشروع الخطير إلى غاية الاستقلال.

مصادر البحث ومراجعه:

لعل أكثر ما يطرح في عملية تدوين وكتابة تاريخ الثورة بشكل عام والولاية الخامسة بشكل خاص، جملة المصاعب التي يتطلبها التوثيق خاصة وأن مادته الحية متعددة ومتنوعة لكنها موزعة في مواضع مختلفة، فمنها المادة الأرشيفية المتعلقة بأرشيف الجزائر المتواجدة في مراكز الأرشيف الفرنسية وقد اعتمدنا جزءا منها موجود بأرشيف المصلحة التاريخية للقوات البرية بفانسان وبعض الوثائق الأرشيفية المحفوظة في الأرشيف الوطني الجزائري.

وإلى جانب الوثائق الأرشيفية وظفنا العديد من الشهادات الحية التي رصدناها مسجلة أو مدونة لكثير من مجاهدي الولاية الخامسة وهي عملية صعبة تتطلب جهدا

ووقتا كبيرين، كما أننا لم نصل إلى كل من حاولنا تدوين أو تسجيل شهادته لأسباب أو أخرى، فبعضهم فارق الحياة وكثيرهم مُقعدٌ أنهكه المرض وطاله الخلط والنسيان غير أن العملية كانت مفيدة سيما وأنها رصدت الشهادات في مختلف الولايات الإدارية المعروفة اليوم والمشكلة سابقا لمناطق الثورة، فضلا عما تم تسجيله أو تدوينه أو جمعه في التقارير الولائية لمديريات المجاهدين في غرب الوطن والجنوب الغربي.

وأما مراجع البحث فهي متنوعة، منها المذكرات المنشورة والكتابات الجزائرية على الرغم من قلتها خاصة فيما يتعلق بالولاية الخامسة، فضلا عن بعض الأطروحات والرسائل الجامعية التي بحثت في موضوعات الثورة وتساهم بإمكاناتها في بناء مدرسة وطنية تاريخية تتوخى الأكاديمية في الطرح والموضوعية في المعالجة، إلى جانب أشغال الملتقيات والندوات الوطنية والدولية التي أشرفت على جلّها وزارة المجاهدين عن طريق المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر وغيرها من الأبحاث والأعمال المنشورة.

من بين المراجع العربية المعتمدة الأبحاث الجامعية ومنها أطروحة: الغالي غربي بعنوان" الاستراتيجيات الفرنسية في مواجهة الثورة الجزائرية 1954-1962" وقد أفادت في جزء هام لغناها بالمادة التاريخية المدعومة بروح البحث والتوثيق المتميز، وعمل حفظ الله بوبكر:" التموين والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية" بحث يختص بأساليب الإمداد بالسلاح والتموين وقد أفادنا في غزارته، وأيضا أطروحة: جمال يحياوي حول تطورجيش التحرير الوطني 1956-1962 باعتباره موضوعا حساسا يتصل بشكل مباشر بموضوعات الثورة التحريرية، ورسالة: ضيف الله عقيلة: " التنظيم السياسي والإداري في الجزائر 1954- 1962، وعمل: توفيق برنو: " الدكتور محمد بن عيسى أمير، الطبيب المناضل 1926-1990"، وغيرها فضلا عن مجموعة من الكتب منها: " أمواج الخفاء " لعبد الكريم حساني، وكتاب عبد المجيد بوزبيد:" الإمداد خلال حرب التحرير الوطني، شهادتي..." وهو مترجم من الفرنسية إلى العربية. وكتاب مصطفى بن عمر: "الطريق الشاق إلى الحرية..."، وكتاب بالي بلحسن: " العقيد لطفي، السنوات الدامية من حرب التحرير الجزائرية، المفرزة والعمليات الفدائية

داخل مدينة تلمسان"، وكتاب محمد مصطفى طالب: من أيام حرب التحرير 1954 – 1962 في جزءين (المديرية العامة للتدريب الغربية، محطات تاريخية). ومن الكتابات العربية الجيدة: كتاب زكي مبارك: " أصول الأزمة في العلاقات المغربية– الجزائرية" وهو يعرض في جزء هام منه شهادات كبار المناضلين المغاربة والتاريخ النضالي المشترك بين الجزائريين والمغاربة في مقاومة الاستعمار، وكتاب فتحي الديب:" عبد الناصر وثورة الجزائر" لاعتباره وثيقة هامة تضمنت تفاصيل عن الدعم المصري للثورة التحريرية وبعض المراحل التي مرت بها.

وأما الكتابات الجزائرية باللغة الفرنسية فمنها كتاب أحمد بن سعدون:
Guerre de Libération Nationale, Parcelle des vérités de la wilaya 5- Oranie.
وكتاب: حمود شايد المدعو عبد الرحمن: "Sans Haine Ni Passion"
وكتاب رضوان عيناد ثابث: "la Guerre d'Algerie"
ومحمد لمقامي: "Les Hommes de l'Ombre"

وأما الكتابات الفرنسية فهي كثيرة ويمكن تصنيفها إلى قسمين متباينين، يفرض الجزء الأول منها على الباحث الذي يتوخى الروح العلمية والأكاديمية التعامل معها بحذر وهدوء كونها رغم المادة التاريخية الغزيرة وحجمها الكبير تذهب في تحليل وسرد تاريخ الثورة انطلاقا من مبدأ المؤامرة الداخلية والصراعات التي غالبا ما تشوه جوهر وروح الثورة، وهي في الحقيقة تعبر عن توجهات واضحة، ولا نقول بعدم الاعتماد عليها بل بضرورة إخضاعها للقراءة النقدية الموضوعية والبناءة، ولعل هذا النوع من الكتابات كثيرة ولا مجال لحصرها، وأما الصنف الثاني يستحق وصفه بالأقلام النزيهة والموضوعية سيما تلك التي تكشف الحقائق والفضائع الاستعمارية بأسلوب علمي وشجاع منها كتاب:

- Pierre, Vidal Nacquet : « La Torture Dans la République »
- Denise et Robert Barrat : « Algérie 1956, livre Blanc sur la repression »

والرسالة الأكاديمية التي أنجزتها رافاييل برانش حول التعذيب بعنوان:

«la Torture et l’Armée Pendant la Guerre d’Algérie »
- Aren Marianne et Thull Françoise :« La Torture Pendant la Gerre d’Algérie »
- Michel Cornaton : « Les camps de regroupements de la guerre d’Algerie »

وأما كتاب الفرنسي Henri Lemire تحت عنوان:

« Histoire Militaire de la Guerre d’Algérie »

فهو عبارة عن مذكرات دونها عسكري بحكم مواقعه القريبة من العمليات العسكرية والقيادة الفرنسية ، كما هو الشأن بالنسبة لـ Charles, Ailleret صاحب كتابين هامين الأول بعنوان: « L’aventure atomique française » والثاني بعنوان: « Général de Contingent 1960-1962 » وكلاهما له أهميته بالنظر إلى المسؤوليات التي اضطلع بها الجنرال، فقد كان المشرف المباشر على مشروع التفجيرات النووية في الصحراء الجزائرية، وبصفته قائدا عاما للقوات الفرنسية في الجزائر.

الباب الأول

الثورة التحريرية، الانطلاق والتوسع.

مدخل

الأوضاع العامة في الجزائر عشية الثورة 1945 ـ 1954

تقديم.

1- الأوضاع الاقتصادية.

2- الأوضاع الثقافية.

3- الأوضاع السياسية.

4- الوضع العام في الغرب الجزائري.

تقديم:

كانت التطورات التي شهدتها الجزائر قبل موعد الإعلان عن الثورة تحمل الكثير من الدلالات، وتشير إلى تحولات هامة في الواقع السياسي والاجتماعي، وإن كان هذا الوضع خاصا بالجزائر فإنه لم يكن بعيد التأثر بالوضع الدولي المضطرب الذي أفرزته الحرب العالمية الثانية، والسياسة القمعية والاضطهادية التي تعاطت بها سلطات الاستعمار مع القضية الجزائرية من خلال مجازر ماي 1945 الرهيبة والتي أعادت لأذهان الجزائريين فكرة خصوصية الاستعمار، وطرحت لدى الكثيرين ضرورات المراجعة الواعية لصفحات الماضي القريب والبعيد[1]. ورغم المشهد الذي صبغته الوحشية والبربرية إلاّ أن السلطة الاستعمارية في الجزائر استمرت على نفس هذا الوضع من خلال مظاهر القمع والقهر السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وهي وضعية زامنت مرحلة الاحتلال إلا أنها تفاقمت تدريجيا منذ آخر القرن التاسع عشر إلى الأربعينيات من القرن العشرين.

كما حاولت فرنسا في نفس الفترة امتصاص الغضب في محاولة منها لكسب الوقت والتهدئة، والتظاهر بالسياسات الواهية والمفرغة من أدنى الاعتبارات الإنسانية والأخلاقية، سيما بعد صدور قرار العفو العام في حق المعتقلين السياسيين عام 1946 والسماح بعودة الحركة الوطنية الجزائرية إلى النشاط. وعلى صعيد آخر لم تكن حملة الإجراءات الفرنسية المتخذة تقنع الدوائر الرسمية وحتى فئة فرنسيي الجزائر (المستوطنون الأوروبيون)، التي سوف تشكل جبهة مناهضة على مستويين: كان المستوى الأول يستهدف السلطات الفرنسية الاستعمارية المدنية والعسكرية في الجزائر والتي طالما كانت ترى فيها التفريط والتقصير تجاه جمهور المستوطنين الذين يرون أنهم يواجهون المخاطر ويدفعون ثمن مزالق الرسميين اعتبارا من الحكومة العامة الفرنسية في الجزائر من جهة، ومن جهة أخرى جبهة تستهدف الجزائريين الذين تكنّ لهم هذه الفئة الحقد والضغينة بعد أن استولت على أرزاقهم واستفادت من أراضيهم وأملاكهم المصادرة خلال عقود طويلة من الزمن، وانفردت بالقرار حتى في المسائل

[1] Redouane Ainad Tabet : **le Mouvement du 08 mai 1945 en Algérie**, office des publications universitaires, Entreprise Nationale de presse. Alger (SD), P 18

التي تعني المحرومين من الجزائريين. كما لم يكن يخف هؤلاء المعمرون الحاقدون استيائهم من الدوائر السياسية الرسمية في باريس وقد عبروا عن تلك المواقف أكثر من مرة في تقاريرهم المرفوعة إلى المجلس الوطني الفرنسي عن طريق ممثليهم.

ويذكر أندري ماندوز **(André Mandouze)** الأستاذ بكلية الآداب بجامعة الجزائر في وصفه لجزء من الوضع الذي آلت إليه الجزائر بعد مجازر ماي بلغت تنديد واستنكار الهمجية التي لا يستصيغها أي منطق ولا تقبل بها لا المسيحية ولا الوطنية الكاملة لدعاة المرافعين عن شعارات ومثل وقيم الجمهورية وحقوق المواطن والإنسان... لم يعد هناك مكان سوى للعنصرية الحاقدة والاحتلال والدكتاتورية الإدارية التي يمارسها محتالون يحترفون الغش[1].

كما أن أعظم المؤشرات كانت تفيد بالوضعية المأساوية التي آل إليها المجتمع الجزائري، فدرجة الفقر تضاعفت، وثقل المآسي تفاقم، وَضعيةٌ كانت تخيف حتى المستوطنين المحظوظين خوفا من أن تلحق بهم. ومخطط الإفقار أي تفقير الجزائريين كان قد قفز إلى مستويات مخيفة، بيد أن صور المجاعة والمظالم الاستعمارية شكلت العامل المشترك في مختلف اتجاهات الوطن، وتكفي الإشارة هنا إلى الارتفاع المحسوس في نسبة الوفيات في ظل الحرمان من الرعاية الصحية وغياب شروط العيش الدنيا. وقد فرضت هذه الحالة على الكثير من العائلات ظروف التشرد و التحول من موضع إلى آخر كلما اشتد الضيق، وساهمت البطالة بشكل واضح في استنزاف المدن الجزائرية من فئة الشباب التي توزعت بين ديار الهجرة خاصة إلى فرنسا، دون أن تنقطع الممارسات الاستعمارية التي تحترف الهمجية و الإذلال، و شحّت الثروة بعدما تعرضت أغنى الأراضي الجزائرية إلى الخراب نتيجة العمليات

[1] – آني راي، غولد زيغر: **جذور حرب الجزائر 1940–1945 من مرسى الكبير إلى مجازر الشمال القسنطيني**، ترجمة: وردة لبنان ومراجعة: حاج مسعود مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر 2005 ص 463.

العسكرية الواسعة والتي تزامنت مع موسم الجني والحصاد، ناهيك عن ضياع مئات رؤوس المواشي جراء القصف المتكرر .[1]

ولعله من الضروري التذكر هنا بأن هذه الوضعية قد صاحبتها أحكام قضائية استعمارية متعددة، أضافت إلى المجتمع الجزائري والحركة الوطنية الجزائرية قناعات جديدة تميل نحو الراديكالية، ومن هذه الأحكام ما تعلق بالسجن سنوات، وفرض الغرامات المالية الخيالية، ومصادرة للعتاد والمعدات، و حرمان من ممارسة الحقوق المدنية، انتهاء بتنفيذ حكم الإعدام من غير محاكمة فكان الضحايا يعدون بالآلاف[2].

ولم تعرف الأيام و الأشهر التي تلت ماي إلا مزيدا من الرعب و المآسي فالتقتيل لم ينقطع بل استفحل مع انتظام المعمرين في شكل ميليشيات الموت، واستمرت قنبلة القرى والمداشر في الأرياف، مع تسجيل العديد من حالات الاغتصاب والإبادة، كما أن هذه الإجراءات قد أثارت لدى الدوائر الرسمية الاستعمارية حالة اكتراث وتخوف من المواقف وردود الفعل الدولية، لذلك سوف تتظاهر بتكليف لجنة للتحقيق في "لأحداث" عينت لذات الغرض الجنرال توبير **Tubert** إلا أن هذه اللجنة لم تكلف نفسها حتى عناء التنقل إلى مواقع المجازر.[3]

لقد تحول "خزان القمح" أي الجزائر منذ فترة سبقت تفجير الحرب العالمية الثانية إلى مستودع حقيقي لتموين الحرب، والسوق الفرنسية المفلسة، وانصرف المستوطنون الأوروبيون في الجزائر إلى إبرام الصفقات الاقتصادية مع الشركات الكبرى و المصارف للظفر بالمزيد من الامتيازات و الحظوظ[4]، في ظل إدارة تؤدي كل

1– Guy, Pervillé : **Pour une histoire de la guerre d'Algérie 1954-1962,** Picard, Paris 2002, P 95.

2- Houcine, Bouzaher : **la Justice Répressive dans l'Algerie coloniale 1830-1962**. 1ér ed Editions Houma, Alger 2007.

3– أحمد، مهساس: **الحركة الوطنية الثورية في الجزائر، من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة**، ترجمة الحاج مسعود مسعود و محمد عباس، منشورات الذكرى الأربعين– وزارة المجاهدين– الجزائر 2002، ص ص 238–239.

4– محمد، حربي:**الثورة الجزائرية– سنوات المخاض**، ترجمة نجيب عياد و صالح المثلوثي ط1، سلسلة صاد، موفم للنشر، الجزائر 1994، ص ص 5–6.

الضمانات والتغطية، بينما كان الواقع في الطرف الجزائري يبرز كل المؤشرات، النقيضة نظرا للآلام التي أصابت الجزائريين بعدما بلغت درجة الفقر المدقع والانهيار المخيف في الأحوال الاجتماعية والاقتصادية مستويات مخيفة.

وفرنسا الإمبراطورية الاستعمارية التي باتت تراقب بحذر فقدانها شيئا كبيرا من المكانة الدولية جراء الظروف التي عرفتها منذ آخر العشرينيات و تأكدها بشكل واضح خلال الحرب العالمية الثانية، ظلت من بين نظيراتها غير مبالية بحجم التطورات السريعة، لا في المدار الدولي ولكن على مستوى المستعمرات، بحيث لم تهضم مدى حيوية الحراك التحرري واتساع وتيرته، لذلك سوف تواصل مخططاتها الإخضاعية والإذلالية في ظل سياسة اقتصادية استنزافية طالت الجزائر برمتها، ولعل التقارير الرسمية الفرنسية وملاحظات أقطاب الحركة الوطنية الجزائرية والاتجاهات السياسية الكبرى سجلت الكثير في هذا الشأن. فمن الجانب الاستعماري نقل تقرير الإحصاء الزراعي لسنة 1950 صادر عن الولاية العامة للجزائر عرض حال عن الأوضاع الاقتصادية المتدهورة والتي ازدادت تفاقما منذ آخر الثلاثينات، محوره الأساس أعمال المصادرة الواسعة للملكية الزراعية، تشجيع الاقتصاد الهش ومراقبة لحالة الاستياء و التذمر على مستوى المعسكر الجزائري[1].

1-الأوضاع الاقتصادية:

إلى غاية 1950 كانت الإدارة الاستعمارية قد أضافت إلى فئة مستوطنيها الأوروبيين المجنسين بالجنسية الفرنسية مزيدا من المساحات الزراعية الجيدة إذ بلغ مجموع مساحة الأرض المصادرة ما يقارب مليونين و ثمانمائة ألف هكتار موزعة بين النطاق الساحلي للجزائر، وأجود التربة في إقليم السهول العليا و الداخلية، فضلا عن وفرة الدفع الهيدرولوجي الذي توفره الثروة المائية المتدفقة في الينابيع و أسرة المياه

[1]- جيلالي، صاري:**الأرياف الجزائرية عشية اندلاع حرب التحرير الوطني**، في –مجلة الثقافة– العدد 83، السنة الرابعة عشر – عدد ممتاز– وزارة الثقافة– الجزائر سبتمبر – أكتوبر 1984، ص 192.

الجوفية[1]. والأرجح أن التركيز الديموغرافي للمستوطنين في المناطق الغربية للجزائر مقابلة بالشرق إنما يؤكد شيئا من هذه الخصائص. فالقطاع الوهراني وحده شهد استقطابا هاما لفئة الأوروبيين وقد بلغت فيه مساحة الأملاك الزراعية المصادرة نحو مليون وأربعمائة هكتار(حسب إحصاء سنة 1950)، وهي مساحة هامة بالنظر إلى إجمالي ما تمت مصادرته. في حين بلغت المساحة المصادرة في إقليم متيجة و التيطري نحو خمسمائة وأربعون ألف هكتار، وفي الشرق الجزائري في قسنطينة و ضواحيها ثمانمائة وثلاثة عشر ألف هكتار، و يضيف الجدول التالي مزيدا من المعطيات الأرض المصادرة و توزيعها.[2]

طبيعة الملكية الزراعية	المساحة	النسبة %
أقل من هكتار واحد	37.207	0.5
من 1 هكتار إلى 10 هكتارات	1.341.257	18.2
من 10 إلى 50 هكتار	3.185.810	43.3
من 50 إلى 100 هكتار	1.096.136	15
أزيد من 100 هكتار	1.668.756	23

و من الضروري التنبيه إلى أن مصالح و امتيازات الأوروبيين كانت دائما في تزايد كبير وعلى الخصوص في القطاع الزراعي، ذلك ما سوف يحولهم إلى فئة مهنية اقتصاديا وسياسيا وهم الأقلية المحظوظة كما يشكلون شريحة عريضة من كبار التجار، والموظفين وأصحاب المهن الحرة، و أما الفقر بالنسبة إليهم كانت ظاهرة غريبة، كما أن استفادة قطاع الزراعة من التقانة الصناعية الحديثة أضافت الكثير

1- Patrick Eveno, Jean Planchais : **la Guerre d'Algérie. dossier et témoignages** – édition Laphomic ALGER. 1990. P 58-

2- Jean Charles, Jauffret : **« l'Algerie de 1945 à 1954 »,** in – Guerre d'Algerie Magazine- N°1 Janvier - Fevrier 2002, P 13.

إيجاباً إلى أنماط الإنتاج و أساليبه، و الحال كذلك بالنسبة لطرق السقي التي ساعدت على توسيع المساحة المروية و استغلالها[1].

لكنه في المقابل قلصت بشكل محسوس في مناصب الشغل المعروضة على الجزائريين بفعل المكننة باستثناء العمل في حقول الحبوب الموجهة محاصيلها نحو موانئ التصدير[2].

وإذا كانت المعادلة الحسابية لفائدة بعض الجزائريين ممن حصلوا على شغل لا تكفي في كامل الأحوال لسد الحاجة، فإن إجمالي المزارعين الذين لم يعودوا يملكون أرضا قد قارب عددهم في منتصف الأربعينيات 500 ألف، ليرتفع أكثر عشية تفجير الثروة المسلحة، فلا المدن ولا الأرياف كانت بأحسن حال ذلك أن البؤس و الفقر يشكلان حالة مشتركة.

لقد أدت الآلة الزراعية الحديثة إلى تراجع واضح في سوق الشغل، وإذا عدنا إلى سنة 1930 (تاريخ مناسبة مئوية الاحتلال)، فان القطاع كان يوفر مائة وستة آلاف منصب، ليصبح بعد 24 سنة من بعد بما يوافق تاريخ تفجير الثورة التحريرية مائة و اثنا عشر ألفاً، وفي نفس السنة أي 1954 سجلت نسبة 25% من الأجراء في القطاع الفلاحة يشتغلون ما لا يزيد عن 45 يوما في السنة، وأن نسبة 50% منهم يشتغلون أقل من 100 يوم، وما يقارب 75% لا يزيد نصيبهم من أيام الشغل في السنة عن 240 يوما في وقت بلغ عدد السكان المؤهلين لخدمة الأرض ثمانمائة شاب لا يعملون بشكل كاف أولا يعملون بالإضافة إلى ما يفوق مائتين وخمسون ألف أودعوا طلباتهم في وكالة البطالين[3].

---

[1] – لقد أقرت بعض الإصلاحات الوهمية الاستعمارية مشروع تحديث الفلاحة التقليدية وذلك من أجل حماية و استصلاح التربة تفاديا للانجراف، و في مجال التعليم الابتدائي للجزائريين، توفير الرعاية الصحيّة و شروط لنظافة لكنها في الواقع لم تكن تعدو مجرد مغالط و مناورات غرضها الاحتواء.

[2] –Patrick Eveno, Jean planchais : OP.CIT P 59

[3] – جيلالي، صاري: مرجع سابق، ص 196.

وخلال نفس الفترة (من 1930 إلى 1954) تراجع عدد الخماسين من 640 ألف إلى 6500 فقط على اعتبار أن الفارق محسوس و يوحي بخطورة الوضعية الاجتماعية نتيجة طغيان استخدام الآلة الزراعية، و الاستغناء عن اليد العاملة فمثلا زاد عدد الجرارات الحديثة خلال الفترة ما بين 1947–1954 من 5900 إلى 19000 جرار وآلات الحصاد من 1200 إلى 3200 آلة، و عليه طغت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتأزمة على الرغم من وفرة إمكانيات النماء في مجال التشغيل، واتساع التربة و طاقة الماء الوفيرة. ولعل هذه الحالة هي التي أفرزت ظاهرة الهجرة الغزيرة لسكان الريف صوب المدن، فمثلا كانت خلال سنة 1886 14%، و في سنة 1911 انخفضت إلى 11% ، و إلى 5% سنة 1948 لتصل إلى 4.5% سنة 14954، و لعل ذلك ما يفسر التدفق الكبير للمهاجرين الجزائريين نحو فرنسا و أوروبا.[1]

كما أن العائدات من قطاع الفلاحة ظلت تسيطر عليها الأقلية الأوروبية وجزء ضئيل من الجزائريين، بينما أفضت هذه الحالة إلى وضع مأساوي بالنسبة لبقية شرائح المجتمع المحروم ماديا وغذائيا، إذ تفيد التقارير أن عائلة جزائرية من 6 أفراد لا تتعدى ثروتها المالية 100 ألف فرنك في السنة، بحيث لا يسمح له هذا المبلغ بالاقتات سوى من خبز الشعير واللبن في أغلب الأوقات، و قليل من السكر والقهوة و حرمان كلي من مادة الصابون.[2]

و إذا كان دخل الفلاح الجزائري السنوي لا يتعدى 100 ألف فرنك عشية سنة 1954، فإن دخل الفلاح الفرنسي (المستوطن) يصل إلى ثمانية أضعاف دخل الجزائري خلال نفس المدة، وهو يحظى بالرعاية والحماية اللازمتين من جانب الإدارتين المدنية والعسكرية فضلا على احتكاره وسيطرته لأبرز الأنشطة الاقتصادية والتجارية بما يجعله يحتل مركزا اجتماعيا جيدا، مركز سوف يعمق التفاوت بينه وبين

---

[1] Mohamed, Teguia :**L'Algerie en Guerre**, OPU, Alger 1988 P 111. voir aussi : Kamel, Kateb : **Européens, Indigénes et Juifs en Algérie.**, Editions de l'institut national d'études démographiques. Paris 2001 PP 193-194

[2] جيلالي صاري، محفوظ قداش: **الجزائر في التاريخ المقاومة السياسية 1900–1954، الطريق الاصلاحي و الطريق الثوري.** ترجمة: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1987، ص211.

الجزائريين المحرومين، ويزيده عنفا وحقدا ناتجا عن تعلقه بصور الرخاء والحظوظ والرغبة الملحة للمحافظة عليها بواسطة الإخضاع الاستعماري للجزائريين أطول مدة ممكنة. وما يمكن تأكيده هنا هو أن دخل الجزائري ظل مدة طويلة من بين أضعف المداخيل في العالم الشيء الذي حوّل المجتمع الجزائري إلى الفقر المدقع والجهل المطبق وعرضة للأمراض المزمنة والقاتلة، وصور البؤس الفضيع نتيجة السياسة الاستعمارية المنتهجة والمعززة لمنطق تعميق الفوارق الاجتماعية بين أقلية المستوطنين من جهة، وجمهور ملايين الجزائريين الذين نالوا الحظ الأوفر من الحرمان و التسلط، إذ يشير أحد التقارير الصحية في الجزائر سنة 1954 أن نحو 1450 جزائري مصاب بمرض السل قدّم طلباً لقبوله العلاج في المستشفى ولم تجري الموافقة سوى على 360 حالة في العاصمة وحدها حتى أن الكثير منهم كانوا يفقدون وعيهم في الطرقات، وبعضهم مات وهو يعالج بالمستشفى[1]. كما دفعت هذه الوضعية المؤلمة التي آل الجزائريون إلى مغادرة الوطن، واستنادا إلى بعض الإحصائيات لسنة 1947 سجل نحو 50 ألف مهاجر نحو فرنسا ليصل سنة 1954 إلى أزيد من 212 ألف.[2] وأما من لم تتوفر لديهم وسائل وإمكانيات الهجرة واجه المصير المحتوم في ظل الفقر وغياب الرعاية الصحية التي وإن وجدت فإنها بعيدة عن مطامح الجزائريين في المدن كما في القرى على الرغم من أن هذه الأخيرة كانت ضعيفة من حيث مرافق العلاج فمثلا لم يكن يوجد بها أزيد من 400 طبيب بمعدل 7 أطباء لكل مائة ألف شخص وإجمالي 150 مشفى عبر كل الجزائر.

ولم تكن أوضاع الجزائريين في الصحراء الكبرى في الجنوب الجزائري أحسن حالا بل أن مظاهر الإذلال والكراهية والتسلط كان المشهد الشائع، لقد تحولت كثير من المناطق الصحراوية إلى مراكز عبور أنشئت عليها المعسكرات والثكنات العسكرية

---

[1] عمار، بوحوش: "**أسباب الهجرة إلى فرنسا**"، في –مجلة الثقافة– العدد 13 وزارة الإعلام و الثقافة، الجزائر 1973، ص50.

[2] مومن العمري:**الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني 1926–1954**، دار الطليعة للنشر و التوزيع، الجزائر 2003. ص323.

و أبراج المراقبة و ذلك بعد فترة طويلة من الدراسة و التنقيب مكنت من معاينة المناطق والأقاليم التي تتوفر على مصادر العيش وبخاصة منابع الماء لتتحول بعد ذلك إلى الاستحواذ الكلي على مناطق استغلال المنتوجات الزراعية الصناعية وغيرها.[1]

إلى غاية سنة 1947 كانت إدارة أقاليم الجنوب الجزائرية تخضع لهيئة إدارية تعرف باسم: النظام الإداري لأقاليم جنوب الجزائر بناءا على قانون صادر بتاريخ 24 ديسمبر 1902 وبمرسوم 14 أوت 1905، غير أن القانون الصادر يوم 20 سبتمبر 1947 ومن خلال المادة 50 اقترح إلغاء النظام الخاص الذي تخضع له الصحراء الجزائرية وأوصى بصياغة إجراء جديد ونهائي لهذه الأقاليم يحدد قانونا بعد استشارة المجلس الجزائري. وعليه قدم الحاكم العام سنة 1949 مشروع قانون إلى المجلس الجزائري يرمي إلى تشكيل ثلاث مقاطعات جديدة مرتبطة بعمالات وهران، الجزائر وقسنطينة، وتم تقديم الاقتراح على المجلس الذي أحاله على المجالس العامة الثلاثة في 23 جانفي 1950 وتمت الموافقة عليه مع التوصية بضرورة اعتماد القانون بتفاصيل مكملة له.[2]

لقد أقر نص القانون الجديد سلخ واحات العبادلة (بشار) وتاغيت التابعتين من قبل لمقاطعة عين الصفراء وضمها إلى ما يعرف بمقاطعة الصحراء الغربية للجزائر، بينما فقدت مقاطعة الأغواط منطقة متليلي وضمت الى مقاطعة الصحراء الشرقية الجزائرية، كما طرحت مسألة منطقة ميزاب وتقرر إلحاقها بعمالة الجزائر وعليه أصبحت مناطق الجنوب اعتبارا من تاريخ 1 جانفي تنقسم إلى عشر بلديات مختلفة تخضع من حيث التسيير الإداري إلى النصوص القانونية السارية في الشمال و5 بلديات أهلية تمتد في المناطق الصحراوية البعيدة يتم تسييرها وفقا لقواعد خاصة من

---

[1] من ذلك مثلا الاستيلاء على المساحات الرعوية، و أراضي انشاء الحلفاء التي أصبحت تحول مباشرة عبر الموانئ إلى المصانع الفرنسية، و كذلك الأمر بالنسبة للينابيع و نقاط المياه الجوفية، و الواحات و غيرها.

[2] **Gouvernement général de l'Algérie,**Direction des Territoires du Sud :**les territoires du SUD de l'Algerie**, compte rendu de 1947-1952 – presenté par Roger Leonard gouverneur général de l'Algerie, impremerie officielle, Alger 1953. P 7.

صلاحيات بلدية مشكلة من أعضاء معينين من طرف الإدارة الاستعمارية، وغالبا ما تمتد هذه البلديات على مساحات كبيرة فمثلا تصل بلدية ورقلة إلى حدود منطقة عجرس (Ajjers) و هي تضم قبائل صحراوية عديدة تصل المسافة بين مواطنها ومقر البلدية ومقر البلدية بألف كيلومتر.[1] ومنذ 14 جوان 1949 سوف تصبح عجرس عجرس بلدية قائمة بذاتها، وكذلك الأمر بالنسبة لبلدية الهقار التي تأسست بناء على مرسوم صادر بتاريخ 15 جوان 1949 بعد تقسيم بلدية تيدكلت –الهقار. وفي نفس المرسوم أضيفت قورارة التي كانت تابعة لتوات. أضاف أيضاً مرسوم 5 سبتمبر 1949 فصل مركزي بني عباس وتبلبالة عن بلدية كولمب بشار المختلطة ليشكلا بلدية الساورة الأهلية. وفي 9 سبتمبر 1952 استحدثت الإدارة الفرنسية مركز المنيعة الذي كان سابقا تابعا لبلدية غرداية الأهلية.

وفي نفس الفترة تم تعويض ضباط الشؤون الصحراوية لكل البلديات بمسيرين إداريين مدنيين و يتعلق الأمر ببلديات: جيريفيل (البيض)، أولا جلال (مرسوم 30 جولية 1948)، كولومب بشار والوادي (مرسوم24 ماي 1950) وغرداية (مرسوم 31 جانفي 1951).[2]

النظام البلدي لأقاليم الجنوب

1 **Gouvernement général de l'Algérie , Op.cit ,** P 14.

2 Ibid P 15

	إلى غاية الفاتح جانفي 1949		1953/01/01
	طبيعة البلدية	الملحقات و المراكز	طبيعة البلدية
إقليم عين الصفراء		–	– بلدية جيريفيل المختلطة
	– بلدية جيريفيل المختلطة	–	– بلدية المشرية المختلطة
	– بلدية المشرية المختلطة	–	– بلدية عين الصفراء المختلطة
	– البلدية المختلطة لعين الصفراء	مركز بني ونيف– القنادسة مركز بني عباس – تبالبالة	– البلدية المختلطة لكولومب بشار
	– البلدية المختلطة اكولومب بشار		– البلدية الأهلية للساورة
	– البلدية الأهلية لتوات–قوارة	ملحقة قورارة	– البلدية الأهلية لتوات
	– بلدية الساورة الأهلية		– البلدية الأهلية لتندوف
إقليم غرداية		–	–بلددية الجلفة المختلطة
	– البلدية المختلطة للجلفة	–	– البلدية المختلطة للأغواط
	– البلدية المختلطة للأغواط	–	– البلدية الأهلية لغرداية
	– البلدية المختلطة لغرداية	مركز المنيعة	– البلدية الأهلية للمنيعة
إقليم تقرت	– البلدية المختلطة لبسكرة	–	– بلدية بسكرة المختلطة
	– البلدية المختلطة لأولاد جلال	–	–بلدية أولاد جلال المختلطة
	– بلدية تقرت المختلطة	–	– بلدية تقرت المختلطة
	– البلدية المختلطة للوادي		– بلدية الوادي المختلطة
إقليم الواحات		–	–البلدية الأهلية لورقلة
	– البلدية الأهلية لورقلة	ملحقة عجرس ajjers	–البلدية الأهلية لعجرس
	–البلدية الأهلية تيدكلت – الهقار		– البلدية الأهلية لتيدكلت
		ملحقة الهقار	–البلدية الأهلية للهقار

المصدر : **Gouvernement Général de l'Algérie :Territoires du SUD de l'Algérie – compte rendu 1947 – 1952. P 17**

لقد أتاح التقسيم الجديد حالة من الإخضاع و الهيمنة للجزائريين من جهة، وجهة التحكم في المواد الزراعية و الصناعية الموجهة مباشرة إلى خدمة رأس المال الفرنسي والأسواق الفرنسية والشركات الاحتكارية. و لعل هذه الاستراتيجية الجديدة المنتهجة منذ الحرب العالمية الثانية هي التي نقلت أشكالاً جديدة من الحرمان والمعيشة المتدنية إلى المجتمع الجزائري في مختلف أرجاء الأقاليم الصحراوية الواسعة، وزادت من حدة البؤس و المجاعة و انتشار الأمراض العدية والحياة في الأكواخ.[1]

و ظلت الجزائر تشكل الخزان من حيث المواد الاقتصادية المختلفة في شمال البلاد وجنوبها، من حيث إنتاج القمح بأنواعه و الحبوب الأخرى والذرة والسرغو، ومختلف أنواع الخضر على الرغم من الطبيعة المناخية التي قد توحي بعدم تلائمها مع هذا النوع من المحاصيل، إلا أن التقارير تفيد بوجود مساحات هامة منها حتى في أقصى الجنوب، فضلا عن زراعة الأشجار المثمرة وتأتي زراعة النخيل في المقدمة، وأشجار التين والمشمش واللوز والفول السوداني وزراعة مادة الحنة، والتبغ و الحلفاء[2]...

ومن المحاصيل الغذائية التي كانت تحظى بالرعاية زراعة النخيل التي استحوذ عليها المستوطنون العسكريون بنسب عالية طيلة مراحل احتلال الصحراء، واستغلالها كان يُدّر غلاّت معتبرة من مادة التمور المختلفة الأصناف والأنواع، نسبة 95% من منتوجاتها كانت توجه مباشرة نحو الأسواق الفرنسية:

نوعية التمور	شمال الجزائر	جنوب الجزائر

1 Patrick Eveno, Jean Plancharis : OP.Cit P 54

2 Gouvernement général de l'Algérie : **Les Territoires du SUD…,** OP.Cit PP 84-89

دقلة نور	36.400 نخلة 8913 قنطار 24 كلغ تمر/شجرة	529.842 شجرة نخيل 213 ألف قنطار41 كلغ تمر/شجرة
التمر اللين	96.995 شجرة 25.020 قنطار 28 كلغ/شجرة	2.526.040 شجرة 463.143 قنطار 18 كلغ/شجرة
أنواع أخرى	317.621 شجرة 92.495 قنطار 29 كلغ/شجرة	1.985.317 شجرة 286.366 قنطار 14 كلغ/شجرة

جدول إنتاج التمور خلال سنة 1952[1]

كما أصبحت الشركات الزراعية و الصناعية تتهافت على مختلف مناطق الصحراء الواسعة، وظهرت بقوة مصارف القروض و من أبرز هذه الشركات نجد SAP **(Les Sociétés Agricoles de prévoyance)** نجد لها مكتب وكالات بعين الصفراء، الجلفة، غرداية و تقرت، وقد بلغ إجمالي الشركات 14 يمتد نشاطها إلى غاية أعماق الصحراء[2] ، وبقي قطاع استغلال أكثر هذه الموارد حكراً على المستوطنين الأوربيين بما في ذلك العسكريين الذين أحكموا الاستحواذ و السيطرة عليها، بينما شكل غالبية الجزائريين القوة الشغلية بأجور زهيدة.

وأما في قطاع الصناعة، كانت الحرف بأنواعها تقاوم أمام المصانع التي اتثمرها الفرنسيون، ونجد منها دباغة الجلود، و خياطة الأحذية و السروج، نسج الأصواف، وصناعة الأواني والحدادة والصباغة، وقد ركزت الإدارة الفرنسية جهودها على استغلال الثروات الباطنية و توجيهها نحو الضفة الشمالية من المتوسط كمادة أولية لضمان استمرار القاعدة الصناعية الفرنسية ومن أهم الخصائص التي ميزت

1 Gouvernement Général de l'Algérie : **les Territoires du Sud…**, Op.cit, P 81

2 Ibid. P 104

السياسية الصناعية الاستعمارية القاعدية والوحدات الصناعية رغم قلتها 51% منها ما يتوزع في المناطق الوسطى، و25% في أقاليم شرق الجزائر و20% فقط في الجهة الغربية.[1]

وفي الجنوب الجزائري اشتهرت العديد من الصناعات التي أخذت في الاندثار والضياع تدريجيا لتعوضها صناعات استهلاكية يسيطر عليها الفرنسيون وهي في الغالب صناعات غير حيوية. فإلى جانب تصنيع التبغ خاصة في الأغواط وغرداية بإنتاج بلغ 60 طن عام 1951، نجد مصانع المشروبات الغازية منها مصنع كولومب بشار بطاقة إنتاجية قدرها 90 ألف لتر سنوياً، ومصنعين بالأغواط، ومصانع تحويل الخشب بغرداية عددها إثنان ينتجان نحو 60 متر مكعب من الخشب سنويا (إحصاء سنة 1951)[2] توفر بشكل خاص صناديق حفظ التمور أنتجت في نفس السنة 10 آلاف صندوق.

كما اختصت بسكرة بمصنع تفتيت الصخور، وآخر للبلاط و الأنابيب الصلبة ومصنع للجبس ينتج نحو 400 طن سنويا. في حين انفردت منطقة كولومب بشار باستخراج مادة الفحم إلى غاية سنة 1956 سنة اكتشاف النفط في الجزائر الذي سوف يغير الكثير في معادلة الاستراتيجية الاستعمارية لخنق الثورة والدفاع عن الجزائر فرنسية. ولقد أتاح إنتاج الفحم في المنطقة الجنوبية الغربية توفير المادة الأساسية لتصنيع مادة الاسمنت و بروز محطات للمياه المعدنية، الشيء الذي سوف يشجع المزيد من المستوطنين عدا العسكريين على الاستيطان في مناطق مختلفة فمثلا وصل إلى البلدية المختلطة لكولومب بشار عام 1936 1137 مستوطن وارتفع عددهم عام 1948 إلى 4908، ويمثل الجدول التالي الفوارق ومستويات التطور الديموغرافي في بعض أقاليم الجنوب[3]:

---

1 Mohamed, Teguia : op. cit. P 114.

2 G.G.A **: Les Territoires du sud…**, OP.Cit PP 132-133.

3 Ibid. PP 155-156.

الإقليم	الجزائريون		المستوطنون	
	1936	1948	1936	1948
عين الصفراء	190.158	242.356	3.396	6.98
غرداية	165.263	214.927	1.967	3.950
توقرت	243.214	283.676	840	1.161
إقليم الواحات	38.884	60.707	279	500
المجموع	637.519	801.666	6.482	12.593

وفي جميع المستويات، ظل قطاع الصناعة مرتبطا ارتباطاً شديداً بالاستعمار الذي حوّل الجزائر إلى منجم لتوفير مختلف الموارد الاقتصادية التي يكثر عليها الطلب، في الأسواق الأوروبية والعالمية نتيجة الاندفاع الصناعي القوي الذي سُجّل خلال الحرب الثانية وما بعدها. فمثلا إلى غاية سنة 1954 تمّ تصدير نحو 70 ألف طن من مادة الفوسفات، و 4 ملايين طن من الحديد، و 400 ألف طن من فحم القنادسة، وللإشارة فإن القطاعات الصناعية الكبرى ظلت تمثل الصناعة الاستخراجية، في حين أن نصيب الاهتمام بالصناعة الوطنية كان ضعيفاً برغبة من الإدارة الاستعمارية في إبقاء الاقتصاديات الجزائرية مرتبطة مباشرة بالاقتصاد الفرنسي، وتعطيل مشروعها النهضوي في المجال الصناعي التجاري والمالي[1].

ويتصل بقطاعي الزراعة والصناعة و الري، قطاع التجارة الحيوي الذي لم يسلم هو الآخر من الاحتكار، بحيث سيطرت الإدارة الاستعمارية كلية على كل عمليات التصدير والاستيراد، وسمحت للمعمرين بممارسة كثير من الأنشطة التجارية بحرية، ومنعت ذلك على المسلمين الجزائريين، وأصبح بموجب ذلك المنتوج الزراعي والصناعي مصدر تموين الأسواق والمصانع الفرنسية وحتى العالمية، فمثلا كانت دولة

[1] عمار، بوحوش: مرجع سابق، ص 52.

بريطانيا أكبر مستورد لتمور الجزائر ما بين 1936–1953 ولتفعيل هذا القطاع كانت حركة الشغل في الموانئ و المطارات لا تكاد تتوقف[1].

والخلاصة أن الحالة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر بقيت تعرف منحنيات تتجه نحو التدهور المستمر والمخيف وهو ما انعكس سلبا على الجزائريين، بينما تحول المستوطنون الذين قدموا إلى الجزائر بمجرد أمتعة بسيطة إلى أسياد وبعضهم إلى جماعات ضغط.

2–الأوضاع الثقافية :

وعن الأوضاع التعليمية و الثقافية، فإنه من الناحية المنطقية و العملية لا يمكن توقعها في ظل مقاربة و مقارنة بسيطة بين الوضع عشية الاحتلال وخلال عقود الهيمنة و الاستعمار. لقد تحول الجزائريين إلى مجتمع أمي نسبة تفوق 80% جراء السياسة الاستعمارية المطبقة و القائمة على التجهيل وحرمان أبناء الجزائريين من التمدرس عدا فئة قليلة منهم. وتشير بعض الإحصائيات أنه مع بداية الخمسينيات بلغ عدد الأطفال القابلين للتمدرس نحو مليونين أو ما يزيد على ذلك بقليل ، و نسبة عالية من بينهم يعانون من الأمية المفرطة[2]، بينما لم يكن الوضع كذلك مطلقا بالنسبة لأبناء المستوطنين الذين يستفيدون من كامل حقوق التمدرس حتى قبل عدم بلوغ السن المسموح به، و يتمتعون برعاية خاصة و تكوين متميز و ذلك لبناء كفاءات تمكن مستقبلا من توظيف طاقات تحسن التسيير والتدبير في الاحتفاظ بالجزائر. وأما حالة الأمية المطبقة على أبناء الجزائريين فكانت دوما رغبة الكنيسة والمستوطنين و كثير من أقطاب السياسة في الجزائر وباريس حفاظا على الوضع القائم من جهة و للحيلولة

---

[1] Djamel, Karchi : **Colonisation et Politique d'Assimillation en Algérie, 1830-1962**, casbah editions, Alger 2004, P 388.

[2] مومن، العمري: مرجع سابق، ص 326

دون تنوير عقول الجزائريين بالقضية الوطنية واستيعاب حقيقة المناورات الاستعمارية وإغفالها عن كل أنواع الوعي السياسي وطرح المطالب و الحقوق.[1]

و يتضح الفارق الصارخ في الوضع التعليمي في الجزائر من خلال الأرقام والإحصائيات، فمثلا لم يتعد عدد الطلبة الثانويين 7 آلاف طالبا، و من أصل 6000 طالب جامعي نجد أقصى حد للجزائريين الحاصلين على مقعد 500 طالب[2]، وقد أفرزت هذه السياسات انعكاسات واضحة على تركيبة الإطارات والمثقفين في الجزائر، ففي سنة 1954 تخرج من جامعة الجزائر من أصحاب حملة الشهادة الجامعية 120 جزائريا، بينما تضاعف عدد المتخرجين في صفوف أبناء الفرنسيين ما يقارب 30 ضعف المتخرجين الجزائريين، وبهذه المقاربة يمكن القول بأن أكثر من 90% من الفرنسيين الذين التحقوا بالتكوين العالي شكلوا الكفاءات و الخبرات و النخبة المثقفة.[3]

وفي أول سنة 1955 كان التعليم الابتدائي يضم 480 ألف تلميذ متمدرس من بينهم 20 ألف يزاولون دراساتهم في مدارس خاصة، و إلى جانب 180 ألف طفل أوروبي (ما بين 5 و 14 سنة) يحضون بفرصة التعلم، نجد 2.4 مليون جزائري من نفس أصناف العمر لم يحظ بنفس الفرصة سوى 300 ألف أي بمعدل واحد من أصل ثمانية[4].

كما وفرت الإدارة الاستعمارية المدرسين والأساتذة واستدعت عددا منهم من فرنسا للتدريس في المدارس والثانويات والجامعة، حيث قدم إلى جامعة الجزائر الأستاذ " أندري نوشي" (André Nouschi)، و "مارك فيرو" (Marc ferro) وغيرهما من

---

[1] يحي بوعزيز : **توارق الجزائر القرنين 19 و 20**، ط1، ج 2، دار البعث للطباعة، الجزائر 1980، ص ص 293، 294

[2] رابح تركي: **التعليم القومي و الشخصية الجزائرية**، دراسة تربوية للشخصية الجزائرية 1931– 1956، ط2، الشكرة الوطنية للنشر و التوزيع، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر 1981، ص 85.

[3] Charles Robert, Ageron : **Histoire de l'Algérie contemporaine**, **de l'insurrection de 1871 déclenchement de la guerre de libération 1954**, Tome2,PUF, Paris 1979. P 531.

[4] Patrick Eveno, Jean Planchais : OP.Cit PP 60 – 61

أساتذة التاريخ و العلوم الأخرى[1]، ففي مجال العلوم الإنسانية ولاجتماعية كان الصدام محتدما بين الطروحات ولأفكار، فالتاريخ القديم كان يمثل إفريقيا الرومانية والتاريخ الحديث طغت عليه الأفكار السان سيمونية التي تؤمن بالأفكار الاشتراكية والأخوة... كما جرى الاهتمام بقراءة الكثير من الوثائق الأرشيفية كما فعل الأستاذ ايمريث مارسيل مع ما اكتشفه عن الأمير عبد القادر، وطرح فريق من الحقوقيين و على رأسهم الأستاذ (LAMBERT) روح القانون الروماني، وذهب زميله (René Monier) الأقرب إلى الدراسات السوسيولوجية إلى مناقشة و طرح مستفيضين لما أسماه "السياسة الاستيطانية الايجابية". و دائما في مجال الدراسات التاريخية:".. كثرت الدراسات والأحاديث التاريخية القديمة أثبتت الدور البارز للرومان مع الإلحاح أكثر فأكثر على إفريقيا المسيحية. و تتمتع ديانة القديس أوغسطين بأولوية واضحة. أما الفتوحات الإسلامية فهي مجرد سرب من الجراد و غراب تركه بعد مرورها، في حين لا تجلب العصور القديمة انتباه الباحثين كثيرا.يبدأ التاريخ الجزائري في 1830، وإن الأولوية تعود إذن للتاريخ المعاصر لإثبات أنه قبل 1830، لم تكن ثمة جزائر...."[2]

و هكذا فإن الطروحات و الاعتبارات الاستعمارية تبقى واضحة في المنظومة التعليمية و في مختلف أطوارها و مستوياتها، تغذي عقول المحظوظين من أبناء الجزائر و أما الغالبية الساحقة فلم يكن لهم أي خط في التعلم أو بلوغ المراتب.[3]

3- الأوضاع السياسية:

---

[1] آني راي غولدزيغر: مرجع سابق، ص 464.

[2] نفسه، ص 469.

[3] كان الهدف الكبير لفرنسا هو تحويل الشعب الجزائري إلى الأمية و طمس شخصيته و انتمائه الحضاري العربي الاسلامي حيث ساهمت في هذا المخطط الكنيسة ممثلة في شخص لافيجري و أنصاره و أما الفئة من= =الجزائريين التي كان لها الحظ في التعلم فكانت تريدها فرنسا جبهة لمواجهة إخوانهم و أسلوب إحداث انشقاقات جزائرية–جزائرية.

إنه لمن الصعوبة بمكان محاولة الفصل بين ما كان يعيشه الجزائريون منذ الحرب الثانية من حيث الأوضاع الاجتماعية و الثقافية والاقتصادية والسياسية وذلك نظرا للترابط العضوي بينها، ولا يمكن فهم واستيعاب قوة التحول الحاصل منذ 1945 دون الوقوف عند التطورات الدولية وفي فرنسا وتداعياتها على الجزائر، لقد انتهت الحرب بانتصار الحلفاء "حملة الأفكار الديموقراطية" ومناصري الحرية وحقوق الشعوب التي اضطهدتها النازية باعتبارها أكبر حركة عنصرية واستعمارية، و قبلها ظهرت وثيقة ميثاق الأطلسي في صيف 1941 ومع نهاية الحرب أتاح مؤتمر سان فرانسيسكو نشوء منظمة الأمم المتحدة، وعودة المجندين الى أوطانهم، غير أن أخطر محطة تاريخية عرفتها الجزائر في نفس الفترة مجازر الثامن ماي 1945 التي كشفت حقيقة الاستعمار.

لقد أحدثت المجازر حالة من الرعب في أوساط الجزائريين و أعادت إلى أذهان الكثير من أبناء الشعب والنخبة والحركة الوطنية المضطهدة ضرورة مراجعة الأسلوب والعمل. فمرسوم 16 مارس 1946 الذي سمح بعودة الأحزاب والتنظيمات جعل الجزائر تدخل مرحلة جديدة من تاريخها، استوعبت بموجبها جل التجارب النضالية و الكفاحية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، كما حاولت الإدارة الاستعمارية من خلال هذا الإجراء الظهور بمظهر جديد يحتوي الغضب ويخفف عنها الضغوطات الداخلية و الدولية، وأضافت له إجراء آخر لا يختلف في الجوهر عن بقية المناورات الاستعمارية السابقة من خلال إصدار "دستور الجزائر" بعد إقراره من طرف البرلمان الفرنسي، وهو يؤكد من أول بند فكرة الجزائر الفرنسية وإمكانية إنشاء برلمان جزائري مستقل و إجراءات إدارية والاستقلالية في الجوانب المالية[1].

كان الدستور يحمل صلاحيات أوسع للحكومة العامة بصفتها "ذات سيادة" مدعومة بهيئة حكومة فرن

[1] Claude, Collot : **les Institutions de l'Algérie durant la période coloniale 1830 -1962.** office des publications Universitaires. Alger 1984- P.P 87.88

شهر جانفي 1948 تاريخ الانتخابات [1]، و بمقتضى الدستور الجديد خضعت الجزائر لنظام إداري قسم البلاد إلى 3 عمالات يديرها مجلس وعلى رأس كل واحدة منها حاكم جهوي، وإلى جانب نظام البلديات المختلطة والبلديات الكاملة الصلاحيات والحكم العسكري بالجنوب[2]

وإذا كانت هذه السياسات قد دغدغت مشاعر بعض الجزائريين فإنها في المقابل أثارت غضب المستوطنين وألهبت مخاوفهم الأمر الذي يفسر ضغطهم على الحكومة العامة في الجزائر وعلى الدوائر الرسمية في العاصمة باريس إذ في نظرهم أن أدنى تنازل من حيث الحقوق المدنية والسياسة لفائدة الأنديجين إنما يشكل خطرا مؤكدا، ويفتح لجمهور الجزائريين مزيد المطالبة والاحتجاج برغم إدراكهم أن الإدارة المدنية والعسكرية التي تؤمن لهم الحماية، وتوفر كل شروط العيش و الرفاهية لم تكن مقتنعة تماما بجملة "التنازلات" و"الإصلاحات" التي حملها قانون الجزائر، ولكن الأمر كان اعتبارا ما دامت فرنسا تحتفظ بالجزائر بمقتضى المادة الأولى منه.

وأما الجزائريون فرأوا فيه بصيص أمل قد يمكنهم من استعادة كرامتهم وممارسة بعض الحقوق المدنية والسياسية، ويعيد بعض الاعتبار لمقوماتهم الحضارية ذات البعد العربي الإسلامي ما دام قد أقر إجبارية التعليم باللغة العربية إلى جانب الفرنسية ومبدأ فصل الدين عن الدولة وممارسة الشعائر الإسلامية والاحتفال بأعيادها، غير أن الحقيقة كانت أبعد ما يكون عن طموحات الوطنيين الجزائريين، بيد أن دستور الجزائر لم يكن يعدو مجرد سياسة قديمة جديدة تعوّد عليها الاستعمار، وألفها الجزائريون و إن تباعدوا من حيث الزمن خلال قرن كامل ونصف قرن، ولعل ذلك ما يفسر موقف التشكيلات الوطنية الجزائرية الرافضة لأي شكل من المشاريع و الإصلاحات إلا في

---

[1] Claude, Collot , Op.cit . P88.

[2] عقلية، ضيف الله: **التنظيم السياسي و الإداري في الجزائر 1954-1962**، أطروحة دكتوراه (غ م)، جامعة الجزائر، الجزائر 1995، ص 100.

ظل دولة السيادة [1] أو نظام أقرب إليه، ولم يعد في مقدور الجماهير تحمُّل المزيد من القهر والإخضاع وقد نفذ صبرها من الوعود الكاذبة و " الإصلاحات"، أو بالأصح المخادع الاستعمارية المقننة أكثر من مرة. كما لم يسمح للجزائريين بالتعبير عن موقفهم في مسألة الدستور ولا في المسائل التي تعنيهم مباشرة ولم تقع استشاراتهم خاصة أن غلاة المستوطنين كانوا يعارضون بشدة أي إجراء يرون قليله يخدم "الأنديجان".[2]

ورغم ذلك حاولت الحركة الوطنية الإيمان بالأمل الجديد لعله يحمل التغيير لصالحهم باشراكهم في العملية السياسية التي أظهرت مرة أخرى المناورة الاستعمارية من خلال التزوير وزرع روح الفرقة و الصراع بين الجزائريين. وإذمار الحقد على الوطنيين سيما منهم أنصار الاتجاه الثوري الاستقلالي الذين قادوا معركة مناهضة الاستعمار على المستوى الجماهيري، والتي حققت كثيرا من أهدافها خاصة من حيث فضح نوايا الإدارة الاستعمارية الماضية في التزوير ونسج المؤامرات و إحاكة الدسائس لإتاحة مناخ يحول دون التزام فرنسا بتحقيق التزاماتها الواردة في الدستور والانتخابات. و إن حصل بعض الشيء، فإن التمثيل الجزائري بقي ضئيلا جدا مثلما أكدته تجربة الانتخابات في عام 1948، 1952، 1953، التي طبعها التزوير والإجحاف وهيمنة المستوطنين المتعصبين المستحوذين على صناعة القرار، بينما كان مبدأ ممارسة الديمقراطية محظورا على ما يقارب عشر ملايين جزائري[3]. وبالرغم من النشاط السياسي الذي شهدته الحركة الوطنية الجزائرية ما بين 1946 –1953، إلا أنه لم يلب في واقع الأمر أمل ومطامح الجزائريين في التحرر من ربقة الاستعمار، ولم يكن الوضع السياسي العام ليتيح القليل من الحقوق للجزائر، حيث صبغه شيء من التوتر والاضطراب حينا، والفتور والركود أحيانا أخرى، ذلك أن الشيوعيين وأنصار

---

[1] مصطفى الأشرف:**الجزائر الأمة و المجتمع**، ترجمة حنفي بن عيسى. المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر 1983، ص 142.

[2] عبد الله شريط، محمد مبارك الميلي: **مختصر تاريخ الجزائر**، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1985، ص 183.

[3] محمد العربي، الزبيري: **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، ط1، مطبعة قسنطينة 1984.

فرحات عباس في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وكثير من الجزائريين وقعوا في فخ الانتخابات المزورة والمفرغة من محتواها، مما أثر على أقطاب الحركة الوطنية الجزائرية، وفكك وحدتها كما حدث لجبهة الدفاع عن الحريات واحترامها، وأظهرت التجارب أن كل الحكومات الاستعمارية المتعاقبة على الحكم في الجزائر، تشترك في الرؤية الواحدة والاستراتيجية المشتركة، حقيقة أقنعت أنصار حزب الشعب وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية بضرورة الحل الثوري ونبذ المهادنة وخيار النضالي السياسي.[1]

ولا يمكن هنا إغفال التطورات الإقليمية و الدولية، فنهاية الحرب أتاحت للإمبراطوريات الاستعمارية القديمة مزيدا من السيطرة على الشعوب في إطار مشروع امبريالي عالمي، وفي ظل الصراع الإديولوجي الذي فرضته ظروف الحرب الباردة بين زعيما المنظومتين الشرقية والغربية و لم يكن الصراع الجديد الذي أوجدته تصفية النازية والأنظمة العسكرية في القارة الأوروبية إلا أسلوبا لخنق المد التحرري المتصاعد على مستوى الشعوب الخاضعة للاستعمار. وفي عام 1948 تأكد تقسيم ألمانيا واشتداد الأزمة في برلين، وطُرح مشروع مارشال، واغتصبت فلسطين على اعتبار أن مشروع غرس جسم غريب في قلب الأمة العربية صديق للاستعمار، عدو لشعوب المنطقة إنما جاء لتكريس منطق الإخضاع والهيمنة الاستعمارية وضرب الحركة التحريرية العربية ومعاداة المشروع النهضوي العربي و وحدة الأمة.

وفي سنة 1949 أسفر اجتماع بروكسل عن نشوء حلف الناتو (**North Atlantic Treaty Organisation**)، وهو عبارة عن خطة دفاع عسكرية مشتركة بين الولايات المتحدة الأمريكية و مجموع الدول المنضوية تحت المظلة الرأسمالية، وكانت إحدى المهام الأساسية لمنظمة حلف شمال الأطلسي كبح حركات التحرر العالمية بتنسيق الجهود مع الدول الحليفة الأعضاء في الحلف، وكانت دائما دولة

[1] Mohamed, Teguia : OP.Cit PP 130 131

الولايات المتحدة الأمريكية توفر الدعم و تقدم المساعدة وتبدي المواقف المؤيدة لفرنسا و غيرها (دول الكتلة الغربية) حتى قبل ظهور الناتو[1].

وعلى الصعيد العربي كان المغاربة و التونسيون يخوضون حركة تحرر في ظل نظام الحماية وبأساليب خاصة، و نجح الضباط الأحرار في مصر (ثورة جويلية 1952) في الإطاحة بحكم فاروق و إنهاء الهيمنة الانجليزية، بيد أن تطور الأحداث هذه لم يكن عرضيا بل عميق المعنى، لأنه يشكل ديناميكية الحرية الاجتماعية واندفاعا متطورا لمسيرة الحركة التحريرية على مستوى الشعوب المكافحة من أجل استقلالها و المناهضة للسيطرة الاستعمارية.

4- الوضع في الغرب الجزائري:

شهد القطاع الوهراني في الفترة التي سبقت الفاتح من نوفمبر 1954 تطورات هامة في الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي قد لا تختلف كثيرا عن الأحوال العامة لمناطق الجزائر الأخرى لكنها تتحدد ضمن خصوصياتها من حيث قوة تدفق الاستيطان الاسباني والأوروبي، والطابع الجغرافي الذي يجعل المناطق الغربية مختلفة تضاريسياً عن المناطق الشرقية حيث تنخفض مستويات ارتفاع الجبال و تمتد صحراء واسعة جنوبا تصل إلى مناطق الحدود مع إفريقيا.

فمن وهران إلى منطقة تلمسان الممتدة غربا بمحاذاة الحدود مع مراكش إلى غاية الجنوب حيث عين الصفراء تتنوع مظاهر التضاريس بتميز متفرد بالنسبة لغرب الجزائر كلها، لإشرافها على الساحل شمالا والسهول والهضاب العليا مناطق يقطعها وادي تافنة وروافده متسلسلا سفالة بعض المرتفعات بجبال ترارة، ومرتفعات تلمسان، وجبل سبع شيوخ و غيرها؛ وهي طبيعة ملائمة للعمل الثوري و انتشاره. ومن الناحية

[1] إذ أظهر إنزال الحلفاء في شمال إفريقيا خلال الحرب العالمية الثانية في 8 نوفمبر 1942 بقيادة الجنرال الأمريكي دايفيد داويت إيزنهاور، الموقف المتواطئ للولايات المتحدة مع حكومة الاستعمار الفرنسية على خلفية الموقف الأمريكي من عريضة بيان فيفري 1943 التي كلف فرحات عباس بتسطيرها.

الإدارية شكلت تلمسان وحدها 15 بلدية: تلمسان– بني صاف–بن باديس **(Descartes)**– الحناية **(Eugène Etienne)**– أولاد ميمون **(Lamoriciére)**– سيدي العبدلي **(Les abdellys)**– عين يوسف (Lavayssiére)– مغنية– الغزوات **(Nemours)**– **(Pont de l'isser)** وادي يسر –صبرة **(Turenne)**– بلدية مغنية المختلطة – بلدية ندرومة المختلطة– بلدية الرمشي المختلطة و بلدية سبدو المختلطة.[1]

وتتصل تلمسان إداريا بعمالة وهران، و تمتد على مساحة 8206 كلم^2 مربع أي ما يعادل 3.9% من مساحة الجزائر الشمالية و 12.15% من مساحة عمالة وهران.

و حسب إحصاء سنة 1954 قدر تعداد السكان في منطقة تلمسان ب 379.115 أي 4.35% من مجموع نسبة سكان شمال الجزائر و 17.4% بالنسبة لعمالة وهران[2] :

	المساحة كلم^2	**مجموع السكان**	**الجزائريون**	**المستوطنون**
شمال الجزائر	209.940	8.707.313	7.654.915	1.025.587
عُمالة وهران	67.508	2.178.835	1.773.817	406.018
دائرة تلمسان	8.206	379.115	349.673	29.442

وقراءة النسب (نسب السكان و المساحة) تجعل من تلمسان منطقة آهلة بالسكان بالنظر إلى المعدل الإجمالي في الجزائر (41.47 نسمة/كلم^2)، و تلمسان وحدها تصل من حيث الكثافة السكانية إلى 46.19 ن/كلم^2 الواحد.

وحتى بالنسبة للقطاع الوهراني الذي تصل فيه الكثافة السكانية إلى 32.27% في الكيلومتر مربع الواحد، ذلك أن المعطيات الديموغرافية لها أهميتها فيما يرتبط بجملة التطورات الحاصلة عبر عدة مراحل، ولا شك أن حرص السلطات الاستعمارية

[1] Abderrahim, Taleb Bendiab : **Tlemcen dans les années cinquante**, in RASJEP n° spécial P 69.

[2] توزيع السكان لسنة 1954 (Annuaires Statistiques) .

الفرنسية على إجراء الإحصاءات العامة وانجاز الدراسات المتعلقة بالسكان من حيث تطورهم وتوزيعهم و فئاتهم و هرمهم منذ بدايات الاحتلال و حتى قبلها في مراحل التحضير للغزو، كما يؤكد أيضا السياسة الاستيطانية المنتهجة لضمان غلبة العنصر الأوروبي على العنصر العربي والقصد من ذلك الغلبة العددية، و قد اعتبر منظرو الاستعمار أمثال بيجو وغيره أن الأمن والسيطرة على الجزائر لا يكونان سوى عن طريق الاستيطان الأوروبي.و فيما بين 1931 و 1954 بلغت نسبة نمو السكان بالنسبة لشمال الجزائر 46% و في تلمسان وحدها 49.8% و هي نسبة عالية مقارنة بالمعدل العام. [1]

	تلمسان		شمال الجزائر	
	1931	1954	1931	1954
المسلمون	223.091	349.673	5.061.676	7.654.915
المستوطنون الأوربيون	31.031	29.442	912.157	1.026.587
المجموع	254.122	379.115	5.978.833	8.707.312

وينطبق التوزيع المبين في الجدول على المدن، ذلك أن الأوضاع في الأرياف كانت عصيبة تميزها العزلة، و نسبة الأمية عالية، وسوء تغذية حقيقية، ومعظم السكان معرضون لأنواع متعددة من الأمراض المعدية خاصة في أوساط الأطفال الصغار أني تسجل نسبة عالية من الوفيات.

ولخطورة الوضع الذي آل إليه السكان، أوفدت السلطات الاستعمارية من باريس سنة 1954 لجنة تحقيق تنقلت عبر مناطق مختلفة من الجزائر. ففي خلال شهر أفريل وصلت اللجنة ذاتها إلى منطقة واد الشولي و بلدية سبدو المختلطة التي فقدت 40

[1] جدول توزيع السكان 1931– 1954، أنظر: Abderrahim, Taleb Bendiab : Op.cit P 73

طفلا من أبنائها توفوا خلال شتاء 1954 بسبب الافتقار إلى أبسط وسائل العلاج الأساسية، وقد نشر الصحفي جاك مادول **Jacques Madaule** مقالاً في جريدة لوموند الفرنسية، العدد الصادر بتاريخ 08 ماي 1954 بعنوان: (كل شيئ هادئ في الجزائر) لخص فيه المأساة بعبارة: "... الهدوئ في الجزائر، الأطفال يموتون دون صراخ...".

كما يمكّن الجدول من تسجيل ملاحظتين أساسيتين:

الملاحظة الأولى تجعل من نسبة النمو السكاني للمسلمين الجزائريين في كامل الجزائر نسبة عالية مقابلة بالمعدل العام و تصل إلى حدود 51.23%، بينما نجدها في منطقة تلمسان وحدها تساوي 56.74% وهي بذلك أكبر من المعدل العام، وعليه فإن نسبة النمو السكاني في أوساط المسلمين تعرف وتيرة نمو متسارعة.[1]

والملاحظة الثانية تؤكد أن النمو السكاني في أوساط المستوطنين الأوربيين ضعيف وأبعد ما يكون عن وتيرة نمو المسلمين الجزائريين. وفي منطقة تلمسان سجّل عشية الثورة تراجعا كبير في النمو السكاني للأوربيين (أقل ب 1.589 مقارنة بسنة 1931)، ذلك أن المسألة شهدت مرحلتين، تتصف الأولى بتمركز قوي للمستوطنين حول مقر الدائرة، وقد عرفت خلالها بلدية تلمسان وحدها نمواً بلغ 15.3% ما بين 1926–1954، على غرار باقي البلديات الأخرى فيما عدا بلدية مغنية و الغزوات أين انخفضت هذه النسبة بقوة حتى أن قرى مثل السواحلية وبني مسهل و دوار إفري (عين فزة حالياً) لم يكن يسجل فيها أي وجود أوربي. سوف تعرف المرحلة الثانية نزوحاً هاماً للمستوطنين من القرى والأرياف في المناطق الريفية إلى المدن الكبرى مثل وهران ومستغانم وغيرهما[2]. ولم يكن يُخف المستوطنون تخوفاتهم من التفوق العددي للسكان المسلمين، و اعتبروه مصدر تهديد لمستقبلهم، بيد أن الممثلين المحليين للنظام الاستعماري نبهوا سلطاتهم العليا بما يمكن أن ينجر عنه من خطورة على الأوربيين إذا

---

1 Abderrahim, Taleb Bendiab : OP.Cit P 73

2 Abderrahim, Taleb Bendiab : OP.Cit , P 74.

استمرت وتيرة النمو السكاني للمسلمين في الزيادة، حتى أن نائب رئيس دائرة تلمسان حرّر تقديراً مفصّلاً حول هذه المسألة و انتهى في الأخير إلى نتيجة يعتبرها كارثية حينما اعتبر أن ما يشدُّ الانتباه في تلمسان غلبة العنصر المسلم على الفرنسيين وأن الجزائريين بنمو أعدادهم أحدثوا في نفوس المستوطنين شعوراً بعدم الاطمئنان والخوف على مستقبلهم وحياتهم ويمثل الجدول التالي التطور السكاني للمستوطنين الأوربيين بالنسبة لدائرة تلمسان:

المنطقة	1926	1936	1948	1954	% النمو	ملاحظة
تلمسان	11.567	12.551	12.889	13.337	%15.30	–
بني صاف	4.767	4.248	4.402	3.933	–	–
بن باديس Descartes	1.029	1.160	903	869	–	–
الحناية Eugène Etienne	1.146	1.036	909	963	-	-
أولاد ميمون Lamoriciere	1.306	1.720	1.406	1.119	-	تم توسيعها باضافة أجزاء من البلدية

						المختلطة لسبدو– 1952/4/1
عين يوسف Lavayssière	-	-	-	384	-	استحدثت بعد انتزاع منتراب الرمشي 1950/5/5
سيدي العبدلي	–	–	–	445	–	استحدثت بعد اقتطاع على حساب البلدية المختلفة لواد يسر 1949/03/9
مغنية	–	2.171	1.732	2.324	%7.04	–
الغزوات NEMOURS	2.355	2.348	1.663	2.678	%13.71	توسعت على حساب بلدية ندرومة المختلطة 1953/03/12.
وادي يسر	895	976	932	439	%13.71	
صبرة TURENNE	667	764	760	535	–	
بلدية مغنية المختلطة	2.380	505	314	332	–	
بلدية ندرومة المختلطة	865	930	783	590	–	
بلدية الرمشي المختلطة	2.059	1.717	1.803	814	–	
بلدية سبدو المختلطة	1.669	1.671	1.219	827	–	

وإذا كان المستوطنون قد أبدوا مثلما أسلف مخاوفهم من الضعف الواضح في نجاعة المشروع الاستيطاني أمام النمو السكاني المتزايد بالنسبة للمسلمين، فإن الجزائريين و بالنظر إلى جدول التطور السكاني للأوربيين في دائرة تلمسان يحمل لديهم شعوراً بالإطمئنان نتيجة التفاوت والتفوق الديموغرافي خاصة وأن نسبة الشباب الجزائري تظل مرتفعة، وهو ما يقوي روح الانتماء للأمة و الوطن والهيكلة ضمن التنظيمات السياسية الجزائرية. وقد برز بوضوح نشاط حزب الشعب وحركة انتصار

الحريات الديمقراطية في مختلف مناطق الغرب الجزائري، وإن هذه المعطيات سوف تهيئ و تعزز العمل الثوري لاحقاَ.

ومن الناحية الاقتصادية فإن هذه الشرائح كانت تتوزع على العديد من الأنشطة التي حاولنا جمعها[1]، حيث نسجل وجود مصنعين للنسيج في تلمسان شركة نسيج وهران (**Manufacture des Textiles Oranais MTO**) وشركة (SIPA) للنسيج تنتجان سنويا 700 ألف متر من الأقمشة، و900 ألف كلغ من الخيوط.

ومن حيث الإنتاج المحلي أيضاً نجد معالجة، الزيتون المنتشرة حقوله بكثرة في المنطقة و التي توفر المادة الأساسية ل 12 مصنعاً و 21 معصرة معدل إنتاجها السنوي 900 ألف كلغ. إلى جانب خمسة مصانع مصبرات موزعة بين بني صاف والغزوات تنتج مجتمعة 375 طن من الأسماك.

وفي بني صاف يوجد منجم حديد (مقطع الحديد) يُشغّلُ ألف عامل منجمي يصدر سنوياً 300 ألف من المعادن، فضلا عن عدد معتبر من المحاجر.

ميناء الغزوات المصنف في التربة الرابعة جزائريا كان يمثل قطبا اقتصاديا هاماً، فهو يوفر إلى جانب عدد هام من عمال الميناء، 700 مركب بمحرك و 607 بحار، و ينسق مع ميناء بني صاف لتتقاسم المهام التجارية[2]. وأما قطاع السكك الحديدية فنجد خطين رئيسين في المنطقة كلها، يصل الأول وهران بالمغرب مروراً بمحطات رئيسية مثل محطة باديس وأولاد ميمون، صبرة ومغنية، وأما الخط الثاني فيربط بني مناجم جرادة بالمغرب و ميناء الغزوات. كما نجد كذلك عمال قطاع البناء والنقل البري التابعين لشركة فرنسية تسمى (TRCFA)، ويضاف إلى هؤلاء فئة المعلمين، وموظفو البريد والبلديات والمستشفيات والبنوك وفي المجموع جاءت تقديرات

[1] تعود هذه الوضعية الاقتصادية إلى سنة 1946 و ما قبلها، و هي تخص مختلف مناطق تلمسان و الغرب الجزائري عامة و نجد تفاصيل عنها في تقارير الإحصاء العام لسنة 1954 و في تقارير الحكام الفرنسيين المحليين و أيضاً في النصوص المونوغرافية.

[2] Abderrahim, Taleb Bendiab : OP.Cit P 76

حاكم تلمسان بشأن فئات العمال 34.668 عامل و عامل يومي من بينهم 5 ألاف موظف، على أن وتيرة النمو الاقتصادي في المنطقة بقيت لمدة ضعيفة يكفي فقط أن المصانع الموجودة لم تكن بهذا المستوى بقدر ما كانت ورشات لا أكثر. ويبين الجدول التالي التوزيع الاجتماعي والمهني بالنسبة للجزائريين والأوروبيين في المنطقة على ضوء حيلة الإحصاء العام الذي قامت به سلطات الاستعمار سنة 1954[1].

	الجزائريون	الأوربيون	المجموع
فئة صغار التجار أصحاب المهن الحرّة	5400	1900	7300
فئة المهندسون وكلاء خبرة	500	1300	1800
العمال و الموظفون	14.600	34000	18.000
المجموع	20.500	6.600	27.100

وما يفسر حضور الجزائريين القوي مقابل ما عند المستوطنين في المجالات الاقتصادية والمهنية المختلفة باستثناء حالة كبار الموظفين والمهندسين والخبراء ذلك الحرص والتحدي الذي أبداه الجزائريون في ظل التسلط الاستعماري والذي حمل نحو 100 ألف جزائري على الهجرة في منتصف العشرينيات من القرن 20 في فترة تاريخية استفحلت فيها الأزمة الاقتصادية العالمية، والتي ألزمت العديد من الجزائريين أصحاب الأملاك المتواضعة على بيعها من أجل العيش أو للهجرة، وقد برزت هذه الظاهرة بقوة ما بين سنوات 1930 إلى 1936.[2] وفي المقابل كان المستوطنون يشترون أكثر ويبيعون أقل بعدما شعروا بشيء من الراحة، شعور تعزز مع الاحتفالات بمئوية الاحتلال الفرنسي للجزائر والتي غذت في نفوسهم شعوراً بالقوة التي افتقدوها دائما، هذه القوة التي يرونها في مشروع الجزائر الفرنسية وذروة الاستعمار في ظل فرنسا المعاصرة المختلفة تماما عن فرنسا البارحة. في حين ولدت أزمة سنة 1929 حالة من البؤس وخيبة الأمل نتيجة تأثيراتها الخطيرة الواضحة الشيء الذي حمل غالبيتهم على

1 Ibid, P 78 .

2 Abderrahim, Taleb Bendiab : OP.Cit P 79.

التجرد من الكثير من أملاكهم و بيعها،* وقد ازدادت هذه الوضعية تعقيدا في 1933 و 1936[1]، ومثال على ذلك ما نقله رئيس بلدية أولاد ميمون **(Lamoriciére)** عن وضعية الفقر والبؤس التي آل إليها السكان: ".....لقد فرضت الظروف الجديدة هجرة قوية للسكان والنزوح نحو المدن فرارا من مظاهر الفقر والحرمان حتى أن بعض الدواوير التابعة لبلدية سبدو المختلفة: دوار بني سميل، الشولي، إيفري...، عرفت تنقلا جماعيا للعائلات بعدما أضحت الحياة قاسية، والتربة شحيحة...."[2]

ومن جهة أخرى، سُجلت في نفس الفترة هجرة لبعض العائلات الجزائرية المحظوظة نحو وهران وسيدي بلعباس التي عوضت اليهود في مجال التجارة بالجملة ونصف الجملة.[3] وخلال هذه المرحلة أيضا بدأت التحولات العميقة داخل المجتمع الجزائري تزداد وضوحا اقتصاديا و اجتماعيا وسياسيا وثقافيا والتي سوف تقود الجزائر إلى معركة التحرير المعلنة في الفاتح نوفمبر 1954.

وعن الوضعية السياسية في منطقة الغرب الوهراني، فإنها شهدت نشاطا كبيرا من جانب مختلف التنظيمات السياسية والاتجاهات الكبرى في الحركة الوطنية الجزائرية. ومنذ وقت مبكر إنظمت مختلف الشرائح الاجتماعية لها خاصة في صفوف حزب الشعب – حركة انتصار الحيات الديمقراطية[4]، ومن بينها نجد انتماءا كبيرا للعمال والفلاحين الصغار وعمال الموانئ(وهران، بني صاف، بوزجار، الغزوات)، وأصحاب الحرف التقليدية خاصة في ندرومة وتلمسان، والتجار في المدن الكبيرة و الصغيرة[5] . و ليس غريبا أن يسجل هذا الانخراط القوي للسكان في صلب المعركة التي كان يخوضها حزب الشعب خاصة وانه أبدى منذ البداية توجهاته الصريحة بشأن القضية الوطنية و الاستقلال التام للجزائر.

---

1 - سيد أحمد، دندان: مرجع سابق، ص ص 35–36

2 Abderrahim, Taleb Bendiab : OP. Cit ; P 80

3 Ibidem.

4 André; Mandouze: **La Révolution Algérienne par les textes**. anep. alger 2006- p 105.

5 Abderrahim , Taleb Bendiab : OP. Cit. P 86.

و إلى جانب نشاط حزب الشعب، نجد كذلك العمل النضالي للحزب الشيوعي الجزائري الذي يبدو أنه وجد قاعدة هامة من المناضلين في الغرب حيث وجدت خلايا الحزب في عين تموشنت، بني صاف، تلمسان، وفي قرى منطقة إفري، عوشبة، تيزي، تاقمة، أم العلو، و في منطقة الشولي في عين فزة، بني غزلي، أولاد سيدي الحاج و سبدو. وفي ترني(**Terny**) وعين النحالة وسبدو وعين فزة والشولي بلغ عدد المنتمين إلى الحزب عام 1951 500 منخرط. وكان من بين المنخرطين بعض النساء، و خلال سنة 1951 نشّطت المناضلة عباسية فضيل في الحزب الشيوعي الجزائري في دوار أم العلو و بني وزّان و عوشبة لقاءات كانت تعرض فيها تجربة سفرها إلى كوريا، وتواصلت لقاءاتها حتى قرية ابن باديس (**Descartes**) أين كانت تنشط خلية الحزب التي أحصت 200 متعاطف منهم من جاء من دوار عين نحالة و أولاد صالح[1].

وفي بلدية سبدو المختلطة جنوب تلمسان شهد الحزب نشاطا إلى غاية 1945 السنة أين تراجع قليلاً، ليستعيده سنة 1952، بعدما فقد قاعدة جماهيرية واسعة في منطقة الشولي و بشكل خاص في دائرتي أولاد سيدي الحاج و" بيدر" أين التحق عدد هام من السكان بصفوف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وتوسع القاعدة النضالية إلى دوار ترني (Terny)، مسيردة، تامكسالت، صبرة، الخميس، أولاد رياح و بني بهدل[2].

إلى غاية سنة 1947 كان للحزب الشيوعي الجزائري PCA تمثيل في مختلف المناطق الريفية لبلدية مغنية المختلطة خاصة في أوساط عمال السكك الحديدية، وأما في تلمسان كانت توجد 6 خلايا للحزب، وفي باقي مناطق الدائرة كان عدد مناضلي الحزب الشيوعي ضعيفا، ندرومة مثلا يغيب فيها تماما حضور الحزب وكذلك الأمر بالنسبة للتمثيل النقابي الذي لا يكاد يذكر. وفي الحناية (**Eugène Etienne**) لم يكن يقبل الناس حتى الحديث عن الحزب الشيوعي أين لم يسجل أي انخراط.

---

1 ibidem.

2 Abderrahim , Taleb Bendiab : OP. cit P 87

و في مدينة الغزوات الساحلية المشتهرة بحركة الميناء، لم يبق من المناضلين في الحزب سوى خلية واحدة تضم 17 مناضلا، نشاطها قليل بالرغم من وجود قاعدة عمالية عريضة تشكل في مجملها عمال الميناء، وعموما فإن سياسة الحزب الشيوعي بخصوص المسائل الوطنية والتي لم تكن تحمل طموحات الجزائريين مثلما يعبرون عنها، جعلت حتى مناضلي الحزب والمتعاطفين معه يبتعدون عنه تدريجيا فمثلا منذ سنة 1947 ظلت خلية الغزوات بتعداد 18 منخرطا دون أن يتغير بعد هذا التاريخ[1]، على الرغم من أن عمال الميناء بقوا يدفعون اشتراكاتهم إلى المنظمة النقابية، حتى أن الأمين العام المحلي لمدينة الغزوات وهو شيوعي من حيث الانتماء السياسي سجل على أن الكثير من المنخرطين في التنظيم النقابي كانوا مناضلين في صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية وأكد على ضرورة التمييز بين الانخراط في نقابة العمال والانتماء إلى الحزب الشيوعي.

ويمكن كذلك إضافة مثال آخر مماثل حول تطور العمل السياسي للحزب الشيوعي في منطقة بني صاف الساحلية التي تشتهر أكثر بميناء الصيد و المحاجر، أين يمكن إحصاء نحو 500 عضو منخرط في خلية الحزب المحلية، ويبدو أن هنالك خلطا ما بين من ينتمون حقا إلى الحزب الشيوعي و المنخرطون في النقابة بيد أن ما يقارب نفس العدد أو يزيد عليه يمثلون الأعضاء المنخرطين في نقابة العمل، بالرغم من انه إلى غاية سنة1947 كان الحزب الشيوعي يمثل القوة السياسية الأكثر حضورا في بني صاف، كما أنه حصد نتائجه في كل الانتخابات، و قد منحت له انتخابات 1947، 545 صوتا، بينما حصل الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري UDMAعلى 386 صوتا و حركة الانتصار 203 من الأصوات.[2]

ويترتب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في الصف الثالث من حيث الحضور ولنشاط في المنطقة، غير أن مجازر ماي 1945 أثرت على وضعيته وتنظيمه، وسب تقرير صادر عن مصالح الاتصال لشمال إفريقيا(**Bulletins**

1 ibidem..

2 Abderrahim, Taleb Bendiab : OP.Cit P 88.

SLNA[1]) الذي اعتبر الحزب شديد الاعتدال في مواقفه الشيء الذي افقده العديد من المناضلين الذين تحولوا إلى حزب الشعب الذي ظل يستقطب فئة الشباب. كما أن التراجع الذي عرفه الاتحاد الديمقراطي من حيث عدد المنخرطين يتأكد بقوة في منطقة تلمسان، ففي ندرومة مثلا شهد الحزب أزمة حقيقية، وفي بني صاف يكاد نشاطه يتوقف تماما، وفي أولاد ميمون لم يتمكن الحزب من إعادة بناء ولو خلية واحدة رغم الجهود المبذولة، ولم يكن ضمن قائمة المتعاطفين مع الحزب سوى 15 عنصرا. وأما في سبدو فإنه منذ الخمسينيات لم يتمكن الاتحاد الديمقراطي أن يجد لنفسه مكانا بعدما شمل حزب الشعب كل الساحات.

لكن هذه المعطيات لم تكن تعني غيابا كليا للحزب، فهو ينشط في مدينة تلمسان ومغنية، وفي الحناية كان يضم 250 منخرطا ومتعاطفا، وكما أحرز مرشحو الحزب خلال انتخابات 19 أكتوبر 1947 خاصة في صبرة. وتبقى ندرومة ابرز معقل للاتحاد الديمقراطي في كل القطاع الوهراني[2]. وحسب ملاحظات الإدارة الفرنسية في المنطقة، فانه عكس حزب الشعب الجزائري والحزب الشيوعي لم يحظ الاتحاد الديمقراطي بموقع و حضور في المناطق الريفية، وإن تموقع في مركز ندرومة، ويمثل المعلمون والأساتذة أبرز شريحة في قواعده النضالية، وقد نقل محافظ ندرومة أنه منذ سنة 1947 انخرط المعلمون المسلمون بكثرة، وتبعهم زملاؤُهم في مغنية حيث كان رئيس الفرع معلما. وإلى جانب فئة المعلمين نجد أيضا صغار ملاك الأرض في كل من صبرة، أولاد ميمون، الحناية، وبعض تجار تلمسان والغزوات، وعليه فإن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري قد اختار شرائحه ضمن هذه المناطق من الطبقات المتوسطة.

وأما عن نشاط جبهة العلماء المسلمين، فإنه يمتد إلى كل اتجاهات المنطقة وحضوره كان أقوى عن طريق المدارس الحرة و أنشطته الثقافية.

---

1 Services de Liaisons Nord-Africaines.

2 Abderrahim, Taleb Bendiab: OP.Cit. P 89

خلال سنة 1954 تم إحصاء 13 مدرسة تتوزع كما يلي: مدرستان في مدينة تلمسان، مدرسة مغنية، مدرسة الغزوات، مدرسة أولاد ميمون، مدرسة صبرة، مدرسة دوار عين غرابة، مدرسة بني صاف، مدرسة مغنية ومدرسة الحناية ويصل عدد التلاميذ الذين يزاولون الدراسة بانتظام 2315 تلميذ. فضلا عن المدارس القرآنية والكتاتيب التي إلى جانب تحفيظ القران كانت تتخذ من بر للتوعية في إطار مشروع وبرنامج الجمعية. وقد تنبه رئيس بلدية ندرومة إلى انتشارها في القرى و الدواوير[1].

استطاعت جمعية العلماء أن تستقطب عدة شرائح اجتماعية، وعلى مستوى المسؤولين المحليين، فلقد لوحظ في العديد من المناطق أن نشاط العلماء كان يدعم الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري و كثيرا ما كان يلاحظ على نفس الأسماء تقلدها المسؤولية في الحزب في الاتحاد الديمقراطي والجمعية معا وهي حالة تتكرر في تلمسان، ندرومة، الحناية، صبرة وأولاد ميمون. ونجد من ناحية أخرى فئة المتعاطفين الذين إن كان أبناؤهم يزاولون دراستهم في المدارس الحرة التابعة للجمعية فإنهم في الناحية السياسية ينتمون لحركة الانتصار[2].

كما بقيت تلمسان المنطقة التي عرفت نشاطا سياسيا متميزا وحضورا للأحزاب السياسية، نشاط بلغ أحيانا كثيرة درجة الغليان، ومن تلمسان اتسع هذا النشاط والعمل النضالي جنوبا (جنوب سبدو) إلى نواحي النعامة وعين الصفراء والبيض وغيرها، وشرقا ناحية سيدي بلعباس والمحمدية وسيق وغليزان إلى وهران ومستغانم بحيث كان وجود الأحزاب السياسية للحركة الوطنية قائما بها، وشأنها شأن باقي مناطق الجزائر، عاشت المنطقة الكثير من الأحداث التي ميزتها المظاهرات والإضرابات والاحتجاجات وتوزيع المناشير، والكتابات الحائطية التي تحمل شعارات وطنية وغيرها، وغالبا ما كانت تصل إلى حد الصدام مع قوات الأمن والجيش الاستعماري. فمثلا في مدينة الغزوات، قام سنة 1949 نحو 300 عامل بشن إضراب عرّض ثلاثة منهم للاعتقال، الأمر الذي غذّى روح التضامن عبر كل أنحاء المدينة بعد أن انظم إلى المضربين

1 Ibid, P 90.

2 Abderrahim, Taleb Bendiab : OP. cit . P90.

باقي العمال و العاملات بنحو 1000، عمال الميناء و يصل عددهم إلى 700، 800 صياد، عمّال ورشات البناء، المعلمون، وعمال الجسور والطرقات، ليلتحق بعد ذلك أصحاب المخابز الذين قرروا توقيف العمل، الجزارون، وأصحاب المقاهي والتجار والحرفيون الذين أغلقوا محلاتهم[1].

وفي الوقت الذي كان يتم فيه تحويل المعتقلين إلى سجن البرواقية عبر القطار عند مخرج محطة وهران قامت مجموعة من النساء بقطع الطريق والاستلقاء على السكة الحديدية، وفي ذلك تعبر عن التحام مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية والتضامن فيما بينها. ولقد كانت الإدارة الاستعمارية تدرك هذه الحقيقة بيد أن التحقيق الذي أجرته مصالح الاتصالات لشمال إفريقيا **(SLNA)** أكدت ذلك أكثر من مرة حين نقلت في إحدى نشرياتها: ".....نحن الآن في مستوى التكافؤ، و تعبر ما يبدو ذلك هشّا، فإن الأمر قد ينقلب سوءاً ليقودنا إلى حالة من اللا أمن الشامل..." و يضيف لذلك رئيس بلدية ندرومة المختلطة: "....لا يمكننا إطلاقا ضمان الأمن في حال وقوع انتفاضة عامة...."[2]

وذهب ذات التحقيق إلى محاولة توقع انتفاضة محتملة وحدد كذلك مناطقها الحساسة في منطقة الغزوات وما جاورها، ندرومة، مجموعة دواوير **السواحلية**، منطقة **جبالة، بني مسهل، تونان**، على أن كل المؤشرات كانت تهيئ للفاتح من نوفمبر 1954 الذي كان نتاج وضعية سياسية و اقتصادية واجتماعية صبغت ثورة التحرير بالصبغة الشعبية وأدت إلى تعبئة كافة الفئات والشرائح الاجتماعية المختلفة، وتعبيرا عن اختمار تجربة المقاومة التي خاضها الجزائريون طيلة القرن التاسع عشر ومرحلة النضال السياسي منذ مطلع القرن العشرين، مسيرة حشدت ملايين الجزائريين برغم اختلاف انتماءاتهم، وتوجهاتهم السياسية في سبيل القضية الوطنية.

---

1 Ibid, P 90. 91.

2 Abderrahim, Taleb Bendiab : OP. cit P 92

الفصل الأول

التحضير للثورة وانطلاقتها في المنطقة الخامسة

1- جذور العمل المسلح: المنظمة الخاصة.

2- التحضير للثورة في الغرب الجزائري.

3- **عمليات أول نوفمبر 1954 بالمنطقة الخامسة.**

4- ردود الفعل الاستعمارية على عمليات نوفمبر 1954.

5- المنطقة الخامسة-الولاية الخامسة.

6- قادة الولاية الخامسة.

1-جذور العمل المسلح: المنظمة الخاصة:

لقد تمخض عن المسيرة النضالية الطويلة و بشكل خاص منذ الثلاثينيات من القرن العشرين قناعة راسخة بالنسبة للكثير من الوطنيين بضرورة تجاوز الحل السياسي و ضرورة اعتماد الخيار العسكري، وازدادت هذه القناعة رسوخا كون أن الدروس المستوعبة من الرصيد النضالي من جهة والمظالم الاستعمارية بمختلف أشكالها من جهة أخرى بلغت درجة كافية لبلورة حالة من الوعي بالخيار الأنسب.

وتعزز هذا الطرح مجددا بعد المجازر الرهيبة المتفرقة في حق الجزائريين عشية سقوط النازية وموعد انتهاء الحرب الثانية في ماي 1945، وفيما بعد ظهور حركة انتصار الحريات الديمقراطية **MTLD**، حيث أظهر العديد من أعضائها ومن خلال أول اجتماع لها في 15 فيفري 1947، نزوعهم نحو هذا التوجه بإعلان المنظمة الخاصة أو السرية نظرا لنوعية وطبيعة عملها[1]، وارتبطت المنظمة بالمناضل محمد بلوزداد وجملة المناضلين ممن كان متحمسا للتحضير للثورة في إطار السرية، وذلك بتدريب المناضلين، وجمع المال والسلاح عبر مختلف مناطق الجزائر، كما حدد لقاء القبة المنعقد في 13 نوفمبر 1947 الذي جمع أركان المنظمة الخاصة مشكلا من رئيس المنظمة محمد بلوزداد، أحمد بن بلة، محمد بوضياف، أحمد مهساس، محمد ماروك، الجيلالي بلحاج، حسين آيت أحمد وجيلالي رجيمي صورة العمل للمنظمة كخلية سرية عسكرية لحركة الانتصار وذلك بانتقاء عناصرها من بين المناضلين الوطنيين البارزين، وممن أبدوا الإيمان الصادق بالحل الثوري وروح التضحية واستقامة السلوك، والصرامة والانضباط وهي كلها من بين شروط العضوية في المنظمة. فمثلا يجب توفر الالتزام بمبادئ وقيم المنظمة، وأقدمية المناضل في الحزب، وعدم ورود أسماء الأعضاء في قوائم الملاحقين والمتابعين من طرف سلطات الاستعمار، والطاعة

[1] احسن بومالي: "**المنظمة العسكرية تتبنى الكفاح المسلح**"، في مجلة الذاكرة ع 2، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1995، ص 177

والامتثال لأوامر القائد، الأداء بالقسم لحفظ الأسرار، إبداء الروح الشجاعة ومبدأ الإقناع بالمهام الوطنية، والدراية بشؤون الحرب واستخدام الأسلحة و المتفجرات.[1]

ولم تكن هذه الشروط كافية لانخراط المناضلين في صفوف المنظمة الخاصة بل كانوا يخضعون قبلها إلى التجربة والمتابعة لمدة معينة لإثبات الجدارة. وبعد الالتحاق بالأفواج والخلايا، يُشرع في التدريبات التي يحرص عليها قادة مسؤولون يحجبون وجوههم بأقنعة في إطار العمل بالسرية، وكانت هذه التدريبات تخص الجوانب النظرية و حتى التطبيقية في الحرب الحديثة (حرب العصابات)، أي بضرب أهداف العدو المختلفة في أوقات محددة، وبدقة بأقل الأضرار والانسحاب الفوري، وهي استراتيجية تستوجب الدراية الجيدة بالفضاء الجغرافي وأبعاد المسافات ووضع المخططات ورسم الخرائط ، وقد تكلف كل من الجيلالي بلحاج وآيت أحمد بصياغة دليل خاص بالتدريب العسكري وأساليب استخدامات الأسلحة وأسرار الحرب[2]، وكانت مهمة القائد المسؤول أو الإطار منذ البداية وإحاطة المناضلين المرشحين في المنظمة الخاصة بالتكوين و التدريب اللازمين.

وجاء في ورقة العمل المنبثقة عن اجتماع شهر نوفمبر 1947 لهيئة الأركان تحديد مهام المسؤولين الجهويين: بوضياف محمد (الشرق القسنطيني)، آيت أحمد (منطقة القبائل)، رجيمي الجيلالي (متيجة و التيطري) بن بلة أحمد (وهران)، ماروك محمد (العاصمة)، الجيلالي بلحاج (الأصنام والظهرة) وفي الوقت ذاته المسؤول العسكري على المنظمة وأما عملية التنسيق على المستوى الوطني فقد أسندت إلى

---

[1] امحمد، يوسفي: **الجزائر في ظل المسيرة النضالية – المنظمة الخاصة–**، تر: حسين بن دالي، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال– وزارة المجاهدين، الجزائر 2002، ص93. أنظر أيضاً: مصطفى هشماوي: **جذور نوفمبر 1954 في الجزائر**، دار هومة للنشر، الجزائر (ب ت).

[2] حسين آيت أحمد: **روح الاستقلال – مذكرات مكافح 1942–1952**. تر: جعفر سعيد، منشورات البرزخ، الجزائر 2003، ص146

رئيس المنظمة، بلوزداد محمد[1]. وقد عرفت هذه الهيئة تغييرا في التركيبة خلال سنتي 1949 و 1950.[2]

كما تم تأطير و تنظيم المنخرطين و المناضلين وفقاً لنظام عسكري يقوم على العناصر:4 عناصر يشكلون مجموعة، ثلاث مجموعات وقائدها:فصيلة **(section)**، وأربعون عنصرا يؤلفون مفرزة، وقد أخضعت هذه العناصر لتدريبات عسكرية منتظمة في أوقات معلومة و في مراكز تدريب خاصة موزعة في مختلف مناطق الجزائر بعيدا عن أنظار الاستعمار و من دون إثارة أية شكوك.

ومن الضروري الإشارة هنا إلى أن عملية الالتحاق بالمنظمة كانت تتم بعد متابعة ومراقبة دقيقة، حينها يُسجّل القبول بالموافقة بتأدية اليمين والقسم على المصحف، وعليه يدخل المنخرط مباشرة في خدمة القضية الوطنية بخدمة أهداف المنظمة الخاصة والالتزام بالأوامر، وأداء المهام دون أدنى تفريط، وفي الحالة عكسها يتعرض صاحبها إلى سحب الرتبة العسكرية والتوبيخ، كما يتضمن قانون المنظمة الخاصة الداخلي 8 مواد تتعلق بالانضباط والتجنيد والاجتماعات والسلوك والرخص والتحويلات والمكافآت والعقوبات. فمثلا أخطر العقوبات الخيانة التي تُعرّض صاحبها لحكم الإعدام، كما لا يمكن لأي منخرط الانفصال عن المنظمة بعد تسجيله الاختبارات وقبول عضويته، واعتبار أي غياب لا يخضع لمبررات موضوعية وجادة أمراً خطيرا يعتبر صاحبه فاراً من التجنيد، على أن هذه الضوابط وغيرها كانت تعكس قوة المنظمة في الأداء والتسيير.

---

[1] Benyoucef, Ben Khedda : **les Origines du Premier Novembre 1954**, 2ème ed. Ed. du centre national et la révolution du 1er Novembre 1954 – Alger 2004 P 346

[2] حيث أصبحت هيئة الأركان الثانية ل OS و التي ترأسها آيت أحمد من آخر 1947 إلى 1949 و ضمت: عبد القلدر بلحاج كمسؤول عسكري، محمد ماروك: العاصمة في الظهرة و الأوضاع– بوضياف محمد: قسنطينة– بن بلة: القطاع الوهراني – جيلالي رجيمي: الجزائر1 – متيجة– المدية و القبائل. هيئة الأركان الثالثة و ترأسها بن بلة أحمد من صائفة 1949 إلى غاية شهر ملي 1950 و ضمت يوسفي امحمد كمسؤول عن الاتصالات، عبد الرحمن بن سعيد (القطاع الوهراني)، جيلالي رجيمي: الجزائر1، منطقة مثيجة، التيطري و القبائل بلحاج عبد القادر: مسؤول عسكري– أحمد مهساس: الجزائر 2، الأصنام و منطقة الظهرة بالإضافة إلى محمد بوضياف و العربي بن مهيدي – راجع في ذلك:

Benyoucef BenKhedda : ibidem

و فضلا عن الواجبات العسكرية، يُشترط في المناضلين الحضور إلى مواعيد الاجتماعات التي يضبط مواعيدها مسؤول معين في إطار الخلية **(cellule)** أو الفوج **(groupe)**، و ذلك بأداء التحية العسكرية وقراءة للنشيد الوطني ولجدول أعمال الاجتماع بنقاطه المدرجة بشيء كبير من الدقة والوضوح [1]، وعملا بمبدأ السرية التامة لم يكن بين المجموعة و الأخرى، والخلية والأخرى أية علاقة بل لم تكن أي واحدة تعلم بأمر الأخرى أو حتى معلومات عنها صغيرة أو كبيرة صونا من أي خلل يُعرّض المنظمة للخطر في ظل المناورات ونشاط أجهزة الاستعمالات والمصالح الاستخباراتية الاستعمارية[2].

ولتعزيز فعالية المنظمة الخاصة (OS)، أُخضعت لنظام هرمي مضبوط وأُلحقت بها أربع دوائر: **دائرة المصالح العامة، الاستعلامات، المتفجرات** و دائرة خاصة **بالمتعاطفين** مع المنظمة وأما الدائرتان الإضافيتان فتختصان **بالتموين والتسليح.**[3]

وهكذا تحولت المنظمة الخاصة ومنذ ظهورها إلى منظمة شبه عسكرية تستقطب المناضلين المؤمنين بالمبادئ الوطنية و الثورية، دون أن تتخذ لنفسها زيًا عسكريا معينا بعد أن استطاعت أن تجمع نحو خمسة آلاف عنصر قابل للتجنيد ونحو ذلك من المناضلين المستعدين للعمل المسلح.[4]

---

[1] محمد، حربي: **الثورة الجزائرية – سنوات المخاض**–، ترجمة نجيب عياد و صالح المثلوثي سلسلة صاد– موفم للنشر، الجزائر 1994، ص 54، أنظر أيضاً: محمد يوسفي: مصدر سابق، ص ص 93، 94.

[2] Jean Vaujour : **de la Révolte à la Révolution : Aux premiers jours de la guerre d'Algérie**. Editions Albin Michel Paris 1985, P 87

[3] Mohammed yousfi : **l'Algérie en Marche,** T1, **L'OS l'Organisation Secréte**. Entreprise du livre. Alger 1985, P 83

أنظر أيضاً: عمار، بوحوش: **تحويل المنظمة الخاصة إلى جبهة التحرير الوطني.** في – مجلة الذاكرة – ع 3. المتحف الوطني للمجاهد. الجزائر 95

[4] عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون: **الكفاح القومي و السياسي،** الجزء الثالث – المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986، ص 115.

وعن الموارد المالية التي كانت تحتاج إليها المنظمة في تسييرها، فقد طرحت أكثر من انشغال، إذ إلى جانب مبلغ 800 ألف فرنك الذي استفادت منه المنظمة من جانب حركة انتصار الحريات الديمقراطية، والاشتراكات التي كان يلتزم المناضلون بدفعها بانتظام، فان اتساع شبكة المنظمة وامتداد حقل نشاطها كان دائما يطرح مسألة المزيد من الدعم المادي، و لعل هذه المسألة هي التي دعت بعض قياديي المنظمة لترتيب عملية الهجوم على بريد وهران يوم 6 أفريل 1949 بعد سوء الوضعية المالية للحزب، والتي لم تعد تستجيب للاحتياجات المُلحّة، و هنا جاءت فكرة الهجوم على خزينة بريد وهران بعدما قدم السيد نميش جلول الموظف في المركز البريدي معلومات دقيقة لأحمد بن بلة المتواجد وقتها بعاصمة الغرب لإتاحة الظروف المواتية للعملية التي نالت الموافقة على تنفيذها من قيادة **(OS)**، و كلفت آيت أحمد بتعيين عناصر المفرزة لهذه المهمة وهم بن بلة، بوشعيب، بوجمعة سويداني وعمار حداد وحمو بوتليليس الذي تكفل بتعيين المخابئ و رابح لورقيوي المكلف بالتغطية ، وتمت العملية بنجاح مكنت من الحصول على مبلغ ثلاثة ملايين ومائة وسبعين ألف فرنك تمّ تحويلها إلى محمد خيضر للإشراف على صرفها وتسييرها[1].

وإلى جانب المسائل المالية، انشغلت المنظمة الخاصة أيضا بمشكل الحصول على الأسلحة، بيد أن المنظمة حرصت منذ قيامها على ضرورة جمع وتوفير السلاح استعداداً للثورة المسلحة و لتجهيز عناصرها والتدرب عليها، وفي هذا الصدد يقول محمد يوسفي: " .... و بالرغم أن سوق الأسلحة قضية شائكة، فإنه كان على المنظمة الخاصة أن تنشئ في أقرب الآجال ترسانة أساسية، قادرة على تجهيز وحدات الصدام الأولى التي كانت تنتظر بفارغ الصبر وقت العمل. وإزاء هذه الوضعية، كان مجلس القيادة العامة للمنظمة الخاصة يتأهب لبرمجة تمويله الذاتي وذلك باللجوء إلى وسائل قليلة الشيوع، فالعملية الأولى التي قام بها عدد من مناضلي بلكور عند نزول الحلفاء

[1] امحمد، يوسفي : مصدر سابق، ص ص ، 109 –110.

مكنت المنظمة من الحصول أول الأمر على كمية من الأسلحة الخفيفة انجليزية و أمريكية..."[1]

ومنذ سنة 1949 قام مسؤولو المنظمة الخاصة بجمع شحنات أسلحة من تونس و ليبيا تعود إلى الحرب العالمية الثانية، تركها الحلفاء وجيوش ألمانيا وإيطاليا في الصحراء التي دارت فيها جبهات القتال. وقد لعب في ذلك المناضل بن بولعيد مصطفى الدور البارز حيث من موقعه و قناعته كرجل قضية و ثورة قاد شخصياً عملية جمعها وحملها وتخزينها قي مواقع حصينة من الأوراس، وأقام ورشات خاصة للتأكد من صلاحيتها و تصليح أعطابها.[2]

كما وَجهّت قيادة المنظمة الخاصة إلى مناضليها تعليمات دقيقة في إطار عمل منسق ومحفوف بالحيطة والتخفي، تخص عملية شراء أسلحة خفيفة، ومعدات وذخيرة من طرف باعة أسلحة الصيد المرخصة، ومن أعوان حراس الغابات والمراكز، كما مكنت العديد من عمليات الاغتيال لأفراد الشرطة والجيش الاستعماريين من الاستيلاء على أسلحتهم، فضلا عن دور المجندين الجزائريين في صفوف الجيوش الفرنسية، حيث ساهم هؤلاء بطرائق كثيرة في تمكين عملية جمع الأسلحة وسرقة بعضها من المخازن الاستعمارية. وحتى الأسواق التونسية والليبية الأسبوعية كانت تُعرض فيها أنواع الأسلحة والقطع المختلفة، و ذخيرة من ماركات ألمانية و أمريكية وانجليزية وغيرها[3] . وعن سبل وأساليب نقل شحنات الأسلحة من التراب التونسي والليبي على الجزائر، فإن منطقة الوادي قد شكلت محور التمرير والعبور إلى بسكرة نحو الشمال باتجاه الأوراس، وقد وصلت أول شحنة متكونة من نحو 100 بندقية و ذخيرة مجموعة في صناديق، تلتها شحنة أخرى من 40 بندقية نوع (ستاتي) و ذخيرة متنوعة[4]. ونظراً

---

[1] امحمد يوسفي: مصدر سابق، ص 95.

[2] عبد المجيد بوزبيد: **الإمداد خلال خرب التحرير الوطني، – شهادتي ...،** ط 2 ،وزارة المجاهدين، مطبعة الديوان، الجزائر 2007، ص 28.

[3] نفسه، ص 30.

[4] Benyoucef, Benkhedda : OP. Cit P 132

لتنوع الأسلحة واختلاف منشئها فإن قيادة المنظمة الخاصة كانت تبرمج تدريبات وامتحانات لاستخدامها وتفكيكها وإصلاحها.[1]

كما ظلت منطقة الغرب الجزائري وخاصة وهران شحيحة من حيث الأسلحة وقد أكّد ذلك أكثر من مرة بلوزداد، حيث ألحّ على ضرورة إحداث توازن يكون على الأقل متقاربا أو نسبياً بين مختلف مناطق الوطن فيما يخص التسليح رغم التعليمات الواردة في القيادة الجهوية للمنظمة الخاصة بشأن جمع الأسلحة وشرائها أو الاستيلاء عليها، غير أن ظروفاً قد حالت دون أداء المهمة بالنظر إلى المضايقات الاستعمارية وفعالية مصالحها الاستعلامتية، وعليه أوكلت لمحمد يوسفي مهام التحول المستعجل إلى إقليم جنوب مراكش بالحرص على الإفلات من مراكز الجمرك و نقاط التفتيش الاستعمارية واستطاع أن يجمع كميات هامة انطلاقا من وجدة وتندرارة وبشار.

وبالرغم من ذلك سوف يظل مشكل الأسلحة مطروحاً بجدية و في ذلك يقول محمد بوضياف: "... ومن المهم جداً التأكد من قلة الأسلحة[2]، وقد اضطرت مقاطعة وهران والجزائر إلى تفجير الثورة ببعض الأسلحة القليلة ومعظمها كان غير صالح للاستخدام نظراً لرداءتها والأمر كذلك بالنسبة للذخيرة، ولم يكن لدى قائد الولاية الخامسة العربي بن مهيدي سوى مسدس قديم من صنف 7/65 وعيارين ..."[3]

وفي مارس 1950 تلقت المنظمة الخاصة ضربة قوية بعد اكتشاف أمرها من طرف سلطات الاستعمار، إثر قضية تبسة المعروفة أيضا بقضية خياري عبد الرحمن الذي استطاع أن يفلت من يد ديدوش مراد و مساعده مدهني الهادي في عملية تأديبية، فالتحق بمركز شرطة استعمارية و أفشى بتفاصيل سرية و بأوصاف ديدوش مراد. وهكذا جاءت سلسلة الاعتقالات الواسعة في حق الكثير من المناضلين أعضاء

---

[1] سليمان، الشيخ: **الجزائر تحمل السلاح، دراسة في تاريخ الحركة الوطنية و الثورة المسلحة** ، ترجمة: محمد الحافظ الجمالي، وزارة المجاهدين، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر 2002، ص58.

[2] Mohamed, Boudiaf : **La Préparation du 1er Novembre, Contribution à l'étude et l'analyse du Nationalisme Algérien,** in al jarida – MEMORIA – N° 1– P 7

[3] محمد، بوضياف: **تحضير فاتح نوفمبر 1954**، في – مجلة أول نوفمبر– ع 147 المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر 1995، ص 25.

المنظمة الخاصة L'O.S، بعدما شرعت فرق الجندرمة في ليلة 18 إلى 19 مارس 1950 في رصد المعاقل و تقفي آثارهم. ثم أوكلت هذه المهمة إلى مصالح شرطة الاستعلامات العامة **PRG** التي استخدمت شتى الوسائل بما ذلك أنواع التعذيب الجسدي و المعنوي. ففي الجزائر العاصمة اشتهرت " فيلا محي الدين" – بالقرب من قاعة حرشة حاليا– أين كان يشرف محافظ الشرطة –كوست– **Costes** ومساعدوه " هافارد" و " فورسيبولي" و " تورون" على ورشة التعذيب، و إلى غاية آخر مارس 1950 تم اعتقال 155 عضوا، ليصل في منتصف شهر ماي إلى 500 و قد طالت الاعتقالات حتى أعضاء في المنظمة السياسية (O.P) الجهاز السياسي لحركة الانتصار الذي كان يشتغل في العلن. و حسب بن يوسف بن خدة فإن الإدارة الاستعمارية كانت تشك في أمر وجود **OS** غير أنها لم تتوقع إطلاقا أهميتها و خطورتها، غير أن حادثة تبسة غيّرت الكثير[1]، كما تم اعتقال أعضاء قياديين منهم بن بلة و بلحاج و امحمد يوسفي، أحمد محساس، والرجيمي الجيلالي وبعدها بقليل نفّذ كل من بوجمعة سويداني و مشاطي عملية استهدفت قتل عنصر من أفراد شرطة الاستعلامات[2]. وإذا كانت الاعتقالات قد مست الكثير، فإن البعض سلم منها مثل محمد بوضياف، ديدوش مراد، ماروك، بن مهيدي، رابح بيطاط، بن طوبال وغيرهم.

وفي القطاع الوهراني ألقي القبض على عدد هام من أعضاء المنظمة الخاصة سيما في مستغاتم، تلمسان، عين تموشنت، ومعسكر و وهران، على الرغم من أن مسؤول المنظمة على وهران استطاع أن يصمد أمام التعذيب لكن الأمر لم يكن سهلا على بقية المعتقلين، كما تلقت المنظمة ضربة أخرى عندما قدم بلحاج الجيلالي إثر عمليات الاستنطاق معلومات دقيقة عن التنظيم وأعضائها القياديين والمناضلين و رغم ذلك حكم عليه بثلاث سنوات سجنا، ثم تحول فيما بعد إلى مساعد للعقيد **Schoen** في مصالح مديرية الأمن الإقليمية. واستمرت المداهمات والمطاردات والاعتقالات التي أوقفت الكثير ومكنت سلطات الاستعمار من الاستيلاء على العديد من الوثائق،

---

[1] Benyoucef, Benkhedda: OP.cit PP 143.144.

[2] وقعت العملية في مزرعة بمنطقة بودواو التي حاصرتها الشرطة الاستعمارية بعد نلقيها معلومات، قادها الضابط هافارد و مفتش الشرطة في PRG كولي Culet الذي أطلق عليه سويداني النار فأرداه قتيلا قبل أن يلوذا بالفرار.

وكراسات لبرامج التدريب العسكري، وأجهزة البث الإذاعي، أسلحة متنوعة و عليه أصبح للإدارة الفرنسية الأدلة الكافية عن المنظمة الخاصة وعن تنظيمها الهيكلي وخزاناتها من الأسلحة و علاقاتها العضوية بحركة الانتصار[1].

لقد وضعت الظروف الجديدة المنظمة الخاصة في وضع حرج، و كان من الواجب تَدبُّر الأمر وبسرعة، وطرحت على القيادة الترتيبات الأساسية: الإقرار بأمر المنظمة وهو ما سيجرها حتما إلى الحلّ وإبطال الغطاء القانوني لنشاط حركة الانتصار وإنهاء حتمي أيضا لنشاطها الإعلامي، والتمثيلي ولكامل تنظيماتها وتصفية مل تبقى من الحزب، أما إنكار المنظمة الخاصة وعدم دعمها كان أمرا منافيا للقناعات الثورية للمناضلين، وكان خلاص قيادة المنظمة إلى فكرة تَحمُّل المسؤوليات خاصة وأن مصير باقي عناصر **(L'OS)** الذين لم ترد أسماؤهم في قوائم المطاردين والمطلوبين من طرف مصالح الشرطة الفرنسية و ضمان سلامتهم. وعن استراتيجياتها في مواجهة الإدارة الاستعمارية تحسبا للمحاكمات المقبلة، تقرّر الالتزام بالتأكيد على فكرة: **إشكالية المؤامرة الاستعمارية** الموجهة ضد حركة انتصار الحريات الديمقراطية، و بأن الأمر لا يعدو سوى عملية استفزازية من تدبير مصالح الشرطة الفرنسية، وفي نفس الوقت شنت حركة الانتصار حملة تنديد وإدانة عبر الصحافة، وعن طريق منتخبيها في مختلف الهيئات، ناهيك عن رفع العرائض الموقعة إلى الهيئات المختلفة لفضح الأساليب الاستعمارية من أعمال القمع والتعذيب. وقد تدخل كل من العربي دماغ العتروس وجيلالي مبارك كممثلين لحركة الانتصار في المجلس الجزائري، كما قام فرحات عباس من جانبه يندّد بأشكال القمع على مستوى مجلس مدينة قسنطينة[2].

ومن جهة أخرى أصدرت القيادة تعليمات لكل المناضلين في صفوف المنظمة الخاصة الذين لم يتعرضوا للاعتقال والملاحقة بتوخي الحذر و الحيطة،

---

[1] لمزيد من التفاصيل يمكن العودة إلى كتاب: **L'Algerie en Marche** :M'hamed Yousfi الذي خص فيه الجزء الأول عن المنظمة الخاصة و بن يوسف بن خدّة في كتابه: **LES ORIGINES DU 1er NOVEMBRE 1954.**

و أيضاً: Pierre Montagnon : **la Guerre d'Algerie 1954 – 1962 ,** 1 ére ed. éditions Pygmalion. Paris 1984 . PP 109-119.

[2] Benyoucef, Benkhedda: OP.Cit P147.

وإتلاف ما بحوزتهم من وثائق أو على الأقل إخفاءها في أماكن آمنة فعلا، و إخفاء مجموع المعدّات والأسلحة. والحاصل أن فكرة القيادة في نقل التهمة إلى السلطات الفرنسية على أنها مؤامرة استعمارية كانت تكتيكا جنّب اعتقال ما لا يقل عن 12 ألف مناضل في حركة الانتصار، وأيضا بقية عناصر المنظمة الخاصة الوقوع في قبضة وقمع الاستعمار. و حتى تجد فكرة المؤامرة الكولونيالية شيئاً من المصداقية، كان على جميع من تعرضوا للاعتقال في انتظار المحاكمة أن يتراجعوا عمّا أدلوا به من تصريحات ساعة توقيفهم على اعتبار أنها غير صحيحة كونها نتيجة أساليب الاستنطاق[1]، كما عينت القيادة ضمن المعتقلين في سجن البليدة وكان عددهم 60، عبد الحميد سيد علي رئيسا على الفوج المعتقل، وهو الذي اعتقل في 8 أفريل 1950، و ظل ينكر أية علاقة بالتنظيم رغم إخضاعه للتعذيب، وبقي يردد أن مسؤوليته تقتصر بصفته سكرتيرا للمنتخبين البلديين لحركة الانتصار بالجزائر العاصمة. ومن الانعكاسات التي خلفتها موجة الاعتقالات أن أحيل الموقوفون بعد عملية الاستنطاق والتعذيب الجسدي و المعنوي إلى المحاكمة التي جرت جلساتها في مناطق مختلفة من الجزائر لعل أبرزها:

- **جلسة بجاية:** وقد عُرفت بمحاكمة الـ 27 وهي ترمز إلى عدد المحاكمين، انطلقت أشغالها في منتصف فيفري 1951 وأثقلت المناضلين بالعقوبات والأحكام، وأخضعت المناضل عبان رمضان ل 6 سنوات سجنا و 10 سنوات نفي، و 10 سنوات أخرى حرمانا من الحقوق المدنية و إلزامه على دفع غرامة مالية قدرها 500 ألف فرنك و لعلها أثقل عقوبة سلطت على موقوفي محاكمة بجاية[2].

- **جلسة وهران:** جرت بتاريخ 06 ماي 1951، حوكم فيها 47 عضوا من بينهم الحاج بن علا، حمو بوتليليس، آيت زاوش محمد، بن عودة واضح و غيرهم، صدرت في حقهم أحكام بلغت 122 سنة سجنا و 140 سنة حضر إقامة و 130 سنة

---

[1] Ibid , P148

[2] مصطفى سعداوي: **– المؤامرة الكولونيالية و تداعياتها المباشرة 1950–1952**، في – مجلة المصادر– ع15، السداسي الأول 2007 – المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 – الجزائر 2007. ص90.

حرمانا من الحقوق و كان أثقل نطق قد سقط على حمو بوتليليس: 06 سنوات سجنا، 10 سنوات حضر إقامة و مثلها سنوات حرمان من الحقوق[1].

– **محاكمة الـ56:** و المعروفة أيضا بمحاكمة البليدة، بدأت جلستها بتاريخ 22 نوفمبر 1951، و كان من بين المحاكمين أعضاء هيئة الأركان في المنظمة لخاصة، و كان من بين الحضور في القاعة الأستاذ و المناضل **André Mandouze**، وأرسل **Albert Camus** رسالة مساندة للموقوفين وجلس إلى جانب مندوز الأمين الكونفدرالي للاتحاد العام للشغل (CGT) في فرنسا السيد Dufrich، و كان من بين الحاضرين في القاعة أحمد توفيق المدني، والعربي دماغ العتروس و أحمد بودة، كما بعث عبد الكريم الخطابي برقية مساندة تضامناً مع الموقوفين.

و بعد نجاح عملية الفرار من سجن البليدة، قام أعضاء كل من جمعية العلماء والاتحاد الديمقراطي والشيوعيون وأنصار حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بإعلان الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها في جويلية 1951 لكنها لم تعمر طويلا للتباين في وجهة النظر.

وما بين 3 و5 أفريل 1953 عقدت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بالجزائر مؤتمرها الثاني و فيه طرحت من جديد فكرة بعث المنظمة الخاصة و هو ما تم فعلا، غير أن الملفت للنظر في مؤتمر الحركة ذلك الخلاف الذي برز وازداد وضوحا في خريف 1953 بين المصاليين وأعضاء اللجنة المركزية ليبلغ ذروته في التصدع عام 1954، حيث توجه أعضاء المنظمة الخاصة (OS) في شهر مارس 1954 لإنشاء اللجنة الثورية للوحدة و العمل، وقد ضمنت في عضويتها كل من مصطفى بن بولعيد، أحمد بن بلة، حسيين آيت أحمد، ديدوش مراد، العربي بن مهيدي، كريم بلقاسم، محمد بوضياف، رابح بيطاط و محمد خيذر[2].

---

[1] Abdelkader, OUGOUAG: **Les Grands Procès Organisation secrète**. Oran 6 Mai. Le comité de soutien des victimes de la répression éditions Dahlab.

[2] امحمد يوسفي: **الجزائر في ظل المسيرة النضالية**، مصدر سابق ، ص 168. أنظر أيضا :
Benyoucef Benkhedda: OP.cit P243

خلال العشرين يوما من شهر جويلية 1954 تسارعت الأحداث بشكل ملفت للنظر على الصعيدين الوطني و الدولي، والمؤكد أن الخيار العسكري أصبح في هذه المرحلة بالذات مطلبا استعجاليا أخذ طريقه إلى التجسيد بالاجتماع التاريخي لمجموعة 22 في بيت المناضل دريش إلياس بالمدنية و جمع كل من: بن بولعيد مصطفى، العربي بن مهيدي، ديدوش مراد، زيغود يوسف، مختار باجي، بوجمعة سويداني، محمد بلوزداد، بن عبد المالك رمضان، محمد بوضياف، بيطاط رابح، لخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف، أحمد بوشعيب، محمد مشاطي، حباشي عبد السلام، بن عودة مصطفى، سعيد بوعلي، محمد مرزوق، العمودي عبد القادر، خليفي عبد القادر، باجي مختار والزبير بوعجاج الذين قرروا بالإجماع إعلان العمل المسلح، ترأس الاجتماع مصطفى بن بولعيد و تمحورت أشغاله حول الأوضاع العامة في الجزائر و وضعية حركة الانتصار و ما يرتبط بالمنظمة شبه العسكرية(O.S) ، و قد انبثق عن اجتماع المدنية إعلان لجنة الستة[1]، التي أعادت إلى المنظمة الخاصة مهمة التعجيل بالإعداد للثورة المسلحة بمباشرة التدريبات في مراكز مختلفة بعيدا عن أعين الاستعمار و إنشاء ورشات لصناعة المتفجرات وتكوين خلايا التنظيم الثوري[2].

ودائما في شهر جويلية 1954 كان لقاء بوضياف، بن بولعيد، بن بلة وخيذر في سويسرا من جهة و حسين لحول و امحمد يزيد من جهة ثانية، و جرى فيه الاتفاق على استعداد عناصر اللجنة المركزية للالتحاق بأعضاء اللجنة الثورية للوحدة و العمل بالخارج، و تكليفها بإعداد "ملف الجزائر" إلى الأمم المتحدة[3].

عاودت لجنة الستة لقاءاً في أكتوبر 1954 قرر فيه الأعضاء تقسيم الجزائر إلى 5 مناطق على رأس كل واحد منها مسؤول عسكري و نائباً له:

---

[1] ضمت كل من محمد بوضياف، بن بولعيد مصطفى، العربي بن مهيدي، ديدوش مراد، رابح بيطاط و عادت العضوية السادسة إلى ممثل منطقة القبائل كريم بلقاسم.

[2] Mohamed, Boudiaf: OP.Cit, P 15

[2] أنظر في ذلك: شهادة محمد مشاطي: القرص المضغوط: تاريخ الجزائر، وزارة المجاهدين. وأيضا :
Benyoucef, Benkhedda: OP. Cit P238

- المنطقة الأولى: أوراس النمامشة يقودها مصطفى بن بولعيد و شيحاني بشير نائبا له.
- المنطقة الثانية: الشمال القسنطيني: ديدوش مراد، زيغود يوسف.
- المنطقة الثالثة: القبائل: كريم بلقاسم و عمر اوعمران.
- المنطقة الرابعة: الجزائر: رابح بيطاط، سويداني بوجمعة.
- المنطقة الخامسة: الغرب الجزائري: العربي بن مهيدي، بن عبد المالك رمضان وعبد الحفيظ بوصوف.

كما أعلن عن التنظيم السياسي للثورة باسم جبهة التحرير الوطني و جناحها العسكري جيش التحرير الوطني[1]، وتم أيضا تحديد تاريخ تفجير الثورة والتأكيد على مبدأ أولوية الداخل على الخارج، مبدأ رأت فيه قيادات الثورة صوابا من حيث قراره. و تلقت الخلايا الأولى لجيش التحرير الوطني تعليمات بالانسحاب إلى أماكن تم تحديدها مسبقا ضمانا لسلامتهم، والحرص على ضرب الأهداف الاستعمارية في الوقت المحدد من تاريخ الفاتح نوفمبر 1954 لإعطاء طابع القوة للعمل المسلح منذ البداية، وكي يكون رسالة للاستعمار بأنه عمل منظم وبأنها ثورة شاملة لكامل القطر، كما كلفت لجان المناطق الخمس بتشكيل خلايا سياسية، والحرص على تدريب المزيد من الرجال غير المتعودين على الحياة في معاقل الثورة وانتظار توفير المزيد من الأسلحة. وعلى الصعيد العسكري لم يسمح بعد الفاتح نوفمبر إلا بمعاينة الأماكن و تنظيم الاتصالات، مناطق الانسحاب و مخازن المؤونة و الأدوية، جمع الأسلحة، و توحيد الضربات للعدو ليلا وتفادي المواجهة المباشرة نظرا لإدراك القادة بعدم تكافؤ الطرفين من حيث القوة العسكرية و تعداد الرجال.[2]

كما تُرك لكل منطقة من المناطق الخمس، حرية إدارة العمل العسكري وفقا لأوامر وتدابير قادة المناطق، إجراءٌ فرضته العوامل الجغرافية التي تجعل من الجزائر مترامية الأطراف بالشكل الذي يحول دون تسييرها مركزيا. ولضمان فعالية الضربات

1 Mohamed ; Boudiaf : OP. Cit. P 25
2 Mohamed ; Boudiaf : OP. Cit. P 25

الموجهة ضد القوات الاستعمارية، وإشراك الجماهير الشعبية في دعم عمل جبهة التحرير وجيشها تحقيقا للالتفاف بالثورة وضمان شموليتها، على أن الهدف الرئيسي في هذه المرحلة يقول محمد بوضياف هو شرح طبيعة العمل المسلح وأسبابه وغاياته، فهو بذلك عمل سياسي سوف يزيل عن فئات الشعب الاندهاش من عامل المباغتة، وكسب تأييدها ودعوتها لاحتضان الثورة، وضرب عملاء الاستعمار والخونة، مع إتاحة جو من الشعور بانفلات المسألة الأمنية في كامل الجزائر.[1]

كما ركزت قيادة الثورة على مسألة إنشاء **مناطق محررة** تكون من الناحية العسكرية جزءا محررا من الوطن، أي مناطق محررة فعلا، وأبعد ما تكون عن سيطرة القوات الاستعمارية، هذه هي الظروف التي تتيح إرساء قاعدة قيادة ثورية، تتحمل كامل مسؤولياتها ميدانيا. ومن الناحية السياسية كانت فكرة المناطق المحررة تمثل تصورا مستقبليا لمرحلة ما بعد الاستقلال، مع التحلي بروح المسؤولية في كل المستويات: "... كانت مناصب المسؤولية دليلا على الوظائف الضرورية والصعبة التي يجب القيام بها لمصلحة الثورة قبل أي اعتبار آخر وفي حدود السرية ما أمكن. إن مهام نائب مسئول المنطقة ورئيس الجهة أو القطاع أو المجموعة، متماثلة من حيث الأهمية، وكذلك مهام المسبل، والمناضل في المناطق الحضرية وجامع الأموال والأسلحة والمئونة. كانت كلها مهام وضرورية لمواصلة العمل الثوري، ولقد تميزت هياكل التنظيم بالمرونة الكافية التي تسمح بتبادل الوظائف ومناصب المسؤولية حسب ما تقتضيه الظروف..."[2].

وفيما يخص مسألة المال والأسلحة والتي شغلت كثيرا بال واهتمام لجنة الستة، تقرر أن تعتمد كل منطقة على نفسها وعلى إمكاناتها المتاحة من اجل جمع الأموال بوسائلها الخاصة، وأما الأسلحة فان اكبر مخزن كان بمنطقة الأوراس بنحو 300

---

[1] محمد عباس: **اغتيال....حلم، احاديث مع بوضياف**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر 2003، ص ص59 .60

[2] أحمد، مهساس: **الحركة الوطنية الثورية في الجزائر، من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة**، ترجمة الحاج مسعود و محمد عباس، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، وزارة المجاهدين، الجزائر 2002، ص 378.

سلاح إيطالي الصنع تم شراؤه من ليبيا خلال سنتين 1947 و 1948 بتخزينه في مرحلة أولى بمنطقة وادي سوف ثم نقل إلى الأوراس عام 1949، أين أخفي بإحكام في صهاريج مليئة بزيت الزيتون، بالإضافة إلى مخزني العاصمة المقرر توزيعهما على الأفواج الأولى التي تنشط بالجزائر حصلت على بعض المتفجرات والقنابل اليدوية، خمسة مسدسات من عيارات مختلفة و كمية من الذخيرة في حالة رديئة[1]. ومن مخزن الأوراس أرسلت كمية مكونة من عشرين سلاحا إلى المنطقة الثانية، و30 قطعة إلى القبائل (المنطقة الثالثة)، وما كان يمنع من استلام كميات أكبر صعوبة نقل الأسلحة أمام حالة الاستنفار التي أعلنها الجيش الاستعماري بتكثيف نقاط المراقبة و التفتيش وأيضا بسبب ضيق الوقت، بينما بقيت المنطقتان الرابعة و الخامسة تترقبان كميات الأسلحة التي وعد بها عبد الكبير الفاسي مقابل المال لكنها لم تصل، الشيء الذي ترك المنطقتين وبخاصة الخامسة ضعيفة من حيث السلاح: "... لم تدخل قطعة سلاح واحدة قبل الفاتح نوفمبر، وكانت وعود عبد الكبير الفاسي محط اختلاف و اضطرت المنطقتان الرابعة والخامسة المعولتان على هذه الوعود إلى الشروع في العمل المسلح بحوالي عشر (10) قطع في حالة سيئة وبدون ذخيرة كافية..."[2]

وفي 10 أكتوبر 1954 اجتمع محمد بوضياف ببن بولعيد، وبيطاط، وديدوش و كريم وبن مهيدي لإنهاء اللمسات وصياغة نص التصريحات، والإعلان عن جبهة التحرير وجيشها، وتحديد تاريخ الفاتح من نوفمبر 1954 في منتصف الليل موعد انطلاق الثورة، وهو التاريخ الذي أُجبر القياديون على تغييره بعد أن حددوا قبله يوم 15 أكتوبر نتيجة تسرّب الخبر من القاهرة عن طريق علال الفاسي إلى امحمد يزيد الذي نقل الخبر إلى بعض رفاقه من اللجنة المركزية، كما حصل تسرب آخر للخبر من منطقة الصومعة (البليدة) من طرف مجموعة مقربة من سويداني بوجمعة، تناقلت المعلومة في حضور لحول الذي عبّر عن موقفه بجملة من الاتهامات التي أثارت حالة قلق في صفوف المركزيين الذين طلبوا مقابلة تمت في منزل بودا، حضرها لحول

---

[1] Mohamed, Boudiaf **: Al jarida -Memoria**- OP. Cit P 26

[2] محمد قنطاري: **حقائق و وثائق عن تحضير و تفجير ثورة أول نوفمبر بغرب الوطن و العمليات المسلحة والتخريبية.** مجلة الذاكرة ع 5، المتحف الوطني للمجاهد. الجزائر 1998.

ويزيد عاتبوا فيها بوضياف على الانفراد بالقرار (يوم 15 أكتوبر كموعد لانطلاق الثورة، وأشاروا إلى أن الوفد الخارجي استنكر الموقف، وبطبيعة الحال يقول محمد بوضياف: نَفَينا مسألة تحديد أي موعد للثورة[1]...، وبالنسبة لقيادة الثورة بالخارج أشار إلى أنه كانت النية في ترتيب لقاء مع أعضائها واتحاد موقف موحد، وكان من الضروري هنا طمأنتهم بأن حصل الاتفاق على إيفاد مجموعة إلى القاهرة ضمت لحول ويزيد عن المركزيين ومحمد بوضياف عن المحايدين (تسمية المركزيين)، وفي اليوم الثاني من اندلاع الثورة كان كل من بوضياف، لحول، يزيد، فيلالي عبد الله ومزغن في العاصمة المصرية هذين الأخيرين كانا يباشران محادثات مع عناصر الوفد الخارجي بهدف إعادتهم إلى جناح مصالي، غير أن المهمة الأساسية لأحمد بن بلة و آيت أحمد وخيضر كانت في التعجيل بإيجاد سبل تفعيل الدعم العربي للثورة والبحث عن شبكات تزويدها بالسلاح.

2- التحضير للثورة في الغرب الجزائري:

بعد اجتماع لجنة الستة و تقسيم الجزائر عسكريا إلى خمس مناطق استعدادا لإشعال فتيل الثورة عيّن العربي بن مهيدي مسؤولاً وقائدا على المنطقة الخامسة (الغرب الجزائري) وعبد الحفيظ بوصوف نائبا له، وانتقل بن مهيدي إلى المنطقة في صيف 1954 لتنظيم العمل المسلح و تهيئة ظروفه، بعد أن لاحظ التأثير الكبير لحركة انتصار الحريات الديمقراطية كتنظيم سياسي، ففكر في انشاء لجنة أطلق عليها اسم شبكة التعبئة والتوعية تتشكل من رئيس: غالي الجيلالي حلاق بوهران، نائب الرئيس: بن عبو محمد بائع خضر، أمناء المال: (الحبيب خلول بومدين، عدّاد محمد) وسكرتير (امحمد مهامان)، كلفوا بجمع المال ورصد قوائم المتعاطفين والبحث عن ملاجئ و مخابئ.[2]

---

[1] Mohamed, Boudiaf : **Al jarida -Memori**a – OP.Cit P 27

[1] Fabienne, Mercier – Bernadet : « **La Toussaint Rouge : que Savaient les pouvoirs publics ?** , in Guerre d'Algérie Magazine, N°6 Nov- Dec 2002, P 46.

وبعد ذلك بأيام انعقد اجتماع سري ترسه العربي بن مهيدي و حضره عبد الحفيظ بوصوف، رمضان عبد المالك، الحاج بن علا، فرطاس محمد منسق المنظمة الخاصة (**L'O.S**) للقطاع الوهراني، بن حدو بوحجر المدعو سي عثمان و الذي سيكون لاحقا قائد على الولاية الخامسة و آخر قاداتها إلى غاية الاستقلال، دلاّع قدور المسؤول على قسم مدينة سيدي بلعباس، وبن سعيد عبد الرحمن، و ابن جودي وضايم عبد القادر بالإضافة إلى عناصر أخرى في المنظمة الخاصة لم تكن أسماؤها من بين قوائم المطلوبين لدى مصالح الأمن والاستعلامات العامة (**PRG**)[1].

كان الاجتماع غاية في الصرامة والأهمية بالنظر إلى جدول أعماله المتضمن: تفجير الثورة، وتوزع هؤلاء وفقا للتقسيم المتفق عليه في الاجتماع الذي انعقد بمنزل المناضل " فريزي صالح المديوني " بوهران، حيث كُلّف فرطاس محمد بالإشراف على المنطقة الممتدة من الرمشي إلى الحدود المغربية، " واضح بن عودة "مسؤولا على الخط الرمشي – حاسي الغلّة، " الحاج بن علا "[2] مسؤولا على الناحية من حاسي الغلّة إلى مسرغين وأحمد زبانة على نواحي المحمدية وسيف وطفراوي، وبن عبد المالك رمضان على الظهرة ومستغانم، وبن جودي الشيخ مسؤولا عن المنطقة الممتدة جنوب المنطقة الخامسة. وقام كل واحد منهم بتعيين مساعدين للإشراف على تحضير الأفواج الأولى لعناصر جيش التحرير الوطني.

وأما العربي بن مهيدي فكان على رأس دائرة سيدي بلعباس، و بوصوف مسؤولا على تلمسان، ويبدو أن معظمهم دخل في كنف العمل السري منذ فترة، الأمر الذي

---

[1] محمد ، قنطاري: **حقائق و وثائق...**، مرجع سابق.

[2] من مواليد 1923 بالقطاع الوهراني من عائلة فقيرة. غادر مقاعد الدراسة في المرحلة الابتدائية ليشتغل في العديد من الحرف. انخرط سنة 1937 في تنظيم شبيبة حزب الشعب. وفي إطار التجنيد شارك كضابط صف في الحرب الثانية من 1943 إلى 1945. انظم إلى المنظمة الخاصة سنة 198 ليعتقل عام 1951 وحكم عليه بـ 3 سنوات سجنا. أحد نواب بن مهيدي، مسؤولا على مدينة وهران في عمليات أول. في نوفمبر 1954/11/16 يقع بن علا في قبضة الاستعمار إلى غاية 1960. رائد جيش التحرير الوطني منذ 1961. عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية (ماي– جوان 1962). رئيسا للجمعية الوطنية التأسيسية. اعتقل وأخضع للإقامة الجبرية في 19 جوان 1965 قبل أن يفرج عنه عام 1968.

جنبهم الوقوع في قبضة الاستعمار أو حتى ورود أسمائهم في قوائم المطاردين، باستثناء قائد المنطقة العربي بن مهيدي الموقوف سنة 1945 إثر سلسلة الاعتقالات التي أعقبت مجازر ماي، وبوصوف المعروفين لدى مصالح (*PRG*) التي نشرت إعلانات تصفهما بالعناصر الخطيرة جيدّا.

شرعت هذه المجموعة منذ مدّة في دراسة الفضاء الجغرافي للمنطقة وأبعاده وتحديد المواقع الإستراتيجية والحيوية الاستعمارية (مراكز الشرطة، الثكنات، المطار العسكري، مخازن العتاد...)، و كان بن مهيدي قلقا إزاء مسألة قلة الأسلحة في حال ما إذا كان عدد المناضلين والمتعاطفين الذين سينفذون العمليات الأولى كبيراً، خاصة و أن المنطقة كانت بعيدة جغرافيا عن مسرح عمليات الحرب العالمية الثانية إلا أن ذلك لم يمنع من تحديد التعليمات و القرارات:

- التأكيد على اقتراب موعد إعلان الثورة دون تحديد تاريخها بالضبط، و قد تعمّد ذلك بن مهيدي توخياً للحذر وتفاديا لأي تسرب.
- ضرورة مشاركة الغرب الجزائري انطلاقة الثورة في اليوم الموعود للتأكيد للرأي العام و للعدو طابع الثورة السياسي والوطني رغم النقص الكبير في الأسلحة[1].
- تركيز العمليات على الشريط الساحلي على الخط ما بين عين تموشنت ومستغانم.
- لاعتبارات استراتيجية أوصى بن مهيدي بأن لا تقوم المنطقة الخامسة بأي عمل عسكري في الأيام التي تعقب تفجير الثورة المسلحة على الأقل إلى غاية وصول الأسلحة وعدم إشراك المناضلين القدامى المعروفين لدى مصالح شرطة الاستعلامات العامة.

وكانت الحكومة العامة الفرنسية في الجزائر ساورتها الشكوك منذ 1952 حول حالة الهدوء التي يعرفها السكان، و قد أصدر الحاكم العام أمرا بالتحقيق في الأمر، تحقيق أشتمل على الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي وجاء التقرير النهائي

[1] Redouane, Ainad Tabet : **Histoire d'Algerie**, avec la collaboration de Tayeb Nehari, Enag Editions, Alger 1999. P 183

بعنوان: جزائر نصف القرن **(L' Algérie du Demi-siècle)**، و كلّفت الحكومة العامة جون فوجور[1] بهذه المهمة.

لم تكن مهمة **Jean vaujour** في الحقيقة تخص تحديداً منطقة الغرب الجزائري لأنه كما يقول كان يسود انطباع عام على مستوى الحكومة العامة بشيء يوحي بما يدعو للقلق، وأسماه حالة القلق **(L'Etat de Malaise)**، وكانت بداية جولته في منطقة القبائل والقطاع القسنطيني، ولا حظ أنه من القالة إلى غاية تبسة تمنح الظروف الغابية كل الظروف على تصعيد محتمل، وأن مراكز الجندرمة والشرطة متواجدة في المدن فقط بإمكانيات ضعيفة لا تسمح بمراقبة الحركة بشكل جيد، كما أن كل المعلومات التي تصل المصالح الأمنية الاستعمارية كان يوفرها "القياد" وأعوان الاستعمار وعليه اقترح فكرة إنشاء فرقة خيالة لحفظ الأمن[2]، أو فرق متنقلة للقومية تتحرك بسرعة و سهولة خاصة إذا كانت عناصرها من أبناء المنطقة التي ينشطون بها، ولأنه كان يجهل الكثير عن القطاع الوهراني، قام "فوجور" بجولة إلى الغرب الجزائري استغرقت عدة أيام، وقف خلالها على حالة مرافق الأمن والاستعلامات، مركز الشرطة و شرطة الاستعلامات العامة **(PRG)**، مقرات الجندرمة والثكنات وغيرها، وبعد أيام قدّم تقريره الذي أصبح وثيقة عمل واشتمل جزءين: جزء يتضمن جملة الملاحظات العامة و المتعلقة بجزئيات المرافق التي عاينها، و الجزء الثاني خاص بالقرارات المتخذة و الأوامر الصادرة[3].

و يضيف كخلاصة للتقرير أن الوضع العام شبيه بالنار التي يخفيها الرّماد، وسجّل قلقه إزاء النقص في التحكم في الجانب الأمني في منطقة واسعة يتوزع فيها المستوطنون دون تأمين حياتهم و أملاكهم.

---

[1] جون فوجور: (jean vaujour) شغل عدة مسؤوليات بالجزائر كمدير عام للمصالح الأمنية 1953 – 1955. أحد المقربين لموريس بورجيس مونوري، و روجي ليونارد، ثم مديراً للديوان المدني و العسكري 1960، كما أمضى مدة هامة في المصالح الإدارية الفرنسية في الجزائر.

[2] Jean vaujour : OP. Cit. P 91

[3] Ibid, P 92.

وفي مدينة تلمسان سجّل اقتراح رئيسها القاضي بإقامة نظام أمن جهوي مثيل بما هو موجود في المغرب، و تقرّر أيضاً ضرورة عقد اجتماعات شهرية أو نصف شهرية يشرف عليها مسؤول عن السلطات العليا يجمعه برؤساء مصالح الأمن والمسؤولين الإداريين وإنهاء كل جلسة اجتماع بتحري محضر وورقة عمل الإجراءات الواجب اتخاذها، وأبدى رئيس مدينة وهران استحسانه للأمر، واقترح تعميمه على نطاق أوسع يصل إلى مرسى بن مهيدي **(Port Say)** على الشريط الحدودي الساحلي مع المغرب قصد تحقيق تماثل و تكافؤ أكبر للعمل الأمني ومن المقترحات أيضا دعوة مسؤولي الشرطة القضائية الحضور بانتظام هذه اللقاءات[1].

كما لاحظ التقرير غياب التغطية الأمنية لأكثر مراكز الشرطة و الثكنات، وعنها يقول أنها لم تعرف زيارة رسمية منذ مدّة طويلة، و أكّد على مسألة الزيادة في المنشآت بإضافة مخازن أرضية لتخزين احتياطات الوقود تحسبا لأي شكل من أشكال التوتر و قاعة خاصة بأجهزة الراديو و الأسلحة[2]. وتمحورت الفكرة الرئيسية في التقرير في زيادة المباني والمقرات الخاصة بالأمن العام، والجمع بين مختلف أقسامها في مكان واحد. و أما الأسلحة المعاينة فهي في مجموعها عبارة عن بنادق إيطالية الصنع، ورشاشات من نوع (ستان) STEN، وأوصى التقرير بتعويضها بأسلحة جديدة من نوع P.M.38 و MOUSQUETON الفعالة والعملية من حيث الاستخدام الزيادة في كمية الذخيرة، و استحداث دورات تدريبية في الرمي نظرا لما لاحظته سلطات الاستعمار في كل مرة واجهت فيها مظاهرات الجماهير الجزائرية من عجز في التعامل معها بالقوة اللازمة أي القمع الفوري.

وكانت المسألة الحيوية التي طغت على المهمة كلها، الحدود مع المغرب وفي هذا يقول فوجور: " ... الاتصالات و التنقلات على الحدود الجزائرية المغربية قائمة بسهولة تامة، و إنه من الصواب التأكيد بأنها لا تخضع إلى مراقبة أجهزتنا، وليس من المعقول على الإطلاق أن نترك الأمر على حاله خاصة وأن التطورات

---

3 Remi , Kauffer : **« Le feu couvait sous la cendre »**, in – Historia magazine- N° 695, NOV 2004, P 26.

2 Jean Vaujour : **Une Semaine D'inspection En Oranie**, PV. P 94

الحاصلة على نطاق الحدودين في الجزائر كما في المغرب تنذر بأحداث خطيرة ستواجهنا حتما مستقبلا، وأنني لا أستغرب عدم اتخاذ أي إجراء جدي بهذا الأمر..."[1]

ومن بين التقارير التي أُبلغت بها المصالح الأمنية العليا أن عشرات الآلاف من المغاربة يأتون سنويا إلى الجزائر للعمل، يشتغل غالبيتهم في قطاع الفلاحة والأعمال الموسمية تستقطبهم سهول الغرب الوهراني الواسعة و الغنية بالزراعات (الكروم والحوامض والزيتون...) التابعة للمستوطنين الأوروبيين، وتفيد نفس التقارير أن العبور من المغرب إلى التراب الجزائري على طول الشريط الحدودي يتم بشكل عادي ودون أي إجراء أمني أو جمركي، بينما يستوجب التحول إلى ديار المغرب حيازة وتقديم جواز سفر، ويبدو من الواضح حسب تقديرات التقرير أن أي

تنظيم ثوري في هذا النطاق سوف يجد في المغرب المحور والمجال الأمثل، وأي محاولة من الجانب الفرنسي لإنهاء هذه الحالة " غير الاعتيادية " سوف تؤدي إلى تيقظ معارضة قوية و عنيفة على السلطات الجهوية وفي الجزائر العاصمة (الحكومة العامة) لأنها تضّر بمصالحهم التي تحتاج إلى اليد العاملة المغربية الغزيرة والرخيصة، ولم يكن على مسؤول المهمة إلاّ أن يطلب من حاكم وهران وتلمسان إدراج هذه النقطة الخطيرة على أول اجتماع خاص بالمسألة الحدودية الجزائرية–المغربية.[2]

وحتى هذا الإجراء، لم يكن ليُنهي الأمر، بيد أن مئات الكيلومترات على الحدود ستبقى مصدر خطر في نظر القيادة الاستعمارية، و لعل ذلك ما جعلها تقرر خلال سنة 1954 إقامة مركز بوجدة المغربية لوحدة من الحرس تكون مهمتها المراقبة و التنقل على طول الخط بين وجدة و البحر **(Port Say)**، و إلى الجنوب كذلك و أن تشرف على هذه المهمة مصالح الاستعلامات العامة لتلمسان في ثلاث نقاط حساسة: مغنية–مرسى بن مهيدي **(Port Say)** والغزوات **(Nemours)**[3]، وأن يكون تنقل الوحدات بواسطة عربات وسيارات تتلاءم والطبيعة. كما جعلت هذه المسألة فوجور

---

1 Ibid, P. 96

1 René, Bail : **L'Oranie 1954-1962,** Editions Heimdal, Bayeux, 1987, P 116.

3 Ibidem.

يفكر في موضوع الاتصالات بالمصالح الأمنية في المغرب وتونس خاصة بعدما أصبح الوطنيون في البلدين يثيران المخاوف الفرنسية، واصطحب ملفها في مارس 1954 بصفته مشاركا في :" **ندوة الأمن في إفريقيا الشمالية**" المنعقدة بالعاصمة تونس لعرضها على زميله بيريي روبار (Perrier Robert). وقد عرفت الندوة حضور الحاكم العام ومعاونيه وجنرالات على رأس القيادة العامة للجزائر، تونس والمغرب، وعدد هام من رؤساء ومسؤولي المصالح الإدارية المدنية، وكانت كل محادثات "فوجور" مع Robert Perrier المسؤول الإداري للهيئات العليا في تونس تصب حول تجربة Perrier يقول فوجور:" ...إن الانشغال الأكبر الذي حملني إلى الندوة إنما يكمن في ضرورة إيجاد إستراتيجية قائمة على التنسيق بين مصالح الاتصالات المشتركة وتكون نتائجها إيجابية و ذلك لكشف و رد المخاطر التي بشكلها الدعم اللوجيستيكي للوطنيين الجزائريين إذا وجدوه عند إخوانهم في المغرب، وهذا ما سيحصل فعلا..."[1].

و يبدو أن نتائج الندوة قد ساهمت بشكل واضح في التنقل العاجل لفوجور إلى الرباط أين التقى نظيره المدير العام لمصالح الأمن العامة **(Dutheil)**، و مكنت زيارته إلى جامعة فاس من الانتباه إلى لهيب الوطنية في الأوساط الطلابية و انتشار أفكار القومية العربية ودور الأزهر والقيروانية، وقد اطلع **(Dutheil)** على خطورة البرامج التي يبثها راديو القاهرة والتي تعمّم سمعها في مراكش و الجزائر، وأن مصالحه تسعى للتشويش عليها حتى تفسد البث، وأحاله للاستفادة من هذه الخبرة إلى مساعده، كما أطلعه على مهمة مركز الاستعلامات العملي **Centre de Renseignement Opérationnel CRO**، وهو عبارة عن أعلى جهاز أمن واستعلامات، والمحور المركزي لكل المصالح الاستعلاماتية، حيث استهوت الفكرة فوجور على أن يستحدث جهازاً مماثلاً في الجزائر، ومن جهة أخرى طلب **(Dutheil)** من " فوجور جان " اتخاذ التدابير اللازمة لقطع الطريق على القوافل القادمة من الجنوب المحملة بكميات القنابل الإيطالية لتنفيذ عمليات في المغرب.

---

1 Jean Vaujour : OP.Cit P 99

و أما صيغة التقرير النهائية جاءت في 36 صفحة بعنوان: " **Les Commandos Nord-Africains** "، اكتملت في أفريل 1954، و أرسل فوجور 51 نسخة منه إلى مختلف الجهات الرسمية ابتداءاً بالحكومة الفرنسية والسفارات والمراكز الدبلوماسية، و جاء التقرير ليدعم تقريراً آخر قدمه **(Roger Wybot)**، المسؤول الأول عن مصالح **DST** تضمَّن معلومات عن اللجنة الثورية للوحدة والعمل **CRUA**، و بعض التفاصيل عما كان يجري في الفترة ذاتها بمنطقة القبائل، ورَفُع التقرير بشكل مستعجل إلى وزير الداخلية الفرنسي، بينما سارع فوجور الذي وصله تقرير "ويبوت" إلى الدعوة لاجتماع طارئ لكافة المسؤولين المدنيين والعسكريين في قسنطينة عشية الفاتح من نوفمبر. غير أن السلطات الاستعمارية ومثلما كان باديا لم تأبه له ولم تأخذه بمأخذ الجدّ سيما وأنها كانت مستغرقة في ما كان يجري بالهند الصينية وتونس ومراكش، ثم إن تأجيل الثورة من 15 أكتوبر إلى أول نوفمبر خفّف عن الاستعمار بعض مخاوفه و جعل شكوكه ترجّح فكرة الإنذار الخاطئ و عدم الانتباه لقيمة المعلومة[1].

وحتى مراكز قيادة القوات العسكرية والمصالح المختصة الفرنسية ومسؤولي الأمن والاستعلامات في كلمن تونس و المغرب استلمت التقرير حول فرق الكومندو المعروفة بتسميات متعددة: **Commandos Nord-Africains** أو **Légions Maghrébines** أو **Légions Nord-Africaines** أو **Phalanges de libération** . أما في أدبيات الوطنيين المغاربيين فإن الأمر يتعلق بجيش التحرير المغربي.

و بناء على معلومات واردة إلى مقر حزب الشعب بالجزائر العاصمة فإن نحو 200 متطوع انضموا إلى صفوف كومندو الجيش المصري، لمحاربة الانجليز في منطقة السويس، على أن يكونوا مستقبلا أعمدة التكوين والتدريب العسكري عند

---

[1] من الواضح هنا أن تقرير Jean Vaujour قد أكد له تصوراته حول التطورات الحاصلة خاصة و أنه كان فيما سبق قد اطلع على تقرير (Wybot) أنظر في ذلك:

Messaoud, Maadad : **Guerre d'Algérie, Chronologie et Commentaires**. Collection Sad. Edition ENAG, Alger 1992. PP 19-20.

عودتهم إلى الجزائر. كما أشرفت سفارة مصر بباريس على استقبال العديد من الوطنيين الشباب و تدبير سفرهم إلى مصر بحراً بجوازات سفر مصرية، وكان الإبحار يتم من مرسيليا أو رووان Rouen، ومن بين هؤلاء نجد مثلا إسم: مهدي مبارك بن أحمد، و بن سعيد شباطة تركي بن بريكة.[1]

ومن مراكش كانت مديرية الأمن العام بالرباط على دراية بعمليات تحوّل المهاجرين الذين كانوا يلجأون إلى القنصلية الإيطالية بطنجة للحصول على تأشيرة الدخول إلى إيطاليا، وكانت كذلك الخطة بالنسبة للعديد من الجزائريين في الجهة الغربية للسفر إلى مصر للإفلات من المضايقات الفرنسية وهكذا فعل مثلا دراعو أحمد ولد محمد من مغنية وهو من عائلة مناضلة وثورية أخواه محمد وعبد القادر كانا مسؤولين قياديين في حزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديموقراطية – بمغنية، وبدوي محمد من معسكر المدرس بمدرسة السعادة بوهران الفار من الجزائر في صيف 1953.[2]

وحسب التقارير الاستعلامتية لسنتي 1952 و 1953، فإن العديد من المتطوعين الجزائريين والمغاربة خاصة كانوا يتلقون تكوينا عسكرياً بتدريبات مكثفة في مصر وإسبانيا وليبيا وحتى تونس. ومما جاء في بعض نفس التقارير بأن التدريبات لم تكن تتم في معسكرات بل في ثكنات الجيش المصري، ومختلف الثكنات العسكرية في شكل أفواج ومجموعات موزعة على 30 وحدة عبر التراب المصري من القاهرة إلى الإسكندرية. وفي ليبيا أكبر مراكز التدريب ثلاثة: معسكر تجميع اللجئين السياسيين، مرسى مطروح ومركز "برج كابوزو". **(Fort-Capuzzo)**[3].

---

[1] و حتى من العاصمة باريس كانت التنظيمات الوطنية تنشط في السرية، حيث اتخذ من مركز استقبال سري بباريس لاستقبال الشباب الجزائري المتطوع في انتظار تدبير عملية ترحيلهم إلى مصر.

[2] Jean , Vaujour :OP.Cit PP 102.103

[3] فتحي الديب: **عبد الناصر و الثورة الجزائرية**، ط1، دار المستقبل العربي للنشر و التوزيع القاهرة 1984، ص 150.

وعادت مسألة الحصول على المال والأسلحة والتنظيم تطرح نفسها وبإلحاح، فمن حيث جمع الأموال ظلت الإمكانيات ضعيفة بالنظر إلى الحاجة المتطلبة[1]، والمعروف أن مصطفى بن بولعيد قد وهب الجزء الأكبر من ثروته وأرزاقه للثورة، و تبرع ديدوش مراد بنصيبه من الميراث، وفي منطقة الظهرة تمكن الحاج بن علا من جمع تبرعات فاقت قيمتها 1.5 مليون فرنك[2]، واحتضن الشعب هذه المسألة واعتبرها زكاة،ففي مدينة البيض تبرع مواطن لفائدة الثورة بمليون فرنك[3]، كما فعل الكثير في مختلف مناطق الوطن، و هكذا وجدت الثورة في الشعب الممون الأساس في المال و الإيواء و توفير الطعام،و المخابئ و الملاجئ و رصد و مراقبة قوات الاستعمار و أعوانه.

3- عمليات أول نوفمبر 1954 بالمنطقة الخامسة:

كان العربي بن مهيدي المسؤول العسكري على المنطقة الخامسة قد أتم عشية الثورة الترتيبات الأخيرة بعد أن عين رؤساء الأفواج:

- محمد فرطاس مسؤولا على المنطقة الممتدة من الحدود المغربية إلى الرمشي.
  - بن عودة واضح: من الرمشي الى حاسي الغلة.
  - الحاج بن علا: من حاسي الغلة إلى وهران.
  - أحمد زبانة: سيق، المحمدية، طفراوي، بلعباس.
  - ابن عبد المالك رمضان: مستغانم و الظهرة.

كما تركت المبادرة لتحديد الأهداف الاستعمارية المقرر ضربها مع السرعة في التنفيذ و الانسحاب، على أن تكون الضربات مضبوطة ومدروسة قصد أحداث هزة معنوية في صفوف العدو على وقع المباغتة.

---

[1] محمد حربي:**جبهة التحرير الوطني، الأسطورة و الواقع 1954-1962**، ترجمة: كميل قيصر داغر، ط1، مديرية الأبحاث العربية، بيروت 1983، ص109.

[2] محمد حربي : **الثورة الجزائرية، سنوات المخاض**، مرجع سابقن ص69.

[3] المنظمة الوطنية للمجاهدين: **الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة**، المجلد الثاني، الجزء الأول، نشر قطاع الإعلام و الثقافة و التكوين. الجزائر 1984، ص 108.

وفي أقصى الغرب الجزائري، وصل العربي بن مهيدي عشية أول نوفمبر إلى مغنية ونزل تحديدا بمحطة القطار المعروفة باسم تغاليمت وكان في انتظاره المناضل بن محمد العيد بناءاً على معلومة أوصى بها عبد الحفيظ بوصوف قبل تحوله إلى منطقة بني بهدل المناضل أحمد بوزيدي مفادها قدوم **أخ** دون الكشف عن هويته. وبعد نزول بن مهيدي استطاع أن يتعرف على الاتصال الذي انفرد عن بقية المسافرين،ثم توجها إلى ناحية شرق صبرة عند مرتفع يسمى "جردة". مع حلول أول الليل التقى بن مهيدي مع مجموعة من المناضلين من بينهم أحمد وهراني مجاهد العربي، بوشارب حليلم، الصايم عبد القادر،بن عبد الرحمان العيد، مجاهدي العربي،مجاهد العيد،أحمد بوزيدي، و لم يكن أحد منهم عندها ولا بعدها يعلم بأن سي الهواري والمعروف أيضا بسي محمد وسي الصادق هو محمد العربي بن مهيدي المسؤول العسكري للمنطقة الخامسة، وكان الاجتماع قراءة للمنطقة من حيث مراكز العدو الحيوية، مراكز الغايات المخازن، مزارع الكولون، مستودعات تخزين الأسلحة،تعليم المناطق الاستراتيجية، منابع المياه و عيونها، بالإضافة إلى حديث عن طبيعة الحرب في المدن و الجبال و تقنيات العمل التخزيني.كما تم تكليف فوج بتحديد أعمدة الاتصالات لقطع خطوطها.و في يوم 1 نوفمبر أشرف بن مهيدي على عملية حرق مخزن كبير للفلين بأحفير جنوب صبرة قرب مركز الحراس الغابات شارك معه فيها أحمد وهراني وغيره وقد شوهدت ألسنة النيران على بعد 10 كيلومترات ثم انسحب الفوج ولجأ بن مهيدي إلى بيت الوهراني بالخوابي شرق صبرة[1]، وفي صباح يوم الغد نقلت الصحافة الاستعمارية وقائع عمليات أول نوفمبر، و قد طالعها بن مهيدي و سُرّ لذلك كثيرا، وأعلن بأن

[1] أحمد، وهراني: من مواليد 18 جانفي 1931 بصبرة–تلمسان– مناضل في حزب الشعب– حركة انتصار الحريات الديموقراطية. خلية صبرة– جنّد في اطار الخدمة العسكرية الاجبارية بين 1951 – 1952. و في سنة 1953 انتقل إلى فرنسا للعمل ليعود في ربيع 1954 إلى موطنه و هنا كان اللقاء بعبد الحفيظ بوصوف في مرحلة التحضير للثورة و هو بذلك يعتبر من طلائع ثورة التحرير في المنطقة الخامسة و قد شارك و رافق بن مهيدي في عدة عمليات و عين مسؤولاً عسكرياً على القسم الخامس.شهادة حية مسجلة بتاريخ 2004/04/24 بمنزله بالحناية شمال تلمسان. أنظر كذلك:

Redouane, Alnad, Tabet : **Histoire d'Algérie..**, OP, Cit. P 186

النجاح كان حليفهم بيد أن العمليات قد شملت معظم مناطق الجزائر الأمر الذي زاد في معنويات المناضلين.

وبعد عملية أحفير، نفذت عمليات أخرى استهدفت بالأساس إتلاف السكك الحديدية حتى ينحرف القطار، وقطع أسلاك الهواتف لمنع الاتصالات، و حتى تخريب الطرق المعبدة ليلا و بوسائل بسيطة، ثم صدرت الأوامر من بن مهيدي الذي كان يتنقل كثيرا بين صبرة ومنطقة بني سنوس إلى ناحية السواحلية بالقرب من الحدود مع المغرب،بوقف العمليات تنفيذا لاستراتيجية جديدة تتيح وصول الأسلحة، و كان وقتها بوصوف والحاج بن علا و بن مهيدي ينتظرون حمولة باخرة دينا التي رست بالقرب من الناظور وكان على متنها هواري بومدين[1]، وكانت المهمة محاطة بالسرية التامة بإشراف مباشر لبن مهيدي وبوصوف بالتنسيق مع محمد بوضياف، وشارك فيها العديد من المناضلين نذكر منهم أحمد مستغانمي، شنوف عبد القادر، قد يرى حسين، بكاي عبد الله، بعوش الطاهر، عمار واسطي، موفق بشير، طالب عبد الوهاب و غيرهم[2].

وفي مستغانم شنت المجموعة التابعة لبن عبد المالك رمضان[3] عملية استهدفت مزرعتين بالقرب من كاساني–**Cassaigne**– سيدي علي حاليا، و الهجوم على مقر الجندرمة، وإتلاف مولد كهربائي وقطع بعض أعمدة الاتصالات الهاتفية،و في نفس الليلة أعلن المحافظ –لامبير**(Lambert)** حالة استنفار لمصالح الشرطة والعسكر، أوقعت بالمجموعة في اشتباك وقت طلوع الفجر، وكانت الحصيلة استشهاد بن عبد

---

[1] أحمد وهراني: مصدر سابق.

[2] Redouane Ainad, Tabet : **Histoire d'Algérie**, OP.Cit PP 187.192

[3] بن عبد المالك رمضان: 1928–1954:من مواليد 1928/03/20 بقسنطينة التحق بحزب الشعب عام 1942، عضو المنظمة الخاصة عام 1948. سافر إلى فرنسا سنة 1949 ليعود إلى الجزائر 1951 واعتقل في السنة الموالية، وفي 1952 عين بن عبد المالك مسؤولا لحركة الانتصار بالغزوات. شارك في اجتماع الـ 22 وعين نائبا لبن مهيدي على المنطقة الخامسة. في الاجتماع الجهوي لتحضير الثورة كلف بالإشراف على تنفيذ عمليات أول نوفمبر بالظهرة –مستغانم– وقاد رفقة مجموعته هجوما على مزرعة (Bosquet) التي أصبحت تحمل اسمه بعد الاستقلال، وهجوما آخر على مركز الجندرمة بسيدي علي (Cassaigne) استشهد يوم 4 نوفمبر 1954 ليكون أول قائد ثورة يكتب شهيدا.

المالك رمضان و سبعة من عناصره، من بينهم ستة كان بحوزتهم أسلحة، وبذلك يستشهد أول مسؤول في المنطقة الخامسة و أحد نواب بن مهيدي[1]. وفي وهران لم يكتب لكل العمليات التي خطط لها زبانة و الحاج بن علا النجاح، منها عملية الهجوم على ثكنة **(Eckmühl)** نتيجة وجود شاهد غير منتظر: سائق سيارة الأجرة و يعرف باسم:**(Samuel Azoulay)**، تمت تصفيته في حدود الساعة الحادية عشر ليلا بينما كان مقررا بدء عمليات ليلة أول نوفمبر في الساعة الصفر، و كذلك الأمر بالنسبة لعملية الهجوم على مقر للجندرمة[2].

وإلى فوج أحمد زبانة التحق كل من شريط علي شريف، وفتاح محمد عبد الله مباشرة بعد تصفية السائق، وشارك في عملية الهجوم على مركز للغابات أين كان يعتقد وجود أسلحة، كما خطط لعملية مطار طفراوي، وملية أخرى لتخريب خط السكة الحديدية الرابط بين وهران وعين تيموشنت، كُلّف بها عنصر من فوج زبانة يدعى فرطاس محمد.

وبعد ثمانية أيام وقع اشتباك في المكان المعروف بالقعدة أو المرجة على مقربة من سيق أصيب فيه زبانة بجروح ووقع أسيرا في يد قوات الاستعمار، وفي 3 ماي 1956 حكمت عليه المحكمة العسكرية بالجزائر العاصمة بالإعدام، تم تنفيذه بسجن بربروس في 19 جوان 1956 ليكون شهيد المقصلة، كما حُكم على رفيقه شريط علي شريف كذلك بالإعدام و نفذ فيه بسجن وهران في فيفري 1958، بينما استفاد فتاح عبد الله من إجراءات التخفيف من عقوبة الإعدام إلى السجن المؤبد.[3]

وفي سيدي بلعباس قامت مجموعة متكونة من 4 متعاطفين غير مهيكلين بدافع الوطنية بعملية تخريب الأسلاك الهاتفية التي تربط مدينة سيدي بلعباس بسعيدة، وإضرام النيران في كومات العلف، ومزرعة رئيس بلدية فرنسي، وسارعت قوات الجيش

---

1 Omar, Carlier : **Le 1er novembre 1954 à Oran**, OP.Cit P 13 Voir aussi : Redouane Ainad Tabet : OP.Cit P 185

2 Omar, Carlier : OP.Cit P 14

3 Redouane Ainad, Tabet : **Histoire d'Algérie**, OP.Cit P 186

و لأمن على رأسها محافظ الشرطة القضائية الرئيسي"مارتو" **(Marteau)** بتطويق المكان و شن اعتقالات واسعة[1].

وعرفت الأحياء العربية في معظم المدن غلياناً، و أكدت عمليات أول نوفمبر أن الثورة قد انطلقت فعلاً، وأن ما كان منتظرا منذ سنة 1945 قد حصل، وازدادت هذه القناعة رسوخا منذ اليوم الثالث من نوفمبر 1954 من خلال ما نشرته الصحافة الاستعمارية في الجزائر وفي فرنسا التي ركزت على الطابع الشمولي للعمليات والتنسيق الزمني في معظم مناطق الجزائر.

و نتيجة الظروف الجديدة لم يكن بالاستطاعة ربط الاتصال بين قيادة الثورة في المنطقة الخامسة وقادة الأقسام، فالسلطات الأمنية والعسكرية الاستعمارية فرضت الرقابة المشددة، وألقت القبض على العديد من المناضلين والمواطنين، ناهيك عن استشهاد البعض منهم، وكانت التعليمات وقتها تقضي بضرورة وقف أي نشاط أو عمل عسكري مهما كانت صفته أو أهميتها، وفرض الوضع الجديد على الحاج بن علا وبن حدو بوحجر (سي عثمان) الانتقال إلى المناطق الحدودية في 15 نوفمبر 1954، في الوقت الذي كان فيه محمد بوضياف في منطقة الريف المغربي بالناظور يُرتّب مع العربي بن مهيدي عملية استلام الأسلحة.[2]

وقد مكّن اللقاء بين الحاج بن علا وبوضياف من رسم صورة عن الوضع في مختلف أقسام المنطقة الخامسة، ومباشرة بعد ذلك التحق بوحجر بمستغانم، والحاج بن علا بوهران في مهمة تظل تقتصر على تنظيم وهيكلة الخلايا والأفواج، وتكوين الفدائيين، وتعبئة الشعب وشرح أهداف الثورة. كما احتضنت المنطقة الحدودية فيما بعد عدة لقاءات بين بعض مسؤولي الأقسام، أهمها الاجتماع المنعقد في منتصف ديسمبر

---

[1] صاحبت الاعتقالات عملية الاستنطاق بوسائل الاكراه و الإخضاع للتعذيب و كان من المعنقلين الأخوان نهاري، بلعربي عبد السلام، فرش قويدر، بوقاية سليمان و سعيدي بومدين، هذين الأخيرين حكم عليهما بثلاث سنوات سجناً. أنظر في ذلك:

Redouane Ainad, Tabet : **Histoire d'Algérie**, OP.Cit PP 187

[2] محمد، قنطاري: "**قيادة الحدود و القاعدة الغربية**"، في الملتقى الوطني حول الحدود الغربية إبان الثورة التحريرية، المكتب الولائي للمجاهدين، تلمسان نوفمبر 2004، ص 13

1955، بضواحي بني سنوس دام 15 يوما وذلك لتقييم الوضع منذ انطلاقة الثورة، وأوصى المجتمعون بضرورة التركيز على الهيكلة والتنظيم السياسي والعسكري.[1]وكانت العمليات الأولى فاجأت السلطات الاستعمارية التي طالما أخطأت تقاريرها بشأن الهدوء الذي شهدته الفترة التي أعقبت أولى عمليات نوفمبر 1954[2]، كما حققت هذه العمليات نتائج على المستوى العسكري وفي أوساط الشعب الجزائري.

4- ردود الفعل الاستعمارية على عمليات نوفمبر 1954:

أحدثت عمليات الفاتح من نوفمبر 1954 صدمة حقيقية بالنسبة للاستعمار الذي لم يكن يتوقعها بالحجم الذي شهدته، وعليه كانت ردود الفعل الأولية للقيادات السياسية والعسكرية الفرنسية اعتبار منفذي ومدبري نوفمبر 1954 بالخارجين عن القانون، ودخل بموجب ذلك الجيش الاستعماري في مرحلة أطلق عليها عمليات التطهير، عمت مختلف مناطق الوطن حيث صبغتها الوحشية والهمجية في حق السكان العزل كإستراتيجية للحيلولة دون التحام الشعب بالثورة التي تعيش أيامها الأولى[3]، ومع الزيادة في العمل العسكري الفرنسي القمعي، تدعمت القوات العسكرية الاستعمارية بالمزيد من الإمدادات في العتاد والجنود (80 ألف جندي فرنسي عام 1955)، وتوظيف سلاح الطيران باستقدام العائدين من حرب الهند الصينية.[4]

وفي جانفي 1955 تولى جاك سوستال الإشراف على الحكومة العامة الفرنسية في الجزائر، وهي المرحلة التي تضاعفت فيها حرب التقتيل والإبادة الجماعية، وطلب المزيد من القوات البرية والبحرية، وتعززت هذه الإجراءات بإصدار وفرض قانون حالة الطوارئ الذي صادق عليه المجلس الوطني الفرنسي بعدما أجمع أعضاؤه على مسألة

---

[1] نفسه، ص16.

[2] محمد لحسنن ازغيدي: **مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير الجزائرية 1965-1962**، دار هومة، الجزائر 2004، ص 113.

[3] مولود قاسم، نايت بلقاسم : **ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر**، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1984، ص ص 86-88.

[4] محمد العربي، الزبيري: **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1984، ص 125.

التأهب لحالة الحرب، مع تطبيق جميع الإجراءات التي من شأنها إجهاض الثورة في المهد، وعليه تم فرض حظر التجول والحكم بالإقامة الجبرية ومنع الاجتماع وتكليف المصالح الأمنية الاستعمارية بالرقابة، وتفعيل العمل الاستعلاماتي مع فرض عمليات التفتيش، وغلق المحلات وضرب الرقابة المشددة على الصحافة ومصادرة جميع الأسلحة المسجلة بأسماء الذين حصلوا قبلا على رخص حمل أسلحة صيد واستحدثت محاكم عسكرية حلت محل المحاكم المدنية.[1]

وفي 23 مارس 1955 اجتمع البرلمان الفرنسي في جلسة استثنائية، وكان جدول أعماله طرح مشروع قانون حالة الطوارئ للنقاش والإثراء، وقد أجمع عدد كبير من النواب على ضرورة الاستعجال في تطبيق حالة الطوارئ، وتمكين مختلف الوسائل لفرض النظام وإعادة الأمن[2]. وردّ وزير الداخلية الفرنسي بورجيس مونري **(Bourges Maunoury)** على النواب الفرنسيين خلال جلسة ربيع 1955، بأن مرسوم حالة الطوارئ كمشروع إنما يُنسب إلى فرانسوا ميتران الوزير الأسبق وأن نهاية حكومة بيار منديس فرانس **(Pierre Mendes France)** جمّدته، ويرى أن الوضع العام في الجزائر يستدعي الاستعجال في اتخاذ جميع الإجراءات الحربية والإدارية، بالتعزيزات العسكرية والإمدادات الإضافية، وأوعز إلى أن الثورة من تدبير عناصر أجنبية خططت لعملية الخروج عن القانون وهي تدعم المتمردين، وأن فرض حالة الطوارئ سوف يتيح للحكومة العامة في الجزائر ولفرنسا بشكل عام إعادة الأمن وإجهاض الثورة، خاصة في المناطق التي اشتد فيها لهيبها، على أن تقود الإدارة الاستعمارية بالموازاة مع قانون حالة الطوارئ، سياسة إصلاحية مناوراتية تشمل تحسين الحياة الاقتصادية وتوفير مرافق جديدة للجزائريين. والحاصل أن هذه السياسة لم تعد غريبة على الاستعمار الذي تعوّد على إعادة المخادع والمناورة إلى السطح كلما شعر بالقلق وفي ذلك صرح قائلا: "... لا تخافوا، إن الأمة لن تسمح لأحد بأن يخاطر بوحدتها، وليس هناك انفصال ممكن للجزائر عن فرنسا ... سنضرب بشدة، وبعد عودة الأمن والنظام سنزيل البؤس

[1] راجع في ذلك: أحسن، بومالي: **إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954–1956**. منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، ص ص 162–163.

[2] أحسن بومالي: مرجع سابق، الصفحات 163–164–165–166.

عن العمال الجزائريين في فرنسا، وعن الجزائريين في بلادهم، فالمشكل هو قبل كل شيء اقتصادي واجتماعي ... ونستخلص في الجزائر ظروف تضمن الحياة الرغدة التي تريدها فرنسا لجميع أبنائها ..."[1].

وعن الإجراءات القمعية والمضايقات السياسية في حق الزعماء والمناضلين السياسيين، يضيف رئيس الحكومة الفرنسية منديس فرانس: "... وفي المجال السياسي، قمنا بحل حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وشنّت الشرطة حملة واسعة من الاعتقالات لأعضاء هذه الحركة وقادتها في الجزائر، وفي فرنسا نفسها، لأننا متأكدون الآن من أنها، إذا لم تكن لها المسؤولية المباشرة في التمرد. فهي على الأقل صاحبة القيادة الإيديولوجية وهي التي زودته بعناصره الأكثر تعصبا ..."[2].

واشتدت لهجة بيار منديس فرانس بشأن قادة الثورة الذين نعتهم بالعصاة المتمردين وبالخارجين عن القانون، وتوعّدهم بالرد العنيف، وعدم التساهل بيد أنهم ضربوا أمن الأمة وعرضوه للمخاطر. وأن عمالات الجزائر سوف تظل تابعة لفرنسا كما كانت عليه منذ مدة بغير القصيرة. وأن: "بين الجزائر وفرنسا الأم لا يمكن أن يكون هناك أي انفصال ... يجب أن يكون الأمر واضحا بالنسبة لجميع الناس، وفي جميع الأمكنة والأزمنة: في الجزائر وفي فرنسا وفي الخارج ..."[3].

وبمجرد الشروع في تنفيذ قانون حالة الطوارئ منذ أوائل أفريل 1955، فوضت الحكومة العامة الفرنسية في الجزائر جميع أجهزة الأمن والاستعلامات والقوات المسلحة، لتوظيف الإجراءات القمعية والوسائل المتاحة ضد الجزائريين، عن طريق الاعتقالات الجماعية، والإخضاع للإقامة الجبرية والسجن والامتثال أمام المحاكم

---

[1] مولود قاسم، نايت بلقاسم: مرجع سابق، ص ص 105–106.

[2] ولإثارة المشاعر واستمالة الضمائر لصرف الأنظام عن قوة الثورة أشار رئيس الحكومة الفرنسية إلى الزلزال الذي ضرب مدينة الأصنام (الشلف حاليا) يوم 1954/9/9 وصفه بالمحنة، ودعا الأمة لأن تبرهن على وحدتها وتضامنها، وبأن فرنسا كلها قد أصيبت في مواطنيها بالجزائر من أوروبيين ومسلمين. أنظر في ذلك: مولود قاسم، نايت بلقاسم: مرجع سابق، ص 107.

[3] نفسه، ص 107.

العسكرية، وقد صرح بهذا الشأن الحاكم العام الفرنسي للجزائر جاك سوستال يوم 1955/04/26 أن فرض قانون حالة الطوارئ في المناطق التي أعلن عنها في الجزائر، قد نال مصادقة الحكومة، وهي تحرص على أن يتم تطبيق القانون بهدف التعجيل بإنهاء الوضع الحالي مع وجوب التنسيق بين السلطات العسكرية والمدنية الفرنسية في المناطق التي أعلنت فيها حالة الطوارئ في انتظار إخضاعها تحت السلطة العسكرية ...

وفي هذه المرحلة حشدت السلطات الاستعمارية قوات الجيش ومختلف مصالح الشرطة والجندرمة، والأعوان الإداريين والمتطوعين من غلاة المستوطنين الذين انتظموا فيما عرف بقوات الدفاع المدني، وعملاء فرنسا من الخونة، كما تم استقدام وحدات فرنسية من الهند الصينية المتعطشة للتقتيل وللثأر لنفسها كي تتحرر من عقدة ديان بيان فو، حيث أشار في هذا الصدد كاتب الدولة للدفاع **(Jacques Chevalier)**، ورئيس بلدية الجزائر العاصمة، إلى قرار استخدام وتوظيف وحدات من الجيوش الفرنسية العائدة من فيتنام: "... بها سنقوى، بل سنؤطر فرق القومية والحركة التي ينبغي أن تكون الطليعة وأساس إعادة الأمن إلى شمال إفريقيا كله ..."[1].

وتجسدت كذلك ردود الأفعال، من خلال ما نشرته الصحافة الفرنسية في الجزائر وفي باريس، وقد اتفقت بشكل على مواقف متقاربة حيث كتبت جريدة **(le figaro)**: "... إن عدد الاعتداءات المُنفّذة في ظرف ليلة واحدة، وبواسطة نفس القنابل، يدل على أن هناك عملا منسقا، ومنظمة إرهابية، ومؤامرات ..." وأضافت نظيرتها **(le combat)** لسان حال المقاومة الفرنسية إبان الاحتلال النازي لفرنسا: "... إن فرنسا لا يمكنها أن تقبل بأن يكون وجودها، لا في المغرب، ولا في تونس، محل نقاش ومثار الجدل وأحرى وأولى في الجزائر، وإلا وقع لنا في هذه البلد ما أصابنا في الهند الصينية ...، ألا يمكن أن ترفع فرنسا صوتها في كل من شمال إفريقيا والقاهرة مؤكدة في كل مكان أنها لن تستسلم أمام العنف الدموي".

[1] مولود قاسم، نايت بلقاسم: مرجع سابق، ص ص 114–115.

وكتبت (**le populaire**) الصحيفة الاشتراكية: "إن هذا التزامن في وقوع الاعتداءات، في وقت كان الهدوء سائدا في الجزائر منذ مدة طويلة، يدل على تدبير محكم وسابق إصرار..."[1] ووصفت الصحافة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر عمليات أول نوفمبر بالزلزال مثلما عنونت به (**le journal d'Alger**) التي انشغلت مثل غيرها من العناوين الصحفية في محاولة كشف الجهة التي تقف وراء توقيع بيان أول نوفمبر، ليصلها فيما بعد نسخة من البيان موقع باسم جبهة التحرير الوطني، وعليه سوف تكتب (**le Figaro**) يوم 1954/11/3: "إننا نعرف الآن من هم المسؤولون عن الاعتداءات: إنهم المتطرفون من الانتصار (**MTLD**)، الذين أرادوا أن يلقوا بالجزائر في الكفاح الثوري إلى جانب التونسيين والمغاربة ... إننا، وإن لم تتضح لنا تماما معالم هذه الاعتداءات، نعرف الآن من هو العدو الذي يجابهنا، فمنشورات وزعت في عدة جهات لم تترك شيئا في الغموض، ولا مجال بعد اليوم للإبهام، فهي ممضاة باسم "جبهة التحرير الوطني، وهي منظمة وإن لم تكشف القناع عن نفسها قبل اليوم، إلا أن أصولها بارزة واضحة من بين سطور البيان: إنها نتاج النزاع في صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي انشقت إلى قسمين اثنين متنازعين، وتمخض عن هذا الانقسام جماعة ثالثة برزت منهما وانفصلت عنها، وهي متكونة من شبان مندفعين، وهم الذين فجروها..."[2]

كان من الواضح منذ العمليات الأولى لنوفمبر 1954، أن ردود الأفعال الاستعمارية ستكون قمعية ووحشية، بحيث تعمم التقتيل العشوائي في المدن والأرياف واكتظت السجون بالمعتقلين، وشنت عمليات واسعة قادت أصحابها إلى المحتشدات، وإخضاع الكثير إلى الإبعاد والنفي العسكري، وإقامة المناطق المحرمة[3] لتسود حالة من الرعب أريد لها أن تقمع الثورة وهي في المهد، غير أن الثورة كانت قد انطلقت في

---

[1] نفسه ، ص ص 131–132.

[2] مولود قاسم، نايت بلقاسم: مرجع سابق ، ص ص 133–134 ولمزيد من التفصيل يمكن العودة إلى الجرائد الكولونيالية في الجزائر في أعدادها الصادرة في نوفمبر 1954:

(la dernière heure) –(la dépêche quotidienne) –(l'Echo d'Alger) –(l'Echo d'Oran).

[3] أنظر الخريطة في الملحق.

حركيتها التاريخية بعدما احتضنها الشعب والتف حولها لتدخل مراحل جديدة تستوجب طول النفس والمواجهة الإستراتيجية في الداخل والخارج على أكثر من صعيد.

5- المنطقة الخامسة-الولاية الخامسة:

عرفت في البداية بالمنطقة الغربية وأيضا بالقطاع الوهراني **ORANIE** وقد أوكلت لجنة الستة قيادتها إلى محمد العربي بن مهيدي ونائبه بن عبد المالك رمضان وعبد الحفيظ بوصوف. ومن حيث الامتداد الجغرافي فإن المنطقة الخامسة تنحصر ما بين حدود المنطقة الرابعة عند تنس والونشريس، وكل المناطق الساحلية إلى غاية مرسى بن مهيدي **(Port Say)** على الحدود الجزائرية المغربية، تقطعها مرتفعات الظهرة وبني شقران وجبال الضاية التابعة لسعيدة و تسالة، ومرتفعات تلمسان وطرارة وإلى الجنوب يقطعها الجزء الأكبر من سلسلة الأطلس الصحراوي من مرتفعات القصور إلى جبال عمور، وتتقاسم مع الولاية السادسة (الصحراء الشرقية)، جزءاً كبيرا من الأقاليم الصحراوية، وما بين السلسلتين الأطلس التلي والصحراوي تشرف المنطقة الخامسة على مساحات واسعة من السهول والسهول المرتفعة على نحو ثلثي 2/3 المساحة الإجمالية للمنطقة، و ثلث مساحة الجزائر.

ويضاف إلى التنوع التضاريسي الغني من حيث الثروة المائية بمجاريها الظاهرة والجوفية تنوع في الإمكانات الطبيعية الأخرى، وأما مدنها فبالرغم من قلتها فهي ذات أهمية متميزة منها عاصمة الغرب الجزائري وهران، مستغانم، عين تموشنت، تلمسان، معسكر، تيارت سعيدة بشار وتندوف، سيدي بلعباس، فرندة، المشرية، عين الصفراء، البيض، آفلو.[1] ومن الضروري الإشارة إلى أهمية المنطقة على الحدود الغربية ذات المسافة الكبيرة، فالشريط الحدودي مع المغرب (مراكش)، شكل عاملا استراتيجيا بالنسبة للثورة في إنشاء القاعدة الغربية و قيادة الحدود[2]، وبذلك سوف تكون المنطقة الخامسة المنطقة الوحيدة في علاقتها مع المغرب وقواعد جيش التحرير الوطني في الغرب، ومن جهة ثانية فإن هذه الاعتبارات وغيرها شكلت عنصرا أساسيا لدى

1 Mohamed, Tegruia :**L'Algérie en Guerre**, OP.Cit PP 118.119

2 .Ibidem

السلطات الاستعمارية لمد خطوط الأسلاك الشائكة والمكهربة على الحدود بين الجزائر و المغرب لقطع الدعم اللوجستيكي و خنق الثورة.[1]

وإذا كانت المنطقة الخامسة التي ستتحول على ضوء مقررات مؤتمر الصومام عام 1956 إلى الولاية الخامسة هي أكبر الولايات في الثورة مساحة، فإن ذلك لم يكن في الواقع ليسمح بالتنظيم والهيكلة اللازمتين أمام الحشد القوي للاستعمار. و قبيل اندلاع الثورة بقليل ثم تقسيم المنطقة الخامسة جغرافيا إلى أقسام، مع تداخل كبير فيما بينها. فمن أول نوفمبر1954 إلى جويلية 1955 قسمت المنطقة كما يلي:

1- من الحدود المغربية (مرسى بن مهيدي) إلى الرمشي: المسؤول العسكري محمد فرطاس.
2- من الرمشي إلى حاسي الغلة:واضح بن عودة.
3- من حاسي الغلة إلى وهران:الحاج بن علا.
4- من سيق إلى المحمدية،سيدي بلعباس:أحمد زبانة.
5- من مستغانم إلى الظهرة:ابن عبد المالك رمضان.

و من جويلية 1955 إلى ما قبل أوت 1956 بقليل خضعت المنطقة إلى تقسيم جديد:

1- الغزوات، بورصالي، فلاوسن إلى الحدود المغربية.
2- سيدي وشع، هنين، سوق الأربعاء.
3- سيدي سفيان، سوق الخميس، عريمة.
4- الحدود المغربية، العريشة، بني واسين، بني واسين، بني بوسعيد، بني سنوس، أولاد نهار.
5- حمام بوغرارة، بني بهدل الوريط، سيد العبدلي، بن سكران.
6- سبدو، العريشة، المشرية، سيدي السنوسي الى شمال سيدي بلعباس.

---

[1] جمال، قندل: **خطا موريس و شال على الحدود الجزائرية التونسية و المغربية و تأثيرها على الثورة الجزائرية: 1957-1962**. ط1 دار الضياء للنشر و التوزيع. الجزائر 2006. ص 20

7- سعيدة.

8-المشرية، عين الصفراء،بشار، تندوف، أدرار.

و من الناحية التنظيمية قسمت المنطقة الخامسة إلى نواحي و أقسام وأعراش و فروع وأفواج و خلايا. وبعد مؤتمر الصومام المنعقد في 20 أوت 1956 أصبحت المنطقة الخامسة،الولاية بثمان مناطق[1]:

- المنطقة الأولى: zone1: تلمسان و مغنية.
- المنطقة الثانية: zone2 : الغزوات-بني صاف.
- المنطقة الثالثة: zone3: وهران-عين تموشنت و ضواحيها.
- المنطقة الرابعة: zone4: مستغانم-غيليزان.
- المنطقة الخامسة: zone5: سيدي بلعباس.
- المنطقة السادسة: zone6: معسكر و سعيدة.
- المنطقة السابعة: zone7: تيارت-السوقر.
- المنطقة الثامنة: zone8 :عين الصفراء - البيض- بشار- تندوف- أدرار.[2]

6- قادة الولاية الخامسة:

6-1/ العقيد بن مهيدي العربي: (الهواري - الصادق- سي محمد)، مسؤول المنطقة الخامسة حتى 20 أوت 1956

إسمه الكامل محمد العربي بن مهيدي من مواليد سنة 1923 بدوار الكواهي بضاحية من ضواحي مدينة عين مليلة، أبوه عبد الرحمن مسعود من قبيلة المهايدية من عرش أولاد دراج كان يشتغل نجارا بمدينة الخروب وأمه قاضي بنت حمو، وقد تربى في كنف عائلة متواضعة محافظة وميسورة الحال. حفظ بن مهيدي القرآن الكريم، ثم التحق بمدرسة الخروب للدراسة ومنها إلى مدرسة عين مليلة، وباتنة أين تحصل

[1] أنظر الملحق .

[2] غالبا ما كانت غرداية و الأغواط تشكلان المنطقة التاسعة من الولاية الخامسة قبل تشكيل الولاية السادسة، حيث حصل أن طاردت وحدات جيش التحرير الوطني جيوب المصاليين إلى غاية آفلو.

على الشهادة الابتدائية. انتقلت عائلة بن مهيدي إلى بسكرة أين زاول دراسته باللغة العربية، وتقدم إلى أكثر من مسابقة للالتحاق بمدارس قسنطينة غير أن سلطات الاستعمار أبعدت إسمه ضمن قائمة طويلة ممن تعرضوا للإقصاء. وفي سنة 1943 التحق بمدرسة التربية والتعليم ودرس على الشيخ محمد العابد السماتي المعروف بالجيلالي نسبة إلى أولاد جلال، وبعد مدة من التحصيل اشتغل بمصلحة التموين بثكنة باتنة وكانت وظيفته هذه تفرض عليه التنقل إلى بسكرة ومناطق مختلفة.وكان كلما تردد على مخزن الأسلحة يراقب الحركة، وحصل أن استطاع مرة أخذ مسدسين بالتخفي، وبعد اكتشاف الأمر ظلت عيون إدارة الثكنة تراقب تحركاته فأتقن أسلوب نفي الشكوك حوله ثم انصرف كلية لبعض الأشغال هنا وهناك.[1] كان بن مهيدي ولوعا بممارسة الرياضة فانظم إلى فريق بسكرة لكرة القدم الإتحاد الرياضي البسكري (**USB**).

وولعه كان واضحا أيضا للمسرح والأدب المسرحي حتى أنه في عام 1944 أدى دورا بطوليا في مسرحية بعنوان: "**في سبيل التاج**" المستلهمة من كتاب فرانسوا كوبيه بنفس العنوان الذي اختارته المسرحية، وقد نقله إلى العربية عام 1920 الكاتب الكبير مصطفى لطفي المنفلوطي، وبيدوا أن روح المسرحية قد خلفت في نفس بن مهيدي أثرا عميقا لتعبيرها عن واقع المجتمع الجزائري وآلامه، وتعدى ما كان بطل المسرحية فإن التاريخ كتب لم أيضا أن يكون واحدا من أبطال الثورة التحريرية. كما أظهر بن مهيدي اهتماما للتاريخ والسياسة والدروس الدينية.[2]

في سنة 1939 يلتحق محمد العربي بن مهيدي بفرع بسكرة للحركة الكشفية الإسلامية وكان المنتمون إليه ينادونه "فرع كشافة الرجاء" كقائد فوج، وفي 1942 ينخرط رسميا إلى خلية حزب الشعب الجزائري PPA التي كان يقودها غريب أحمد. وعند ظهور حركة أحباب البيان والحرية، أسس الدكتور سعدان أحمد الشريف نادي بسكرة وعين محمد العربي بن مهيدي كاتبا عاما له،[3] وقبل أيام قليلة عن بداية شهر

---

[1] سليمان بارور : **حياة البطل الشهيد محمد العربي بن مهيدي**، دار الهدى، الجزائر، 1990، ص ص18–19.

[2] نفسه ، ص 26.

[3] Benyoucef, benkhedda : **Abbane- Ben M'hidi**, op.cit. p 72.

ماي 1945، بلغت المناضلين تعليمات حزب الشعب قصد التحفيز ليوم النصر حيث عكف نادي بسكرة على خياطة العلم الجزائري وكتابة اللافتات في عملية كان يديرها ويشرف عليها بن مهيدي، وفي الثامن من ماي انطلقت الاحتفالات التي كان يتقدمها هو شخصيا ومحمد عصامي.

وفي 15 ماي اعتقلت مصالح الشرطة الاستعمارية الرجلين وأخضعتهما للاستنطاق والتعذيب طيلة أسبوعين ولم يفرج عن بن مهيدي إلا بعد 21 يوما، حاولت فيه الشرطة الفرنسية الضغط عليه بالتعذيب المبرح من غير أن تفتك منه سر الحركة، وخرجت جموع كثيرة في احتجاجات منددة باعتقاله مطالبة بتسريحه. في صيف 1945 أصبح محمد بلوزداد (سي مسعود) مسؤولا على شرق البلاد، وفي مدينة بسكرة أشرف على أول اجتماع في دار الكشافة حضره بن مهيدي، السماتي العابد ومحمد عصامي بهدف بعث النظام الذي عرف صدمة قوية جراء السياسة العميقة الاستعمارية في الثامن ماي، وعليه تشكلت أقسام وفروع وخلايا جديدة، وتم تعيين بن مهيدي رئيس قسم.[1]

وبعد نشوء حركة انتصار الحريات الديموقراطية عام 1946، أبدى بن مهيدي نشاطا نضاليا أهله لأن يعين مسؤولا على المنطقة الجنوبية الشرقية للجزائر في إطار المنطقة الخاصة (OS) الخلية السرية لحركة الانتصار وهنا ركز ونسق جهوده مع بن بولعيد مصطفى الذي شاركه في انتقاء عناصر الخلايا الأولى للمنطقة بمنطقة الأوراس ومن بينهم: أحمد نواورة، مدور عزوي، الأمير صالحي، محمد بعزي، ومحمد مختاري.[2] وفي أريس شارك بن مهيدي رفيقه مصطفى بن بولعيد في تنظيم العمل داخل مزرعة كان قد اشتراها بن بولعيد، وفي أفريل 1948 إثر انتخابات المجلس الجزائري رشح بن مهيدي بن بولعيد 95% من الأصوات غير أن مناورات الاستعمار

[1] Benjamin, stora : **Dictionnaire Biographique des Militants Nationalistes Algériens (1926-1954)**, éditions l'Harmattan, Paris 1985, p 328.

[2] سليمان بارور: مرجع سابق، ص 31.

ومخادعه المتكررة في مثل هذه المواعيد الانتخابية أبعدته لصالح مرشح من أعوان فرنسا.

أصبح العربي بن مهيدي ابتداء من سنة 1949 نائبا لمحمد بوضياف المسؤول السري للمنظمة الخاصة (OS) للشرق الجزائري،[1] وعين كذلك مسؤولاً عن المنظمة الخاصة في منطقة سطيف، وفي 1950 تحول بوضياف في نفس المهام إلى الوسط (الجزائر العاصمة وما يتصل بها)، وعليه تولى بن مهيدي مسؤوليات التنظيم في كل من قسنطينة، عنابة وتبسة. وبعد الضربة القاسية التي تلقتها المنظمة الخاصة (**OS**) إثر قضية خياري، تعرض قياديون ومناضلون كثيرون للاعتقال، ولحسن الحظ سلم بعض المسؤولين والمناضلين أيضا من قبضة الاستعمار، من بينهم بن بولعيد مصطفى، العربي بن مهيدي زيغود يوسف، عمار بن عودة، ورابح بيطاط الذين تخفوا بمنطقة الأوراس مما جعل التنظيم والتحضير بها يكون أكثر نجاحا.[2]

وفي مطلع سنة 1952 أصبح بن مهيدي مسؤول دائرة وهران وهنا كان الاتصال الأول عن طريق المناضل عبد الوهاب من عين تموشنت أين كان ينتقي الشباب الوطني ويقود عملية التعبئة طيلة ثلاثة أشهر، كما مكنته إقامته بمغنية القريبة من الحدود مع المغرب من الوقوف على الكثير من المعطيات خاصة منها الإستراتيجية.[3] بعد الاجتماع التاريخي لمجموعة 22 المنبثق عنها لجنة الستة عين محمد العربي بن مهيدي قائدا عسكريا على منطقة الغرب المعروفة بالمنطقة الخامسة ثم الولاية الخامسة بعد مؤتمر الصومام 1956، ومكنه تواجده بوهران رفقة بن عبد المالك رمضان، عبد الحفيظ بوصوف، الحاج بن علا وأحمد زبانة وغيرهم من وضع إستراتيجية عمل خلال لقاءات واجتماعات سرية وفي أماكن متعددة حيث عينهم على رأس أفواج وحدد مهام كل فوج في منطقة معينة من الغرب الجزائري، وقبل يوم واحد من موعد الفاتح نوفمبر 1954 انتقل بن مهيدي عبر القطار إلى مغنية ومنها إلى

---

[1] Benyoucef, benkhedda : **Abbane- Ben M'hidi**, op.cit. p 72

[2] سليمان بارور: مرجع سابق، ص 34.

[3] نفسه ، ص 36.

مرتفعات تجديب بقرية صبرة أين التقى بوزيدي أحمد، حليم بوشارب والصايم عبد القادر وأحمد الوهراني والتحق بالمجموعة عبد الحفيظ بوصوف، وفي اليوم الموعود نفذ بن مهيدي مع رجال أول عملية 1 نوفمبر 1954 بحرق خزان الفرنان بأحفير، ثم تلتها عمليات أخرى منها قطع كابل الهواتف لمنع الاتصالات وتخريب السكة الحديدية وغيرها.

ونظرا للنقص الكبير في الأسلحة، قررت قيادة المنطقة الخامسة وفق إستراتيجية مدروسة توقيف أي عمل عسكري حتى وإن تحقق مكاسب، إذ كان بن مهيدي يرى في ذلك ما يشغل الدوائر العسكرية الفرنسية في المناطق الأخرى خاصة وأن الاستعمار ظل يعتقد لفترة أن معقل الثورة منطقة الأوراس، كما مكنت هذه الاستراتيجية محمد العربي بن مهيدي من التنقل على الحدود بين الجزائر والمغرب لترتيب مسألة تمرير الأسلحة مرات عديدة، كما التقى بمحمد بوضياف في مدينة الناظور آخر سنة 1954 لهذا الغرض بالذات وهناك اجتمع بعدة مسؤولين وعرض عليهم مشروع توحيد الكفاح المسلح وكانت منهم الموافقة المبدئية في انتظار استشارة عبد الكريم الخطابي المتواجد بالقاهرة التي وصلها بن مهيدي في الأيام الأولى من شهر جانفي 1955 (11 جانفي)، وفيها كان اللقاء بينه وبين الحاضرين أيضا علال الفاسي.[1] وأوكل قيادة المنطقة إلى نائبة بوصوف.

وبمجرد عودته آخر شهر جانفي 1955 التحق بالمنطقة الخامسة، سارع بتشكيل قيادة جيش التحرير في الغرب الجزائري التي أوكل إليها مهمة التجنيد وتكوين وتنظيم الخلايا السرية، وبقي يتنقل عبر الحدود الغربية إلى المغرب لتحويل موضع التنفيذ مشروع: جيش تحرير المغرب العربي بعد أن أقر اجتماع القاهرة أول أكتوبر 1955 تاريخ إطلاق العمل العسكري المشترك بين جيش التحرير الجزائري في المنطقة الخامسة ونظيره المراكشي.[2] وعند وصول أول شحنة أسلحة مصرية، كان محمد العربي بن مهيدي المشرف على تفريغها ثم توزيعها، عندما أصبح قائد المنطقة

---

[1] Benyoucef, benkhedda : **Abbane- Ben M'hidi**, op.cit. p 73.

[2] سليمان بارور: مرجع سابق، ص 54.

الخامسة يركز على فكرة المنطقة المحررة وهي مسألة أكدت عليها الاجتماعات الجهوية بالغرب الجزائري مع رفاقه مسؤولي الأفواج (زبانة، بن علا الحاج، بوضياف ...). مع تكثيف العمليات الفدائية والعسكرية لضرب الاستعمار في معنوياته وقدراته. وفي أشغال مؤتمر الصومام المنعقد بقرية إيفري عام 1956، برز بن مهيدي بصفته رئيسا للجلسات رفقة الحاضرين وإلى جانب ما تعلق بالتنظيمات الجديدة التي استجدتها المؤتمر بعد تقييم تجربة الثورة إلى غاية هذا التاريخ، حيث قرأ بن مهيدي تقرير المنطقة الخامسة والتي سوف تتحول بناء على مقررات الصومام إلى الولاية الخامسة التاريخية بثمان مناطق ومما جاء فيه:

الوضعية العامة للمنطقة الخامسة عشية الفاتح نوفمبر:

- مجموع المجاهدين: 60 مجاهدا، ثم إلقاء القبض على خمسين منهم.
- الحصيلة المالية ليلة نوفمبر: 80000 فرنك.
- تعداد الجيش في 1-10-1945: 500 مجاهدا و 500 مسبلا.[1]

1-05-1956: التاريخ الذي غادر فيه بن مهيدي.

المنطقة الخامسة، وفيه سجل إحصاء 1400 بندقية حرب، 1000 بندقية صيد، 165 رشاش، 50 بندقية رشاشة، ومائة مسدس، ومبلغ مالي بقيمة 35 مليون فرنك، 25 مليون منها في منطقة الريف المغربي.[2] وبناء على مقررات الصومام أصبح بن مهيدي عضوا في المجلس الوطني للثورة **CNRA** وعضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ **CCE** إلى جانب رمضان عبان، بن يوسف بن خدة، ساعد دحلب وبلقاسم كريم، ومن **CCE** انتقل بن مهيدي إلى قلب العاصمة في مهمة فدائية وهناك أسس خلايا الفداء في مختلف أحياء العاصمة، وخلال نوفمبر 1956 كان قد مجموعات فدائيين وفدائيات بقواعد كاملة وإستراتيجية في ذلك نقل بذور الرعب الثوري إلى قلب المدن وعمقها بمقولته الشهيرة: "...**سأحول مدينة الجزائر إلى ديان بيان فو ثانية** ...".[3] وفي 23 فيفري 1957 ألقي القبض على بن مهيدي بقلب العاصمة على يد فرقة المظليين،

---

[1] Benyoucef, benkhedda : **Abbane- Ben M'hidi**, op.cit. p 101

[2] ibid. p 102

[3] سليمان بارور: مرجع سابق، ص 80.

وكلف بيجار فريقا خبيرا في أجهزة الشرطة باستنطاقه لكنه كما قال:"... أمرت فكري بأن لا أقول لكم شيئا ..."

وهكذا أخضع لشتى أنواع التعذيب وهو يردد لجلاديه عبارة: " لكم الماضي، ولنا المستقبل ..."، وهكذا كان استشهاده في 4 مارس 1957 واعترف له بيجار الذي صرح بأن بن مهيدي قد انتحر:" لو كان لي عشرة من أمثال بن مهيدي لحكمت العالم" وقال أيضا: " إن العربي بن مهيدي يعرف كيف يقهر الألم، إنه بحق مثال في الإيمان بالمقاومة ..."[1].

6-2/ العقيد بوصوف عبد الحفيظ: 1926-1980 (سي مبروك): قائد الولاية الخامسة من 20 أوت 1956 إلى 19 سبتمبر 1958.

ولد عبد الحفيظ بوصوف بمدينة ميلة سنة 1926، وتربى وسط عائلة محافظة، زاول دراسته الابتدائية في مسقط رأسه ثم تحول إلى قسنطينة. وقبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية بفترة قصيرة انظم إلى صفوف حزب الشعب الجزائر PPA أين احتك بكبار المناضلين أمثال محمد بوضياف، محمد العربي بن مهيدي، لخضر بن طوبال ورابح بيطاط، وفي سنة 1947 أصبح واحدا من الأعضاء البارزين في المنظمة الخاصة (L'OS). وبعد اكتشاف أمر المنظمة الخاصة من طرف سلطات الاستعمار وتعرض العديد من عناصرها إلى الاعتقال والمطاردة، أصبح عبد الحفيظ بوصوف ملاحقا من طرف الشرطة الفرنسية بعد ورد اسمه في قوائم المطلوبين، الأمر الذي فرض عليه التخفي والركون إلى النشاط في السرية بداية في مدينة سكيكدة ليتحول بعدها إلى مدينة وهران أين أحس بنوع من الحرية رفقة رفاقه في المنظمة الخاصة بن

[1] سليمان بارور : مرجع سابق ، ص 81.

مهيدي، الحاج بن علا، أحمد زبانة وبن عبد المالك رمضان، كما عين مسؤولا عن حركة انتصار الحريات الديموقراطية MTLD بدائرة تلمسان.[1]

وبعد الأزمة التي ضربت حركة الانتصار والانشقاق الحاصل فيها، انظم بوصوف إلى اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA) التي تأسست في مارس 1954، وكان عضوا في مجموعة الاثنين والعشرين المجتمعة في منزل إلياس دريش أين تقرر العمل المسلح.[2] تنقل أياما قليلة قبيل تفجير الثورة عبر منطقة تلمسان، وقاد اجتماعات سرية بمنطقة صبرة رفقة بن عبد المالك رمضان الذي التحق بمستغانم وعينه محمد العربي بن مهيدي نائبا له في المنطقة الخامسة، وكان يوم الفاتح نوفمبر مشرفا على سير العمليات بتلمسان. ومباشرة بعد ذلك شرع المناضلون وطلائع الثورة التحريرية بالمنطقة الغربية في تنفيذ التعليمات التي قررها محمد العربي بن مهيدي ونائبه عبد الحفيظ بوصوف الذي تحول إلى مرحلة جديدة عمل فيه على البحث عن سبل تقوية تساعد الثورة باستقبال الرجال والمناضلين والإشراف على تدريبهم، وتعبئة الشعب لاحتضان الثورة وإزالة الشكوك حولها خاصة وأن المنطقة كانت تضم الكثير من أنصار مصالي وكان يقوم بشرح أهداف الثورة.

وبناء على ما جاء في مقررات مؤتمر الصومام المنعقد في 20 أوت 1956، أصبح عبد الحفيظ بوصوف عضوا في المجلس الوطني للثورة CNRA ،[3] وتمت ترقيته إلى رتبة عقيد ليصبح منذ 1956 خلفا لمحمد العربي بن مهيدي على المنطقة الخامسة التي أصبحت الولاية الخامسة وتضم ثمان مناطق (8 zones)، مع التركيز على تنظيم العمل المسلح في الجنوب الغربي إلى غاية الحدود، وأسد كذلك ناحية آفلوا والأغواط أين نشط جيش التحرير الوطني في مطاردة جيوب وعناصر بلونيس المناوئة

---

[1] الجمعية الوطنية لمجاهدي التسليح والاتصالات العامة: "**عبد الحفيظ بوصوف أو الإستراتيجية في خدمة الثورة**"، الذكرى الثامنة عشرة لرحيل المجاهد عبد الحفيظ بوصوف: 31-12-1980/ 31-12-1998، الجزائر 1998، ص 2.

[2] Yves, courrière : **La Guerre d'Algérie, Dictionnaire et Documents.** tome 5, éditions SGED, Paris 2001, p 2203.

[3] Benyoucef, benkhedda : **Abbane- Ben M'hidi**, op.cit. p 110.

للثورة.[1] كما تنقل بوصوف عدة مرات إلى المغرب خاصة بعد إخلاء الجيش الفرنسي المنطقة شرق المغرب، وهنا فكر في إمكانية استغلال القواعد وذلك بإنشاء مكاتب استقبال المتطوعين، ومراكز للتدريب العسكري والحربي، ومكاتب اتصال وتحويلها إلى قواعد خلفية للثورة وهكذا تجسدت الفكرة بإنشاء أول مركز لتكوين المختصين في الإرسال عام 1956[2]. والمدرسة الأولى للإطارات في سنة 1957، وبذلك تستفيد الثورة من مصالح الإرسال وتمنحها دفعا بعدما سمحت للولايات من إمكانية الاتصال ببعضها ومع الهيئات القيادية.

أصبح بوصوف بناء على اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بالقاهرة عام 1957، عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ CCE، وفيها كلف بإدارة وتسيير مصلحة العلاقات والاتصالات العامة، وتعمقت مسؤولياته بعد 19 سبتمبر 1958 تاريخ ميلاد أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA أين تم تعيينه وزيرا للعلاقات العامة والاتصالات[3]، وكان انشغال وزارته يكمن في فعالية تطوير العمل لبناء وتكوين إطارات الغد، ولأجل هذا الغرض استعان بعناصر جيدة من جيش التحرير الوطني في مجال الاتصالات، والتسليح العام، والاستعلامات المضادة واليقظة والاتصالات الهوائية ونظام الشفرة، وفي جانفي 1960 تشكلت الحكومة المؤقتة الثانية للجمهورية الجزائرية برئاسة فرحات عباس وأسندت إليه وزارة التسليح.[4] وفي هذه المرحلة بالذات ركز عبد الحفيظ بوصوف الوزير على جملة من الملفات أهمها:

- توجيه عمل ونشاط قيادة الأركان العامة على اعتباره أحد أعضاء اللجنة الوزارية للحرب (CIG).

- متابعة ملف الطلبة الضباط الجزائريين الذين كانوا يخضعون للتكوين في مختلف المدارس والأكاديميات العسكرية في مصر، العراق، سوريا، الإتحاد السوفياتي (سابقا) والصين الشعبية.

---

[1] الجمعية الوطنية لمجاهدي التسليح والاتصالات العامة، مرجع سابق، ص 3.

[2] Benjamin, stora : **Dictionnaire …** op.cit. p 329.

[3] الجمعية الوطنية لمجاهدي التسليح والاتصالات العامة، مرجع سابق، ص 4.

[4] نفسه، الصفحة نفسها.

- الإشراف على عملية شراء الأسلحة وإيصالها إلى المناطق الحدودية.

- تزويد مصلحة الإعلام وقنوات العلاقات الخارجية بالمادة الإعلامية والإخبارية التي تبثها مختلف المحطات.

- تفعيل العمل الدبلوماسي على المستوى الإقليمي انطلاقا من مؤتمر طنجة وتونس أين طرحت عدة قضايا وملفات موضوع النزاع والخلاف يتعلق بعضها باللاجئين الجزائريين في تونس والمغرب وجيش التحرير الوطني ALN، وبرز دوره في العمل على تقريب مواقف تونس والمغرب والجزائر.

- إسناد مركز الدراسات والاستغلال الموجود مقره بقاعدة ديدوش مراد بليبيا مهمة دراسة الملفات العسكرية والاقتصادية والعسكرية ذات الصلة المباشرة بالمفاوضات الجزائرية الفرنسية .[1]

وفيما بين 1961 و 1962 وعلى الرغم من أن مساعديه كانوا يتمتعون بصلاحيات واسعة في القرار إلا أن المصالح التي كان يشرف عليها عبد الحفيظ بوصوف والمتكونة من سلك شبكة الإرسال، مراكز التصنت الاستعلامات والتكوين والتموين بقيت بعيدة عن الصراع بين قيادة الأركان العامة وجهات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. مباشرة بعد الاستقلال تأكدت أهمية العمل الذي كانت تشرف عليه مجموع هذه المصالح، إذ وجد مسئولو جزائر الاستقلال رأس المال البشري المؤهل والإطارات الكفؤة في قطاعات الدولة الحساسة والسيادية من إدارة مركزية، إدارة جهوية، قطاع الدبلوماسية (الشؤون الخارجية)، جهاز الأمن الداخلي والمخابرات، مصالح الدرك والشرطة، الإذاعة والتلفزيون الجزائري، الاتصالات السلكية واللاسلكية وغيرها، ونتيجة ظروف الأزمة قرر عبد الحفيظ بوصوف التخلي عن أي نشاط سياسي ومسؤوليات ليتفرغ لبعض الأعمال الحرة حتى وفاته يوم 31 ديسمبر 1980.[2]

---

[1] معمر العايب: **مؤتمر طنجة 1958 (دراسة تحليلية تقييمية)**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر 2001، (غ.م)، ص ص 78-82.

[2] الجمعية الوطنية لمجاهدي التسليح والاتصالات العامة، مرجع سابق، ص 5.

6-3/ العقيد محمد بوخروبة 1932 -1978 (الهواري بومدين) قائد الولاية الخامسة بين 1958 و 1959

اسمه محمد بوخروبه، من مواليد 23 أوت 1932 بقرية من قرى مدينة قالمة، نشأ وتربى في أحضان عائلة فقيرة ومحافظة تقتات من خدمة الأرض وزراعتها. لما بلغ السادسة من عمره التحق بالمدرسة الفرنسية ومنها إلى مدرسة الكتانية الزيتونة و بالأزهر، وفي الديار المصرية التحق بالكلية العسكرية أين تلقى تكوينا عسكرياً[1]، ونشط رفقة العديد من الطلبة الجزائريين بمكتب المغرب العربي المنبثق عن مؤتمر المغرب العربي المنعقد بالقاهرة سنة1947 .[2] في سنة 1955 رست باخرة "دينا" التي كانت تحمل شحنات السلاح للثورة وعلى متنها هواري بومدين، حيث أشرف على عمليات التدريب وهيكلة وتنظيم الخلايا العسكرية. وفي سنة 1957 أوكلت اليه مسؤولية قيادة الولاية الخامسة انطلاقا من "قاعدة" وجدة مركز القيادة، واعتبارا من سنة 1960 أصبح بومدين على رأس قيادة الأركان، ومن هذا الموقع تولى الإشراف على وحدات جيش التحرير الوطني على الحدود وهيكلته بطريقة عصرية. بعد الأزمة التي أوجدها خلاف قيادة الأركان مع الحكومة المؤقتة التحق بالعاصمة في سبتمبر 1962. بعد الاستقلال عين وزيرا للدفاع قبل الإطاحة بالرئيس أحمد بن بلة في 19 جوان 1965، و قاد الجزائر على رأس رئاسة الجمهورية حتى يوم 1978/12/28 تاريخ وفاته.

6-4/ العقيد ادغين بن علي 1934 -1960 (لطفي): قائد الولاية الخامسة بين 1959 و 1960:

هو ادغين بن علي وعرف كذلك باسم بن علي بودغن، سي إبراهيم من اسمه الثوري المعروف بلطفي(العقيد)[3] ، ولد بتلمسان في حي القلعة العليا يوم 05 ماي من

---

[1] Yves, Courière : OP.Cit P 2140

[2] علي، زغدود: **ذاكرة الثورة التحريرية الجزائرية**، المؤسسة الوطنية للنشر ة الإشهار، الجزائر 2004، ص 79.

[3] عرف باسم لطفي تيمنا بالأديب المعروف لطفي المنفلوطي لإعجابه الكبير بشخصية وكتابات المنفلوطي المتميزة فضلا عن تأثره بأعمال أبي فراس الحمداني بما يجعل الرجل إلى جانب وطنيته وثوريته، صاحب ميولات للعلم والأدب .

سنة 1934.عاش في كنف عائلة متواضعة ، ميسورة الحال تضم إلى جانب الوالدين 7 إخوة وأخوات. زاول دراسته الابتدائية بمسقط رأسه أظهر خلالها حرصا، وحاز على الشهادة الابتدائية عام 1945، ليتحول بعدها للدراسة في المغرب (وجدة)، والجزائر العاصمة حيث تنقل والده للإقامة، والعودة مجددا إلى تلمسان أين جلس إلى دروس أساتذته في المدرسة الفرنسية الإسلامية (**l'école franco Musulmane**).[1] وبعد إنهاء المرحلة الثانوية وانتسابه إلى مدرسة تلمسان الحرة ذات التعليم المزدوج اعتبارا من سنة 1950،بدأت ملامح الوعي والتشبع الثقافي تطبع سلوكاته وخطابه، إذ كان يستحضر التجارب التاريخية ذات الدلالات الوطنية عبر الكتابات الأدبية والنصوص الشعرية، منها مثلا الأعمال المتميزة للأديب الثوري مصطفى لطفي المنفلوطي وغيره، وقد أثار إعجاب بعض أساتذته من الفرنسيين، حتى أن بعضا من المدرسين سجلوا عليه إصراره على تصحيح التصورات الخاطئة عن الاستعمار بشكل عام والاستعمار الفرنسي بشكل خاص على اعتباره عملا حضاريا وإنسانيا، كما رد مرة وبشيء من العنف على أستاذه الذي اعتبر العرب أمة متوحشة في العصور الوسطى، فصوب كلامه قائلا:"... كيف يمكن لأمة كانت تعيش أزهى عصورها وفي أفضل عطائها الحضاري أن تكون كذلك في وقت كانت فيه أوروبا تغرق في غياهب التخلف وسجينة الكنيسة التي تفرض عليها نظرية الحق الإلهي..." ولعل مثل هذه المواقف كثيرا ما كانت تصدر منه بعفوية غزيرة .[2] ففي هذا الفضاء اكتملت شخصية لطفي بالنظرة الواعية للقضية الوطنية، إذ كثيرا ما كان يردد عبارة: "عشْ عزيزًا أو مُت كريماً....."[3] كان لطفي يحلم بعد الاستقلال أن يكون ملحقا عسكريا بسفارة الجزائر بكوبا، وحلمه

راجع في ذلك: بوعلام ، بسايح (سي لمين): شهادة حية، **الندوة التاريخية حول الذكرى 47 لاستشهاد العقيد لطفي**، وزارة المجاهدين– النادي الوطني للجيش–الجزائر 26 مارس2007.

[1] الحسين، السنوسي(العقيد): شهادة حية، كان زميل مقعد الدراسة إلى جانب العقيد لطفي .الندوة التاريخية حول الذكرى 47 لاستشهاد العقيد لطفي، وزارة المجاهدين الجزائر26 مارس2007.

[2] دحو، ولد قابلية: شهادة حية ، الندوة التاريخية حول الذكرى 47 لاستشهاد العقيد لطفي –وزارة المجاهدين.الجزائر 26 مارس 2007.

[3] الحسين، السنوسي: مصدر سابق.(شهادة حية)

الأكبر أن ينجز دراسة مقارنة بين الثورة الكوبية والثورة الجزائرية[1]. إن هذا الحلم يعكس أمرين هامين، أولهما ثقافة الرجل وحرصه على متابعة حركة الشعوب في تحررها من ربقة الاستعمار، وثانيهما تواضع الرجل برغم حجمه ومكانته.

فمن مقعد الدراسة بدأ يتدفق التوجه الوطني والثوري لشخص لطفي، الذي ظل حريصا على وجوب وضرورة التحصن بالعلم، كما انخرط في خلايا الكشافة الإسلامية التابعة لحركة انتصار الحريات الديمقراطية (**MTLD**) منذ أول سنة 1954 رفقة بعض أصدقائه من المدرسة. بتاريخ 17 أكتوبر 1955 وبمبادرة خاصة، قرر لطفي الالتحاق بالثورة من قرية بني سنوس (نواحي تلمسان) عن طريق بعض المواطنين بعد أن اتخذ قرارا صعبا يقضي بهجرة مقاعد الدراسة وهو الأمر الذي بينه في رسالة موجهة إلى والديه يشرح فيها خطوته، على أن واجب الوطن يظل قضية كل جزائري والتحق بالشهيد سي جابر، الذي أصبح لاحقا قائدا على المنطقة الأولى، وبالتحاقه رسميا بصفوف جيش التحرير، كانت الثورة قد كسبت مناضلا وعسكريا مثقفا سوف تعهد إليه إدارة أشغال الأمانة العامة للمنطقة الخامسة. وقد تنبهت السلطات الاستعمارية لخطورة نشاطه وراحت تهدد عائلته بالعقوبة القصوى في حال عدم تسليم نفسه خلال 24 ساعة عندها أصدرت قيادة الثورة أمرا لعائلته بمغادرة تلمسان نحو المغرب حفاظا على أرواح أفرادها.

بعد عملية الاغتيال التي راح ضحيتها الحكيم بن عودة بن زرجب[2] في

---

[1] بوعلام، بسايح، مصدر سابق،(شهادة حية).

[2] ولد بتلمسان يوم 9 فيفري 1927 في أحضا ن عائلة محافظة و ميسورة الحال، زاول تعليمه الأول في المدرسة الابتدائية الفرنسية المعروفة خلال الحقبة الكولونيالية بمدرسة سالان، وأنهى هذه المرحلة بتفوق ليتدرج في المستويين المتوسط والثانوي حتى حاز شهادة الثانوية العامة أو البكالوريا عام 1942.تأثر بن زرجب بالأوضاع التي كانت تعيشها تلمسان والجزائر عموما جراء المظالم الاستعمارية وظروف الحرب الثانية التي عمقت من الهوة.كما أتقن اللغة الفرنسية وتعلم بشي من الإجادة اللغة العربية التي بذل من أجلها جهدا، وأضاف لهما الألمانية التي حاز بها الجائزة الأولى في الدائرة التربوية لوهران.

أكتوبر1956، طلب **سي جابر** من لطفي التكفل بمنطقة تلمسان، حيث بدأ ينشط بكسب عناصر جديدة في تلمسان وسبدو وصبرة وعين غرابة وبني بوبلان وبني مستار وغيرها، وكون فرقا فدائية (**فرقcommando**) وحرص على تدريبها للقيام بعدة عمليات فدائية، كما أن ظروف تشييع جنازة الشهيد الطيب بن زرجب خلفت أثرا عميقا في نفوس التلمسانيين الذين تعرضوا لأعمال واسعة من القمع، الاستعماري، ففي مثل هذه الظروف عمل لطفي على بناء وإعادة تنظيم النشاط السياسي والثوري في تلمسان والمنطقة الخامسة، وكان من بين الذين قادوا عملية فدائية استهدفت نادي الضباط الفرنسيين بتلمسان، والهجوم على دورية ظهر خلالها لطفي بالبزة العسكرية الفرنسية إلى جانب أهداف استعمارية أخرى.ومن جهة أخرى استطاع لطفي بفضل حنكته السياسية وقوة الإقناع أن يضيف إلى الثورة، الكثير من أبناء الجزائر من المجندين في صفوف الجيش الفرنسي خاصة منهم قدامى المحاربين[1]، وقد وفق في كسب نحو 500 عنصر وجمع 600 قطعة من الأسلحة الحربية المختلفة الصنع، ونسجل هنا أن هذه الكمية من السلاح في ظروف كان يفتقد إليه زاد ت الثورة فعالية وعزز من توسيع العمليات الفدائية في مختلف نقاط المنطقة وبموجب ذلك اقترح لطفي على عبد الحفيظ بوصوف ترقية تلمسان إلى ناحية –Secteur– قبل أن يلتحقا بمركز القيادة عام 1956 ببني بوسعيد (الزوية) جنوب مدينة مغنية.[2]

خلال الحرب الثانية وتحديدا في 1942، انتقل إلى باريس والتحق بكلية الطب مدة سبع سنوات ليتخرج طبيب أطفال وانخرط في جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين التابعة لسان مشال. التحق بحركة الانتصار في وقت مبكر من عمره، وبعد حصوله على الإجازة العلمية في طب الأطفال وسرطان الدم عاد إلى الوطن ليدخل ساحة النضال إلى غاية نوفمبر 1954، حيث ظل خلال هذه الفترة يتنقل بسيارته الخاصة لمعالجة جرحى الفدائيين وتوفير الدواء للثورة متحججا بمعالجة أطفال الأرياف من الفقراء. نشط في العمل الإعلامي للثورة عن طريق النشريات والمطبوعات، واستخدم في ذلك آلة رقن وسحب اشتراها من وهران مما أثار شكوك الاستعمار الذي اعتقله في مسكنه وأخضعه لأبشع ألوان التعذيب حتى استشهاده في 17 أكتوبر 1956.

[1] Ahmed ,Bensadoun :**Guerre de liberation-Parcelle des vérites de la wilaya 05 .Oranie.**1ere ed.editions Algerie.2006-p-166.

[2] دحو ولد قابلية، مصدر سابق.(شهادة حية).

رغم ما شهدته المنطقة الخامسة من نشاط ثوري منذ الأيام الأولى للثورة إلا أنه ظل محدودا في بعض الأحيان لأسباب موضوعية كثيرة سيما منها شساعة المحيط الجغرافي للمنطقة والنقص المحسوس في الأسلحة فضلا عن عوامل أخرى دون أن يقطع ذلك وتيرة الثورة والعمل الفدائي[1] بالنظر إلى قوة الاندفاع الثورية في الشرق الجزائري منذ هجومات الشمال القسنطيني في 20 أوت 1955 والتي حشدت لها الثورة عددا هاما من المجاهدين .

ففي ربيع 1956 عقدت الثورة اجتماعا لقيادتها في المنطقة الخامسة للنظر في التطورات الحاصلة في ساحة الثورة وكان من بين القرارات المتخذة استحداث مناطق جديدة، وبعث النشاط الثوري وتوسيعه إلى المناطق التي لم يصلها، من ذلك مثلا استحداث منطقة آفلو وعين الصفراء والبيض، وبناء على ذلك تقرر تنفيذ عمليات عسكرية من جانب وحدات وعناصر جيش التحرير في مختلف نقاط المنطقة الخامسة تزامنا مع الذكرى الحادية عشر لمجازر 8 ماي 1945، وقد انطلقت هذه العمليات في تونس اليوم الثامن من سنة 1956 شملت تخريب العديد من المنشآت الاستعمارية، ومزارع المستوطنين بما يفوق السبعين مزرعة، والعملية الكبيرة التي استهدفت المركز العسكري بعين تموشنت. وفي 30ماي 1956 نشرت السلطات الاستعمارية تقريرا يعبر عن مخاوف فرنسا الجدية جراء تنفيذ لطفي عملية ناجحة استهدفت تفجير قطار قبل أن يلتحق رفقة 30 جندي بالجنوب الساحة النضالية والثورية الجديدة للطفي [2]، وهنا سوف يظهر لطفي الوجه المستنير لحنكته وحكمته في جمع كلمة سكان الصحراء رغم صعوبة المهمة بالنظر إلى خصوصيات أهل الصحراء ومزاجهم وطباعهم **بما يجعل إمكانية غريب عن ديارهم التنفذ في الرأي بينهم أمرا مستعصيا للغاية.**[3]

---

[1] أحمد وهراني: مجاهد–شهادة حية وهو من الطلائع الأولى للثورة في تلمسان.مسجلة بتاريخ 12 أفريل 2005بالحناية.

[2] دحو ولد قابلية، مصدر سابق.

[3] الطيب،فرحات: شهادة حية ، الندوة التاريخية حول الذكرى 47 لاستشهاد العقيد لطفي، وزارة المجاهدين –الجزائر 26 مارس 2007

ثم إن التحول للعمل النضالي والثوري في جبهة الصحراء لم يأت بالصدفة خاصة بعدما تم اكتشاف النفط عام 1956 وهي نفسها السنة التي التقى فيها لطفي مع عمار عقبي المعروف بسي العقبي في منطقة – فقيق – وهو قادم من وجدة راجلا، أعجب خلالها سي العقبي بنباهة وحكمة لطفي[1]، وفي هذه المرحلة تكلف لطفي بالجنوب الوهراني أي المنطقة 8 الممتدة من حاسي منير إلى تندوف وهي الساحة الشاسعة التي تخضع فيها الاستراتيجيات الحربية إلى مقاييس ومعايير خاصة تأخذ بالاعتبار العامل التضاريسي ورغم ذلك سوف يقود فيها لطفي العديد من المعارك والاشتباكات العنيفة من جيوش وقوات الاحتلال منها على سبيل المثال لا الحصر المعركة الكبيرة التي واجه فيها لطفي بيجار Bigeard في تيميمون عام 1957 .

ومن هذا التصور انصب عمل لطفي على فتح جبهة ثورية جديدة مع الاستعمار لضربه أولا ولمنع تدفق النفط باتجاه الانتفاع لفائدة فرنسا، وتعمد تكثيف العمليات ونصب الكمائن ووضع المتفجرات[2] لتحقيق هدف استراتيجي هو إقناع الاستعمار على وضع هذه المنطقة ضمن الفضاءات الخطيرة، ومن بين أبرز وأهم المعارك التي قادها هنا معركة القعدة **بجبل عمور** تكبد خلالها الاستعمار خسائر فادحة في الأرواح 100 ضابط وأزيد من 700 جندي فضلا عن إلحاق الدمار بـ80 عربة عسكرية .

في خلال الأيام الأولى من شهر جانفي 1957 ترقى لطفي **(سي إبراهيم)** إلى رتبة نقيب(CAPITAINE)، وعين على رأس المنطقة الثامنة من الولاية الخامسة بعد التنظيم والهيكلة الجديدة التي خضعت لها الثورة بعد مؤتمر الصومام، وهي المرحلة التي اشتد فيها ساعد الثورة برغم الخسائر التي تكبدتها جراء وضعيات وظروف لا يتسع المقام للوقوف عليها، غير أن نشاط لطفي امتد إلى غاية طول الخط الجنوبي والجنوبي الشرقي حيث بوسعادة، والجلفة وبسكرة وغرداية وغيرها. وفي ذات الوقت

---

[1] عمار عقبي، (سي العقبي): مجاهد–شهادة حية، الندوة التاريخية حول الذكرى 47 لاستشهاد العقيد لطفي وزارة المجاهدين–الجزائر 26 مارس 2007.

[2] دحو ولد قابلية – شهادة حية ، مصدر سابق.

شهدت خلاله الثورة نجاعة جهاز الاتصالات والاستخبارات الجزائرية ونظرا لفعاليته في الميدان، تمت ترقية النقيب **سي إبراهيم** اعتبارا من شهر ماي 1957 إلى رتبة رائد **(COMMANDANT)** [1]

كما أصبح عضو في مجلس إدارة الولاية الخامسة، وفي شهر سبتمبر من نفس السنة عضو لجنة التنسيق والتنفيذ CCE، ليتحول بعدها إلى ناحية فقيق لدعم الجيش بالأسلحة عن طريق كتيبة التموين **(Campagnie d'acheminements)** ثم سافر بعدها إلى اسبانيا لجلب المزيد من الأسلحة من برشلونة غير أنه بمجرد وصوله إلى –الجزيرة– تم توقيف السيارة التي كان على متنها رفقة زملائه قبل أن يتم سجنهم بسجن برشلونة مدة 4 أشهر ليعودوا بعد تسريحهم عبر الحدود الغربية.[2]

كما تجب الإشارة هنا أن الظروف الجديدة التي عاشتها الثورة منذ 1957 جعلتها تتضرر كثيرا وعلى أزيد من صعيد نتيجة الإستراتيجية الاستعمارية الجديدة القاضية باستحداث القوة الثالثة المدججة بالأسلحة ونعني بها الحركة المصالية المسلحة الممثلة في شخص **بلونيس** عنوان الحركة المناوئة للثورة، والحاصل أن حركته وإن تسببت في خسائر هامة إلا أنها ظلت محدودة ولم توقف مسيرة الثورة ولا حركيتها، وظل لطفي يطارد جيوب بلونيس أينما حلت وبشكل خاص في نواحي آفلو.[3] مع مرور الوقت أخذت تتوضح مؤهلات لطفي في القيادة وهو ما أثبته في ساحات العمليات الثورية. وفي شهر ماي 1958 ترقى لطفي من رتبة رائد إلى عقيد وعين قائدا على الولاية الخامسة، في الوقت الذي قامت الجمهورية الخامسة في فرنسا مع مجيء شارل ديغول وسعيه لخنق الثورة بواسطة السد الشائك والمكهرب

كما أن تعيين الجنرال شال قائدا عاما للقوات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر بإستراتيجيته الرامية لتصفية الثورة عن طريق برامج التطهير كما وصفها قد حول الولاية الخامسة التي تمثل لوحدها ضعف مساحة فرنسا،– 1/3 مساحة الجزائر وهي

---

[1] Ahmed ,Bensadoun :op-cit P 61.

[2] دحو ولد قابلية– شهادة حية، مصدر سابق

[3] عمار،عقبي(سي العقبي):شهادة حية،مصدر سابق.

لوحدها تغطي اليوم 14 ولاية إدارية – إلى ساحة واسعة من المعارك والعمليات العسكرية في بيئة مميزة جدا لأنها مكشوفة تضاريسيا الأمر الذي سوف يحمل الثورة على رفع تحديات أقوى. وفي يوم 6 جوان 1659 قاد العقيد لطفي العضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية(CNRA) ضمن وفد ترأسه السيد فرحات عباس رئيس (GPRA) وعبد الحفيظ بوصوف **(سي مبروك)** إلى دولة يوغسلافيا الصديقة ضمن نشاط مكمل لعمله الثوري. كما أظهر قوة شخصيته أثناء انعقاد مؤتمر طرابلس ما بين ديسمبر 1959 إلى جانفي 1960 بنظرته التوفيقية ونبذ الخصومات الهامشية والتأكيد على أولية القضية الوطنية على اعتبارها القضية الجوهرية، ليقرر بعدها الالتحاق بالداخل ودعم الثورة ميدانيا في قلب الولاية الخامسة [1]

خلال العودة من المغرب باتجاه التراب الجزائري وتحديدا خلال المرحلة الثانية من التوغل وقعت اشتباكات قوية في يوم 27 مارس 1960 بين لطفي وفراج ومرافقيها من جهة ووحدات من قوات الاستعمار دون أن تكون هذه الأخيرة تدرك قيمة الضحايا إلا بعد صدور التقرير العسكري الذي أقر هويتهم[2]. والحاصل أن العقيد لطفي ورفيقه الرائد فراج حاولا أول الأمر رسم مسلك العبور من ناحية الشمال عن طريق العريشة ثم التسلل عبر جبال القصور جنوب عين الصفراء، لكن سرعان ما استقر الرأي على جنوب بشار عبر مرحلتين استغرقت منها أزيد منهما أزيد من شهر[3]. سلك لطفي ورجاله[4] الطريق من جنوب المغرب وتحديدا من منطقة بودنيب على ظهور المهاري إلى غاية غرب حمادة البرابر النقطة الحدودية بين المغرب والجزائر، وعند الفجر قررت المجموعة التوقف للراحة والتخييم طول نهار كان يبدو هادئا. وعند قدوم الليل كان التوجه ناحية الجهة الغربية الشرقية على طول الحمادة ثم قطعوا السهل الممتد

---

[1] دحو ولد قابلية– شهادة حية، مصدر سابق.

[2] Rapport n°1206- procès verbal n° 768 de la Brigade de Gendarmerie de COLOMB- Bechar du 22 Avril 1960-cour d'Appel d'ORAN-Parquet de MASCARA.

[3] Ahmed, Bensadoun: OP.CT.P171

[4] الأرجح أنهم كانوا في المجموع خمسة: العقيد لطفي، الرائد فراج.بريك أحمد والزاوي الشيخ(GARDE DU CORPS) .وعنصر الاتصال: بن عروسي عيسى.....شهادة دحو، ولد قابلية: مصدر سابق.غير أن أحمد بن سعدون ومن خلال تقارير فرنسية يذكر المجموع بأربعة فقط: الزاوي ،الشيخ،بريك أحمد، لطفي وفراج–أنظر :

Ahmed ,bensadoun :OP.CIT.PP-178-179.

جنوب القنادسة باتجاه جبل بشار على أن السير استمر طول الليل قطعوا خلاله 75 كلم، ومع طلوع النهار كانوا قد وصلوا إلى شمال شرق بشار وهي عبارة عن مرتفعات تحيط بالمدينة[1].

في الوقت ذاته كانت دوريات تابعة للجيش الاستعماري خلال خرجات استطلاعية قد تقفت أثر المهاري مما أثار الكثير من الشكوك التي استرعت تحركات من الجانب الفرنسي بواسطة سلاح الطيران الذي أكد وجود آثار واضحة مشبوهة عندها أبلغت الوحدات البرية بوجود الجمال الرابضة فتحركت بسرعة، ووقع لطفي وفراج في مباغتة جرتهما إلى اشتباك عنيف سقط على إثره العقيد والرائد واثنين من مرافقيهما الجنود، وجرح المرافق الخامس الذي أكد هوية رفاقه الشهداء دون أن تكون القوات الاستعمارية تدرك وقتها هويتهم حتى أن العقيد **جاكان jacquin** – العملية مكسبا ثمينا وهدية من صنع الصدفة .

وهكذا تكون الثورة قد فقدت درعا من دروعها , ذلك أن العقيد لطفي القائد العسكري والفيلسوف الثوري كان شديد الحرص على ضرورة نقل مركز القيادة من المغرب إلى الداخل وكان يردد دائما أن المعركة الحقيقية يجب أن تكون داخل التراب الجزائري وهو الذي قاد العديد من المعارك طيلة أشهر طويلة أهمها المعارك التي دارت **بقعدةآفلو** (المنطقة الثامنة Z8) و**خنقة عبد الرحمان** واشتباكات أخرى في **خنقة البيض** أي في مناطق بعيدة عن تلمسان ،في وقت كان الشهيد فراج ابتدأ مشواره النضالي والثوري في المنطقة الخامسة (Z5) سيدي بلعباس والتي قادها منذ 1956[2].

وعموما فإن ظروف استشهاد لطفي و فراج ظلت تثير الكثير من التساؤلات خاصة و أن المسلك الذي اتخذاه مخاطرة بالنظر إلى التعزيزات و التحركات الاستعمارية على الشريط الحدودي مع المغرب وكثرة الجواسيس، في حين أن الأرجح

---

[1] Ahmed ,bensadoun :OP.CIT, P 171 .

[2] Radouane, Ainad THABET/**Histoire d'Algérie. Sidi-Bel-Abbés-de la colonisation a la guerre de libération en Zone 5.wilaya V (1830-1962)**.avec La Colloboration DE Tayeb Nehari-1ere ed-Enag Editions. Alger 1999.p 307

حول ظروف الاستشهاد أن لطفي وفراج قبل مغادرتهما **لبوذنيب** (المغرب الأقصى) وهي مدينة تجارية هامة يقام فيها أسبوعيا سوق للمواشي والبهائم، حصل أن انتبه قائدها (قايد سليمان) أن مسؤول المركز الجزائري كان يتجول في السوق بحثا عن جمال (مهاري) جيدة دفع لأجلها سعرا باهضا وهو الأمر الذي أثار انتباه القايد الذي استفسر المسؤول عن الأمر، والأرجح أن تكون المهاري هذه هي التي استخدمها لطفي ورفاقه. المهم في هذه الرواية أن القايد كان على علاقة وطيدة ويؤدي لقاءات متكررة تكاد تكون يومية بالقنصل الفرنسي المحلي على الرغم من أن بوذنيب المغربية لم تكن آهلة بمواطنين فرنسيين بما يجعل إقامة قنصلية فيها يطرح شيئا من التساؤلات، أرجح الإجابة عليها تقود إلى الغرض والشأن الاستعلاماتي ومن دون شك أن المعلومات التي نقلها القائد إلى القنصل على جناح السرعة كانت محل اهتمام وتحليل وتبليغ عاجل للجهات الأمنية الفرنسية و تحمل الكثير من الاحتمالات والتوقعات التي تجعل من الاشتباك الذي كلف الثورة فقدان لطفي وفراج واحدا منها[1].

6-5/ العقيد بوحجر بن حدو 1927-1977 (عثمان) قائد الولاية الخامسة بين 1960 و 1962:

هو ابن حدو بوحجر المعروف باسم "سي عثمان"، من مواليد عين تموشنت بتاريخ 1928/11/27. نشأ بين أحضان عائلة جد متواضعة، وأظهر بوحجر الشاب حساً وطنيا جعله ينشط في ظل حزب الشعب الجزائري،و حركة أحباب البيان والحرية[2]، وبعد سنة 1946 كلفته حركة انتصار الحريات الديموقراطية **MTLD** بتفعيل وتنشيط الحملة الانتخابية لفائدة قائمة المترشحين في الحزب.

عند تأسيس المنظمة الخاصة **(L'OS)** نشط بن حدو بوحجر هو ورفاقه المناضلون في سرية تامة في اطار برنامج التدريب و التكوين العسكري للمنظمة لشبه العسكرية وهنا أتاحت له الظروف بلقاء محمد العربي بن مهيدي ورابح بيطاط في

---

[1] Ahmed ,bensadoun :OP.CIT.PP-176-177

[2] وزارة المجاهدين:**تاريخ الجزائر 1830-1962**-، قرص مضغوط.

اطار عمل المنظمة الخاصة و نشاطها. ومنذ الأيام الأولى من شهر ماي 1950 سوف تشن مصالح الشرطة و الأمن الاستعمارية سلسلة اعتقادات واسعة في عين تموشنت مثلا حصل في مناطق مختلفة من الجزائر،جراء اكتشاف أمر المنظمة الخاصة، وقد مكنت الملاحقة من اعتقال العديد من القياديين الجهويين والمناضلين، ومن بينهم ابن حدو بوحجر، وزجت به في سجن وهران أين كان اللقاء بمناضلين ومعتقلين من بينهم زبانة وحمو بوتليليس[1].

و طيلة مدة الاحتجاز في السجن،استمع طويلا الى الحلقات التي كانت يقدمها وينشطها حمو بوتليليس. وبعد مثوله أمام المحكمة الاستعمارية صدر في حقه حكم 3 سنوات سجنا نافدا وعندما استأنف في قضيته تم نقله إلى سجن آخر بالجزائر العاصمة[2]. في سجن العاصمة أصبح يلقب ب " سي عثمان"، و أصبح يقود سلسلة هامة من دروس التوعية، استكمالا ومواصلة لما كان يجري في سجن وهران، والتف حوله الكثير من السجناء، وشن رفقة مجموعة منهم إضرابا عن الطعام، فأحيل مجددا على محكمة استعمارية بالعاصمة جاء الحكم اثقل من المرة الأولى: ثلاث سنوات سجنا نافذة –ثلاث سنوات إقامة جبرية– ثلاث سنوات حرمانا من ممارسة الحقوق المدنية، غير ان المرض كان قد نال منه بشكل مخيف فأفرجت عنه سلطات الاستعمار كباريز1952/05/02.

عاد سي عثمان إلى الغرب الجزائري، وتحديدا إلى قرية لورمال **(Lourmel)** المعروفة اليوم بحاسي الغلة بعين تموشنت، المنطقة التي كانت تعرف تمركزا قويا للمستوطنين الأوروبيين[3]. و ابتداءاً من سنة 1953 عين مسؤولا على خلية حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بعين تموشنت وعمل على جمع المناضلين الذين تأثروا لما أصاب الحزب من أزمة و انشقاق، وفي هذه المرحلة بدا الخيار العسكري و العمل المسلح مطلبا ملحا واضحا في تصريحاته وأسلوب عمله.

---

[1] وزارة المجاهدين:**تاريخ الجزائر 1830–1962–**، قرص مضغوط.

[2] عبد القادر، جلالي:**العقيد بن حدو بوحجر المدعو "سي عثمان" 1927–1977**، في – **مجلة عصور**– مخبر البحث التاريخي– مصادر و تراجم، العدد الأول، جامعة وهران جوان 2002، ص 86.

[3] Redouane, Ainad Tabet : **Histoire d'Algerie…**, OP.Cit P 183

ومع بداية سنة 1954 تكلف سي عثمان و مجموعة من المناضلين بالمنطقة بالتكوين والتدريب العسكري في مخازن وأماكن آمنة بعيدا عن عيون الاستعمار، ووضع قوائم المتعاطفين في المداشر والقرى تمهيدا لتشكيل خلايا جديدة. كما اهتم برصد الأماكن والأهداف الاستعمارية الحساسة استعدادا لموعد إعلان الثورة، إلا أن مصالح شرطة الاستعلامات العامة تمكنت من اكتشاف الأمر و أجبرت سي عثمان على الفرار من لورمال الى المغرب. و في مدينة وجدة التقى المناضلين عبد الباقي الطيب و حسن غديري في محاولة للحصول على الأسلحة بواسطة مهربين إسبان لكن العملية لم تنجح[1].

بعد أن وقعوا في قبضة مصالح الاستخبارات الاسبانية ثم أطلقت سراحهم، وقد مكنته هذه الفرصة من مقابلة محمد العربي بن مهيدي قائد المنطقة (الغرب الجزائري) في ربيع 1955 موعد رسو باخرة "دينا"، و كلف بن مهيدي سي عثمان وقديري حسين ابن المنطقة الحدودية بين الجزائر والمغرب بنقل دفعة من الأسلحة الى مدينة مغنية أين كان ينتظر قادة الأفواج، وأصدر لهما تعليمات لضرب الأهداف الاستعمارية و تكثيف العمليات العسكرية في كامل المنطقة، وقد مكن بالفعل وصول الأسلحة إلى المجاهدين وعناصر جيش التحرير مكن تكثيف العمل الثوري من مرتفعات طرارة إلى عين الصفراء و البيض و من سيدي بلعباس إلى سعيدة و بني شقران و وهران و غيرها.[2]و بعد عودته إلى قرية لورمال (**LOURMEL**) تم تعيين سي عثمان نائبا لقائد فصيلة حتى بعد عقد مؤتمر الصومام الذي حول منطقة الغرب الجزائري إلى الولاية الخامسة، وإشرافه هناك على تنظيم وهيكلة خلايا الاتصالات عبر المرتفعات المؤدية إلى جبل وهران في مهمة لتأمين مرور الفدائيين وعناصر جيش التحرير. وفي مدينة وهران تمكن من إقامة مركز اتصال اتخذ مقرا له البيت العائلي لعائلة حمو بوتليليس الكائن بالمدينة الجديدة، بعد أن تم التنسيق مع عمه المعروف باسم (سي علي)، وابنه حمو مختار قبل استشهاده. و في ماي 1956 شن سي عثمان سلسلة من العمليات استهدفت أزيد من سبعين مزرعة لغلاة المستوطنين الذين شكلوا فرق عسكرية

[1] عبد القادر، جلالي: مرجع سابق، ص 87.

[2] Charles, Robert Ageron : **la Guerre d'Algérie…,**OP.Cit P 23

على شكل ميليشيات احترفت التقتيل الأعمى والتنكيل بالجثث، ليعاود بعد أيام تنفيذ عمليات أخرى أهمها الهجوم على قرية ساسل و مداغ، وعملية زاوية سيدي بن عمر[1].

وقد أظهر رجاله دراية جيدة بتكتيك حرب العصابات خاصة وأن جلهم كان قد استفاد من تجربة الحرب في الهند الصينية في إطار التجنيد، نجاحات جلبت له إعجاب وتقدير قيادة جيش التحرير وحملت له الترقية في الرتب العسكرية. كما امتد النشاط الثوري الى غاية مدينة مستغانم أين قارع معاقل المصاليين وتمكن في القضاء على أكثرهم بمساعدة مناضلين من أبناء المنطقة من بينهم: سي عبد المؤمن، بني صاف محمد.[2] ومن مستغانم تقدم سي عثمان شرقا إلى غاية تنس المدينة الساحلية جنوب الأصنام (الشلف حاليا)، والواقعة ضمن الولاية الرابعة في مهمة لتنسيق العمل بين الولايتين الرابعة والخامسة، وكان يقود 4 فصائل نسق معها عملية هجوم على مراكز استعمارية في منطقة **cassaigne** (سيدي علي حاليا).

في خريف 1956 تمت ترقية سي عثمان إلى رتبة نقيب (**capitaine**)، وعين قائدا على المنطقة الثالثة في الولاية الخامسة، وعين من جهته 4 نواب هم على التوالي: الملازم الأول عبد المؤمن، سي خير الدين، سي زغلول و سي حمزة.[3]

وفي عام 1957 انتقل إلى مدينة وجدة حيث مركز القيادة الذي دعا إلى اجتماع قادة مناطق الولاية الخامسة فرصة لقاء لطفي و فراج، قايد (سي سليمان)، مختار بوعيزم (سي ناصر)، هواري بومدين، سي رشيد، وحنصالي وغيرهم. ثم عاد بعد الفراغ من الاجتماع مباشرة إلى منطقته ينظم و يقود العمليات العسكرية. وفي سنة 1958 تم تعيينه عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية **CNRA** والتحق بمركز

[1] عبد القادر، جلالي: مرجع سابق، ص 88.

[2] نفسه ، ص 89.

[3] نفسه، ص 88.

قيادة الولاية الخامسة في وجدة برتبة رائد، و كانت حينذاك زوجته المجاهدة ميمونة ترافقه[1].

وبعد استشهاد العقيد لطفي في معركة قرب جبل بشار، أصبح الرائد سي عثمان برتبة عقيد وعين قائدا على الولاية الخامسة ليكون آخر قادة الولاية حتى الاستقلال يؤدي مهامه الثورية بروح مسؤولة مثلما عهده معاصروه و من عرفوه[2].

تقلد بعد الاستقلال عدة مسؤوليات حيث عين عضوا في مجلس الثورة اثر حركة 19 جوان 1965 التي قادها هواري بومدين، وبعد مدة من العلاج في المستشفى كان المرض قد نال منه لتوافيه المنية في 27 أوت 1977.

1 Ahmed, Bensaadoun : OP.Cit. p 76.

2 Ibidem.

الباب الثاني

المواجهة الاستعمارية للثورة

الفصل الأول

مظاهر السياسة القمعية الاستعمارية

1- التعذيب في ظل الإدارة الاستعمارية.

2- الإعدام في ظل الإدارة الاستعمارية.

3- السد الشائك المكهرب على الحدود الغربية.

4- مخطط شال، تأثيراته وأساليب المواجهة.

1- التعذيب في ظل الإدارة الاستعمارية:

لقد ظل ملف التعذيب الذي تعرض له الجزائريون خلال مرحلة التحرير 1954 – 1962 وكل الجرائم التي اقترفها الاستعمار الفرنسي في حق الشعب الجزائري غير مطروح بشكل مباشر على الأقل من الجانب الفرنسي الرسمي الذي فرض و طبق عليه ضروبا من الصمت، غير أن الذي وقع من دون أن يكون منتظرا قد أحدث هزة قوية وردة أفعال أقوى عندما خرج الجلادون و راحوا ينقلون أدق التفاصيل عن ممارسات التعذيب والاغتيالات، و هم الذين ظلوا ينكرون مثل هذه الحقائق في الماضي البعيد و القريب، ولعل اعترافات بول أوساريس والجنرال ماسو قد وضعت الرسميين في باريس في حرج لم يحصل له مثيل، وأعادت صياغة الخطاب الصحفي سيما في فرنسا و حتى موقف الرأي العام على المستويين الشعبي والنخبوي.

ولقد أثارت مسألة التعذيب صخبا في الأوساط السياسية والنخبوية الفرنسية، وفي صفحات الصحافة الفرنسية، وتحديدا جريدة لوموند **Le Monde** التي تجاوبت مع التصريحات و الإعترافات التي أدلى بها ماسي **Massu** وضمنها أوساريس في كتابه "**الأجهزة الخاصة**" ففي العدد رقم 17365 الصادر يوم الخميس 23 نوفمبر 2000 نشرت الصحفية الفرنسية فلورانس بوجي **Florence Beaugé** مادار بينها وبين ماسي وأوساريس من حديث عن التعذيب و الإغتيالات الجماعية في عنوان : **التعذيب في الجزائر : اعترافات الجنرالات** . و قد أوضحت في البداية قبولهما التعاون مع جريدة لوموند للمساهمة في تدوين مذكرات حول التعذيب، حينها كان الجنرال جاك ماسو يناهز 92 سنة من العمر والجنرال بول أوساريس 82 سنة، الشخصيتان العسكريتان من الجانب الفرنسي في معركة الجزائر الشهيرة عام 1957، و في شهادة مثيرة عن ممارسات التعذيب التي ظلت و لفترة طويلة موضع الصمت. [1]

ففي خلال الفترة المشار إليها كان الجنرال ماسو يتمتع بسلطة قوية على أجهزة الأمن و الشرطة، و يقود الفرقة العاشرة للمضلين، يدعمه في هذه المهام أوساريس

---

[1]- Florence, Beaugé : « **Torture en Algerie, l'Aveu des Généraux »** ,in- le Monde - , 56 année, N° 17365. Du 23 Novembre 2000, P 1.

وقتها برتبة رائد مكلف بمصالح الاستعلامات **(المصالح الخاصة)**. و إلى غاية سنة 2000 لم يذهب بول أوساريس في وصف عمليات التعذيب و الاغتيالات الجماعية مثل ما نشره في مذكراته و نقله في تصريحاته. [1] و يؤكد بشي من الجرأة المتدفقة بأن كبار المسؤولين السياسيين خلال هذه الأحداث كانوا على علم و إطلاع و متابعة مباشرة لما يمارسه العسكريون الفرنسيون في الجزائر، بل على تنسيق مستمر[2]. و يستشهد على ذلك بلغة الأرقام التي كان يحتفظ بملفاتها **Paul Teitgen** الأمين العام المكلف بالشرطة والمسائل الأمنية على مستوى الجزائر العاصمة. ففي واحد من التقارير جاء ذكر 3024 شخص (جزائري) من المفقودين و24000 معتقل ويضيف أوساريس: (... كنت شخصيا أوقع له مثل هذه الأوامر لاعتقال الأشخاص و نقلهم إلى المعتقلات، والحقيقة أننا كنا نقتلهم هناك ... شخصيا قمت بقتل 24 سجينا جزائريا وإن قصتي مع التعذيب قد اكتسبتها واحترفتها منذ قدومي إلى الجزائر، ولا أخفيكم أنها كانت منتشرة بقوة و استمرت كذلك . و إن شاءت الظروف على ممارستها مجددا، فإنني ولو مكرها سأعيد نفس ما كنت أقوم به لأنه في اعتقادي لا يوجد حل آخر ... وحصل لي ما من مرة أن ألقيت القبض على عناصر قيادية في صفوف جبهة التحرير الوطني، كنت أعتبرهم جميعا على نفس درجة الخطورة، وكان من الواجب تصفيتهم، و قد قمت بذلك أو أمرت به ..)[3] .

وإذا كان ماسي يرى بأنه يتعين على السلطات في باريس الاعتراف بممارسات التعذيب و التنديد بها لأنه كما يقول من الناحية الأخلاقية، التعذيب سلوك فضيع، فإن رفيقه أوساريس يرفض مثل هذا الطرح بشدة و يؤكد أنه لا يوجد ما يحمله على الندم و طلب الغفران.

كما شددت فلورانس بوجي في كلامها مع الجنرال ماسي على المسؤولية السياسية التي تعود على فرنسا، بل و تطرح قضية أخرى هي المسؤولية الفردية

1- Paul, Aussaresses : **Services Spéciaux en Algérie 1955-1957,** Perrin 2001, P 75.

2- Ibidem.

3- Florence, Beaugé , Op.cit, P1

والمسؤولية الجماعية فيما حدث من تعذيب و تجاوزات. ففي حين أصبح موضوع التعذيب في الجزائر موضوع الساعة يغطي أوراق الصحافة " ذات الجلالة" لم يخف ماسي إحساسه تجاه تغافل السلطة السياسية الفرنسية و إن كان يشير هنا إلى أسماء كثيرة منها ماكس لوجون **Max Le Jeune** كاتب الدولة للقوات المسلحة وروبارت لاكوست **Robert Lacoste**، وموريس بورجس مونري **Maurice Bourges Maunoury** وزير الداخلية و فيما بعد رئيس المجلس على عهد **Guy** Mollet، فإنه إمتنع على ذكر الأسماء واعتبر ذلك مخالفا للباقة السلوك، وأن المدنيين (الرسميون السياسيون الفرنسيون) كانوا يؤدون مهامهم على حد قوله بشكل جيد، سيما وأن ظروف الحرب كانت معقدة نتيجة خصوصياتها السياسية والأمنية والإجتماعية والإقتصادية، ويرى من الوجوب تبرئة الجيش الفرنسي وكبار الضباط العسكريين، وألا يوجه لهم أي اتهام بهذا الشأن، لأنهم على حد اعتباره أصحاب مهام قذرة كانت ترتبط بالأساس بإعادة الأمن، وأن هؤلاء قد أدوا ما عليهم من واجب يستحقون عليه كل الثناء و التقدير ... [1]

وفيما يتصل بمسؤولية السلطات الرسمية السياسة يعتذر ماسي بقوله: "... **بصراحة لا أرى كيف يكون ذلك ممكنا ...** "، مع أنه يضيف ما يشكل إدانة صارخة لهؤلاء عندما يصرح بأن جمهور الرسميين من رجالات السياسة الفرنسيين كانوا يترددون على الجزائر ويؤدون زيارات رسمية إلى الفرقة العاشرة للمظليين التي كان على رأسها ماسي نفسه، و زيارات أخرى للفرق العسكرية ، كما أشار أنه حتى في حال غيابه كان هؤلاء يجيئون إلى الجزائر ويطلعون عن قرب على ما كان يجري. ولم يسجل أحدهم في أي مناسبة اعتراضه على التعذيب أو التقتيل إلى حد تصريحه ما يثير التقزز :

---

[1]– Florence, Beaugé , Op.cit, P1, voir aussi : Jacques, Ducquesne : « **Retour sur la Torture en Algérie – Temoignage inedit** », in – L**'Express**- N° du 30 Nov 2000, P 20.

"... الغريب أنه لم يحصل و لو مرة أن طلب مني أحدهم الامتناع عن هذه الممارسات أو حتى التقليل منها ..." [1]

ويستمر في اعترافاته عن التعذيب باعتباره كان يمثل عملا و ممارسة واسع النطاقين قبل وخلال الثورة، بل أكثر من ذلك أصبح أمرا رسميا بمجرد استحداث هيئة خاصة أطلق عليها: مركز التنسيق ما بين القوات **CCI**، والمصالح العملية للأمن **DOP**، و يؤكد ماسي بأن مسألة تقنين التعذيب أخطر من التعذيب كممارسة. دون أن ينسى تبرئة نفسه رغم كل ما حدث بيد أنه لم يكن وراء إنشاء مركز **CCI** ومصالح **DOP** . [2]

بل إن من كان مؤهلا لمثل هذا العمل لا يمكن أن يخرج عن دائرة إما السلطة السياسية أو السلطة العسكرية. وفي موضع آخر يثني ماسي على أوساريس الذي اعتمد عليه كثيرا خلال معركة الجزائر و هو أيضا ممن اعترف بشكل جريء عن التعذيب و التقتيل وحتى التنكيل بالجزائريين، وأشاد بالواجب الوطني الذي أظهره سالان **SALAN** و ألار **ALLARD** و بيجار **BIGEARD** وغيرهم، ويقول في ذلك أن أوساريس كان محقا في إحترافه للتعذيب قصد افتكاكه المعلومات لأننا كنا في صراع مع الزمن ... لكنه من جهة أخرى يدينه عما صرح به من اعترافات عن الجرائم و أعمال التعذيب و يرى أن القضية تعود إليه شخصيا وإلى ضميره ما دام يعترف بذلك، ثم يضيف أن أوساريس بفضل هذه الاعترافات قد كبر في عينيه. [3]

كما اعتبر أن أكثر التناقضات و الممارسات التي تصل إلى حد البشاعة خلال الحروب تنطلق دائما في بدايتها بشكل عفوي، وعندما يتحقق بواسطتها شيء من النجاح فإنها تصبح تقليدا.

1– Florence, Beaugé , Op.cit, P1,

2– Ibidem,

3– Ibidem

الجنرال ماسي الذي يحتفظ في ذاكرته بالعديد من التفاصيل عن ملف التعذيب والتجاوزات والاغتيالات التي طالت العديد من الجزائريين هو صاحب كتاب: **La Vraie Bataille d'Alger** ينفي درايته عن أبي معلومات حول ظروف اغتيال موريس أودان. [1]

وأما أوساريس الذي كان برتبة رائد عام 1957، و قائدا في سلك المظليين العائد من الحرب في الهند الصينية، كان قد اشتغل كذلك في مصالح التوثيق والجوسسة. **(SDECE)**، ومؤسس الفرقة الحادية عشر **11e Choc** الجناح العسكري في فصيلة العمل على مستوى المصالح الخاصة والتي كان من بين مهامها التنسيق في عملية استقاء المعلومات على مستوى مدينة الجزائر العاصمة والوصول إلى تفكيك شبكات جبهة التحرير الوطني.

يرد إسم أوساريس في العديد من النصوص و الكتابات التي نعتته بكثير من الأوصاف، فمثلا الصحفي الفرنسي إيف كورياز**Yves Courrière** في كتابه: **La guerre d'Algérie** يسميه " **الرائد O** " وهو تصغير لاسم أوساريس، بيار فيدال ناكي **Pierre Vidal-Nacquet** في كتابه : التعذيب في الجمهورية: **La Torture dans la République** ، يكتب عن أوساريس بطريقة مثيرة حين يعتبره رئيس الشبكة وعقلها المدبر. أية شبكة ؟ إنها شبكة ما يجب أن نسميه فرقة محترفين في الإجرام (مجرمون محترفون) [2] . و في اعترافاته لصحيفة لوموند يقول أنه جاء إلى الجزائر بناء على طلب الجنرال ماسي الذين كان على رأس الفرقة العاشرة للمظليين، وهي الفرقة التي أوكلت لها المهام الأمنية على مستوى الجزائر العاصمة، بينما اعترض على ذلك رفيقه إيف قودار **Colonel Yves Godard**، واعتبر مهمة الفرقة أكبر من المسألة الأمنية، وعليه يرى ماسي أن مثل هذه المهمات التي لا تليق سوى رجال من طراز أوساريس والعقيد ترانكيي **Trinquier**. وكانت المهمة

---

[1]– لتفصيل في قضية اغتيال موريس أودان أنظر: Pierre, Vidal – Nacquet : **L'affaire Audin ,** Editions Minuit , 1989 , P 95

[2]– Pierre, Vidal – Nacquet : **La Torture dans la République,** éditions Minuit 1972, P 103

الأساسية تتلخص في تنسيق العمل مع مصالح الشرطة العاملة في الجزائر وعلى رأسها **Paul Teitgen** الأمين العام على مستوى المحافظة ومجموعة من ضباط الاستعلامات والقاضي بيرار **Bérard** المستشار القانوني للجنرال ماسي.

ويعترف أوساريس نفسه بالأرقام التي أوردها **Teitgen** فيما يخص عدد الجزائريين المختطفين والمعتقلين مادام قد شكل شاهدا أساسيا على تعذيبهم وقتل الكثير منهم في المنطقة الواقعة إلى الجنوب من الجزائر العاصمة المعروفة وقت ذاك بإسم **Paul - Cazelles** و التي يقول حولها أوساريس بأن **Teitgen** كان يجهل تمام مصير هؤلاء إلا بعد التصفية الجماعية مما حمل الأمين العام على تقديم إستقالته يوم 12 سبتمبر 1957 .

ويعترف أوساريس قائلا: "... صبيحة كل يوم كنت أحرر تقريرا مع **Trinquier** أشرح فيه ما نقوم به ليلا، وحتى نحتفظ بكل هذه الأعمال خصصنا كراسا من الحجم الكبير مسجل عليه أدق التفاصيل ...، 4 صفحات لكل يوم في عدة نسخ : نسخة للجنرال ماسي. نسخة للقائد الأعلى للقوات المسلحة سالان Salan، نسخة للاكوست الوزير، ونسخة أحتفظ بها لنفسي ... ".و حصل مرة أن وقع جزائري في قبضة أوساريس وأعلم ماسي بذلك ثم نظر إلى عينيه " ماسي" قبل أن يضيف : " ... **سنقتله في يوم الغد** ... " إشارة من ماسي على موافقته. [1]

و يواصل أوساريس في اعترافاته التي يبدو أنها تحتفظ بمذاق خاص، ففي إحدى الليالي جاءه بيجار **Bigeard** و أخبره باعتقال مجموعة من الجزائريين وصفها بمجموعة إرهابيين و مجرمين عند السيدة الإفريقية في أعالي العاصمة، ... **إنهم مجرمون و لا أجد ما أفعل بهم ... هل لي أن أستفيد من رأي ماسي ؟ !!**

لم يكن موقف ماسي أبشع من موقف أوساريس الذي رفض بشدة إحالتهم على العدالة ... **ليس لدينا من الوقت لمثل هذه التفاهات** ... و كان الخلاص إلى مصير

---

[1]– Florence, Beaugé , Op.cit, P1

هؤلاء الاستشهاد بقصة اختطاف الطائرة التي كانت تقل أحمد بن بلة و رفاقه يوم 22 أكتوبر 1956. حينها أصدرت الحكومة الفرنسية أمرا بإسقاط الطائرة. وإن تراجعنا يقول ماكس لوجون **Max Le Jeune** عن مثل هذا الإجراء فلأنه طاقم قيادة الطائرة كان من الفرنسيين...**أتفهمني** !!". وكان ذلك يعني ضمنيا الترخيص المقنع لقتل المعتقلين . [1]

وفي عددها 17372 الصادر يوم الجمعة 1 ديسمبر 2000 تنشر جريدة لوموند تدخلين الأول لأستاذ في اللغة الألمانية متقاعد ويدعى **Jean Pierre Meyer** بعنوان : " **الجزائر : "التعذيب و استثناءاته** "،[2] والثاني لصاحبه **Pierre Dabezies** وهو دبلوماسي سابق شغل منصب سفير فرنسا في الغابون، وعلى أن الأهم من ذلك كونه عسكري سابق في الجزائر برتبة عقيد في صف المضليين ليصبح فيما بعد أستاذا في جامعة السوربون مقاله بعنوان:" **لم يكن الأمر سهلا** " [3]

جون بيار ماير تحول إلى فرقة كوموندوس مطاردة في منطقة الأطلس الصحراوي ما بين جوان إلى ديسمبر 1959. يعترف بأن ممارسات التعذيب كانت مكثفة الغرض منها الحصول على المعلومات أو تصفية إطارات جبهة التحرير الوطني وجيشها، ويشير إلى وجود الكثير من الغرف التي أنجزت خصيصا لأغراض التعذيب مجهزة بتجهيزات و وسائل خاصة، و يعترف أن مصالح **DOP** كانت تتفنن في تعذيب الفلاحين وعائلاتهم بما في ذلك الأطفال على أعمال اغتصاب النساء والتقتيل الجماعي كانت من السلوكات المتعود عليها.

ومن جهة أخرى يسعى إلى تبرئة جزء كبير من العسكريين وهو واحد منهم بقوله أن المليونين من عناصر الجيش الفرنسي التي استقدمت إلى الجزائر بمختلف الرتب غير متورطين جميعا وبنفس الدرجة، وأن بعضهم أبدى موقف العصيان

1– Florence, Beaugé , Op.cit, P1

2– Jean Pierre, Meyer : **Algerie : « La Torture et ses exceptions »,** in- **Le Monde-** N° 17372, 56ème année, 1 Dec 2000, P 16.

3– Pierre, Dabezises : « **Ce ne fut pas si simple »**, in **le Monde**, N° 17372, 56ème année, 1 Dec 2000, P 16.

للأوامر. وفي المقابل تبقى الوحدات المقاتلة وتلك المكلفة بمهام الشرطة جوهر هذه الإشكالية. إن اعترافات الجنرال ماسي وأوساريس كما يراها لا تجعل من مسألة التعذيب سلوكا عاما، كون ماير يعتز بالعديد من الرفاق الذين لا علاقة لهم بالتعذيب، ويقول على الرغم من انتمائه للقوات الخاصة وقيادته لوحدات **Guérilla**، وإشرافه على مصالح الاستعلامات، و قيادته للفرقة **Choc** 11^{e} إلا أنه لم يمارس التعذيب و لم يقبل بممارسته . وإن صحت تصريحاته فإن المناصب المشار إليها والتي كان على رأسها تحمل على التحفظ من غير محاولة للإدانة، كما يبقى أن الكثير ممن تورطوا في تعذيب الجزائريين خلال الثورة تحاصرهم الضمائر، وإذا سلمنا بأن السياسي وحتى العسكري يحمل إلى قبره ثلثي (3/2) أسراره فإن الثلث المتبقي من الاعترافات يكفي أحيانا لكشف الحقائق الغائبة وكسر أبواب الصمت.

وأما **Pierre Dabezies** هو الآخر يحمل من خلال نصه الكثير من التبرئة لشخصه وهو يعتبر أن جزءا من وحدات الجيش الفرنسي اقتناعا منها بعدم توفر وسائل أخرى غير التعذيب والتقتيل الجماعي قد لجأت مجبرة إلى مثل ذلك. [1]"... **إنه في الحقيقة يتعين على الجيوش التمسك بمبدأ الشرف، و مثال النازية بالنسبة إلينا عميق المعنى، كما لا يجب أن ننسى بأن جاك سوستال الذي عينه منديس فرانس حاكما عاما على الجزائر اللبرالي أو على الأقل التقدمي نراه ينحرف كلية في الرؤية والمبادئ، سوستال المعادي للفاشية وركيزة فرنسا الحرة عندما شاهد المجازر والهمجية البربرية لم يشعر بأدنى الإحراج.** ويختم بعد ذلك قوله بعبارة : " ... **بإمكان من لم يذنب أن يرميني بأول حجرة** ... " [2]

إن الوقع الذي أحدثته اعترافات مسؤولين عسكريين على أعلى المستويات أمثال بول أوساريس وجاك ماسي قد جعلت الكثير من العاملين السابقين تحت إمرتهم يدونون تجاربهم مع التعذيب والتقتيل من ذلك مثلا تجربة جون بياركوميس وكان ضابطا برتبة

1- Pierre, Dabezises :, Op.cit, P16

2- Ibidem

ملازم أول في فرقة DOP الذي ألف كتابا بعنوان: « **J'ai été officier des DOP** » قدم له**Jean Pierre Chevènement** يروي فيه تفاصيل الوحشية التي كان يتلذذ بها من وراء تعذيب الجزائريين، الأمر هنا لا يبدوا مثيرا للدهشة بقدر الأمر الذي حمله على إخراج هذا الكتاب ، إذ يروي بأن بناته ظلت ترسم في مخيلاتها الأوسمة الكثيرة التي أحرزها والدهم خلال الخدمة في الجزائر، وإلحاحهن على أن يسجل هذه البطولات محل الاعتزاز والمفخرة، لكن المفاجأة كانت تلك الصدمة التي أصيبت بها بناته عند الإطلاع على الفضائع التي يرويها.[1]

- **القمع و الإبادة الاستعمارية:**

ما إن شعرت الحكومة الفرنسية بقوّة الثورة الجزائرية حتّى أسرعت بإرسال الإمدادات الحربية لقمع. بدأت حرب الإبادة الشاملة، فتركت المهمة لكامل القوات

---

[1]– Jean Pierre, Comes : **Ma Guerre d'Algérie et la torture. J'étais lieutenant dans les Dop,** éditions l'Harmattan, Paris, 2002.

- حول موضوع التعذيب الاستعماري يمكن العودة إلى :

- Raphaelle, Branche **: La Torture et l'Armée pendant la guerre d'Algérie 1954-1962**, Editions Gallimard 2001.
- Henri , Alleg : **La Question**, Edition Minuit, 1958.
-Marianne, Aren et Françoise Thull : **La Torture pendant la Guerre d'Algérie 1954-1962 le rôle de l'armée Francaise.**
- Jacques, Julliard : « **Torture, ce que j'ai vu en Algérie »**, in – Le Nouvel Observateur- , N° 1884, du 14 Dec 2000.
- Jean Paul, Brumet : **Police contre FLN,** 1ère ed, Flammarion, France 1999.
- Giovani, Pirelli : **le peuple Algerien et la Guerre, lettres et témoignages 1954-1962,** Editions François Maspéro, Parie 1963.
- Michel, Winock : « **Le Scandale de la torture en Algérie »,** in – l'Histoire – N° 246, Sep 2000.
- Pierre , Vidal- Nacquet : **Face à la raison d'Etat.** Editions la découverte , Paris 1989.
- Robert et denise, Barrat : **Algerie 1956, livre blanc sur la repression,** Editions l'Aube, 2001.
- Abdelhamid, Benzine : **LAMBESE,** éditions Anep, Alger 2001.
- Louisette, Ighil Ahriz : **Femmes Algériennes.**

- سعدي بزيان:" **قراءات في مذكرات مجرم حرب، بول أوساريس**"، في – مجلة **الراصد**– عدد تجريبي، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، ديسمبر 2001، ص 37.

– **أشغال الملتقى الدولي حول سياسة التعذيب الاستعمارية إبان الثورة التحريرية وتداعياتها المعاصرة**، قسم التاريخ، جامعة سيدي بلعباس، 2006.

– عبد المجيد بوجلة: **اعترافات عن التعذيب خلال الثورة التحريرية**، في جريدة الشعب، عدد 11 ديسمبر 2006

الإستعمارية التي أخذت في تدمير القرى في كلّ مكان عقب كلّ كمين يقع فيه الفرنسيون، حيث أبيدت قرى بأكملها. [1]

وحين تأكدت السلطات الاستعمارية من قوّة الثورة و عجزها عن تعقب المجاهدين وفشلها أيضا في عزل سكان القرى والبوادي على الخصوص عن الثورة أخذت في إرسال الإمدادات الحربية وبناء المراكز العسكرية و نقاط المراقبة في كلّ مكان في السهول، في الجبال ، محاولة منها لقمع الثورة و إرهاب الجماهير، وقد عززت السلطات هذه الإجراءات العسكرية بإجراء لا يقل أهمية وخطورة عن الأوّل تمثل في منحها صلاحيات مطلقة للمستوطنين الذين تسلحوا وكونوا لجانا للدّفاع الذاتي المسماة بـ "اليد الحمراء"[2].

وقد استخدم الجيش الاستعماري منذ الأيام الأولى لِانطلاق الثّورة التحريريّة، أسلحة محضورة دوليا، إضافة إلى تكليف القوات الفرنسية كبار ضباطها أصحاب الخبرة في الحرب، وخاصة حرب العصابات بالقضاء على الثورة، ووضعت منطقة الأوراس ضمن المناطق المحرّمة، وبإعلان قانون "حالة الطوارئ" كثرت أبراج المراقبة ونقاط التفتيش ومنع الحركة في الشوارع والأحياء بمد الحواجز الشائكة، وتصاعدت الاعتداءات على الجزائريين وحرماتهم وممتلكاتهم بوحشية[3].

- **إخضاع المعتقلين للتعذيب:**

لقد هز تفجير الثورة المسلحة ليلة أوّل نوفمبر 1954 الإدارة الاستعمارية، ولم يمض إلاّ وقت قصير حتّى عمدت السلطات الاستعمارية إلى فرض قانون "حالة الطوارئ"، الّذي كان متبوعا بحملة اِعتقالات جماعية، اِستهدفت من ورائها فصل

---

[1] – يحي، جلال: **السياسة الفرنسية في الجزائر 1830–1962**، دار المعرفة، القاهرة، (د.ت)، ص 331.

[2] – أحسن، بومالي: **مرجع سابق** ص 327.

[3] – الهادي، درواز: **الولاية السادسة التاريخية (1954–1962)**، دار هومة للطباعة و النّشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص 87.

الجماهير الشعبية عن الثورة المسلحة، فضاعفت من إنشاء المعتقلات والسجون ومراكز التعذيب، وتسليط شتى صنوف الإرهاب والقمع والتعذيب، حيث ركزت المصالح الاستعمارية على التأثير بمختلف الوسائل على نفسيّة السجناء، كما خصّصت مدارس تلقن فنون التعذيب[1].

فالسّجون والمحتشدات الّتي فتحت أبوابها لمئات الجزائريين في الأسابيع الأولى من الثورة بقدر ما كانت جحيما إلى أنها استطاعت أن تتحول إلى مدارس تكوين سياسي وثقافي، ما كان لجبهة التحرير الوطني أن تتمكن من إنشائها بمثل تلك السرعة[2]. وقد وضعت المعتقلات والمحتشدات[3] تحت قيادة ضباط **(SAS)** الفرق الإدارية المختصة مهمتها بعث الرّعب و تعذيب الجزائريين جسديا ومعنويا، بلغ عددهم حوالي 1400 ضابط، كلّ فرقة تراقب حوالي 15 إلى 20 ألف شخص. ناهيك عن سياسة الإبادة التي طبقتها فرنسا في السجون وأنواع التعذيب الجسدي والمعنوي[4]، فالتعذيب في هذه المرحلة أصبح إجراءا مقننا يخضع لمؤسّسات قائمة بذاتها خاصة في بداية 1957[5]، ويمرّ هذا الأخير بعدّة مراحل أولها الاستجواب والاستنطاق حول المعلومات عن الثورة وقادتها ومراكز التدريب، وجمع الأسلحة، وبعدها مرحلة الاستنطاق القصوى بِاستخدام وسائل همجية للحصول على المعلومات ثم تأتي مرحلة التعذيب بشتى أنواعه:

---

[1] – عثمان الطاهر، عليه: **الثورة الجزائري أمجاد و بطولات،** المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر و الإشهار، الجزائر، 1996، ص 138.

[2] – محمد العربي، الزبيري: مرجع سابق، ص 129.

[3] – للتفصيل في موضوع المحتشدات يمكن العودة إلى : Michel, Cornaton **Les Camps de regroupements de la Guerre d'Algerie.** Editions l'Harmattan Paris 1998- P304

[4] – جمال، قندل:" **إستراتيجة الثورة في مواجهة التأثير العسكري لخطي شال و موريس**"، في حولية **المؤرخ**، العدد الثاني ، **اتحاد المؤرخين الجزائريين**، الجزائر، 2002، ص 339.

[5] – أحمد رضوان، شرف الدين: **التعذيب في قراءة للمجاهد (1957–1962)**، في مجلة **المصادر**، ع 8، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر ، الجزائر، ماي 2003،ص 25.

1. **التعذيب بواسطة الماء:** يتم ربط السجين بمجموعة من الرباطات والسلاسل الحديدية ثم يسكب عليه الماء، ويتم تشغيل المحرك الكهربائي الذي يكون موصولا بالسلاسل والرباطات الحديدية على الجسم في صعقات كهربائية متفاوتة القوة.

2. **التعذيب بالماء الممزوج بمواد كيميائية:** حيث يتم غطس رأس السجين في صهريج الماء وإبقائه أطول مدّة إلى أن يفقد وعيه ثم يخرجونه وتتكرّر العملية إلى أن يفقد وعيه نهائيا و النتيجة الحتمية هي الوفاة.[1]

وقد تفنّن رجال السلطات الاستعمارية بالجزائر في أنواع التعذيب حيث كانوا يجردون الجزائريين من ملابسهم كاملة و يقَيِدون أيديهم وراء ظهورهم ثمّ يضعون رؤوسهم في الماء المغلي لإرغامهم على البوح بالأسرار[2].

كما ظلت الحكومة الفرنسية تخفي الحقائق المتعلقة بأساليب التعذيب وأحكام الإعدام عن لجان التحقيق التّابعة للصليب الأحمر الدّولي، و ذلك بوضع المعتقلين في المحتشدات و تقدمهم على أساس أنّهم سجناء حرب، وتدّعي أنّ هذه المحتشدات هي معسكرات، ومارس كثير من الفرنسيين التعذيب بهمجية، واحترفوه بدعوى تخصّصهم في الاستنطاق، فنزع الأظافر والتلذّذ بسماع صياح الضحايا وإجبار الوطنيين على الهتاف بحياة فرنسا، ناهيك عن التعذيب بالجوع والعطش حتى الموت، كما هددوا النساء بقتل أبنائهن أمامهن، والرّجال بالاعتداء على زوجاتهن وبناتهن أمامهم، كما ضربوا بالسهام أجسام الجزائريين، وارتكبوا كثيرا ممّا يعجز القلم عن وصفه[3].

مراكز التعذيب و ورشات الموت :

- مركز بغاون:

---

[1]- أنظر تفاصيل التعذيب الإستعماري في الدراسة الجيدة لـ Raphaëlle, Branche Op.cit, p 67.

[2] - يحي، جلال: **السياسة الفرنسية في الجزائر**، دار المعرفة، القاهرة، (د.ت) ص ص 340-341.

[3] -نفسه، ص 341.

يقع مركز التعذيب المسمى "بغاون" بقرية بغاون أعالي بلدية السواحلية دائرة الغزوات ولاية تلمسان، الولاية الخامسة التاريخية. أنشئ مركز التعذيب "ببغاون" في يوم 07 جوان 1956 وذلك إثر كمين نصبه أفراد جيش التحرير الوطني يوم 05 جوان 1956 ضد قافلة عسكرية فرنسية، قتل على إثرها 14 جنديا فرنسيا، فكان رد الفعل الفرنسي عنيفا، حيث قام بعملية إعدام جماعية لسكان القرية (حوالي 61 مواطن) بالإضافة إلى ترحيل ما تبقى من السكان خارج القرية وتحويل أحد البيوت إلى مركز للتعذيب وذلك بالتاريخ المذكور أعلاه وجعله تحت قيادة فرقة خاصة بجنود البحرية بقيادة النقيب **PIERRE JEAN**. يتربع المركز على مساحة تقدر بحوالي 800 مربع ويتكون من: 10 زنزانات ضيقة لا تتسع حتى للحيوانات الصغيرة وقد تم تحويل غرفتين إلى مكتبين واحد للاستنطاق والثاني للتعذيب وحفرتين وسط الساحة مخصصتان للتعذيب وساحة للعلم. [1]

من بين مرافق التعذيب بهذا المركز والتي ما زالت باقية إلى يومنا، طاولة التعذيب، ووسائل استخدامات الكهرباء والنار قبل دفن المعتقلين داخل حفرة عميقة وقوفا، أي أن السجين يرمى في الحفرة التي تتسع إلا لشخص واحد فقط ثم يوضع فوق رأسه غطاء مليء بالمسامير تقوم هذه الأخيرة بخدشه وجرحه في كل مرة يقوم بحركة. حاليا المركز في وضعية جيدة، حيث قامت مصالح وزارة الثقافة بترميمه وتسهر بلدية السواحلية على صيانته.

– مركز دار يغموراسن:

يقع مركز التعذيب "دار يغمورسن" بحي سيدي اعمر ببلدية الغزوات، دائرة الغزوات التابعة ولاية تلمسان. ويرجع تاريخ الموقع إلى العصور الوسطى وبعد اندلاع الثورة التحريرية وبحكم موقعه الاستراتيجي في أعالي المدينة اتخذته القوات الاستعمارية

[1] التقرير الولائي لولاية تلمسان ، ص 91.

الفرنسية مركزا لمراقبة تحركات المجاهدين خاصة وأن المنطقة حدودية. وفي سنة 1956 تحول إلى مركز للاعتقال الاستنطاق والتعذيب.[1]

يتربع المركز على مساحة تقدر بحوالي 1600 متر مربع وينقسم إلى عدة مرافق منها، مكتبين خاصين بالمراقبة، يقعان في مدخل المركز، وبرج للمراقبة ومجموعة من الخيم خصصت للمعتقلين قبل تحويلهم وإحالتهم على مكاتب الاستنطاق. ناهيك عن 11 زنزانة خصصت واحدة منها للمحكوم عليهم بالإعدام وأخرى خاصة بالنساء. ولقد ضم المركز العديد من المصالح الإدارية الاستعمارية وهي: المكتب الثاني. مصالح **DST**. مكاتب الشؤون الأهلية **SAS**، علما أن لكل مصلحة مسؤولها الخاص والمباشر.[2]

عرف المركز بأبشع أنواع التعذيب من استخدام الكهرباء، والحرق بالنار والاعتداءات على الأعراض وغيرها، واشتهر من بين الجلادين: النقيب ديارو **CPT DIAROT** 1957-1958. النقيب **DE ST GEORGE**. وحاليا المركز في وضعية جيدة حيث قامت مصالح البلدية بترميمه معتمدة في ذلك على شهادات المجاهدين الذين عاشوا بشاعة التعذيب فيهم.

- مركز السد:

يقع مركز التعذيب المسمى "**le barrage**" (أي السد) بسد بني بحدل بلدية بني بحدل، دائرة بني سنوس ولاية تلمسان، المنطقة الأولى من الولاية الخامسة. ويرجع تاريخ إنشاء السد إلى بداية الثلاثينيات. وفي سنة 1956 قامت القوات الاستعمارية بإعادة استغلال بعض المرافق التابعة له والتي بقيت مهجورة بعد انتهاء الأشغال به وبعض الأروقة تحت سطح الأرض وحولتها إلى أماكن الاعتقال الجماعي، كما قامت أيضا بترحيل إحدى العائلات المقيمة بالقرب من السد وهي عائلة "بوزياني محمد بن عبد الله". كما يتربع المركز على مساحة واسعة تقدر بحوالي 03 هكتارات وينقسم إلى:

---

[1]- التقرير الولائي لولاية تلمسان، ص 39.

[2] - نفسه، نفس الصفحة.

الجهة العلوية والواقعة أعلى الربوة وهي المنزل الخاص بعائلة بوزياني وتحتوي على ثلاث غرف خصصت للاستنطاق: قاعة خاصة بالحبس الانفرادي، ومكتبين خاصين بالقائد وأعوانه، وعشر زنزانات. بالإضافة إلى غرفة معزولة تماما كانت مخصصة لتعذيب من نوع خاص. من بين الأساليب العديدة والبشعة التي ابتكرها الجلادون الفرنسيون لتعذيب الجزائريين نذكر منها الكهربا، النار، الماء والصابون... وغيرها، بعدها يساق السجين إلى المرحلة الثانية من التعذيب والتي تتم أسفل السد، حيث يُرمى في رواق مبتل ليخضع بعدها للأشغال الشاقة قبل إعدامه بطرق مختلفة. ومن بين السفاحين الذين تعاقبوا على قيادة المركز: النقيب **BALANG** . النقيب **TISSOT**.[1]

وبالإضافة إلى مركز السد، أنشأت الإدارة الاستعمارية أكثر من 30 مركزا على مستوى ولاية تلمسان من بينها: مركز بغاون بلدية السواحلية دائرة الغزوات وهو حاليا تابع للوكالة الوطنية للسدود، ومركز **ثكنة الميلود** وسط تلمسان. ومركز "الدرك" لمرسى بن مهيدي. ومركز "خزان الماء" ببلدية سبدو. ومركز أولاد ميمون **LAMORICIERE** . ومركز التعذيب بقرية **الصفصاف**.[2]

وإلى جانب هذا المركز نجد مراكز أخرى منتشرة في كل المداشر والقرى والمدن المحيطة بتلمسان، ومن أكثرها ذكرا في أوساط الذين عايشوا القهر والتعذيب:

- مركز **الخميس** تأسس سنة 1955- مركز **عين الحوت** وهو اليوم عبارة عن سكنات- مركز **عين فزة** الذي تحوّل اليوم إلى محل للصيدلة. وفي مدينة الرمشي الواقعة شمال تلمسان نجد مركز التعذيب المعروف باسم **حمّام الشهداء** الذي يعود تأسيسه إلى سنة 1956، ومركز **سيدي بونوار** (1956)- ومزرعة بيران **Perrin** المعروفة اليوم بمزرعة عبد الجليل التي تحوّلت إلى ورشة للتعذيب يوم 20 أكتوبر 1965، وفي بني وارسوس نجد مركز تعذيب في **سيدي عبد الله** (1956)، وآخر في

[1]- التقرير الولائي لولاية تلمسان، ص ص 37-38-39-40-41.

[2] نفسه، ص ص 39-40.

سوق الأربعاء (1956) وهو لا يزال يحتفظ بمرافقه، وفي سبع شيوخ تحوّلت **مزرعة بولفراد** منذ 1956 إلى مركز رهيب للتعذيب، وفي قرية عين يوسف نجد أربعة مراكز هي: مركز **دوماس، ودار اجدير** يعود تاريخ تأسيسهما إلى سنة 1957، ومزرعة **(Gruson)** 1956 ومقر الجندرمة.[1]

وأما مراكز التعذيب في مدينة مغنية وما يحيط بها من قرى في الأرياف فهي موزعة على نقاط جغرافية متباعدة منها مركز مغنية ويقع في قلب المدينة تحوّل اليوم إلى ثكنة عسكرية تابعة للجيش الوطني الشعبي، ومزرعة **(RAFEL)** المعروفة اليوم بمزرعة **الشرقاوي** (1955)، ومركز **المعازيز** بحمام بوغرارة (1955)، ومركز **سيدي مشهور وبوركبة**. بالإضافة إلى مركز **بني بوسعيد** الذي بنيت على أنقاضه مدرسة، ومركز **السواني**[2].

وفي قرية باب العسة الحدودية نجد ثمانية مراكز تعذيب موزعة بين مركز: الثكنة العسكرية **بسيدي بوجنان** – الثكنة العسكرية **بالسواني**، والثكنة العسكرية بغابة **سيدي منصور**، وثكنة **سوق الثلاثاء**، وثكنة **العزونة** وثكنة قرية المركز، وثكنة **أولاد بن عايد** و ثكنة **دار صالح**.

وفي مدينة الغزوات المعروفة باسم **(NEMOURS)** الساحلية نجد مركز **دار يغمراسن** بحي سيدي عمر الذي تأسس عام 1956 وهو اليوم نصب تذكاري منذ 1980، ومركز الشرطة (1955) تحول اليوم إلى سكن خاص، ومركز **قصر لبدور** الغزوات (1957)، ومعسكر ليوتي **(Lyautey)** ومركز **بغاون** بالسواحلية[3].

وفي قرية صبرة **(Turrene)** نجد مجموعة من الكراكز:

---

[1]– مديرية المجاهدين لولاية تلمسان: القاموس الذهبي لشهداء الثورة التحريرية الكبرى لولاية تلمسان 1954–1962، مطبعة بلغابة، عين تموشنت 2004، ص 388.

[2]– نفسه ، الصفحة نفسها.

[3]– نفسه، ص 389.

دار **الكمندار** – مقر الجندرمة – دار روسان **(Rossan)**، دار فاب **(FABB)**– مركز **واد الزيتون** (1957) وهو اليوم مقر بلدية– مركز **نليلقت** (1956)، مركز **سليغان (برباطة)** يعود تاريخه إلى سنة 1955 وهو اليوم مدرسة ابتدائية.

وفي عين تالوت شرق تلمسان نجد مركزين كبيرين في كل من مزرعة المستوطن المعروف **بكريو** ومزرعة **شنفرو** ويعود تاريخهما إلى سنة 1956 و1957. وفي أولاد ميمون **(Lamoriciere)** نجد مركز القرية ويحمل إسمها، ومقر **SAS لأولاد ميمون**، ومركز **الشولي**. [1]

وإلى الجنوب من تلمسان نجد مركز **عين غرابة** (1956)، ومركز **لالة عائشة** (1956) ولا يزال قائما إلى اليوم، ومركز **عين الدجاج** (1956) لا تزال بقاياه مائلة إلى اليوم ويحتاج إلى الترميم والاحتفاظ به كشاهد مادي على وحشية الاستعمار أو حتى تحويله إلى متحف خاصة وأنه يقع على الطريق الرابط بين أحفير وبني سنوس.

وفي ترني بني هديل: نجد خمسة مراكز كبيرة للم يبق منها أثر يذكر هي: مركز تيرني **Terny** ، مركز **المفروض، دزاريفت، تال تيرني ومرشيش** تأسست جميعها سنة 1955 ولا يزال السكان يحتفظون بصور الوحشية الاستعمارية. [2]

وفي قرية سبدو جنوب تلمسان نجد مركز التعذيب مقر **سبدو** وهو اليوم ثكنة عسكرية، ومركز **الشاطو** (الخزان) هو في الأصل خزان ماء وظف لأعمال الاستنطاق والتعذيب منذ 1955، ومركز التعذيب الكائن بالثكنة العسكرية **بالقور** (1956)، ومركز **العريشة** الذي فتح سنة 1958 تحوّل اليوم إلى مقر الدرك الوطني، ومركز **الكاراج** بمعنى المستودع 1956 الواقع أيضا بالعريشة. [3]

---

[1]– – مديرية المجاهدين لولاية تلمسان: **القاموس...**، مرجع سابق 389.

[2]– نفسه ، ص 390.

[3]– مديرية المجاهدين لولاية تلمسان: **القاموس...**، مرجع سابق، ص 390.

وفي قرية سيدي الجيلالي وجدت ثلاثة مراكز تعذيب كبيرة هي: مركز **سيدي المخفي**، مركز **الدار الكبير**ة، ومركز **سيدي امحمد**. وعلى الحدود الساحلية ما بين المغرب والجزائر في مدينة مرسى بن مهيدي **Port** Say فتح مركز التعذيب منذ الأيام الأولى للثورة عام 1954 وهو اليوم ثكنة للدرك الوطني، ومركز **تيزة**، ومركز **صومرام**، وفي منطقة **مسيردة الفواقة** اشتهر مركز التعذيب المعروف **بحد الصبابنة** (1956). [1]

- مركز الفرع الإداري المتخصص "SAS":

يقع مركز التعذيب المتخصص **SAS** التابع للمصالح الإدارية المختصة التي تعمق إنشاؤها في مناطق مختلفة من الجزائر، ففي منطقة سعيدة وجد لها فروع في مختلف القرى والدواوير، وقد تحول أكثرها إلى مراكز للاستنطاق والتعذيب. ويعود تاريخ إنشاء مركز الفرع الإداري إلى سنة 1956 بعدما حولته الإدارة الاستعمارية إلى مركز للاعتقال والاستنطاق والتعذيب، وقد تولى تسييره ضباط الشؤون الأهلية.

- مركز المكتب الثاني:2ème bureau

يقع مركز التعذيب المسمى "المكتب الثاني" وسط واد ليلي بتيارت. والمركز في حد ذاته بيت وإقامة فخمة من النوع الكولونيالي ملك لمستوطن يدعى "جيرو **GIROT**"، أهداه للسلطات الاستعمارية العسكرية في سنة 1957 قصد تحويله إلى مركز عسكري ليصبح مقر المكتب الثاني، مهمته الرئيسة الاعتقال والاستنطاق والتعذيب، ومن حيث تصميمه المعماري، يحتوي المركز على طابقين واحد أرضي والآخر علوي، ويتربع على مساحة إجمالية شاسعة تقدر بحوالي 500 متر مربع، وقد تم تحويل أجنحة هامة منه إلى مكاتب خاصة بالعمل الإداري، والجزء الآخر إلى مقرات يجري فيها كل ما يتصل بإجراءات الاستنطاق وممارسة مختلف ألوان التعذيب على المحتجزين من أبناء الشعب والمناضلين وأفراد جيش التحرير. كما عرف المكتب الثاني بواد ليلي بممارسة الجلادين لأبشع أنواع التعذيب خاصة في الفترة التي تولى

[1]- نفسه، الصفحة نفسها.

فيها الجلاد الملازم "**WABLAS**" الذي اشتهر بوحشيته المتفردة في التلذذ بتعذيب جميع من مر على المركز خلال مدة قصيرة أو طويلة حتى أنه أضاف إلى تقنيات التعذيب أساليب خاصة به. [1]

- مركز مارتان:

يقع مركز التعذيب المسمى "**مارتان**" ببلدية قرطوفة دائرة الرحوية ولاية تيارت، الولاية الخامسة التاريخية. المكان في الأصل كان عبارة عن مسكن أحد المعمرين يدعى **MARTIN** أعطاه للسلطات الاستعمارية في سنة 1957 حيث قامت بتحويله إلى مركز لاعتقال والتعذيب. يتربع المركز على مساحة تقدر بحوالي 1000 متر مربع ويتكون من طابقين أرضي وعلوي حيث قسم كما يلي: قاعة خاصة بالقيادة العسكرية، غرف حولت إلى زنزانات، قاعة خاصة بعملية الاستنطاق، قاعة مجهزة بكل لوازم التعذيب الوحشي. عرف مركز مارتا بممارسة جلاديه لأبشع أنواع التعذيب نذكر من بينها الضرب بشتى الوسائل، العصى، القضبان الحديدية والتي غالبا ما تنتج عنها كسور في العظام، الكهرباء وهي وسيلة التعذيب التي يعتبرها الجلادون أكثر تسلية، إطلاق الكلاب على المساجين التعليق بواسطة الحبال، الربط داخل الإطار المطاطي وغيرها من الأساليب الشنيعة. بعد الاستقلال حول المركز إلى مساكن خاصة وذلك في إطار عملية التنازل عن أمك الدولة. بالإضافة إلى مركز "مارتا" تتواجد بالولاية العديد من مراكز التعذيب نذكر من بينها: المركز الثاني ببلدية **واد ليلي**، وهو حاليا عبارة عن مساكن. مركز "**بواتي**" ببلدية **ملاكو**.[2]

- مركز بالول:

يقع مركز التعذيب المسمى "بالول" بحي الشهيد "بن دعماش موسى" ببلدية أولاد ابراهيم، ولاية سعيدة، يعود تاريخ إنشاء هذا المركز إلى ما قبل الثورة التحريرية حيث

---

[1] **التقرير الولائي لولاية تيارت**، ص 43.

[2] نفسه، ص 44.

قام أحد المستوطنين ويدعى **YAKOURA**[1] باستغلال ورعاية مزرعة واستصلاح أراضي فلاحية واسعة، استخدم فيها عمال من مختلف الشرائح الاجتماعية الجزائرية وذلك إلى غاية بداية الثورة التحريرية. وفي سنة 1955 حولت السلطات الاستعمارية هذه المزرعة إلى ثكنة عسكرية ومركز للاعتقال والتعذيب، تولى تسييره السفاح الرائد "بريش". من بين الأساليب التي اشتهر بها المركز: التعذيب بالكهرباء، الكي بالنار، الضرب المبرح، إجبار السجين على شرب المياه القذرة والأوساخ حتى مفارقة الحياة. وبعد الاستقلال تم تحويل المركز إلى تعاونية فلاحية أطلق عليها اسم الشهيد "بن دعماش موسى". وإلى جانب مركز SAS ، أنشأت الإدارة الاستعمارية الفرنسية العديد من المراكز منها:

- مركز "بالول" ببلدية أولاد ابراهيم.
- مركز "**التوتة**" ببلدية سعيدة.
- مركز "الشرطة" ببلدية سعيدة وهو اليوم مقر تابع لوزارة الدفاع الوطني.
- مركز **SAS** ببلدية سعيدة أصبح اليوم مسجدا.[2]

- **مركز الفرع الإداري المتخصص "SAS":**

يقع مركز التعذيب المسمى الفرع المتخصص SAS ببلدية سعيدة، ويعود تاريخ تأسيسه إلى سنة 1956 بعدما جعلت منه الإدارة الفرنسية الاستعمارية معتقلا للاستنطاق والتعذيب، حيث تولى تسييره ضباط الشؤون الأهلية. من بين الأساليب التي كان يستخدمها الجلادون الفرنسيون ضد مجموع المعتقلين من الجزائريين كما تعود عليه نظراؤهم ممن احترفوا الإجرام والتعذيب.[3]

- **مركز بني غنان:**

---

[1] – **التقرير الولائي لولاية سعيدة**، ص 57.

[2] – نفسه، الصفحة نفسها.

[3] – نفسه، ص 58.

يقع مركز **بني غنان**[1] ببلدية الأمير عبد القادر ببني صاف ولاية عين تموشنت يرجع تاريخ إنشاء هذا المركز إلى سنة 1957 وهي الفترة التي نفذ فيها جيش التحرير الوطني عملية حرق مزارع المستوطنين في منطقة عين تموشنت، ولتأمين أرزاقهم وأراضيهم، أقدمت جموع المستوطنين على إقامة مركز للحراسة والدفاع، وحولت مزرعة المستوطن الحاقد " **BARRAT**" إلى مركز للدفاع الذاتي، أصبح مع اشتداد الثورة واتساع دائرة العمليات التي نفذها جيش التحرير، إلى واحد من أبشع وأكبر مراكز التعذيب بمنطقة عين تموشنت، ولهذا الغرض تجند المستوطنون لإحداث إضافات من حيث المرافق التي تتيح تنفيذ جرائم التعذيب بالشكل والأسلوب الذي يروق لهم، فحولوا مرافقها إلى زنزانات يعذب فيها المعتقلون، وحتى المرآب أضحى قاعة للتعذيب، والإقامة بجميع أجنحتها تحولت إلى قاعة ينزل فيها أقطاب الجلادين من العسكريين الفرنسيين وأعوانهم ومجموع المستوطنين.[2]

ومن بين أشكال التعذيب التي كررها الجلادون بهذا المركز، تكبيل السجين وتعليقه لمدة أيام في وضع يحمل في دلالاته البشاعة كل البشاعة، وإخضاعه بعد ذلك للحرق بالمياه التي تصل درجة حرارتها حد الغليان بإدخاله في صهريج حديدي له فتحة على أحد جوانبه وبعد أن تصل المياه إلى درجة الغليان يوضع السجين أسفله وتسكب عليه المياه المغلية إلى درجة الانسلاخ عن جلده.

ومن الأسماء البارزة التي أبدعت في تعذيب المعتقلين من العزل بهذا الأسلوب بالذات المستوطن **BARRET. LUCIEN** ورفيقه **LONNEY**. وبعد الاستقلال تحولت المزرعة إلى تعاونية فلاحية سميت باسم الشهيد **علي رشيد**.[3]

وإلى جانب هذا المركز الرهيب بأساليبه في القمع والتقتيل والتعذيب، وجد بعين تموشنت مراكز تعذيب أخرى غير قليلة لعلى أبرزها ما كان موزعا بين المراكز والثكنات العسكرية وداخل أبراج المراقبة، ومعظم مزارع غلاة المستوطنين الذين انظموا

---

[1]– **التقرير الولائي لولاية عين تموشنت**، ص 118.

[2] – نفسه، ص 119.

[3] – نفسه، الصفحة نفسها.

بقوة إلى المشروع الاستعماري الرامي إلى تصفية الثورة ومن يقف وراءها بكل الأساليب والأدوات ومن هذه المراكز نشير إلى:

- مزرعة المستوطن **HERNANDEZ** بحمام بوحجر.
- مركز المكتب الثاني بعين تموشنت.
- مركز الدرك المالح **RIO SALADO** وهو اليوم مقر مصالح الدرك الوطني التابعة لوزارة الدفاع.[1]

- مركز "شابر":

يقع مركز التعذيب المسمى "**شابر**" بولاية عين تيموشنت"، تأسس المركز في سنة 1957 بعد عملية حرق مزارع المستوطنين نفذها أفراد جيش التحرير، حيث قام المستوطن "**CHABRE**" بالتبرع بمزرعته، وتحويلها إلى مركز عسكري، وتحويلها إلى مقر لهم قصد حمايتهم من ضربات المجاهدين، وتحول المركز مع اشتداد العمليات العسكرية لجيش التحرير إلى أحد أكبر المعتقلات ومراكز التعذيب بعدما جعلوا منه مقرا لاعتقال الرجال والنساء من المناضلين وحتى عناصر من جيش التحرير الوطني.

يتربع المركز على مساحة واسعة حوالي 1000 م^2 حيث قسم إلى قسمين "أ وب" "**Bloc** 02" يفصلهم رواق مخصص للمراقبة، وثلاث زنزانات للحبس الانفرادي والعزل، وأربعة أبراج للمراقبة، ومطعم خاص بالمعتقلين، ومستوصف للعلاج.[2]

- مركز التعذيب تلاغ:

ويعرف أكثر بـ: "مركز الفرز والعبور" لمزاورو ببلدية تلاغ الواقعة إداريا اليوم ضمن ولاية سيدي بلعباس ، و قد تأسس المركز في سنة 1955 بعدما تم تحويل

---

[1] **التقرير الولائي لولاية عين تموشنت**، ص 120.

[2] نفسه، ص 121.

معصرة خمور ملك لأحد المستوطنين المعروف باسم **CAMBO** رئيس بلدية تلاغ، إلى مركز للتعذيب أطلق عليه اسم:

.CENTRE DE TRAITEMENT ET DE TRANSIT[1]

يشغل مركز **CTT** فضاء جغرافيا يصل إلى نحو هكتارين ويضم من حيث مرافقه أربعة أبراج للمراقبة، ومنفذين واحد للعسكريين والثاني للسجناء وغرفة خاصة بالزيارات، التي لا تتعدى خمسة دقائق مرة واحدة في الأسبوع. وأما جناح الموقوفين داخل السجن فيتوزعون في مجموعة من الزنزانات ذات الغرف الضيقة وفي ظروف قد يعجز العقل عن وصفها، بالإضافة إلى جناح خاص بالجنود الفرنسيين، وغرف زنزانات انفرادية ضيقة، وحفر في شكل مطمورات يقذف فيها المعذبون قبل ردمهم بالتراب أو بالإسمنت.

أما بالنسبة للسجناء فقسموا إلى ثلاثة أقسام: سجناء لا تتعدى فترة إقامتهم ثلاثة أشهر، وقسم المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة المؤبدة، وقسم المعتقلين الذين ينتظرون إحالتهم للمحاكمة.[2]

- مركز بوسوي: Bossuet

واحد من أبشع مراكز التعذيب التي عرفت على مستوى الجزائر كلها، يوجد جنوب ولاية سيدي بلعباس في أعالي جبال الضاية، بالبلدية التي تحمل نفس الاسم، دائرة تلاغ. والمركز كان أول الأمر ثكنة عسكرية يعود بناؤها إلى عام 1845 من طرف الإدارة الاستعمارية الفرنسية ساهم فيها جزائريون غالبيتهم من المعتقلين. ولقد بني المركز بشكل هندسي كولونيالي وهو الطابع الغالب بشكل ملفت للنظر في منطقة سيدي بلعباس، كان أول الأمر مركزا لاعتقال الجزائريين سيما المحكوم عليهم بالإعدام. تحول خلال الحربين العالميين الأولى والثانية كمعتقل للجنود الإيطاليين

---

[1] **التقرير الولائي لولاية سيدي بلعباس**، ص 62.

[2] نفسه، الصفحة نفسها.

والألمان وحتى الأفارقة وبعض الشخصيات مثل الحبيب بورقيبة والزعيم الإفريقي نيلسون منديلا.[1]

بعد انتهاء الحرب العالمية تحول إلى مركز للخيالة، ثم أصبح مستشفا عسكريا. وبعد اندلاع الثورة التحريرية عاد المركز إلى وظيفته الأولى، وأصبح معتقلا بسمعة رهيبة بعد فتحه في 16 أوت 1955، وقد بلغ عدد السجناء به حوالي 1400 معتقل سياسي من ضمنهم الشهيد **عيسات إيدير، وفرحات عباس ورابح بيطاط.**

كما يعد مركز بوسوي من أبشع وأكثر المراكز الفرنسية في الجزائر من حيث بشاعة التعذيب ووحشيته حتى أطلق عليه اسم معتقل الموت، وكانت زنزانته جد ضيقة 03 أمتار طول على 1,20م عرض (بلغ عددها حوالي 15 زنزانة) يحشر بداخلها العشرات من المعتقلين. وعرف المركز بكونه مدرسة استعمارية لتعليم فنون وأساليب التعذيب كونه يضم العديد من الاختصاصات العسكرية منها (مصالح الأمن الإقليمية **DST**، الوحدات الجمهورية للأمن التي كان عناصرها يتفننون في تعذيب السجين، كما كانوا يجبرونهم على القيام بالأعمال الشاقة باستعمالهم لمختلف طرق الترهيب والقهر.[2]

- مركز دار الأخوين "بسكرا":

يقع مركز التعذيب المسمى "دار الأخوين بسكرا" وسط بلدية تيزي، دائرة تيزي على بعد 12 كم من مقر ولاية معسكر بشارع الشهيد بسكرا عبد القادر. ويرجع تاريخ إنشاء المركز إلى شهر أكتوبر من سنة 1955 حيث قامت السلطات الاستعمارية بمصادرة منزل عائلة بسكرا، بعد استشهاد ابنيهما وطرد أفراد العائلة وتحويل منزلهم إلى مركز للمراقبة، والاعتقال الاستنطاق والتعذيب.[3]

---

[1] **التقرير الولائي لولاية سيدي بلعباس**، ص 62.

[2] نفسه، ص 65.

[3] **التقرير الولائي لولاية معسكر**، ص 86.

يتربع المركز على مساحة تقدر بحوالي 200 متر مربع وهي عبارة عن بناية صغيرة تتكون من طابق أرضي واحد. من بين المسؤولين الذين تولوا قيادة المركز الرائد "غاسطون **GASTON**" والضابط "**GONZALES**" المكلف بالترجمة والرقيبان "**باروال وجاك بونات**" الذين اشتهرا بأبشع أنواع التعذيب الجسدي والنفسي. [1]

- مركز التعذيب المعروف بالنقطة الصفر:

يقع مركز التعذيب المسمى "نقطة الصفر" ببلدية سيدي خطاب دائرة المطمر ولاية غليزان بالناحية الثالثة، المنطقة الرابعة من الولاية التاريخية الخامسة. أنشئ هذا المركز في سنة 1958 وخصصته السلطات الاستعمارية للاعتقال، الاستنطاق والتعذيب.

من بين الضباط الذين تولوا مهمة التعذيب بهذا المركز الضابط " **JANET**" الذي اشتهر بأساليبه في تعذيب السجناء مثل حرقهم بالنار، وتشويه أجسادهم بواسطة الآلات الحادة وغيرها. وبالإضافة إلى هذا المركز أضافت السلطات الاستعمارية الفرنسية عددا آخر من مراكز التعذيب أهمها:

- مركز الثكنة ببلدية زمورة حاليا مقر مؤسسة توزيع المياه.
- مركز **أولاد علي** ببلدية **عمي موسى** تعرض للهدم.
- مركز **لارمود** ببلدية **واد رهيو** تم تهديمه هو الآخر.[2]

- مركز الطواهرية:[3]

يقع مركز الطواهرية بدائرة مستغانم. أنشئ المركز في سنة 1957، حيث قامت السلطات الاستعمارية بدراسة جغرافية للمكان، وانتقت المكان المناسب نظرا لموقعه

---

[1] نفسه، الصفحة نفسها.

[2] **التقرير الولائي لولاية غليزان**، ص 120.

[3] **التقرير الولائي لولاية مستغانم**، ص 81.

الإستراتيجي حيث يتوسط جبال عين بودينار، ووادي الخير الصفصاف بالإضافة إلى موقعه بين مزارع وضيعات المعمرين ومصانع تحويل العنب إلى خمور.[1] وقد أقيمت قاعدة عسكرية مهمتها المراقبة والتدخل السريع كلما استلزم الأمر، وبعدها تحول إلى معتقل ومركز للاستنطاق والتعذيب، منذ ماي سنة 1957، وأقيم وسط قرية الطواهرية لزرع الرعب وقمع الجزائريين حيث أحيط بسياج شائك، ليكون مكشوفا يتيح رؤية ما يجري به ويضم من حيث مرافقه المتعددة:

نادي لجنود الاستعمار، ومركزين للتعذيب والاستنطاق، يمتد الأول بالقرب من إقامات وضيعات المستوطنين الذين اشتكوا من صراخ المعذبين وعبث الجنود الفرنسيين فحولوه إلى المركز الثاني القريب من مزرعة المستوطن **CASTILLO** . ويضم أيضا ثلاثة أبراج للمراقبة، ومراقد الجنود، و15 زنزانة لا يتعدى طولها متر وارتفاعها متر ونصف وعرضها 80 سم، يوضع بداخلها أربعة سجناء في الزنزانة الواحدة، و زنزانات خاصة بالنساء، و14 حفرة طولها 2 متر وارتفاعها متر ونصف خصصت لرمي المعتقلين بطريقة وحشية بمعدل 10 أفراد في الحفرة الواحدة أيام عديدة، وهي مرحلة خطيرة يمر بها الذين يخضعون للتعذيب.

كما جندت الإدارة الاستعمارية أزيد من 100 عسكري لمراقبة وتسيير هذا المركز الذي عرف بأبشع وأفضع أنواع التعذيب مثل: وضع الكهرباء في الأعضاء الحساسة من الجسم والكي بالنار، ترك السجين المعذب مدة طويلة مع إخضاعه للأشغال الشاقة والاعتداءات اللاأخلاقية وغيرها من الممارسات الهمجية.

بعد الاستقلال ظل المعتقل على حاله حيث تعرض إلى الهدم ولم يبق من آثاره إلا غرف الزنزانات.[2]

- مركز الكاريال:

---

[1] نفسه، ص 82.

[2] **التقرير الولائي لولاية مستغانم**، ص82.

يقع مركز التعذيب المسمى الكاريال ببلدية سيدي علي، دائرة سيدي علي، ولاية مستغانم، تم إنشاؤه في سبتمبر 1956 من قبل الجنرال "كازان **KAZAN**" الذي جعل منه مركزا عسكريا مهمته الأساسية إخضاع الجزائريين للاعتقال والاستنطاق والتعذيب. تولى قيادة المركز مجموعة من السفاحين أشهرهم النقيب "**ANDREAS**" الذي عرف باستعمال أبشع الأساليب وأفضعها كاستخدام الكهرباء، والنار في تشويه أجساد المعتقلين بواسطة الكلاليب والسكاكين، وقلع الأظافر...

وأقيمت له تحصينات دفاعية كحواجز من الأسلاك الشائكة المكهربة وثمانية نقاط للحراسة موزعة على مختلف الجهات، ومركز للشرطة عند مدخل المعتقل يتسع لعشرة أشخاص مهمتهم مراقبة كل حركة، بالإضافة إلى الإشراف على المسائل الأمنية، وأما الحراسة العامة للمعتقل فتعود إلى فصيلة من الدرك المتنقل: **BM (brigade mobile)**.

كما عرف مركز الجرف بأبشع أنواع التعذيب الجسدي والنفسي خاصة بعد أن استحدثت مصلحة خاصة سميت بمصلحة الحرب النفسية مهمتها الاتصال، الاحتكاك بالمواطنين وتتولى عزل المؤثرين وتعمل على زرع الشك والريبة بين الجزائريين، كما تقوم أيضا بالدعاية المضادة والعمل على عزل الشعب عن الثورة بإشاعة الرعب وتطبيق الهمجية. وإلى جانب معتقل الجرف، أقامت السلطات الفرنسية حوالي 30 مركزا للتعذيب منها: مركز المكتب الثاني ببلدية المسيلة ومركز "سلمان" ببلدية أولاد دراج.

- مركز جنين بورزق:

يقع مركز التعذيب جنين بورزق شرق بلدية الجنين بورزق جنوب غرب عين الصفراء، بدائرة أمغار بولاية النعامة. ويرجع تاريخ إنشائه إلى الحرب العالمية الثانية، لتجعل منه السلطات الاستعمارية مركزا خاصا لاعتقال ونفي المناضلين والشخصيات

الوطنية من حزب الشعب، والمناضلين في الحركة الوطنية الجزائرية، مع استحداث جناح خاص بالمعتقلين الأجانب.

كما يتربع المركز على مساحة واسعة كونه في الأصل مزرعة تركت على حالها ولم يضاف إليها سوى الزنزانات الخاصة بالمعتقلين. وتميز المركز بطريقته الخاصة في تعذيب السجناء المعتقلين من الشخصيات الوطنية والسياسية. وكان يقوم الجلاد بتقسيم المعتقلين إلى أفواج لتسهيل عملية استغلالهم في الأشغال الشاقة.

- مركز تافرانت:

يقع مركز التعذيب المسمى "تافرانت" وسط بلدية الشلالة وبالضبط في الجهة الغربية من القصر القديم، دائرة الشلالة ولاية البيض[1]. وقد حدث في سنة 1956 خلال تجمع السكان في السوق داخل القصر، وقعت بعض المناوشات بين المواطنين الجزائريين وأفراد من الجنود الفرنسيين، قامت على إثرها السلطات الاستعمارية باعتقال البعض منهم، فرصة وجد فيها الاستعمار مجالا لتحويل جزء من القصر إلى معتقل ومركز للاستنطاق والتعذيب.

يتربع المركز على مساحة تقدر بحوالي 500 مربع ويتكون من غرفة تقع في المدخل، خصصت للمعتقلين الذين ينتظرون دورهم في الاستنطاق والتعذيب، ثلاثة زنزانات جماعية، مكتبين، الأول خاص بالاستنطاق والثاني بالتعذيب بالإضافة إلى ساحة كبيرة تتوسط المركز. عرف مركز تافرانت بأبشع أنواع التعذيب خاصة وأنه أنشئ خصيصا لقمع الجزائريين بوحشية، وفيه كانت تمارس أبشع عمليات التعذيب والتنكيل بالمواطنين، مثل وضع الكهرباء في المناطق الحساسة من الجسم، الحرق بواسطة النار أو الكي بواسطة الحديد، كسر أطراف السجين.

- مركز الدزيرة:

[1] **التقرير الولائي لولاية البيض**، ص .

يقع مركز التعذيب المسمى "الدزيرة" وسط بلدية عين الصفراء، دائرة عين الصفراء ولاية النعامة، ويعود تاريخ إنشاء هذا المركز إلى سنة 1958، حيث خصص كمركز عسكري مهمته الاعتقال، الاستنطاق والتعذيب. يتربع المركز على مساحة تقدر بحوالي 800 متر مربع ويتكون من، بناية رئيسية خصصت كمقر للقائد العسكري، وبناية خاصة بالعمل الإداري والاستنطاق، وغرف خاصة بالتعذيب، بالإضافة إلى جدار يحيط بكل المركز مدعم بواسطة الأسلاك الشائكة المكهربة.

تولى إدارة مركز عين الصفراء مجموعة من السفاحين منهم: النقيب **CAMUS**، الملازم **TOBBY**، ضابط السرية "**DELAUNY**" والمساعد الأول **CADAS**، والملازم **QUITTY** وغيرهم، وقد اشتهروا كفريق مختص في التعذيب خاصة تلك التي عرفت بتحريض الكلاب على المعتقلين لتنهش أجسادهم.

بعد الاستقلال بقي المركز في حالة جيدة وهو حاليا قيد الأشغال لترميمه وتحويله إلى ملحقة المتحف الوطني للمجاهد. وبالإضافة إلى مركز الدزيرة قامت السلطات الاستعمارية بإنشاء مجموعة أخرى من مراكز التعذيب نذكر منها:

- مركز مقر الدرك ببلدية عين الصفراء.
- مركز محطة القطار ببلدية **أمغار الفوقاني**، حاليا هو محول إلى محطة السكة الحديدية.
- مركز الجنين ببلدية جنين بورزق وهو حاليا تابع لوزارة الدفاع الوطني. [1]

- مركز حضيرة السبايس:

يقع مركز التعذيب المسمى حضيرة "السبايس" ببلدية بشار، دائرة بشار، المنطقة الثامنة من الولاية الخامسة، يرجع تاريخ إنشاء هذا المركز إلى سنة 1956، حيث تم تحويله إلى مركز عسكري خبراته في الاستنطاق والتعذيب، ويتربع المركز على مساحة

[1] **التقرير الولائي – عين الصفراء**، ص .

كبيرة تقدر بحوالي 04 هكتارات، جزء منه سجن أما الجزء الآخر فمرافق خاصة بالجيش الفرنسي.

عرف مركز "حضيرة السبايس" كغيره بممارسة أبشع أنواع التعذيب. وبالإضافة إلى مركز حضيرة السبايس، فتحت السلطات الاستعمارية حوالي 10 مراكز أخرى في منطقة بشار علما أنها كانت منطقة عسكرية نذكر من بينها:

- مركز القطاع وسط بلدية بشار وحاليا عبارة عن سكنات.
- مركز "**أم الصبع**" ببلدية بشار وحاليا تابع لوزارة الدفاع الوطني (مركز عسكري).
- مركز "**الجندرمة**" ببلدية القنادسة حاليا مقر للدرك الوطني.

- مركز جنان كابويا:

يقع مركز التعذيب المسمى "**جنان كابويا**" وسط بلدية أدرار دائرة أدرار، ولاية أدرار، المنطقة الثامنة من الولاية الخامسة التاريخية، أنشئ المركز سنة 1957 بعد أن قامت السلطات الاستعمارية بالاستيلاء على أملاك عائلة جزائري تدعى كابويا لتحويله إلى مركز عسكري للتعذيب، والمركز عبارة عن سكن خاص بعائلة كابويا المعروفة في المنطقة وهي بناية أرضية تتربع على مساحة تقدر بحوالي 1400 متر مربع تتوزع بين غرف تم تحويلها لفضاءات التعذيب وحدائق محيطة بكل المبنى ومنها جاءت تسمية جنان كابويا. [1]

- مركز سان لوي:

يقع مركز التعذيب "سان لوي" بوسط قديل، وهران، (القسم السادس، الناحية الرابعة من الولاية الخامسة). أنشء المركز مباشرة بعد اندلاع الثورة التحريرية في سنة 1954، حيث استعمل خصيصا لاستقبال جموع المعتقلين من سيدي الشحمي، المقطع

[1] **التقرير الولائي لولاية أدرار** ، ص .

ومدينة وهران. اشتهر مركز "سان كلو" بأبشع أنواع التعذيب مثل الضرب المبرح، سكب الماء على جسم السجين العاري وإيصاله بالكهرباء، العمال الشاقة وغيرها، كما كانت تنفد عمليات الإعدام تقريبا يوميا وذلك في المكان الذي يدعى جبل الأسود.[1]

2- الإعدام في ظل الإدارة الاستعمارية:

من الصعب تحديد تاريخ دقيق لسياسة الإعدام التي أقرتها وقننتها السلطات العسكرية والسياسية الفرنسية، غير أن تاريخ المقصلة في فرنسا قد أعادها إلى الاستخدام وبقوة أثناء مقاومة الاحتلال وخلال سنوات الثورة التحريرية. فلقد أسّست المقصلة الأولى سنة 1789م أثناء الثورة الفرنسية

وعن شهداء المقصلة في الجزائر، كانت البداية وربما قبل ذلك، سنة 1864 بإعدام "بوزيان القلعي" في المحمدية حاليا بالمقصلة، و في سنة 1912 أعدم "بوزيان معمر بن رمضان" من خنشلة. ومن سنة 1956 إلى 1960 نفذ حكم الإعدام في حق 156 شخص في كلّ من الجزائر العاصمة، قسنطينة، وهران من بينهم 03 شهداء من خنشلة، أعدموا بالمقصلة في سجن قسنطينة بالقصبة وهم عريف فرحات، زايدي عمر، يوسفي عبد المجيد من بشار.كما أعدم85 شخص بالمقصلة و10 بالرّصاص في الجزائر العاصمة. و58 شخص بالمقصلة في سجن قسنطينة و40 شخص بالمقصلة كذلك في سجن وهران، بمجموع 166 شهيد حكم عليهم بالإعدام بالمقصلة أو بالرّصاص، حسب تصريحات السلطات الفرنسية[2].

وكان المحكوم عليهم بالإعدام يوضعون في زنزانات صغيرة مظلمة ، وهم مقيدون بالسلاسل، ولا يسمح لهم بالخروج من الزنزانة إلاّ مدّة ربع ساعة في كلّ

---

[1]- التقرير الولائي لولاية وهران، ص 90.

[2] - هدى، معزوزي: **المحكوم عليهم بالإعدام، في مجلة الراصد**، ع 1، جانفي فيفري 2002، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أوّل نوفمبر 1954 (وزارة المجاهدين)، الجزائر، 2002، ص 37.

صباح، ولا يأملون في النوم إلاّ بعد الساعة الرّابعة صباحًا، وقت الفراغ من إعدام المسجونين[1].

لقد بلغت قائمة المعتقلين المعدومين بمختلف الأشكال في الفترة الممتدة ما بين عامي 1955 و1958م فقط ما يقارب 1871 جزائري، وارتفعت تدريجيا إلى حوالي 8000 معتقل إلى غايت الاستقلال[2]. كما كان تنفيذ الإعدام ضد المسجونين بعد كلّ محاكمة صورية عسكرية، مثلما كان الأمر بالنسبة لإعدام الشهيد أحمد زهانة في 19 جوان 1956م، وتوالت بعد ذلك أحكام الإعدام الجماعية بدون محاكمة[3].

نشرت صحيفة "لوموند" الفرنسية في عددها 31 نقلا عن مجلة "لوبوان" **le** « **Point** » أنّ فرانسوا ميتران الذي شغل منصب وزير العدل و حامل الأختام في حكومة غي مولي « **Guy Mollet** » الاشتراكي من 1 فيفري 1956 إلى غاية 12 جوان 1957، الفترة التي اشتدت فيها الثورة الجزائرية و زادت فرنسا من بطشها ضد الشعب الجزائري، كان قد صادق شخصيا على أكثر من 30 حكما بالإعدام على مناضلي جيش وجبهة التحرير الجزائرية، ولم يعارض ميتران أوّل حكم بالإعدام يصدر في حق وطنيين جزائريين، كما أورد اِثنان من الصحافيين من مجلة "لوبوان" هما فرانسوا مالي، وفيليب هودار في تحقيقهما الذي صدر في "لوبوان" في 13 أوت 2001.

لم يتورع ميتران على الموافقة على أحكام الإعدام ضد الوطنيين الجزائريين خلال فترة تقلده لمنصب وزير العدل وحامل الأختام، إذ أنّه من بين 45 حكم بالإعدام صدرت في حق الوطنيين الجزائريين، هناك 7 فقط شملهم العفو، أمّا الباقون فقد نفذ فيهم الحكم بالإعلام، و قد استعان الصحافيان في تحقيقهما بأرشيف وزارة العدل الذي لم ينشر، ويقول المؤرخ الفرنسي سيلفي ثينو **Sylvie Thenault** في كتاب بعنوان "

---

[1] – نور الدين، بليبل، المرجع السابق، ص 49.

[2] – عثمان الطاهر، عليه، المرجع السابق، ص 139.

[3] – يحي، بوعزيز: **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين**، ط 1، دار البعث للطباعة و النشر الجزائر، 1980، ص 399.

العدالة و القضاة في حرب الجزائر" بأنّ حكومة غي مولي طبقت حكم الإعدام في 19 جوان 1956، في حق عبد القادر فراج وأحمد زهانة" بإعدامهم بالمقصلة[1].

و في 6 من شهر فيفري 1958 نددت جبهة التحرير الوطني في بيان صحفي لها حول أحكام الإعدام في حق المجاهدين الجزائريين، وذلك تزامناً مع المفاوضات التي كانت تجريها جبهة التحرير الوطني مع الصليب الأحمر الدولي. كما طالبت جبهة التحرير الوطني من فرنسا أن تضع حدا للممارسات الوحشية في حقّ الشعب الجزائري (الأسرى والمساجين). كان تنفيذ الإعدام يتم بالتنسيق مع الحكومة الإستعمارية في باريس بهدف إفشال المفاوضات الجارية بين جبهة التحرير الوطني والصليب الأحمر الدولي، فقد قام "لاكوست" بإعدام سبعة جزائريين كتحد للصليب الأحمر الدولي.

وفرانسوا ميتران الذي شغل منصب وزير العدل و حامل الأختام في حكومة غي مولي **Guy Mollet** الاشتراكي خلال فترة 1956 إلى غاية 1957، صادق على عدّة أحكام بالإعدام في حق الوطنيين الجزائريين وهو نفسه الذي ألغى حكم الإعدام في 10 مايو[2].

شهداء المقصلة– سجن وهران

طبيعة الحكم المنفذ	تاريخ و توقيت الإعدام	السجن	الاسم و اللقب	الرقم
المقصلة	1957–02–14 عند 05:40	وهران	عمور أحمد	1829
المقصلة	1957–18–13 عند 04:00	وهران	عبد الله بوزيد	6894 1167
المقصلة	1956–02–04 عند 05:50	وهران	بومليك عبد القادر	1190
المقصلة	1957–02–07 عند 05:53	وهران	بوشريا أحمد	1192 3315
المقصلة	1957–02–07 عند 05:53	وهران	بوتايب محمد	5698
المقصلة	1957–05–25 عند 04:10	وهران	بن باركي محمد	7097 5092
المقصلة	1957 –06–26 عند 04:00	وهران	بن دحمان سعادة	6586
المقصلة	1957–12–05 عند 00:00	وهران	بوحسون بوبكور	1196 2332
المقصلة	1958–01–28 عند 05:25	وهران	شرية علي شريف	3117

[1] – سعدي بزيان، مرجع سابق، ص ص 115–116.

[2] – نفسه، ص 116.

المقصلة	1958-02-04 عند 05:20	وهران	فرحات محمد	4092
المقصلة	1957-02-07 عند 05:53	وهران	غوال بن عمار	1195
المقصلة	1957-04-10 عند 04:45	وهران	حمو محمد	9775
المقصلة	1957-06-26 عند 04:00	وهران	هامل بن عيسى	949
المقصلة	1957-07-02 عند 04:00	وهران	يخلف بلعيد	4531
المقصلة	1957-02-07 عند 04:00	وهران	كبداني ميلود	3274
المقصلة	1958-02-19 عند 05:15	وهران	قادة بن شيحة ماما	5168
المقصلة	1956-07-03 عند 04:23	وهران	لعيد أحمد أُمحمد	1193
المقصلة	1958-03-13 عند 04:55	وهران	مقدم عبد القادر	1643
المقصلة	1957-02-14 عند 05:53	وهران	رزيوي محمد	6089
المقصلة	1956-12-29 عند 05:45	وهران	قدور بن راباح	3516
المقصلة	1957-02-07 عند 05:53	وهران	سيدي يخلف يخلف	5884
المقصلة	1957-04-10 عند 04:45	وهران	سنوسي عبد القادر	7718
المقصلة	1957-05-19	وهران	بوجمعة بن علي	7803
المقصلة	1957-07-02 عند 04:00	وهران	سوسي محمد	2279
المقصلة	1957-07-27 عند 04:00	وهران	حيان بن محمد	3515
المقصلة	1958-01-28 عند 05:25	وهران	سلماني شعبان	409
المقصلة	1958-01-09 عند 05:45	وهران	طواهريا عبد القادر	410
المقصلة	1957-04-10 عند 04:45	وهران	زروك غوتيا	5154
المقصلة	1957-07-02 عند 04:00	وهران	زناسري أحمد	541
المقصلة	1959-07-01 عند 04:20	وهران	بغدادي محمد	4977
رميا بالرصاص	1959-08-04 عند 05:00	وهران	بنتيبي المكي	6191
رميا بالرصاص	1960-07-30 عند 05:00	وهران	بن دادو لعرج	
رميا بالرصاص	1960-12-01 عند 05:00	وهران	بلبشير محمد	
رميا بالرصاص	1960-07-30 عند 04:00	وهران	حمداوي جلول	
رميا بالرصاص	1960-07-02	وهران	كبري جيلالي	
رميا بالرصاص	1959-09-28	وهران	لحول محمد	
رميا بالرصاص	1959-07-01 عند 04:20	وهران	مولاي محمد	
رميا بالرصاص	1959-01-06 عند 06:12	وهران	نقادي جيلالي	
رميا بالرصاص	1960-06-25	وهران	رقيبا غالي	
رميا بالرصاص	1959-08-04 عند 05:00	وهران	سماري عود	
رميا بالرصاص	1960-07-30 عند 05:00	وهران	سكال شايب	
رميا بالرصاص	1960-07-30 عند 05:00	وهران	صفا قدور	
حُرق حيا	1961	وهران	بن جباي عود المدعو صبري	
حُرق حيا	1961 1961	وهران	غراب هواري	

حرق حيا دس له السم قتل أثناء عملية فرار قتل أثناء عملية فرار قتل أثناء عملية فرار قتل أثناء عملية فرار	1957 1961 1961 1961 1961	وهران وهران وهران وهران وهران	حمداني عدة المدعو عثمان فرح أحمد بن باصل محمود عرومية دراويا زيتوني أحمد باي عابد سالمي بوعلام	

- **من شهداء جرائم منظمة الجيش السري الإرهابية OAS:**

لقد شن غلاة المستوطنين و عناصر منظمة الجيش السري التي اتخذت من مدينة وهران نقطة نشاطها الارهابي و الاجرامي إلى جانب تنظيم اليد الحمراء الذي كان ينشط في الجزائر و خارجها، و لقدج تلخصت مهمته الاجرامية في أعمال قتل و اغتيال أقارب المناضلين الذين تأكد التحاقهم بالثورة و أعدادهم كثيرة و من الضحايا نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

- بن جبلاي أحمد المدعو صالح (تعرض للحرق حيا سنة 1961)
- قراب هواري (تعرض للحرق حيا سنة 1961)
- حمداني عدة المدعو عثمان (تعرض للحرق حيا سنة 1961)
- فريحي أحمد (تعرض للحرق حيا سنة 1961)
- بن بونال محمد (قتل بالسم سنة 1957)
- عرومية دراوة (قتل رميا بالرصاص أثناء عملية فرار سنة 1961)
- زيتوني أحمد (قتل رميا بالرصاص أثناء عملية فرار سنة 1961)
- باي عابد (قتل رميا بالرصاص أثناء عملية فرار سنة 1961)
- سالمي بوعلام (قتل رميا بالرصاص أثناء عملية فرار سنة 1961)[1]

- **الحكم بالسجن المؤبد و الأشغال الشاقة:**

[1] – أنظر في ذلك قائمة شهداء الولاية الخامسة (الأرشيف الخاص للمناضل خالد سلكة – القائمة الإضافية).

إلى جانب الجرائم الاستعمارية من خلال تنفيذ أحكام الإعدام بالمقصلة والشنق، والرمي بالرصاص وحرق السجين حياً ودسّ السُّمّ في وجبة الطعام، أخضع الكثير من الجزائريين إلى الحكم بالسجن المؤبد و الأشغال الشاقة، ومثيلهم كثيرون في كل السجون الاستعمارية التي اكتضت نتيجة سياسة الاعتقالات الواسعة التي طالت المناضلين والمسبلين والفدائيين وعناصر جيش التحرير الوطني، ولم يكن يعني الحكم بالسجن المؤبد أو حتى إخضاع السجين للأشغال الشاقة عتقاً من الاستنطاق و التعذيب، وكمثال على المحكوم عليهم بالإعدام نذكر مثال المناضل فتحي بلخوجة من خلايا الفدائيين على مستوى مدينة تلمسان والذي عاش رعب السجون الاستعمارية في سجن تلمسان ووهران والحراش بالعاصمة.

ولد المناضل بلخوجة فتحي في 26 جانفي 1935 بتلمسان في أحضان عائلة محافظة متشبعة بالثقافة العربية الإسلامية، اشتغل والده بنقل المسافرين على خط تلمسان بني سنوس، وما يميز عائلة المناضل ذلك التنوع في الانتماء السياسي فوالدته حاجة زوليخة (توفيت سنة 2000 عن عمر يناهز 98 سنة)، كانت مناضلة نشطة في صفوف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي اتخذت من مدينة تلمسان ودار الحديث محور عملها في مجال التربية و التوعية، وكان شقيقه الأكبر محمد بلخوجة (توفي سنة 2000 عن عمر يناهز 71 سنة) مناضلاً في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزئري ومتحمسا لأفكار فرحات عباس، وأما فتحي فقد نشأ سياسيا في خلايا حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وشقيقه الأصغر مراد اختار النضال في إطار التوجه السياسي " التقدمي" أي الاتجاه اليساري في الحركة الوطنية ويبدو أن له حضور في الوسط النخبوي بالنظر إلى عدد المناضلين اليساريين في تلمسان والغرب الجزائري ومن رفاقه مناضلون كثرة بينهم الأخوان إينال سيد أحمد، وإينال رشيد، وإينال مصطفى وإينال عبد الحليم، محمد بن يلس وطالب محمد وبوكلي شعيب، وصاري جواد، قروج عبد القادر (الجيلالي) وغيرهم.

اشتغل فتحي بلخوجة محاسباً لدى شركة تلمسانية لإنتاج المشروبات الغازية ملك لعائلة جيلالي رحمون، وكان ضمن مجموعة الفداء التي تنشط داخل مدينة

تلمسان وعن ظروف اعتقاله فإنها تعود إلى عملية فدائية كُلّف بتنفيذها في 25 ديسمبر 1956 رفقة عناصر خلية لاختطاف عميل يشتغل لصالح مصالح الاستخبارات الفرنسية بتلمسان والذي تسبب في الكثير من الأذى للمناضلين وعائلاتهم نتيجة المعلومات التي سربها للسلطات الاستعمارية وأفضت التحريات التي باشرتها وحدات الشرطة إلى خلية فتحي بلخوجة، و ظلت تترقب عناصرها التي أقدمت في اليوم السادس من شهر ماي 1957 على تنفيذ عملية فدائية استهدفت الهجوم على مقر الشرطة المركزي لمدينة تلمسان، والسجن المدني بالتنسيق مع موظفين جزائريين كانوا يشتغلون بإدارة مقر الشرطة كانوا أعضاء شبكة جبهة التحرير الوطني، غير أن المحاولة أُحبطت وأُلقي القبض على مجموعة الفدائيين الذين اقتيدوا إلى سجن تلمسان، وأُحيلوا بعدها المحكمة الدائمة للقوات العسكرية التي نطقت في حقهم بأحكام متفاوتة حيث حُكم على فتحي بلخوجة بالسجن المؤبد والأشغال الشاقة.

ومنذ بداية شهر جوان 1957 تبدأ رحلة المناضل داخل السجون الاستعمارية، فكانت البداية بسجن تلمسان إلى غاية ديسمبر 1959 وفيه اكتشف هو وبقية المناضلين ما لم يكن يتوقعه أحد بيد أن السجن سوف يتحوّل إلى مدرسة حقيقية للنضال والتوعية السياسية، خاصة بعد أن أصبح فتحي بلحوجة المتعلم و الخطاط يرأس لجنة المرافعين لمطالب المسجونين وحقوقهم من حيث واجب احترام كرامتهم و تحسين ظروف الحبس.

وبعد انكشاف أمر الخلايا السياسية التي تنشط بين المساجين، قرّرت إدارة السجن بإيعاز من السلطات الاستعمارية تحويل العناصر النشطة إلى سجن وهران، وكان من بينهم أو على رأسهم فتحي بلخوجة، وهنا يكتشف وضعاً جديداً تصبغه الغطرسة الاستعمارية سيما من جانب موظفي السجن من الغلاة الحاقدين، كما كان يعيش السجناء فظائع الإعدام الكثيرة، و ظل فتحي يقود حركة مطالب السجناء بشأن الظروف التي يعانونها داخل السجن، ولا يزال المناضل وحتى رفاقه ممن لا يزالون على قيد الحياة يذكرون اللحظات الرهيبة والتي كانت تسبق نقل المحكوم عليهم بالإعدام للمقصلة أو إلى ساحة الرمي بالرصاص.

وفي جوان 1961 تمّ تحويله إلى سجن الحراش بالجزائر العاصمة أين يحتفظ المناضل فتحي بلخوجة في ذاكرته بتاريخ الفاتح نوفمبر 1961، بعد أن قرر المساجين الاحتفال بذكرى نوفمبر، وقد كلف كل من سي علاوي محمد وبلخوجة فتحي بتحرير وقراءة خطاب حول المناسبة باللغتين العربية و الفرنسية.

بقي فتحي بلخوجة في سجن الحراش في جوان 1961 إلى غاية تاريخ وقف إطلاق النار، وخلال المدة التي قصاها بالحراش تمكن هو ورفيقه عبد المالك تمام على انجاز مدونة بعنوان: "مشكلة التخلف"، دوّنها بلخوجة بكاليغرافية متناسقة شدّت انتباه الموظفين المتعاطفين الذي مكنه من تجليدها بمطبعة السجن وهو لا يزال يحتفظ بها، وقد اطلعنا عليها ولمسنا فيها قوة الثورة وسرّها في بعث روح النضال وحرصنا عليه بنشرها.

3- السد الشائك المكهرب على الحدود الغربية:

منذ استقلال تونس والمغرب، عملت الإدارة الاستعمارية على فرض استراتيجية تطويق الثورة وذلك بتحويل الجزائر كلها إلى محتشد وفق المخطط الذي كان يرمي إلى قطع الإمداد بمد السد الشائك والمكهرب على الحدود الشرقية والغربية.

وإذا كان أندري موريس **André Morice** ينسب اليه الخط، فإن فكرة المشروع وجدت عند الجنرال **Pedron** القائد العسكري للقطاع الوهراني[1]، ولقيت دعما من جانب الجنرال **Lorillot** في صيف 1956 الذي أوضح نجاعتها في عزل جيش

1- Guy, Pervillé : **« La ligne Morice en Algerie 1956 – 1962 ».** in- Revue Panoramiques- N° 67- 2ème trimestre 2004. P 1.

التحرير الوطني عن القواعد الخلفية للثورة المتواجدة في التراب المغربي، وعليه شرعت الإدارة العسكرية الاستعمارية عمليّا في غلق الحدود الغربية بعد أن بلغتها تقارير عن نشاط مراكز الثورة العديدة في المغرب عن طريق جواسيسها ومصالحها الاستخباراتية. وتركزت العملية أساسا في الحيلولة دون عبور عناصر جيش التحرير الوطني إلى تراب الولاية الخامسة وقطع الإمداد بالأسلحة.

يمتد السد الشائك والمكهرب في الحدود الغربية من مرسى بن مهيدي (**Port Say**) المدينة الساحلية أقضى نقطة على الحدود مع المغرب إلى إيغلي (**Igli**) جنوبا القريبة من مدينة بشار (**Colomb Bechar**)، ويبلغ طول الخط سبعمائة كيلومتر على شطرين، شطر بين مرسى بن مهيدي والبويهي وشطر آخر يمتد من البويهي إلى الجنوب حيث الامتداد المستوى والمسطحات الرملية، ليبتعد تدريجيا عن الحدود بما يزيد عن مائة كلم وعندما يصل إلى مدينة المشرية فإنه يوازي خط السكة الحديدية. [1]

كان تصميم السد الشائك في بدايته في المنطقة الحدودية قد تعزز بمرصدين الأول في باب العسّة والثاني في منطقة مسيردة وسياج لمنع العبور، غير أن جيش التحرير الوطني نجح في تفجيره، الأمر الذي حمل السلطات الاستعمارية على مد شبكة مزدوجة بصفيّن من الأسلاك ومراكز للمراقبة ودوريات الجيش.

وخلال سنة 1956 أقدمت السلطات الاستعمارية على غلق الحدود الغربية الشمالية، وبعد فترة شددت الرقابة على الجهات الجنوبية الغربية قبل غلق الحدود بشكل كامل، وإقامة مجموعة هامة من الرادارات ومعدّات متنوعة لتعزيز عملية العزل.

وعن هيكلة شبكة السد الشائك فإنها تبدو مرفوعة على أعمدة حديدية تمّ تثبيتها في شكل مستطيل،وتتألف المجموعة من خمسة أعمدة متباعدة فيما بينها بنحو ثلاثة أمتار من حيث الطول ومتر واحد عرضا، ويمكن وضع تقدير تقريبي لذلك بنحو 20م

---

[1]– يوسف، مناصرية وآخرون: **الأسلاك الشائكة وحقول الألغام**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 2007، ص 36.

من السد الشائك في مجال تبلغ مساحته 2م^2، ونحو 14 عمودا في مساحة 36م^2، كما كانت تثبّت بمادة الإسمنت. [1]

كما أن تصميم السد لم يكن مماثلا في كل المناطق، بل نختلف من نقطة إلى أخرى وفي ناحية **واد بونعيم** شمال **زوفاكو** تم تدعيم الشبكات بشكل أكبر حيث نجد تسعة صفوف تختلف في أبعادها من حيث الطول والعرض والأشكال. فإذا كانت في بعض المواضع مجرد سياج محمول على أعمدة لا يزيد طولها على ثمانين سم وعرض يتراوح ما بين ثلاثة إلى أربعة أمتار، فإن نفس هذه الصفوف في مناطق أخرى يختلف عرضها من مترين إلى أربعة عشر مترا، وفي منطقة لتيمة **(Litima)** تبدوا الصفوف في شكل مثلثات، وفي رأس عصفور فإن شبكة الحماية للسياج المكهرب في النطاق الواقع داخل التراب الجزائري تظهر في شكل جد متميز (**Reseau Trapezoidal)**. وبالموازاة مع مد السد الشائك، شرع في زرع الألغام حيث لغمت جميع الصفوف بما في ذلك المساحة المتصلة بالشبكات، في الدروب والوديان حتى داخل التراب المغربي سيما في النقاط التي كان يسلكها أفراد جيش التحرير الوطني ولم تسلم حتى المساكن المتواجدة بين السد والخط الحدودي مع المغرب. كما تختلف أنواع الألغام من ألغام مضادة للأشخاص نموذج 1951 يصعب تجديد أماكن وجودها وهي من نوع (MI AP ID M51)، وهي مفخخة بواسطة خيوط مشدودة بالسلك الشائك أو عمود[2]. كما نجد أيضا ألغاما مضادة للأشخاص أمريكية الصنع، تتميز بأحجامها الصغيرة بنحو 70 ملم في القطر، وارتفاع يتراوح ما بين 50 و 60 ملم ذات شكل فطر، إلى جانب الألغام المضيئة نموذج 1951. وأما الأسلاك فهي موصولة بشبكتين كهربائيتين: شبكة المغرب بكل تجهيزاتها، وشبكة أخرى خاصة بالتراب الجزائري، وقد أقيمت على طول السد مراكز كهربائية، فبين مدينتي النعامة وبين ونيف مثلا نجد 11 مركزا بأربعة مولدات تصل شحنة التيار فيها إلى 5000 فولط.[3]

---

[1]– يوسف، مناصرية وآخرون: **الأسلاك...**، مرجع سابق، ص 37

[2]– Archives Nationales :**Etat du Barrage Ouest,** GPRA S28, P1.

[3]– Ibidem.

أولا- عناصر السد ومكوناته:

1- السد المستمر:

ويشكل المرحلة الأولى من الشبكة التي امتدت على نحو 140 كلم، أرادتها الإدارة الاستعمارية أسلوبا لمنع الاتصال بين المناطق الحدودية ومنع العبور غير أن الإنجاز لم يكن متقنا، الأمر الذي مكن جيش التحرير الوطني من إتلافه ، حيث كان بالإمكان قطع ما بين 400 و 500 متر كل ليلة، وعليه جاءت فكرة زرع الألغام في محيط الأسلاك كي تكون مانعا لنشاط المجاهدين العابرين للخط وجاءت أمرية 28 جانفي 1957 لتعميم تلغيم المساحات القريبة من السد حيث تم زرع 26 ألف لغم طائر و 20 ألف لغم مضيء. [1]

2- نقاط الارتكاز:

والمقصود منها المراكز التي أقامها الجيش الفرنسي عند الحجز الدفاعي بنحو 5 كلم قصد تحقيق المراقبة وإطلاق الإنذار للتدخل السريع، وشكلت نفس هذه المراكز نقاط تحرك العسكر الفرنسي عند تلقيها الإشارة من المنبهات الالكترونية.

3- المواصلات:

أدركت السلطات الاستعمارية الأهمية التي تكتسيها المواصلات في المجال العسكري، وحتى تعيق نشاط جيش التحرير الوطني، عززت مجموعة المراكز العسكرية المنتشرة على الحدود بين الجزائر والمغرب قصد التحكم في الطريق البري من مغنية شمالا إلى الجنوب[2]، واعتبارا من سنة 1957 حتى تولي**André Morice** وزارة الدفاع الفرنسية، عرف إنجازها السدّ المكهرب سواء على الحدود الغربية أو الشرقية

---

[1]- جمال، قندل: **خطا.....**، مرجع سابق،ص56 و Mohamed, Teguia : Op.cit. P265

[2]- جمال، قندل: **خطا.....**، مرجع سابق،ص56 ، أنظر أيضا:

Bellahsène, Bali: **Le Rescapé de la ligne Morice,** Editions casbah, Alger (sd), P 85.

مرحلة جديدة وفرت لها الإدارة الاستعمارية أكثر الإمكانات المادية والبشرية، وأضافت له تجهيزات للدعم ولغرض الرقابة الشديدة على طول الخط عن طريق قواتها العسكرية، على أن العملية كانت تهدف أساسا إلى قطع الإمداد بالسلاح ومنع عبوره وعبور وحدات جيش التحرير الوطني من القواعد الخلفية بالمغرب إلى الولاية الخامسة، وعلى طول السدّ أقيمت شبكات رصد، ومراكز إدارية مختصة مهمتها تشديد المراقبة والخناق على الثورة، وعليه تأثرت حركة قوافل السلاح من القواعد الخلفية باتجاه الثورة في الداخل دون أن تمنعها كلية، غير أن التطويق المفروض جعل الثورة تدرك خطورته بالنظر إلى الخسائر الكبيرة في الأرواح والمصاعب في الإمداد بالسلاح وتمريره[1].

وظل الاستعمار يعتقد من أن السد الشائك والمكهرب سيكون أداة ناجعة لغزل الثورة ومنع الاتصال وحتى استمراريتها في إطار ما يسمى بالعزل الإقليمي خاصة بعدما نالت كل من تونس والمغرب استقلالهما، وعليه فإن مسألة التحكم في الشريط الحدودي أضحت حيوية للغاية من حيث تمكين الجيش الاستعماري من مطاردة قوافل السلاح، ورصد نشاط وحركة جيش التحرير الوطني على طول السدّ، والعمل على خنق وعزل الثورة عن قواعدها الخلفية وقطع الدعم اللوجيستيكي لها ومنه عزل ولايات الداخل عن قيادة الثورة في الخارج، وتأمين المصالح الاقتصادية الحيوية الاستعمارية.[2]

ثانيا– الثورة في مواجهة السد الشائك والمكهرب:

اعتمدت الثورة في مواجهتها للسدّ عدة أساليب خاصة وأن مخاطره كبيرة حرصا منها على حياة المجاهدين الذين كلفوا بالعبور دون أن يكونوا عرضة لمفعول الخط المكهرب أو إثارة انتباه العدو ومن الأساليب المعتمدة:

---

[1]– Paul, Arnaud- Ameller, Raymond Bourgerie :**Le coût des barrages,** www.stratisc.org. 27.2. 2007. P3.

[2]– جمال، قندل :**خطا...**، مرجع سابق، ص61، وأيضا:

Mahfoud, Kaddache: **Et l'Algerie se libèra 1954-1962.** Editions Paris Mediterranée. Paris 2003, PP 151-152.

1- الأسلوب الأول: ويقوم على أساس الانحراف دون المساس بالتوتر الكهربائي. وعموما فإن وحدات جيش التحرير الوطني كان تقوم بعمليات العبور أكثر في المناطق الجنوبية لاعتبارات استراتيجية[1]

2-**الأسلوب الثاني:**وفيه كان الاعتماد على طريقة الحفر تحت السدّ ورفع الأسلاك بالأخشاب باعتبارها موانع انتقال الكهرباء، لكن العملية طرحت العديد من المصاعب لما تستغرقه من الوقت، وأيضا بالنظر إلى الطبيعة الصخرية في العديد من النقاط، وعليه كان الاعتماد على هذا الأسلوب محدودا وجزئيا لا يتعدى الجهات والمناطق التي يسهل فيها الحفر، ناهيك عن مشقة الحمل لإتاحة عبور العتاد والسلاح والأشخاص. [2]

3- الأسلوب الثالث: وفيه تم استخدام المقصي المطاطي العازل الألماني الصنع الذي يتيح قطع خط مكهرب موصول بتيار كهربائي من 20 ألف فولط، ونظرا لنجاعته تعمّم استخدامه سيما وانه يتيح سهوله وسرعة في تشغيله لقطع الأسلاك وإحداث المنافذ الواسعة.

4-**الأسلوب الرابع:** ويتم باستخدام المحوّل الكهربائي ووضعه على مشدودا من جانبين على الخط المكهرب، على أن يتم بعد ذلك قطع الجزء المكهرب بين نقطتي الشدّ وبذلك يظل التيار الكهربائي مشتغلا في المحوّل ومنقطعا في الخط.

5- الأسلوب الخامس: ويستند هذا الأسلوب إلى فكرة الصندوق الذي يمكن اتخاذه معبرا، وأصل الفكرة أن النقيب الزبير اتصل بالمجاهد قناد لتطوير أساليب العبور على الشريط الحدودي الغربي، وقد اهتدى إلى فكرة الصندوق الذي صنعه واستخدمه أكثر من مرة ومكن بعض المجاهدين من العبور. [3]

---

[1]- يوسف مناصرية وآخرون :**الأسلاك...**، مرجع سابق، ص 64.

[2]- جمال، قندل: **خطا...**، مرجع سابق، ص 113.

[3]- نفسه، ص 115.

6- **الأسلوب السادس:** عن طريق البنغالور وهو قطعة بلاستيكية يصل طولها بين متر ومترين، يتم حشوها بشحنات متفجرات قوية المفعول، ثم توضع تحت الأسلاك، يحدث تفجيرها منافذ وفتحات تتيح للمجاهدين العبور. [1]

وإلى جانب هذه الأساليب، كانت وحدات جيش التحرير الوطني تشن الهجومات على دوريات المراقبة، وتستهدف مراكز المراقبة، وتلقم المسالك والطرق التي تسلكها المدرعات والدبابات وترصد تحركات القوات الاستعمارية، كما كان يتم اللجوء إلى أسلوب تفجير الألغام باستخدام سلاح المدفعية قصد تدمير السدّ وعناصره الكهربائية، وإحداث حالة من القلق في الأوساط الاستعمارية كثيرا ما كانت تخفف الخناق المضروب على جيش التحرير الوطني على الحدود الغربية وتتيح له العبور إلى الولاية الخامسة وتزويد ها بالسلاح، كما كان يتم اللجوء إلى حفر الخنادق برغم الصعوبات التي تصاحب العملية، والحرص على تكوين فرق مختصة من بين عناصر جيش التحرير الوطني في مجال المتفجرات والألغام واستخدام أدوات وأساليب قطع الأسلاك وغيرها. [2]

4- مخطط شال، تأثيراته وأساليب المواجهة:

يمثل مخطط شال واحدا من أكبر التحديات التي واجهت الثورة التحريرية على الصعيد العسكري مع القوات الاستعمارية، والمخطط كما يظهر من التسمية ينسب إلى موريس شال[3] **(Maurice Challe)** المرتبط بالسدّ المكهرب إلى جانب أندري

---

[1]- يوسف مناصرية وآخرون: **الأسلاك...**، مرجع سابق، ص ص 128- 129.

[2]- للتفصيل يمكن العودة إلى: يوسف مناصرية وآخرون: **الأسلاك...**، مرجع سابق الصفحة 128 ومايليها- جمال يحياوي: مرجع سابق: الصفحة 211 ومايليها. وأيضا: دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، الجزائر 1998. الصفحة 191 وما يليها و Maurice Challe : **Notre Révolte,** Presses de la cité, Paris 1968

Henri Alleg : **La Guerre d'Algerie,** Paris 1981. P P 126 – 137

[3]- موريس شال، ولد سنة 1905 Pontet بسان سيرالتي التحق بمدرستها العسكرية سنة 1923 وتخرج منها برتبة ملازم أول سنة 1925 التحق خلال نفس السنة بالمدرسة التطبيقية للطيران وتخرج منها طيارا ثم بالمدرسة العليا للطيران الحربي بين سنتي 1937-1939 ليلتحق بالمقاومة سنة 1943 إذ عين رئيس مصلحة الاستعلامات الجوية في فرنسا المحتلة ثم نائب قيادة الأركان الجوية بين (1946-1949)فجنرالا قائدا لسلاح الجو بالمغرب بين

موريس**(Andre Maurice)**[1] في إطار الاستراتيجية الاستعمارية لخنق الثورة وتصفية جيش التحرير الوطني.

والمخطط الذي قاده الجنرال شال بالتنسيق الكامل مع شارل ديغول منذ 1959 عبارة عن خمس عمليات عسكرية من نوع خاص غايتها الاستراتيجية توجيه ضربات مركزة للثورة تستهدف مباشرة جيش التحرير في القضاء على أكثر وحداته[2] وكانت الخطة تقوم على شن العمليات بالنسبة لكل ولاية بدءا بالولاية الخامسة ثم الرابعة، وانتقلت بعد ذلك إلى المناطق الحدودية بين الولاية الثالثة والسادسة، لتشمل مجموع تراب الولاية الثالثة ثم الثانية. والملفت للنظر أن كل عملية من العمليات التي تندرج ضمن مخطط الجنرال شال تمثل نموذج حرب بالمواصفات الكاملة لكن في نطاق جغرافي محدود ثم التحول إلى النطاقات الأخرى وذلك بحشد ترسانة عسكرية هامة ومعدات معتبرة. وكانت أولى العمليات شملت الولاية الخامسة في إطار تكتيك حزبي يعتمد التطويق والتمشيط بتعزيزات عسكرية ضخمة وعمليات إنزال جوية، والحاصل أنها أحدثت ردود فعل قوية في أوساط وحدات جيش التحرير الوطني والثورة عموما نتيجة وقع المباغتة وطابعها المفاجئ، بالشكل الذي يسبق ذلك من قبل، وإذا كانت نتائجها غير معلومة ومضبوطة إلا أنها كانت واضحة على الرغم من أن المصادر

(1951–1956)، ثم جترالا قائد للقوات المسلحة في الجزائر من ماي 1958 إلى أفريل 1961. حكم عليه بالسجن مدة عشر سنوات بسبب مشاركته في الانقلاب ضد الجنرال شارل ديغول.

[1]– أندري موريس: ولد في (1900–1990) مقاول في الأشغال العمومية، جنِّد سنة 1939، سجن خلال فترة الاحتلال النازي لفرنسا، انتخب نائبا راديكاليا للوار الأدنى سنة 1945، عضوا في الجمعية الوطنية إلى غاية 1958. نائب كاتب دولة ثم كاتبا للتعليم التقني ثم كاتب دولة للشبيبة والرياضة سنة 1951، ولفترة قصيرة عين سنة 1950 وزيرا للتربية الوطنية. شغل بعد ذلك عدة وظائف منها وزير التجارة البحرية سنة 1952 في حكومة Edgard Faure وزير الأشغال العمومية ثم وزير النقل والسياحة سنة 1953 فوزير للتجارة سنة 1956، وأخيرا وزيرا للدفاع الفرنسي والقوات المسلحة سنة 1957.

[2]– Xaxier, Yacono : **De Gaulle et le FLN 1958-1962,** editions l'Harmattan Paris 1989. P 161. Voir aussi : Philippe, Tripier : Op.cit, P P 280-291.

الفرنسية الاستعمارية تشير إلى تصفية عدد كبير من جيش التحرير الوطني بالولاية الخامسة قدرت نسبة 50% [1].

ومن خلال التقرير الذي أعده وقرأه الجنرال شال شخصيا بتاريخ 26 أكتوبر 1959 بقاعة العمليات التابعة لقيادة الأركان للقوات الفرنسية، يستعرض الوضعية العسكرية العامة، وسير العمليات منذ الأيام الأولى لشتاء 1959. ففي يوم 6 فيفري 1959، قاد عملية هامة في منطقة سعيدة وفرندة والنطاق الغربي لمرتفعات الظهرة والونشريس، عملية معززة بقوات عسكرية ومعدات حربية معتبرة، يقول بشأنها أنها حققت نتائج هامة، مكنت من تفعيل مخطط التهدئة في القطاع الوهراني، وأن أسلوب التعامل المرحلي على أساس الولاية بعد الأخرى وفي نطاقات محدودة يصعب مهمة جيش التحرير في التحرك، ويفرض عليه شروط الحصار والعزل[2]

وبالرغم من أن الثورة لم تعرف قبل هذا التاريخ مواجهة مماثلة، إلا أنها عملت على استيعابها والتكيف معها وفق تكتيك حربي يتلاءم معها وذلك بتجنب الدخول في مواجهة مباشرة ما أمكن، والتراجع عن مناطق التطويق والعزل والتركيز على تحويل كتائب جيش التحرير الوطني إلى وحدات صغيرة لتسهيل التسلسل والتحرك والتقليل من الخسائر البشرية، وقد مكن الأسلوب من تخفيف الضغط المضروب على الثورة بالنظر إلى حجم الحشد العسكري والمادي الذي جمعه شال في الولاية الخامسة.

وبعد العمليات التي شملت الولاية الخامسة، كان التحول إلى الولاية الرابعة، أين لم يحقق شال نتائج كبيرة نظرا للطابع الجغرافي للولاية الذي يختلف عن الخامسة، ثم جاء دور الولاية الثالثة وعنها يقول شال أنها كانت أحسن نتيجة الظروف المناخية الملائمة التي تسمح بتدخل القوات المسلحة البرية والجوية وقد سبقت عملية المنظار، عملية الشرارة في إطار المناورة وجس النبض. [3]

1– Maurice, Challe: Op.cit, P 298.

2– Jacques, Frémeaux: **La Guerre d'Algerie et le Sahara,** Paris 1980, P 101. Voir aussi : **Exposé du Général Challe**, Salle des Opérations de l'état major Interarmées d'Algerie- **Notre Révolte**, P P119.120.

3– Maurice, Challe: Op.cit, P 120.

وفي الوقت ذاته طلب الجنرال تجميع قوات عسكرية هامة بلغ تعدادها 25 ألف عسكري في سلك المظليين ووحدات تابعة للفيف الأجنبي وقوات احتياطية إضافية مدعومة بعناصر من الحركة، وكانت انطلاقة عملية المنظار في 22 جويلية بهدف ضرب القيادة وقطع الاتصالات داخل الولاية الثالثة، وان تحقيقه تستلزم بقاء القوات مدة أطول لفرض منطق العزل والحصار على جيش التحرير كي لا يشن هجوماته على الوحدات الفرنسية سيما وأنه يحتفظ بتعداد هام وكميات أسلحة في المخابئ، ولعل ذلك ما حمل شال على إبقاء بعض الوحدات الاحتياطية في الولاية الثالثة.

كما تم تحويل كامل القوات الفرنسية التي شاركت في عملية الشرارة إلى منطقة القبائل، وتسخير مختلف أسلاك الحربية الاستعمارية في قوات برية وسلاح الطيران والدبابات والعربات العسكرية وقد فاق تعداد القوات خمسين ألف جندي وعلى رأسهم الجنرال شال، حيث كان إنزال وحدات اللواء العاشر لفرق المظليين على مرتفعات جبل شلاطة في عملية حصار وتمشيط واسعة حول المحيط الذي يعتقد أنه قريب من مركز قيادة الولاية الثالثة، وخلال العملية قام الجنرال دوغول بمعاينة الوضع في آخر شهر أوت 1959، وقد تحولت المنطقة كلها إلى خراب وتدمير وحرق. [1]

كما كانت الخسائر في صفوف جيش التحرير الوطني هامة، فرضت عليه تصغير الكتائب إلى وحدات قليلة من حيث العدد بحيث لا تتعدى خمسة عشر عنصرا، واعتماد تكتيك حرب يتكيف مع الوضع الجديد يقوم على أسلوب المباغتة والانسحاب السريع، وقد أفلح هذا التكتيك في تحقيق نتائج سيما وأن خطة شال في الولاية الخامسة وبعدها العمليات في الولاية الرابعة كانت تجربة ودرسا أفادت الثورة وجيش التحرير الوطني في استيعاب طبيعة المخطط الاستعماري العسكري الجديد.

[1]– غرض الرعاية الديغولية يمليه حرصه على إنهاء الثورة وتصفيتها، وعزل جيش التحرير الوطني في الداخل، استكمالا لاستراتيجية عزله عن القواعد الخلفية في المغرب وتونس، وأيضا لتحضير مبادرته السياسية القائمة على مناورة تقرير المصير. أنظر في ذلك: جمال، يحياوي: مرجع سابق، ص وأيضا:
Mohfoud, Kaddache : Op..cit. P 160 - Mohamed Teguia: Op.cit. P 375.

وأوضح التقرير الذي أعده الجنرال شال الأهداف الجوهرية من وراء خطته الرامية إلى ضرب جيش التحرير الوطني، وفرض الحصار والتطويق من خلال شن هجومات قوية متكررة من غير انقطاع، دون ترك المجال للتراجع والاحتماء، وتكييف أساليب التدخل في محيط العمليات العسكرية. [1]

ولاستكمال مخططه، برمج شال عملية الأحجار الكريمة (**Operation Pierres Précieuses**)، اعتبارا من شهر نوفمبر 1959 وخصها بالولاية الثانية، وفيها طبق أسلوب التطويق والتدخل الذي أشار له في تقريره والخاص بالمناطق الجبلية ذات المسالك الوفرة، أين تغزر الغابات والغطاءات النباتية الكثيفة وعليه تمت تجزئة العملية الكبرى إلى عدة عمليات شرعت القوات العسكرية الضخمة في تنفيذها منذ آخر شهر نوفمبر وبداية شهر ديسمبر 1959، وقادها الجنرال **Jeanot** على رأس خمسين ألف جندي موزعين بين أسلاك المشاة والمظليين وتعزيزات بالمدرعات والدبابات والأسلحة الثقيلة. [2] على أن عملية الأحجار الكريمة عرفت رد فعل قوي ولم تحقق النتائج التي سجلت في العمليات الأخرى، خاصة وأن جيش التحرير الوطني كان قد أكدّ على مبدأ تصغير وحداته والتقليل من تحركها كما أن طبيعة المنطقة في فصل مصير، وبيئة غزيرة بالغطاء النباتي كان في صالح الثورة على الرغم من النتائج الوخيمة التي ترتبت عن عمليات شال التي استمت بالحشد العسكري القوي والعتاد الحربي المكثف. [3]

وعموما فإن الوضع الجديد الذي شهدته الثورة منذ سنة 1958 كانت نتائجه مؤثرة، فحسب تقارير المكتب الثاني، ازدادت خسائره البشرية بشكل كبير بلغت خلال شهر أفريل 1958: 3803 شهيد في صفوف جيش التحرير الوطني، وعلى الرغم من ذلك احتفظ بقوته العددية، فإلى الفاتح من أكتوبر 1958 كان تعداده 21150 مجاهد

---

[1]– Maurice, Challe: Op.cit, P 125. Voir aussi : Bernard, Tricot : **Les Sentiers de la Paix**, Editions Plon, Paris 1972. P P 166.167.

[2]– Guy, Pervillé: Op.cit, P 165

[3]– عن العمليات التي خطط لها الجنرال شال، أنظر الملحق 35.

مهيكلين ضمن فيالق من عدة كتائب في القواعد الخلفية، وكتائب متمركزة في الجبال، وفرق في المناطق المختلفة من الثورة. [1]

كما كانت سياسة العزل التي أرادها الجنرال شال أساس مخططه، حصارا لجيش التحرير الوطني لعدة شهور ذات نتائج وخيمة على الثورة بالاعتماد على الوحدات العسكرية الفرنسية الخبيرة في أسلوب الحرب الشاملة وتجنيد المزيد من القوات الإضافية المشكلة أساسا من فرق الحركة إذ تشير الإحصائيات أن تجنيدهم بلغ في جانفي 1957 نحو 38 ألف، و 103 ألف خلال ديسمبر 1958 ليصل في آخر سنة 1960 إلى 200 ألف. [2]

وإذا كان مخطط شال قد أثر في بعض جوانبه على جيش التحرير الوطني الذي خسر عددا هاما من تعداده، فإنه لم ينجح في إطفاء نار الثورة عسكريا في الولايات وعلى الحدود وفي القواعد الخلفية، ومن الناحية الدبلوماسية سوف تتمكن الثورة من الظفر بالدعم السياسي والدبلوماسي المتنامي على مستوى الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية والمزيد من الدعم من جانب البلدان الشقيقة والصديقة.

1– Guy, Pervillé: Op.cit, P 165 .

2– Maurice, Faivre : **Les Archives inédites de la Politique Algérienne 1958-1962,** Editions l'Harmattan, Paris 2000, P 175

الفصل الثاني

تنظيمات الثورة الإدارية والسياسية

تقديم.

1- الهيكلة الإدارية والسياسية للثورة.

2- تنظيم الثورة على ضوء مقررات مؤتمر الصومام.

3- الإطار الهيكلي السياسي للثورة.

4- الجوانب التنظيمية العسكرية.

5- التنظيمات الصحية للثورة (نموذج الولاية الخامسة).

تقديم:

عبرت الثورة عن نفسها منذ الفاتح نوفمبر 1954 بوثيقة بيان أول نوفمبر كمرجعية أساسية، وبموجبها شرح قادة الثورة الأوائل المشروع الثوري للجماهير، بأن تمّ الاتفاق على شن العمليات الأولى في وقت واحد وفي مختلف مناطق الوطن في شكل عمليات مضبوطة بصرف النظر عن حجمها، وقد نجحت في إحداث صدى عميقا على المستوى الشعبي، إذ لطالما كان الجزائريون يترقبونها ويرجون إنهاء عهود الاستعمار والقهر.

وإذا كانت الثورة بالأساس عسكرية في طابعها العام، فإن قادة الثورة كانوا يعتبرون بأن الحركية في الأوساط الجماهيرية دعامة رئيسية للنجاح، وأن المراحل المقبلة سوف تحتاج أكثر إلى تنمية أشكال العمل السياسي مع فئات الشعب كونها طاقة جاهزة للشحذ، بالنظر إلى نبل القضية الوطنية من جهة، وإلى حجم المظالم الاستعمارية التي ظلت تلاحقها من لدن الإدارة الفرنسية وجمهور المستوطنين الحاقدين، وعلى هذا الأساس جاءت قناعة الثورة في تجنيد الكفاح الجماهيري حول القضية الجوهرية وذلك بشرح مواقفها وصرف حالة الشكوك والاضطراب التي غذاها الاستعمار والجهات المغرضة، وتوضيح أهدافها وغاياتها. [1]

وكانت جبهة التحرير الوطني قد وجهّت نداءها الأول إلى الشعب الجزائري لاحتضان الثورة كأفراد لا كتنظيمات سياسية، وأن الانضمام إليها يتم بصفة شخصية، وعبّرت جبهة التحرير عن نفسها بأنها القوة العسكرية والسياسية التي تقود الكفاح المسلح، ضد الاستعمار ممثلة في العناصر الوطنية التواقة للاستقلال[2]. وكان لزاما أن يكون الاتصال بالجماهير عملا مباشرا، حيث تكفل المجاهدون الأوائل بشرح

---

[1]– المنظمة الوطنية للمجاهدين: **الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة**– الجزء الثاني، المجلد الأول، طبع ونشر قطاع الاعلام والثقافة والتكوين، قصر الأمم ماي 1984، ص 36.

[2]– احسن ، بومالي:**استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954– 1956** ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، ص 119.

مبادئ الثورة باعتبارها واجبا دينيا يفرض على المسلم الدفاع عن دياره وصد الاستعمار الكافر، وواجبا وطنيا مقدسا، وذلك بالانتشار في مختلف القرى والأرياف، والتقرب من السكان في المشاتي والمداشر والدواوير في خلايا ولجان مضبوطة، واختيار الرجال المناسبين لهذه المهمة. [1]

على أن استراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى كانت تقضي بإيجاد صيغ وسبل مجابهة التحديات، والوضع المتوقع من جانب الإدارة الاستعمارية، و إحباط المناورة من أجل عزل الشعب عن الثورة، ولعل هذه الاستراتيجية تعبر عن النظرة المتبصره والواقعية لحالة محتملة، وعليه كان من الضرورة بمكان أن تجيد جبهة التحرير الوطني اختيار العناصر القادرة على الاضطلاع بهذا النوع من المهام نظرا لأهميته ولحساسيته بحكم طبيعتها التي تفرض الاتصال المباشر بالشرائح العريضة من الشعب وما يتطلبه ذلك من حكمة وتبصر في الإقناع والمعاملة.

كما كانت عناصر النواة الأولى من المجاهدين والذين سيصبحون لاحقا عناصر لجيش التحرير الوطني يقومون في إطار عمل منظم بالاتصال بالسكان في أوقات معلومة بالتخفي عن عيون الأمن والعسكر الفرنسي وأعوانه، وذلك لرصد المعلومات الدقيقة عن كل دشرة ودوار وقرية في كل ما يتصل بها من أحوال وإمكانات، وأخبار المراكز الاستعمارية والعناصر العملية للاستعمار وغيرها، وتكليف الثقاة من الرجال القريبين من محيط القرى المجاورة الاتصال بها قصد التعبئة والتوعية وشرح مشروع الثورة وبرنامجها، ورصد استعدادها لاحتضان مجموعات وفرق جيش التحرير الوطني. [2]

وفي هذه المرحلة أصبحت العديد من القرى تستقبل في حلكة الليل وحدة من جيش التحرير الوطني، تتمتع بالنضج السياسي والخبرة الكافية في مجال الهيكلة

---

[1]– احسن ، بومالي، مرجع السابق، ص 121.

[2]–نفسه، ص 121. أنظر أيضا: غربي، الغالي: **الاستراتيجيات الفرنسية في مواجهة الثورة الفرنسية 1954–1958**، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الاسلامية، وهران 2005، ص 355.

والتنظيم وروح التضحية، وتطلب التحاق السكان بالمسجد أو في مكان آمن حيث يتم الاجتماع للتأكيد على أهداف وغايات الثورة بقيادة جبهة التحرير الوطني وتقديم دروس حماسية في التوعية والوطنية، وبعدما يخضع الحاضرون لتأدية القسم على مصحف القرآن امتثالا للثورة ووفاء لمبادئها النبيلة، على أن يقوم المواطنون بعد ذلك بجمع الأسلحة المتوفرة في القرية، وتعيين متطوعة من بين السكان لتكوين فرقة مسبلين من 11 عنصرا ورئيس. [1] وأسندت للمسبل مهام مضبوطة أهمها:

- ضمان التغطية والتأمين وحراسة أفراد جيش التحرير الوطني عند تواجده بالقرية أو دخولها وعند مغادرتها.
- تموين جيش التحرير الوطني باحتياجاته من حيث المؤونة واللباس.
- توزيع البريد والمراسلات وإيصالها.
- تأدية دور الكشاف أو الدليل أمام طلائع جيش التحرير.
- جمع التبرعات والإعانات المالية.
- جمع وتخزين المؤن المختلفة.
- التكفل باستقبال أفراد وعناصر جيش التحرير الوطني والحفاظ على حياتهم من المخاطر.
- رصد تحركات أعوان الاستعمار والخونة
- اعتبار المسبل جنديا احتياطيا وإمكانية إشراكه عند الضرورة في العمل العسكري. [2]

وفي المرحلة الثانية شرعت الثورة في استحداث هيئات جديدة تنشط على مستوى التنظيم القاعدي الجماهيري وهي مرحلة استنفذت مدة زمنية هامة، نظرا لأهميتها في كسب ثقة الشعب وتعبئته من أجل الالتحاق بالثورة والانضمام إلى مؤسساتها، ويقوم المفوض السياسي ويطلق عليه أيضا المرشد السياسي بتأطير هذه

---

[1]–احسن ، بومالي، مرجع سابق، ص 122.

[2]–المنظمة الوطنية للمجاهدين، **الملتقى الوطني الثاني...**، مرجع سابق، ص 39.

الهيئات التي تحولت في مرحلة لاحقة المحافظة السياسية[1]، وتحددت مهمتها الرئيسة في التقرب من السكان في الأرياف والمداشر وتوعيتهم، وشرح الغايات التي تسعى من ورائها الثورة، وتأدية المهام الإدارية المتعلقة بتقييد العقود في الزواج والطلاق، وضبط ما يتصل بالميراث وسجلات المواليد والوفيات، والفصل في المنازعات العامة بين المتنازعين، كما يتولى المرشد السياسي مهمة الإشراف على شؤون التعليم من حيث إطاراته ومقرراته، وجمع الاشتراكات من المواطنين لفائدة الثورة والهبات في إطار عميل مضبوط ودوري، والاضطلاع بمهام الدورات التدريبية لفائدة المسبلين في كل قرية[2]، وفي إطار عملية التنظيم والهيكلة التي يسهر عليها المفوض السياسي، فإنه يجمع تقريرا شهريا مفصلا يقوم بتحريره مسؤول النظام، تكون ورقة عمل للتقرير الذي يدونه المرشد قبل أن يرفعه إلى العريف الأول السياسي كونه مسؤول على مجموعة من المفوضين. كما يسهر على تمويل رؤساء التنظيم في القرى والمداشر التي تقع تحت مسؤولية ويقرر كل ما يتعلق بالنشاط الفدائي ويفصل في أمر من يجري قبولهم ضمن وحدات جيش التحرير الوطني، ومن مهامه الحساسة الدعاية للثورة والدعاية المضادة للاستعمار لما لها من وقع وتأثير بسيكولوجي وانعكاس ايجابي على الجماهير التي تصلها عن طريقه أخبار الثورة وتطوراتها وتقارير عن انتصارات جبهة التحرير الوطني السياسي والعسكرية. [3]

ولقد جاء في إحدى الوثائق الثورية الصادرة عن القيادة العامة لجيش التحرير الوطني أن المرشد أو المفوض السياسي عنصر نابع من الثورة، وعامل على نشر مبادئها وأهدافها، وهو مناضل حيوي، وآلة للتكوين الروحي، والمساعد على إشعال

---

[1]– Mohamed, Guentari : **Organisation Politico- Administrative et Militaire de la Révolution Algérienne de 1954 à 1962** , volume I, OPU. Alger 1994, P77.

[2]–احسن بومالي: مرجع سابق، ص 124.

[3]–نفسه، ص ص 124– 125.

فتيلة الثورة وتأجيج جذوتها، الأمر الذي حمل الثورة على التركيز جيدا في انتقاء العناصر الكفؤة والثقاة القادرون على الاضطلاع بهذه المسؤولية على أحسن وجه. [1]

وللانتقاء السليم لمثل هذه العينّة من المفوض السياسي يقول الأستاذ محمد مرتاض الذي تولى مهام المحافظة السياسية في الولاية الخامسة:" ...كانت الثورة تبلوه في المعارك، وتراقبه في الصبر، وتستقرئ أحاديثه في الاجتماعات وقوته في إبطال الأضاليل...و تضبط صفاته من حيث الإخلاص العلني والشجاعة التي لا تخلو من رأي، وأن يكون ذا فكر خلاّق، متزودا بالوقود المعنوي...فهو المنظّم والمكون وقائد الجماهير والمربّي والمدرّب في الجيش والمكلف بالحرب النفسية... أن يحارب في الصفوف احتقار النفس، والشعور بالانحطاط وان يجعل الجماهير نشارك وتؤمن بالكفاح عن اعتقاد، فهو ليس جنديا عاديا ولا مجاهدا بسيطا بل قطعة ملتحمة مع الشعب... [2]" .

وهكذا تحوّل المفوضون السياسيون إلى قاعدة أساسية ومحورية في النشاط السياسي والإداري للجان الشعبية بإشرافهم المباشر الهرم التنظيمي و الهيكلي للخلايا والأفواج والأعراش والأقسام[3]، وربط مهامهم ضمن قواعد ومحاور تنطلق في البداية من العمل على إقناع المواطنين بمبدأ شعبية الثورة نظرا لانبثاقها من عمق الجماهير وأنها الطرح الجذري والمنطقي للوضع المتعفن الذي آلت إليه الجزائر في ظل الإدارة الاستعمارية، وان الثورة مطالبة بأداء رسالة وطنية بقيادة الجماهير إلى حمل هذه الرسالة، ومن ناحية أخرى كان على المرشد السياسي أن يوضح للمواطنين بأن الشعب هو قوة الثورة، وأن عليه ألاّ يربطها بأسماء بعض القادة فقط رغم قيمتهم كمسؤولين ومناضلين، وان وقوعهم في قبضة الاستعمار أو استشهادهم لن يعطل مشروع الثورة

---

[1]– محمد، مرتاض: **دور المحافظ السياسي في ثورة نوفمبر المجيدة**، أشغال الملتقى الوطني حول الحدود الغربية إبان الثورة التحريرية، المكتب الولائي للمجاهدين، تلمسان نوفمبر 2001، ص 66.

[2]– نفسه ، ص ص 67– 68.

[3]– SHAT : 1.H.1600 **: les Organisations Urbaines et Rurales du FLN en Wilaya5,** 2ème rapport du 2ème bureau – Etat major N° 2810/CAO région territoriale et corps d'Armée d'Oran.

فالشعب الذي أنجب أمثالهم من حيث درجة القيمة الوطنية والاستعداد على التضحية قادر لأن يجدّد في الجيل نظائر لهم، وقد لعب المرشد السياسي دورا بارزا في إعادة الثقة للشعب سيما بعد أن فقدت المنطقة الخامسة بن عبد المالك رمضان في اليوم الثالث من اندلاع الثورة واعتقال زهانة أحمد أسبوعا واحدا بعد استشهاد بن عبد المالك رمضان،[1] وغيرهما في مناطق مختلفة من الوطن، والغرض الأساسي من العملية التحسيسية تأكيد العلاقة العضوية بين الثورة والشعب، وأن جبهة التحرير الوطني من حيث طبيعتها وعقيدتها هي الثورة، والثورة تستمد شرعيتها وقوتها من الشعب الذي يؤدي واجبه كاملا تجاه الوطن الذي يجب أن نصُدَّ عنه العدوان ونواصل لأجله مسيرة الكفاح الطويلة والشاقة للأجيال السابقة، والتي هبّت دفاعا عن الأرض والعرض منذ الأيام الأولى للاحتلال، ذلك أن تحرير الجزائر مثلما جاء في بيان أول نوفمبر هو من عمل كل الجزائريين وليس من عمل شخص أو فئة دون غيرها.[2]

كما تفطنت الثورة منذ البداية إلى أهمية الجانب الإعلامي موازاة مع النشاط العسكري وذلك لتنوير الرأي العام الدولي بعدالة القضية، وإبطال المزاعم الاستعمارية التي ظلت تدعي بأن الجزائر جزء لا تتجزأ من التراب الفرنسي، وفضح الزيف الاستعماري المتستر وراء شعارات الثورة الفرنسية في الحرية والمساواة والعدالة وحقوق الإنسان والمواطن، وان الثورة في الجزائر تسعى إلى النهوض بالجزائر بطاقاتها.[3]

ولقد اختلفت أشكال الإعلام كجهاز حيوي فمنه ما كان يتم عن طريق الاتصال المباشر أو ما يعرف بالإعلام بأسلوب المشافهة، وبواسطة الرسائل والمناشير، فضلا عن الإعلام المندرج ضمن النشاط الخارجي أي نشاط ممثلي جبهة التحرير الوطني عبر التصريحات الرسمية في الندوات الصحفية والصحافة الدواية كأسلوب للتعريف بالثورة وتدويل القضية الوطنية التي احتضنتها الدول الشقيقة والصديقة المؤمنة

---

[1]– Redouane, Ainad TABET : **Histoire d'Algerie…op**.cit P 185

[2]–أحسن، بومالي: مرجع سابق، ص ص 126. 127.

[3]–نفسه، ص 129. أنظر أيضا: عواطف، عبد الرحمان:**الصحافة العربية في الجزائر 1954–1962**، ط1، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 1987، ص ص 48 . 49.

بالقضايا العادلة، من ذلك مثلا أن الوفد الخارجي للثورة في العاصمة المصرية القاهرة استطاع أن يفتح جبهة إعلامية للثورة منذ انطلاقتها بإعلان أول تعليق في إذاعة "صوت العرب" جاء تحت عنوان: الثورة تنفجر الجزائر وتضمن ما يلي: " إن حركة المقاومة في بلاد المغرب العربي قد دخلت اليوم مرحلة حاسمة، وفعلا فإن حركة الفرق الجزائرية المسلحة قد التحقت لتدعيم الجبهة التي تكافح الامبريالية الفرنسية في جميع الشمال الإفريقي. وقد اختارت هذه الفرق اليوم الأول من نوفمبر للانطلاقة بحركتها الجديدة وأنها عقدت العزم على مواصلة الكفاح حتى يتم تحطيم الاستعمار تحطيما تاما وشاملاً، والقضاء على طغاة الاستعمار الذين فرضوا على بلادهم منذ 124 سنة.. ولقد أحدثت بداية هذه الحركة من طرف الفرق الجزائرية مفاجأة عنيفة في جميع الأوساط بالتراب الجزائري، ويعتقد الملاحظون بأن انفجار هذه الوطنية الجزائرية يعتبر بداية نهاية الاستعمار الفرنسي في كامل القارة الإفريقية..." [1].

وإلى جانب إذاعة صوت العرب، تجندت إذاعة القاهرة لخدمة الثورة الجزائرية. ومن الإذاعات الصديقة الإذاعة المجرية من بودابيست Budapestوغيرها من الإذاعات التي ساهمت في بث صوت الثورة.

1-الهيكلة الإدارية والسياسية للثورة:

جندت الثورة منذ إعلانها كل الإمكانات البشرية والمادية لإرساء قواعد تنظيم إداري وسياسي يوفر فعاليتها ونجاعتها وربط هذا التنظيم مباشرة مع الجماهير الشعبية العريضة والمناضلين المكلفين بتوضيح ونشر أهداف الثورة ومبادئها وهو الأمر الذي عزز الثورة تدريجيا بالوطنيين والمتحمسين للانضمام إلى الثورة. وكان المناضلون مكلفين برصد تحركات القوات العسكرية الفرنسية وفضح الخونة المتسترين، وجمع تفاصيل المعلومات عن حصيلة نشاط عناصر جيش التحرير الوطني وشهدائه وجرحاه وغنائمه وغير ذلك، وأخبار عن وضع العدو وخسائره، وذلك بتنصيب لجان خاصة تنشط في الدواوير، وتكليف مسؤولين عن هذه اللجان للتقرب من السكان والاتصال

[1]- احسن، بومالي: نفس المرجع السابق، ص 136.

بالمجموعات الأولى على أن التنظيم الجديد في هذه المرحلة من عمر الثورة كان يقوم على هرم ينطلق من الخلفية والفوج والعرش إلى القسم وهي كلها من الناحية التنظيمية تقع تحت سلطة ومسؤولية المفوض السياسي الإقليمي. [1]

أولا- الخلية:

وتعتبر نواة ومحور التنظيم السياسي والإداري للثورة، ومن الناحية العددية فإنها لا تزيد عن 15 عنصرا في الأرياف وخمسة عناصر في المدن، تؤدي مهامها في سرية وانضباط، وبعد التأكد من نزاهة المواطنين بإخضاعهم إلى المراقبة والتجربة والمتابعة وحتى تصنيفهم من مرتبة محب إلى مشارك ومناضل، يؤدون القسم على كتاب الله بترديد عبارة:" أقسم بالله أنني لا أخدع نظام الجبهة، وأن ألتزم بتنفيذ أوامرها، وأن أطيع مسؤوليها، وأن لا أفشي سرّا من أسرار الثورة مهما كانت الظروف والأخطار التي أتعرض لها. [2]

ومن المهام الرئيسة للخلية دعوة الشعب للامتناع عن الخدمة في الوظائف التي توفرها الإدارة الفرنسية، ووقف دفع الضرائب والأتاوات، ورفض المثول أمام القضاء الاستعماري، ودعوة صريحة لعناصر القياد والباشاغا إلى إعلان القطيعة مع فرنسا، والامتثال لأوامر جبهة التحرير، بدءا بالإقلاع عن التدخين إلى ضرورة الحرص على سلامة جيش التحرير وتوفير احتياجاته المختلفة من الإيواء وتوفير ظروف الراحة والإطعام وجمع قطع السلاح المتوفرة لدى بعض المواطنين من بنادق صيد وغيرها، ومن مهام الخلية أيضا جمع الاشتراكات بانتظام، وهي نصيب من المال يخصصه كل مواطن للثورة ويختلف المبلغ من فرد لآخر حسب الوضعية والمداخيل، وهو ما نسبته 10 % بالنسبة للموطنين، وأما التجار فتحدد قيمة اشتراكهم بالنسبة لتجارتهم من حيث رأس المال أو حيوية البيع، على أن يستلم المشترك وصلا يحمل إشارة إلى

---

[1]- احسن، بومالي: مرجع سابق، ص 140.

[2]- المنظمة الوطنية للمجاهدين: التقرير الولائي لوهران- **الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة**، وهران ماي 1983. ص 5.

مصدره أي جبهة التحرير الوطني وختمها وأسم المشترك والمبلغ. [1] وإلى جانب ذلك يقوم عناصر الخلية بأداء دور عيون للثورة وشبكة استعلاماتها وتقديم تقارير ومعلومات عن حركة في المنطقة ومن جانب العدو.

ثانيا –الفوج:

يمثل الفوج من الناحية التنظيمية تجميع ثلاث خلايا، ويخضع لنظام انضباط خاص سيما وأنه مطالب بتشخيص الانشغالات ودراستها، والفصل فيها، كما اختص دور الفوج في دعم وحدة الصف وتأكيد الالتحام بين الجماهير العريضة وجبهة التحرير وجيشها ولعل ذلك ما قوىّ الهيكلة العامة للثورة. [2]

ثالثا –العرش:

وأما العرش فهو عبارة عن صيغة تنظيمية تجتمع فيها عدة أفراج، يشرف عليهم مفوض سياسي، ومن مهامه الالتزام بتنفيذ قرارات الثورة وأوامرها، وضمان التنسيق بين الأفواج، وتنظيم الاجتماعات الدورية للسكان تخفيا عن عيون الاستعمار وبشكل سري، والبت في الخلافات والمنازعات التي تحدث بين المواطنين وتوعيتهم وإفشال المخطط الاستعماري القائم على إحداث انشقاقات جزائرية– جزائرية كشرخ لإجهاض الثورة وعزلها عن الشعب ومن مسؤولي العرش نجد المكلف بالاتصالات والأخبار، ومسؤول التموين، ومسؤول التنسيق بين الأعراش خاصة منها المتجاورة لربطها حول عملية تنسيقية مع الثورة والمسؤول عن المؤن وجمع الأسلحة، والمسؤول المخبر المكلف بالاستعلامات. [3]

رابعا– القسم:

---

[1]– المنظمة الوطنية للمجاهدين: **الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة** ، التقرير الجهوي لولايات الغرب، مرجع سابق، ص 105. أنظر أيضا نموذج القسيمة في الملحق.

[2]– احسن، بومالي: مرجع سابق، ص 142

[3]– احسن، بومالي: مرجع سابق ، ص 143.

يضم القسم من الجانب التنظيمي مجموعة أعراش، ويشرف عليه قائد يسمى مسؤول القسم، وله أربعة نواب يضطلعون بمسؤوليات محددة فالنائب الأول مسؤول سياسي، والنائب الثاني مسؤول عسكري، إلى جانب المسؤول عن التموين ومسؤول الأخبار.

وأما المسؤوليات والمهام المنوطة بالقسم تتلخص في تحقيق اندماج جبهة التحرير الوطني وجيشها بين الجماهير والسكان في مختلف مناطق الوطن، والمتابعة الدقيقة للنشاط القاعدي عن طريق هيكلة المناضلين والمواطنين والتنسيق بينهم وبين قيادة وإدارة القسم، والتركيز الدائم على تحقيق ديمومة ربط الاتصال بين العرس والقسم والمركز مع قيادات الأقسام. [1]

2- تنظيم الثورة على ضوء مقررات مؤتمر الصومام:

نجحت جبهة التحرير الوطني منذ 1954 في قيادة الثورة وأظهرت الصلابة في مواجهة القمع الاستعماري وهو أمر كان متوقعا، وفي ضرب المناوئين لها، وكان نجاحها أكبر في كسب الجماهير التي احتضنتها وتبنّت مشروعها. ومع مرور الأيام والشهور حصل تطور متسارع الوتيرة وهو أمر طبيعي بالنسبة للثورة الأمر الذي جعل قادتها يفكرون في صيغة واستراتيجية هيكلة جديدة تتماش وطبيعة الظروف التي تعيشها عسكريا وسياسيا، سيما وأن الظروف التي سبقت هذه المرحلة وتزامنت مع تفجير الثورة لم تكن لتتيح الاتصال والتنسيق وفي ذلك يقول يحي بوعزيز: " ...إن القادة الذين أعدوا للثورة وأشعلوها وضعوا في اعتبارهم وجوب الإعداد لأول مؤتمر يضم جميع القادة والمناضلين في أول فرصة تتاح لهم، ولكن هذه الأمنية لم تتحقق خلالا عام 1955..." [2] وفي صيف 1956 توفرت الفرصة لعقد أول مؤتمر وطني

---

[1]- عبد الرحمن، آيت: "**كيف استطاعت الثورة أن تجند كافة الطبقات الاجتماعية**"، في جريدة – المجاهد الأسبوعي- العدد 584، الجزائر، أكتوبر 1971، ص6.

[2]- يحي، بوعزيز: **ثورات الجزائر خلال القرنين 19 و 20**، ج2، مرجع سابق، ص 318.

لجبهة التحرير الوطني بعد اتصالات وعمل تنسيقي، وكان انعقاده بمنطقة الصومام التابعة للولاية الثالثة في اعتبارا من يوم 20 أوت 1956.

ومن الضروري التذكير هنا بالدور الذي لعبته الدوائر السياسية الفرنسية وأدوات الدعاية الاستعمارية منذ انطلاقة الثورة في تشويهها، وفي كونها أي الثورة غير معبرة عن نفسها بتنظيم سياسي له شرعية قانونية، ويسمح لنفسه أن يكون مفوضا باسم الجزائريين، غير أن الأمر لم يكن يعدو سوى مناورة طالما تعوّد عليها الاستعمار في العديد من المناسبات، والغرض منها هذه المرة استبعاد أية محاولة لمباشرة محادثات مع جبهة التحرير الوطني وسعي لكسب الوقت الكافي لتصفيتها بالحسم العسكري سيما وأن الاستعمار كان يدرك منذ البداية من خلال وسائله الاستخباراتية وتصريحاته الرسمية العلنية أن جبهة التحرير الوطني هي القوة السياسية والعسكرية لثورة الجزائر. [1]

وكان من الضروري على قادة الثورة من الوقوف وقفة واقعية إزاء تطور العمل العسكري بالدرجة الأساس منذ الفاتح نوفمبر وإلى غاية سنة 1956 وتحديد الإنجازات والقراءة الواعية للتحديات المفروضة على جبهة التحرير الوطني كحركة ثورية طلائعية، اضطلعت بالمهام العسكرية والسياسية معا بيد ان قادة الثورة في 1954 كانوا مسؤولين سياسيين وعسكريين[2]، على اعتبار أن العمل السياسي ظل متصلا بالنشاط العسكري منذ البداية وعليه جاء مؤتمر الصومام ليتيح تنظيما جديدا وهيكلة إدارية وسياسية للثورة بعد أن شخصت راهنها، وحددت أهدافها في المرحلة اللاحقة عن طريق استحداث أجهزة ومسؤوليات جديدة تتوخى شمولية الثورة واتساعها وتنظيم العمل المسلح في الداخل والخارج عسكريا وسياسيا وإداريا في ظل السياسة الاستعمارية الشرسة التي يقودها الجيش الاستعماري وتدعمها الدوائر السياسية الرسمية في باريس وبشكل خاص منذ تولي **(Robert Lacoste)** الحكومة العامة الفرنسية في الجزائر،

---

[1]– أحسن ، بومالي: مرجع سابق، ص 331، أنظر أيضا: عقيلة، ضيف الله، مرجع سابق، ص 249.

[2]– Mohamed, Teguia : Op.cit P135.

وقد حصل الحاكم العام الجديد على كامل التزكية والإمكانات لقمع الثورة الجزائرية وإنهائها[1].

وبعد التحضيرات الأولية للمؤتمر قصد تحديد مكان انعقاده وتاريخه في يوم 20 أوت الموافق لجملة من الأحداث أبرزها ذكرى نفي السلطان محمد الخامس إلى مدغشقر، وذكرى هجومات 20 أوت 1955 في الشمال القسنطيني واقتراب موعد عقد المنظمة الأممية دورتها في أكتوبر الرهان الدبلوماسي التي أرادته الثورة أن يعزز نشاطها الثوري الدائر في مختلف مناطق الثورة. وفي 23 أوت طرح المجتمعون القرارات المنبثقة عن المؤتمر الذي ضم كل من العربي بن مهيدي كرئيس للجلسات والمسؤول العسكري عن المنطقة الخامسة (الغرب الوهراني)، عبان رمضان ككاتب وممثل عن جبهة التحرير الوطني، أعمر أو عمران كمسؤول عن منطقة الجزائر، كريم بلقاسم ممثل المنطقة الثالثة، زيغود يوسف عن المنطقة الثانية، عبد الله بن طبال نائب زيغود يوسف في غياب الولاية السادسة وأعضاء الوفد الخارجي للثورة. [2]

جاءت وثيقة مؤتمر الصومام في ثلاثة أقسام، القسم الأول منها يتعرض للأوضاع السياسية، ويشرف القسم الثاني العمل والآفاق في المستقبل، وأما القسم الثالث فيركز على أساليب ووسائل العمل الثوري بكافة أشكاله. وتتضمن الوثيقة الدواعي التي أفضت إلى ضرورة عقد الاجتماع في إطار مؤتمر وطني للثورة التي كانت قد باشرت عمليات أول نوفمبر وفق مبدأ المبادرة الفردية للقادة المسؤولين على المناطق الخمس وليس في إطار قيادة واحدة، وحتى المرحلة التي أعقبت مباشرة أولى عمليات 1954 اتسمت بغياب الاتصال بينهم نتيجة الظروف التي أقرتها المرحلة في ظل ردود الفعل الاستعمارية القمعية والعنيفة، وعليه كان عقد مؤتمر الصومام حاجة

---

[1]– راجع في ذلك بالتفصيل حول موضوع مظاهر السياسة الاستعمارية في : غربي، الغالي: مرجع سابق، ص360.

[2]– أحسن ، بومالي: مرجع سابق، ص338.

وضرورة استلزمت على الثورة تقييم تجربتها الناشئة وذلك لتنظيم الكفاح المسلح بإقرار المبدأ القائم على أولوية الداخل على الخارج. [1]

كما سطر المؤتمرون تقارير اشتملت التقسيم الجديد للثورة والإطار الهيكلي لجيش التحرير الوطني ومراكز القيادة، وتقرير عسكري يحدد جيش التحرير من حيث وحداته وتعداده، وتقرير مالي مفصل عن الوضعية المالية لكل منطقة وتقرير سياسي حول الحالة العامة في الأوساط الجماهيرية وبين أفراد جيش التحرير الوطني.

وكان أول تقرير من جانب مسؤول المنطقة الثانية زيغود يوسف قدر عدد المجاهدين من نوفمبر إلى أوت 1956 بـ 1669 مجاهد وخمسة آلاف مسبل وأشار إلى كمية الأسلحة المتوفرة والوضع المالي. وأعقبه بلقاسم كريم المسؤول العسكري عن منطقة القبائل (المنطقة الثالثة) حيث شرح وضعية جيش التحرير الذي أصبح يضم 3100 عنصرا و 7500 مسبل وعدد هام من المناضلين القادرين على الالتحاق بالعمل المسلح، وذكر شيئا عن مجموع السلاح والذخيرة المتوفرة والوضعية المالية في الصندوق والمقدرة بـ 445 مليون فرنك قديم بمعدل دخل شهرين تصل إلى 110 مليون فرنك قديم، ومصاريف يصل معدلها الشهري إلى 55 مليون.

وأما عمر أوعمران المسؤول عن المنطقة الرابعة قدم تقريرا مكتوبا أشار فيه إلى تعداد المجاهدين بألف وألفين من المسبلين ونوعية الأسلحة والوضعية المالية للمنطقة [2]

وتضمن تقرير محمد العربي بن مهيدي الوضع العام للثورة في المنطقة الخامسة نوه فيه بالتطور الذي عرفته الثورة في المنطقة الغربية منذ الانطلاقة، برغم الضعف المسجل في الأسلحة، واستشهاد العديد من معاونيه، ووقوع بعضهم في قبضة الاستعمار، وقد قدّر عدد أفراد جيش التحرير بـ 500 عنصر و 500 مسبل، وأشار

---

[1]– ضيف الله، عقيلة: مرجع سابق، ص252. أنظر أيضا: محمد لحسن، ازغيدي: مرجع سابق، ص 76.

[2]– راجع في ذلك أحسن، بومالي: مرجع سابق، ص 341 وأيضا:

Benyoucef, Benkhedda : Abbane- Ben M'hidi….., Op.cit. P P 49-50.

أيضا إلى نوعية الأسلحة وغلى الوضعية المالية في الصندوق والمقدرة بخمسة وثلاثين مليون فرنك قديم.

وأما تقرير المنطقة السادسة فقد قرأه عمر أو عمران باسم قائدها علي نلاح جاء فيه الوضع العسكري في المنطقة المستحدثة حديثا وهي تضم إلى تاريخ انعقاد المؤتمر مائتان مجاهد، ومائة مسبل و500 مناضل وأنواع وعدد الأسلحة والذخيرة المتوفرة ومبلغ عشرة ملايين فرنك. [1]

كما أكد المؤتمرون في وثيقة الصومام على عدالة القضية التي تخوضها جبهة التحرير الوطني على اعتبار أن الثورة في الجزائر تقودها قوة سياسية وهي ثورة حقيقية مكتملة المفهوم والمشروعية وليس تمردا محدودا وخروجا عن القانون كما تروج له الدعاية الاستعمارية والمستوطنون الحاقدون، ولقد أكدت الثورة وتنظيمها واستماتتها للسلطات الفرنسية في الجزائر كما في باريس أن ما يجري في الجزائر يقوده تنظيم جماهيري وطني حول قيادة مركزية هي بمثابة أركان حرب[2].

وخلال أسبوعين كاملين أنهى المؤتمرون المجتمعون في منطقة الصومام صياغة هيكلة سياسية وإدارية وعسكرية للثورة، بمعطيات مغايرة عن التنظيم الذي عرفته منذ الفاتح نوفمبر 1954، وأوجدوا القواعد المؤسسة لقيادة مركزية ممثلة في أعلى هيئة للثورة ويمثلها المجلس الوطني للثورة الجزائرية Le conseil national de la révolution algérienne CNRA)،
ولجنة التنسيق والتنفيذ(comité de coordination et d'exécution CCE) ، فضلا عن الإطار الهيكلي والتنظيمي لجيش التحرير الوطني.

3-الإطار الهيكلي السياسي للثورة:

---

[1]- أحسن، بومالي: مرجع سابق، ص 342.

[2]- أنظر في ذلك:

- Alistair , Horne :**Histoire de la Guerre d'Algerie,** traduit par yues du Guerny, 3ème édition, Editions Albin Michel, Paris 1980. P P 133 – 136- voir aussi : Gilbert Meynier : **Histoire interieure du FLN…,** Op.cit, P P 191-200.

أولا: المجلس الوطني للثورة الجزائرية:

ويمثل أعلى هيئة قيادة في الثورة ويؤدي دور الهيئة التشريعية، من صلاحياته اتخاذ جميع القرارات من حيث تعيين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ التي تلتزم بتنفيذ قراراته في مجال العمل والنشاط السياسي والعسكري، ويحدد معالم السياسة التي تنتهجها جبهة التحرير الوطني في الداخل والخارج مع إقرار مبدأ أولوية الداخل على الخارج، وأولوية السياسي على العسكري على اعتبار أن غايات وأهداف الثورة هي سياسة بالأساس. ويضم المجلس الوطني للثورة الجزائرية 34 عضوا (17 دائمون و 17 عضوا إضافيا) إلا أن دورة المؤتمر الوطني الثاني المنعقد سنة 1957 بالعاصمة المصرية القاهرة وسعت العضوية إلى 54 عضوا، وفي 1959 أثناء المؤتمر الثالث بليبيا سطر المؤتمر مستقبل الثورة بصياغة وثيقة دستور مؤقت على أسس ومبادئ واضحة، وعموما فإن المجلس الوطني للثورة الجزائرية يمثل الإطار الأوحد الذي يملك سلطة القرار بشأن القضايا العامة المتصلة بالجزائر وهو الذي يصادق بأغلبية الثلثين على الاتفاقات والمعاهدات التي توقعها الحكومة مع العالم الخارجي. [1]

ثانيا: لجنة التنسيق والتنفيذ:

هي بمثابة الهيئة التنفيذية المنبثقة عن المجلس الوطني للثورة الجزائرية وتلتزم أمامها في تحويل جميع القرارات العسكرية والسياسية موضع التنفيذ، مع احتفاظها بالسلطة على أجهزة الثورة في مختلف الولايات التي عوّضت المناطق. ومن حيث تركيبتها ضمت:- محمد العربي بن مهيدي بصفته مسؤولا عن العمل الفدائي في مدينة الجزائر- عبان رمضان المسؤول عن الشؤون السياسية والمالية – بلقاسم كريم منسِّقًا بين ولايات الثورة مع احتفاظ بقيادة الولاية الثالثة- بن يوسف بن خدة مسؤول الاتصال مع التنظيمات والاتحادات، وسعد دحلب المسؤول عن الدعاية والإشراف على جريدة

[1]-عقيلة، ضيف الله: مرجع سابق، ص ص 254. 255، وأيضا: الغالي: غربي: مرجع سابق، ص 360.

المجاهد لسان حال جبهة التحرير الوطني. [1] وحتى تؤدي لجنة التنسيق والتنفيذ مهامها جيدا، استحدث المؤتمرون هيئات فرعية تتولى شؤون الثورة والشعب على مستويات قاعدية أهمها: لجنة الدعاية والأخبار – اللجنة الاقتصادية – اللجنة السياسية واللجنة النقابية وهي كلها تتصل بلجنة التنسيق والتنفيذ CCE ومسؤولة أمامها. ونتيجة عملية خطف الطائرة التي كانت تقل الوفد الخارجي للثورة من المغرب إلى تونس وتحويلهم إلى مطار الجزائر حيث باشرت السلطات العسكرية الاستعمارية باعتقالهم وسجنهم في عملية قرصنة جوية نفذها سلاح طيران الفرنسي في 22 أكتوبر 1956، واستشهاد العقيد محمد العربي بن مهيدي الذي أخضع للتعذيب الوحشي على يد مظليي بيجار Bigeard سنة 1957، طلب المجلس الوطني للثورة الجزائرية بعقد مؤتمر بالقاهرة وقد جدت أشغاله خلال شهر أوت من سنة 1957، وبموجبه أصبحت لجنة التنسيق والتنفيذ تضم في عضويتها ما بين 5 و 14 عضزا من بينهم خمسة أعضاء شرفيين وهم القادة التاريخيون المعتقلون: أحمد بن بلة، حسين آيت أحمد، بيطاط رابح، محمد بوضياف ومحمد خيذر، وأضيف للجنة 5 عسكريين برتبة عقيدهم على التوالي: عبد الحفيظ بوصوف، بلقاسم كريم، عمر أو عمران، لخضر بن طوبال ومحمود الشريف، وأربعة أعضاء سياسيين عبان رمضان، الدكتور لمين دباغين، عبد الحميد مهري وفرحات عباس ولم يرد فيها بن يوسف لن خده وسعد دحلب العضويين في اللجنة الأولى. [2]

وهكذا جاءت الهيكلة الجديدة بتوحيد الهيئات والتنظيمات العسكرية والسياسية وتحديد المهام والمسؤوليات في جميع المستويات من أعلى هرم في القيادة إلى المستويات القاعدية وهي الاستراتيجية الجديدة للثورة بعد أن وضعت حدًّا إلى التنظيم الذي انطلق واندفع بموجبه الكفاح المسلح سنة 1954، كما أتاح التنظيم الجديد رسم

---

[1]– من صلاحيات CCE، تنظيم وتوزيع وحدات جيش التحرير الوطني وتحديد عملياتها العسكرية في الولايات وإصدار التعليمات لتوجيه الثورة وفروعها وأجهزتها السياسية والعسكرية والدبلوماسية مع ربط العمل الثوري في الداخل بالعمل والنشاط السياسي الخارجي في إطار دبلوماسي... أنظر في ذلك: عقيلة، ضيف الله: مرجع سابق، ص ص 257–258.

[2]– عقيلة، ضيف الله، مرجع سابق، ص ص 258– 259.

الإيديولوجية التي تقوم عليها جبهة التحرير الوطني والخط السياسي الذي تسير عليه مستقبلا الدولة الجزائرية ورويتها المستقبلية في إطار الدولة الجزائرية المستقبلية. [1]

وفي إطار الهيكلة الإدارية تضمنت وثيقة مؤتمر الصومام استحداث أجهزة إدارة ذات الصلة المباشرة بالشعب وعلى مستوى القيادة والقاعدة تشغل وفق مبدأ النجاعة وتتماشي والمرحلة الجديدة التي تعيشها الثورة سيما وأنها وعت أكثر بالدور الجماهيري في معركتها مع الاستعمار وأعوان ومن الإجراءات الجديدة المتخذة بهذا الشأن إلى جانب اللجان الشعبية والمهام التي تضطلع بها إحداث جهاز وتنظيم قضائي يخضع لجبهة التحرير الوطني واستراتيجيتها في إنهاء عهد الامتثال للقضاء الاستعماري الفرنسي، وعليه برزت ما يعرف بلجان العدل كهيئات تابعة للمجالس الشعبية تؤدي دور المحاكم في الفصل في المنازعات والجنح في إطار الاختصاصات المدنية والإشراف المباشر على الأحوال الشخصيّة المعروفة، ومن الناحية التنظيمية فإن لجان العدل تتشكل من رئيس و أربعة أعضاء يتم تعينهم من طرف لجنة تشترط فيهم شروط الإلمام بالقضايا الشرعية في الأحكام واستقامة المعاملة. [2]

وأنشئت كذلك المحاكم الثورية التي تخضع في إجراءاتها إلى قانون داخلي حدّده جيش التحرير الوطني للنظر في القضايا ذات الطابع العسكري. وأما حكم الإعدام يدخل في دائرة اختصاص المجلس العسكري التابع للمنطقة ويستوجب استدعاء وحضور قادة الناحية التي وقعت فيها الجنحة التي أفضت بصاحبها إلى الحكم عليه بالإعدام، وفي هذه الحالة أكدت الثورة من خلال نص قانوني على عدم شرعية النطق بالإعدام من جانب العسكريين في حق القادة والمرؤوسين، ولا يجوز تنفيذ الحكم دون

---

[1]– أحسن ، بومالي: مرجع سابق، ص 343.

[2]–التفصيل في موضوع التنظيم القضائي للثورة وإجراءات المحاكمة وأصناف المخالفات والعقوبات راجع:
Said, Benaddallah : **La Justice du FLN pendant la Guerre de libération**,1ère édition, SNED. Alger 1982, P P 90. 93.

وأيضا: عبد الحميد ، زوزو: **محطات في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية على ضوء وثائق جديدة**، إصدارات_دار هومة، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر 2004، الصفحات: 528 –529–530–531–532–533–534–535–536.

إخطار قيادة الولاية. [1] وعلى صعيد الهيكلة الجماهيرية أوكلت لجنة التنسيق والتنفيذ مهمة التنسيق والاتصال مع قيادات التنظيمات الشعبية لبن يوسف بن خدة، وهي تتسع لتنظيمات وهياكل هامة باعتبارها ذات الصلة الوثيقة بالشرائح العريضة من المجتمع الجزائري سيما منها الفئات العمالية، والموطنين الجزائريين في المهجر وجمهور الطلبة والمرأة باعتبارها عنصرا فاعلا في المجتمع وحيويا بالنسبة للثورة وقد خصت وثيقة الصومام من خلال مقرراتها إطارا تفصيليا لهذه التنظيمات. [2]

4- الجوانب التنظيمية العسكرية:

أقر مؤتمر الصّومام تنظيما عسكريا خاصا وذلك بتوحيد القيادة ووضع الرتب العسكرية ورسم تقسيم جديد للثورة قصد التحكم في النشاط الثوري والتأطير اللائق للعنصر البشري وضمان التنسيق بين مختلف مناطق الجزائر وعليه عوضت الولاية المنطقة، والمنطقة الناحية، والناحية أصبحت قسما بالإضافة إلى المنطقة المستقلة **(Zone Autonome d'Alger ZAA)** للجزائر العاصمة، وعلى المستوى الخارجي اتحادية جبهة التحرير في فرنسا وتونس والمغرب:

(Fédération FLN de France) [3]

ومن حيث التنظيم العسكري لوحدات وعناصر جيش التحرير الوطني، أصبحت التركيبة الجديدة تضم:

- الفيلق: ويتألف من 3 كتائب و 20 إطارا بمجموع 350 جندي.
- الكتيبة: وتضم ثلاث فرق و 5 إطارات بمجموع 110 جندي.
- الفرقة: تضم 3 أفواج ورئيس للفرقة ونائبه بمجموع 35 جندي.
- نصف الفوج: يتركب من 5 جنود على رأسهم جندي أول.

---

[1]- Said, Benaddallah :Op.cit , P 94

[2]- للتفصيل راجع: احسن بومالي، مرجع سابق، ص ص 343- 344 وأيضا: عقيلة ضيف الله: مرجع سابق، الصفحة 269 وما يليها.

[3]- أحسن ، بومالي: مرجع سابق، ص ص 343، 344.

– الفوج:ويتكون من أحد عشر جنديا من بينهم جندي برتبة عريف وجنديان أولان.

وتضمن التنظيم كذلك تعميما للرتب العسكرية على المنوال الذي كان معمولا به في المنطقة الثالثة (القبائل الكبرى) مع تحديد المرتب الشهري لكل رتبة عسكرية[1]. وعن المسؤوليات العسكرية انطلاقا من الولاية التي يقودها ضابط برتبة صاغ ثاني أي عقيد (كولونيل) ونوابه الثلاثة برتبة صاغ أول أي رائد **(Commandant)** ، وقائد المنطقة برتبة ضابط ثاني أي نقيب **(capitaine)** ويكون نوابه الثلاثة برتبة ضابط أول (ملازم أول، وقائد الناحية برتبة ملازم ثاني ونوابه ثلاث برتبة ملازم أول أي مرشح **(Aspirant)**، وقائد القسم برتبة مساعد وعدد نوابه ثلاثة برتبة عريف أول، ويستفيد المحافظون كذلك بنفس الرتب. والملاحظ أن مجموع الرتب العسكرية لجيش التحرير الوطني لم تتجاوز رتبة عقيد حيث تقرر تأجيل الترقية إلى رتبة جنرال إلى ما بعد الاستقلال[2].

وأما مسألة ترقية الرّتب العسكرية الخاصة بالضباط فهي من صلاحيات لجنة التنسيق والتنفيذ وتتم باقتراح من مسؤولي الولاية، كما يعيّن نواب الضباط أو إجراء سحب رتبهم العسكرية من طرف قادة الولاية، كما يتولى قائد المنطقة تعيين الجندي أو انتزاع رتبته العسكرية. وعن المصطلحات المستخدمة في جيش التحرير الوطني:

– **المجاهدون:** وهو المقاتلون في صفوف القوات المسلحة لجيش التحرير الوطني، يرتدون في غالب الأحيان البزّة العسكرية ويشاركون في العمليات القتالية وهم مهيكلون في إطار الفوج والفرقة والكتيبة.

---

[1]– احسن ، بومالي: مرجع سابق ، ص 345. وعن شكل وشعار الرتب العسكرية أنظر الملحق.

[2]–عقيلة، ضيف الله: مرجع سابق ص 261 وأيضا: - Mohamed, Teguia : Op.cit , P 153

– **المسبلون:** هم العناصر التي تدعم النشاط العسكري لجيش التحرير الوطني، ويشكلون قوة احتياطية تحرص على التموين والإيواء، وتزويد الثورة بالأخبار المختلفة عن الاستعمار وأعوانه وتحركاتهم، ورعاية الجرحى.

– وأما **الفدائيون:** يشكلون أيضا العناصر الثورية التي يقتصر نشاطها في المدن والأرياف، ويعتبرون إمدادا لجيش التحرير الوطني، وتوجه عملياتهم ضد المراكز الاستعمارية الأمنية والعسكرية، وضرب المصالح الاقتصادية للمستوطنين كما يكلفون بتصفية الخونة المتعاونين مع الاستعمار والحاقدين الفرنسيين المكلفين بالاعتقال والاستنطاق والتعذيب. [1]

ولاستكمال الجوانب الهيكلية والتنظيمية لجيش التحرير الوطني، استحدثت سنة 1960 هيئة الأركان العامة لجيش التحرير **(EMG)** بموجب القرارات المتخذة خلال انعقاد الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بليبيا في الفترة الممتدة ما بين منتصف ديسمبر 1959 إلى منتصف شهر جانفي 1960[2]، وعليه اضطلعت الهيئة الجديدة بمهام الإشراف على جيش التحرير الوطني، كما تمّ إنشاء اللجنة الوزارية للحرب**(Comité Interministériel de Guerre CIG)** وتمثلت قيادة هيئة الأركان العامة من هواري بومدين، علي بومنجل، قايد أحمد والرائد سليمان، وأما اللجنة الوزارية للحرب وبتوصية من المجلس الوطني للثورة ضمت كل من بلقاسم كريم بصفته نائبا لرئيس الوزراء ووزير للخارجية، لخضر بن طوبال وزيرا للداخلية، وعبد الحفيظ بوصوف وزيرا للتسليح والاتصالات العامة. [3]

---

[1]–أحسن، بومالي: مرجع سابق أنظر أيضا: عقيلة، ضيف الله: مرجع سابق، ص ص 266–267

[2]–للتفصيل راجع: محمد، عباس:**ثوار عظماء**، مرجع سابق، ص 144 وما يليها.

[3]– على أن التعديل الجديد كان يرمي إلى إبعاد أي شكل من أشكال الخلاف على مستوى جيش التحرير الوطني وإنهاء ما كان سائدا حول الخلاف بين الداخل وسلطة الخارج وقد عقد لهذا الغرض الاجتماع المعروف باجتماع العقداء العشرة في آخر جوان 1959 لمناقشة وضع الثورة وجملة القضايا السياسية والعسكرية، ودامت المناقسات أشهرا... راجع في ذلك: عقيلة، ضيف الله: مرجع سابق، ص 268.

ونظرا لتشعب وتداخل المجالات المرتبطة بالثورة، أسندت للقادة السياسيين والعسكريين مسؤولية الإدارة والإشراف على جميع نشاطات المصالح المتصلة بجيش التحرير الوطني وهي متعددة أهمها الهيئات الاجتماعية والصحية ومصالح الدعاية ومصلحة الاتصالات. [1]

كما لم يغفل مؤتمر الصومام مسألة إنهاء حالة الحرب والشروط والضمانات الواجب توفرها حيث أقرّ ضرورة الاعتراف الفرنسي باستقلال الجزائر، وعدم المساس بوحدة الشعب الجزائري وجبهة التحرير الوطني على اعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للجزائريين والثورة والقوة الأوحد التي لها حق التفاوض، واشتراط الاعتراف بالوحدة الترابية للجزائر، وضمان تسريح جميع المعتقلين الجزائريين وأصدقاء الجزائر المتواجدين في السجون الاستعمارية في الجزائر وخارجها، والسماح للمبعدين العودة إلى وطنهم، على أن يتم ضبط الشروط العسكرية لاحقا. ومن بين شروط وقف القتال اشتُرط احتفاظ جبهة التحرير الوطني بصفتها المفاوض باسم الشعب الجزائري وصاحبة الصلاحيات الكاملة لتنظيم الانتخابات وتأسيس حكومة من غير تدخا فرنسي، وحدّدت محاور المفاوضات حول المسألة الحدودية غير منقوصة من الصحراء، وملف الأقليات الأوربية بإتاحة مبدأ تخييرها بين الجنسية الجزائرية أو الفرنسية وليس الجمع بينهما في إطار الجنسية المزدوجة، وغير ذلك من الإطار الذي كانت تدور حوله هذه الضمانات. [2]

ومن الضروري الإشارة إلى أن التنظيمات التي استحدثتها الثورة في وثيقة الصومام أصحبت تشكل الإطار التنظيمي السياسي والإداري والعسكري في كل ولايات الوطن الثورية، وكانت في مجموعها شاملة للجوانب المدنية والعسكرية ولها يرتبط بشؤون ومصالح الشعب الجزائري المختلفة وحفظ كرامة المواطن وعائلة الشهيد، وأن وحدة التنظيم أتاحت للثورة الفعالية في مواجهة الاستعمار وإضعافه على أكثر من

---

[1]- Mohamed, Teguia : Op.cit. P 156.

[2]– أحسن، بومالي، مرجع سابق، ص ص 350. 351.

صعيد في الجزائر كما في قلب فرنسا أين تمت هيكلة المهاجرين الجزائريين في فرنسا وفق تنظيم سياسي وإداري في ولايات تنظيم الثورة ونقلها إلى عمق التراب الفرنسي، فضلا عن تنظيم موّحد لجيش التحرير الوطني بقيادة مشتركة كاستراتيجية جديدة للعمل الثوري. [1]

5-التنظيمات الصحية للثورة (نموذج الولاية الخامسة):

كان من الطبيعي أن يحظى المجال الصحي باهتمام الثورة بالنظر إلى طبيعة المواجهة التي كانت تقودها الجيوش الاستعمارية ضد وحدات جيش التحرير الوطني، فكان من الضروري ضمان الإسعاف وعلاج الجرحى ورعايتهم وعليه فإن فكرة استحداث مراكز العلاج، والمصالح الصحية المختلفة تحولت مع تطور الثورة إلى حاجة ملحة ترافق الإطار العملياتي للثورة وكان وجودها ملازما لمناطق انتشار وتمركز جيش التحرير الوطني وفي القواعد الخلفية في المغرب الأقصى.[2]

وقد أسندت مهام الإشراف على السلك الصحي للثورة في البداية إلى الحكيم محمد الصغير النقاش بتونس وهو من عائلة ثورية بندرومة، وأيضا إلى الحكيم عبد السلام هدام[3]. كما عملت جبهة التحرير الوطني على تنظيم هذا القطاع الحساس بإقامة مراكز أكثرها على الحدود الجزائرية المغربية وعلى التراب المغرب يوقد ساهم الجزائريون المقيمون بالمغرب الأقصى بشكل فعال في دعم وتفعيل هذه المراكز التي أصبحت مع مرور الوقت تتحول تدريجيا إلى مدارس التكوين الطبي والعسكري المتعدد الاختصاصات، ومن أبرز هذه المراكز نجد:

1- Mohamed, Guentari : **Organisation….,** Op.cit. P P 113 – 114

2- Ibid, . P 274. voir aussi : Gilbert, Meynier, **Histoire Interieure…,** op.cit. P .496.

3- Farouk, Benattia :**Actions…,** op.cit. P 74- Gilbert Meynier: Ibidem , Mohamed, Zerguini**: Une Vie de combats et de lutte, T1**. éditions Enahdda Alger 1990, P P .135. 136.

1- **مركز العرايش:** يوجد في منطقة الريف، ويختص بجمع وتخزين الأسلحة والعتاد، وتدريب عناصر جيش التحرير الوطني على مختلف الأسلحة، وسوف يتحوّل ابتداء من سنة 1959 إلى مركز راحة للجنود

2- **مركز دار الكبداني:** يقع في منطقة الناظور، ويعود تأسيس إلى سنة 1959 ولعله من برز وأهم لمراكز التي استحدثت بعد إنشاء المديرية العامة للتدريب الغربية، مساحته كبيرة استغلت في إقامة العديد من المصالح والمرافق كالتدريب العسكري الأساسي، ومصالح الصحية والراحة.

3- **مركز واولوت:** وتميد في عمق الإقليم الذي تقطنه قبائل بني يزناسن بالقرب من مدينة بركان التي يوجد بها هي الأخرى مركز هام، وقد أتخذه أفراد جيش التحرير المغربي مركزا منذ 1953. [1]

4-**مركز الخميسات:** ويمتد بين مدينتي مكناس والرباط، بدأت التدريبات فيه عام 1957 وقد اشتملت على العديد من الأسلحة، وأصبح بعد فترة يستقبل بناء الشهداء.

5- **مركز زغنغن:** تأسس في شهر جانفي 1961 وأصبح يتسع لجميع المرافق التي كانت بمركز واولوت وبوصافي والمدرسة العسكرية للممرضين ويقع بزغنغن المدينة الصغيرة المحصورة بين الناظور ومنطقة دار الكبداني ويعّد اكبر مراكز التدريب مما جعله مقر القيادة العامة للتدريب الجديد بدل مركز دار الكبداني وللإشارة فإن مركز زغنغن وضعته السلطات المغربية لفائدة الثورة. [2]

---

[1]- محمد طالب: **من أيام حرب التحرير**، ج1، نشر ابن خلدون، تلمسان 2003، ص ص 43-44.

[2]- Mohammed, Guentari :**Organisation…,** Op.cit. P 292. voir aussi : Abdelmalek Ouasti : **« la guerre de liberation Nationale (1960-1962)- Frontiere Ouest zone Nord ».** Majalett At-tarikh, N ° 2. Nov 1975, P27.

6- **مركز بن مهيدي:** ويعرف أيضا بقاعة بن مهيدي و **(La Base15)** وهو يمثل بالنظر إلى موقعه شرق وجدة الحدودية مركز استراتيجيا وحيويا حتى أنه أصبح مقرا لقيادة الحدود اين توجد مصالح الثورة وأجهزتها الصحية والعسكرية والاجتماعية.

7- **مركز بوصافي:** يقع بالقرب من مدينة العرائش المغربية، وبدأ العمل به سنة 1959 واختص بالتدريب العسكري ومصالح لمدرسة العسكرية للمرضين التي يقع مركزها بالعرائش.

8- **مركز وجدة:** ويعتبر مقر قيادات الثورة، والعديد من المراكز الصحية المخصصة للعلاج ورعاية الجرحى، حيث كان يضم ستة أطباء وثلاثة عشر ممرضا، وحجرات بطاقة 114 سريرا، فضلا عن مخزن حفظ الأسلحة والذخيرة.

9- **مركز النواصر:** ويقع بين مليلية والناظور، بدأ يشتغل سنة 1961 وبحكم قرب من الساحل فقد استغل في التدريبات البحرية وفي تكوين الضفادع البشرية.

10- **مركز الدار البيضاء:** وعنه تتفرع العديد من المصالح: مركز القيادة السياسية، ومصالح الاتصالات والمصالح الطبية وأخرى لتخزين الأسلحة في انتظار تمريرها إلى الولاية الخامسة عبر الحدود. [1]

11- **مركز تطوان: (Tetouane):** هو الآخر من بين أهم المراكز التابعة للثورة وبه عدة مصالح: واحدة لتخزين المؤونة الغذائية والألبسة، ومصلحة حفظ وتخزين الأسلحة والذخيرة وأهمها المصلحة الصحية لاحتضان المرضى والمجروحين.

12- **مركز الرباط:** واشتهر كونه مقر قيادة وأيضا لاحتوائه على مصلحتين للتموين

---

[1]- للتفصيل أنظر: توفيق ، برنو: **لدكتور محمد بن عيسى أمير الطبيب المناضل 1926-1990**، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، 2005، ص ص124-125. وأيضا: محمد مصطفى طالب: مرجع سابق، الباب الثاني من الجزء الأول.

13- **مركز القنيطرة:** ويضم ثلاثة مصالح هامة لعلاج الجرحى والمعطوبين ومصلحة التموين وغيره، فضلا عن صالات تتسع لأزيد من مائة سرير.

وإلى جانب هذه المراكز نجد أخرى منتشرة على مسافات متباعدة تتفاوت من حيث الحجم وطبيعة المصالح، نذكر منه على سبيل المثال لا الحصر مركز أحفير، مركز ملوية، مركز سيدي بوبكر، مركز بوعرفة، مركز لمحمدية، مركز طمجة، مركز سالا، مركز فقيق ومركز تويسانت. [1]

- **المراكز الخلفية للعلاج والراحة:**

تعددت مراكز العلاج والراحة التابعة للثورة بالديار المغربية والتي غالبا ما كانت توجد ضمن مراكز التدريب لعسكري وتسهر على علاج الجرحى وتوفير الراحة لعناصر جيش التحرير الوطني وتقديم الإسعاف والعلاج الضروريين للسكان المغاربة الذين يقطنون قريبا منها، ومن بينها:

1- **مستشفى لوستو (Loustan):** ويقع بوجدة حيث يتسع لأزيد من مائة سرير ويشرف عليه ثلاثة أطباء دائمين وثلاثة عشر ممرضاً، ومن مهامه الإشراف على التكوين الطبي لفائدة الطلبة سيما في اختصاص الجراحة الإستعجالية، وللإشارة فإن مستشفى موريس لوستو كان يديره الدكتور عبد السلام هدام وعلى صلة مباشرة بقيادة الأركان التابعة لجيش التحرير الوطني ويستقبل الحالات الخطيرة، ويجري الفحوصات الطبية في طب أمراض العيون والأمراض الصدرية، والطب العام، وكان به البروفيسور لزرق حسان والدكتور بن علي عايسي مشرفين على الطلبة المجندين للالتحاق بالثورة في الداخل عند الحاجة. [2] واعتباراً من سنة 1958 التحق بمستشفى **Loustan** العديد من طلبة الطب الذين توزعوا في إطار مهمات صحية لفائدة الثورة في الداخل (الولاية الخامسة)، وفي مراكز العلاج التابعة للمناطق، كما كانوا يقومون

---

[1]- توفيق، برنو: مرجع سابق، ص 126، أنظر أيضا: Mohamed, Guentari : Op.cit. P 293

[2]- Mohammed , Guentari : Op.cit. P 294

بحملات طبية تحسيسية على طول الشريط الحدودي، وينقلون المرضى من مدينة إلى أخرى، كما اشتهرت بنفس المستشفى السيدة ميكوسي **Miccuci** التي كانت في خدمة الثورة وهي مختصة في الأمراض العصبية والعقلية، وظل لوستر يؤدي مهامه ويشكل واحدا من أبرز مشافي الثورة. [1]

2- **المركز الصحي للقاعدة 15** (قاعدة العربي بن مهيدي)**: BBM:** مع تطور الثورة، بدت الحاجة إلى أيجاد تنظيم في مجال الصحة لاستقبال المرضى والمصابين من فراد وعناصر جيش التحرير الوطني، وفي هذا الإطار أقيم المركز الصحي المعروف بقاعدة العربي بن مهيدي (BBM) أو القاعدة 15 سنة 1956، وسميت كذلك لاحتوائها على 15 جهازا لوجستيكيا، ومصلحة صحية من أربعين سريرا بالإضافة إلى مصالح المتابعة والمداومة. [2]

3- **مركز أحفير الصحي:** يقع بين مدينتي وجدة والسعيدية وهو خاص بالتكوين في سلك الممرضين ومركز راحة لعناصر جيش التحرير الوطني، كما ظل يقدم العلاج والإسعافات للاجئين الجزائريين والعائلات المغربية القريبة من المنطقة.

4- **مركز بركان الصحي:** ويعرف أيضا بـ**(centre CR2)**، وهو في الأصل مقر يمتد على مساحة هامة داخل مزرعة تابعة لمواطن جزائري صاحب ثروة يدعى ولد بلحاج بالقرب من بركان غير بعيد عن مدينة وجدة إلا بنحو خمسين كلم، وعشر كلم عن مدينة مرسى بن مهيدي الساحلية، والمركز في الأصل استحدث لاستقبال الجنود، ويشرف عليه الدكتور خاطي، وكان يستقبل كل أسبوع فريقا من المختصين في طب العيون، وجراحة السنان وحيان جراح لفحص وعلاج المرضى، حتى أن بعض الجنود المتعافين كانوا يقضون وقتهم في الزراعة بمزرعة تابعة لجبهة التحرير الوطني قرب ملوية. [3]

---

[1]- توفيق، برنو: مرجع سابق، ص 126، أنظر أيضا: Mohamed, Guentari : Op.cit. P 295

[2]- نفسه، الصفحة نفسها، أنظر أيضا: Mohamed, Guentari : Op.cit. P 295

[3]- Mohamed, Guentari : Op.cit. PP 296-297

5- **المركز الصحي بالخميسات:** تأسس مركز الخميسات سنة 1957 ، وهو يقع في قلب مزرعة تابعة لجبهة التحرير الوطني بين مكناس والرباط، كان في البداية ملحقا بمركز التدريب التابع للعرايش ولاحقا مركز راحة لعناصر جيش التحرير ولأبناء الشهداء. ومن اختصاصاته تكوين فرق المسعفين، وتقديم العلاج للمرضى ومراقبتهم طبيا، ومعالجة المرض من المدنيين القاطنين قرب المشفى، أيضا نقل وتحويل المرضى الذين هم في حالة خطيرة إلى مستشفى الرباط أو مكناس[1].

6- **مركز الدار البيضاء:** بدأ المركز الصحي للدار البيضاء المغربية يقدم خدماته في العلاج والرعاية الطبية منذ سنة 1960، وهو يتربع على مساحة تفوق ثلاثة هكتارات تتوسطها إقامة من طابقين وبعض المراقد لأفراد جيش التحرير الوطني. وقد خصص الطابق لأرضي للإقامة كصالات وقاعات للعلاج، وقاعة لتخزين الأدوية أو ما يشابه صيدلية والتجهيزات الطبية الأساسية، وكان الممرض الرئيسي للمركز على اتصال بالمستشفيات، وحتى الأطباء الجزائريين والجانب عند الحاجة إلى خدماتهم ومساعداتهم كلما وجد بالمركز حالات استعجاليه أو خطيرة وقد اشتهر من بين الأطباء: الحكيم نايت أخصائي في الجراحة وأمراض القلب، الحكيم بلعوان مولود أخصائي في علم الأعصاب، الطبيبة النفسانية ميكوسي (**D'Miccuci**) من جنسية فرنسية، الحكيم شرفة محمد سعيد (الطب العام)، والحكيم تازي محمد عبد الرحمان أخصائي في طب العيون وهو مواطن مغربي الجنسية، والحكيم محمد بن مبارك الجزائري الأخصائي في أمراض الحنجرة، وصيدلي من جنسية إسبانية. [2]

7- **المركز الصحي بالعرايش:** هو في الأصل ثكنة عسكرية تابعة للجيش الإسباني، وبعد استقلال المغرب سنة 1956، منحتها السلطات المغربية لجبهة التحرير الوطني، ليتحول بعد ذلك إلى مركز تدريب عسكري ثم مركز للراحة والنقاهة، وللإشارة فإن مركز العرايش كان مزودا بمخزونات هامة من الأدوية والعتاد الطبي،

---

[1]- توفيق برنو: مرجع سابق، ص 127

[2]- Mohammed, Gentari ; Op.cit. P P 297 -298.

فضلا عن إطاراته المؤهلة وقد كلفت بعد ذلك قيادة جبهة التحرير وجيشه محمد أمير للإشراف عليه. [1]

8- **المدرسة الصحية العسكرية بزغنغن:** تعتبر مدرسة زغنغن من بين أبرز مراكز التكوين الصحي العسكري تأسست سنة 1959 بمنطقة زغنغن الواقعة في منطقة الريف المغربي وحملت اسم: المدرسة العسكرية لتكوين الممرضين وكانت تحت الإشراف المباشر للدكتور محمد بن عيسى أمير[2]، الذي وضع له برنامج تكوين طبي خاص ومكثف لفائدة سبع دفعات تخرجت منه بصفة ممرضين يحملون شهادات، وكانت الدفعة الأولى تلقت تكوينا مركزا دام ثلاثة وثلاثين يوما تم التركيز فيه على الإسعافات الأولية لضحايا الغازات و قنابل النابالم.

1- Mohamed, Amir Bennissa : **Contribution à l'étude de l'histoire de la santé en Algérie autour d'une experience vecue en ALN, Wilaya 5, Réflexions sur son développement,** OPU. Alger 1986. P P 117- 118.

2- من مواليد 8 كتوبر 1926 بسيدي بلعباس، نشأ في كنف عائلة وطنية، وكان أبوه يملك متجر التحق محمد أمير بالكتاب في سن مبكرة أين حفظ القرآن الكريم وتلقى دروسا في اللغة والدين والتاريخ الإسلامي على يد الشيخ محمد الهادي السنوسي، وبعده التحق بدروس جمعية العلماء أين أخذ على الشيخ محمد القباطي، وبعدها التحق بالمدرسة الفرنسية فولتير، وفي المرحلة الثانوية وهو ما يوافق سنة 1940، درس مير بثانوية لابرين (Laperrine) ، وفيها نال شهادة البكالوريا عام 1947 ثم شهادة الإجازة من جامعة الجزائر وبعدها انتقل للدراسة إلى باريس في تخصص العلوم الطبيعية. بدأ نضاله الوطني في صفوف الكشافة (فرع الأمل) بسيدي بلعباس كما نشط في الخارج في تشيكوسلوفاكيا وعواصم دولية أخرى، وانتخب عضوا في الهيئة التنفيذية لجمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا بفرنسا سنة 1948، ثم عنصرا نشطا في فدرالية حزب الشعب بفرنسا وفي التنظيمات الطلابية حيث ترأس سنة 1954 جمعية الطلبة حيث لعب دورا هاما في العمل النضالي من خلال شرح أهداف الثورة وتحسيس الطبقة المثقفة والسياسية الفرنسية بعدالة القضية الجزائرية فضلا عن دوره في تأسيس UGEMA رفقة عبد السلام بلعيد وغيره، التحق بالثورة سنة 1955، وفي ذلك يقول المجاهد محمد يزيد أنه من جملة الخدمات التي قدمها أمير لجبهة التحرير مهمته في إرسال البريد إلى القاهرة ونقل الوضع العام في فر نسا وأخبار الحركة المصالية التي حاول الاتصال بها للتوسط بينها وبين جبهة التحرير لكنها= =فشلت وأما دوره الأساسي في الولاية الخامسة فكان من خلال رعايته للتنظيم الطبي في القواعد الخلفية للثورة وحول هذا النشاط لخص محمد أمير تجربته في كتابه: Contribution à l'étude de l'histoire de la santé en Algérie autour d'une experience vécue en ALN Wilaya 5, reflexions sur son developpement.

وبعد الاستقلال تقلد عدة مناصب منها الإشراف على قطاع الصحة العسكرية ، ثم أمينا عاما لرئاسة الجمهورية فوزير للعمل والتكوين المهني ومسؤولا على رأس مجلس المحاسبة ، مديرا للمركز الوطني للدراسات التاريخية إلى أن توفي سنة 1990، أنظر في ذلك: توفيق برنو: مرجع سابق

وقد كدّت الثورة بشيء من الصرامة على ضرورة احترام قواعد العمل في القطاع الطبي التي تشترط على العاملين فيه حيازة مؤهلات كافية وتكوين، كما نصت قوانين جيش التحرير الوطني على ضرورة تقديم الإسعاف للحالات الخطيرة حتى في غياب المؤهلين إذا كان الأمر يتعلق بضرورة طارئة، ومن هذا المنظور فإن الثورة كتنظيم مهيكل ظلت تلتزم بقوانين جنيف الصادرة في 19 أفريل 1949 سيما منها ما يتعلق بالبند المتعلق بوجوب احترام الأسرى وإسعاف ما يوجد بينهم من مجروحين أو مصابين تماما مثلما يكون إسعاف وعلاج جنود جيش التحرير الوطني. كما أصدرت قيادة جبهة التحرير الوطني وجيشها تعليمات صارمة خلال الإشتباكات والمعارك باحترام إشارات الأطباء والممرضين، وتسهيل مهمة مصالح الصليب الأحمر ومصالح الإسعاف التابعة للعدو خلال عملية نقل الجرحى والقتلى في صفوف العدو. [1]

وقد باشرت الدفعة الثانية تكوينها المكثف في ظروف أحسن من الأولى وفقا لبرنامج يعتمد على الجوانب النظرية والتطبيقية، وإجراء الكشوفات والفحوصات على المرضى المدنيين من اللاجئين الجزائريين والمغاربة المقيمين قرب المدرسة بتخصيص يوم الخميس من كل أسبوع لهذا الغرض بالذات، وقد مكنت هذه التجربة من تحقيق الفائدة والنجاعة في الأداء والإسعافات. وابتداء من سنة 1960 أصبحت المدرسة العسكرية للممرضين تخضع لضوابط أكثر صرامة وذلك بإضافة التكوين العسكري والإخضاع للتدريب العسكري بعد أن خصص لها برنامج المدرسة خمس ساعات أسبوعيا. [2] وكانت أساليب التكوين والتدريب قبل سنة 1960 النظرية وحتى التطبيقية من اختصاص الطبيب، وفقا لبرنامج ورزنامة مضبوطين، بمعدل خمس حصص تدريب في اليوم، وأيضا بإجراء امتحانات كتابية وشفوية كل مساء تكون باللغتين العربية والفرنسية. [3]

- **طبيعة التكوين الطبي وأنواعه:**

1- Mohammed, Guentari : Op.cit . P 300.

2- Mohamed Amir Benaissa : Op.cit , P P 169-172.

3- Mohammed, Guentari : Op.cit, P .301.

1- **التكوين القاعدي:** ويشتمل على المبادئ لأساسية للعلاج والإسعاف، ولتسهيل التلقين والاستيعاب، كانت تستخدم وسائل عرض الصور عن طريق الإسقاط الإشعاعي وشرحها ورسم البيانات والجداول وتكرار توضيحها باللغتين العربية والفرنسية.

2-**أساليب الإسعاف ووسائله:** يخضع الطلبة المتربصون في المدرسة إلى دروس خاصة بطرائق الإسعاف وإجراءات العملية، مع وجوب الإحاطة بقوائم الأدوية والمعدات الأساسية في الحالات الإستعجالية والتي عادة ما تكون بعد كل مواجهة مع قوات الاستعمار والاشتباكات والمعارك. ويشترط هنا أن يصطحب الممرض المسعف محفظة للأدوات الطبية المختلفة والأدوية **(trousse de materiel médical et médicaments)** كما يشترط أيضا للممرض في صفوف جيش التحرير الوطني بمجرد التحاقه بمدرسة التكوين العسكرية للممرضين إيمانه وصدقه للقضية الوطنية في مواجهة الاستعمار، التزويد الدائم بالأدوات الأساسية، حماية المرضى ورعايتهم، الالتزام بالقواعد الأخلاقية للمهنة وغيرها. [1]

3- جمع الأدوية وتوزيعها:

تتم عملية استقبال كميات الأدوية عن طريق الحدود، وصولها الأول يكون في مقر مركز المنطقة في صناديق تحتوي على العديد من المعدات والوسائل وأنواع الأدوية المختلفة، وقد يكون إلى جانب ذلك كميات من القنابل والمتفجرات، وفي مرحلة أخرى يتم توزيع الأدوية بكميات معينة في صناديق صغيرة ولفها بشكل جيد تفاديا لتلفها وضياعها خاصة وأنها كانت تنقل على ظهور البغال والحمير[2]، قبل أن تصل إلى مختلف مراكز العلاج المرافقة لوحدات جيش التحرير الوطني في مناطق الثورة

1- Ibidem.

1- Mohammed, Guentari : Op.cit, P 314

التابعة للولاية الخامسة، علما بأن بعضها قارٌّ في مناطق جبلية محصنة داخل المغاور وفي الجبال . غير أن الحيطة تظل مطلوبة للانسحاب السريع ونقل أكبر قدر من العتاد في حال رصده من طرف القوات الاستعمارية، وغالبا ما يكون ضمن وحدات جيش التحرير الوطني ممرضين، ولكل فرقة ممرض، ولكل كتيبة طبيب مع ضرورة لتركيز على الدور الذي لعبته المرأة في هذا المجال فضلا عن دورها الفدائي والثوري، حيث استقبلت مركز التكوين العديد من الفتيات للتربص في المجال الصحي وأصبحن خلال وقت قصير ممرضات وطبيبات متمرسات تدعمن الثورة وجيش التحرير الوطني.[1]

- **الأطباء والطلبة في الولاية الخامسة:**

إذا كان الدكتور محمد أمير بن عيسى قد لعب دورا حيويا في التنظيم الصحي للثورة انطلاقا من القواعد الخلفية للثورة في المغرب وتحديدا بإشرافه المباشر على المدرسة العسكرية لتكوين الممرضين (**EMI**)، فإن حيوية هذا القطاع فرضت على الثورة الاستعانة بالكفاءات الطبية الموزعة داخل وخارج الوطن وفي هذا الصدد يقول الدكتور أمير في كتاب في الفصل الخاص بالمصالح الصحية لجبهة وجيش التحرير الوطني أنه بالرغم من العدد القليل نسبيا للأطباء الجزائريين، إلا أنهم كانوا عمادا أساسيا للثورة في علاج المرض والجرحى وإسعاف المعطوبين، وظلوا مجندين لخدمة القضية الوطنية في تأدية مهامهم الثورية برغم التحديات والتحديات والمخاطر التي

---

[1]– للتفصيل في موضوع دور المرأة:راجع:أشغال الملتقى الوطني حول دور المرأة في الثورة التحريرية ، تمظيموزارة المجاهدين، وهران 2006 من خلال الشهادات الحية للعديد من المجاهدات من مختلف ولايات الثورة، وعن الولاية الخامسة: شهادات مريم مختاري وقد نشرت مذكراته، وشهادة المجاهدة عينار نصيرة (فرندة)، زموشي فتيحة (مستغنم)، دقاوي حليمة (معسكر)، دحمان فطيمة (عين تموشنت)، بوحجر فطيمة (تلمسان)، الممرضة بن مكي زهرة، باية مباركي (سعيدة)، خديجة بريكسي (مجاهدة مغربية في صفوف الثورة)...، أنظر أيضا: الغالي غربي: **الاستراتيجيات...**، مرجع سابق ص ص 374، 378، وأيضا: مسعودة يحياوي وآخرون: **دور المرأة في الثورة التحريرية** – سلسلة المشاريع الوطنية للبحث منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر 2007–أنيسة، بركات: **نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية 1954–1962**. أشغال الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة– **دراسات الملتقى الوطني الأول حول كفاح المرأة**– وزارة المجاهدين، وأيضا:
Djamila, Daniele, Minne Amrane : **La guerre d'Algérie 1954-1962, Femmes au Combat**, éditions Rahma, Alger 1993. et Monique, Gadant : **le Nationalisme Algérien et les femmes**, éditions l'Harmattan. Paris 1995.

طالتهم بسبب المطاردة وسلسلة الاعتقالات الاستعمارية، والقتل والتعذيب وكذلك الأمر بالنسبة للممرضين والممرضات والمساعدين الطبيين الذين اثبتوا كفاءاتهم في مهام الإسعاف والعلاج والمتابعة الطبية ومنهم الكثير من الشهداء. ويذكر محمد قنطاري أمثلة عن الأطباء والطلبة الذين التحقوا بالثورة في المنطقة لغربية والشرقية من الجزائر ومن بينهم:

- على الحدود الغربية:

- قدي بشير (شهيد
- فارس يحي (شهيد)
- يسعد حساني (شهيد)
- مولا ي شريفي (شهيد)
- زروط مالك
- لزرق حسان
- بايخة حسان
- خاطي بوسعد
- وهراني وهيب
- جناس
- هدام الغوثي
- رحال عباس
- بن شيخ
- بوزراع بلعباس
- يلس

هؤلاء وغيرهم كانوا يزاولون دراساتهم في جامعة مونبولييه **Montpellier** الفرنسية قبل أن يلتحقوا بصفوف الثورة أين قدموا خدمات جليلة في التنظيم الصحي للثورة التحريرية. [1]

وفي صفوف الأطباء والصيادلة نذكر:

- الدكتور نقاش
- الدكتور حاج هدام
- الدكتور علواش
- الدكتور عيسي علي
- الدكتور عيروس عبد القادر
- الدكتور رحال خليل
- الدكتور خبير محمد
- الدكتور قلوش تيجيني
- الدكتور محمد أمير بن عيسى
- الدكتور عبد القادر بوخروفة
- الدكتور نايت علي
- الدكتور بوجلات أحمد
- الدكتور سعيد
- الدكتور منصوري مولاي دريس
- الدكتور حاج حميدو
- الدكتور دمرجي
- الدكتور طوبال
- الدكتور مكاسي
- الدكتور بن سماعيل
- الدكتور سكال
- الدكتور بن تشوك
- الدكتور بجاوي
- الدكتور رشيد بلحسن
- الدكتور بلخروبي
- الدكتور بن عصمان بن سالم
- الدكتور بركات
- الدكتور برابح برشوارب
- الدكتور بوضربة
- الدكتور بوضياف
- الدكتور بوخروفة ياسين
- الدكتور يحي فارس
- الدكتور فغول
- الدكتور بكير
- الدكتور حموش
- الدكتور نفسية قايد حمود
- الدكتور جلول قاسي
- الدكتور قلوش لاليام
- طالب مراد
- الدكتور جودي

---

[1] – Mohammed, Guentari :**Organisation…,** Op.cit. P326 voir aussi : Mohamed Amir Benaissa : OP.cit. P 215.

ومن بين الأطباء الذين ظلوا يمارسون مهامهم داخل الوطن ضمن التنظيم الثوري التابع للمنطقة الخامسة– الولاية الخامسة:

الدكتور بن عودة بن زرجب (الشهيد قتل على يد الاستعمار بعد تعذيب)، الدكتور مجبر، الدكنور جباري، الدكتور نباي، الدكتور نبية، الدكتور بن كولة علي، الدكتور Farron، الدكتور Grintgot، والدكتور Miccuci [1]. ومن بين قوائم الصيادلة لذين ساهموا في الثورة: علال الصيدلي، علواش عروة، علي باشا، بن بوعلي، بن ديب، جميل بن ديمراد، بلوزداد مراد، بلوزداد بن مبارك، لصيدلي بن صغير، بن تفتيفة، بن تامي، بوعياد أحمد، دمرجي، جناس حسين، فتحي حميدو، عبد القادر حساني، قارة موسى، مختار خروبي، قلوش خلاف، لصيدلي مقاسي، الصيدلي معطي، الصيدلي مجبر، الصيدلي حمّي مراد وغيرهم كثيرا، وللإشارة فإن تنظيم الثورة على الحدود الشرقية كان هو الآخر خدمة كبيرة للثورة وقد عينّ على رأسه إلى غاية 1956 الدكتور نقاش الذي أشرف عليه انطلاقا من تونس منذ جوان 1956، ومن بعده الدكتور تجني هدام قبل أن يلتحق بالقاهرة عام 1956، ثم أسندت مهامه إلى لدكتور حساني وعبد الرحيم وعبد الوهاب وبن باديس ومن بين الأطباء الذين التحقوا بالقاعدة الشرقية الدكتور آيت سمانة عام 1957، الدكتور بلحسين، الدكتور العمري، الدكتور لحّام، الدكتور آيت إيدير، والدكتور رحماني والدكتور جمال الدين بن سالم وغيرهم. [2]

والخلاصة أن التنظيم الصحي الذي أوجدته هياكل الثورة خاصة على ضوء مقررات الصومام (20 أوت 1956) قد أعطى للثورة دعم واضحا سيما بعد التحاق الطلبة بالثورة، الشيء الذي عزّز القدرات وتعزيز الولايات بالإطارات من أطباء وممرضين وصيادبة ومساعدين طبيين سواء في الداخل أو في القواعد الخلفية للثورة في المغرب وتونس.

---

[1]– Mohammed, Guentari :**Organisation…,** Op.cit. PP 326 -327

[2]–للتفصيل راجع: . Gilbert, Meynier : **Histoire interieure du FLN…**, Op.cit, P P 496-497-498-499

الفصل الثاني

التفجيرات النووية الفرنسية
في الصحراء ومواجهة الولاية الخامسة.

تقديم: المشروع النووي الفرنسي.

1- موقع الصحراء الجزائرية من الإستراتيجية الفرنسية.

2- الصحراء الجزائرية مجالا للمشروع النووي الفرنسي.

3- المركز الصحراوي للتجارب العسكرية برقان.

4- أشواط التفجيرات النووية في منطقة رقان 1960-1961.

5- الآثار الناجمة عن التفجيرات.

6- موقف الجزائر ما بعد الاستقلال.

تقديم: المشروع النووي الفرنسي:

مع نهاية الحرب العالمية الثانية والتحولات العميقة التي شهدها العالم، شغلت الدوائر السياسية العليا الفرنسية نفسها بالبحث عن سبل التحكم في تكنولوجيا الذرة النووية ذات الأهداف العسكرية، وعلى هذا الأساس أصدر شارل دوغول في أكتوبر 1945 الأمرية القاضية بإنشاء محافظة الطاقة الذرية، التي أتاحت إجراء البحوث وتطويرها على يد مجموعة قليلة من العلماء والطلبة، أمثال العالم جان فريدريك جوليو **Jean Frederic Joliot**، وحتى بعض العسكريين المتقاعدين أصحاب الخبرة في استخدام المتفجرات[1].كما ظلت الإدارة السياسية الفرنسية تؤكد على مستوى المنظمة الأممية وفي التصريحات الرسمية والندوات الصحفية أن المشروع بعيد عن الاستخدامات والأغراض العسكرية.

وابتداء من سنة 1952 خصص لمشروع البحث النووي الفرنسي ميزانية هامة رصدتها وزارة المالية التي كان يقودها الوزير"غايارد فليكس"، في وقت كان قد جرى إنتاج كميات هامة من عنصر البلوتونيوم على يد فريق بحث يرأسه العالم "غولد شميت"[2] **(Bertrant Goldschmit)** ، دون الحصول على ما يكفي من الماء الثقيل. وقد حرصت الإدارة الجديدة لمحافظة الطاقة الذرية ممثلة في رئيسها الجنرال "بيار غليوما" على تسخير كل الإمكانات والدعم العسكري لإنجاح المشروع، وأوكلت متابعة الأبحاث للعالم الفيزيائي **Perrin Francis** [3].وكان التركيز في هذه المرحلة على إيجاد مصادر اليورانيوم خاصة خارج فرنسا وتحديدا في مستعمراتها. ومع حلول سنة 1955 السنة التي اشتد فيها المد الثوري، تعمقت الدراسات والأبحاث التقنية عندما كُلفّ الجنرال **(Albert Buchalet)** بمهمة تحويل المشروع النووي إلى قنبلة

1- James, Peter spigelman : **les Barons de l'Atome,** 1ère ed. éditions le seuil, Paris 1982-P P 3.4

2- André, Bendjebbar :**Histoire Secrète de la BombA atomique Française**. Midi éditeur France. Paris 2002-P125

3- يحيى بوعزيز : " **اهتمامات الفرنسيين بجنوب الجزائر والصحراء**" في – مجلة الثقافة– السنة العاشرة ، العدد 57 ، ماي جوان 1980، الصفحات من 15–28. أنظر أيضا:

James, Peter spigelman : op.cit. P6

نووية في إطار سريّة تامة تحت إشراف مكتب الدراسات العامة، وبموجب بروتوكول 20 ماي 1955 أصبح بإمكان وزارة الدفاع إقامة مفاعل نووي للبلوتونيوم مع زيادة معتبرة في حجم الاعتمادات المالية للمشروع[1].

وراح فريق الأبحاث يُعمِّق دراساته من خلال ملف أطلق عليه (EnginM1)[2]، وكان العمل بالمشروع يهدف بالأساس إلى تخلص فرنسا من مركب النقص إزاء الدول العظمى التي احتكرت سرّ الذرة وسلاحها، فضلا عن الهزيمة البسيكولوجية التي أحدثتها الحرب في الهند الصينية واشتداد الثورة في الجزائر، لذلك كان شارل ديغول يبحث عما يُمَّكن بعث المجد الضائع لفرنسا وذلك بالانضمام إلى الحظيرة النووية التي كانت تحتكرها أمريكا والاتحاد السوفياتي.[3] ولتفعيل العمل في هذا الاتجاه استحدثت أجهزة وهيئات تحت إشراف المحافظة العامة للطاقة الذرية التي تتفرع عنها عدة مصالح أهمها: مديرية الطاقة النووية – مديرية التطبيقات العسكرية DAM– مديرية البحث التكنولوجي، مديرية علوم الأجسام والمواد ومديرية العلوم الحية. واضطلعت مديرية التطبيقات العسكرية **direction des applications militaires** المنبثقة عن مكتب الدراسات العامةBEG بدراسة وصناعة السلاح النووي، وكان على رأس المديرية العقيد ألبرت بوشالي.

وعن سير وتطور عمل مديرية التطبيقات العسكرية يذكر بيار بيلو (**Pierre Billaud**) في مذكراته: " ..كنت ضمن الفريق العامل إلى جانب الكولونيل بوشالي ألبرت منذ شهر ديسمبر 1954 الذي كان يتمتع بصلات متينة في الوزارات السيادية ومع قيادات أركان الجيش الفرنسي، وكانت مهمتنا في المكتب – مكتب الدراسات العامة– الصياغة العملية لإنجاز أول تجربة نووية فرنسية، وكنت أؤدي دور المقرر

1– Yves, Courrière : **La Guerre d'Algérie, dictionnaire et…**, T5. OP.cit. P 2341.

2– Pièrre, Billaud : « **Souvenirs d'un Pionnier de l'Armement nucléaire français, les facteurs determinants du succés de l'Engin M1**–in www.pbillaud.club.fr . 18.11.206, PP1.3

3– الجنرال ديغول: **مذكرات الأمل**، ترجمة: سموحي فوق العادة، ط1 منشورات عويدات، بيروت 1971، ص ص 47–48.

المساعد في لجنة تسمى: " لجنة التفجيرات النووية" التي يشرف عليها الجنرال كريبين"–(**Général Crepin**)– وكان مساعدي "مارك لاريموندي (**Lareymandie** Marc)– والضابط في سلك البحرية "لوغوري" **(commandant le Guerroué)** [1]"...

وإلى جانب الحضور القوي للضباط العسكريين، ضمت مديرية التطبيقات العسكرية جمهورا كبيرا من العلماء، و تم استحداث مصالح فرعية مثل مصالح البرمجة العسكرية، مصلحة التجارب ومكتب الاستعلامات العلمية، بالإضافة إلى كل المصالح التي تتصل بمحافظة الطاقة الذرية التي بلغ عدد العاملين بها إلى غاية الستينات 30 ألف عنصر، وقد كان العمل بها وبكل المصالح المتصلة بالمحافظة محاطا بأكبر سرّية، ولم يتم الإعلان والتصريح بنشاطها رسميا إلا في آخر سنة 1958. [2]

ولأجل التسريع بوتيرة إنجاز المشروع النووي الفرنسي بأغراضه وأبعاده العسكرية، أنشئت العديد من دور البحث ومراكزه في مناطق مختلفة من فرنسا أهمها مركز" **برويار لوشاتيل**" في إقليم "السين واشتمل مركز **'Bruyères le chatel'** المعروف ب (B3) على مصالح وأقسام أهمها: قسم الفيزياء التجريبية والكيمياء والالكترونات وباشر أعماله رسميا في صيف 1957. [3]

- **مركز Vau Jours :**

---

[1]– -Pierre, Billaud : op.Cit, p3.

[2]– – Albert, Amouyal : **les Débuts de l'Informatique au Commissariat à l'Energie Atomique 1952-1972**

درس أمويال بجامعة الجزائر وحصل على شهادة تخصص رياضيات ثم مهندسا من المدرسة العليا للكهرباء، أصبح عضوا بمحافظة الطاقة الذرية منذ 1948 في رئاسة قسم الإعلام ثم مديرا عاما للمجموعة الدولية للخدمات الإعلامية ضمن المحافظة. راجع في ذلك الموقع الالكتروني: www.aconit.org du 30/03/2007. P1

[3]– ابراهيم، الحايك: **التكنولوجيا النووية وصناعة القنبلة – تأثيرها والوقاية منها،** ط1 ، دار الشهيد للطباعة والنشر والتوزيع، عمّان، الأردن 1993، ص77.

يقع في ضواحي باريس مهمته الرئيسة إنجاز تجربة الانشطار النووي تحت إشراف العالم والمنظّر الفرنسي: (Jean Berger).

- **مركز Saclay :**

يعود تاريخ تأسيسه إلى سنة 1952 بمرتفعات ساكلي الفرنسية وكان مكلفا بإعداد وإنجاز الأبحاث والدراسات النووية.

- **مركز Limeil – Brévanne :**

أنشئ في صائفة 1958 لغرض إنجاز المفجّر النتروني للسلاح النووي وتطوير البحث في مجال الطاقة الهيدروجينية الموجهة لصناعة القنبلة.

- **مركز ماركول Marcoule :**

تخصص في توفير وإنتاج مادة البلوتونيوم وهي مادة كيماوية سريعة الاحتراق وقد تطلب لأجل ذلك بناء عدة مفاعلات نووية.

كثفت فرنسا في هذه الفترة إنجاز العديد من المفاعلات النووية وبأنواع مختلفة أهمها محطة **ZOE** الذي كان يعمل بالماء الثقيل ومحطة المفاعل **(EL2**)التي أنشئت سنة 1952 بمخبر **(Saclay**)، ثم **مفاعلاتG1 وG3** خلال سنتي 1958 و1959، ثم مفاعل **(EDF1)** بطاقة **G8** ميقاواط، ومفاعل **EDF2** (200ميغاواط)، و**(EDF3**) بطاقة 500 ميغاواط وتم تجميع هذه المفاعلات في مركز **CHENON** بموجب التنسيق بين شركة **EDF** الفرنسية ومحافظة الطاقة الذرية.[1]

ويعتبر مفاعل ماركول **(Marcoule)** الذي يحمل رمز **G3** الأهم من حيث النشاط، وبه تم استخدام اليورانيوم في شكله الطبيعي، وتبلغ طاقة الحمولة الكاملة للمفاعل نحو110 طن. [2] ولدعم الإنجاز النووي رصدت السلطات الفرنسية مبلغ ثمانين مليون فرنك لبناء مفاعل **(G1)**، وأربعمائة مليون فرنك جديد لمفاعل **G2**

---

[1]– Samy Cohen : **De Gaulle , les Gaullistes et Israel**. 1ère ed. Editions MOREAU. Paris 1974. Pages de 75à 101.

[2]– عبد الكاظم، العبودي: **براييع رقان وجرائم فرنسا النووية في الصحراء الجزائرية**، ط1، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران 2000، ص 54.

وG3. كما جرت الاتصالات السرّية على المستوى الرسمي بين فرنسا والكيان الصهيوني لإنهاء المشروع وتحويله موضع التنفيذ، مشروع ظل يفتقد لعنصر الماء الثقيل. وللاستفادة من خبرة إسرائيل في هذا المجال بعد أن أنجزت عدة تجارب للتفجيرات النووية الباطنية وبرامجها في تطوير القدرات الصاروخية. [1] وكان وقتها العالم الإسرائيلي: –**دوسترو فسكي**– قد نجح في اكتشاف أسلوب جديد يُمكن توفير الماء الثقيل كيماويا اعتمادا على كميات غير كبيرة من طاقة الكهرباء، وقد استفاد دوسترو فسكي استفادة هامة من رصيد نقل الثقافة البريطانية والأمريكية على وجه الخصوص في هذا المجال بطرق وأساليب متنوعة بما فيها الجوسسة. وأتاحت المساعدات في هذا المجال حصول إسرائيل على اليورانيوم والنظائر المشعة من الولايات المتحدة الأمريكية الحليف الطبيعي والاستراتيجي للكيان الصهيوني. ولعل هذه الاعتبارات قد حفزت كثيرا الدوائر الرسمية السياسية والعسكرية في فرنسا لربط اتصالات سرية مكثفة مع إسرائيل، انتهت عام 1953 بتوقيع نص اتفاق سري خاص بالبحث في المجال النووي، أتاح لفرنسا الإطلاع على المراحل والحلقات التكنولوجية في مجال التفجير النووي والخبرة الكافية في إنجاز التفجيرات الباطنية.[2]

وفي المقابل مكنَّت الاتفاقية السرية الإسرائيلية – الفرنسية من دعم فرنسا لإسرائيل باتجاه إنجاز المفاعل النووي الإسرائيلي – **ديمونة**– في صحراء النقب بفلسطين، وفيه تمّ تجميع مادة البلوتونيوم، وظلت الاتفاقية محل سرية تامة حتى سنة 1954 حين كشف عنها ممثل فرنسا في منظمة الأمم المتحدة دون إعطاء تفاصيل حولها، تفاصيل سوق تكشف عنها الإدارة السياسية الأمريكية آخر سنة 1960 التاريخ الذي تزامن مع تجربة رقان النووية. كما أضاف رئيس لجنة الطاقة الذرية الإسرائيلية ويدعى **(Bergman)** ،ولتأكيد التعاون الفرنسي الإسرائيلي في المجال النووي أن عددا

---

[1]– مصطفى، حسن: **إسرائيل والقنبلة الذرية**، ط1، منشورات دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت 1961، ص ص 29.30.

[2]– عبد الكاظم، العبودي: مرجع سابق، ص 35.

هاما من الباحثين الإسرائيليين قد اشتغل بالبحث في عدة مختبرات فرنسية، وأن نظراء هم الفرنسيين عملوا هم أيضا بالمنشآت النووية الإسرائيلية. [1]

وهكذا تمكنت فرنسا من بلوغ أسباب وعناصر صناعة القنبلة النووية الفرنسية، وكان حينئذ البحث جاريا لاختبار مكان التفجير.

1- موقع الصحراء الجزائرية من الاستراتيجية الفرنسية:

منذ البدايات الأولى للاحتلال الفرنسي للجزائر، لاحظ الاستعمار شساعة البلاد، وأدرك قيمة اتساع النطاقات الصحراوية والدور الذي يمكن أن تؤديه الصحراء الجزائرية في السيطرة على مستعمراتها في إفريقيا فضلا عن المكاسب الاقتصادية وغيرها. وإذا كان الانشغال أول الأمر بإخضاع المناطق الشمالية من الجزائر، فإن الاهتمامات بالصحراء الجزائرية لم تنقطع، وكانت تتم في مرحلة أولى في شكل عمليات استكشاف في انتظار التوسع والإخضاع والهيمنة. [2]

واعتبارا من خمسينيات القرن العشرين تكرست لدى السلطات الفرنسية الأهمية الإستراتيجية للصحراء الجزائرية جغرافيا واقتصاديا وعسكريا. وتأكدت هذه الاعتبارات في الإجراءات التي سوف يتخذها الاستعمار منذ سنة 1957 على الأقل، ففي 10 جانفي من نفس السنة صدر قانون يقضي بإنشاء منظمة تحمل إسم: **OCRS** أي **(Organisation Commune des Régions Sahariennes)** تضع الصحراء الجزائرية في نطاق المستعمرات الفرنسة[3]. واستحدثت في 13 جوان 1957 وزارة

---

[1]- Samy Cohen : op.cit . P P 95-97

[2]- للتفصيل في هذا الموضوع يمكن العودة إلى: إبراهيم، سياسي: **توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري 1881-1912**- وأيضا: **الصحراء الجزائرية من خلال الاستكشافات قبل وبعد الاحتلال** في - مجلة المصادر - ع12- Cnerh . الجزائر1997. **وأشغال الملتقى الوطني حول فصل الصحراء عن الجزائر**- المركز الوطني للدراسات والبحث في ثورة أول نوفمبر- ورقلة- الجزائر 1996. وأيضا: Robert, Capot Rey : **Le Sahara Français, pays d'outre mer (colonies, pays autonomes), l'Afrique Blanche française**, Tome 2, Presses universitaires de France, Paris 1953. Pages de 162 à 226.

[3]- الغالي، غربي:**السياسة الفرنسية لفصل الصحراء وردود الفعل الدولية**، الملتقى الوطني حول فصل الصحراء عن الجزائر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر 1996،ص 262.

خاصة بالصحراء (**Ministère du SAHARA**)، وعهدت في إدارتها وتسييرها إلى **ماكس لوجون**[1]. وتلاها قانون صدر في أوت 1957 عن الجمعية الوطنية الفرنسية يختص بالتنظيم الإداري للجنوب فظهر بذلك إقليما **الساورة والواحات** اللذان يتبعان المنطقة المشتركة للأقاليم الصحراوية[2].

ومنذ زيارة الجنرال شارل ديغول للجزائر عام 1958 شدّد في تصريحاته وخطاباته على أهمية الصحراء، إذ يشير في مذكراته "الأمل" الصفحة 297:"... أما هذا الشطر (أي الصحراء) سيضمن بالأخص وصول واستخدام الزيت وغاز الصحراء إلى المنشآت الاقتصادية الضخمة في مجالات الصناعة التعدينية والكيماوية...". وفي عام 1959 يقود ديغول مناورة جديدة يصرح فيها بحق تقرير المصير لاثني عشر دائرة من أصل خمسة عشر ومما جاء في تصريحه: "...بعد النظر في المعطيات الجزائرية الوطنية والدولية، أقّر أنه من الضروري الذهاب إلى تقرير المصير...باسم الجمهورية والصلاحيات التي يتيحها الدستور أتعهد بذلك أمام الجزائريين في 12 دائرة..." [3] على أن التصريح أكدّ أكثر من مرة على 12 دائرة من أصل 15 وهو ما يستثني ثلاثة منها تتعلق بالصحراء.

ولم يكتف المخطط الدوغولي بالإفصاح عن الموقف السياسي الرسمي والخطاب المحفوف بالغموض والمناورة والمخادع، بل ذهب إلى أبعد من ذلك إذ شرع في صياغة استراتيجية مكملة في إطار سياسة "فرّق تَسُد" انشغل وانكبّ عليها شارل دوغول شخصياً تقوم على ضرورة إيجاد فئة من الأعيان ذات الولاء لفرنسا، وأوعز إلى أحد مستشاريه المقربين (**Guichard Olivier**) بتاريخ 21 جويلية 1959 بدراسة ملف الصحراء، ووضع قائمة بأسماء كبار الأعيان ذوي المرتبة والنفوذ، ويذكر الشيخ

---

[1]– عقيلة، ضيف الله: مرجع سابق، ص 236.

[2]– الغالي، غربي: **السياسة الفرنسية...**، مرجع سابق، ص 263. راجع أيضا: الدراسة القيمة لـ: محمد بجاوي: **الثورة الجزائرية والقانون1960–1961** . ط2، دار الرائد للكتاب، الجزائر 2005. (الفصل الحادي عشر ،ص ص 296–321.)

[3]– -Patrick, Eveno – Jean Planchais : OP.Cit. P250.

بيوض أبرز أعلام الأباضية في غرداية أنه تقابل مع أوليفي غيشارد الذي حمل إليه رسالة من دوغول جاء فيها: "... إنني مبعوث إليك من طرف الجنرال دوغول رئيس الجمهورية الفرنسية للتفاوض معك بشأن مستقبل الصحراء..، ونحن في عونكم جميعا... وأخبرك بان الجنرال قد جعل خطه الهاتفي أمامك مفتوحا في الإليزي ينتظر منك ردّا..." [1] .

وبعدها تحوّلت الأنظار مع مساعي **ميشال دوبري** رئيس الحكومة الفرنسية عام 1959 مع حمزة بوبكر رئيس مجلس ورقلة، والمعروف بعلاقاته بالأوساط المالية الفرنسية، حيث وجدت هذه المرة المساعي مجال الاختراق والنجاح في صياغة مسودة سلخ الجنوب ليكون إقليما مستقلا يحمل اسم (**République du Sahara indépendant)**، وقد أدركت فرنسا أن حمزة بوبكر وحده غير قادر على ضمان نجاح المشروع إلا باستمالة المزيد من المتعاونين أمثاله، فكلفته الإدارة الاستعمارية بربط العلاقات مع كبار الأعيان والشخصيات المتنفذة حيث قاد سلسلة من الاجتماعات واللقاءات في مدينة الأغواط والجزائر العاصمة، دون أن تلق محاولته نجاحا، فعاود الاتصال مجددا بأسماء أخرى لـ 45 شخصية وكان الاجتماع في ورقلة بإقامة والي الواحات دون نجاح في ربيع 1961. [2]

وفي 1961/12/4 رافق بوبكر حمزة وزير الصحراء ماكس لوجون في زيارة إلى النيجر للقاء **ديوري (Dioury)** رئيس النيجر، وكان جوهر المحادثات يصب في مباركة مشروع **جمهورية الصحراء المستقلة**، لكن المهمة باءت بالفشل.[3]

وازدادت الاهتمامات الفرنسية بالصحراء على مستوى الدوائر الرسمية السياسية والهيئات العسكرية بإنشاء **منظمة المناطق الصحراوية المشتركة (O.C.R.S)**، ثم **وزارة الصحراء** سنة 1957، ورفعت وزارة المالية الفرنسية إلى الجمعية الوطنية الفرنسية

---

[1]– إبراهيم، بيوض: **أعمالي في الثورة**، ط1، الزيتونة للإعلام والنشر، باتنة (د ت) ،ص 14

[2]– - Yves, Courriere : **La Guerre d'Algérie…** OP.Cit , P2148

[3]– إبراهيم، بيوض: المصدر السابق، ص52.

توصية لإفراد ميزانية سنوية خاصة بالمنظمة بلغت في العام 1958 56 مليون فرنك ثم قفزت عام 1959 إلى 208 مليون فرنك لترتفع سنة 1960 إلى 2855. بينما خصّ البرلمان الفرنسي ميزانية الصحراء باعتماد مالي قيمته 10487 مليون فرنك، ووصل بعد سنة فقط إلى 24655 مليون فرنك. وإلى جانب هذا الغلاف المالي، أضاف "**الصندوق الصحراوي للتضامن**" و "**مكتب الاستثمار في إفريقيا**" بما يزيد عن 34 مليون فرنك ما بين 1958 و 1960. [1]

كما تنبهت الإدارة الاستعمارية الفرنسية إلى الخطر الذي يمكن أن يتهدّد مصالحها في الصحراء على نية تنفيذ مشروع سلخها عن بقية الجزائر، فراحت تصنع المخططات، فعلى الحدود الغربية كانت سياسة التطويق والخنق من وراء السّد المكهرب من مرسى بن مهيدي إلى عين الصفراء وأضافت إليها قيادات الجيش الفرنسي ما ارتبط بمخطط شال، كما استحدثت في منطقة بشار (**Colomb Bechar**) حاميات وثكنات عسكرية لمنع دخول وتنقل المغاربة إلى التراب الجزائري. ولفرض الهيمنة على الأقاليم الواسعة من الصحراء بالنظر إلى قساوة مناخها ووعورة المسالك، أنشئت وحدات عسكرية للخيالة والمهاري لرصد حركة السكان البدو الرّحل، وتسجيل أخبارهم وتفاصيل عن كل ما يتصل بحياتهم. [2]

كما أنشئت فرق عسكرية من البدو للاستفادة من درايتهم بالصحراء وخبرتهم في شؤونها بعد أن تم فتح مكاتب خاصة بالتجنيد لدعم فرق الأمن والجيش الاستعمارية. و إلى جانب ذلك تعزز سلك المظليين والطائرات العمودية (المروحيات) بطائرات خاصة للإمداد بالمؤن والعتاد والسلاح والإسعاف والاتصال، وكذلك الشأن بالنسبة للعربات العسكرية البرية التي تتلاءم وبيئة الصحراء.

---

[1]– محمد العربي، الزبيري: "**ديغول...والصحراء**" في –دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر – المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورية أول نوفمبر 1954، الجزائر 1998، ص .ص 187،189.

[2]– G-Tillion : **La Conquête des Oasis Sahariennes**. Paris 1903.p.p 25.28

كما أحدث اكتشاف النفط واستغلاله تغيرا جذريا في الإستراتيجية الاستعمارية الفرنسية وقد قال دوغول الجنرال في ذلك: "...يجب أن نقول أن استغلال البترول واستخراجه سوف يظل من اختصاص فرنسا، وأن للغرب مصالح فيه...سنحافظ عليه ولن ندعه للغير ولو أدى بنا ذلك إلى متاعب كثيرة..." [1].

2- الصحراء الجزائرية مجالا للمشروع النووي الفرنسي:

لم تُخف فرنسا مصالحها الحيوية في الصحراء الممتدة إلى القارة الإفريقية، حيث نشرت المجلة العسكرية في ربيع سنة 1959:"...تجد فرنسا نفسها في وضع ممتاز من حيث الحاجة إلى الميادين الواسعة للحرب الحديثة بالنظر إلى شساعة أقاليم الصحراء وقُرب اتصالها النسبي بالوطن الأم...، إن هذه المكانة المميزة كفيلة بأن تُحدث تأثيرا قويّا في أساليب دفاعنا الوطني نظرا لأهمية الصواريخ من جهة، وإلى مدى ارتباط هذا الموضوع بمسألة التجارب..." [2] .

وأكدّ شارل دوغول هذه الأهمية الاستراتيجية هذه المرة من خلال مشروع اتخاذ الصحراء فضاء جغرافيا للتفجيرات النووية المرتقبة: "... ولكي نحافظ على أوضاع آبار البترول الذي استخرجناه، وقواعد تجارب قنابلنا وصواريخنا، فبوسعنا أن نبقى في الصحراء مهما حصل، ولو اقتضى الأمر أن نعلن استقلال هذا الفراغ الشاسع. ولكي يبقى جيشنا في الجزائر، ما دام وجوده فيها مفيدا للسيطرة على إقليمها وحدودها، فليس علينا سوى ن نقرر ذلك..." [3] .

انتهت الاستطلاعات العامة والدراسات الاستراتيجية التي عُنيت بالصحراء إلى التصويب على رقان المجال الجغرافي المحدد لإجراء وتنفيذ مشروع التجربة النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية، وأن تكون قاعدة التفجيرات منطقة الحمّودية غير

---

[1]- الحاج موسى، بن عمر: **السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1945-1962**- مذكرة ماجستير- قسم التاريخ، جامعة الجزائر 1992-1993، ص9.

[2]- محمد العربي الزبيري: ديغول....مرجع سابق، ص 190.

[3]- الجنرال دوغول: مصدر سابق، ص 129.

البعيدة عن رقان، ومنطقة تانزروفت القريبة من الحمودية نقطة الصفر أي النقطة التي يطلق منها التفجير. وكان المسؤول المباشر على المشروع النووي الفرنسي في الصحراء الجزائرية الجنرال شارل آيري (**Général Charles Ailleret**) [1]، صاحب كتابين هامين لما يقدمانه من شهادة حية عن الموضوع الأول بعنوان: (" **L'aventure Atomique Française, Souvenirs et réflexions**") والثاني ("**Général du contingent en Algérie- 1960-1962** ")، وعند معاينته منطقة تانزروفت لأول مرة صرّح: "...من المؤكد أن هذه المنطقة تشكل الفضاء الأنسب والأمثل لتنفيذ التفجيرات النووية دون أن نعرّض جيراننا لأية مخاطر ...فالمنطقة تكاد تفتقر تماما لعنصر الحياة...".

وإن القراءة الموضوعية لهذا الموقف الذي أبداه شارل آيري بشأن المنطقة كمجال لإنجاز التفجير يلغي على الأقل من الناحية الأخلاقية العنصر البشري، بيد أن منطقة رقان حينها كانت تضم نحو أربعين ألف نسمة من أبناء الجزائر، إشارة تؤكدها مصالح الإعلام والاتصال على مستوى وزارة الدفاع، ثم إن الجنرال كان على اطلاع ومتابعة كبيرين بتفاصيل المشروع الذي لم يكن يتجاهل قوة مفعول التفجيرات، والأضرار الجسيمة التي سوف تحدثها الإشعاعات بفعل سرعة تناثرها جراء الزوابع والعواصف الرملية، وقد قدر معدل المسافة التي قد تصل إليها بمئات الكيلومترات. [2]

3- المركز الصحراوي للتجارب العسكرية برقان:

---

[1]- من مواليد 26 مارس 1907 بقرية في منطقة الألزاس واللورين. أنهى دراساته الثانوية بثانوية (Louis Legrand) الباريسية ليلتحق بعدها بالمدرسة المتعددة التقنيات عام 1926 تخصص سلاح المدفعية. اعتقلته الشرطة النازية في صيف 1944 وتم نفيه إلى معتقل بوشفالد Buchenwald .عين عام 1945 ملحقا عسكريا وتمت ترقيته عام 1956 إلى رتبة جنرال. قائدا للقوات المسلحة الخاصة عام 58 ثم برتبة لواء عام 1959. المشرف المباشر على تفجيرات رقان في 1960/02/13، قائد الأركان العامة للقوات الفرنسية في الجزائر ولوزارة الدفاع. لقي حتفه في حادث طائرة سنة 1968. راجع في ذلك :

Charles Ailleret : **Général du contingent en Algerie** ,1960-1962. Editions grasset . Paris 1998

[2]- –Délégation à l'Information et à la communication de la défense : **dossier de présentation des essais nucleaires et leur suivi au sahara**. Voir : www.defense.gouv.fr. Janvier 2007.P1

على ضوء التوصية التي أفضت إليها وزارة الدفاع الفرنسية، أنشئ عام 1957 المركز الصحراوي للتجارب العسكرية[1] :

(**Le centre Saharien d'Experimentation Militaire C.S.E.M**) كمجال لإجراء التجارب في الصحراء، وكُلفت الكتيبة الثانية منذ نوفمبر 1957 وإلى غاية شهر أكتوبر 1958 بتسيير الأشغال والإشراف على إنجازها في المنطقة المسمّاة بالهضبة الضواحي القريبة من رقان، وفي ذلك يقول شاهد عيان: "... لقد شاهدت الفرنسيين في سنة 1957 وهم ينجزون البنايات الغريبة والمقرات والقاعدة الجوية حتى تحولت المنطقة نتيجة حجم المنشآت والمرافق إلى باريس الثانية مثلما كان يردد أفراد الجيش الفرنسي..." [2].

3-1 مصالح المركز الصحراوي للتجارب العسكرية:

-**القيادة العامة:** كان الجنرال شارل آيري Charles Ailleret بحاجة إلى من يرافقه في هذا المشروع، فعين فريقا هاما من العسكريين والخبراء والمهندسين، وأوكل قيادة المركز للكولونيل (**CL. Cellerier**) المشرف المباشر بعد الجنرال، كما تكلف أيضا بتسيير مالية المركز وصرفها.

- القيادة المشتركة المتعددة القوات للأسلحة الخاصة (C.I.A.S):

من الناحية التنظيمية والإدارية تشرف عليها الإدارة المركزية بالعاصمة الفرنسية، ومن الناحية العملية فهي تابعة للمركز الصحراوي للتجارب العسكرية وتتخلص مهامها في إنجاز كل نشاطات المركز والإشراف المباشر عليها،وكان من بين عناصر هذه القيادة زمرة هامة من العلماء في اختصاصات جد تقنية غالبيتهم من

---

[1]- -Charles, Ailleret : **l'aventure atomique française : Souvenirs et réflexions**, éditions grasset, Paris 1968. P97.

[2]- علي بودلالي: المدعو باديدي: ولد برقان عام 1936، اشتغل بالمركز الصحراوي للتجارب العسكري ككاوي للزي الخاص بوحدات الهندسة دون أن يلبسها هو، واشتغل أيضا كدليل سياحي بمنطقة توات الوسطى. من ضحايا التفجيرات شهادة حية مدونة في مقابلة ببيته في رقان (أدرار) يوم 2007/03/7.

خريجي مدرسة الأسلحة الخاصة بليون الفرنسية (**L'Ecole des Armes Spéciales de Lyon**) بالإضافة إلى بعض الموظفين الكبار.[1]

- المجموعة 621 للأسلحة الخاصة:

تمثل المجموعة الـ 621 للأسلحة الخاصة (**Le 621 Groupe d'Armes Spéciales)** فرعا من فروع القوات العسكرية البرية، وظيفتها نقل العتاد والمعدات الخاصة بها وتوزيعها على مختلف مصالح المركز الصحراوي للتجارب العسكرية وضمان الأمن وتوزيعها على مختلف مصالح المركز الصحراوي للتجارب العسكرية وضمان الأمن الداخلي للمركز، كان مقرها بعين أيكر، ومن أبرز مصالحها: سلك الهندسة والإشارة والمشاة والمدفعية...

- كتيبة القيادة والخدمات:

تعتبر كتيبة القيادة والخدمات (**Compagnie de Commandement et des services CCS**) المسؤول عن مصلحة الإشارة والرّادار الجوّي، وهي تضم مفرزات، على رأس كل واحدة منها عسكري برتبة ملازم أول وملازم ثاني احتياطي.

- الفرقة الحادية عشر للهندسة الصحراوية:

اتخذت هذه الفرقة في البداية وهران المدينة مقرا لها قبل أن تتحول إلى رقان قصد الإشراف على عملية إنجاز قواعد الحياة، وشق القنوات وتعديل المسالك والطرقات.

- الوحدة التقنية 620:

[1]- Delegation à l'Information .. OP.Cit. p.2.

كانت مهمتها تتلخص في إيجاد وسائل وعناصر قياس النشاط الإشعاعي ومجالات تأثيراته.

- المصلحة التقنية للقوات:Service Technique des Armées STA

تتألف هذه المصلحة من ثلاث وحدات، تعرف أولاها باسم وحدة **(STA/Y)** وهي في الأصل جهاز سرّي يرمز له بحرف (Y)، مهمتها إنجاز الدراسات الخاصة بالأسلحة النووية وقياس النشاط الإشعاعي، تتوزع على مناطق مختلفة من رقان (أولف– تابلبالة – تانزروفت وأقبلي). وثانيها وحدة يرمز لها بحرف (Z) التي اتخذت من "وادي الناموس" ببشار مقرا لها قبل أن تنتقل إلى منطقة رقان للإشراف على كل ماله علاقة بالسلاح الكيماوي. وأما الوحدة الثالثة والتي يرمز لها بـ(STA/E)، مهمتها توفير رادار المراقبة للمدرج الجوي وذلك لتامين الطائرات في محيط ومجال التفجيرات، ورادار من نوع BAR للإرشاد الصوتي لتوجيه الطائرات في حال حدوث اضطرابات في الجو.[1]

- فصيلة الجندرمة: (Le Peleton Gendarmerie):

من مهامها الرئيسة المسؤولية التامة عن المسائل الأمنية الداخلية والخارجية للمركز الصحراوي للتجارب العسكرية، بتشديد الحراسة على المدرج الجوي والحرص على عدم اقتراب أي عنصر مهما كانت صفته إلا بترخيص خاص وبصرامة فائقة، كما كانت تكثف من نصب الحواجز الأمنية في دائرة قطرها أربعون كلم من منطقة الحمودية.

- الكتيبة الصحراوية لإقليم توات:

[1]– -Charles, Ailleret : **l'aventure…**,OP.cit. pp101-105.

(La compagnie saharienne Touat CST)

كان مركزها بمدينة أدرار ووظيفتها الرئيسية ضمان الأمن للمركز الصحراوي للتجارب العسكرية بمحيط آمن خاصة بعد ما تم تزويدها بعربات خاصة تتلاءم وطبيعة المنطقة أبرزها الشاحنات العسكرية 6×6[1].

- مصلحة مرافق الطيران بالجزائر:

(Service d'Infrastructure Aéronautique en Algerie- SIAL)

على غرار كل المصالح الأخرى، كانت مصلحة الطيران بالجزائر استقرت بالجزائر العاصمة بإدارة مركزية، وظيفتها في المركز الصحراوي للتجارب العسكرية تتلخص في بناء المطارات وإلحاق تجهيزاته من برج المراقبة والمدرجات وسلك الرادار، ويسهر على هذه المصلحة فريق الهندسة الجوية الذي انتقل في مرحلة لاحقة لإنجاز مطار عين امقل.

-قاعدة رقان الجوية:

أقيمت برقان المدينة الصحراوية قاعدة جوية لإقلاع وهبوط الطائرات ومختلف سلاح الجو، كما تمّ تزويدها برادار خاص من نوع PAR ومصالح للأرصاد الجوي ومحطات خاصة بالحوّامات والطائرات الحربية من نوع (DC3)-(JU52) و (C47).

- المدرج:

ويضم قاعدة استقبال، محطة للإرصاد الجوي، برج المراقبة، وقد شهد حركة كبيرة خلال مرحلة إنجاز التفجيرات بهدف نقل عناصر القنبلة النووية. [2]

- فرقة السرب الجوي:

---

[1]- Délégation à l'information… : OP.Cit p4

[2]- Ibidem

تمثل فرقة السرب الجوي فرقة تابعة لمصالح المركز الصحراوي للتجارب العسكرية، تشرف على المهمات التي تتطلب تنقلات بعيدة من حيث المسافة، وتتكلف بإسعاف المرضى ونقلهم على طائرات خاصة(JunCers 52).

-كتيبة الصيانة الميكانيكية:

وظيفتها إجراء كل أعمال الصيانة والمراقبة للعربات العسكرية والشاحنات من مختلف الأحجام والأنواع التي يحتاج إليها المركز الصحراوي للتجارب العسكرية.

- مصلحة الوقود:

هي عبارة عن مستودع ضخم تخزن فيه كميات هامة من وقود السيارات والطائرات، وكانت قاعدتها المنطقة الشمالية الشرقية للمركز أين تتوقف ناقلات الوقود قبل الشروع في توزيعه، وقد اختيرت له هذه القاعدة نظرا لمخاطر الوقود السريع الالتهاب وبخاصة منه وقود الطائرات.

- مصلحة الطوبوغرافيا:

مهمتها رسم المخططات والبيانات المتعلقة بحقل الإطلاق، منها مثلا تحديد ووضع معالم التثليث، ويشرف على هذه المصلحة ضابط عسكري برتبة ملازم أول ويساعده المساعد الأول كما يؤطرها عدد من ضباط الصف الاحتياطيين من أصحاب الاختصاص، وأما مقرها يقع في عين أينكر.

- المصالح الإدارية المختلفة:

تشمل هذه المصالح مخازن التموين وأجهزة البتريد المختلفة، ومرافق متعددة من صالات الإطعام وقاعات العروض من بينها قاعة العرض الموسيقي، وتتوفر على

مخبرة ومصلحة فرعية مهمتها توفر المياه المعدنية ونقل الخمور ومقتنيات الطهي المتنوعة التي تأتي كلها من شمال الجزائر بواسطة طائرات خاصة مجهزة.[1]

- **المصلحة الهيدرولوجية:**

فرضت البيئة الجغرافية الصحراوية البحث عن مصادر المياه والتنقيب عن الينابيع والمياه الجوفية، ومع مرور وقت قصير قرر المركز الصحراوي للتجارب العسكرية (**CSEM**) تحويل الصخور الثلجية من فرنسا إثر إصابة العديد من الفرنسيين في المركز بأمراض تنتقل عن طريق المياه، ولما كانت الأحوال الجوية تعطل وصول وإقلاع الطائرات بدأ العمل في تحلية المياه المالحة عن طريق التحليل الكهربائي.

- **مصلحة الكهرباء:**

لعلها من المصالح الحيوية التابعة للمركز الصحراوي للتجارب العسكرية لما يلزم طاقة كهربائية ضرورية لتسيير الأجهزة وتوفير الإنارة في المخابر ومختلف المصالح سيما منها إنارة المدرجات حيث يتم الإقلاع والهبوط ليلا، وكان يسهر على تسييرها ضباط وقوات من سلاح البحرية الفرنسية.

- **قاعدة الحمودية:**

بعدما وقع الاختيار على منطقة رقان لتكون حقل أول تجربة تفجير نووية فرنسية، انتقلت الكتيبة الثانية إلى الحمّودية لمباشرة أعمالها في بناء قاعدة إطلاق التفجيرات في شهر اكتوبر 1958، وانطلقت الأشغال في بداية شهر نوفمبر من نفس السنة. وبعد ثلاثة أشهر كانت الأشغال جارية في حقل الرماية، وعلى مستوى البرج الذي نصبت فيه القنبلة الأولى التي أطلق عليها **اليربوع الأزرق**. واعتبارا من أكتوبر 1959 كان المسلك بين رقان– الحمودية جاهزا للاستخدام ونتيجة النشاط الذي عرفه الطريق أخضع خلال فترة وجيزة لأعمال صيانة. وما أن حلت سنة 1960 حتى كانت

---

[1]– - Delegation à l'information… : OP.CIT. P5.

الأشغال بمختلف مرافق وورشات قاعدة الحمودية جاهزة تماما، وقد تطلبت وتيرة الانجاز السريع مضاعفة عدد العاملين بالقاعدة، فإلى جانب 6500 فرنسي من أفراد الجيش والعلماء والخبراء، تم نقل أزيد من 3500 جزائري غالبيتهم من معتقلين وبسطاء العمال. [1]

استمرت الأشغال على مستوى قاعدة الحمّودية خلال 1960 و 1961 بإنجاز منشآت جديدة وتجهيز المرافق وصيانة العتاد والمسالك، منها إعادة إصلاح وتعبيد الطرق الرابطة ما بين: الحمودية – إغيل، والحمودية – حقل الرماية.

ويذكر شاهد عيان من المنطقة وأحد ضحايا التفجيرات أنه كان من بين مئات الجزائريين الذين استغلوا في أشغال شاقة كانوا لا يعرفون طبيعتها، إذ استغرقوا وقتا طويلا في شق الأنفاق الأرضية التي سوف تشكل مخابر وإدارة القاعدة، ولا تزال هذه الأنفاق موجودة إلى اليوم، ومن المكاتب الموجودة بالأنفاق ما كان يخضع للسرية التامة. وعلى سطح الأرض، أضيفت منشآت أخرى متعددة ومرافق للترفيه أنجزت في معظمها بسواعد جزائرية. [2]

وبنفس قاعدة الحمودية أضيفت بعض الفروع والمصالح الرئيسية وأخرى ذات الأهداف الاحتياطية منها مصالح الإشارة المختصة في إصلاح وصيانة المنشآت الهاتفية ومراقبة وضعية الكوابل والخطوط والمراكز الأوتوماتيكية التي توفر شروط الاتصال الجيدة بين مديرية التطبيقات العسكرية والمركز الصحراوي للتجارب العسكرية وبين فرنسا والجزائر. ومن الأجهزة التي كانت تتوفر لدى قسم الإشارة جهاز التليكس المشفّر وأجهزة التحويل من صنف **(HF)** والتلغرافية. كما أضيفت أيضا مؤسسة تحمل اسم **(SODETEG)** تتبع من الناحية التنظيمية مديرية التطبيقات العسكرية **(DAM)**، وتتلخص وظيفة هذه المؤسسة في توفير أجهزة القياس المختلفة ذات الاختصاصات

---

[1]– كاظم العبودي: مرجع سابق، ص 64. راجع أيضا:

[2]– مبارك، حماني: مواطن من منطقة رقان، ولد بضواحيها سنة 1940، شاهد عيان على أشغال ورشة الحمودية حيث كان مسؤولا عن فرق العمل من الجزائريين بقاعدة الحمودية. شهادة حية – مقابلة مدونة في بيته برقان يوم 08 مارس 2008.

الهندسية وغيرها، وإيصال وتركيب الخيوط والكوابل المختلفة. ولضمان أمن هاتين المصلحتين كلّفت كتيبة الأمن بمسؤولية الأمن داخل القاعدة وفي محيطها وشددّت المراقبة والحراسة عند مداخل القاعدة ومصالحها الحساسة. [1]

4- أشواط التفجيرات النووية في منطقة رقان 1960-1961:

أخذ مشروع التفجيرات النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية طريقة إلى التنفيذ مع عمليات اليرابيع في فيفيري من عام 1960. ولقد وقع اختيار تسمية اليرابيع **(GERBOISES)** على يد الجنرال شارل آيري، **(Charles Ailleret)** المشرف العام على العمليات الذي وصفها باليربوع أي الحيوان المعروف الذي يعيش في الصحراء، ورمز إلى مجموعة اليرابيع بالألوان الثلاثة للراية الفرنسية[2]، وكانت أو عملية ضمن سلسلة التفجيرات:

- عملية اليربوع الأزرق: (Opération Gerboise Bleue M1):

تصنّف ضمن التفجيرات السطحية بطاقة تفجير بلغت سبعين كيلوطن، وقد وضعت الشحنة النووية على برج حديدي على ارتفاع 100 متر، وأبراج متباعدة نصبت عليها أجهزة كاميرا تسجيل أطوار ومراحل الانفجار. [3] وقبيل تنفيذ التفجير خرج النقيب ميكلو رئيس المكتب العربي إلى السكان مرفوقا بوحدات صغيرة من الجيش الفرنسي، وأخبرهم بأمر تفجير القنبلة النووية وظل يكرّر بان القنبلة لا تمثل في حد ذاتها خطورة لكن إشعاعاتها يمكن أن تكون ضارة للغاية. ويضيف في هذا الصدد المواطن علي بوعلالي المسؤول على فريق العمال الجزائريين في قاعدة الحمودية:" ...عند اقتراب موعد التفجير تمّ تجميعنا، وأعطيت لكل واحد منّا قلادة سجّل عليها رقم

---

[1]- عمار، منصوري: " **الطاقة النووية بين المخاطر والاستعمالات السلمية**"، سلسلة الندوات: التجارب النووية الفرنسية في الجزائر. المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 54، الجزائر 2000. ص46.

[2]- Charles Ailleret : **L'aventure…**, OP.Cit. P78

[3]- Pierre, Billaud : **Souvenirs d'un Pionnier de l'Armement Nucléaire Français. L'opération Gerboise bleue M1** (13/02/1960), op.cit P5

وأغطية نوم (بطانية خفيفة) وأشاروا إلينا أيضا بعدم فتح أعيننا وتوجيه أبصارنا إلى التفجير وأمرونا بالانبطاح أرضا..." [1]، وينقل شاهد آخر أخبارا عن يوم التفجير:"...يومها غمرنا شعور قوي بالخوف ونحن نشاهد جموع السكان يخرجون من مساكنهم لتقصي الأخبار، كان الجيش قد انتشر في كل مكان، وطلب منّا وضع أغطية على كامل أجسامنا، وخيّم جوّ من الصمت...انفجرت القنبلة وشوهدت أضواؤها في ...بشار وأدرار وسالي..." [2]

وبمقر القيادة الموجود عند مستوى خمسة عشر كيلومترا من نقطة الصفر كان الجنرال شارل آيري" **(Charles Ailleret)** يوجه ويقود العمليات داخل قاعة محصنة أمام جهاز الإطلاق في شكل علبة عليها عدة أزرار، وتقابله سبورة من الحجم الكبير رسمت عليها قواعد وأساسيات عملية التفجير. وإلى جانبه وقف عدد هام من العسكريين والرسميين السياسيين أبرزهم "بيار غيلومة" **(Pierre Guillaumat)** الوزير المنتدب والقائد بهيئة الأركان، وعدد من الجنرالات من بينهم الجنرال "بيار كوتير" **(Pierre Couture)** المسؤول الأول على الإدارة العامة لمحافظة الطاقة الذرية، والجنرال "ألبير بوشالييه" **(Bouchalet Albert)** المشرف العام على صناعة القنبلة إلى جانب عدد من الملاحظين، كانوا جميعهم يقفون في انتظار التفجير الذي سوف يُدخل الدولة الفرنسية إلى حظيرة الدول المحتكرة لسلاح الرعب النووي. [3]

وبعد وقت قصير أطلقت سلسلة من الأضواء الحمراء ثم الخضراء كإشارة إيجابية للجنرال شارل آيري **Charles Ailleret** استعدادا للقذف الذّي تزامن مع الدقيقة الأربعين قبل الساعة الصفر، وتم التشغيل الفوري للبرنامج الأوتوماتيكي، بينما كان يُسمع من مكبرات الصوت العدّ التنازلي بالدقيقة والثانية حتى بلغت الصفر لحظة التفجير الذي هزّ المنطقة، وأفرز سحابة ضخمة تعالت في السماء شبيهة بلهيب لم ير مثله من قبل بلغ مداه كيلومترات بعيدة، ومباشرة بعد ذلك أقلعت الطائرات العمودية في

---

[1]– عبد الكاظم العبودي: مرجع سابق، ص 74

[2]– نفسه، الصفحة نفسها.

[3]– -André, Bendjebbar : OP.cit. P13

الأجواء تحوم حول مجال عملية التفجير لرصد وتسجيل النتائج[1]، وفي نفس اليوم وفي ساعة متأخرة من الليل كان الرئيس الفرنسي شارل دوغول يتابع مراحل التفجير على شريط مسجّل. [2]

وكان من الطبيعي أن يحدث خبر التفجير النووي الفرنسي في الصحراء الجزائرية ردود أفعال ومواقف دولية، لذلك نجد السلطات الرسمية والعسكرية الفرنسية تكرر تأكيدها من خلال التصريحات على الإجراءات الوقائية المتخذة، وأعلنت وزارة الدفاع الفرنسية أن مخططها الاحتياطي لن يُحدث أية مخاطر إشعاعية متذرعة بذلك أن اللجنة الاستشارية لتامين المواقع (**Commission Consultative de Sécurité des Sites**) تابعت منذ سنة 1958 ملف الاحتياطات الوقائية والأمنية التي يمكن أن تترتب عن التجربة، وأنها أضافت لهذا الغرض هيئة أخرى حملت اسم:

(le Groupement Opérationnel des Expérimentations Nucléaires – G.O.E.N)

من شأنه أن يُكمّل الاحتياطات الأخرى التي يحرص على ضمانها C.C.SS إلا أن الوقائع كانت مغايرة تماما، إذ بشأن إجراءات وقاية الأشخاص مثلا أكدّ التقرير السري الصادر عن :

(Groupement Opérationnel Expérimentations Nucléaires C.C.E.M)الصادر بتاريخ فيفري 1960 تحت رقم:60/CCEM/4907 توزيع نظارات خاصة لمتابعة التفجير بمعدل نظارة واحدة لكل أربيعين شخص.

- عملية اليربوع الأبيض:

---

[1]- التجارب النووية الفرنسية بالصحراء الجزائرية (**قنبلة رقان أقوى من قنبلة هيروشيما ب 5 مرات!؟**)- في- **مجلة أول نوفمبر**، العددان 151 و 152- الجزائر 1997- ص ص 41-42

[2]- الطيب، ديهكال: **وقائع التجارب النووية الفرنسية ومخلفاتها في منطقة عين إيكر**. ط1، دار القصبة للنشر. الجزائر 2004. ص 93.

وتعرف بـ (**Opération Gerboise Blanche**)، تمّ إطلاقها في أول شهر أبريل 1960، بطاقة تفجير مقدرة بـ 6 كيلو طن. وُضعت القنبلة على برج مكعب يرتفع بمتر واحد عن مستوى سطح الأرض، واحتوى البرج على قاعتين واحدة منهما للمتابعة الإشعاعية للقنبلة بواسطة الأجهزة والكاميرات، وأشرفت مصالح مديرية التطبيقات العسكرية (**DAM**) على كل عمليات التحضير للانفجار التي يرأسها "بيار بيلو (**Pierre Billaud**)، حيث كان يتنقل ويُعاين المحطة طيلة أيام قبل موعد التفجير واستطاع أن يحصل على ترخيص خاص بالتصوير بعدما صدرت أوامر بمنعها في عملية اليربوع الأزرق، وكان يسجل في محيط القاعدة المعلومات البصرية الخاصة بالتحضير للإطلاق... [1].

بتاريخ الفاتح أبريل 1960، الساعة الخامسة و 17 دقيقة زوالا منح الجنرال شارل آيرى(**Gl. Charles Ailleret**) إشارة إطلاق التفجير، في الوقت ذاته كان الرسميون في باريس يؤدون مراسيم استقبال على شرف الرئيس السوفياتي **نكيتاخروتشوف** في مرحلة كانت العلاقات الدولية مشوبة بالتوتر بين المعسكرين الغربي بزعامة الولايات المتحدة، والكتلة الشرقية ممثلة بالاتحاد السوفياتي ودول أوربا الشرقية والوسطى، وقد هاتف شارل آيري الرئيس دوغول يخبره بالتجربة، أخبارٌ راقت للرئيس الفرنسي الذي همس بصوت خافت– يحمل معاني الثقة– إلى الرئيس السوفياتي بأن فرنسا قد اختارت أن تكون مستقلة، أي بعيدة عن الصراع بين القوتين الأعظم، وأن الوقت قد حان كي تستعيد وزنها ومكانتها الدولية بعدما حصلت على سلاح ذري كامل يستجيب لإمكاناتها وقدراتها، وأن موقفها سيظل خارج أي ترتيب دولي تتدخل فيه الدولتان العظميين. وأضاف قائلا:"...لقد قمنا في الصحراء في الأول من نيسان بتجربتنا الذرية الثانية، وبلغني نبأ نجاحها صباحا في قصر رامبويه...، وأعْربتُ عن حرصي على عدم تسرب الخبر إلى وكالات الأنباء. فأجابني بظرف

---

[1]– -Pierre, Billaud : **Souvenirs d'un pionnier de l'Armement nucléaire français**- **« Opération Gerboise Blanche »**. OP.Cit. P2.

ولهجة إنسانية: " شكرا على اهتمامك، إنني أقدّر مدى ابتهاجك، لقد خالجنا السرور نفسه... ثم قال بعد لحظة: ولكنك تعلم أن ذلك يُكلّف كثيرا..." [1] .

- عملية اليربوع الأحمر:

نُفذّت عملية اليربوع الأحمر يوم 27 ديسمبر 1960 ، بطاقة تفجير بلغت 8 كيلوطن، ونُصبت القنبلة على برج حديدي في منطقة غير بعيدة عن نقطة الصفر من اليربوع الأزرق، وعلى بعد 15 كلم شمال النقطة الصفر لليربوع الأبيض. وأضيف لبرنامج عملية اليربوع الأحمر تجهيزات ومعدات كالمخابئ الإسمنتية ووسائل قياس الأنغام وكاميرات ذات الاستخدامات العسكرية متطورة، ووضعت مجموعة من الحيوانات للاختبار. [2]

وبمجرد انتهاء عملية التفجير، صرّحت قيادة القوات المسلحة الفرنسية أن عملية اليربوع الأحمر كانت محدودة القوة، وحتى الغيوم التي أحدثتها لم تكن بحجم سابقاتها. وقد تابع الضابط جون بيلاك **Jean Billec** أطوار العملية وسّجل حولها في مذكراته: "...عند اقتراب موعد الإطلاق، كنت أتابع العمليات على بعد ستين كيلومترا عن قاعدة الحمودية، وقد انتاب الجميع شعورا بالقلق بسبب تأخر سماع دوي التفجير على عكس ما جرى في عملية اليربوع الأزرق[3]..."

- عملية اليربوع الأخضر:

تمت عملية اليربوع الأخضر بتاريخ 25 أفريل 1961 بقوة تفجير قدرت ب 5 كيلوكن، على ارتفاع خمسين مترا من على سطح الأرض وحدّد توقيت العملية على

---

[1]- الجنرال ديغول: مصدر سابق، ص ص 256-257

[2]- -Pierre, Billaud : **Souvenirs d'un pionnier de l'Armement nucléaire Français. Opération Gerboise Rouge**, OP. Cit. P12.

[3]- -Jean, Billec :**Vie du Sahara. (1960-1961).**OP.Cit p2.- -voir aussi : Christophe, Pablé- Olivia Recasens :**Le Secret des Irradiés au sahara** in-wwww.nucleaire.org.27 oct 2006. P1

الساعة السابعة صباحا بالتاريخ المشار إليه في يوم شهد عواصف رملية قوية دون أن يمنع ذلك الإطلاق، وقد تابع "بيار بيلو **Pierre Billaud**" مجريات العملية التي قال عنها أنها لم تترك شيئا بعدما أتلفت كل شيء. وأثناء التفجير شارك 200 عسكري بشكل سري فيما عرف بعملية لحرب نووية افتراضية قال عنها أحد العسكريين:"... تجمّعنا بخندق وكان تعدادنا نحو 20 عنصرا غير بعيد عن مكان التفجير بثلاثة كيلومترات...وكأن أجسامنا أصبحت شفافة تماما... ثم شاهدنا مجموعة من مشاة الفيلق 42 تسير باتجاه النقطة صفر يرتدون ألبسة خاصة بيضاء اللون وأقنعة الغاز..ثم رأينا الفطر الذري يعلو في السماء مشكلا سحابة كبيرة ورأينا بأم أعيننا كيف احترقت الحيوانات حتى لم يبق عليها وبر، ولم يكن لدينا حتى الوقت لطرح الأسئلة..." [1]

لم تحجب السلطات الرسمية في الجزائر وباريس سر إقدامها على تنفيذ عمليات لحرب نووية افتراضية، حيث صرح (**Pierre Messmer**) [2] وزير الدفاع إلى جريدة (**Le Point**)بذلك واعتبرها تدريبات ضرورية لتنظيم حركات المشاة وتدخل ضمن الاختصاصات العسكرية، كما يذكر (**Paul Chesseron**) الذي كان يقود دبابة **Patton M47** أنه شاهد الخطر النووي وهو يرتفع إلى طبقات الجو العليا بواسطة منظار الدبابة، وشاهد كذلك كيف سُحِق البرج بعدما تناثرت أجزاؤه المتبقية، وأحس بحرارة غير طبيعية تخترق الدبابة حتى أن بعض أجزائها طالها الذوبان وهو ما يفسر قوة الانفجار. [3]

- **التفجيرات الباطنية:**

---

[1]– الطيب، ديهكال: مرجع سابق، ص65.

[2]– ولد بيار مسمر (1916–2007) ب Vincennes التابعة لإقليم val de Marne التحق بالقوات الفرنسية الحرّة، وزير للحربية ما بين 1960–1969 ضمن حكومة الجنرال شارل دوغول، ثم وزيرا لما وراء البحار سنة 1971، رئيسا للوزراء (1972–1974) في دولة جورج بومبيدو. شغل مديرا شرفيا لمعهد فرنسا وعضوا بالأكاديمية الفرنسية، وعمدة مدينة ستراسبورغ الألزاسية حتى عام 1989.

[3]– لقد أصيب معظم الذين كانوا بعيدين وحتى قريبين من مكان التفجير بأمراض مختلفة جراء التداعيات التي خلفها انتشار الإشعاع النووي وفي أحسن الأحوال بقي أكثر من تعرض للإشعاعات يشكو التهابات جلدية وحساسية مفرطة.

إذا كانت اليرابيع في مجموعها عمليات تفجير في الطبيعة أي سطحية، فإن المشرفين على البرنامج النووي الفرنسي في المختبر الجزائري أضافوا لها تفجيرات أخرى باطنية على افتراض أنها غير ملوثة مثل غيرها. ولم يكن البحث عن المكان المناسب لتفجيرها صعبا، إذ تم الاتفاق وبأسرع صورة على منطقة عين إيكر 150 كلم شمال تمنراست، بلغت ثلاثة عشر (13) تفجيرا على طول الفترة الممتدة ما بين 1961– 1966.

– عملية آجات:

نفذة عملية (**AGATHE**) يوم 7 نوفمبر 1961، بشحنة تفجير فاقت 20 كيلوطن، وتم تفجير القنبلة التي وُضعت مع عدد من الصواريخ في النفق الذي رمز له ب **E1** . وقد بلغت قوة التفجير درجة عالية حتى أنها أحدثت زلزالا امتد تأثيره من "آجات"إلى منطقة جبل مرتوتك على بعد 80 كلم. ولا يزال يذكر بعض سكان "إدلس" حالة الهلع الذي أحدثه التفجير، خاصة وأن الكثير من السكان قد عانوا من تداعياتها الخطيرة بسبب ظهور أمراض غريبة وتشوهات متنوعة، وإصابات في الجلد وأعراض لم يسبق أن عرفها السكان، وتضاعفت حالات الإجهاض التي لم تسجل منها حالات من ذي قبل، وجنون الحيوانات التي يبدو وأنها تأثرت بالغ الأثر[1].

– عملية بيريل:

جرت عملية بيريل (**BERYL**) في الفاتح ماي 1962 بمنطقة تاوريرتتان أفيلا في النفق الذي يرمز له ب **E2** ، وقد بلغت شحنة التفجير 40 كيلوطن، طاقة كافية لأن تحدث تفجيرا قويا وصل مفعوله مسافة مائتين كلم من نقطة الإنفجار. ومباشرة بعد العملية أقرت السلطات الفرنسية بفشل العملية، ونقلت وزارة الدفاع الفرنسية في ما جاء في الملف الخاص بالتفجيرات النووية الفرنسية في الصحراء نفس الانطباع

[1]– الطيب، ديهكال: مرجع سابق، ص 148.

والموقف وقد جاء في صفحة من الملف:"...حدث تصدع على مستوى ما تسبب في تسرب الإشعاعات التي تناثرت باتجاه الرياح وحملتها إلى غاية مركز القيادة، ورغم وضع الأقنعة الواقية والتحرك السريع فإن كثيرا من المتواجدين بالقاعدة قد تعرض حتما للاشعاع النووي..." [1].

وكان وزير الدفاع الفرنسي **(Pierre Messmer)** ّ، ووزير الجامعات والبحث العلمي **(Gaston Polski)** ، وعدد من القادة العسكريين من جنرالات وضباط سامين، تابعوا رفقة **(Yves Rocard)** [2] الذي كان يشغل منصب مستشار علمي على مستوى محافظة الطاقة الذرية وقد دوّن مذكراته وفيها يقول: "...في الفاتح ماي 1962 كنت بعين امقل، المنطقة المنسية القريبة من برج عين إيكر مرفوقا "بمسمر" و "بولسكي غاستون"... وفي حدود الساعة العاشرة صباحا تغيرت الظروف على غير ما كنّا نتوقع، إذ أن التفجير أظهر أن العملية لم تكن على ما يرام لحظة الإطلاق..." [3] واعترف وزير الدفاع نفسه بالخطأ الذي ارتكب عند الانطلاق والذي أذى إلى إصابة العديد من أفراد الجيش برغم الإجراءات الوقائية نقلوا بسرعة للإسعاف إلى المصالح الطبية بقاعدة الحياة.

وكان من الواضح أن الانعكاسات الناجمة عن التفجير ستكون وخيمة على البيئة والإنسان والحيوان، وبَيّنت نتيجة القياس بعد التجربة، الزيادة المفرطة في الإشعاعات المتناثرة في معظم المراكز، وأشار أحد التقارير في الملف أن عددا من الجنود قد أصابتهم الإشعاعات، وبعضهم تعرض بقوة لتواجده لحظة التفجير في منطقة النشاط، وقد تم تحويلهم بسرعة إلى الأجنحة الطبية للعلاج، ورغم الفحوصات إلا أن

---

[1]– -Délégation à l'information et à la Communication de la défense : **Dossier…,** Op.Cit. P3

[2]– إيف روكار: (1903–1992) تخصّص في الفيزياء. نال شهادة الدكتوراه في الرياضيات عام 1927، وأضاف لها في 1928 دكتوراه في الفيزياء. وأصبح منذ 1945 مديرا لمخبر فيزياء، فمستشارا علميا للبرامج العسكرية بـ (CEA) ومسؤولا علميا على البرنامج النووي الفرنسي.

[3]– -Yves, Rocard : « **Mémoires sans Concessions** ». Editions Grasset. Paris 1988. P6.

درجة الإصابة بالإشعاعات وكميتها ظلت مجهولة على الرغم من إخضاعهم للتطهير بالماء ساعات وساعات. [1]

- **تفجيرات ما بعد الاستقلال:**

-عملية تفجير إمرود:

لم تنته سلسلة التجارب النووية الفرنسية مع نهاية الحقبة الاستعمارية ذلك أن الشروط التي جاءت في نصوص اتفاقيات إيفيان في الاحتفاظ بالعديد من القواعد والمطارات الحساسة، شجعت السلطات الفرنسية على دفع المشروع النووي الفرنسي إلى مراحل متقدمة، ففي آخر سنة 1961 كانت الأشغال بإنجاز النفق رقم **E3** قد انتهت، وهو ما سمح بتنفيذ تفجير جديد عرف باسم "إمرود" **(Emeraude)** بمنطقة تاوريت تان أفيلا صباح يوم 18 مارس 1963 وقد بلغت طاقة التفجير 10 كيلوطن.

- **عملية تفجير Améthyste:**

تم تنفيذها بوضع القنبلة في النفق **E3** يوم 30 مارس 1963، وقدرت شحنة التفجير بنحو 3 كيلوطن، وتأكدت مرة أخرى الأخطاء المرتكبة على مستوى التحضير، بيد أن وزارة الدفاع الفرنسية اعترفت بوجود أخطاء تقنية خطيرة كفتحة النفق التي لم تكن مغلقة جيدا مما تسبب في تسرب الإشعاعات النووية وإصابة عدد غير معلوم من الأشخاص[2].

-عملية تفجير RUBIS:

تمت عملية التفجير بتاريخ 20 أكتوبر 1963 حيث بلغت شحنة تفجيرها 52 كيلوطن في النفق **(E11)** بمنطقة "تاوريرت تان افيلا"، وحدث وقت التفجير تسرب

---

[1]- « **l'Essai raté Beryl d'An Ecker (Sahara. Mai 1962)**.in. www.resosol.org.11/11/2006- voir Aussi: France's Nuclear Weapons program: **"In Ecker Nuclear Testing Overviem. 1961-1966**.

[2]-Delegation à l'information…. : » **Dossier de présentation …,** op.cit. p5.

خطير للغازات متسببا في أمواج من الدخان المتصاعد تطاير بسرعة في محيط التفجير وامتد بفعل الرياح إلى المناطق الجنوبية التي شهدت تساقط أمطار غزيرة وسيول ضربت الواحة الكبيرة، ولأن الأمطار كانت محملة بالإشعاعات، وبعد أيام قليلة من التفجير، تبين إصابة أزيد من 500 شخص وتلوثات خطيرة في منابع الماء والطبيعة. [1]

- **عملية تفجير أوبال:**

حدّد تاريخ عملية أوبال (**OPALE**) في منتصف نهار يوم 14 فيفري 1964، وبلغت طاقة التفجير 4 كيلوطن، وقد وضعت القنبلة في نفق أرضي على عمق 350متر.

- **عملية تفجير توباز:**

تمّ تفجير توباز (**TOPAZE**)ظهر يوم 1964/06/15 بطاقة تفجير قدرها 2.5 كيلوطن تسببت في هزات أرضية واختلالات واضحة في الطبيعة.

- **عملية تفجير توركواز:**

تعود عملية (**TURQOISE**) إلى تاريخ 28 نوفمبر 1964، كانت عملية خطيرة بالنظر إلى طاقتها التفجيرية التي فاقت 10 كيلوطن.

- **عملية تفجير سفير:**

[1]- Ibidem .

تعرف عملية سيفر(**SAPHIR**) أيضا بعملية (**MONIQUE**) ، وقد وضعت القنبلة على عمق 785م تحت الأرض ليتم تفجيرها منتصف نهار يوم 27 فيفري 1965، وقد بلغت طاقة تفجيرها 127 كيلوطن بما تجعل مفعولها فويا وانعكاساتها أقوى وأخطر، ففي منطقة فرتوتك وحدها سجل وفاة 40 مواطنا جراء التفجير ناهيك عن الانزلاق الأرضي الذي أصاب المنطقة [1].

- **عملية تفجير JADE:**

تعتبر عملية "جاد" هي الأخرى من التفجيرات الباطنية، بلغت قوة تفجيرها 2.5 كيلوطن ونفذت بتاريخ 30 ماي 1965. ونتيجة خلل في التحضير، تسربت بعض الغازات أثناء العملية كانت سببا في العديد من الإصابات والإختلالات.

- **عملية تفجير كوراندون:**

تمت عملية تفجير (**Corindon**) في الفاتح أكتوبر 1965، وقد بلغت قوتها التفجيرية 3 كيلوطن. [2]

- **عملية تفجير "ترومالين":**

قدرت قوة عملية "ترومالين" (**Troumaline**) ب 10 كيلوطن، وقد تابع العديد من القادة العسكريين التفجير الذي نفذ في أول ديسمبر 1965، شهران فقط بعد عملية كوراندون.

- **عملية تفجير "غرونا":**

---

[1]- Délégation à l'information et à la communication de la défense : **Dossier….,** OP.Cit. p5

[2]- Ibidem

وضعت قنبلة غرونا (**GRENAT**) في نفق أرضي على عمق 400 متر، وقد بلغت قوة التفجير 13 كيلوطن الذي حدّد ونفذ يوم 16 فيفري 1966. [1]

وهكذا كانت فرنسا خلال الفترة ما بين 1960–1966 قد نفذت واحدا وعشرين تفجيرا منها الأربعة يرابيع السطحية وسبعة عشر تفجيرا باطنيا، وإذا كانت الصحراء الجزائرية شكلت المجال الذي شهد التفجيرات وتحمّل التأثيرات والانعكاسات الخطيرة على البيئة والإنسان والحيوان، فإن فرنسا بفضل هذه التجارب حققت أهدافها في الالتحاق بالقوى النووية العالمية التي باركت النجاح.

5- الآثار الناجمة عن التفجيرات:

- التأثيرات الصحية على الإنسان:

خلفت التفجيرات النووية تأثيرات صحية خطيرة على الإنسان بفعل التعرض إلى الإشعاعات النووية كونها تصيب المادة الحية وتؤدي إلى انعكاسات وآثار واضحة على صحة الإنسان.

وتشكل الوفيات النتيجة المروعة للتفجيرات وانتشار الإشعاعات والتسربات في الغاز، وقوة الانفجار أيضا، وتفيد دلائل كثيرة إلى أن الجزائريين استخدموا كعينات اختبار دون أن يقدروا حجم الأخطار التي تعرضوا لها [2]. وكان الكولونيل **Picarda** تقدم باقتراح لنقل مساجين معتقل بوسي (سيدي بلعباس)، إلى مكان التفجير، ويذكر برونو باريللو **Bruno Barrillot** العارف والخبير بشؤون التفجيرات النووية الفرنسية أن نحو 42 ألف جزائري استخدموا كعينات اختبار في منطقة الحمودية برقان، ووصف ذلك بعملية الإبادة البشعة، والتقطت صور لجزائريين من مواطنين بسطاء ومسجونين من أفراد جيش التحرير الوطني ومعتقلين لا يطيق المرء على تصور

---

[1]- Délégation à l'information et à la communication de la défense : **Dossier de ….**.OP.Cit. p5

[2]- عبد الكاظم، العبودي: مرجع سابق، ص 132.

بشاعتها، وقد تعمدت السلطات الاستعمارية في استخدام البشر أثناء التفجيرات كي تختبر طاقتهم في مقاومة الإشعاعات، غير أن الرسميين والعسكريين كانوا ينفون ذلك، ويشددون بأن الاختبارات كانت تقع على الأرانب وغيرها من الحيوانات. فالطبيب دافر **Daver** والملازم الأول في وحدة الخدمة العسكرية بالمركز الصحي برقان يقول: "...قُمنا بتجريب الحماية من الإشعاعات على الجرذان والأرانب لتقدير تأثير الإشعاع على العين..." [1]

كما تعرض من أصيب بالإشعاعات النووية إلى حالات من الحروق التي أدى بعضها إلى الوفاة، وغيرها إلى أنواع عديدة من الالتهابات الجلدية التي تسببها أشعة (غاما) ذات التأثير الخطير. فمثلا تحدث قوة تفجير 20 كيلوطن حروقا ويصل مدى تأثيرها إلى 3108م من نقطة الانفجار وهي أدنى مسافة بالنظر إلى تفجيرات أخرى فاقت في قوتها100 كيلوطن. [2]

ومن المضاعفات الصحية الخطيرة للإشعاعات النووية إصابة العيون بأضرار هامة في العدسة تؤدي إلى العمى، وحروق القرنية، والالتهابات الكلوية وأمراض القلب. وقد أصيب **(Jacques Muller)** سنة 1987 بالعمى وهو الذي اشتغل أزيد من ثلاثين سنة طيارا، وأثناء عملية تفجير بيريل **(BERYL)** أصابته الأشعة ولم يكن يرتدي سوى قميصا وسروالا قصير. [3]

وإذا كانت هذه المضاعفات تظهر على المصابين بالإشعاعات بسرعة، فإن أعراضا أخرى لأمراض خطيرة تستغرق وقتا خاصة منها أمراض السرطان، إذ سجلت في العديد من المناطق الصحراوية إصابات عديدة بسرطان الدم (اللوكيميا)، وسرطان الجلد والغدة الدّرقية عند الأطفال، وسرطان المثانة وسرطان الثدي. وما بين سنة

---

[1]– -Jeau Luc, Nothis : « **Le Bilan des Essais Nucleaires Français en Algerie** in- Le **FIGARO**- N° du 20/09/2007. P7.

[2]– عبد العزيز، شرف: **الحروب الكيماوية والبيولوجية والذرية**– ط1– الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1973، ص 350.

[3]– **l'Essai raté de Béryl** (Sahara Mai 1962)- in- le **Monde** – du 22/10/2007

2000 و2007 تضاعف عدد المصابين بالسرطان في المناطق الصحراوية 3مرات،وسجلت وفاة كبيرة لفئة عمرية ما بين 40 و 70 سنة حيث غلبت على أكثر الحالات الإصابة بسرطان الرئة والبطن والمثانة، ففي رقان وحدها تم تسجيل سنة 2006 17 حالة إصابة بالسرطان[1]. وحتى أولئك الذين استقدموا من بعيد لاختبارهم لم يسلموا من الإصابات، فالمجاهد: عبد القادر شاي من العاصمة عاش هول التفجيرات وتوفي بعد معاناة كبيرة من أورام في الرأس وتساقط كلي للشعر والتهابات عضوية أثرت على نفسيته، ويروي ابنه كيف امتدت الأورام إلى أعضائه مما استدعى بتر رجله. [2]

وقد أصيب الكثير من العسكريين والرسميين الفرنسيين والعاملين ممن حضروا فصول التفجيرات أمثال وزير البحث العلمي **(غاستون بالوفسكي)**، ووزير الدفاع **(Pierre Messmer)** الذي أخضع للعلاج مدة طويلة لإزالة الإشعاعات، ومن بين الفرنسيين الذي شهدوا كارثة بيريل سجلت عشرون حالة إصابة بسرطان الدم أدت إلى موتهم. وإلى جانب أمراض السرطان، خلفت آثار التفجيرات أمرضا ذات طبيعة جينية ترتبط بالتأثيرات الوراثية تتسبب أحيانا كثيرة في حالات التشوه الجسدي خاصة عند المولودين الجدد والأطفال، وحالات أخرى للإجهاض الاضطراري والمبكر، وأمراض النساء الحوامل.

ويذكر محمد الرقاني الممرض بمستشفى رقان:" "...كنت مساعدا للنقيب الطبيب **(Bichot)** بمنطقة رقان منذ سنة 1956 واشتغلت بالمركز الإداري الصحراوي أثناء إقامة قاعدة التجارب النووية، وكنت أرافق بيشو إلى مختلف قصور المنطقة حتى زاوية كونتا لمعاينة المرض أحصينا خلالها أزيد من 20 حالة إجهاض، وولادات أطفال مشوهين،بعض الأطفال ولد دون أطراف أو برأسين أو يزحف كالسمكة، وهي ظاهرة

---

[1]– ج.ب :"**إخفاء الأرشيف الصحي برقان دليل آخر على الجريمة'** في – جريدة **الخبر**– ع 5552، 24 فيفري 2008، ص 16.

[2]– محمد ، مسلم: "**أمراض التفجيرات النووية برقان لازالت مجهولة** "، في – جريدة **الشروق**– ع 1839 12 نوفمبر 2006، ص 5

غريبة لم تشاهد من قبل، وأفادت العديد من التقارير الطبية أجريت حول نساء تعرضن للإشعاعات النووية وجود حالات موت الأجنة في مرحلة مبكرة من الحمل، وحالات أخرى معقدة غالبا ما تُضفي إلى الإجهاض ومضاعفات خطيرة عند الأم، ناهيك عن الارتفاع المخيف في حالات الوفاة عند شريحة الأطفال مثلما يوضحه الجدول التالي: [1]

السنة	مجموع حالات الوفاة	الوفاة عند الأطفال
1969	167	100
1971	158	76
1973	377	205
1974	147	92
2000	187	52
2002	193	87
2003	172	91
2004	178	80
2005	236	99

ومن بين الأمراض الأخرى التي انتشرت بكثرة، هشاشة الأظافر وتفتتها وحالات أمراض الرّبو، والتهابات الكلى والصدمات القلبية والضغط الدموي والتهابات في الأعضاء الحساسة، والتهاب الأمعاء والتقيؤ المتكرر، وهي حالات لا تزال تنتشر إلى اليوم في المحيط الذي تناثرت فيه الإشعاعات النووية. [2]

ولم تسلم لا الطبيعة ولا الكائنات الحية ولا الحيوان، فمثلا معظم الحيوانات التي تصنف ضمن الثدييات كان مصيرها الموت خلال شهر أو أقل، خاصة منها الجِمال حيث تناقص عددها بصورة ملفتة، وما نجا منها أصيب بالعقم أو اختلالات في جهاز

[1]– ج،ب: "**إخفاء الأرشيف...**" مرجع سابق، ص16.

[2]– ج،ب: "**إخفاء الأرشيف...**" مرجع سابق، ص16

المناعة وتشوهات، ونشير هنا إلى الدراسة الجيدة التي أنجزها الأستاذ كاظم العبودي في مجال الكيمياء الحيوية على عينات من الجمال في منطقة تمنراست في العام 1999 والتي أظهرت وجود زيادة غير اعتيادية في الكريات البيضاء مما عرض عددا هاما منها إلى الإصابة باللوكيميا (سرطان الدم) [1] .

وعن المخاطر التي خلفتها الإشعاعات على المحيط نحصرها غير ممكن بالنظر إلى الآثار العميقة في سطح وباطن الأرض، بيد أن التلوثات النووية إنما تصنف ضمن الأخطر في أصنافها، وإن وجود كميات غير مقدرة كميّا وقياسا في حالتها الغازية والصلبة والسائلة وبمستويات إشعاعية متوسطة وعالية في الصحراء الجزائرية أدى إلى اختلالات خطيرة في التوازن الطبيعي والايكولوجي، وإتلاف الغطاءات النباتية، واختلال في نظام الزرع وجني الثمار التي لم تعد تثمر كما كانت طبيعيا، وبعض المحاصيل لم تقاوم تناثر الإشعاعات والنفايات النووية، ولم تعد قابلة حتى على النمو والبقاء. وإلى جانب الإنسان والحيوان والتربة تعفنت المياه، وتلوثت أسرة الأنهار واختفت كثير من المياه الجوفية، وأصبح كثيرها بطعم خاص نتيجة تأثير المواد المشعة، ويذكر سكان ضواحي تمنراست أنهم فقدوا قطعانا من الماشية بكاملها بعد ما شربت من المياه الملوثة توجد آبارها 200كلم عن قاعدة عين إيكر أين تمت التفجيرات[2].

وعلى الرغم من إقرار واعتراف الرسميين الفرنسيين بفشل بعض التجارب والأخطاء المتكررة في عدة تفجيرات كانت وراء مخاطر إشعاعية جسيمة، بناء على الملف الخاص بالتجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية الذي أعدّته وزارة الدفاع، إلا أنها نفت كل ما من شأنه إحداث أضرار، مؤكدة اتخاذها أكثر الإجراءات الكفيلة بالتحكم في مفعول الأنشطة الإشعاعية في كل المستويات، وظلت تؤكد بأن لا خطورة على جنودها ورجالها الذين كانوا يشتغلون بالقواعد ممن تابعوا وحضروا التفجيرات، بل إن الملف المشار إليه لا يزال إلى اليوم مُصنّفا ضمن أسرار الدولة.

---

[1]– عبد الكاظم، العبودي: مرجع سابق، ص 204.

[2]– عبد الكاظم، العبودي: مرجع سابق، ص ص 191–204.

وإذا سلمنا بأن المفعول الإشعاعي الناجم عن التفجير النووي للأورانيوم مثلا يعمّر نحو 4500سنة، والبلوتونيوم العنصر الأساسي في صنع القنبلة النووية 25 ألف سنة أو ما يزيد عنها[1]، وفي إشارة لتقرير **(AIEA)** الوكالة الدولية للطاقة الذرية الصادر العام 1999 والمنشور عام 2005 ، نجد أربعين منطقة تحيط بعين إيكر والحمودية انطلاقا من مركز التفجير مصنفة ضمن المناطق الملوثة بالإشعاعات النووية، فإن حجم الآثار والانعكاسات على أكثر من صعيد يظل رهن المستقبل، ليزيد من ثقل مسؤولية الاستعمار عن الجرائم المقترفة في حق الشعوب المستضعفة. ومن الطبيعي أن يكون للتفجيرات صداها في المحيط القريب والبعيد، غير أن المؤكد أن الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة ممثلة بالبنتاغون وصفت القنبلة النووية وتفجيرها في الجزائر أمرا طبيعيا سوف يقود إلى بعث النقاش حول مسألة الحد من انتشار أسلحة الدمّار الشامل، واعتبرت بريطانيا التفجيرات أمرا في غاية من الإيجابية، وكذلك عبرت ألمانيا و حكومة الأراضي المنخفضة، وصرّح بن غريون رجل الكيان الصهيوني بأهمية الحدث بالنسبة لكل الدول الغربية، وبعث ببرقية التهنئة للإليزي، كما هنأت كذلك حكومة بيونغ يونغ لكوريا الجنوبية باريس، وتحفظت إيطاليا واستاءت دول الشمال الاسكندنافية من الحدث وامتنعت موسكو عن التعليق.

وأما الدول الاشتراكية والعالم الإفريقي والدول الشقيقة أبدت موقفا متضامنا مع الجزائر وثورتها وشعبها منددة بالتفجيرات، واعتبارها خرقا للأعراف وتجنيا وعدوانا آخر على سيادة الجزائر وشعبها. وأما الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية عبّرت هي الأخرى عن مواقفها، فالجامعة العربية عقدت جلسة في 31 مارس 1960 الذي صادف واحدا من التفجيرات، يبدو ناقشت لجنة الشؤون السياسية ببالغ القلق موضوع

---

[1]– مليكة، آيت عميرات: "**التجارب النووية في الصحراء– الانعكاسات الصحية والبيئية**– في – مجلة **الجيش**– ع533، ديسمبر 2007. ص33. وأيضا سامية قوبي: "**التجارب النووية الفرنسية في الجزائر**"، مجلة **الجيش**، ع 472نوفمبر 2002، ص ص 32 .33.

تفجير فرنسا قنبلتها الذرية الثانية في الصحراء الإفريقية مستهينة بسلامة سكان المنطقة وأمنهم..." [1] .

وأعربت أمانة مؤتمر الشعوب الآفروآسيوية عن استيائها، وحرّرت برقية وجهتها إلى شارل دوغول تصف فيها التفجير بالخرق والمساس بحرمة وسيادة الشعب الجزائري وتحدياّ سافرا للرأي العام الدولي.

وأما المنظمة الأممية، اكتفت بالإعراب عن قلقها إزاء التفجيرات وأنها منشغلة بمتابعة تطورات القضية أمام تنكر الدول الغربية عن طريق ممثليها والذين طبقوا لغة الصمّت، وانتهت جلستها الطارئة ليوم 20 نوفمبر 1959 بإصدار القرار رقم 1379 يطالب فرنسا بوقف تجاربها نظرا لما تحدثه من مضايقة للشعوب خاصة منها الشعوب الإفريقية. [2]

وأما ردّ الفعل الجزائري على التفجيرات الأولى كان قبل الاستقلال من خلال تصريح السيد محمد يزيد وزير الأخبار في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في جريدة المجاهد الصادرة بتاريخ 22 فيفري 1960 بقوله: ...إن الانفجار الذري الفرنسي الذي تمّ في صحرائنا يوم 13 فيفري 1960 يعدّ جريمة أخرى تسجل في قائمة الجرائم الفرنسية، إنها جريمة ضد الإنسانية وتحدٍّ للضمير العالمي الذي عبّر عن شعوره في لائحة صادقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة، إن الحكومة الفرنسية لا تولي أي اعتبار لصيحات الاحتجاج المتعالية من جميع الشعوب الإفريقية منها أو الآسيوية والأوربية والأمريكية. إن جريمة فرنسا هذه تحمل طابع المكر الاستعماري المستهتر بجميع القيم، إننا مع جميع شعوب الأرض نشعر بفعلة الحكومة الفرنسيّة التي تعرض الشعوب الإفريقية لأخطار التجارب الذرّية. إننا نذرك أن القنبلة الفرنسية، ومعناها تخويف وتهديد الحركة التحريرية في إفريقيا. إن الانفجار الذري في رقان لا يضيف

---

[1]– أحمد توفيق، المدني: **حياة كفاح "مع ركب الثورة التحريرية"** الجزء3، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1988، ص ص 506.507.

[2]– بالامكان العودة إلى قرار الأمم المتحدة في الوثيقة الصادرة عن الجلسة الثانون بتاريخ 20 نوفمبر 1959 تحت عنوان: .1379(XIV)- **Questions des éssais nucléaires français au Sahara**. Séance Plénière du 20/12/1959

شيئا إلى قوة فرنسا، واستعمال هذه القوة هو السياسة الوحيدة التي عرفتها إفريقيا عن فرنسا، بل إن انفجار رقان ينزع من فرنسا كل ما يحتما أنه تبقى لها من سمعة في العالم..." [1]

وجاء في جريدة المجاهد أيضا مقال بعنوان: " فرنسا تتحدى العالم وتفجر قنبلتها الذرية في صحرائنا"، ووصفت التفجيرات بالجريمة ضد الانسانية، وأن فرنسا لم تجني من ورائها سوى السخط العام الذي حطّم ما تبقى لها من سمعة في العالم. [2]

وعن هذه المسألة في ملفات المفاوضات الفرنسية الجزائرية، وقبل أن يقع التوقيع على نص اتفاقيات إيفيان، صرح السيد سعد دحلب وزير الشؤون الخارجية في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والعضو في المفاوضات لمجلة (**Afrique Action**) التونسية، العدد 57 نوفمبر 1961 بوجهة نظر الحكومة الجزائرية:" ...إننا ضد التجارب النووية في أي مكان من العالم، وحتى لو كنّا متفقين مع فرنسا لإجراء تجارب نووية يتولد عنها إنتاج قنبلة نووية فرنسية (جزائرية) فإن كلا من تونس والمغرب وإفريقيا قاطبة ستكون ضدنا...إنّنا لا نريد تجارب نووية في بلادنا، الكورسيكيون أنفسهم رفضوا هذه التجارب عندهم." [3]

كما أن المادة الرابعة والخامسة المتصلتين بالفصل المتعلق بالتعاون العسكري في نصوص اتفاقية إيفيان، تتضمنان الإبقاء على القواعد الفرنسية في رقان وعين أكر، وأن تظل منشآتهما وكل المنشآت في بشار وغيرها والمحطات الفنية تحت تصرف فرنسا لمدة خمس سنوات، وأن تقوم الجهات الفرنسية المختصة باتّخاذ الإجراءات المؤقتة، بالاتفاق مع السلطات الجزائرية لتشغيل المنشآت الواقعة خارج هذه المحطات وبالأخص من حيث الحركة الأرضية والجوية. كما توضع تحت تصرف فرنسا تسهيلات الاتصالات الجوية خلال 5 سنوات في مطار كولومب بشار ورقان،

---

[1]–أنظر **جريدة المجاهد**: اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري، الجزء الثالث، 1960/02/22.

[2]–نفسه، الصفحة نفسها

[3]– سعد، دحلب: **المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر**، منشورات دحلب، الجزائر 1986، ص 262.

وتحوّل بعد ذلك هذه الأراضي إلى أرض مدنية تحتفظ فرنسا فيها بحق الاستفادة من التسهيلات الفنية وحق المرور خلال خمس سنوات في مطارات عنابة وبوفاريك حيث ستحصل فرنسا على تسهيلات. وسيتفق كل من البلدين على التسهيلات الخاصة بهاتين المنطقتين. [1]

إن القراءة الأولية لهاتين المادتين تفضي إلى ما يمكن أن يكون تنازلا كبيرا من الجانب الجزائري أو حتى بعضا من الإدانة غير أن إضافة نص المادة السادسة يزيل اللبس لأنها تحدّد استخدام المنشآت العسكرية المذكورة لأغراض غير هجومية.

6- موقف جزائر ما بعد الاستقلال:

إذا كانت المادتان الرابعة والخامسة المشار إليها قد حددتا مدة الاستفادة الفرنسية من المنشآت لمدة خمس سنوات، فإن الأمر قد ساعد فرنسا على إتمام برنامج تفجيراتها النووية في الصحراء الجزائرية إلى غاية سنة 1966. وكان أول رد فعل جزائري في ظل دولة الاستقلال من خلال تصريح محمد خيضر في 13 أوت 1962 عبّر فيه عن موقف الحكومة الجزائرية الرافض لإجراء مزيد من التفجيرات الفرنسية في الصحراء الجزائرية. كما أدلى السيد محمد خميستي وزير خارجية الجزائر بتصريح صحفي بباريس يوم 1962/11/30 قال فيه:"...إن اهتمامنا يتركز في استتباب الأمن والسلم العالمين، كما أن سياستنا الخارجية القائمة على أساس عدم الانحياز لأي من القطبين الكبيرين، إنما تعتبر أن وجود القواعد العسكرية الأجنبية على أراضيها هي

[1]- للمزيد من التفصيل يراجع: بن يوسف، بن خدة: **نهاية حرب التحرير في الجزائر- اتفاقيات إيفيان**، ترجمة لحسن زغدار، ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر 1987 ص ص 121-122 وأيضا:

- Rédha, Malek : **L'Algérie à Evian, Histoire des Négociations Secrètes 1956-1962**. Editions Dahlab, Alger 1995. Pp313.365 et Maurice, Faivre : op.cit, PP 334-337.

ظاهرة مضادة لأهدافنا نحو الأمن والسلم، ومن ثم فنحن لا نستبعد مبدأ مراجعة المواد العسكرية لاتفاقيات إيفيان..." [1]

وتكلف محمد خميستي عن طريق سفارة الجزائر بباريس بإبلاغ السلطة الرسمية بموقف الجزائر من التجاوزات الفرنسية بالصحراء الجزائرية. وبعد تفجيرات 17 مارس 1963 الباطنية، عقد مجلس الوزراء الجزائري برئاسة أحمد بن بلة اجتماعا طارئا خرج ببيان رسمي من طرف الحكومة الجزائرية يستدعي سفير الجزائر في فرنسا عبد اللطيف رحّال، ورفع احتجاج جزائري إلى فرنسا عن طريق سفيرها في الجزائر.

وصرّح رئيس الجمهورية أحمد بن بلة ما يلي: " قد أظهرت ما تنطوي عليه فرنسا من شعور بالمرارة والاستياء نتيجة إقصائها من نادي الغرب الذري، ولا بد أن نكون على حذر من مضي فرنسا في سياسة يجب أن نحدّد موقفنا منها لأنها تمسنا مباشرة.. ويجب على دوغول ألاّ ينسي أو يتناسى أن الجزائر دولة مستقلة لها السيادة على أراضيها، وإذا عمدت إلى إجراء أي تجربة ذرية في صحرائنا، فإننا لن نعلن الحرب عليها، ولكننا سنبحث الخطى في طريق الاشتراكية بتأميم البقية الباقية من الممتلكات الفرنسية في الجزائر..." [2].

- **الموقف الرسمي الفرنسي:**

ظل الرسميون في باريس منذ فيفري 1960 يعتبرون هذا التاريخ ولادة جديدة لفرنسا كونه يرمز إلى الاقتدار الفرنسي في مجال الرعب النووي، فقد سارع حينها فالنتين فرانسوا **(Valentin François)** رئيس لجنة الدفاع الوطني وقوات الجيوش في البرلمان الفرنسي يهنئ دوغول: "...إنني أتطلع إلى سيادتكم لقبول خالص تهاني لجنة الدفاع الوطني على النجاح الباهر لتفجير رقان باعتباره يتيح لفرنسا تحت رعايتكم السامية آفاق انضمام دولتكم إلى كبار العالم في الذرة ويؤكد مكانة فرنسا

---

[1]–أحمد معوض، نازلي: **العلاقات بين الجزائر وفرنسا من اتفاقيات ايفيان إلى تأميم البترول**، مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة 1978، ص ص 77. 79.

[2]–أحمد معوض، نازلي: مرجع سابق، ص .ص : 81. 82

التاريخية كقوة عظمى..." وأضاف جاك سوستال[1] تصريحا آخر جاء فيه:"... إن فرنسا قامت رغم كل شيء بإحراز التقدم بفضل كفاءاتها العلمية ومجهوداتها الخاصة بما يكفيها ويمنحها القدرة على تجاوز العقبات التي ستنتج عن ذلك..." [2].

وفي الجزائر بعث **(Paul Delouvrier)*** الذي كان يشغل منصب نائب عام للحكومة الفرنسية، بتهانيه إلى الجنرال **(Buchalet)** و**(Couture)** باسم الجزائر في رسالة جاء فيها: "إن سكان البحر المتوسط سيشعرون بدورهم أكثر من غيرهم بمدى هذا النجاح الباهر، ويشعرون حتما بالافتخار حينما تلتحق فرنسا بنادي الذرة..." [3].

وفي يوم 15 ماي 1962 ، صرّح الرئيس الفرنسي شارل دوغول بأن بلاده تجد نفسها مضطرة على الاستمرار في التجارب النووية أمام تعذر الوصول إلى اتفاق دولي حول مسألة نزع السلاح، والحد من استخدام أسلحة الدمار الشامل وأن الاقتدار النووي يشكل أحد الأسس التي تتبني عليها سياسة فرنسا الخارجية. [4] ودعّم (**Pierre Messmer)** وزير الدفاع الفرنسي هذا الموقف عندما أجرى ندوة صحفية لوكالة الأنباء الفرنسية أكدّ فيها سعي فرنسا للمزيد من التجارب النووية في الصحراء الجزائرية أو في أي مكان آخر...وأن بلاده ستعمل ما تفرضه عليها الضرورات لا أكثر...وأن ما سبق من تفجيرات منذ 1960 باطنية لا تأثير لها ولا خطورة تنجر عنها...

---

[1]– **جاك سوستال:** (1912–1990): سياسي فرنسي، شغل العديد من المناصب كمحافظ لمدينة بوردو، وزيرا للإعلام والمستعمرات بين 1945 و 1946 ثم أمينا عاما لمجلس الوطني الفرنسي عام 1947، كما عيّن حاكما على الجزائر (فيفري 54– جانفي 1956)

[2]– Yves, Courrière : **La Guerre d'Algerie « Dictionnaire et Documents »**, op. Cit. P .P 2193. 2194.

*- **دولوفريي، بول**: (1914-1995): رجل سياسة فرنسي، افتتح حياته السياسية مديرا فرعيا بالمالية للمجموعة الأوربية للفحم و**الفولاذ**. ممثلا للحكومة الفرنسية بالجزائر عام 1958، وهو من بين أعضاء الفريق الفرنسي الذي كلف بمهمة التخطيط لمشروع قسنطينة، **وفي** 1979 أصبح رئيسا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الفرنسي.

[3]– - Yves, Courrière : **La Guerre d'Algerie « Dictionnaire et Documents »**, OP.Cit P.P : 2148.2149 .

[4]– أحمد معوض، نازلي: مرجع سابق، ص79..

ولقد تأكد الموقف الرسمي الفرنسي عمليا بالاستمرار في إنجاز وإطلاق التفجيرات النووية في الصحراء الجزائرية أثناء الثورة التحريرية وبعد الاستقلال حتى العام 1966.

الفصل الثالث

الهيكلة العسكرية وتطور الثورة في الولاية الخامسة

أولا : الهيكلة العسكرية.

ثانيا: تطور الثورة في الولاية الخامسة.

أولا: الهيكلة العسكرية للثورة:

1- نشأة جيش التحرير الوطني:

تعود النواة الأولى لجيش التحرير الوطني إلى المنظمة الخاصة الخلية العسكرية السرية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، وتركزت مهمتها الرئيسة في الإعداد للعمل المسلح، وجمع المال والأسلحة، والتدرب عليها وعلى تقنيات وتكتيك حرب العصابات. وكانت عناصر المنظمة الخاصة تضم المناضلين المؤمنين بالكفاح المسلح وكثير منهم كان ضمن قوائم الملاحقين من طرف المصالح الأمنية والعسكرية الاستعمارية، وبعضهم كان المحكوم عليهم بالإعدام غيابيا، كما انضم إليهم عدد من الفارين المجندين في صفوف الجيش الفرنسي ليشكلوا المجموعات الأولى من المجاهدين الذين فجروا ثورة التحرير في الفاتح نوفمبر 1954[1] ، واتسعت بعد ذلك عملية الالتحاق بالثورة لتشمل الجزائريين من موظفين إداريين كانت لهم مسؤوليات إدارية وسياسية على مستوى مصالح فرنسية مختلفة أبدوا الرغبة في القطيعة مع النظام الاستعماري، والمجندين الجزائريين الذين تلقوا تدريبات في تونس والمغرب وفي دول عربية أخرى وبخاصة في مصر[2].

وكانت عملية الالتحاق بالثورة تسير وفق شروط ومقاييس تطورت مع تطور الثورة، وتقوم هذه الشروط أساسا على وطنية المجنّد، وصدقه مع القضية الوطنية والاقتناع بالكفاح المسلح أسلوبا لتحرير الوطن، الاستعداد والقابلية لتنفيذ المهام التي توكل إلى المجند أو يكلف لها، الامتثال للطاعة والصرامة مع توخي كامل السرية والالتزام، ومن الشروط أيضا تأدية اليمين على المصحف أمام مجموعة من المجاهدين

---

[1]- لخضر، بوالطمين: **لمحات من الثورة الجزائرية**، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1987، ص 48.

[2]- Mohamed, Teguia : Op.cit. P115

بعبارة: "أقسم بالله أن أكون وفيا للثورة وألتزم بجد وإخلاص لوطني حتى النصر أو الاستشهاد. [1]

كما أضيفت لهذه الشروط ضرورة التحرّي بشأن ماضي المجند وعلاقة عائلته مع الإدارة الاستعمارية وسلوكه وأخلاقه، ويمكن قبول المترشحين أيضا بعد إخضاعهم للتجربة وامتحانهم من خلال عمليات مختلفة كتصفية الخونة والعملاء، أو اختيارهم على أساس المعرفة الشخصية التي تربطهم بالمسؤولين المكلفين بالتجنيد أو بإجراء اتصالات مباشرة مع الثقاة من السكان في القرى. [2]

وغالبا ما كانت عملية تجنيد المرشحين تسبقها اجتماعات يضطلع بها عنصر أو اثنين ينتميان إلى مختلف الدواوير والأعراش، بغرض شرح غايات وأهداف الثورة، حيث تمكّن العملية من انتقاء العناصر المرشحة للتجنيد بعد دراسة وفرز دقيقين، ثم يتم تقسيمها إلى مجموعتين واحدة تكلف بمهام فدائية لرصد حركة الجيش الاستعماري وأعوانه وجمع المال والأسلحة والمؤونة، وتلتحق المجموعة الأخرى بمراكز التدريب المتواجدة في أماكن سرية بعيدة عن أعين الاستعمار وفي الجبال أين كانت تخضع عناصرها لدروس في التمرن على تشغيل الأسلحة والمتفجرات وتتلقي تكوينا في تكتيك حرب العصابات ونصب الكمائن والعمليات العسكرية المختلفة فضلا عن التكوين السياسي والوطني. [3]

بناء على هذا الأساس تشكلت المجموعات الأولى لجيش التحرير الوطني من طلائع المجاهدين الذين فجروا الثورة وشاركوا في عمليات أول نوفمبر 1954 ممن يتمتعون بتكوين عسكري وسياسي، والمسبلين وهم مجندون يؤدون مهام عسكرية

---

[1]– رشيد بوسالم، ظريفة مساعيد: "**تنظيم جيش التحرير الوطني**" في – مجلة الجيش– العدد 472، نوفمبر 2002، ص 11.

[2]– جمال، قنان: "**لمحة تاريخية عن جيش التحرير الوطني**"، أعمال الملتقى الدولي حول **نشأة وتطور جيش التحرير الوطني**، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2005، ص ص 64، 65.

[3]– غربي، الغالي: "**جيش التحرير الوطني: دراسة في النشأة والتعداد والتكتيك**"، أعمال الملتقى الدولي حول **نشأة وتطور جيش التحرير الوطني**، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2005، ص ص 203–204.

وغيرها في زي مدني ويحملون أسلحة، تكلفهم الثورة بتنفيذ عمليات نسف وضرب الأهداف الاستعمارية على اختلاف طبيعتها من مراكز وثكنات ومنشآت وغيرها، وسوف تقنن وثيقة مؤتمر الصومام المنعقد في أوت 1956 الإطار العام للمسبل. وأما الفدائي فكانت الثورة تنتقيه من بين فئة الشباب الوطني الذي يمتاز بالخفة في الأداء والعمل، والمؤمن بالقضية الوطنية وينحصر نشاطه داخل المدن على اعتباره أسلوب مسلح مميز يتصل بطبيعة العمل الثوري في المدينة والقرى التي يكثر فيها تمركز المستوطنين و المراكز الاستعمارية وعليه اعتبرت الثورة الفدائي عنصرا حيويّا بعد هيكلة مجموعات الفدائيين على ضوء تنظيم في شكل قطاعات يرأس كل قطاع مسؤول له مساعدان، ويرأس كل مسؤول خليتين وتلتزم كل خلية بمبدأ السرية التامة لدرجة أن الخلية الواحدة لا تعرف عن أمر الأخرى شيئا. [1]

وتتمثل مهام الفدائي في تنفيذ عمليات موجهة ضد الأهداف الاستعمارية المختلفة، وتصفية عناصر الشرطة الفرنسية والمستوطنين والمتعاونين مع الاستعمار وممن أظهروا الخيانة وتسببوا في الأذى للجزائريين وضرب المصالح الحيوية الفرنسية، وإشاعة حالة من الرعب في الأوساط الاستعمارية بتخطيط وتكنيك مدروس ومحكم غالبا ما كان وراء حالة استنفار عامة في قوات الجيش والشرطة الاستعمارية التي جندت أعدادا هامة من عناصرها للدفاع عن المستوطنين والمراكز العديدة كما أنها أتاحت بالمقابل تخفيف الضغط على الثورة في معاقلها الأخرى. والمؤكد أن فعالية العمليات الفدائية تبدو من خلال حجمها والنتائج التي حققتها، إذ تم تسجيل نحو 300 عملية فدائية ما بين نوفمبر وديسمبر 1954 موجهة في مجموعها ضد مزارع المستوطنين والمراكز العسكرية الاستعمارية وتضاعفت خلال سنة 1955 وما بعدها بشكل هام. [2]

وكانت التشكيلة الأولى لجيش التحرير الوطني تتألف مما يلي:

1- الزمرة: تتكون من 5 مجاهدين يرأسها جندي أول.

---

[1]- المنظمة الوطنية للمجاهدين: **الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة**، الجزء الأول، المجلد الثاني، ص ص 98، 99.

[2]- غربي، الغالي: " **جيش التحرير الوطني....**"، مرجع سابق، ص 206.

2- الفوج: ما بين 11إلى 13 مجاهد، يرأسه عريف ونائبان برتبة جندي أول.
3- الفرقة أو الفصيلة: وتتشكل من ثلاثة أفراج (من 35 إلى 45 مجاهد) على رأس كل فرقة عريف أول ويساعده كاتب.
4- الكتيبة: تضم 3 فصائل (من 105 إلى 110 مجاهد)، يرأسها مساعد ونائبان الأول عسكري والثاني نائب سياسي.
5- القسم: يتشكل من عدة كتائب
6- المنطقة: تضم عدة أقسام. [1]

2- تطور جيش التحرير الوطني بعد 1956:

لقد منح مؤتمر الصومام المنعقد في 20 أوت 1956 إطارا تنظيميا جديدا للثورة على المستويات الإدارية والسياسية والعسكرية. وعلى الصعيد العسكري استبدلت المنطقة بالولاية، وتتفرع عن كل ولاية عدة مناطق، والمنطقة إلى نواحي، والنواحي إلى أقسام وذلك بمراعاة المساحة الجغرافية للولاية واعتبارات أخرى فمثلا الولاية الخامسة التي تشكل أكبر ولاية في الثورة بالنظر إلى امتدادها الواسع من البحر شمالا إلى أقضى الجنوب مع مالي والنيجر جنوبا أصبحت تضم ثمان مناطق. وعين على رأس كل ولاية مسؤول عسكري برتبة عقيد (صاغ ثاني) ويساعده ثلاثة نواب برتبة رائد (صاغ أول)، فضلا عن المسؤولين العسكريين على المستويات الأخرى، مع تحديد الرتب العسكرية ورموزها وأيضا مرتب كل عسكري حسب رتبته. وأصبحت الجزائر مقسمة إلى ست ولايات والجزائر العاصمة منطقة مستقلة ضمن الولاية الرابعة. [2]

ولقد مكن التنظيم الجديد للثورة ولجيش التحرير الوطني من إعطاء دفع للعمل المسلح وتحقيق أهدافه في انتشار وشمولية الثورة، وتعبئة الجماهير التي التفت حولها وأضافت لها الدعم والمساندة، وتعزيز جيش التحرير الوطني بمختلف المصالح

---

[1]- احسن، بومالي: **استراتيجية الثورة...**، مرجع سابق، ص 76.

[2]- عقيلة، ضيف الله: مرجع سابق، ص 114.

والهيئات مما جعله ذا بنية نظامية في إطار هيكلة صنعت من الثورة التحريرية حركة ثورية منظمة. [1]

كما تطور جيش التحرير الوطني بشكل واضح من حيث العدد وفق مراحل، فإذا كان في البداية الأولى للثورة قد بلغ نحو 122 فوجا أي بما يشكل 1600 مجاهد، فإنه وصل آخر شهر أكتوبر 1955 إلى عشرة ألاف عنصر في وقت نجحت الثورة في تعبئة الجماهير وتوعيتها سياسيا من خلال نشاط اللجان الثورية سيما منذ أوت 1955،[2] وبعد سنة 1956 سوف يزداد تعداد جيش التحرير الوطني حيث قدر في آخر نفس العام بنحو 19 ألف مجاهد، و 20 ألف مجاهد في منتصف أوت 1957 وسوف يرتفع إلى 22 ألف أو أكثر من ذلك بقليل في 15 جانفي 1958 بالإضافة إلى أعداد الفدائيين والمسبلين[3]، وإذا كانت هذه التقديرات فرنسية، فإن وثائق الثورة من خلال التقرير الذي رفعه رمضان عبان إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية **CNRA** عام 1956 يذكر رقم 100 ألف مجاهد، من بينهم 6000 عنصر في الولاية الخامسة وما يزيد عن أربعين ألف مسبل و 50 ألف فدائي، وهي تقديرات تتطابق مع ما جاء في الوثائق الفرنسية. [4]

3-جيش التحرير الوطني على الحدود الغربية:

عرفت المنطقة الخامسة التي كان الشهيد محمد العربي بن مهيدي مسؤولا عسكريا عنها تطورا كبيرا منذ انطلاقة الثورة، برغم التحديات التي واجهتها المجموعات والعناصر الأولى لجيش التحرير الوطني نتيجة النقص الواضح في الأسلحة، الشيء الذي أثر على النشاط المسلح في الغرب الجزائري مقارنة بمناطق الثورة الأخرى. وكان لزاما على رفاق بن مهيدي التريث بعض الوقت ريثما يتم وصول شحنات الأسلحة التي كانت قيادة الثورة في الخارج مكلفة بتوفيرها وضمان وصولها إلى الجزائر، وفي هذا

---

[1]- احسن، بومالي، مرجع سابق، ص 121.

[2]- غربي، الغالي: **جيش التحرير الوطني...**، مرجع سابق، ص 207.

[3]- أنظر الملحق: SHAT : 1H 1678-**Etude sur l'Organisation Rebelle en Algerie**.

[4]- غربي الغالي: **جيش التحرير الوطني...**، مرجع سابق، ص 208.

الإطار شكل التراب المغربي قاعدة خلفية للثورة الجزائرية سيما في منطقة الريف المغربي الواقعة تحت السلطة الإسبانية. وبعد استقلال المغرب أصبحت القاعدة الخلفية ففي المغرب تمثل سندا هاما للثورة بفضل مراكز الثورة العديدة وقد سبقت الإشارة إليها، وقد مكنت من تزويد الولاية الخامسة وحتى الثالثة والرابعة من كميات أسلحة معتبرة عززت العمل الثوري. وأعادت حسابات العدو الذي كان يعتقد أن الوضع العام في الغرب الجزائري يبعث على الارتياح سيما بعد اشتداد المواجهة في الولاية الخامسة وعلى الحدود الجزائرية المغربية. [1]

ولقد ظل العربي بن مهيدي يتولى مهمة إيصال السلاح من الناظور المغربية إلى الولاية الخامسة عبر الشريط الحدودي ومدينة مغنية والمرتفعات الغربية في إطار عمل منسق ودقيق بينه وبين محمد بوضياف وأحمد بن بلة، وكانت كميات الأسلحة ينقلها أفراد جيش التحرير الوطني على الحدود الغربية انطلاقا من القواعد الخلفية المتواجدة بالمغرب[2]، ويذكر المجاهد قدور قريش المدعو صالح أن الثورة في الولاية الخامسة عرفت انتعاشا واشتدادا واضحين بفعل الإمداد بالسلاح ودور القواعد الخلفية للثورة المتمركزة بالمغرب وهو الأمر الذي تفسده المعارك الضارية التي كانت بين وحدات جيش التحرير وقوات الاستعمار العسكرية. [3] وفي سنة 1958 كان تعداد جيش التحرير الوطني بلغ أزيد من 700 مجاهد منتشرين على الحدود الغربية وعدد معتبر في القاعد الخلفية للثورة وكانوا جميعهم يتوفرون على أسلحة متنوعة[4].

وإلى شهر نوفمبر 1959 كان جيش التحرير الوطني على الحدود الغربية يضم خمسة آلاف مجاهد مزود بأسلحة رشاشة، وهو تعداد لا يكفي في الواقع لإنشاء قوات

---

[1]–أنظر في هذا الموضوع: مصطفى بن عمر: **الطريق الشاق إلى الحرية...**، دار هومة، الجزائر، 2007، ص ص67 –69 وأيضا: Ahmed, Bensadoun : Op.cit. P 125.

[2]– جمال، يحياوي: **تطور جيش التحرير الوطني 1956–1962**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الانسانية والحضارة الاسلامية، جامعة وهران، 2006، ص 146

[3]– محمد قريش: **ذكريات صالح– قريش قدور**، دار القصبة للنشر، الجزائر 2002، ص 169

[4]– يوسف، مناصرية: " **تمركز قوات جيش التحرير الوطني على الحدود الجزائرية المغربية من خلال الوثائق الفرنسية**"، في مجلة عصور– عدد 6 –7 . جامعة وهران 2005، ص 53

عسكرية مماثلة لما كان في الولايات الأخرى خاصة على الحدود الشرقية وأن تصل إلى مستويات الفيالق. كما تكلف جيش التحرير الوطني في نفس الفترة بتجنيد نحو 800 مجاهد لخوض معارك وعمليات على طول سد الأسلاك المكهربة على الحدود الغربية لدعم رفاقهم المتمركزين في التراب الجزائري إلى الشرق من خط الأسلاك في مختلف نقاط الولاية الخامسة، وقد كلفت هذه الوحدات بالتسلل عبر مرتفعات جبل عصفور وجنوبا عبر العبادلة ببشار لفك الحصار المضروب على الثورة في الولاية الخامسة في شمالها وجنوبها إذ كان الاستعمار يهدف لقطع المدد العسكري عنها وتشديد الخناق عليها. ورغم المخاطر والصعوبات تمكنت عناصر جيش التحرير الوطني المتمركزة في الداخل من الحصول على الدعم ومواجهة الاستعمار.[1]

وإلى النصف الثاني من سنة 1960 بلغ تعداد وحدات جيش التحرير الوطني على الحدود الغربية 6100 مجاهد يتوفرون على 6850 سلاح، وكان مركز القيادة والمديرية العامة للتدريب بدار الكبداني أين كان يتم تدريب 500 مجاهد، ويستقبل مركز بوعرفة نحو 200 مجاهد، و 600 بمركز العرائش وإلى جانب وحدات جيش التحرير الوطني التي كانت تتلقى تدريباتها بهذه المراكز، نجد نحو 2500 مجاهد من بينهم 1060 ضمن 11 كتيبة في منطقة العمليات، و 100 عنصر مهمتهم عبور السدود المكهربة، و 250 مجاهد متمركزين على عدة مراكز وقاعدة الثورة بوجدة و150 آخرين في مركز الناظور.[2] وإلى ناحية جنوب شرق المغرب كان يتمركز نحو 1060 مجاهدين في إطار 660 مجاهد تابعين لفيلق الولاية الخامسة، و 100 مجاهد بقاعدة بودنيب و 100 آخرون في مركز القيادة ومركز بوعرفة، و 30 مجاهد بمركز تندرارة و20 مجاهد بقاعدة الكرمة. على أن مجموع وحدات جيش التحرير الوطني كانت تتوفر على أسلحة متنوعة خفيفة وثقيلة وتجهيزات مختلفة من أسلحة الإشارة وغيرها[3].

---

[1]– يوسف، مناصرية ، مرجع سابق، ص55.

[2]– نفسه ، ص 56 . أنظر أيضا: SHAT : 1H 1600, **Effectifs ALN au Maroc,** P P 1 -2.

[3]–أنظر في ذلك: SHAT: 1600 DI: **Encadrement de l'ALN**.

ومنذ سنة 1956 تطور جيش التحرير الوطني من حيث العدد والتنظيم والتشكيلات وحتى من حيث طبيعة العتاد الحربي والأسلحة التي كان يتوفر عليها، مما عزّز العمل الثوري والفدائي، فخلال الفترة الممتدة ما بين سنة 1956 و 1958 شهدت الولاية الخامسة وبشكل خاص على طول الشريط الحدودي مع المغرب نحو مائتان وثمانون عملية عسكرية خسر فيها جيش التحرير الوطني 1400 شهيد، وتكبدت القوات الاستعمارية خسائر معتبرة وإسقاط الطائرات الحربية وتدمير الكثير من العربات العسكرية. [1] واستمر نشاط وحدات جيش التحرير الوطني في المواجهة العسكرية مع القوات والحشود الاستعمارية المتزايدة وفي مواجهة كل المخططات والمشاريع الرامية للقضاء على الثورة سواء على الحدود الغربية بالولاية الخامسة أو في مختلف الولايات الأخرى في الداخل وعلى الحدود الشرقية.

4-جيش التحرير الوطني على الحدود الغربية 1960-1962:

شهد جيش التحرير الوطني في هذه المرحلة تحولات هامة خاصة في ظل الأوضاع الصعبة التي أحاطت بالثورة جراء التضييق الاستعماري والخسائر الملحقة نتيجة السدود الشائكة والمكهربة، والعزلة المفروضة في المناطق المحرمة والمحتشدات والمعتقلات، وقد أثّر هذا الوضع على الإطار العام للثورة سيما من حيث الجوانب التنظيمية والعسكرية، حيث أضحى من الصعوبة بمكان التنسيق بين قيادات الثورة في الداخل والخارج، وعلى ضوء الظروف العصيبة أصدرت لجنة التنسيق والتنفيذ قرارا في شهر سبتمبر 1958 بإنشاء هيئة أركان وظيفتها توحيد جيش التحرير الوطني وتنسيق العمل الثوري بين ولايتين أو أكثر وإتاحة اللقاء بين القيادات والضباط على مستوى الولايات.[2] ففي أول أكتوبر 1958 أصدرت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية قرار تعيين هيئتي أركان غربية وشرقية تحت قيادة بلقاسم كريم وزير القوات المسلحة، على أن يكون تواجدهما بالداخل، وكذلك الشأن بالنسبة لجيش التحرير

---

[1]– عبد الكريم حساني، مرجع سابق، ص 36 وأيضا: جمال يحياوي: مرجع سابق: ص 147.

[2]–جمال ، بلفردي: **هيكلة وتنظيم جيش التحرير الوطني الجزائري على الحدود الشرقية والغربية 1958-1962**، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ المدرسة العليا للأساتذة، الجزائر 2005، ص 91.

الوطني على الحدود الغربية والشرقية لكن ذلك لمّ يحصل حيث بقيت قيادة الغرب بوجدة، وقيادة الشرق بغار ديماو، وظل الوضع التنظيمي للثورة على حاله حتى شهر جانفي 1960 تاريخ انعقاد الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية CNRA الذي أقر تعويض وزارة القوات المسلحة بهيئة الأركان العامة. [1]

5-إنشاء هيئة الأركان العامة:

ففي هذا الإطار كان قيام هيئة الأركان العامة بقيادة العقيد هواري بومدين ومساعده قايد أحمد (الرائد سليمان) عن المنطقة الغربية، والرائد علي منجلي عن الشرق الجزائري، والرائد رابح زراري عن الوسط في غياب ممثل الجنوب نظرا لأن الولاية السادسة لم تكن ممثلة ضمن جيش التحرير الوطني على الحدود[2] ويبدو من حيث الإطار التنظيمي لهيئة الأركان العامة ضمن هيئات وأجهزة الثورة أنها تقع تحت توجيه وقيادة اللجنة الوزارية للحرب: **(Comité Interministeriel de Guerre)** التي تخضع للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وتضطلع بالمهام والشؤون الحربية، وأوكلت قيادة هيئة الأركان العامة للعقيد هواري بومدين الذي أظهر دراية بشؤون الهيكلة والتنظيم في الجبهة الغربية منذ إنشاء لجنة العمليات العسكرية **(Comité des Opérations Militaires)**، واحتفظت هيئة الأركان العامة على القاعدة الغربية والقاعدة الشرقية باعتبارهما قاعدتين أساسيتين لجيش التحرير الوطني على الحدود، وتحددت مهمتها الرئيسة في إعادة هيكلة جيش التحرير الوطني على الحدود الغربية والشرقية، و إتاحة الإطار العملي للتنسيق بين مختلف وحدات جيش التحرير التابع للولايات، وتفعيل عمليات اختراق الأسلاك الشائكة والمكهربة على الحدود الغربية والشرقية لدعم الثورة في الداخل وضمان التموين[3].
والمخطط التالي يظهر التنظيم الهيكلي الجديد[4]:

---

[1]– جمال، يحياوي: مرجع سابق، ص 153.

[2]– نفسه، ص 154. وأيضا جمال، بلفردي: مرجع سابق: ص 103.

[3]– Gilbert, Meynier : **Histoire intérieure…**, Op.cit. P 362.

[4]–سليمان، الشيخ: مرجع سابق، ص 254.

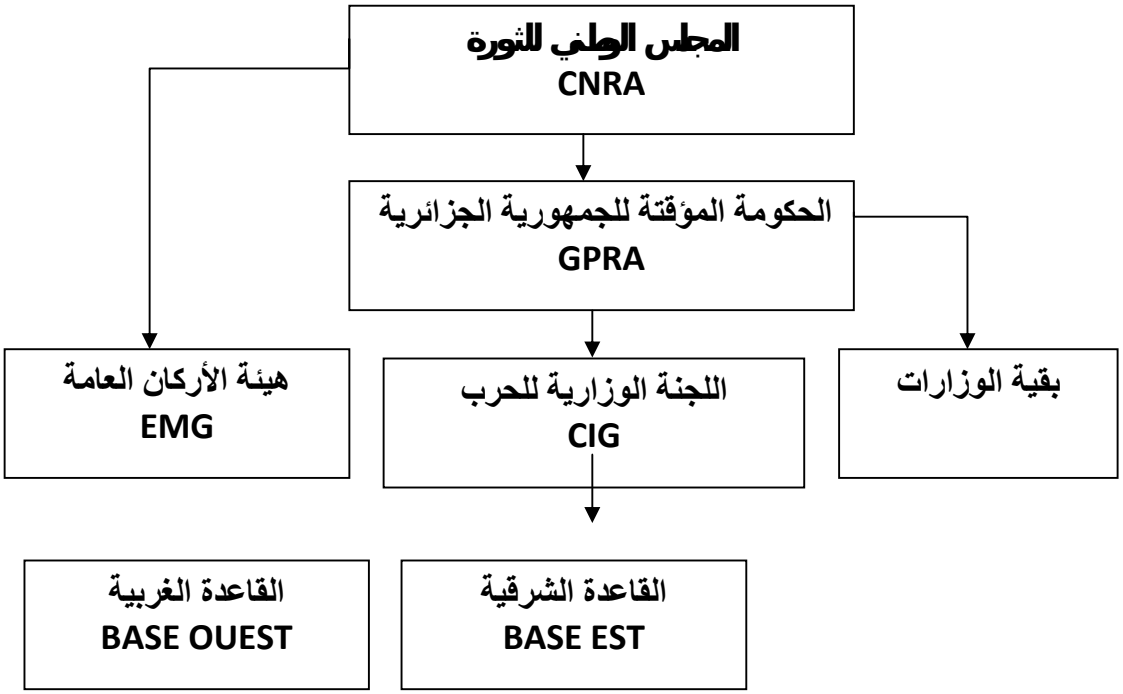

6-الإطار الهيكلي التنظيمي لهيئة الأركان:

احتفظت هيئة الأركان العامة في هيكلتها بنفس الإطار التي جاءت به مقررات مؤتمر الصومام من حيث التقسيم وترتيب الرتب العسكرية، وأما الإطار التنظيمي الجديد فكان يخص أكثر جيش التحرير الوطني على الحدود في صورة فيالق كبيرة، وتشكيل كتائب الأسلحة الثقيلة، على أن تضطلع هيئة الأركان العامة بالإشراف التام والمباشر على القاعدة الغربية والقاعدة الشرقية، وبمهمة قيادة جيش التحرير الوطني في الداخل. [1]

كما اتخذت هيئة الأركان العامة من غار ديماو على الحدود التونسية مركزا ومقرا لها بالنظر إلى العدد الكبير لقوات جيش التحرير الوطني المتمركزة على الحدود الشرقية

[1]-خليفة، الجنيدي وآخرون:**حوار حول الثورة**، الجزء الثالث، المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام، الجزائر 1986، ص ص289-290.

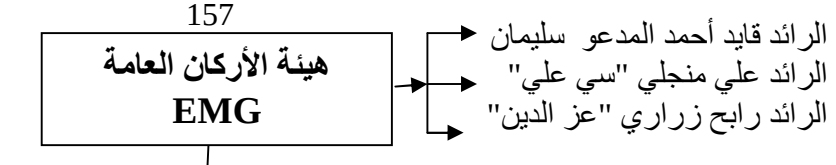

ولموقعها الحيوي. والمخطط البياني التالي يبرز الإطار الهيكلي التنظيمي لهيئة الأركان العامة في الفترة ما بين 1960–1962:

الهيكل والإطار التنظيمي لهيئة الأركان العامة EMG 1960–1962[1]

وعن جملة الإجراءات التنظيمية التي باشرتها هيئة الأركان العامة في إطار إعادة تنظيم وهيكلة الثورة على الحدود وفق إستراتيجية جديدة في مواجهة الاستعمار:

[1]–جمال، بلفردي: مرجع سابق، ص 107.

1-تقسيم المناطق الحدودية إلى منطقتين:

- القاعدة الشرقية: تم تقسيمها إلى منطقة العمليات الشرقية الشمالية ومنطقة العمليات الشرقية الجنوبية.
- القاعدة الغربية: هي الأخرى قسمت إلى منطقة العمليات الشمالية ومنطقة العمليات الجنوبية[1].

2-وضع الصيغة الهيكلية لنظام الفيالق، وكتائب الدعم بالأسلحة الثقيلة وذلك سعيا لتوحيد جيش التحرير الوطني تحت لواء هيئة الأركان العامة.

3- تصغير بعض وحدات جيش التحرير الوطني على الحدود وفي الداخل وتحقيق تنظيمها وضمان التدريب الجيد لها وفق مبدأ الاحترافية والانضباط.

4-توجيه المشاط الثوري لوحدات جيش التحرير الوطني لضرب الأهداف والقوات الاستعمارية في مراكزها.

5-فرض نظام الصرامة وطاعة الجندي المرؤوس للمسؤول والانضباط التام، ومعاقبة الفارين بالإعدام.

6- العمل على نشر الثقافة والتكوين السياسيين بين عناصر جيش التحرير الوطني.

ولقد مكن التنظيم الجديد من إتاحة تطور على مستوى جيش التحرير الوطني بحيث وصل عدد الفيالق على الحدود 19 فيلقا، 14 منها على الحدود الشرقية ب 15 ألف جندي، و 5 فيالق على الحدود الغربية ب، 6500 جندي[2] في حين يذكر الشيخ سليمان تعداد جيش التحرير الوطني على الحدود في نحو 35 ألف عنصر آخر 1962 10 آلاف منهم على الحدود الغربية و 25 ألف على الحدود الشرقية[3]. وإن التنظيم المحكم لجيش التحرير الوطني على الحدود أتاح شن هجومات على معاقل الاستعمار، استهدفت أيضا السد الشائك والمكهرب. فعلى الجبهة الغربية تمكنت وحدات من جيش التحرير في أفريل 1960 من مهاجمة االسد، وفتح منافذ وفجوات

---

[1]- Mohammed, Guentari : Op.cit. P 777.

[2]- Philippe, Tripier : **Autopsie de la Guerre d'Algerie** Edition France Empire, Paris 1972, P. 428

[3]-سليمان، الشيخ: مرجع سابق، ص 492.

سمحت بتوغل 3 كتائب إلى الولاية الخامسة بتخريب نحو 1.5 كيلو متر من الأسلاك ومقتل 50 عسكري فرنسي واستشهاد 30 في صفوف جيش التحرير. [1]

وتمكنت في نفس الفترة وحدات من 140 مجاهدا بقيادة بوعيزم مختار (سي ناصر) من اجتياز السد المكهرب والاشتباك مع القوات الاستعمارية، حيث استشهد في المواجهة 75 مجاهدا، بينما كانت المهمة أصعب بالنسبة لمساعد بومدين قايد أحمد الذي فقد الكثير من الرجال في محاولات متكررة بين جوان وجويلية 1960[2].

وخلال الأشهر الأولى من سنة 1961، تمكنت كتائب جيش التحرير الوطني على الحدود الغربية من التوغل إلى داخل تراب الولاية الخامسة لفك الحصار والعزلة عنها ومساندة رفاقهم في المعارك، من ذلك دخول كتيبة من 79 مجاهدا عبر مرتفعات بني سنوس. [3] ما بين أفريل إلى جوان 1961 تعمم النشاط الثوري على الحدود الغربية بعبور جبل عصفور إلى الولاية الخامسة وتخريب عدة كيلومترات من السد المكهرب والدخول في عدة مواجهات مباشرة مع قوات الاستعمار استمرت إلى غاية فيفري 1962 باستخدام الأسلحة الثقيلة الأمر الذي أربك الاستعمار وأنهكه، كما أثبت جيش التحرير الوطني نجاعة التكتيك العسكري المنتهج القائم على أسلوب المباغتة ونصب الكمائن وشن الهجومات الخاطفة والانسحاب السريع حتى لا تكون خسائره كبيرة مثلما كان الحال من قبل بالنسبة لتحرك الفيالق والكتائب، وجسد بإحكام أسلوب حرب العصابات التي فرضت على قوات الاستعمار حالة من الاستنفار وحققت للثورة في الداخل بعض التخفيف نتيجة الحصار والخناق المضروب عليها. وإذا كان جيش التحرير الوطني على الحدود عرف تحولا نوعيّا سواء في القاعدة الشرقية أو الغربية، فإنه شهد بعض الأزمات. ففي الولاية الخامسة طرحت **قضية الزبير** (1953–1960) كأهم قضية إلى جانب قضية محمد العرباوي واجهت جيش التحرير الوطني على الحدود. والاسم الحقيقي للزبير الطاهر حمادية ينتمي إلى عائلة ثورية من تيارت، وتم

---

[1]– جريدة ، المجاهد: الجزء الثالث، 1960/06/13، ص 64

[2]– Philippe , Tripier : op.cit, P 430

[3]– Ahmed, Bensadoun : Op.cit. P 125

تجنيده في صفوف الجيش الفرنسي برتبة ضابط صف وممن جندتهم فرنسا للحرب في الهند الصينية. [1]

أظهر الزبير كفاءة في تنظيم العمل الثوري بعد التحاقه بالثورة سنة 1956 إثر عملية فرار جماعية قادها رفقة 52 جزائري من مركز الصبابنة العسكري الفرنسي قرب تلمسان محملين بأسلحتهم، ولعلها أكبر عملية فرار من نوعها عرفتها الولاية الخامسة. وكانت آخر ترقية له في الثورة من رتبة ملازم أول إلى رتبة نقيب، وعيّن مسؤولا عسكريا على المنطقة السابعة (تيارت والسوقر) ثم مسؤولا على المنطقة الأولى تلمسان. [2]

وعن حيثيات القضية فإنها تعود بالأساس إلى طلب الزبير المزيد من الأسلحة لدعم الثورة في الداخل بالولاية الخامسة، حيث وجه العديد من الرسائل إلى قيادة الولاية، ثم تنقل شخصيا خلال خريف 1959 إلى وجدة للقاء هواري بومدين، وقضى أياما في منطقة برقنت (**Berguent**)، حيث وجه انتقادات شديدة لقيادة جيش التحرير الوطني المتواجدة بالمغرب، محملا إياها مسؤولية نقص الأسلحة لعناصر جيش التحرير في الداخل والتقصير غير المبرر، وراح يقود في أوساط الجنود عملا تحريضيا ضد "مجموعة وجدة" التي قال أنها تعيش في رغد بينما يلاقي جنود جيش التحرير في الداخل المهالك.

لم يقد الزبير عملية انقلابية، بل راح يجري اتصالات مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية واشترط الاتصال مع كريم بلقاسم الذي كان يرى فيه رمز الثقة. وفي آخر شهر ديسمبر 1959 اتصل به الرائد عثمان (بوحجر بن حدو) الذي كان يكن له التقدير والاحترام لكن المحاولة باءت بالفشل. وحاول كذلك لطفي التوسط لكنه

---

[1]– Gilbert, Meynier : **Histoire Interieure du FLN…**, Op.cit. P412. Voir aussi : Hamoud , Chaid : **Sans Haine, Ni Passion** , Edition Dahlab Alger 1992, PP 284- 285.

[2]–أنظر: جمال قندل: مرجع سابق، ص ص 102–103 و أيضا: Ahmed, Bensadoun : Op.cit. P 146

اشترط أن يعيَّن على رأس قيادة مراكز العبور إلى المغرب، في وقت وصفه بعض الضباط بالخائن الشيء الذي زاد من امتعاضه. [1]

ولتهدئة الوضع أرسل كل من فرحات عباس وكريم بلقاسم وهواري بومدين رسائل إلى النقيب الزبير. وعينت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لجنة تحقيق في القضية، وفي آخر جانفي 1961 تحوّل بن طوبال إلى المغرب لإيجاد تسوّية والتوصية بعدم اتخاذ القيادة المتواجدة بوجدة أية إجراءات عقابية ضد الزبير. وبالفعل وصل بن طوبال رفقة امحمدي السعيد إلى المغرب أين استقبلا من طرف عبد الحفيظ بوصوف، ثم قادا سلسلة من المحادثات مع كبار المسؤولين، وأرسل بن طوبال إلى الزبير دون أي نتيجة. وتنقل عبر وحدات جيش التحرير المتمركزة بالمغرب وأشار إلى المخطط الفرنسي الرامي إلى دعم حركة الزبير التمردية، وأن سلطات الاستعمار تقوم بتوزيع بيانات تدعو فيها أنصار الزبير **(Unités Zoubiristes)** لعبور الحدود إلى المنطقة الأولى (تلمسان)، وأن فرنسا تريد أن تصنع من الزبير بلونيس القطاع الوهراني، وظلت المصالح الاستخباراتية الفرنسية تبث نداءات عبر موجات إذاعية مضللة بعنوان: "**هنا صوت مقاومي الولاية الخامسة**" واستمر ذلك شهورا عدة حتى بعد إعدام الزبير. [2]

وفي هذه المرحلة اتصل الزبير بالملك المغربي عن طريق ولي العرش الذي كان على رأس قيادة أركان الجيش، ووافق الملك على تأمين حصانة الزبير في وقت طالب فيه هواري بومدين باعتقاله.وفي 19 فيفري 1960 كان اللقاء بين وزير الداخلية والزبير الذي طالب بلقاء رجاله لحملهم على الالتحاق ببركان الواقعة 60 كلم شمال وجدة. وفي اليوم الموالي خاطب بن طوبال وحدات الزبير بشأن الاتفاق مع ولي العهد المغربي لتسليم الزبير إلى حاكم إقليم وجدة ثم إلى الملك المغربي، وتمت الموافقة على هذا الإجراء بتاريخ 24 فيفري 1960 من خلال اتفاق بين وزراء الحكومة المؤقتة مع

1- Gilbert, Meynier : Op.cit. P413

2- Ibid. P414

الزبير الذي قبل لقاءهم، على أن الاتفاق كان يقضي بخضوع الزبير للرقابة المغربية والالتزام بتوصيات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. [1]

وفي اليوم الثاني من شهر أوت 1960 جراء اتفاق بين جبهة التحرير الوطني والسلطات المغربية، تمّ تسليم الزبير وزوجته إلى ممثل الوفد الجزائري شوقي مصطفاي حيث وضعا في إقامة تحت الرقابة قبل أن يلقى القبض على النقيب الزبير ويحال على محكمة ثورية نطقت في حقه بالإعدام رميا بالرصاص وتشكلت من:

- الملازم الأول طيبي العربي: رئيس المحكمة.
- الملازم الأول الشريف بلقاسم: القاضي.
- النقيب عمر بلمحجوب: النائب العام.
- النقيب محمد علاهم والملازم الأول عبد القادر بقدادرة: محاميا الزبير.[2]

والملاحظ أن العناصر المشكلة للمحكمة كلها ضباط تابعون لقيادة الحدود، بينما أرسلت الوحدات التابعة للنقيب الزبير إلى الولاية الخامسة حيث واجه معظمهم الموت خلال عبور السد الشائك المكهرب، وبعضهم استشهد إثر مواجهات مع الجيش الاستعماري.

وخلال عقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس خلال شهر أوت 1961، أشار التقرير المنبثق عن المجلس إلى قضية تجاوز المسؤوليات فيما تعلق بقضية الزبير من جانب هيئة الأركان العامة EMG، وأعيد طرحها مجددا في الدورة المنعقدة بطرابلس في جوان 1962 في وقت كانت الظروف التي تمر بها الثورة جد مميزة وتقترب من موعد استرجاع السيادة الوطنية.

ومهما يكن من شيء فإن القضية أثارت الكثير من النقاش وكانت نتيجتها وخيمة على الثورة. فإذا كان الزبير قد دعا قيادات الثورة للالتحاق بالداخل ومشاركة

---

[1]– Gilbert, Meynier : Op.cit. P 415. voir aussi : Ahmed, Bensadoun : Op.cit. P147.

[2]– Ahmed, Bensadoun ; Op.cit P149.

جيش التحرير الوطني في الولاية الخامسة ، فإن ذلك ما قرره العقيد لطفي قائد الولاية الخامسة وكلفه حياته حيث استشهد في مارس 1960 رفقة الرائد فراج بالقرب من بشار.

ثانيا: تطور الثورة في الولاية الخامسة:

تقديم:

شاركت المنطقة الخامسة (الغرب الوهراني) مناطق الثورة الأخرى عمليات أول نوفمبر 1954 على الرغم من قلة الإمكانات والنقص الكبير في الأسلحة، واضطرت الانتظار إلى غاية سنة 1955 لدفع العمل الثوري، وهي الفترة التي كان ينتظر فيها وصول الأسلحة عبر الحدود الغربية في إطار عمليات كان يشرف عليها قادة الثورة في الخارج وعلى رأسهم أحمد بن بلة، وبالفعل مكنت شحنات الأسلحة من تكثيف العمليات العسكرية والفدائية التي أبطلت المزاعم الاستعمارية التي ظلت تروج لفكرة الهدوء في الغرب. واستمر تدفق قوافل السلاح عبر الحدود الغربية، كما أتاح مؤتمر الصومام إطارا تنظيميا وهيكليا جديدا للثورة حوّل المنطقة الخامسة إلى الولاية الخامسة بثمان مناطق:

- المنطقة الأولى: تلمسان ومغنية.
- المنطقة الثانية: الغزوات وبني صاف
- المنطقة الثالثة: وهران وعين تموشنت
- المنطقة الرابعة:مستغانم وغيلزان
- المنطقة الخامسة: سيدس بلعباس
- المنطقة السادسة: معسكر وسعيدة.
- المنطقة السابعة: تيارت والسوقر
- المنطقة الثامنة: البيض– عين الصفراء– بشار– تندوف وأدرار

ومكنت هيكلة جيش التحرير الوطني والإمداد بالسلاح من تفعيل النشاط الثوري في مختلف المناطق حيث تكثفت العمليات الفدائية في المدن الكبرى والقرى الآهلة بالمستوطنين، وشهدت الولاية الخامسة التي تشكل لوحدها ثلث مساحة الجزائر، وهي مساحة هامة لمعارك تحرير كثيرة من المنطقة الأولى إلى الثامنة، وسوف نقف على نماذج منها:

1- تلمسان ومغنية (المنطقة الأولى من الولاية الخامسة):

شهدت المنطقة الأولى من الولاية الخامسة والتي كانت تضم من حيث التقسيم الجديد الذي أقرته الثورة بعد 1956 كل المناطق الواقعة ضمن تلمسان ومغنية نشاطا ثوريا كبيرا قصد يصعب جمعه كاملا نظرا لكثرة العمليات العسكرية من معارك واشتباكات وكمائن وهجومات وعمليات فدائية في المدن الكبرى والقرى المجاورة ، ومن بين المعارك التي جرت فيها:

- **معركة الولجة:** جرت وقائعها في 30 نوفمبر 1956 بجبل فلاوسن حيث تعرضت فصيلة من جيش التحرير الوطني بعد قدومها من الحدود إلى حصار من جانب القوات الاستعمارية مما اضطرها للانسحاب نحو واد الولجة أين توجد مخابئ كان يستخدمها أفراد جيش التحرير، وأجبرت الفصيلة على الدخول في مواجهة أدت إلى استشهاد البعض وانسحاب الباقيين بعد أن دمروا عددا من العربات العسكرية الفرنسية وإصابة جنود فرنسيين. [1]

- **معركة أغرم: 6 نوفمبر 1956:** إثر وشاية بوجود عناصر جيش التحرير بدشرة أغرم التابعة لمنطقة القعادي طوقت قوات الاستعمار المكان، وبادرت بالهجوم الذي خلف استشهاد 15 مجاهدا ومقتل 12 فرنسيا، وانتقاما من الشعب الأعزل ضرب

[1]- بن عامر بوشنافة: من مواليد 1939 ببني مسهل، التحق بالثورة عام 1956 كاتصال وجمع المعلومات والألبسة والمؤونة، تحول بعدها إلى جيش الحدود بدار الكبداني. شهادة حية، مقابلة مسجلة يوم 2007/06/13 بفلاوسن.

سلاح المدفعية وقصف عددا من القرى والمداشر القريبة من المنطقة على واد التافنة. [1]

- **معركة واد السبع: أفريل 1957:** ظلت منطقة واد السبع تشكل واحدا من أهم مراكز جيش التحرير بمنطقة فلاوسن نظرا لحصانتها ومناعتها، وعندما كشف الاستعمار وجود وحدات جيش التحرير طلب تعزيزات عسكرية ضخمة من تلمسان لتمشيط منطقة واد السبع التي تمتد على طول 30كلم وتتصل بجبل فلاوسن، واستخدم سلاح المدفعية والطيران الحربي قبل توغل القوات البرية وأثناء المواجهة طبق جيش التحرير خطة الانسحاب التدريجي في أفواج تفاديا لخسائر كبيرة خاصة أمام الحشد الاستعماري الكبير المدعوم بالطيران، حيث استشهد نحو 20 مجاهد وعدد من الجرحى ومقتل 25 فرنسي. [2]

- **معركة جبل القادوس: 24 فيفري 1956.** جاءت كرد فعلي على إقدام فوجين من أعضاء جيش التحرير بنحو 30 عنصرا بقيادة بومدين شواري ومعاونه ميلود المدعو التونسي ، على تنفيذ عمليات ضرب منشآت استعمارية منها قطع كوابل الاتصالات، وشن هجومات على المراكز العسكرية المتوزعة في منطقة منصورة وبعض المزارع والضيعات التابعة للمستوطنين، وقد حققت هذه العمليات أهدافها بالنظر إلى حالة الاضطراب التي أصابت صفوف الاستعمار، وفي كل مرة كانت تنفد فيها عملية تنسحب الوحدات إلى الجنوب من تلمسان، أين يعلو جبل القادوس في مرتفعات (تيرني) الممتدة بين سلسلة جبال الناظور غربا و جبال قبائل بن غزلي ناحية الشرق، وقد تحولت المنطقة مع مرور الوقت إلى مركز تموقع جيش التحرير الوطني أين أقام فيها أكثر من مركز نظرا لشساعتها واستراتيجيتها.

---

[1]– ميلود باي: من مواليد 1938 بمسيردة، التحق بجيش التحرير الوطني بين بني صاف ومرسى بن مهيدي، شهادة حية مدونة– مقابلة بتاريخ 2007/02/05 فلاوسن.

[2]– شهادة مختار بوعيزم (سي ناصر) في **ملتقى الذكرى الأربعين لاندلاع الثورة التحريرية** ، تلمسان 1993، ص 26.

سبقت المعركة عدة معاينات من جانب الاستعمار من أجل الحصول على المعلومات، وفي صباح يوم 24 نوفمبر من عام 1956، تنبه أفراد جيش التحرير الوطني لتحركت غير معهودة حول المناطق القريبة من مراكزهم، المر الذي كان يؤثر لمواجهة عسكرية سرعان ما تأكد أمرها بعد أن شوهد تقدم عربات ثقيلة ودبابات ووحدات لمشاة قبل استدعاء وطلب سلاح الطيران.[1]

وبمجرد أن أصبح القتال وشيكا، سارع قادة الوحدات إلى التعبئة والتعجيل بتنظيم الصفوف في وقت كانت الطائرات الاستطلاعية ترصد المنطقة وتحول المعلومات إلى قائد العمليات، ويبدو أن تلك المعلومات لم تكن واضحة نظرا لطبيعة المنطقة لتكون من بين نقاط القوة والتفوق لصالح جيش التحرير الذي بادر بفتح النار على الجيش الاستعماري أسقطوا في صفوف هذا الأخير العديد من العسكريين، وتجنبا لضربات الطائرات المقنبلة عمد المجاهدون إلى الاقتراب من المشاة الفرنسيين في مواجهة مباشرة، غير أن القيادة الفرنسية أمرت وحداتها بالتراجع لتنفيذ خطة جديدة تقضي بضرب الحصار على المنطقة وسُّدِ معظم المسالك والمنافذ، استراتيجية أوقعت عناصر جيش التحرير في وضع غير مناسب تماما للاستمرار في المعركة وفي هذه المرحلة سقط العديد من المجاهدين لا يقل عددهم عن 15 ناهيك عن العديد من المصابين بجروح مقابل عدد غير معلوم في صفوف الجيش الاستعماري، ونظرا الظروف تشديد الخناق أجبر جيش التحرير على الصمود حتى ساعة متأخرة من الليل قبل الانسحاب إلى مناطق جنوب تلمسان[2].

- **معركة بويغزل:** حشد الاستعمار قوات برية هامة فاق عددها عشرة آلاف عنصر لشن عمال تمشيط لجبال تلمسان المحصورة ما بين جبل عصفور في الغرب إلى سلسلة "الوريط" ناحية الشرق تقفيا لآثار المجاهدين المتمركزين في هذه المنطقة، ولقد انتبه حراس جيش التحرير لتحركت الجيش الاستعماري وفضلوا عدم الدخول في

---

[1]- أحمد ، وحياني، مجلة أول نوفمبر، ع 167، وزارة المجاهدين، الجزائر 2003، ص 15.

[2]- مديرية المجاهدين لولاية تلمسان، **القاموس الذهبي لشهداء الثورة التحريرية الكبرى لولاية تلمسان 1954-1962**، الذكرى الخمسون لاندلاع ثورة التحرير ، ص 15.

المواجهة غير أن سقوط الشهيد بلخير بلعربي فتح المجال للدخول في معركة حاول فيها المجاهدون الحفاظ على التماسك خاصة وأن الموازين لم تكن متكافئة، ومكنت الخطة من توجيه ضربات دقيقة لجيش الاستعمار حتى أنه أجبر على طلب الإمدادات العسكرية والأسلحة الثقيلة من دبابات ومدرعات واستدعيت ست طائرات لقصف منطقة بويغزل طيلة يوم 13 جويلية 1956 خلفت استشهاد 26 مجاهدا وخسائر بشرية ومادية هامة في صفوف الاستعمار[1].

-**معركة تيزعنيت 1956:** وقفت بمنطقة عين غرابة، خطط لها المجاهد قريش قدور المدعو صالح وقريش أحمد المدعو عبد الجبار لأن تكون كمينا موجها لقافلة عسكرية لكنها سرعان ما تحولت إلى معركة حقيقية بعده طلب قائد الفرقة العسكرية الاستعمارية تعزيزات وبسرعة تدفقت وحدات فرنسية ضخمة باتجاه عين الدجاج والحنش، وكانت المواجهة كبيرة استشهد فيها موسى هلال وهديلي ميلود، بينما سجلت عدة خسائر في صفوف الجيش الفرنسي.[2]

- **معركة جبل نوفي ماي 1956:** أعادت القوات الاستعمارية مطاردة وحدات جيش التحرير الوطني بعد انسحابها من معركة تيزغنيت وحاصرتها في جبل نوفي قرب عين غرابة إلى الناحية الجنوبية الغربية بعدد هام من العسكر الفرنسي وطائرات B26 التي أحرقت المنطقة كلها، وكان من الضروري أن تنقسم إلى فصائل وتنسحب تفاديا لكارثة حقيقية وبالفعل قاد كل من هواري بومدين وبن علال وسي نجيب وصالح قريش المجاهدين إلى اتجاهات معكرسة، في وقت ظلت الطائرات تقصف المناطق الآهلة بالسكان، وقد جبرت مجموعة على مواجهة الجيش الاستعماري الذي فقد خلالها أزيد من 75 عنصر وغنم جيش التحرير بعض الأسلحة وجهازين للإرسال.

- **معركة فلاوسن:** من أمهات المعارك التي شهدتها الولاية الخامسة بالنظر إلى قوتها والحشود الاستعمارية الضخمة البالغة أزيد من 30 ألف عسكري وآليات

---

[1]- مديرية المجاهدين لولاية تلمسان: **القاموس الذهبي...**، مرجع سابق، ص 17.

[2]- قدور قريش، مرجع سابق، ص 64.

حربية من مدرعات ودبابات و 16 طائرة مقنبلة و12 طائرة عمودية، استمرت المعركة من 16 إل ى20 أفريل 1957 بعد أن حوصرت 3 كتائب لجيش التحرير بجبل فلاوسن بأسلحة مدافع هاون وعشر مدافع رشاشة، وكان على رأسها يتطوان ومولاي علي، وتجمعت القوات الفرنسية القادمة من تلمسان ومغنية وندرومة والغزوات والمهراز. [1] وقد تم تقسيم الكتائب الثلاث إلى أفواج صغيرة عملا بالاستراتيجية العسكرية الجديدة لجيش التحرير الوطني، والتمركز في الخنادق، والتحصينات الطبيعية. [2]

كانت بداية المعركة بتوجيه سلاح المدفعية الاستعماري إلى فلاوسن وإمطار المنطقة بالقنابل، وجرى إنزال جوي للسيطرة على المنافذ التي تمكن جيش التحرير من الانسحاب، لتدخل المعركة مرحلة هجوم كاسح بمختلف الأسلحة الخفيفة ولثقيلة المدعومة بسلاح الطيران، وتصدي جيش التحرير في اشتباكات متفرقة، وتمكنت وحدات من القضاء على عدد من المظليين وضرب قوات المشاة المتقدمة خلف الدبابات والمدرعات التي انفجرت في معظمها عند عبور مسالك لغمها جيش التحرير، ثم تدخلت بوحشية الطائرات المقنبلة، وحتى بواسطة سلاح البحرية الذي كان يقصف من ميناء الغزوات القريب الأمر الذي أثر على سير المعركة وأجبر المجاهدين على الانسحاب عبر ثلاثة اتجاهات: أولاد دامو بمغنية- واد السبع- وصبرة. وكانت الخسائر البشرية في صفوف المجاهدين 105 شهيد و 60 جريحا، وفي الجانب الفرنسي أزيد من 600 قتيل ونحو 300 جريح استغرق نقلهم بالطائرات يومين في حين لم يتم إسعاف الفرق السنغالية. ولم تهضم القوات الاستعمارية الهزيمة حيث راحت تنتقم شر انتقام من المدنيين العزّل بعد أن كثفت القصف على كامل فلاوسن بقنابل

---

[1]- مجلة الباهية: **معركة فلاوسن**، عدد خاص، رقم 8. وهران جون 1993. ص14

[2]- شهادة مصطفى عبيد **(سي رضوان)** في **ملتقى الذكرى الأربعين للثورة التحريرية**، ص 17.

النابالم، وحوّلت المنطقة إلى محتشد ضخم ثم إلى منطقة محرمة بعد ن اعتقلت المئات من المواطنين. [1]

– **معركة جبل بوشوك: 9 مارس 1958:** فرضت القوات الاستعمارية حصارا على مرتفعات بوشوك بعد استقدام أسلحة ثقيلة من مدرعات ودبابات، وأجبر خمسون عنصرا من جيش التحرير الوطني بقيادة مولاي أحمد على الدخول في مواجهة فقدوا خلاله 26 شهيدا، وخسائر معتبرة في صفوف الجيش الاستعماري الذي انتظر حلول الليل للانسحاب. [2]

– **معركة جبل موطاس:**يعود تاريخ المعركة إلى آخر شهر أكتوبر 1961، بعدها حاصرت قوات عسكرية فرنسية يقودها ضابط برتبة جنرال وحدة تابعة لجيش التحرير الوطني بقيادة الطيب لشقر وباسعيد الطيب على طول المنطقة ما بين بني سنوس، سبدو، مرتفعات صبرة وتيرني ومرتفعات أولاد ميمون واستدعى الجنرال 20 طائرة من نوع B26، وعند تقدم القوات الفرنسية وقعت المعركة التي استمرت إلى ساعة متأخرة من الليل خسر فيها جيش التحرير الوطني 51 مجاهدا من بينهم خالدي أحمد، أحمد ولد الصايم وعمرو وغيرهم، كما وقع عدد في الأسر وما الخسائر الفرنسية فكانت كبيرة. [3]

– **العمل الفدائي :**

وإذا كانت المنطقة مسرحا لمعارك وعمليات قتال بين جيش التحرير الوطني وقوات الاستعمار العسكري من مختلف الأسلاك، فإن نظام جبهة التحرير استطاع أن يهيكل المدن وكبريات القرى في إطار العمل الفدائي بزرع شبكات فدائية خاضت معركة التحرير في قلب المدينة، ففي مدينة تلمسان نفذت كثير من العمليات الفدائية

[1]– شهادة أحمد صرحان: **ملتقى الذكرى الأربعين لاندلاع الثورة**، تلمسان 1993، ص 23 وهو من بين من شارك في المعركة.

[2]– لكحل قدور: شهادة حية مدونة– عين غرابة يوم 25 مارس 2006.

[3]– الطيب باسعيد: المدعو صالح، شارك في المعركة وكان ضمن لمحاصرين في المنطقة طيلة النصف الثاني من شهر أكتوبر 1961 قبل الدخول في المواجهة مع العدو شهادة حية، عين غرابة 23–06–2007.

من طرف عناصر وخلايا التي تكونت بطريقة سرية منذ انطلاق الثورة، لتعرف نشاطا مكثفا منذ 1955، وبحكم حيوية المدينة والوضع الاستراتيجي الذي تشكله، قامت جبهة التحرير الوطني بضبط نظام هيكلة للعمل الفدائي بترتيبات محكمة، وكانت أولى الخلايا السرية في تلمسان والقطاع الوهراني التي تشير إليها الوثائق الأرشيفية الفرنسية يمثلها كل من روسطان عبد المجيد المولود بتاريخ 20 أوت 1931، وعبد الله صغيري من مواليد 09 أوت 1932 بتلمسان، وقد تم اعتقاله في الثكنة العسكرية بني صاف في نوفمبر 1955 أين كان مجندا بصفة احتياطي، وقد مكن استنطاقه الوحشي من طرف العسكريين الفرنسيين من كشف خلية فدائية محورية تضم 5 عناصر مجندة ضمن الجيش الفرنسي ويتعلق الأمر بـ: رحمون سيد أحمد، بن عبد الله محمد دالي يحيي عبد الوافي – غراري– مراد وعبد الجيد روسطان مسؤول الخلية، إلى جانب عنصري الإتصال وهما: إدريس دالي يحي وأحمد برّحيل المكلفين بالتنسيق مع منطقة سبدو.[1]

وقد نشر الصحفي المناضل سيد أحمد شلوفي مقالا ذكر فيه عملية اعتقال رؤساء الخلايا الفدائية الأولى بعد انكشاف أمر العناصر الخمسة في ثكنة بني صاف ويتعلق الأمر بجلول قلوش، وبوكلي حسان جمال والعربي بن معمر (مدرس بمدينة سيق) المشهور بنجاح في الضرار من قبضة الاستعمار مكبل اليدين من داخل قاعة المحاكمة بمحكمة مدينة تلمسان ومن ثم التحاقه بالثورة، وجمال عبد الله قوار. ومن الأسماء المذكورة نجد أيضا روسطان دريس، سيد أحمد بابا أحمد، مصطفى نوار، بن أباجي عبد المجيد، بلحاج ميلود[2]، العنصر الوحيد الناجي ضمن الخلية الفدائية التي كان يشرف عليها عبد القادر سنوسي وزروق اللذان نفذا في حقها حكم الإعدام

---

[1]– Ouanasa , Siari Tengour : **Les Premiers réseaux de la résistance à Tlemcen 1955-1955- Logiques d'un soulevement.** In Actes et Temoignages : **Quelques Episodes de la Bataille de Tlemcen**. Ecolymet. Tlemcen 2006. PP 14-15

[2]– أنظر في ذلك:

Sid Ahmed, ChelouFi : **Sur les Traces des Hommes du 1er Novembre 1954,** in- le Quotidien d'oran 4223. 1/11/ 2008. P 21

بالمقصلة في سجن وهران يوم 1 أفريل 1957[1]، وإليهما يضاف الفدائي الشهيد حسين قاوار وغيره من العناصر التي كانت تشكل الشبكات الفدائية. [2]

وإلى هؤلاء تضاف عناصر فدائية عززت الثورة بنشاطها الفدائي داخل المدينة منها المناضل سي جابر الذي استطاع أن يحدث تنظيما للخلايا الفدائية لتلمسان بانضمام العديد من تلاميذ الثانويات الشباب وكان من معاونيه المدعو عنتر كقائد عسكري وبومدين حمادوش المدعو سي صالح، وسيد أحمد إنيال أحد المساعدين المقربين للرائد جابر وبالي بلحسن الذي أنيطت إليه مهمة قيادة خمس خلايا فدائيين بمدينة تلمسان منذ أول سنة 1956 قبل أن يتقلد مهام أخرى في الثورة،[3] وقد نشر كتابا جيدا عن بعض مظاهر لنشاط خلايا الفدائيين بتلمسان ذكر منها جانبا عن المفرزة وعمليات فدائية كالهجوم على مقر البلدية المختلطة لسبدو وعملية الهجوم على ثكنة معمل الزرابي، واستهداف مزارع وضيعات المستوطنين والغلاة الحاقدين، والهجوم على مركز المراقبة والتعذيب بالصفصاف، وكمين قطار عين الدوز، وعملية تصفية شرطي وخائن، وكمين حي سيدي عثمان وعمليات أخرى. [4]

وقد تقدم النشاط الفدائي بشكل مكثف في كامل أنحاء المنطقة منذ 1955 بعدما أصبحت خلايا الفدائيين تخضع للتنظيم الثوري وملازمة في نشاطها وعمل جيش التحرير الوطني.

---

[1]– أنظر في ذلك الملحق الخاص بقائمة الشهداء المحكوم عليهم بالإعدام في سجن وهران.

[2]– للتفصيل في هذا الموضوع راجع:

Khaled, Selka : **Les réseaux politiques clandestins au déclenchement de la Guerre de libération à Tlemcen 1955-1956**, in- Quelques épisodes de la bataille de Tlemcen. Ecolymet. Tlemcen 2006, P 211.
Voir aussi : BenAmar Mediene : **Sid Ahmed Inal et Bel kacem Zedour, deux signes dans l'Histoire.** Ecolymet 2006, P P 89-102.

[3]– Bellahsene, Bali : **Années Sanglantes de la Guerre de libération del'Algerie de 1955 à 1958- Les Exploits du commandant Djaber** (Manuscrit), Tlemcen 2008

[4]– للتفصيل راجع: بلحسن بالي: **المفرزة والعمليات الفدائية داخل مدينة تلمسان**، ترجمة سيدي محمد نقادي، إصدارات المكتبة الوطنية الجزائرية، الجزائر 2008.

2-بني صاف، الغزوات: المنطقة الثانية:

- **معركة تارقة: 4 نوفمبر 1954:** تارقة TERGA المنطقة الساحلية القريبة من عين تموشنت شأنها في ذلك شأن العديد من القرى والمدن الساحلية شهدت تدفقا غزيرا للمستوطنين الأوروبيين وبخاصة منهم الإسبان الذين استحوذوا على أجود الأراضي، وأقاموا الضيعات سيما في تارقة والمالح وبوزجار والعامرية وغيرها....منذ تفجير الثورة وحتى قبلها بزمن، شهدت المنطقة نشاطا وطنيا وفدائيا قادته مجموعة من المناضلين من بينهم مغني صنديد، قاسم ولد الطيب المدعو الموستيك، فزازي محمد، عبد القادر سعد، بن واضح بن عودة، برحو قادة، بن قانة صالح، يحي لكحل... [1]، وهكذا ازداد عدد المناضلين ومنه تشكل فوج أول ضم 17 مجاهدا بقيادة محمد برحو تمركزوا بجبل سيدي قاسم في سرية تامة بعيدا حتى عن عيون سكان المنطقة، غير أن طول إقامتهم فرض عليهم التمون بالضروريات من متجر فرنسية زوجة مستوطن إسباني تدعى (منيل رامون)، تنبهت للأمر وأبلغت السلطات العسكرية الاستعمارية بالمالح التي طوقت المكان وفرضت حصارا شديدا على الغاية والشروع في عملية تفتيش دقيقة، فرضت على قائد الفوج الدخول في المواجهة، حيث استشهد بعد أن أسقط قائد حراس الغابات الفرنسي (إميل)، بينما وقع في الأسر 13 مجاهدا، واستطاع مجاهدان إثنان من الإفلات. [2]

- **معركة دوار المقاديد: 20 سبتمبر 1956:** يقع دوار المقاديد صاف (عين تموشنت) ويدخل ضمن القسم الثالث من الناحية الثانية الولاية الخامسة، وقد تحول منذ

---

[1]- عبد القادر، ساعد: مجاهد، شهادة حية مسجلة بتاريخ 25-3-2003 من مواليد تارقة (عين تموشنت) في 17 أفريل 1934، انضم إلى صفوف حركة الانتصار للحريات الديمقراطية منذ 1952 ضمن خاية المناضل محمد فزازي. التحق بالثورة بصفة مشبل إلى غاية 1957 سنة اعتقاله بعد وشاية، قدم للمحاكمة عام 1958 بمحكمة وهران فحكم عليه بـ 6 سنوات سجنا.

[2]- مغني صنديد قاسم المعروف باسم بوكوردة: مجاهد، شهادة حية مسجلة بتاريخ 27-03-2003، من مناضلي جمعية العالماء منذ 1951 التحق بالثورة عام 1956 كجندي في عام 1957 اصيب بجروح بليغة إثر عملية عبور للأسلاك الشائكة والمكهربة باتجاه المغرب، وبعد تعافيه ظل ينشط ويعمل ضمن فرقة بالحدود الغربية إلى غاية الاستقلال.

1955 إلى معقل من معاقل الثورة حيث أنشئت عدة مراكز أهمها مركز أقيم عند عائلة قدور قادري (مجاهد) ، مركز أولاد بالفقية ومركز أولاد بن رحو كمرحلة أولى لإقامة مراكز أخرى للثورة.

وهكذا سمحت هذه المراكز بإنشاء وتشكيل الأفواج الأولى من عناصر جيش التحرير الوطني من بينها:

- مجموعة عبد القادر ولد مصطفى الحيان (سي مروان) ونائبه أحمد زناسني وتضم 19 مجاهدا، مقر المركز غار البارود.
- مجموعة سي الطيب وتضم 8 مجاهدين.

وكانت كل مجموعة مسلحة ببنادق آلية ونصف آلية وبنادق صيد، وقنابل يدوية[1] . وبعد فترة اضطرت المجموعتان مغادرة مواقعها بناء على أوامر إلى نواحي ولهاصة في موقعين مختلفين، غير أن القوات الاستعمارية أدركت المجموعتين كل واحدة في موقعها وكانت المواجهة عنيفة دامت يوما كاملا، كلفت المجموعة خسارة كبيرة في الأرواح حيث استشهد من بينها 15 مجاهدا على رأسهم قائد المجموعة ولد مصطفى الحيان ورفاقه: زناسني قويدر ولد هنوق– مصطفلى عطار– شهبوني لحبيب– محمود مرابط– ميلود عداسي– لحبيب بوبكر– أحمد قادري– عبد القادر بو الطيب– قادري محمد– محمد الورسوسي– يوسف بلعابد– كما وقع في الأسر كل من بن تزار قادة وأحمد سالمي. [2]

3–وهران ، عين تموشنت: المنطقة الثالثة من الولاية الخامسة:

كانت مدينة وهران تشكل نقطة اتصال بين مختلف مناطق الغرب الجزائري والجنوب الغربي وحتى الوسط في مسائل تبليغ القرارات التي تقرها الثورة والتموين والعلاج، فضلا عن كونها مركزا سياسيا حيويا، وفيها اجتمعت قيادة الثورة الجهوية

[1]– أحمد زناسني: مجاهد، شهادة حية مسجلة في بني صاف بتاريخ 10 أفريل 2003.

[2]– محمد الحاج عبد الرحمن: مجاهد، شهادة حية مسجلة بني صاف بتاريخ 10 أفريل 2003.

المكلفة بتفجير الثورة في المنطقة الخامسة وعلى رأسها العربي بن مهيدي، بن عبد المالك رمضان، عبد الحفيظ بوصوف، الحاج بن علاّ وأحمد زبانة وحددت الأهداف المقرر ضربها. كما كانت مدينة وهران قبل هذا التاريخ مركز نشاط أحمد بن بلة، أحمد بوشعيب، سويداني بوجمعة وغيرهم[1].

ومنذ بداية سنة 1956 كلف المناضل فرطاس سليمان بالاتصال بمجموعة من المناضلين في عين تموشنت والعامرية، وكانت الاتصالات تتم في البداية في مقهى بقلب مدينة وهران يحمل اسم (الوداد)، بينما كانت المراكز السرية لنظام الثورة موزعة بين مناطق مختلفة من أحياء المدينة الشعبية في الحمري والمدينة الجديدة، ومديوني، وبولانجي وبلاطو، ودالمونت وسيدي الهواري ورأس العين، وسيتي يبني، كما وجدت مراكز اجتماعات سرية خارج المدينة[2]. وأما عن الخلايا الأولى للفدائيين فإنها تعود إلى المرحلة التي سبقت بقليل الفاتح نوفمبر وعددها عشر خلايا وكان الفوجان الأولان وراء تنفيذ عمليات ليلة 31 كتوبر 1954 وهما فوج شريط علي الشريف وفوج زبانة، لتعرف بعدها مدينة وهران والمدن القريبة منها نشاطا فدائيا مكثفا في إطار عمليات ضد مراكش الجيش الاستعماري والشرطة والثكنات ومصالح المستوطنين وغيرها، وتوالت الاشتباكات، ولبّى المواطنون والتجار والعمال بمختلف الشرائح نداءات جبهة التحرير الوطني تأييدا ومساندة للثورة.

وكرد فعل ، حشدت الإدارة الاستعمارية قوات عسكريين في صيف 1956 تعدادها 28 ألف عسكري في إيطار العمليات تمشيط واسعة مدعومة بالطائرات المقنبلة والمروحيات والطائرات الكاشفة والدبابات المرفوقة بفرق المشاة من اللفيف الأجنبي والكومندوس شملت المنطقة الممتدة من وهران مسرغين، حاسي الغلة وساسل وبوزجار، وامتدت إلى غاية مدينة الغزوات وصبرة وأعالي بني سنوس. [3]

---

[1]– أنظر شهادة أحمد بوشعيب: تقرير ولاية وهران، **الملتقى الجهوي لكتابة تاريخ الثورة التحريرية**، وهران ماي 1983، ص 6.

[2]– شهادة سويح الهواري وسماش أحمد، أنظر **تقرير ولاية وهران**، مرجع سابق، ص 7.

[3]– شهادة سويح الهواري: **تقرير ولاية وهران**، مرجع سابق، ص 11.

وفي جبل ساسل وجدت فصيلة من جيش التحرير الوطني نفسها محاصرة ومجبرة على الدخول في مواجهة لم يكن المجاهدون يدركون عدم تكافؤها الواضح، حيث سجّل 30 شهيدا وعدد من الجرحى، بينما كانت الخسائر الفرنسية هامة دون أن يتم تقديرها.

وبعد أيام اشتبكت وحدات تابعة لجيش التحرير الوطني آخر أيام جويلية 1956 في ساسل استخدم فيها الجيش الفرنسي القصف بالصواريخ والقنابل الحارقة انطلاقا من سفن حربية، استشهد فيها سبعة مجاهدين، وتكبد العدو خسائر معتبرة. [1]

وفي اليوم الثاني من شهر أوت 1956، نصب جيش التحرير الوطني كمينا لدورية عسكرية فرنسية على الطريق البري الرابط بين حاسي الغلة والمالح (**Rio Salado**) ، خسر فيها الجيش الاستعماري العتاد العسكري الذي غنمه المجاهدون، وبينم كانوا عائدين إلى نواحي سيدي بلعباس، اشتبكوا مع دورية في ضواحي مدينة حمام بوحجر، حيث وقع سبعة مجاهدون أسرى وأعدم منهم خمسة: كيداني الميلود و بن عمر شوال وسيدي يخلف وأحمد بوشريحة ومحمد بن الطيب، ذلك أن أفواج جيش التحرير الوطني المكلفة بالاستطلاع والاتصالات والتنسيق بين تلمسان ووهران وسيدي بلعباس ومعسكر وتيارت ومستغانم تتركز على مركز لغوالم تحت قيادة سي عثمن (بن حدو بوحجر)، ففي صيف 1956 تجمعت في نفس المركز أربعة فصائل تابعة لجيش التحرير الوطني: فصيلة– سي محمد الجبلي من تلمسان، وفصيلة عبد المؤمن، وفصيلة عدة بن عودة المدعو زغلول، وسي عبد القادر، غير أن الاستعمار تفطن إلى وجودها وجنة لذلك عدة فيالق من جنسيات مختلفة معززة بالمدرعات والطائرات الحربية، في حين كن عناصر جيش التحرير الوطني مزودين بأسلحة رشاشة ومدفع هاون عيار 60 ملم، وصادفت المعركة أن كن يوم عيد الأضحى واستمرت يوما كاملا، مني فيها الجيش الاستعماري بهزيمة وتسجيل خسائر مادية وبشرية بمصرع أزيد من 100 عسكري وعشرات الجرحى وسر مجموعة أخرى من بينهم قائد العمليات الفرنسية برتبة مقدم، وأمام هذه لهزيمة تم استدعاء اللواء العاشر

[1]– شهادة حسين فرطاس، سعيد ماروك: **تقرير ولاية وهران**، نفس المرجع السابق، ص 12.

ووحدات القواعد العسكرية بوهران وأخرى من مستغانم ومعسكر الأمر الذي فرض على أفراد جيش التحرير الوطني التوزيع في مجموعتين واحدة في المكان المعروف بلعين الكبرى والثانية في سيدي عيسى وضبط تكتيك حزبي في مواجهة محتملة ستكون قوية، وقد قام سلاح الطيران الفرنسي بقنبلة محيط المناطق والقرى والمداشر القريب من نقاط تمركز المجاهدين الذين اسقطوا طائرتين وصبوا 40 جنديا فرنسيا وعدد من الجرحى، كما استشهد 11 مجاهدا وجرحى بينما كانت الحصيلة ثقيلة في أوساط المواطنين المدنيين العزّل نتيجة القصف العشوائي[1].

واستمرت الهمجية الاستعمارية بشن عمليات قصف مكثفة في منطقة الطواهرية بجبل تامزغا انتقاما من المدنيين. وإذا كانت المشاتي والقرى والجبال المحيطة بالمدن الكبرى قد شهدت العديد من المعارك والعمليات والعسكرية، فإن قلب المدن شهد نشاطا فدائيا كبيرا شكل دعما للثورة واستمرارية لها إلى غاية الاستقلال سيما في عمق مدينة وهران وعين تموشنت وتارقة وحمام بوحجر والمالح وبوزجار ومسرغين وغيرها. [2]

4- مستغانم وغليزان : المنطقة الرابعة:

- **معركة مركز زروقي بتجديت:**في 1959م وقعت معركة بالمركز المذكور كان أبطالها 05 مجاهدين جاؤوا في مهمة بتكليف من قيادة الجبهة فكانوا ضحية خيانة اكتشف العدو أمرهم فطوق المكان، وتم تبادل إطلاق النار، ولما كانت كفة العدة والعتاد عند العدو أرجح منه عند المجاهدين الخمس، أدى هذا إلى استشهاد ثلاثة منهم وأسر الباقي بعد إصابتهما بجروح خطيرة. [3]

- **معركة سيدس زقاي بدوار القشاقشة (سيدي علي):** وقعت المعركة بتاريخ 13 سبتمبر 1956م وذلك لما جاءت كتيبة للمجاهدين تتكون من 73 مجاهد بقيادة الشهيد سي محمد الجبلي إلى الدوار، قصد الإطلاع على المعاملات التي يعامل بها

---

[1]- راجع في ذلك **تقرير ولاية وهران**، مرجع سابق، ص 15.

[2]- المنظمة الوطنية للمجاهدين، ولاية وهران: **ملحق التقرير الولائي لتاريخ الثورة التحريرية**، وهران 1983.

[3]- مديرية المجاهدين لولاية مستغانم: **السجل الذهبي لولاية مستغانم**.

العدو سكان الناحية. عند دخول الكتيبة الدوار لقيهم حارس مدرسة يدعى "سكدل" وهو من قام بتجميع السكان الذين القى فيهم القائد الشهيد "سي محمد الجبلي" كلمة قصيرة لهبت نفوس المجاهدين على العدو، في هاته الأثناء بلغ "سي محمد الجبلي"[1] خبر ذلك الحارس وحقيقته حيث تبين أنه عميل لفرنسا، وأنه بنفس السرعة التي استقبل بها المجاهدين ذهب ليخبر بها العدو عن مقدمهم وحلولهم بالدوار. عندها قام سي محمد جبلي رفقة نائبه مصطفى المعسكري بتقسيم تكتيكي للكتيبة إلى 06 أفواج وعلى رأس كل فوج قائد. بعد مضي فترة وجيزة حضرت قوات العدو بعتاد ضخم، والتحم الجيشان في معركة طاحنة اختلطت فيها طلقات الرصاص مع الاصوات والصياح، واستمرت ليومين متتاليين سقط فيهما القتلى من الجانبين، وبهدد أكبر في جانب العدو، وبحلول فجر اليوم الثالث، انشغل العدو بقتلاه وجرحاه وإسعافهم ، أما المجاهدون وجدوا فيها فرصة سانحة للانسحاب، أين قتل 930 عسكري وجرح 450 وأسقطت طائرتان، أما في صفوف جيش التحرير الوطني استشهد 32 مجاهدا من بينهم 7 مدنيين وجرح 30 فردا. [2]

– **معركة جبل السيخ:** يقع جبل السيخ بدوار سيدي مسعود،وخلفيات المعركة تتعلق بأحد العملاء الذين يتردد جنود العدو على بيته، وقد بلغته تحذيرات دون استجابة وفي يوم 14 نوفمبر 1957 أقبل عدد من المجاهدين على الدوار، إلى أنه بمجرد الانتباه للأمر أخطر العدو. حلقت طائرة استكشافية في سماء الدوار، ثم تبعتها الهيلوكبتر تحمل العساكر، الذين تم إنزالهم بالقرب من المغارات الخمس الموجودة على حافة الوادي، والتي كان المجاهدون يستعملونها كمخابئ، كان عدد الثوار حوالي 60 مقاتلا 23 مجاهدا و 37 مسبل و 10 مجاهدين من المرضى[3]. في الوقت الذي شرع فيه كومندوس العدو يحاصر منطقة المغارات، قدمت قوات أخرى على متن الشاحنات والدبابات في هجومات مكثفة. ورغم الإمكانيات الضخمة ، فقد تعرضت قواته لمواجهة عنيفة من طرف المجاهدين وأجبرتها على أن تعيش حربا حقيقية طيلة 09 أيام في

[1]– المنظمة الوطنية للمجاهدين: **من معارك ثورة التحرير**– منشورات قسم الإعلام والثقافة

[2]– مدير ية المجاهدين لولاية مستغانم: مرجع سابق

[3]– نفس المرجع.

منطقة لا تتجاوز مساحتها كيلومترين. وكانت نتائجها كما يلي:- استشهاد 23 مجاهد. أما المسبلين استشهد منهم من اكرمه الله بالشهادة والباقي أسر، أما في صفوف العدو قتل 60 عسكريا وجرح 15.

- **معركة أولاد بوخاتم في سنة 1958 بحجاج:** وقعت المعركة بسبب هجوم المجاهدين على مركز أولاد سي العربي ، غير أن أحد الخونة أخبر العدو عن مخبئ المجاهدين، بدوار أولاد بوخاتم، الذي حاصره بالدبابات. وكانت نتيجة الاشتباك استشهاد 05 مجاهدين في حين قتل 20 فردا من جنود العدو كم قتل الخائن على يد ابنه بأمر من جيش التحرير الوطني. [1]

- **معركة الكبانية في 15 أكتوبر 1958 بسيدي علي:** انطلقت في شكل كمين نصبه المجاهدون للجيش الفرنسي، وهو في طريق عودته من سيدي علي إلى مركز تزقايت، وكان عدد المجاهدين 22 جنديا في حين كانت قوات العدو ضخمة. وأما حصيلة المعركة: مقتل 17 جندي وضابطين وحرق شاحنتين، وغنم المجاهدون مدفع رشاش عيار 24 ملم بالرغم من تدخل 4 طائرات جاغوار. وانسحب على اثر هذا الكمين الناجح المجاهدون الأبطال بعد أن استشهد 3 منهم. [2]

- **معركة أولاد مجاهري 1961 " عين تادلس":** كانت فرقة من الدرك الفرنسي في مهمة توزيع المناشير على سكان دوار أولاد مجاهدي، وهناك صادفوا وجود مجموعة من المجاهدين بمركز الدوار، فاشتبكوا معهم وأسفر هذا الاشتباك عن استشهاد سي عبد الرحيم وإمرأة تدعى مختار حليمة مسؤولة المركز التي فرت من المعركة حاملة وثائق سرية إلا أنها استشهدت[3].

- **معركة سيدي العجال 1960"واد الخير":** تسربت معلومات إلى الفرنسيين تفيذ بوجود مجاهدين في مكان يدعى الميسوم رزيقة، وضرب الحصار على المنطقة.

---

[1]- مديرية المجاهدين لولاية مستغانم: مرجع سابق

[2]- المرجع نفسه.

[3]- مديرية المجاهدين لولاية مستغانم: مرجع سابق.

و من نتائجها إصابت بعض المجاهدين بجروح، وانسحب أربعة سالمين في حين تكبد جيش العدو خسائر معتبرة.

– **معركة أولاد علو 1959 "سيدي علي"**: كانت جماعة من المجاهدين بقيادة الطاير بن حوى بمركز بن طيبة بينما هم ينشدون الأناشيد الوطنية سمعهم العدو وكان قريبا منهم، فنشب بينهم اشتباك قتل فيه المجاهدون ثمانية من جنود العدو وانسحبوا سالمين.

– **معركة أولاد الخلايفية أولاد بلكحل 1959: سيدي بلعطار**: وقع اشتباك على مستوى دوار الخلايفية بين جيش التحرير وقوات الاستعمار حيث استشهد مجاهدان، وألقي القبض على ثالثهم، أما العدو فخسر عددا كبيرا من أفراده.

– **معركة دوار سيدي عمر 1959 "سيدي بلعطار"**: وقعت بين كتيبة للمجاهدين وقوات الاستعمار، استشهد على إثرها كل المجاهدين في حين خسر العدو 30 فردا من جيشه. [1]

– **أولاد جدو 1958: "بين جبال الظهرة وعشعاشة"**: جاءت إثر عملية قادها جيش التحرير على مركز استعماري أين كان يتمركز 300 جندي فرنسي.

بدأ الهجوم على المركز من طرف فصيلتين: الأولى: كلفت بنزع الأسلاك الكهربائية، والثانية بالهجوم على المركز. وصادف تنفيذ الخطة خروج أحد حراس المركز، عندها كانت المواجهة وكانت الحصيلة مقتل 120 عسكري و عدد من الجرحى، بينما استشهد أربعة مجاهدين.

– **معركة فيلاج النمل:** وقعت هذه المعركة في أفريل 1957 بعد انكشاف أمر وجود أعضاء من جيش التحريرفي مركز، وبعد تبادل إطلاق الرصاص قام العدو بنسف المسكن.

---

[1]– المنظمة الوطنية للمجاهدي: **التقرير الولائي لولاية مستغانم.**

– **الهجوم على مقر الشرطة:** في سنة 1957 قامت فرقة من أفراد جيش التحرير الوطني بالهجوم على المركز الرئيسي للشرطة الموجود بشارع بن يحي بلقاسم، أين قتل عدد وجرح عدد آخر، في حين استشهد أربعة مجاهدين

– **معركة دوار العماريش:** بناحية دوار العماريش برأس بوهاني الجبل المعروف وقعت معركة كبيرة في 1956، واستطاع يومها المجاهدون من إسقاط طائرتين.

– **معركة زكاكرة:** في 1958 بدوار زكاكرة قام أفراد جيش التحرير الوطني بالهجوم على زمرة مدينة للدفاع وحالفهم الحظ فقتلوا مسؤول الزمرة. [1]

– **معركة الجعايلية:** جرت أحداثها في مارس 1956، وتعد من المعارك الناجحة التي ضربت العدو في العمق بحيث أن الثوار لقنوا العدو دروسا في فن القتال وقتل منهم 20 جنديا، واسشهد خمسة مجاهدين .

– **معركة الدراديز:** جرت أحداثها في 1960 بدوار الدراديز بين المجاهدين والعدو أين استشهد مجاهد من جيش التحرير.

– **معركة السمارة:** جرت بدوار السمارة جنوب شرق بلدية حجاج عام 1959 استشهد فيها بوشرطة، عبد الرحمان طبيب رشيد مبلسي".

– **معركة مزرعة مكاري:** وقعت معركة مكاري بين 1959 و 1960، استشهد فيها محمد بلهاشمي، محمد بلحول، قشيش بنعمة.

– **اشتباك مزرعة كورياط في 1960/02/15:** وقع الاشتباك بين مجاهدين هما "الحمياني وسي المهاودة" وفرقة عسكرية فرنسية، وبعد مواجهة غير متكافئة سقطا شهيدين.[2]

---

[1]– المنظمة الوطنية للمجاهدي: **التقرير الولائي لولاية مستغانم.**

[2]– مديرية المجاهدين لولاية مستغانم: مرجع سابق

ومن المعارك التي دارت في غليزان: معركة الشوالة بجبل سيدي بن عبد الرحيم في 13 نوفمبر 1957، معركة أولاد زينة في آخر سنة 1957، معركة بوركبة في جانفي 1958، معركة الفرس في أواخر شهر فيفري من عام 1958 ، معركة سيدي عبد العزيز في أواخر سنة 1958 ومعركة شراطة في مطلع سنة 1959 ناهيك عن الاشتباكت والكمائن والعمليات الفدائية في قلب مدينة غليزان ومستغانم وما بينهما. [1]

- **العمل الفدائي بغليزان:**

شهدت مدينة غليزان منذ بداية عمليات الفاتح نوفمبر 1954 تنظيم ثوريا في إطار السرية، وكان أول فوج من الفدائيين يضم العديد من المناضلين المتحمسين للكفاح المسلح والناشطين في المنظمة الخاصة ومن بينهم: عبد القادر بوصيف المدعو الغالي مسؤول خلية، وفتاح محمد ولد غنام المكلف بالتكوين والتدريب العسكري ومن أعضاء نجد دبداب الجيلالي، مضمون غنام، شافا عابد، بنعمة مصطفى صادوق الجيلالي، بوشليحة علي، بوشليحة العربي، بوخيزة عبد القادر طيايبة عبد القادر، زيان عدّة، عمراني بن عودة، وزان الحاج،بلحاج محمد الرهيوي نسبة إلى واد رهيو بغليزان، جزولي محمد، صاكري بن عودة، بن عمّار المنوّر، بوزيان ولد الشيخ، وزان يحي وعسّال عبد الله. [2]

وكان الفوج قد قاد ونفذ عدة عمليات فدائية خاطفة أربكت السلطات الاستعمارية التي راحت تنتقم بهمجية من السكان المدنيين العزّل وقصف وحرق القرى واعتقال العديد من المناضلين والمواطنين، وبعد فترة ألقي القبض على العديد من العناصر الفدائية خاصة منهم الذين اعتقلوا في 2 أكتوبر 1955، وعليه أعيد تشكيل خلية فدائية جديدة بقيادة المناضل عبد القادر عدة المدعو كادري الذي تكلف أيضا بالإشراف على قسم الاستخبارات والاتصالات، وأيضا عبد القادر مضمون المسؤول عن قسم العمل الفدائي، وبنعمة محمد القائم على قسم التجهيز، إلى جانب عناصر الخلايا ومن بينهم

[1]– اللجنة الولائية لولاية غليزان: **أشغال الملتقى حول المنطقة الرابعة للولاية الخامسة**. 13– 14 مارس 2004.

[2]– بن عودة، بكير: **الثورة الجزائر، معارك غليزان**، دار الغرب للنشر والتوزيع وهران 2008، ص ص 80– 81.

امنور فاطمي، عبد القادر بن قدوة، محمد بن نفيسة، مسعود عوّاد، بن عدة قطار، عزيز بن أفول، حمزة محمد، لزرق وزان وآخرون فاق عددهم 50 فدائيا[1] . وكانت الخلايا الجديدة وراء معظم العمليات الفدائية التي شهدتها منطقة غليزان انطلاقا من قلب المدينة خلال سنة 1956، قبل أن تصل السلطات العسكرية الاستعمارية إلى أكثر عناصر شبكة عبد القادر عدة خلال شهر أكتوبر 1956. والمؤكد أن التنظيم الفدائي وإن تعرض إلى ضربات من جانب الإدارة الاستعمارية إلا أنه بقي متواصلا، حيث تجددت الخلايا هذه المرة بقيادة بن عطية واضح، ومن مساعديه المحامي بلعباس امحمد، وعبد القادر فاتح المسؤول على قيادة العمليات الفدائية. [2]

توزعت العناصر الجديدة في أفواج، كلف كل فوج بتنفيذ عمليات دقيقة وفي أوقات متقطعة، وقد أفلحت الاستراتيجية الجديدة في فضح المزاعم الاستعمارية التي كانت تدّعي بتصفية الشبكات الفدائية التي نعتتهم بالمجرمين والخارجين عن القانون، واستطاعت الخلايا أن تنفذ 17 عملية فدائية ف فترة وجيزة جدّا استهدفت مراكز الشرطة، والثكنات، والمصالح لاستعمارية الحيوية ومزارع المستوطنين الحاقدين وتصفية الخونة المتعاملين مع الاستعمار سيما أولئك الذين ألحقوا الأذى بعائلات المناضلين ومن اتضح التحاق بعض أفراد عائلاتهم بالثورة. [3]

واعتبارا من بداية شهر جانفي 1957 كلفت القيادة العسكرية للمنطقة الرابعة من الولاية لخامسة وعلى رأسها سي عثمان (بوحجر بن حدو) المناضل واضح بن عطية وامحمد بلعباس بإعادة تفعيل خلايا الفدائيين حيث تم تعيين عوّاد بن جبار على رأس لشبكة ويساعده كل من: عبد القادر نعاس، عبد الرحمن شريف، بلحاج قويدر المعروب (بن عودة)، بن عودة نجمة، زيان عبد القادر، عويدات عبد القادر، قاسي يحيى وغيرهم من المناضلين في مختلف الأقسام، وقد ساهم أعضاء الشبكة الجديدة في تعبئة التجارة لتنظيم إضراب الثمانية أيام الذي دعت إليه جبهة التحرير الوطني

---

[1]– نفسه، ص ص 85– 86.

[2]– للتفصيل راجع: بن عودة بكير، مرجع سابق، ص 98 وما يليها

[3]– للتفصيل راجع: بن عودة بكير، مرجع سابق ، ص105.

وقد لقى استجابة كبيرة من أبناء ومناضلي غليزان. [1] وبلغت وحشية وعنجهية الاستعمار انتقاما من نشاط الفدائيين إلى ضرب حصار تام على مدينة غليزان استمر من 2 إلى 16 أوت 1958 وذلك باستدعاء وحدات مكثفة من الجيش وفرق المظليين ، واستقدمت الشاحنات العسكرية لحشد ونقل المعتقلين من المواطنين العزل والتجار المتنقلين وغيرهم، ودامت الاعتقالات فترة طويلة أخضع فيها الموقوفون للفرز قبل نقلهم إلى بعض مزارع المستوطنين التي تبرع بها أصحابها وهم من الغلاة الحاقدين كورشات للموت والتعذيب، ولما لم يتسع المكان نظرا لكثرة المعتقلين تمّ تجميعهم داخل الاصطبلات والمخازن المسيّجة. وظل العسكريون والمظليون الفرنسيون يمارسون كل أشكال التعذيب لفترة تزيد عن عشرة أيام ليل نهار لم يتحملها أكثريتهم ممن استشهدوا تحت التعذيب، لتنقل جثثهم في الشاحنات العسكرية وإلقائها في مختلف ساحات الأحياء لإشاعة الرعب بين السكان، وكانت الحصيلة ثقيلة فاقت مئات الضحايا والشهداء[2]. وإذا كانت عملية حصار المدينة ضربة قاسية، فإنها لم تثن من العزائم، حيث استمرت الخلايا الفدائية في النشاط والتجدد، ففي سنة 1959 تشكلت شبكة جديدة بقيادة مضمون غنام وبن عودة بكير، وضمت الشبكة عناصر جديدة كانت وراء تنفيذ العديد من العمليات، وتلته خلية ترسها فرقان محمد وضمت مسعود ناصر محمود، حنار محمد، بن فغول عزيز، عبد القادر رحماني، عمار بوزيد، يحي عرابش، الهادي حمزة، وقد ألقي القبض عليهم جميعا في سبتمبر من سنة 1959 مما أثر على التنظيم الفدائي داخل المدينة، وأصبح يتردد بين المواطنين والمناضلين من أنها سنة الموت[3].

ورغم الوضع الجديد المحفوف بالمخاطر حيث أدى إلى فقدان الكثير من العناصر الفدائية، عمل كل من عبو محمد المدعو سي الطاهر وغنام مضمون المدعو سي عبد الرزاق على ربط الصلة من جديد بعناصر من الشباب، وعيّن على رأس قسم

---

[1]–أنظر: **أشغال اليوم الدراسي حول المنطقة الرابعة للولاية الخامسة**، غيلزان، مارس 2004.

[2]– بن عودة، بكير: مرجع سابق، ص ص 177– 178.

[3]– بن عودة، بكير: مرجع سابق ، ص 199.

العمليات الفدائية امهاود مصطفى ومناضلين آخرين من بينهم عدة بلخوجة لزرق امحمد، بن عودة شهلول (بكير)، عابد بن عبو وغيرهم[1]

كما تحولت مجموعة خلايا أخرى للعمل بفرنسا ضمن فدرالية جبهة التحرير وضمت عدد كبيرا من المناضلين[2]. وما يمكن تكيده أن الثورة قد اعتمدت على التنظيم الفدائي كونه يتلاءم مع الوضع في المدينة وخصوصياتها خاصة وأنه ظهر نجاعته وفعاليته في زعزعة الاستعمار وأصاب أهدافه الثورية، كذلك كان الحال في مختلف المدن ولقرى الكبيرة من تراب الولاية الخامسة بمناطقها الثمانية.

5- سيدي بلعباس، المنطقة الخامسة:

-معركة وادي الحي(25 جوان 1958):وقعت هذه المعركة بوادي الحي،9 كلم على السلسلة الجبلية الممتدة من قرية سيد غانم نواحي عين البرد وصقراوي شرقا إلى وادي برقش غربا.

استخدمت المنطقة كمخابئ للمجاهدين ومع بداية شهر جوان من سنة 1958 استقبلت المنطقة فرقة من جيش التحرير حسب ما جاء في شهادة داود قدور، تضم حوالي 30 جنديا يقودها المسمى "هواري زيري أحمد" المدعو سي عيسى مسؤول القسمة الأولى وينوبه الشهيد "سي مصطفى" ابن قويدر اللذان يعرفان المنطقة ومسالكها جيدا. [3]

بعد بلوغ أمر قدوم قوات عسكرية كبيرة من ناحية حمام بوحجر نتيجة وشاية قرر المجاهدون الانسحاب الفوري، غير أن الطائرات الاستكشافية رصدت وجودهم وشرعت في قنبلة المنطقة. وفي آخر النهار تسلل 14 مجاهدا عبر مجرى الوادي بينما

---

[1]- نفسه، ص 201.

[2]- يمكن العودة إلى القوائم الطويلة لمناضلي وفدائي غليزان بالصور (المنطقة الرابعة من الولاية الخامسة) في كتاب : بن عودة، كبير: المرجع نفسه، ص ص 213-215.

[3]- داود قدور من مواليد 1933 بتسالة انخراط في التحرير في 11 مارس 1956 شارك في عدة معارك منها وادي القصب، معركة العرجة البيضاء ومعركة بوحنش. أنظر: ميلود، تيزي: **معركة وادي الحي 25 جوان 1958**، تاريخ مدينة سيدي بلعباس، المرجع السابق، ص178.

واصل المجاهدون الآخرون الاشتباك مع العدو فاستشهد بعضهم، أما الذين تسللوا عبر الوادي واجهوا قوات أخرى، واستشهد أربعة منهم، من بينهم قائد الفرقة، ونظرا للطبيعة المكشوفة، ألقى العدو بقنبلتين متبوعتين بسيل من رشاشات فاستشهد 7 مجاهدين ليصل العدد الإجمالي إلى 18 [1]، وأسر 7 عناصر ونجاة إثنين[2] .

- **معركة سيدي على بن يوب (31 جويلية 1961):** في 31 جويلية 1961 تمركزت وحدة من جيش التحرير الوطني تحت قيادة الشهيد جعفر – منطقة سيدي على بن يوب التي كانت مقر القسم الأول والناحية الأولى للمنطقة الخامسة من الولاية الخامسة وكانت الوحدة مكونة من 12 عضو.

وبعد أن تفطن الاستعمار بوجودهم فرض عملية حصار يوم 02 أوت 1961 مما أجبر المجاهدين على التراجع نظرا لعدم ملاءمة الظروف، غير أن ذلك لم يكن ممكنا حيث كانت معركة غير متكافئة، دامت يوما كاملا، انتهت باستشهاد 12 مجاهدا من بينهم محمد المدعو سي جعفر، المزوار محمد الملقب البرنامج وبلمومن جلول، ريف الميلود الملقب سي عثمان، مقري قدور (خراج) قاضي مسعود ابن عبد القادر سعيدي بغداد (أحمود) زيدان حمزة، رابح بن فراجي، مزيان بن يحي، ابن أحمد خلادي محمد، بركاني سعيد، بلدغم المختار. [3] بينما ظلت الخسائر الفرنسية غير معلومة بدقة.

---

[1]– منهم: هواري بن أحمد المدعو سي عيسى، قائد الفرقة الأولى بن زيم قويدر القاضي شريف، لحمر البدوي، بن عراوز محمد، بلوفة بوراس.

[2]– " **معركة وادي الحي بتسالة** "، مجلة **أضواء تاريخية**، مديرية المجاهدين لولاية بلعباس، مصلحة المحافظة على التراث التاريخي، ع1، 1998، ص19.

[3]– " **معركة سيدي على بن يوب** "، مجلة **أضواء تاريخية**، منشورات مديرية المجاهدين مصلحة المحافظة على التراث التاريخي ولاية سيدي بلعباس، ع2، 1998، ص19.

– **اشتباك الحديقة العمومية(14 جويلية 1961):** في 14 جويلية 1961 وقع اشتباك عنيف بالحديقة العمومية وبالضبط بمنزل المعمر "ياعلاس" أو "يخلس"[1] بالقرب من الثكنات العسكرية للفيف الأجنبي، ووسط الأحياء الأوروبية "حي تيار".

وكان قبل الاشتباك أن ألقي القبض على مناضل كان مكلفا بجمع الأموال فحاصرت السلطات الاستعمارية المنزل ونشرت قواتها داخل وخارج المدينة.[2] عندها قام الجيش الاستعماري بقطع الأشجار والقصف بالمدفعية صوب مكان تواجد المجاهدين الذين سقطوا شهداء. [3]

– **معركة سيدي دومة 18 نوفمبر 1958:** شمال مدينة تافسور سيدي دومة ، وقد قاد هذه المعركة مسؤول القسمة المجاهد داود، وقائد الناحية الشهيد المدعو جعفر وقائد المنطقة بلحسن[4].

تتكون وحدة الجيش التي خاضت المعركة من كتيبة قوامها 136 جنديا وضابط مقسمة إلى ثلاث فرق، تضم كل واحدة 45 جنديا.

أما قادة الفرق فهم، الشهيد الفرقة قائد الغرفة الأولى برتبة رقيب أول الشهيد بن مصابيح قائد الفرقة الثانية برتبة رقيب، مزودين بأربع قطع رشاشة، 2 من نوع GM 34و 44، وقطعة من نوع بران قطعة من نوع 24/29 وكانت الأسلحة الفردية في معظمها آلية وحيدة إيضافة إلى ألغام وقنابل يدوية، وقبل نشوب المعركة، كانت الكتيبة متمركزة في جبل الحديد الذي كان مركز نشاطها، وفي يوم 17 نوفمبر من سنة 1958، صدرت الأوامر إليها بتغيير موقع تمركزها، إلى إحدى مرتفعات جبل سيدي دومة[5].أين كانت المواجهة بين جيش التحرير وقوات العدو، وتمكنت الكتيبة من

---

[1]– " **اشتباك الحديقة العمومية** "، **مجلة أضواء تاريخية**، منشورات مديرية المجاهدين مصلحة المحافظة على التراث التاريخي، ولاية سيدي بلعباس، ع4، 2001، ص28.

[2]– **القاموس الذهبي لشهداء ثورة التحرير لولاية سيدي بلعباس** ، ص 18.

[3]– ميلود، تيزي: المرجع السابق، ص 160.

[4]– شهدت هذه المنطقة العديد من الاشتباكات باعتبارها مسلك عبور استراتيجي.

[5]– هذه الوحدة التابعة للناحية الثانية تكونت منذ بداية الثورة بالمنطقة وقد خاضت هذه الوحدة عدة معارك والهجومات ضد قوات العدو، مما أكسب خبرة بفنون القتال، وحسن استعمال الأرض ومن بين هذه المعارك معركة بن خليفة وكمين بوعتروس. نفسه، ص19.

إسقاط طائرة وإثرها سحبت بقية الطائرات وفسح المجال لمدفعية الدبابات الموجودة في قرية سيدي دومة، التي شرعت في مهاجمة المجاهدين، وبعد قصف المدفعية عاد سلاح الطيران من نوع B26 إلى قصف المواقع.وخلالها تمكنت كتيبة المجاهدين من إسقاط طائرتين وتم الانسحاب بعد ذلك إلى جبل الحديد وقد استشهد حوالي 11 مجاهدا منهم الملازم حيناوى بلال وإصابة مجاهدين بجروح. [1]

6- معسكر:المنطقة السادسة من الولاية الخامسة

معركة جبل المناور: يقع جبل مناور بالقرب من سيق بنواحي معسكر، وتعود المعركة إلى تاريخ 5 سبتمبر 1957 في المنطقة السادسة من الولاية الخامسة ولعلها واحدة من أكبر وأبرز المعارك التي قادها جيش التحرير الوطني، حيث نفذت كتيبة يقودها سي رضوان كمينا ضد دورية استعمارية بعين فارس (10 كلم شمال شرق معسكر)، ثم التحقت بدوار أولاد علي قرب تيغنيف قبل التحول إلى المركز المتواجد بعرش حبوشة (دائرة البرج) [2]. تسرّب الخبر إلى السلطات العسكرية الاستعمارية إثر وشاية وأعلن حالة استنفار باستدعاء قوات إضافية من المدن والمراكز الاستعمارية الغربية، فرضت حصارا على المنطقة فجر يوم الخميس 5 سبتمبر 1957 معززا بسلاح الجو الحربي من طائرات (T6) ومروحيات، وعليه قرر سي رضوان التراجع السريع إلى جبل المناور 12 كيلومتر جنوب المركز، وشرعت القوات الفرنسية تقصف المداشر والسكان العزّل بالمدفعية، وتمكن أفراد وعناصر جيش التحرير من إسقاط مروحية ومقتل طاقمها بينهم ضابط برتبة عقيد، ثم شرع في عملية إنزال للمضليين دخلوا في مواجهة مباشرة مع جيش التحرير الوطني للمقاتلة بالأسلحة البيضاء، وكانت الخسائر كبيرة في صفوف المجاهدين حيث فقد سي رضوان بعض أعضائه وتواصلت المعركة حتى ساعة متأخرة من الليل تحت الأضواء الكاشفة للطائرات المروحية، وكانت الحصيلة ثقيلة في صفوف المجاهدين حيث استشهد من بينهم 106 وأسر 08

---

[1]- نقل المجاهدون بعد المعركة إلى مركز تاقشور للمجاهدين أين كانت فرقة طبية تتولى معالجتهم.

[2]- عدّة، بن داهة:"**معركة جبل المناور 5- 6 سبتمبر 1957**"، في – مجلة **عصور**، العدد 6-7 **مخبر البحث التاريخي مصادر وتراجم**- جامعة وهران، ديسمبر 2005، ص 156.

وغنموا 56 قطعة سلاح، وسقط في صفوف الجيش الاستعماري 650 عسكري وعدد كبير من الجرحى وإصابة 17 طائرة أسقطت منها 6 وتدمير آليات وعربات عسكرية، وأما سي رضوان قائد الكتيبة فلقد وقع في قبضة عناصر SAS متأثرا بجروح بليغة حيث نقل إلى مستشفى سيدي أحمد بن عودة ليفارق الحياة بعد 15 يوما[1].

7- تيارت والسوقر: المنطقة السابعة:

- **معركة سيد علي ملال: شتاء1959** :وقعت بين عناصر جيش التحرير الوطني على تراب عرش أولاد فارس بتاريخ 3 جانفي 1959 وقد دامت اليوم كله، أجبر خلالها الجيش الفرنسي على طلب إمدادات إضافية ومعدات حربية، وقد كلفت المواجهة استشهاد 5 مجاهدين: نور الدين غلام الله- محمد مغراوي – بلخوجة واسر- يحي غافول وبوزيان بوختاش، وأسر 3من بينهم المجاهد مسري الميلود الذي خضع للتعذيب قبل أن يتم إعدامه، بينما لم يكن في الوسع إحصاء الخسائر الفرنسية.[2]

- **معركة أولاد دحمان: فيفري 1959:** وقعت في جبل سيدي حمو عندما واجهت وحدة كومندوس المنطقة السابعة يقودها المجاهد لزهاري ، والكتيبة الأولى بقيادة سي معمر قوات فرنسية، سقط خلالها 5 مجاهدين وأزيد من 10 مدنيين بينما لم يتم احصاء الخسائر الفرنسية لكثرتها، وفي صباح اليوم الموالي حاصر العدو جبل الشهبة أين لجأت فرقة الكومندوس وتم استدعاء الطائرات العمودية التي تحمل المظليين تعرضوا لوابل من الرصاص، مما دعا المروحيات للانسحاب وطلب الطائرات المقنبلة التي انتقمت من المدنيين العزل حيث استشهد منهم الكثير وفقدان 11 مجاهدا من جيش التحرير. [3]

- **معركة جبل سيدي رابح: 20فيفري 1959**:وقعت هذه المعركة إثر وشاية بوجود وحدات جيش التحرير الوطني بجبل سيدي رابح دون أن يضبط موقعها لولا

---

[1]- عدّة، بن داهة ، مرجع سابق، ص ص 158-159.

[2]- المنظمة الوطنية للمجاهدين: **لجنة ولاية تيارت لكتابة تاريخ الثورة (1959-1962)** ، تيارت 1986، ص7.

[3]- نفسه، ص8

خروج طلقة نارية من سلاح مجاهد كان بصدد تنظيفه وهو ما أثار الانتباه، وجعل العدو يستنفر قواه ويطلب التعزيزات والإمدادات من تيارت ، تسمسيلت(فيالار)، غليزان والأصنام(الشلف) ، تعدادها 20ألف فرنسي ومدرعات، عربات، أسلحة ثقيلة ، مدافع ودبابات ، مروحيات، طائرات جاغوار(Jaguar)، طائرات B26 المقنبلة ، وفي فجر يوم20 فيفري من سنة 1959 وقعت كتيبة سي معمر التي كانت متمركزة في أم العلو (جبل سيدي رابح)، ووحدة كومندوس لزهاري المتمركزة في واد ماوسة بجبل رقاح في حصار شديد، وقد استطاعت فرقة الكومندوس بعد محاولة أولى وثانية الالتحاق بالكتيبة، وكانت الحصيلة استشهاد 25 مجاهدا، و80 مدنيا من سكان القرية وخسائر هامة في صفوف الفرنسيين.

– **معركة جبل غزالة : ربيع1959:** في يوم 18 مارس 1959 في جبل غزالة(بلدية مشرع الصفا) حشدت فيها فرنسا قوات هامة لمواجهة وحدات جيش التحرير المشكلة من الكتيبة الثالثة بقيادة الملازم الأول محمد خميس ، والملازم الثاني يحي مغربي، معركة دامت يوما كاملا، و استغرقت القوات الفرنسية يومين كاملين لانتشال الجثث لكثرة القتلى والجرحى، في حين استشهد 12 مجاهدا ، الأمر الذي جعل العدو يطلب الإمدادات ويطوق المنطقة كاملة ويدخل في معركة عنيفة مع الكتيبة الأولى بقيادة المجاهد معمر ، وكومندوس المنطقة السابعة خسر فيها جيش التحرير أزيد من 100 شهيد.[1]

– **معركة واد داوسة : أفريل 1959:** دارت في منطقة جبل تاوليه(بلدية تيدا) وتحديدا بواد داوسة، استخدمت فيها فرنسا سلاح الطيران والدبابات ضد الكتيبة الأولى بقيادة الشهيد بوحوص خسر فيها الجيش الفرنسي 80 عسكريا، واستشهاد 18 مجاهدا.[2]

[1]– المنظمة الوطنية للمجاهدين، **لجنة ولاية تيارت**، مرجع سابق، ص10.

[2]– نفسه، ص11.

– **معركة المطمر: صيف1959:** في 13 جويلية 1959 كانت معركة المطمر (منطقة تاخمارت –تيارت) بين كومندوس المساعد بوحوص في مواجهة قوية مكنت جيش التحرير الوطني من غنم أسلحة رشاشة وجهاز اتصال ومدفع هاون نوع 60، وإسقاط طائرة مقاتلة وتمكين عدة مدنيين جزائريين من الفرار كانوا مأسورين، بينما خسرت القوات الفرنسية أكثر من 50 عسكري.[1]

– **معركة جبل أم العلو:آخر جويلية 1959** : بعد النصر الذي حققه جيش التحرير الوطني في معركة المطمر ، التحق الملازم بوحوص قائد الكتيبة الثالثة بجبل أم العلو، ولم يمر على ذلك أسبوعا حتى حشد الاستعمار قواته يوم 20 جويلية 1959 و لم يكن عدد المجاهدين يتعدى المائتين فرض عليهم الحصار من كل جانب باستخدام العتاد الحربي الثقيل وسلاح الطيران الذي قنبل المكان بالنابالم مما حول المنطقة كلها إلى مشهد رهيب، معركة لم تكن متكافئة استشهد فيها قائد الكتيبة الملازم بوحوص وأزيد من 60 من رفاقه، بينما خسر الاستعمار نحو 50 جندي.[2]

– **معركة كاف الشمس: أوت 1959:** وقعت معركة كاف الشمس في المنطقة التابعة للقعدة في بلدية عين الحديد يوم 19 أوت 1959 بين وحدات من جيش التحرير ممثلة في الكتيبة الثانية بقيادة يحي الأزرق وقوات الاستعمار انتهت بعد 6 ساعات من المواجهة بإسقاط طائرة ومقتل 35 جندي فرنسي وجمع بعض الأسلحة بينما استشهد 4 مجاهدين.

– **معركة الرقاصة: فيفري 1960:** حاصرت قوات الاستعمار مركز قيادة تابع لجيش التحرير الوطني بقيادة الرائد محمد شعيب المدعو زكريا المجدوب، المركز الذي كان يتوفر على وثائق هامة فرضت على المجاهدين إتلافها حرقا وبسرعة نظرا للقوة الاستعمارية المحشودة سيما منها الطائرات العمودية والمقنبلة التي تدخلت فور سقوط صفوف العدو الألى برصاص المجاهدين ، وقد أسفرت عملية القنبلة عن استشهاد سي

---

[1]– نفسه ، الصفحة نفسها.

[2]– المنظمة الوطنية للمجاهدين، **لجنة ولاية تيارت**، مرجع سابق ، ص12.

المجدوب مما ألزم مساعده النقيب بوسيف القيادة حيث أصدر أوامره بالتراجع تفاديا لخسارة في الأرواح أمام همجية الاستعمار في إطلاق القنابل ،حيث أن المجاهد بوسيف ورفيقه النقيب حسان أصيبا بجروح بليغة وسقط المزيد من الشهداء ووقع في الاسر يحي مغربي المعروف بسي عبد الحكيم وعبد العزيز طيفور ، وقد مكنت هذه العملية الاستعمار من الوصول إلى المركز أين عثر على جهاز لاسلكي وبعض الوثائق التي أكدت أن المكان كان فعلا مركز قيادة لجيش التحرير احتضن اجتماعا جمع الشهيد الرائد زكريا المجدوب بالشهيد بوسيف برتبة نقيب قائد المنطقة السابعة والنقيب سي حسان من قيادة الولاية الرابعة والضابط الأول يحي مغربي المدعو عبد الحكيم من قيادة المنطقة السابعة ، على أن الاجتماع كان بغرض التنسيق بين الولايتين الرابعة والخامسة بشأن صياغة إستراتيجية جديدة تتماشى والظروف لمواجهة الاستعمار ، كما كان من مهام الشهيد سي المجدوب معاينة ومراقبة مناطق الولاية الخامسة، كما اعتبر الاستعمار العملية نجاحا هاما وهو ما جاء في المناشير التي كان يوزعها في كل نواحي الغرب الجزائري تحمل صورة استشهاد سي المجدوب.[1]

– **معركة تازمامرت الحوارث: فيفري 1960:** وقعت أحداث المعركة بمنطقة تازمامرت الحوارث التابعة لفرندة يوم23 فيفري 1960 بين الكتيبة الثانية بقيادة الشهيد حمو أحمد، الكتيبة الثالثة بقيادة الشهيد بن جفال بوحوص وقوات الاستعمار التي حشدت أزيد من 10 آلاف عسكري واستدعت 32 طائرة عمودية و20 طائرة مقنبلة ومدرعات ودبابات، حيث لم يكن لهذه المعركة أن تقع لولا التصرف الخطير الذي سلكه عنصر في صفوف جيش التحرير الوطني الذي فر والتحق بالجيش الاستعماري الأمر الذي مكن فرنسا من كشف معقل الثوار .كانت المواجهة قوية ،ودامت المعركة يوما كاملا فقد خلالها المجاهدون 50 شهيدا من بينهم أحمد حمو المدعو أحمد الطويل قائد الكتيبة الثانية ، وبن عاشور مسكين، قادة محمد، قريش الحاج وعبد الله محمد وغيرهم ناهيك عن العديد من الجرحى بينما وقع الجنديان محمد صحراوي وعبد

[1]– المنظمة الوطنية للمجاهدين: **لجنة ولاية تيارت...**، مرجع سابق، ص15

الواحد قلايلية في الأسر،وفي صفوف الجيش الفرنسي سجل مقتل 20 عسكري وجرحى.[1]

– **معركة سيدي بوعلي:** تقع في بلدية عين طارق وهي عبارة عن جبل كان مسرحا لمعركة يوم7 جوان 1960 بين الجيش الفرنسي ووحدة من جيش التحرير الوطني بقيادة النقيب بوسيف بلحاج الذي تمت محاصرته بقوة إثر انتهائه من مهمة معاينة حيث استشهد هوو7 من المجاهدين بعد يوم كامل من القتال، كما أسر مجاهد، واعتبر الاستعمار ذلك حدثا هاما بعدما تعمد نشر الخبر وإذاعته في كامل المنطقة مدة أيام معتبرا استشهاد سي بوسيف بمثابة نهاية الثورة ولطالما كان ذلك إستراتيجية فرنسية في إطار الحرب النفسية والدعاية المضادة.[2]

– **معركة جبل سيدي معروف: أكتوبر 1960:** وقعت المعركة بين فرقة من جيش التحرير الوطني بقيادة المجاهد علي جلاطة المدعو نصر الدين وقوات الاستعمار في جبل سيدي معروف القريب من قرية واد ليلي، دامت عدة ساعات أحرز فيها المجاهدون الانتصار على العدو الذي خسر 10 جنود فرنسيين و7خونة كانوا يركبون الخيل ، بينما لم يسجل من بين المجاهدين سوى إصابة القائد علي جلاطة بجروح خفيفة.

– **معركة عين الحوتة(واد الأبطال)،آخر ديسمبر 1960:** وهي المعركة التي واجهت فيها مجموعة من المجاهدين بقيادة بن عيسى جيش قوات الجيش الاستعماري في المكان المعروف بعين الحوتة ، حولها الاستعمار إلى عملية حصار شديدة، ورغم ذلك تمكن جيش التحريرالوطني من الإنتصار دون خسائر كبيرة مثلما سجل في صفوف الجيش الستعماري الذي فقد أكثر من 20 عنصر فضلا عن المصابين بجروح كما استطاع المجاهدون أن يغنموا بعض العتاد والأسلحة الخفيفة.[3]

---

[1]– نفسه، ص17.

[2]– نفسه، ص19.

[3]– المنظمة الوطنية للمجاهدين: **لجنة ولاية تيارت.....**، مرجع سابق، ص21.

– **معركة الفياض(عين الذهب): مارس1961:** بدأت في شكل حصار فرضه الجيش الاستعماري على وحدات من جيش التحرير الوطني في منطقة الفياض بعين الذهب على رأسها الملازم الأول إبراهيم نافع أو عبد الغني باسمه الثوري، ولشدة المعركة التي جعلت ذخيرة المجاهدين تقترب من النفاذ كانت حصيلة الشهداء كبيرة من بينهم نافع إبراهيم ،الهاشمي بودلال، عبد القادر دومة وغيرهم، ووقوع البعض أسرى إلى جانب فقدان بعض العتاد الحربي ومبلغ مالي بقيمة 60 مليون فرنك قديم وجده الجيش الفرنسي بحوزة شهيد، بينما خسر الاستعمار 40 عسكريا.[1]

– **معركة تاوريرة:7 جوان 1961:** وقعت بين جيش التحرير الوطني بقيادة محمد طابوس (سي جبار) ، في منطقة تاوريرة غير بعيد عن بلدية ملاكو، على أن بداية المعركة كانت في صالح المجاهدين الذين غنموا العديد من الأسلحة والذخيرة وأصابوا عددا هاما من الفرنسيين ثم شرعوا في الانسحاب ، غير أنهم في طريق العودة صادفوا وحدات عسكرية فرنسية سارعت في مطاردتهم و طلب تعزيزات وهنا كانت المرحلة الحاسمة في المعركة في المنطقة المعروفة باسم"الصباحة"، حيث كانت المواجهة قوية سقط خلالها العديد من المجاهدين من بينهم استشهاد الضابط الأول محمد طابوس المدعو سي جبار، والإخوة عويسي ، وكانت المنطقة بن عيسى، الحاج طيفوري وغيرهم كما خسر العدو في هذه المرة أزيد من 50رجل.[2]

– **معركة تمنقار : أكتوبر 1961:** من المعارك الهامة التي خاضها جيش التحرير الوطني ليس ضد القوات الفرنسية ولكن ضد المناوئين للثورة من جيش بلونيس، حيث كانت المواجهة في المنطقة المعروفة بتيمنقار (بلدية طاقين) ، كان فيها جيش التحرير الوطني ممثلا بعناصر كومندوس والحاصل أن المواجهة كانت عنيفة استشهد خلالها مجاهدان بينما سقط من بين عناصر بلونيس بقيادة "بن يمينة" 17 عنصرا.

---

[1]– نفسه ،ص23.

[2]– المنظمة الوطنية للمجاهدين، **لجنة ولاية تيارت...**، مرجع سابق، ص25.

– **معركة تابخورة :ديسمبر 1961:** هي الأخرى واحدة من المعارك التي واجه فيها جيش التحرير الوطني عناصر الحركة المصالية المناوئة للثورة في المكان المعروف بتابخورة (تيارت) دامت أكثر من 3ساعات ، فقد خلالها كومندوس 4 مجاهدين منهم سي عيسى، سي عبد الكريم، سي محمود ورابعهم يجهل اسمه، ونجا من بينهم المجاهد حسين ساعد والمجاهدة فاطمة حضراوي وهي ممرضة، مع سقوط ضحايا في صفوف المصاليين.[1]

– **معركة الفياض: آخر ديسمبر 1961:** بناء على معلومات دقيقة سارعت قوات الجيش الاستعماري إلى منطقة الفياض التابعة لبلدية عين الذهب قاصدة مسكن المواطن عاشور بن قريحة، وقبل أن تصل إلى المكان المقصود دخلت في مواجهة مع فوج هام من المجاهدين تحولت إلى معركة حقيقية خسر خلالها الفرنسيون 3 ضباط وعدد كبير من الجنود، بينما استشهد في المعركة الملازم الأول سي عبد العزيز وعدد من المجاهدين من بينهم مجاهدة .[2]

– **معركة كارمان:12 فيفري 1962:** هاجمت فرقة من جيش التحرير الوطني المركز العسكري الواقع في كارمان بتيارت بعد اتفاق بين المجاهدين وعناصر فرنسية من المركز سوف تلتحق فيما بعد بالثورة محملة بالأسلحة والذخيرة ، واستمرت المواجهة عدة ساعات قادها المجاهد الطيب بن ممو، وبن عيسى حنيش انتهت بمقتل 4 فرنسيين.

8– المنطقة الثامنة : البيض، عين الصفراء، بشار، تندوف، أدرار، تيميمون:

لقد كانت العناصر الأولى المتحمسة للعمل الثوري في معظمها من أنصار حزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وازداد هذا التوجه قوة بعد قدوم أحمد بن بلة إلى المنطقة في صيف 1947(10أوت1947)، قام خلالها بالاتصال

---

[1]– نفسه، ص28.

[2]– – المنظمة الوطنية للمجاهدين، **لجنة ولاية تيارت...**، مرجع سابق ، ص 29.

بالعديد من المناضلين وكان من بينهم المناضل إدريس حسين الذي تكلف فيما بعد بعملية التعبئة والتجنيد لخلايا المناضلين الأوائل.

وظل محمد لعماري ينشط في هذا الإطار رفقة قاضي محمد إلى غاية قدوم مسؤولين عن جبهة التحرير الوطني وهما: بن أحمد محمد(سي مراد)، والطاهر مراد(سي عبد الله) بصفته عسكريا لتصبح عندئذ البيض تابعة للتنظيم الثوري، كما شرع نفس هذا التنظيم بالتدريب العسكري وإنشاء مجموعات على رأسها قيادات محلية أهمها : بوشريط يوسفي ، إبراهيم مولاي ومحمد العماري[1]

– **معركة الشوابير أكتوبر 1956:** معركة نفذها جيش التحرير الوطني في الأيام الأولى من شهر أكتوبر 1956 ، حين تحركت 4 كتائب من البيض باتجاه آفلو في مهمة ضرب الأهداف الفرنسية في آفلو وتمكين مساجينها من الفرار ، ودخل لعماري محمد قائد الكتيبة في مواجهة مع الجيش الاستعماري عند نقطة " تاويلا " القريبة من آفلو والتي تبعد البيض بنحو 100 كم ، واستمر القتال ساعات طويلة تكبد خلاله الجيش الاستعماري خسائر هامة وتخريب أكثر من 70 شاحنة عسكرية في حين قدرت خسائر جيش التحرير حسب شهادة المجاهد نور البشير20 شهيدا و5 أسرى والعديد من الجرحى.ومع اشتداد المعركة التي لم يكن الاستعمار يتوقع حجمها وصلت إمدادات معززة بسلاح الجو حيث أمطرت الطائرات العسكرية بالقنابل[2]

– **معركة بوقرقور ديسمبر 1956:** بوقرقور منطقة جبلية تقع جنوب غرب بلدية الغيشة وهي جزء من امتداد مرتفعات الأطلس الصحراوي، شهدت معركة دارت أحداتها يومي 5و6 ديسمبر 1956 ، وهي المعركة التي كتبت عنها يومية " **l'Echo d'Oran**" الصادرة يوم الثلاثاء 11 ديسمبر 1956 في الصفحة 7 نشرت فيها تفاصيل العملية ومخلفاتها، وأما العملية فكانت بعدما تحركت حشود من الجيش

[1] – محمد لعماري: مذكرات مجاهد، مخطوط، ص6.

[2] – نور البشير: شهادة حية، مسجلة بتاريخ 23 فيفري 2005.

الفرنسي نحو منطقة تمركز جيش التحرير الوطني في منطقة بوقرقور ، أين كانت المواجهة فرضت ونفذها أحمد ديداني[1]

– **معركة شعبة حمامة:** جرت في جانفي 1957 بجبل بونقطة وهي امتداد لسلسلة جبال الأطلس الصحراوي، قادها كل من سي مراد، والحاج محمد يوسفي رفقة مجموعة من وحدات جيش التحرير عند المكان المعروف شعبة الحمامة، فقد خلالها المجاهدون عنصريين وجرح عدد، بينما كانت الخسائر الفرنسية 50 قتيلا وإصابة طائرة مقاتله[2]

– **معركة جبل ميمونة:** وقعت بتاريخ 11 فيفري 1957 عند المكان المعروف باسم خناق عبد الرحمن، وتزامنت مع قدوم كتيبة لجيش التحرير من الولاية الرابعة في مهمة لنقل الأسلحة والتموين بالذخيرة، في حين كان جيش التحرير مشكلا من 5 كتائب يقودها العقيد لطفي (ادغين بن علي)، قضت عدة ليال في التحصن وحفر الملاجئ غير أن طائرات فرنسية استطلاعية كشفت وجودها. على أن العملية قد انطلقت يوم 10 فيفري 1957، عندما شرعت طائرات B26 المقنبلة في قصف العديد من المواقع التي استهدفت المجاهدين ، مصحوبة بضربات الدبابات والعربات العسكرية الثقيلة، والمروحيات المكلفة بنقل وإسعاف الجرحى[3] وفي اليوم الموالي اشتدت المواجهة فقد خلالها جيش التحرير الوطني 110 شهيدا و45 جريحا، بينما كانت الخسائر في صفوف العدو 500 قتيل ونحو 300 من الجرحى.

– **معركة الحجرة الطايحة:** دارت وقائعها في جبل بونقطة خلال ربيع 1957، عندما اصطدمت كتيبة تابعة لجيش التحرير يقودها (أحمد ديداني) بقوات فرنسية طوقت المنطقة يوم21 مارس 1957، انتهت بمقتل 60 جندي فرنسي وإسقاط طائرة

---

[1] – خلادي ، بلهادي: **النشاط السياسي والعسكري في منطقة البيض 1945–1962** ، مذكرة ماجستير في التاريخ–قسم التاريخ– معهد الآداب والعلوم الإنسانية– المركز الجامعي بشار– 2006.ص،ص45–46.

[2] – نفسه، ص46.

[3] –المجاهد سي عمار: شهادة حية، مسجلة في البيض بتاريخ أبريل2005.

مروحية وعدد هام من الجرحى، بينما سقط في الصف الجزائري شهيد واحد يدعى "الطيب الشعابني"[1]

– **معركة قارة الطالب:** قادها المجاهد محمد يوسفي الحاج" الذي كان على رأس وحدات من المجاهدين في نواحي منطقة أرباوات بتاريخ 13 أفريل 1957 قبل أن تكشف القوات الاستعمارية مناطق تواجدها وتدخل معها في مواجهة عنيفة فقدت خلالها فرنسا 350 جندي وخسارة العديد من العربات العسكرية، في حين سجل في صفوف المجاهدين 30 شهيدا 16 جريحا وفقدان عنصرين وقعا أسيرين[2].

–**معركة خناق التمرة:** وتقع بين مدينتي آفلو والبيض، المسلك الذي لغمه أفراد جيش التحرير تحسبا لمرور دوريات من الجيش الفرنسي، حيث قامت الكتيبة بالانتشار ونصب كمين انتهى بالمعركة واستشهاد المجاهد عبد القادر بوعرفة وتسجيل عدد من الجرحى، وقدرت الخسائر الفرنسية بمقتل 45 عسكري وتدمير للمعدات.[3]

– **معركة محجوبة: جنوب البيض صيف 1957:** حاصرت فيها جيوش الاستعمار كتيبة تابعة لجيش التحرير يقودها محمد بن زكري ، وطلبت الإمدادات وتدخل سلاح الجو الذي شرع في القصف طوال يوم 9 جويلية 1957، مما فرض على الكتيبة الانشطار إلى 3 مجموعات على رأسها كل من بولنوار حميدي ، عكاشة زناقي وبودربالة عبدلي يتمتعون كلهم بخبرة عسكرية كافية بصفتهم عائدين من حرب الهند الصينية[4]، وبعد المواجهة سجل 6 شهداء وعدد من الجرحى وأزيد من 60 قتيل فرنسي . بعدها صدرت الأوامر بالتراجع نحو جبل بودية على أربعة كيلومترات من جنوب البيض أين يوجد معسكر فرنسي وبرج مراقبة تعرض لهجوم من جانب عناصر جيش التحرير الشيء الذي أربك القوات الفرنسية بعدما حقق أهدافه العسكرية والمعنوية.

---

[1]– **منشورات جمعية أول نوفمبر لكتابة وحماية مآثر نوفمبر 1954** – البيض .2000 .ص4.

[2] – نفسه، الصفحة نفسها.

[3] – خلادي، بلهادي: مرجع سابق، ص49.

[4]– نفسه، الصفحة نفسها.

– **معركة الصبيحي:** تقع جنوب البيض بنحو 25 كلم في منطقة عين العراك، وكانت مسرحا لعملية عسكرية هامة نفذتها عناصر ووحدات جيش التحرير يوم 23 جويلية 1957 عندما بلغت قوات الاستعمار أخبار عبور كتيبة من الحدود المغربية باتجاه منطقة القعدة بآفلو، وهي المعركة التي استخدمت فيها الدبابات والمدافع والقصف بقنابل النابالم بواسطة طائرات B28 أقلعت من القاعدة العسكرية التابعة للمشرية، غير أن خسائر جيش التحرير في هذه المعركة كانت هامة بفعل التقتيل والقصف بالنابالم وقد قامت فرنسا بعرض الجثث المفحمة في ساحة سوق المواشي قبل أن يتم رميها بمزبلة البلدية وقد بدت عليهم علاقات التنكيل واضحة.[1]

– **معركة الخناق الأخضر: 1957** دارت وقائعها في المنطقة الواسعة من الأبيض سيد الشيخ– بوسمغون–عين الصفراء والرباوات بعدما حاصرت قوات الاستعمار كتيبة المجاهدين بالمنطقة المعروفة بالخناق الأخضر يوم 10 أكتوبر 1957، استشهد خلالها جنديان و5 أسرى، في حين كانت الحصيلة في صفوف فرنسا أثقل بأزيد من 200 قتيل [2].

– **معركة جبل كسال: شتاء 1957** بدأت في شكل عملية نصب كمين نفذته فرقة من عناصر جيش التحرير لقافلة من الشاحنات العسكرية الفرنسية مكنت من غنم كميات هامة من الأسلحة الخفيفة والانسحاب نحو جبل كسال، غير أنه بناء على معلومات طوق الجيش الفرنسي المنطقة واستدعى لذلك قواته المحمولة جوا التي أمطرت جبل كسال بالقنابل ورغم كل التعزيزات العسكرية من جانب فرنسا إلا أنها خسرت 400 جندي بين قتيل وجريح[3].

– **معركة تمدة: جانفي 1958:** قصد الاطلاع على الأوضاع على الحدود خرجت كتيبة جيش التحرير الوطني يقودها الشهيد "عكاشة زناقي"، سرعان ما كشفت

---

[1] – الحاج محمد، حميدي: (سي عبد المالك)، شهادة حية مسجلة بالبيض، يوم13 جويلية 2005.

[2] – خلادي ، بلهادي: مرجع سابق، ص51.

[3] – Lucien , Robineau : **Chasse Lourde sur les Djebels 1956. Témoignage** in Revue historique .pp.59.60

أمرها وتحركاتها طائرات حربية ومروحيات انتهت بإسقاط طائرة ومقتل 90 عسكري فرنسي مقابل شهيدين وعدد من الجرحى والأسرى. [1]

– **معركة البيض: صيف1958:** قامت فصائل من وحدات جيش التحرير الوطني بتنفيذ عمليات داخل مدينة البيض استهدفت العديد من المصالح الاستعمارية منتصف أوت 1958 الشيء الذي أيقظ حالة استنفار من الجانب الفرنسي، بعد العمليلت الناجحة في العديد من المناطق القريبة من البيض، كما مكنت نفس العملية من تصفية عدد من الخونة[2].

– **معركة العليوات1959:** وقعت بعد محاصرة الجيش الفرنسي لكتيبة جيش التحرير تعدادها أزيد من 100 جندي يقودهم المجاهد المدعو(التيارتي) وقد استخدمت في المعركة التي استمرت من 5 جانفي 1959 إلى اليوم الموالي المروحيات والطائرات التي قنبلت العديد من المواقع وأسفرت عن استشهاد 15 جنديا وجرح عدد غير معلوم، و مقتل 210 فرنسي[3].

– **معركة جبل بسبع:خريف 1959** قامت وحدات من جيش التحرير الوطني يوم 4 سبتمبر 1959 برمي مركز فرنسي بالقنابل، وعمليات قنبلة بالنابالم أصابت مجموعة من المجاهدين كان من بين من استشهد:"محمد بوريشة" "بن مشرح" و"ابن الطيب الشيخ"، مقابل نحو 100 قتيل فرنسي وإسقاط طائرتين[4] .

– **معركة جبل الحيمر: نوفمبر 1957.** جرت قرب منطقة بريزينة المشهورة بمراكز التعذيب الاستعمارية والمعتقلات عند النقطة المعروفة بعين العمارة، والأصل أن هذه العملية استهدفت تصفية مجموعة من الضباط التابعين للشؤون الإدارية(S.A.S) التي عرفت باضطهادها وممارستها شتى أنواع القمع في حق السكان

---

[1] – خلادي ، بلهادي: مرجع سابق، ص 52.

[2] – محمد، شعشوع: شهادة حية،مسجلة،صيف 2005

[3] – مديرية المجاهدين لولاية البيض، **التقرير الولائي لكتابة تاريخ الثورة** ، 1998، ص ص 26.27.

[4] – نفسه، ص28.

والعزل، وظل المجاهدون ينتظرون عبورهم قبل أن يتحولوا إلى جبل الحيمر أين تعرضت كتيبة كومندوس مول الخلوة بوعلام لهجوم مباغت من جانب الجيش الاستعماري جنوب منطقة الكراكدة، وتم استدعاء المزيد من الإمدادات من المشاة والدبابات لضرب الحصار على المجاهدين الذين توزعوا تفاديا لوقوع خسائر كبيرة في الأرواح وقد كتبت صحيفة "صدى وهران" عن وقائع وبإحداث الموقعة التي دامت يومين كاملين[1]، خسر فيها الفرنسيون الكثير ناهيك عن المجروحين مقابل 10شهداء من بينهم "محمد سليماني "و "محمد مدروك" و"الناصر شريط"[2]

– **معركة الخنيقات: صيف 1960:** تقع الخنيقات في منطقة البيض شرق قرية الغاسول يقطعها واد ملال ، وتضاريسيا تمثل مرتفعا ، شهدت معركة قوية بين أفراد جيش التحرير و القوات الاستعمارية في منتصف جوان 1960 ، عندما باشرت هذه الأخيرة عملية تنشيط واسعة لقرى ومداشر المنطقة في إطار عملية أطلق عليها : (**Opération Premethee**) تمت عل ثلاث مراحل بقيادة الجنرال (**GINESTET**)[3]

– **معركة جبل القراف:1960** وقعت يوم 16 جوان 1960 عندما انتبه سلاح الجو الفرنسي لوجود كتيبة يقودها المجاهد"محمد سيلا"، وقد تعرضت لوابل من القنابل ومواجهة مع قوات المضليين دامت يوما كاملا فقدت إثرها الكتيبة مجموعة من الشهداء من بينهم "خالد معزيز" و"العربي بودواية" ، بينما قتل 300 عسكريا فرنسيا.

– **معركة الشعاب الأحمر: صيف 1960:** وقعت قرب استيتن بتاريخ 2 جويلية 1960 بعدما علمت المصالح الاستعمارية بوجود وحدات من جيش التحرير الوطني بمركز قريب من المنطقة، فسارعت المروحيات بالاستطلاع قصد التأكد، غير أن حالة من الارتباك أصابت المجاهدين أوقعتهم في مواجه غير متوازنة كلفتهم خسارة هامة في الأرواح، إذ لم ينجح من بينهم سوى مجاهد واحد وقع في الأسر، وبعد انتهاء

[1]– L'Echo d'Oran : « **Combats de Rebelles** » n du lundi 9 Novembre 1959.

[2] – خلادي، بلهادي: مرجع سابق ، ص ص 55–56.

[3] – أنظر في ذلك: جريدة الجمهورية، ع 1351 ، 19 أوت 2004، ص6.

العملية وقفت جموع الجيش الفرنسي أمام المشهد غير مصدقة حتى فوجئت بطلقات نارية صادرة من رشاش أحد الجرحى أسقط نحو 30 جنديا فرنسيا ليستشهد بعدها.

لقد كانت معركة الشهاب الأحمر واحدة من بين معارك التحرير التي خسرت فيها الثورة الكثير من رجالها لعدم تكافؤ القوتين وكذلك عدم ملاءمة المكان الذي وقعت فيه المواجهة وغياب التغطية التي كانت في صالح الجيش الفرنسي المعزز بالطائرات العمودية[1]

– **معركة جبل ماكنة: شتاء1961.** تحركت فرق المشاة (infanterie) التابعة للجيش الفرنسي تطير فوقها طائرات B26 في عملية تمشيط كبيرة لمنطقة جبل ماكنة منذ الفاتح نوفمبر 1961، اين كانت تتمركز فصيلتان تابعتين لجيش التحرير الوطني في أزيد من 80 مجاهدا يقودهم المجاهد "عمر معزوزي" ، وفي اليوم الرابع من نفس الشهر وقعت المعركة بالسلسلة الجبلية المذكورة قرب منطقة بوعلام في وقت كانت الثلوج قد كست الإقليم بطبقة كثيفة ورغم ذلك نجح المجاهدون في الظفر بالنصر حيث اسقطوا نحو 100 جندي فرنسي كانوا مثقلين بالأسلحة الخفيفة والرشاشاة ن بينما فقد المجاهدون 4 من عناصرهم وإصابة عدد بجروح[2].

– **معركة بونقطة: اكتوبر 1961_** عادت قوات الجيش الاستعماري أكثر من مرة إلى منطقة جبل بونقطة سعيا منها لإلقاء القبض على القيادة ، فوقعت المواجهة مع وحدة من المجاهدين من أبناء البيض يقودهم "الشيخ الراجع" سقط خلالها الشهيد" بن عامر عبد الوارث"، واسر جنديين بعد استغرقا زمنا في إتلاف وحرق وثائق الثورة بينما أصيب وقتل 6 فرنسيين. [3]

– **معركة جبل بوعمود: نوفمبر 1960** بمجرد شروع فرقة من المجاهدين في عملية تلغيم للطريق الذي تعود أن يسلكه العساكر الفرنسيون حتى باغتتها دورية

---

[1] – منظمة المجاهدين لولاية البيض : **التقرير الولائي لكتابة تاريخ الثورة**، مرجع سابق، ص32.

[2]– خلادي ، بلهادي: مرجع سابق، ص58.

[3]– العربي كريمي: شهادة حية، البيض مسجلة ، صيف 2005.

فرنسية، فتواجد الطرفان، واستطاع المجاهدون بشيء من الخبرة من الإفلات والتراجع دون خسائر، وقد جرت العملية في يوم 1961/11/20 ، وبعد يومين عادت فرقة جيش التحرير ثانية لقطع الأسلاك وتلغيم طريق سيدي إبراهيم – مغرار.

– **معركة صفى إبراهيم: نوفمبر1961** دارت المعركة في منطقة صفي إبراهيم قرب امقرار–(البيض) عندما شنت القوات الفرنسية هجوما استهدف مركز قيادة القسم الخاص وذلك باستخدام طرائرات مقاتلة من نوع jaguar و20 مروحية كانت تقوم بالتغطية والاستكشاف وإطلاق عيارات رشاشة، خسر خلالها المجاهدون محمد يوسفي(سي عبد العزيز) و9 آخرين 49 أسرى[1]

– **معركة ضاية الوسري: ديسمبر 1961** تقع ضاية الوسرى يضواحي البيض على نحو 10 كيلومترات من المدينة قريبا من قرية الرقاصية، وقعت بها معركة شنها جنود جيش التحرير الوطني بقيادة المجاهد "الحاج ابراهيم هواري" ، تعرضوا لقصف مكثف من طائرات مقنبلة(16 طائرة). استشهد منهم 7 وقتل 10 فرنسيين.

– **معركة التعالي: ديسمبر 1961** نظرا للطبيعة المكشوفة في المنطقة باغت سلاح الطيران الفرنسي يوم 1961/12/06 أفراد جيش التحرير الوطني في منطقة التغالي وشرعت المروحيات في القصف مدعومة بطائرتين مقاتلتين وطائرة استكشافية ذهب ضحيته 6 شهداء سقطوا بعد معركة عنيفة غير متكافئة من بينهم: بن عودة حسناوي والشيخ منصوري[2]

– **معركة واد الإبل: ربيع 1962** طوقت قوات الاستعمار عناصر من جيش التحرير الوطني يوم 16 مارس 1962 في منطقة واد الإبل بنواحي المشرية استخدمت فيها سلاح المدفعية والمدرعات الثقيلة ، وقد استطاع المجاهدون من التوغل داخل المنطقة أين تجري أودية غزيرة والدخول في مواجهة كلفتهم 4 شهداء و6 جرحى وظلوا ينتظرون الليل للتراجع والانسحاب.

---

[1]– منظمة المجاهدين لولاية البيض : **التقرير الولائي لكتابة تاريخ الثورة**، مرجع سابق، ص32.

[2] –خلادي ، بلهادي : مرجع سابق، ص61

– **معركة ضاية الوسرى الثانية: 26مارس 1962** رغم إعلان وقف إطلاق النار ، لم تحترم بعض القوات الفرنسية القرار منها مثلا إقدام طائرات مقاتلة بقصف جنود جيش التحرير في منطقة ضاية الوسرى خرجوا فرحين بوقف القتال خلف العديد من الشهداء من بينهم" بوعمامة معزوزي"، "مصطفى تناح"و"الطاهر زيدوري"[1].

– **معركة الفرش:أفريل 1962** قام الجيش الفرنسي بعمل إنزال كبيرة بمنطقة الفرش (البيض)، خلف 16 شهيدا في صفوف جيش التحرير ووقوع 10 مجاهدين في الأسر ، ورغم استمر القصف بقنابل النابالم الحارقة، وكرد فعل أقدمت وحدات جيش التحرير على نصب كمين لدورية عسكرية في منطقة "مكاليس" قرب العين الجديدة انتهى بتدمير العربات العسكرية ومقتل 15 جنديا فرنسيا[2].

– **معركة جبل امزي(النعامة)**:تعتبر معركة جبل امزي إحدى أهم معارك ثورة التحرير بالنعامة، دارت وقائعه في منطقة جبلية هي امتداد السلسلة الأطلس الصحراوي غرب عين الصفراء. في شهر نوفمبر من عام 1959، اجتمعت الكتيبة الرابعة في أعالي مرتفع امزي لصياغة خطة عسكرية تستهدف الهجوم على المركز العسكري للجيش الاستعماري في فناسة (المقيعدة) ولهذا الغرض تم توزيع خمسين عنصر من جيش التحرير على فرقتين يقود كل واحدة منها مساعد، واتجهت كل فرقة إلى ناحية في الوقت الذي صادف خروج دورية عسكرية فرنسية في نفس اتجاه الكتيبة وهو ما عجل بالمواجهة التي استخدمت فيها رشاشات وأسلحة خفيفة أسفرت عن استشهاد عنصرين في صفوف جيش التحرير، والقضاء على عناصر دورية فرنسية كاملة[3].

– **معركة العرجة: 11فيفري 1961**:وقعت على الحدود الغربية غير بعيد عن منطقة فقيق، إثر اعتزام الفيلق الذي كان يقوده بن يوسف قادري (سي الزوبير) العبور بأمر من العقيد عثمان والرائد ناصر، وقد تنبهت قوات الاستعمار إلى تحركات وحدات

---

[1]– منظمة المجاهدين لولاية البيض، **التقرير الولائي لكتابة تاريخ الثورة**، ص28

[2]– خلادي، بلهادي: مرجع سابق، ص62.

[3]– خالد، محمد: شهادة حية النعامة، شريط مسجل.

جيش التحرير في مركز فقيق. وحشدت العديد من الوحدات لتطويق المكان ومحاصرته طيلة يوم كامل مستخدمة سلاح الطيران لتغطية تحرك الدبابات التي ألحقت أضرارا بالكتيبة وفقدانها الكثير من العناصر، وقد وقف يومها العقيد عثمان على عملية دفن 43 شهيدا. كما سجل في صفوف الجيش الفرنسي تعطيل 3 دبابات تم تفجيرها وإسقاط طائرة مقاتلة دون تحديد دقيق لعدد الخسائر البشرية من قتلى وجرحى وأسرى.

– **عملية واد فجاج:** شرق جبل مكثر 1959: شنت فصيلة من وحدات جيش التحرير يقودها حسن عقبي، النوار طيباوي وقطيب محمد عملية تفجير وتخريب للأسلاك[1].

– **عملية العبور لنقل السلاح والذخيرة 1959:** من جبل بني سمير إلى جبل شماريخ عبر جبل بولغفاد نفذته فضيلة المجاهد ريشاوي الطيب، ولواتي محمد وبوزارة العيد، وهي عملية خطيرة كونها استلزمت عبور خطوط الأسلاك الشائكة والمكهربة لعديد من مراكز الاستعمار المراقبة بواسطة الرادار والدجة بالأسلحة الثقيلة (المصفحات وقطع المدفعية)، علما أن تدعيم القطاع الثالث لذي يشكو من نقص السلاح قد ارتبط بنجاح العملية، حيث تمكن المجاهدون من إقامة معبر بعد عمليات حضر[2].

– **عملية مركز اولقاق العسكري: ماي 1959:** نفذتها الكتيبة الأولى التابعة للناحية الثالثة من المنطقة الثامنة بقيادة زغلول محمدي ومساعدة السلسي، شارك فيها 40 مجاهدا من بينهم مورصو بوجمعة، دحمان بوتخيل والطاهر لكيحل، وقد استهدفت المركز الفرنسي بالرصاص من عدة جهات، سقط على إثرها ضابط المركز وعدد من ضباط الصف وأزيد من 20 جندي فرنسي، كما فر جنديان من جنسية ألمانية والتحقا بصفوف جيش التحرير[3]

---

[1]– مديرية المجلهدين لولاية النعامة، ص 10

[2]– نفسه، ص 11.

[3]– مديرية المجاهدين لولاية النعامة: **من معارك التحرير في الولاية الخامسة**.

– **عملية وادي مكثر (قرب عين الصفراء):** قامت فصيلة من المجاهدين ضمت في صفوفها الفدائي موسلة يوسف وشقيقه رشيد بزرع 26 لغما في منطقة وامكثر جنوب مدينة عين الصفراء، خلال شهر سبتمبر 1 959،تبعتها عمليات قطع الأسلاك الشائكة، وتنقيب عن مواضع الألغام المزروعة بغية تفجيرها.

– **معركة حاسي صاكة:** 15 اكتوبر 1957: تقع منطقة حاسي صاكة شرق تميمون بطبيعتها الصحراوية مما يجعل المواجهة فيه أمرا صعبا كونها مكشوفة وتتيح للاستعمار حسمها لصالحه بالنظر إلى التفوق العسكري في مجال سلاح الطيران بشكل خاص. منذ بداية الثورة شرع بعض المناضلين في تعبئة سكان المنطقة وتنظيم الخلايا الأولى، وفي ذلك يقول المجاهد ميلود بلعقون أنه تم تشكيل لجنة من 5 عناصر بتيميمون على رأسها المجاهد أحمد بلهاشمي بصفته محافظا سياسيا، وسيد لخضر بلجرمة، والسيد كورت، حيث بدأ العمل بجمع الاشتراكات وتنظيم السكان وجمع ما هو ممكن من السلاح وإجراء حصص تدريبية سرية على تشغيل السلاح، ويبدو أن تحركات الاستعمار منذ تفجير الثورة إزدادت بقوة في المنطقة مما حمل المناضلين على التحول نحو حاسي الجديد باتجاه العرق كونه منطقة وعرة يصعب لفرنسا الوصول إليها[1] .

وفي يوم 15 أكتوبر 1957 قدمت قوات عسكرية فرنسية من أدرار يقودها النقيب سويلي **(Capt Swily)**، وطلب تجميع السكان من الشعانبة الغرابة والشعانبة الشراقة وهددهم بالقتل ونادى كثيرا منهم بأسمائهم حتى إذا تأكد من غيابهم أمر بحرق المساكن وأشجار النخيل، وانتقم من السكان بإعدام 60 مواطنا[2].

– **معركة حاسي تسلقة: 6 نوفمبر 1957**:تعبر معركة حاسي تسلقة واحدة من بين أهم معارك التحرير بالجنوب الغربي (أدرار)، حيث دخل جيش التحرير الوطني بوحدة عسكرية يقودها المجاهد سليمان عبد الله في معركة شديدة ابتدأت في

[1]– ميلود، بلعقون: مجاهد ، شهادة حية مسجلة، أدرار يوم 12 مارس 2004. (قرص مضغوط).

[2]– مسعود، الغوتي، مجاهد، شهادة حية مسجلة، في أدرار يوم 15 مارس 2004. (قرص مضغوط).

الأصل في شكل كمين نصب لدوريات الجيش الفرنسي تحول بسرعة إلى معركة حقيقية لعدة ساعات يوم 6 نوفمبر 1957 انتهت بمقتل 5 فرنسيين وأسر 3، وحرق أربع عربات عسكرية، بينما سجل جرح مجاهد واحد في صفوف جيش التحرير الوطني. كما اعتبرت معركة حاسي تسلقة انتصارا هاما للثورة بالنظر إلى ردات الفعل الذي أحدثتها في صفوف الاستعمار على أكثر من صعيد[1].

– **معركة حاسي غنبو: 21 نوفمبر 1957:** لعلها أكبر معارك التحرير في العرق الغربي، حشد فيها بيجارBigeard قوات ضخمة معززة بسلاح الطيران تم استدعاؤها من تيميمون باتجاه حاسي غنبو أين تمركز المجاهدون على رأسهم ميلود بلعقون، أمحمد بلهاشمي عبد القادر سليمان، الذين سليمان، محمد باس وغيرهم، وقد كلف قبلها بأيام المجاهد الدين سليمان بردم الأسلحة في الرمال وتعبئة المناضلين. استغرقت المعركة يوما كاملا في مواجهة قوية قادها بيجار شخصيا الذي أمر بإنزال المظليين وإدارة عمليات بالنسبة لـ 25 مروحية حتى أن الخسائر البشرية في صفوف المجاهدين كانت هامة بسقوط 49 شهيدا، بينما استطاع الباقون وعلى رأسهم ميلود بلعقون الانسحاب إلى عرق المنيعة[2].

– **معركة حاسي علي: 7 ديسمبر 1957:** وقعت المعركة إثر وصول معلومات إلى بيجار تفيذ بوجود حركة غير عادية بمنطقة حاسي، ومن دون انتظار سارع بتح ريك قواته المدعومة برا وجوا عن طريق الطائرات العمودية وسلك المظليين، حيث ثم تطويق ومحاصرة المنطقة كلها والشروع في قصف مكثف بالقنابل استهدفت أزيد من 50 جمل كان قد استقدمها المجاهد أحمد عيشاوي[3] من منطقة كرزاز إلى العرق بحاسي علي رفقة مجموعة كبيرة من المجاهدون من بينهم: أحمد طالبي – سي يعقوب– سي بلحاج– بوجمعة طالب محمود – مسعود محمد – سي مختار – قبايلي

---

[1]– ميلود، بلعقنون: شهادة حية، مصدر سابق، أدرار. 21–03–2004. (قرص مضغوط).

[2]– نفسه.

[3]– أحمد عيشاوي المدعو شادي: مجاهد من مواليد سنة 1932، كلف بجمع المال والمؤونة والسلاح، تنقل إلى أدرار بعدما كان مطلوبا ومحمل بحث من جانب السلطات الفرنسية كان مجندا في صفوف الجيش الفرنسي، والتحق بجيش التحرير الوطني في أكتوبر 1957.

مصطفى – سي عبد السلام– حمدي قايدي– عباس مبروك وغيرهم، وفي حاسي علي كانت المعركة التي خلفت 25 شهيدا والعديد من الجرحى تم حملهم بالمروحيات من السبعة صباحا إلى الساعة الرابعة زوالا ووقع في الاسر عدد من بينهم عيشاوي حمد نقلوا بعدها إلى سجن بني عباس[1].

– **معركة حاسي بوخلالة: 1958**:يقع حاسي بوخلالة شمال تميمون على نحو 120كلم، شهد معركة بين جيش التحرير الوطني وقوات الاستعمار في مواجهة مباشرة سقط فيها 19 شهيدا، ومقتل 6 جنود فرنسيين. [2] على أن قوافل التموين بالسلاح والمؤونة في العرق الغربي ظلت تقطع الصحراء وبشكل مكثف منذ سنة 1958 ومن المجاهدين الذين كلفوا بمثل هذه المهام نذكر: عبد القادر بلحرمة– لمطوش بحوص– محمد بن ديدة، محمد لمعلم، عبد الله بوسعيد وسي بورقعة.

– تندوف 1954 –1962:

نشطت الخلايا الأولى لحركة انتصار الحريات الديمقراطية بتندوف وبرزت أهميتها في التوعية والتعبئة ، وقد برز من بين المناضلين المجاهد بن عاشور محمد حمادي الذي تكلف رفقة مناضلين آخرين بتجنيد الشباب المتحمس للقضية الوطنية واتخذ مسكن "طوبي" الواقع بحي موساني مقرا للجلسات السرية والتدريب.[3]

كما كان يتم جمع التبرعات والاشتراكات وكتابة المناشير بعد أن توسعت دائرة المناضلين التي ضمت: سليماني سليمان الملقب بالنهاري، الحاج أبو بكر البشير ولد الخليل، الطاهر لحبيب، ميموني محمد، عجنة ولد زريبيع، حمة ولد مولود، طواقين أحمد وبلخير تياح وغيرهم.[4]

---

[1]– محمد بكيرات: مجاهد، شهادة حية مسجلة إدرار 23–06–2004.

[2]– مديرية المجاهدين لولاية أدرارا، **معارك العرق الغربي**، أدرار 2004 ، ص 10.(قرص مضغوط)

[3] – بن عاشور محمد حمادي: شهادة حية ، مدونة(مخطوط)، تندوف2004.

[4] – الطاهر لحبيب، بلال جايز، أحمد طواغين، شهادة حية مدونة (مخطوط)، تندوف 2004.

– **معركة أم لشعار:** جرت معركة أم لشعار غير بعيد عن تندوف بتاريخ 20 ماي 1956 في مواجهة عنيفة بين دورية للجيش الفرنسي وعناصر من المجاهدين استطاعوا أن يحققوا فيها النصر بتدمير العربة ومقتل ضابط فرنسي برتبة ملازم أول.

– **معركة مركالة:** وقعت في 25 جويلية 1956 في مركالة القريبة من منطقة بورقبة وفيها استشهد 12 مجاهدا ، في حين كانت الخسائر الفرنسية 25 قتيلا و22 جريح مع إسقاط طائرة مقاتلة وجمع 11 قطعة (**MAT 36**) ، 6 قطع رشاش (**MAT 49**) و20 قطعة سلاح أخرى.[1] .

– **عملية السويحات: صيف 1956** وهي العملية التي شنها بعض المجاهدين ضد أفراد دورية فرنسية يوم 03 أوت 1956 وأسفرت عن مقتل ضابطين برتبة نقيب وملازم أول، وتدمير دبابة وعربة عسكرية ثقيلة دون تسجيل أية خسائر في صفوف المجاهدين.

– **معركة المنير:** واجهت فيها القوات الفرنسية مجموعة من المجاهدين ، ورغم غياب عنصر التكافؤ، استطاعت عناصر جيش التحرير الوطني إلحاق الخسائر بالعدو الذي سجل أزيد من 10 قتلى .[2]

– **معركة أم لشعار:** جرت بتاريخ 20 أفريل 1958 خسرت خلالها فرنسا30 جنديا، بينما لم يسجل في صفوف المجاهدين سوى أربعة جرحى واسترجاع 26 قطعة رشاش وسبع قطع MA 36.[3]

جدول لبعض معارك التحرير في الولاية الخامسة:

المعركة	المنطقة	التاريخ	الموقع	الخسائر في صفوف جيش التحرير	الخسائر في صفوف الجيش الفرنسي

[1] – نفسه.

[2] – نفسه.

[3] – الطاهر لحبيب–بنان عبد الجليل ولد ميلود: شهادة حية ، بتندوف 2004.(قرص مضغوط).

				الوطني	
معركة جبل زكي	الثانية	بين الغزوات إلى الجنوب ومغنية إلى الشرق وإلى الغرب من مدينة ندرومة	7 نوفمبر 1955	استشهاد 25 مجاهدا وإصابة 09 منهم بجروح متفاوتة الخطورة وأسر نحو ثلاثة هشر مجاهدا	تكبد الاستعمار خسائر فادحة
معركة جبل بوركبة	الرابعة	يقع الجبل ببلدية عين طريف دائرة وادي رهيو (غليزان)	مارس 1956	استشهاد المجاهد المدعو بن عمرو	قتل حوالي 200 بين جنود وضباط وجرح حوالي 27 واحترقت 07 شاحنات و 04 دبابات وسيارتان من Jeep
معركة تاجرة	الثانية	بعد تاجرة من الجبهة الغربية دوار القرامطة ومن الجهة الشرقية دوار أولاد مسعود ومن الجهة الجنوبية واد زرالدة ومن الجهة الشمالية دوار أولاد صالح وهي تابعة حاليا لبلدية هنين دائرة الرمشي ولاية تلمسان	أفريل 1956	استشهاد مجاهد واحد هو ابن الطاهر محمد وجرح أربعة مجاهدين	قتل حوالي 12 جنديا وجرح عدد غير معلوم
معركة برقش	الخامسة	تقعبرقش قرب حمام بوحجر عين تموشنت	08 ماي 1956	استشهاد 13 مجاهدا وأسر07.	
معركة بويغزل	الاولى	يقع بالقرب من تيجديت والمكيضات التي اجتمع بها المجاهدون(100 مجاهد) وصادف ذلك	19 جويلية 1956	استشهاد 26 مجاهدا منهم 06 مدنين	قتل 393 جندي وتم إسقاط طائرة

			عمليات تمشيط قادها العدو من جبل عصفور غربا إلى مرتفعات لوريط شرقا		
معركة دوار القشاقشة	الرابعة	13 سبتمبر 1956	يقع الدوار ببلدية سيدي علي دائرة سيدي علي ولاية مستغانم حاليا	استشهاد 32 مجاهدا منهم 07 مدنيين	قتل 930 جنديا وجرح 450 جندي وإسقاط طائرتين وإصابة 03 دبابات
معركة جبل القادوس	الأولى	24 نوفمبر 1956	يقع ببلدية تيرني دائرة منصورة ولاية تلمسان حاليا.	استشهاد 14 مجاهدا	نظرا لظروف الحرب والوضع الطبيعي لميدان الحرب حال دون معرفة وتحديد خسائر العدو التي كانت بشرية ومادية وذلك راجع لعدد الطلعات التي قامت بها العموديات
معركة ميمونة	السابعة	مارس 1957	منطقة ميمونة غير بعيدة عن العماير وواد الشهاري بولاية تيارت	استشهاد عدد من المجاهدين وجرح بعضهم	لحقت بالعدو خسائر بشرية وفي العتاد أيضا
معركة جبل عيسى	الثامنة	مارس 1957	يقع الجبل ضمن تراب بلدية عين الصفراء دائرة عين الصفراء ولاية النعامة.	شهداء وجرحى يجهل عددهم	500 عسكري قتيل وعدد آخر من الجرحىوأسقطت طائرة من نوعت- س بجبل بوالكرش
معركة جبل بوعتروس	السابعة	02 ماي 1957		استشهاد المجاهد باش الجيلالي ومدني اسمه بوطالب عبد القادر	لحقت بالعدو خسائر هامة

				وإصابة سي مجدوب	
معركة أولاد مسعود	الأولى	11 ماي 1957	تقع دشرة أولاد مسعود في الأقاصى الغربية لهنين على بعد أمتار من واد صفطر	سقط فيها شهداء وجرحى لم يذكر عددهم	
معركة جبل خناق عبد الرحمن	الثامنة	ماي 1957	يقع جبل خناق عبد الرحمن ضمن سلسلة جبال الأطلس الصحراوي بالجنوب الغربي من مدينة آفلو	استشهاد 72 مجاهدا وإصابة 500 مجاهدا بجروح	مقتل 400 عسكري وجرح العدد منهم وحرق مدرعتين
اشتباك مزرعة سبع النوار	السادسة	جوان 1957	تقع عند سفح جبل تمقوت الواقع شمال مدينة سعيدة وهي الآن تتبع بلدية سيدي اعمر بدائرة عين الحجر ولاية سعيدة	سقط في ساحة الشرف مجاهد واحد يدعى سي علي وأصيب مجاهدان آخران بجروح متفاوتة	مقتل 11 عسكريا و05 معمرين وجرح العديد منهم وحرق عربة وسيارة عسكرية وحاصدات وجرارات..الخ
معركة جبل الكسكاس	الأولى	جوان 1957	يقع جبل الكسكاس ببلدية عين غرابة ولاية تلمسان	استشهاد 20 مجاهدا	قتل حوالي 300 عسكري وجرح الكثير منهم وإسقاط سبع طائرات منها طائرتان من نوع رياكسون.
معركة دشرة سيدي امحمد	الأولى	جوان 1957	تقع الدشرة في نهاية الطريق الولائي الذي يربط بين بلدية هنين وبلديتي دار يغمراسن	استشهد 06 مجاهدين وجرح 03 آخرين	تكبد الاستعمار خسائر فادحة

		بالغزوات وبني وارسوس			
معركة جبل اسطنبول الأولى	السادسة	يمتد الجبل على مقربة من سيق بمعسكر	30 جويلية 1957	استشهاد 11 مجاهدا وإصابة 06 آخرين بجروح	قتل حوالي 200 عسكري وإصابة آخرين بجروح وإسقاط ثلاث طائرات منها طائرة عمودية.
معركة آجرة	الأولى	وقعت المعركة بالقرب من دشرة القرامط الواقعة في سفح جبل بوجرة أو آجرة	جويلية 1957	استشهدت امرأة تدعى رقية وجرح المجاهد بن سعيد حاج عبد القادر	
معركة فلاوسن	الأولى	يقع ما بين جبالة وندرومة من الجهة الشمالية الغربية والشمالية الشرقية ومن الجهة الجنوبية حمام بوغرارة	20 أوت 1957	فقد جيش التحرير حوالي 100 مجاهد سقطوا شهداء	قدر عدد قتلى الجنود الفرنسيين ما بين 500 و 700 جندي.
معركة حاسي صاكة	الثامنة	تقع المنطقة شمال شرق مدينة تيميمون بحوالب 70 كلم	15 أكتوبر 1957	استشهد كل من صالح عيد القادر ومحمد انتركوك	مصرع سبعة ضباط
معركة حاسي غامبو	الثامنة	تقع المنطقة على بعد 80 كلم شمال شرق تميمون و 40 كلم شمال شرق زاوية الدباغ	21 نوفمبر 1957	استشهاد حوالي 22 مجاهدا	قتل 12 مضلا وجرح 08 عسكريين فرنسيين
معركة حاسي علي	الثامنة	يقع على بعد 100 كلم غرب حاسي بوخلالة ونحو 132 كلم غرب تميمون	07 ديسمبر 1957		

معركة جبل فغاس	السادسة	يقع الجبل ضمن تراب بلدية سيدي اعمر دائرة عين الحجر ولاية سعيدة	ربيع 1957	لم تسجل أية لإصابة في أوساط المجاهدين وكان لها اثر ايجابي على الصعيد الجماهري	لم يتحصل المجاهدون على العدد الحقيق القتلى وجرحى العدو وتفيد المعلموات المتوفرة أنه تم القضاء على عدد من عساكره ما بين قتيل وجريح
معركة المقام	الأولى	وقعت بالقرب من هضبة تدنو قرب جبل تاجرة	صيف 1957	استشهد مجاهدان وجرح 03 آخرون	
معركة وادي الزيتون	الأولى	قرب صبرة تلمسان	1957	سقط فيها الشهيد بلعيدي الميلود بن صالح	قتل فيها 12 ضابطا فرنسيا
معركة جبل المناور	السادسة	جبل المناور– معسكر	1957	استشهاد 106 مجاهد ووقوع 8 في الأسر	مقتل 65 عسكري فرنسي وإسقاط 3 طائرات
المعركة جبل السبع	السابعة	يقع الجبل غرب مدينة فرندة (مقر الدائرة) بولاية تيارت ويبعد عنها بحوالي 30 كلم.	ماي 1958	استشهد مجاهدان هما بيلح احمد ولد الميلود وحداوي لحبيب	مصرع 41 عسكريا وجرح العديد وأسر جنديين.
معركة المالحة	الثانية	مسيردة التحاتة	نهاية 1958		
معركة عساس	الأولى	بين أولاد ميمون وسبدو	1958	استشهد فيها 84 مجاهدا	قتلى ما بين 500 و 600 جندي فرنسي
معركة دقلل	الأولى	بين الزوية وجبل عصفور	11 مارس 1959	قضي على جميع عناصر الكتيبة	
معركة الحاسي الأبيض	السادسة	يقع الحاسي الأبيض ضمن تراب بلدية ترسيس بدائرة لحساسنة	جوان 1959	سقط 33 مجاهدا وإصابة 07 آخرين بجروح متفاوتة	خسر العدو 45 مابين قتيل وجريح وإسقاط طائرة من نوع

		ولاية سعيدة.			ت – س
معركة سيدي سفيان	الأولى	1959	جبل هنين وبني وارسوس		
معركة الفيلق الثالث بجبل مزي	الثامنة	ماي 1960	يقع الجبل في بلدتي جنين بورزق التابعة لدائرة عين الصفراء بولاية النعامة وبلدية بني ونيف التابعة لولاية بشار.	استشهد 371 شهيدا وإصابة عدد كبير من عناصر جيش التحرير بجروح	قتل 600 عسكري حسب شهادة أحد المواطنين وإصابة العشرات بجروح وإسقاط 06 طائرات عمودية وحرق 03 دبابات وعربة عسكرية.
معركة جبل بني اسمير	الثامنة	أوت 1960	يقع الجبل ضمن بلديتي جنين بورزق بدائرة عين الصفراء ولاية النعامة وبلدية بني ونيف من ولاية بشار	46 شهيدا وإصابة 20 مجاهد	800 عسكري ما بين قتيل وجريح حسب مصادر فرنسية. – إسقاط 06 طائرات: 03 عمودية و 02 من نوع ت– س وكشافة واحدة
معركة بوجميل	الأولى	جوان 1957	تقع بوجميل بتلمسان المنطقة الأولى من الولاية الخامسة	استشهاد 03 مجاهدين منهم ملازم عضو المنطقة الأولى وكاتبها وأسر آخر ونجاة سبعة	خسائر معتبرة في صفوف القوات الاستعمارية

				مجاهدين	
معركة سيدي علي بن يوب	**الخامسة**	**02 ماي 1961**	**تقع بالقسم الأول والناحية الأولى للمنطقة الخامسة**	**استشهاد 12 مجاهدا**	**لم تعرف خسائر العدو نظرا لانتشار النيران وكثافتها**

– للتفصيل يمكن العودة إلى: – محمد قريش:"**العهد– ذكريات صال– قريش– قدور**"، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2002، ص 136. وأيضا : – مصطفى بن عمر: مرجع سابق، ص ص24–27 و :– "**من معارك المجد في أرض الجزائر (1955–1961)**، مجلة أول نوفمبر، المرجع السابق، ص ص 41–55. وأيضا:**القاموس الذهبي لشهداء ولاية تلمسان**، 2004. والتقارير الولائية (الإدارية) التي تمثل للمناطق الثمانية من الولاية الخامسة.

الفصل الثالث

سياسة فصل الصحراء واستراتيجية التفتيت السياسي للجزائر

1- فصل الصحراء في الاستراتيجية الاستعمارية.
2- الثورة في مواجهة سياسة فصل الصحراء (دور الولاية الخامسة).
3- الصحراء الجزائرية في نصوص اتفاقيات إيفيان.
4- الولاية الخامسة خلال مرحلة وقف إطلاق النار.

1- فصل الصحراء في الاستراتيجية الاستعمارية:

منذ سنة 1956 تاريخ اكتشاف النفط في الصحراء الجزائرية وحتى قبل هذا التاريخ، انصرفت فرنسا في تجنيد المنظرين والمشرعين والرسميين والعسكريين إلى إثارة ملف الصحراء الجزائرية باعتبارها ذات أثر حيوي على أمن ومصالح فرنسا الحاضرة والمستقبلية، وبات من الواضح أن هذا الملف سيشكل محور الإستراتيجية الفرنسية لإحداث شرخ في الوحدة الترابية للجزائر، وهدفا استراتيجيا لضرب الثورة التحريرية من حيث الوحدة الترابية ووحدة الشعب الجزائري، وسوف تعرف قضية فصل الصحراء منذ سنة 1958، التي تصادف عودة دوغول إلى الحكم على رأس الجمهورية الخامسة، تطورات عميقة بعد تعيين السيد "لوي جوكس" **(Louis Joxe)** كاتب الدولة بمكتب رئيس الوزراء ميشال دوبرى **(Michel Debré)**، وتكليفه رسميا بقضية وضع آليات فصل الصحراء الجزائر ومخطط الإلحاق بفرنسا، وجرى التنسيق مع (**Olivier Guichard)** وجاك سوستال، ولعل هذا الإصرار الفرنسي على إثارة مشروع فصل الصحراء قد غذته عوامل متعددة بقيت فيها أبواق الدعاية و أقطاب الصحافة والإعلام دورا بالغا غلب فيه التأكيد على المصالح الحيوية الاقتصادية من حيث الوفرة والمنافع المترتبة على استغلالها، فضلا عن الدور الحيوي الذي ستؤديه الصحراء الجزائرية من حيث التحكم في المعطيات العسكرية وذلك بزرع القواعد العسكرية كقواعد للحرب وللطوارئ وإنجاز التدريبات والمناورات، فهي من جهة قواعد للانطلاق إلى البلاد الإفريقية الخاضعة لفرنسا ومحطات استراتيجية لتضييق الخناق على الثورة التي اشتد انتشارها وهي تتيح للغرب الرأسمالي وأوربا عاملا أساسيا واستراتيجيا من الناحية الأمنية، كما قدرّ الرسميون الفرنسيون في عمل منسق مع القيادات العسكرية أن إقامة قواعد في الصحراء كفيل بتامين الصناعة الحربية ومنشآتها، وأضافت لذلك الدراسات المتعددة حول الصحراء من حيث إمكاناتها البشرية وطاقاتها الاقتصادية المتزايدة خارج دائرة الغاز والنفط..

كما خصصت السلطات الاستعمارية اعتمادات مالية ضخمة قصد استثمارها في هذا الاتجاه، وتمويل الدراسات والبحوث في مجال الحفر والتنقيب بلغ مئات

المليارات من الفرنكات وأدى تدفق النفط الجزائري إلى توجيه الأنظار نحو إستراتيجية جديدة عبّر عنها ديغول بأن مسألة احتفاظ وحفاظ فرنسا على الآبار البترولية ومراكز التجارب تندرج ضمن الالتزامات الوطنية[1]، كما أن الصحراء وبناء على نتائج الدراسات سوف توفى للمشروع النووي الفرنسي العديد من العناصر التي تدخل في إنتاج القنبلة كالأورانيوم واللتيوم.

وتم توجيه البحوث العلمية إلى تطوير تجهيزات استغلال الطاقة الشمسية التي يوفرها الإقليم، الصحراوي أعظم أيام السنة، ومنه إيجاد الأطر التشريعية لتجسيد المشروع، ففي سنة 1957 أصبح للصحراء الجزائرية وزارة تنفرد بشؤونها، وأنشئت المنظمة المشتركة للأقاليم الصحراوية: [2].

Organisation Commune des régions Sahariennes (O.C.R.S)

وصادق المنتخبون الفرنسيون في المجلس الوطني الفرنسي على نص تشريعي خاص لاستقلالية الصحراء المالية، وأصبحت بذلك الميزانية المخصصة للأقاليم الصحراوية من اختصاص وزارة المالية الفرنسية بأول غلاف مالي بلغ 10487 مليون فرنك سنة 1958 ثم 24665 مليون فرنك عام 1959، وتراجع في 1960 إلى 119 مليون فرنك ثم إلى 1234 مليون فرنك جديد.

وحتى المنظمة المشتركة لأقاليم الصحراء استفادت من ميزانية بلغت أول مرة أي في العام 1958 56 مليون فرنك ثم قفزت في 1959 إلى 208 مليون وفي 1961 إلى مبلغ 2855 مليون فرنك جديد. وأضيف إلى المنظمة المشتركة ووزارة الصحراء تنظيمات أخرى ذات طابع اقتصادي أهمها الصندوق الصحراوي للتضامن ومكتب الاستثمار في إفريقيا. [3] وكان الهدف من هذه التنظيمات دعم مشروع فصل الصحراء مبني على قواعد قانونية، اجتهدت فيها المنظرون والسياسيون الفرنسيون إذ

---

[1]– Jean, Lacouture :**Algerie, la Guerre est Finie,** 1ère ed . éditions complexe Bruxelles, 1985 - p84.

[2] – للتفصيل في الموضوع راجع : Hartmut, Elsenhans :Op.cit . p 260 à 323 ، وأيضا: محمد الميلي: **المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب**، ط2، دار الكلمة للنشر، بيروت 1983، ص 163.

[3]–دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر: "**فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية**"، المركز الوطني الدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954. الجزائر 1998، ص 56.

سبق تحليل القانون الذي جاء بالمنظمة المشتركة للأقاليم الصحراوية الذي صادق عليه البرلمان الفرنسي في 10 جانفي 1957، مشروع آخر يحمل إسم مشروع "هرسانت" **(Projet Hersant)** [1] ، طرح على الجمعية الوطنية الفرنسية يوم 28 فيفري 1957، والمشروع عبارة عن هيكلة إدارية وتنظيمية ذات أغراض استعمارية تعكس االغطاء القانوني لمسألة فصل الصحراء باستحداث وزارة خاصة بها على ضوء المرسوم 713/57 الصادر في جوان 1957، تبعه مرسوم تكميلي في شهر أوت من نفس السنة يقضي بتقسيم الصحراء إلى عمالتين كبيرتين **الساورة والواحات**، ويعيّن على رأس كل عمالة حاكم عسكري برتبة "لواء"،وفي كل عمالة سبع دوائر يرأس كل واحدة ضابط وموظف مدني. [2]

وفي 22 نوفمبر 1958 صدر قانون جديد يحمل اسم **قانون البترول الصحراوي** يفتح الباب واسعا أمام الاستثمارات الأجنبية الراغبة في التحول إلى الجزائر قصد التنقيب عن آبار الزيت، واستثمارها وإعفائها من الضرائب وإغرائها بتسهيلات هامة في مجال الاستفادة من نسبة عالية من كميات البترول، ولعل ذلك يندرج ضمن الإستراتيجية الفرنسية لكسب التأييد والدعم العالميين، وجاءت ردود الأفعال سريعة، فمثلا كتبت صحيفة التايمز الأمريكية **(NY-TIMES)** في اليوم الموالي الذي صدر فيه القانون معتبرة إياه إجراء إيجابيا من شأنه أن يساهم في تطور الصحراء التي هي مصدر الثروة المتدفقة ليس بالنسبة لفرنسا وحدها بل لكل حلفائها في العالم الحرّ، ومن شأنه أيضا أن يساهم في تقدم البلاد المتخلفة اقتصاديا وعامل بعث الاستقرار في الجزائر، وبإمكان الصحراء أن تشكل عنصرا هاما ضمن مخطط يعنى بمستقبل القارة الإفريقية كلها [3]..

---

[1]–أنظر الملحق.

[2]–الغالي، غربي: "**السياسة الفرنسية لفصل الصحراء وردود الفعل الدولية**، في دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، مرجع سابق، ص ص 262. 263.

[3]–أنظر في ذلك: **جريدة المجاهد**، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري، الجزء الثاني 1958/02/08، ص226.

وللتدليل على حجم التسهيلات والإغراءات التي تمنحها دولة فرنسا للشركات الأجنبية الراغبة في الاستثمار بالصحراء الجزائرية في مجال التنقيب عن النفط واستغلال آباره، استفادت هذه الأخيرة مما يقابل نصف الأرباح، وهي نسبة تفوق بكثير ما هو متداول في سوق الصفقات الدولية، ولعل ذلك ما شجّع كبريات الشركات البترولية العالمية على إبداء استعدادها لبدء الأشغال، حيث تقدمت شركة **(SHELL)**، وشركة **(British Petroleum)**، والشركة الأمريكية **(Standard oil)**، وغيرها من الشركات الهولندية والألمانية والايطالية وغيرها، بما فاق عشرين شركة، [1] وتعزز المخطط بوضع الصحراء منطقة حرة لا تخضع للجمرك، والقراءة التحليلية للمخطط الفرنسي تقود إلى تأكيد معادلة ثلاثية:

– **الأولى:** ضمان دولة الاستعمار الاستفادة من الثروات النفطية المتشعبة عن البترول والضرورية في الاستخدامات الاقتصادية والعسكرية وغيرها. [2]

– **الثانية:** إغراء الشركات العالمية بالتحفيزات والتنازلات سوف يدفع الحكومات والدول الكبرى على دعم فرنسا في كل ما تسعى إليه بما في ذلك التغاضي عن الجرائم الفرنسية المقترفة في حق الجزائريين وسياسة التعذيب والتقتيل بلا محاكمة.

– **الثالثة:** دعم مشروع فصل الصحراء بالطرق التشريعية والتزكية الدولية، وخلق مستوطنة جديدة في الصحراء من الفرنسيين والأوربيين وحتى الأمريكيين الراغبين في العيش في الصحراء.

وفي مرحلة لاحقة سوف تقود الإدارة الاستعمارية الفرنسية مشروع فصل الصحراء عن الجزائر بطرح مشروع مواز لا يختلف من حيث المعنى والجوهر عن فصل الصحراء يحمل اسم: "**الجمهورية الصحراوية المستقلة**" [3] وأدركت لأول وهلة أن المشروع يقتضي استمالة كبار أعيان الصحراء والشخصيات المتنفذة ذات الشأن

---

[1]– "**معركة البترول جزء من معركة الاستقلال**"، في **جريدة المجاهد**، الجزء الأول 1958/08/28، ص 396

[2]– **صحراؤنا في نظر الغرب**"، في **جريدة المجاهد**، الجزء الرابع، 1961/3/28، ص 144.

[3]– Alain, Peyrefitte : **Faut il Partager l'Algerie,** éditions Plan, Paris 1961. pp 201-20 5

والسمعة، فكان الاتصال بحمزة بوبكر للظفر بمباركة وتأييد الشيوخ وكبار الأعيان، وكلف بالاتصال بهم وعقد مع عدد منهم اجتماعا بالأغواط في مرحلة أولى ثم بالجزائر العاصمة لكن محاولته باءت بالفشل، فتوجه حمزة بوبكر في مهمة جديدة بورقلة استخدم فيها ورقة الضغط على الأعيان دون تحقيق أي نتيجة.

وعارض الشيخ بيوض فكرة فصل الصحراء بقوله"..إن فرنسا لم تكن تستشيرنا في سياستنا في هذه البلاد، فلم تستشيرنا يوم قطعت الصحراء وجعلت لها نظام التراب الجنوبي، ولم تستشرنا يوم فصلت أجزاءه عن الشمال وسمتها أحوازا ممتزجة، فهي تصل وتفصل وتتحكم كما تريد. بل أكثر من هذا كنّا نطلب أشياء من حقنا ونرفع أصواتنا بها، فلا تسمعنا حتى في تطبيق قوانين سنتها هي..." [1].

كما عملت الإدارة الاستعمارية في محاولة أخرى على إيجاد كنتونات عرقية منفصلة عن الجزائر، خاصة في أقصى الجنوب بإقحام الطوارق في مؤامرة ملغمة أطلقت عليها فرنسا: "**الجمهورية الاسلامية الصحراوية**". وحاولت إقناع قبائل الطوارق بإمكانية إنشاء كيان سياسي خاص بهم يكون من الناحية الجغرافية إطار تجمع طوارق الجزائر ومالي وتشاد وليبيا والنيجر، وكان **(Michel Debré)** المكلف الرسمي بالمهمة حيث التقى بالشيخ أخاموخ بمدينة تمنراست وعرض عليه مقترح إعلانه سلطانا على قبائل الطوارق غير أنه رفض، فأرسل إليه بعد حين الرئيس دوغول طائرة خاصة نقلته إلى العاصمة باريس وقابله، وعرض عليه مجددا الفكرة غير أن الباي أخاموخ ردّ على شارل دوغول: "...ربّما لا أطلب استقلال الجزائر ولكن الذي أطلبه هو عدم الاستقلال عن الجزائر" [2].

ولتأكيد وطنية قبائل الطوارق ومواقفها المناهضة لأي مشروع تمزيق الأرض الجزائرية وسلخ الصحراء عن الوطن، توجّه كبير رؤساء الطوارق الشيخ أوحمدون

---

[1]–ابراهيم، بيوض: مرجع سابق، ص ص 63، 64.

[2]–عبد السلام، بوشارب:**الهقار، أمجاد وأنجاد**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد. وزارة المجاهدين، الجزائر 1995، ص 148.

بنداء إلى أبناء الهقار في جنوب الصحراء جاء فيه: " أيتها التوارق الأحرار: منكم واليكم أوجه هذا النداء... أيها الإخوة في جنوب العاصمة عامة، وفي الجزائر خاصة. ألا فاعلموا بأن المستعمر الفرنسي يريد أن يفرق جزائرنا قسمين جنوبا وشمالا، ويسعى لإبعادنا عن إخواننا الشماليين بالعاصمة الجزائرية العربية المناضلة ، وان هذا لا يزيدنا إلا تضامنا واتحادا مع بعضنا البعض. وليس هناك تارقي ولا عربي في الجنوب ولا في الشمال. فالجزائر المكافحة وطن واحد لا يتجزأ مهما دبرّ المستعمر وقدرّ، ومهما نصب لذلك مكائد واتخذ وسائل وأؤكد لكم أيها التوارق الأحرار أنه لا وجود في قطرنا للخرافة الاستعمارية المزيفة مما تسميه من جنوب وشمال ، فلا جنوب بدون شمال، ولا شمال بدون جنوب وهذه حقيقة بديهية يتجاهلها المستعمر لتفرقتنا. ولكن بئس تدبيره. فها نحن اليوم جنبا لجنب مع إخواننا الشماليين صّفا واحدا بالصحراء الكبرى نكافح ضد المستعمر البغيض الذي لا ريب سيكون مآله الهزيمة والاندحار. سننتصر عليه– أيها الأمجاد– بفضل تضامننا واتحادنا وكفاحنا... وأما حلم المستعمر ببترولنا...فلنؤكد لهذا المستعمر بأن بترول الصحراء هو بترول الجزائر العربية، وسندافع عنه بجميع الوسائل، ومهما كلفّنا ذلك من تضحيات وعذاب فليتأكد المستعمر بأنه إن واصل تخديره للعالم في قضية بترولنا بأننا قادرين على نسف جميع الأنابيب والمنشآت الاستعماري.. أيها التوارق الأمجاد لتعلموا أن المعركة ستستمر وأننا سنحارب ونقاتل إلى أخر قطرة من دمنا لحماية قطرة واحدة من بترولنا وللذوذ عن شبر واحد من تربتنا الطيبة الماجدة. أيتها التوارق في الجبال وفي الصحراء وفي الوديان وفي الشعاب كونوا على حذر من المستعمر هذا الطاغية الذي قتل وما زال يقتل أولادكم وشيوخكم وينتهك حرمات نسائكم وبناتكم.. يا سكان الصحراء .. شددوا الخناق على عدوكم وطاردوه في الجنوب والشمال حتى يلقي السلاح. ها هي عاصمة الجزائر تبتدئ كفاحها المجيد، وتناديكم بالاتحاد والعزم والصبر والوقوف في وجه عدو الله وعدوكم. والله معكم. عاش سكان الصحراء الأشاوس وعاشت الجزائر حرة مستقلة..." [1].

---

[1]– نص البيان الذي أصدره **الشيخ أوحمدون** إلى جمهور الطوارق، راجع في ذلك جريدة المجاهد، 1958/10/10، الجزء الأول، ص 417.

وإذا كانت المساعي الفرنسية قد فشلت في كسب تأييد أهل الصحراء من الوطنيين، فإنها أخفقت كذلك مع من أبدوا قبول المضي في المخطط الاستعماري خاصة بواسطة حمزة بوبكر الذي وظف مختلف الأساليب من إغراءات وضغط على شيوخ وأعيان الصحراء، بعد استدعائهم إلى إقامة والي (حاكم) عمالة الواحات بمدينة ورقلة، دون أن يحقق النجاح في إقناعهم بتزكية المؤامرة الفرنسية [1]، وستتخذ بعد ذلك الإدارة الاستعمارية إجراءات بالقمع والتعسف في حق سكان الصحراء، ومارست على تجار المنطقة المستقرين في الجزائر العاصمة مضايقات وتخريب للمحلات والمتاجر انتقاما منهم، وفرضت على المئات من العمال الجزائريين بورقلة الحبس في معتقلات ومحتشدات شمال الجزائر، وعزّت روح الفتنة المذهبية والنّعرة العرقية بين المالكية والأباضية. بأن عمدت السلطات الاستعمارية بإرسال مجموعة من جنود "الحركة" إلى مسجد ورقلة فداسوا حرمته، ومزقوا المصاحف والكتب الموجودة في مكتبته وادعوا أن العملية من تنفيذ ميزابيين، غير أن خيوط المؤامرة انكشفت، وعمد بالمقابل رئيس بلدية ورقلة إلى الزج بجميع الشخصيات الصحراوية في السجن بعد أن سلب منها أملاكها. [2]

ولما باءت المحاولات بالإخفاق، انتقلت الإدارة الفرنسية إلى توظيف جيوب الحركة المصالية التي يتزعمها بلونيس بعد أن قدمت له العون العسكري والدعم للنشاط ومضايقة جيش التحرير الوطني عند الحدود الفاصلة بين الشمال والجنوب كي يفرض على الثورة منطق منعها من التحكم في الصحراء أو حتى التنقل فيها، وساهمت في هذا الاتجاه القوة الثالثة المناوئة للثورة بمشاركة القوات الفرنسية وجنرالاتها سعيا لتحقيق مشروع صحراء مستقلة عن الجزائر في إطار حكم ذاتي، وهو في حد ذاته مؤامرة استعمارية استحدثت كجبهة جديدة تحمل كل الخطورة ضد الثورة التحريرية لا تقل من حيث الأهمية وروح المناورة عن بقية المخططات الفرنسية السابقة لتصفية الثورة وكسر شوكتها.

---

[1]–**مناورات في الصحراء**، في **جريدة المجاهد**، الجزء الرابع، 1962/1/22، ص 283.

[2]–نفسه، ص 285.

2- الثورة في مواجهة سياسة فصل الصحراء (دور الولاية الخامسة):

لدحض المشروع الاستعماري القاضي بفصل الجنوب عن الشمال وسلخ الصحراء عن الجزائر، اعتمدت الثورة استراتيجية عسكرية وسياسية دبلوماسية. فكان لزاما عليها أن تنبه الرأي العام الجزائري إلى حقيقة المناورات الفرنسية بالتحسيس والتجنيد والتعبئة والاستماتة في مقارعة الاستعمار الذي مدّ الأسلاك الشائكة والمكهربة، ولغّم الحقول وأنشأ العديد من المحتشدات والمناطق المحرمة، بل وحوّل الجزائر كلها إلى معتقل بعدما انتهى العمل بخطي شال وموريس، و سعى لعزلها عن المحيط الإقليمي والعالمي، وفي الصحراء الكبرى قامت أمهات المعارك بين جيش التحرير الوطني وجيوش الاستعمار بقيادة بيجار **(Bigeard)**.

وكان من بين الإجراءات التي اتخذتها الثورة على مستوى الولاية الخامسة، تحرك وحدات جيش التحرير الوطني المرابطة بمنطقة فقيق الحدودية مع مراكش إلى ناحية تيميمون وتاغنبو، وبني عباس والعبادلة في منطقة بشار، أين اشتبك جيش التحرير بالقوات الفرنسية مرات عديدة، كلفت هذه الأخيرة خسائر هامة في وادي الناموس، وفي جبال بني ونيف إلى غاية الانحدارات المتوغلة في العرق الغربي الكبير التي تنتهي إلى تيميمون، واستطاع جيش التحرير أن يسيطر على طرق البترول حتى أن السلطات الاستعمارية كتمت مرور أول قطار يحمل بترول حاسي مسعود بعد أن أثارت حوله دعاية صاخبة. [1] ولقد تفطنت قيادة الولاية الخامسة لمناورة فصل الصحراء ورأت أنها لا تختلف في جوهرها عن مناورة مماثلة سعت قبل ذلك لخلق كيان أوربي بمقاطعة وهران، [2] ولعل ذلك ما يحمل أيضا مشروع تقسيم استعماري الهدف منه فصل الغرب الجزائري أيضا، وضربت الثورة بقوة معاقل الاستعمار وأعوانه لإحباط المؤامرات، ودخلت مع قواته في العديد من المعارك والاشتباكات والعمليات

---

[1]- "**معركة البترول**": في – **جريدة المجاهد**– الجزء الأول. 1958/11/1، ص 439.

[2]–ظهر في نص مقترح بتاريخ 1957/02/28 بإسم: **Province Française de l'Algerois- Oranais** وتحويل تلمسان إلى مقاطعة مستقلة إلى جانب جزء من عين تموشنت، أنظر في ذلك:

- Alain, Peyrefitte : OP.Cit. pp 192- 193.

الفدائية في المدن، والخروج في مسيرات ومظاهرات تنديدية تطلب منها بذل الجهود على أكثر من صعيد، وتكليف المحافظين السياسيين بفضح وشرح السياسة الاستعمارية. كما شكل الاتساع الجغرافي الكبير للولاية الخامسة تحديّا هاما للثورة، فهي تشغل ثلث (3/1) مساحة الجزائر، وثلثي مساحة الولاية طبيعة وعرة، وتتعمق جنوبا إلى الحدود مع جيراننا مع دولتي مالي والنيجر، وتتطلب انتشارا وتنظيما مؤسسا على قواعد وهياكل متينة للتأمين من جميع الأخطار الاستعمارية المرتقبة على الصعيد العسكري والاقتصادي والاستراتيجي. ولقد عبّرت الإدارة الفرنسية عن تلك الأخطار أكثر من مرة وبأشكال تعكس مدى إصرارها على القضاء على الثورة، وتنفيذ مخططاتها القاضية بفصل الجنوب عن الوطن وخلق كنتونات عرقية ومناطق مستقلة تضرب وحدة الشعب والوحدة الترابية للجزائر. [1]

وإلى جانب شساعة الولاية الخامسة، فإن معظمها تشكل الصحراء فضلا عن امتدادها أحيانا إلى بعض مناطق الولاية السادسة، وتمثل طبيعتها أرضا مكشوفة لا توفر شروط التغطية في المواجهات والمعارك، ناهيك عن صعوبة ووعورة مسالكها ومناخها، وندرة الغطاءات النباتية، وعدم الانتظام في التمركز السكاني، وصعوبة الوصول إلى منابع الماء في حال اضطراب الجو وحدوث العواصف الرملية هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن الولاية الخامسة قد شكلت بالنسبة للاستعمار تدفقا استيطانيا قويا ومتناميا للمستوطنين الفرنسيين والأوربيين وبخاصة منهم الإسبان بأزيد من 600 ألف مستوطن، وهو ما يفسر من ناحية معينة التحصينات الفرنسية الكثيرة المنتشرة على تراب الولاية الخامسة، والقواعد العسكرية (قاعدة رقان، كولومب بشار. تندوف، وهران مرسى الكبير...) والمراكز العسكرية والثكنات وتجمع القوات العسكرية (**Les Corps d'Armées**) [2]، هي كلها معطيات جعلت الثورة عموما والولاية الخامسة أمام ضرورات تتطلب الدقة في الترتيب والحضور القوي بين الجماهير إدراكا منها أن الاستعمار ماض في فرض الحصار وسياسة التطويق عن طريق البحر المتوسط،

1– Mohamed Teguia : **l'Algérie en Guerre,** OP.Cit. PP.301 .307

2– Henri, LeMire: op.cit p 86

ومن جهة المملكة المغربية قصد قطع الإمداد بالسلاح إلى الولاية الخامسة والولايات الأخرى، وممارسة قرصنة بحرية وجوية من نوع جديد.

ورغم تشديد الخناق وممارسات القمع، إلا أن الثورة زادت في امتدادها وتلاحمها مع الشعب، وفي التنظيم الإداري والسياسي والعسكري إلى غاية الحدود في أقصى الجنوب مع مالي والنيجر فيما عرف **بجبهة مالي**، وإلى أجزاء من الولاية السادسة لمقارعة جيوب الحركة المصالية بقيادة بلونيس، وبفضل التنظيم الذي أحدثته الثورة في المدينة والريف، على مساحة الولاية الخامسة وفي كل مناطقها الثمانية، وزرع وحدات وكتائب وفيالق جيش التحرير وخلايا الفدائيين، تعمقت وحدة الصف بين الثورة والشعب، وتعمقت كذلك الإدارة في إحباط المؤامرات الاستعمارية الرامية إلى تمزيق الجزائر ترابيا وعرقيا، وإفشال مخطط فصل الصحراء وكل المخططات الأخرى التي لا تقل خطورة سيما منها المشروع التنصيري الذي اضطلعت به الكنيسة بعدما انظمت إلى المخطط الاستعماري. [1]

ولقد أحكمت قيادات الثورة ومسؤولو جيش التحرير الوطني تسيير الثورة وقيادتها في الصحراء على طول جبهتها الواسعة بالتنسيق مع الولاية السادسة بالرغم من غياب التكافؤ في العدد والعتاد بين الثورة وقوات الجيش الفرنسي المدعومة بسلاح الطيران، إلا أن عناصر جيش التحرير وأبناء الصحراء العارفين بالبيئة الصحراوية ومتطلبات الحياة فيها، وخبرة بعضهم ممن أُخضع للتجنيد الإجباري، والمشاركة في حروب فرنسا الاستعمارية وغيرها (الحرب العالمية الثانية– حرب الهند الصينية) أظهرت قدراتها في تسيير الحرب ومواجهة الجيش الاستعماري بتكتيك ينسجم مع الواقع الطبيعي والجغرافي لجنوب الولاية الخامسة. ولعل هذه الاستماتة هي التي أبطلت السياسات الاستعمارية المتوالية لضرب الثورة وإنهائها، وأفشلت سياسة التفرقة وتفتيت التراب الوطني. [2]

1– Ahmed, Bensadoun : Op.Cit. pp 63.66.

2– Ahmed, Bensaadoun : Op.Cit, pp 71. 72.

ومع حلول سنة 1960 كانت جبهة التحرير الوطني قد أسست لخلاياها في مختلف مناطق الجنوب التابعة للولاية الخامسة، ووصلت بتنظيماتها خط الحدود مع دولتي مالي والنيجر قبل أن تنتشر وحدات جيش التحرير الوطني، وتفطنت الثورة منذ وقت مبكر لمسألة المواطنين الجزائريين المتمركزين في جنوب الحدود، فعملت على هيكلتهم هم أيضا ضمن قوائم خلايا جبهة التحرير وأصدرت لهم وثائق موقعة بختم الثورة، فضلا عن حيازتهم بطاقات هوية فرنسية كانت تسمح لهم بالتنقل بشيء من الحرية بين الجزائر ومالي والنيجر وعلى طول الشريط الحدودي. [1]

ومكنت أيضا سنة 1960 دخول الثورة بالجنوب مرحلة جديدة رسمت فيها قيادات الثورة وجيش التحرير الوطني استراتيجية العمل التي تضع في الحسبان عنصر المحيط الإقليمي: موريطانيا، جبهة مالي والنيجر، المغرب الأقصى، وليبيا. وكانت إستراتيجية الثورة في هذه المرحلة تقضي بالدعم اللوجيستيكي للولاية الخامسة والثورة بشكل عام من حيث المعلومات الدقيقة عن قوات الجيش الاستعماري وتحركاتها ومراكزها الحيوية، ونشاط ووضعية الشركات الاحتكارية الأجنبية التي حصلت على كل التسهيلات والمساعدات لمباشرة أعمال الاستثمار في الصحراء الجزائرية خاصة في مجالات التنقيب واستغلال الموارد النفطية والمنجمية وغيرها.

ومن المهام التي اضطلع بها المناضلون كذلك تزويد جيش التحرير الوطني بالمؤونة والعتاد واللباس وحتى الذخيرة، خاصة على الحدود مع مالي والنيجر (جبهة مالي)، إذ أتاح استقلال دولة مالي سنة 1960 تشكيل قاعدة خلفية للثورة على تراب الدولة الجارة، وتَحوّل بذلك العديد من أفراد جيش التحرير الوطني لإقامة مراكز تدريب جديدة سوف تلعب دورا هاما في الهيكلة والتنظيم السياسيين لشباب الصحراء، وتهيئتهم للتجنيد في صفوف جيش التحرير الوطني، ورغم الحشد العسكري الفرنسي وقوة العتاد

[1]–محمد، قنطاري: **استراتيجية السياسةالفرنسية في محاولة فصل الصحراء الجزائرية**، دراسات وبحوث الملتقى الوطن الأول حول فصل الصحراء، مرجع سابق، ص ص 173، 178.

وتوظيف سلاح الطيران والمتعاونين مع الجيش الفرنسي، إلا أن القادة العسكريين الفرنسيين اعترفوا بصعوبة المهمات العسكرية التي قادوها في المنطقة [1].

ولقد مكنت جبهة مالي بقواعد الثورة الجديدة في مالي وعلى الحدود الجزائرية المالية، من إقامة مراكز تدريب ومن أبرزها مركز "قاو" **(Base Gaou)** "وتاسلي" ومركز "كدال" أول القواعد التي أنشأتها جبهة التحرير الوطني كمعسكر تدريب على استخدام الأسلحة، والتحكم في تكتيك الحرب الحديثة وحرب العصابات، وفنون العمليات التخريبية لضرب المصالح والأهداف الاستعمارية الفرنسية.

وإلى جانب برنامج التدريب العسكري، أحدثت الثورة بنفس المركز مصالح: المحافظة السياسية للتكوين السياسي، ومصلحة التمريض والعلاج عززت مصالح الصحة التابعة للولاية الخامسة المتواجدة على التراب المغربي وبخاصة منها تلك التي أشرف عليها وقننها الدكتور محمد أمير، وقسم الاتصالات السلكية واللاسلكية وقسم الاستعلامات والأخبار، وكانت فترات التكوين تتم بشكل مكثف نظرا لاعتبارات الثورة، وتطورها من جهة وأيضا ظروف المواجهة مع الاستعمار الفرنسي. وكانت قوافل الإمداد التي تصل إلى جبهة مالي تمثل المعركة الجديدة للثورة في الولاية الخامسة من مؤن وذخيرة وأسلحة تسلك قنوات ومسالك عبور مضبوطة عن طريق المغرب بحرا على امتداد الأطلسي وصولا إلى دولة غينيا في ميناء كوناكري على متن سفن تجارية أجنبية يركبها في كل رحلة رجالات الثورة المُعينين لهذه المهام، كما لعبت الموانئ الاسبانية والبرتغالية دورا في العمليات الخاصة بالإمداد، ومن جزر الكناري قدمت العديد من السفن والمراكب التي رست محملة بالعتاد والمؤونة على السواحل الغربية في مرحلة أولى قبل نقلها على شاحنات خاصة في أوقات معلومات للإفلات من مراقبة ومضايقة القوات الاستعمارية الفرنسية وأعوانها والتقدير الزمني الضروري لهذه العملية

[1]- Quentin, Pichelin : **Vaincre une guèrilla, le cas français en Algérie**, in Cahier de la recherche doctrinale, centre de doctrine d'Emploi des forces, Armée de Terre (Ministère de la défense français) pp 35.37.

يكون بمعدل أسبوع كي تصل الحمولة من كوناكري إلى باماكو ومنها إلى القاعدة الخلفية قاو. [1]

ولقد استغلت الثورة وقيادتها في الولاية الخامسة العلاقة التاريخية بين الجزائر وجاراتها في القارة الإفريقية خاصة من حيث حركة التعاملات والتنقلات على الحدود، فالتجارة هناك ظلت لفترة طويلة النشاط الاقتصادي الذي عزّز الروابط ومتنّ العلاقات بين أبناء المنطقة شمال وجنوب الحدود، كما أصبحت طرق التجارة معمورة بقوافل التجار والمتنقلين، وحتى مربو الماشية لم يكن لهم نطاق محدود[2]. ولم تغفل أجهزة الاستعلامات الفرنسية ولا القوات العسكرية الاستعمارية عن تلك المعطيات، إذ تمكنت المصالح الطوبوغرافية والحاميات العسكرية من تشديد الرقابة وفرض التفتيش عند مراكز المراقبة ونقاط العبور الحدودية، بل غالبا ما كانت السلطات العسكرية الاستعمارية تكلف عناصر عسكرية من وحداتها لمتابعة القوافل من أدرار إلى وجهتها رقان، وفي مختلف المناطق الجنوبية الشرقية والغربية. وأتقنت الثورة مرّات متكررة كيف تتعب السلطات الاستعمارية العسكرية المرافقة والمراقبة لتنقل الشاحنات دون أن تضبط ما من شأنه تعطيل عمليات تموين الثورة، ونجح أفراد وعناصر جيش التحرير الوطني في تمرير الأسلحة والذخيرة مخبأة ومحمية داخل صهاريج البنزين والوقود الذي تحمله الشاحنات. [3]

وبحكم وحدة المصير والنضال المشترك الذي كان يربط الجزائر بأقطار القارة السمراء الخاضعة للاستعمار الفرنسي، فإن استقلال العديد من الدول الإفريقية قد فتح مجالا ملائما لدعم الثورة التحريرية، فضلا عن تقديرها الواضح لثورة التحرير الجزائرية،

---

[1]- Ahmed, Bensadoun : op.cit : P.P. 188.191.

-ididem. Voir Aussi: Farouk, Benattia:**Si Mohamed KHATTAB, Précurseur du Maghreb**. Office ses Publications universitaires. Alger 1991. P 103.

[2]-"**الصحراء الكبرى**"، في – **جريدة المجاهد**– اللسان المركز لجبهة التحرير الوطني، الجزء الأول، 21 جانفي 1957. ص 214.

[3]-محمد قنطاري: مرجع سابق، ص 180.

كما لعب الطبيب فرانزفانون[1] دورا كبيرا في العمل السياسي والتحسيسي للقبائل المالية ومع مناضلي الحزب الديمقراطي الأفريقي وحزب المؤتمر الإفريقي دون أن يدع مجالا وثغرة للاستعمار كي يوقع الثورة في صراعات مع الجيران في جبهة مالي ومع الجالية الجزائرية المتمركزة في مالي والنيجر.

وفي 1960 قامت قيادة الثورة في الولاية الخامسة بإيفاد الدكتور فرانز فانون والضابط الطبي فرحات المعروف باسم (سي زكريا) برتبة رائد إلى دولة النيجر ومالي في مهمة استطلاعية عامة، والاتصال بشيوخ وأعيان الصحراء في أقصى الجنوب، وفي مرحلة قادمة نتيجة الاطمئنان الذي أبدته الثورة إزاء الوضع في المنطقة تمّ إرسال عدد من المسؤولين كان على رأسهم بوتفليقة عبد العزيز (سي عبد القادر)، أحمد دراية (درايا)، عمر أوصديق، قايد أحمد سليمان، محمد الشريف مساعدية، عبد الله بلهوشات وغيرهم، وتم كذلك تعيين قيادة خاصة بجبهة مالي وضمت كل من:

- بوتفليقة عبد العزيز: المسؤول العسكري والسياسي.
- بلهوشات عبد الله: نائبا لعبد العزيز بوتفليقة.
- مساعدية محمد الشريف: نائبا لقائد المنطقة ومحافظا سياسيا.
- دراية أحمد: نائبا مسؤولا عن الإعلام والاتصال.
- العيساني أحمد: نائبا مكلفا بالأسلحة والتموين.
- موفق نور الدين: المسؤول عن مراكز التدريب العسكري لجيش التحرير.[2]

---

[1]–ولد في 20 جويلية 1925، مختص في علم النفس، منظر ومفكر إنساني من المارتنيك، أقام بالمغرب والجزائر في 1952 نشر كتابه المعنون (**Peau Noire, Masques Blancs**). وفي 1953 قدم إلى البلدية ودعم الثورة في الولاية الرابعة ليطرد عام 1957 فالتحق بتنظيم جبهة التحرير بتونس، ثم تحول إلى المغرب أين ساهم في العديد منشورات جريدة المجاهد. في 1960 عين من طرف لأُ؛َ كممثل لها بأكرا (غانا) وتوفي في 16 فيفري 1961 بعد ما عانى كثيرا من اللوكيميا (سرطان الدم) بعد أن أنهى كتابه (المعذبون في الأرض) أسبوعا واحدا قبل وفاته– راجع المزيد في التفصيل: عاشور شرفي: **قاموس الثورة الجزائرية (1954–1962)**، دار القصبة للنشر– الجزائر 2007، ص 254.

[2]– محمد قنطاري، مرجع سابق، ص 71.

كما تم تعيين أحمد قمور قائدا عسكريا على منطقة تندوف وبشار وموفق على أدرار ونواحيها وبلحاج خليفة على منطقة الهقار في إطار ما عرف بولاية الثورة في أقصى الجنوب. [1]

ومثلما تعاملت الإدارة الاستعمارية مع الثورة فإنها فصلت كذلك مع التنظيم الجديد في جبهة أقصى الجنوب حيث شددت الخناق، وعززت وجودها العسكري في النقاط الحساسة والإستراتيجية من الصحراء مستعينة بقواعدها في النيجر وأعوانها على الحدود وفي الدول الإفريقية، وتحولت المنطقة إلى ميدان للمعارك والاشتباكات بين وحدات جيش التحرير والقوات الفرنسية دون أن تسلم لا الطبيعة ولا سكان الصحراء من الهمجية والتقتيل التي لا تقل خطورة عن جريمة التفجيرات النووية ومن هذا المنطق كان رد الفعل الفرنسي من جبهة مالي عنيفا لما تصورته الإدارة الاستعمارية من تهديد مؤكد لمصالحها الحيوية في الصحراء الجزائرية (حقول النفط– القواعد والمطارات العسكرية– الثكنات– قواعد الحياة– المراكز التجريبية للمحطات النووية– المنشآت الاقتصادية– المراكز التنصيرية الواقعة تحت وصاية الكنيسة وتمركزات المستوطنين وهم في غالبيتهم من العسكريين العاملين في الخدمة والمتقاعدين، حيث سارعت بحشد قواتها العسكرية وتجميعها في إطار الإعداد لعمليات حرب معلنة وأقرّت قيادة أركان الحرب العامة إلحاق تعزيزات مشكلة أساسا من فيالق اللفيف الأجنبي (**La Légion Etrangère**) ووحدات الكومندوس **(Unités Commandos)** وقامت بنشرها وتوزيعها على مستوى نقاط ومراكز تندوف، أدرار– توات، رقان، تينزواتين، تمياوين حتى أقضى الجنوب ببرج باجي مختار[2]. ولعل المواجهات التي فرضها جيش التحرير الوطني التابع للولاية الخامسة في جبهة مالي كانت ترمي إلى أهداف واضحة أهمها تأكيد شمولية الثورة وامتدادها إلى العمق الاستراتيجي في الصحراء الكبرى،

---

[1]– للتفصيل في موضوع جبهة مالي ودور القواعد الخلفية للثورة في النيجر ومالي وغيرها راجع الدراسة الموثقة لـ: – Gilbert, Meynier : Op.cit, Pages de 580 à 588. Et Jacques frémeaux : Op.cit.

[2]– -Erwan, Bergot : **Commandos de Choc « Algerie » 1954-4962, le dossier rouge. Services secrets contre FLN.** Editions Grasset. Paris 1975- Pages de 194 à 199. Voir Aussi : Henri, Lemire : **Histoire Militaire de la Guerre d'Algerie ;** op.cit, p2001.

استهداف المحطات والمنشآت النفطية ومراكز الاستعمار المختلفة، التأكيد على الوحدة الترابية للجزائر دون التفريط في جزء منها في الشمال كما في الجنوب رغم كل المساعي والمناورات الاستعمارية والتأكيد كذلك على مسألة جوهرية كانت قيادة الثورة عامة وقيادة الولاية الخامسة على وجه الخصوص من حيث لفت أنظار الرأي العام الدولي على القضية الجزائرية لكسب الدعم والتأييد الدبلوماسي لرفض أي مخطط تمزيقي يساوم بالصحراء الجزائرية على حساب سيادة الجزائر الوطنية[1].وحققت الثورة على الصعيد الشعبي أيضا نتائج إيجابية تجسدت في التجاوب السريع والواسع منذ إعلان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تاريخ 5 جويلية معلما وطنيا لمناهضة مشروع التقسيم، عبر عنه أبناء الجزائر في الصحراء بمظاهرات منددة بالمناورات الفرنسية وبمشروع التفتيت الجغرافي والسياسي والشعبي للجزائر، كما وجد جيش التحرير الوطني نداء إلى الجنود الأفارقة العاملين في صفوف الجيوش الاستعمارية في شهر نوفمبر 1960. وجيش التحرير من خلال هذا النداء يخاطب أيضا الحكومات التي هي مسؤولة عن وجود هؤلاء الجنود تحت ظل العلم الفرنسّي في الجزائر جاء فيه: "... أيها الأفارقة، إن الحكومة الفرنسية جندتكم في حرب الجزائر بالرغم منكم كما فعلت في حرب الهند الصينية، إنها تجبركم على أن تعرضوا حياتكم للخطر من أجل قضية ظالمة، إنها تضطركم إلى محاربة إخوانكم الذين عانوا مثلكم إرهاق الاحتلال الاستعماري..." [2].

ومن جهة أخرى حرصت الثورة على إحباط المؤامرة الكولونيالية لاستدراج الدول الإفريقية المحاذية للصحراء الجزائرية في مشروعها الاستعماري القاضي بالتقسيم: " إن الاستعمار الفرنسي يريد أن يكتسب أكبر عدد ممكن من الأنصار للنجاح مؤامرته في فصل الصحراء عن الجزائر، وذلك اعتقادا منه بأن هناك من يبيع الكرامة والشرف والتضامن الإفريقي مقابل دراهم معدودة. وكان الاستعمار الفرنسي

---

[1]– محمد العربي الزبيري: **ديغول...والصحراء**، مربع سابق، ص ص 206– 207.

[2]–"**عيشوا لإفريقيا– ولا تموتوا فرنسيين**": في **جريدة المجاهد**– اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، الجزء الثالث، 1960/11/1، ص 226.

يعوّل بصفة خاصة على أقطار المجموعة الفرنسية المجاورة للصحراء الجزائرية ، ولكن هذا الجزء من المؤامرة انتهى بالفشل لأن حكومة مالي تقف بكل قوة إلى جانب الشعب الجزائري، وحكومة موريطانيا رفضت الانضمام إلى المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية، وإن أقطار المغرب العربي المجاورة للصحراء الجزائرية تقف موقفا واحدا مع الجزائر، وتعلم أن الصحراء الجزائرية ستكون ببقائها جزائرية مصدر رخاء وتقدم لكل أبناء المغرب العربي في حين أن نجاح مؤامرة الاستعمار في فصلها عن الجزائر يجعلها مصدر مؤامرات وتدخل استعماري وسببا لاستمرار الحرب في قلب المغرب العربي..." [1].

ولكشف حقيقة المؤامرة الكولونيالية لمشروع التقسيم، قامت الثورة بشرح جذور المناورات حول الصحراء والموقف السليم من هذه القضية ثم نشره بجريدة المجاهد اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني في 17 جويلية 1961 تحت عنوان: (نحن والصحراء والبلاد المجاورة لنا) جاء فيه: "لقد استهدف الاستعمار في هذه الحملة البلاد الإفريقية المجاورة للجزائر أي البلاد التي تعتبر حليفة طبيعية للشعب الجزائري في كفاحه االتحريري وقد بلغت هذه الحملة من الشدّة حدّا جعل كثيرا من الناس يتخيلون أن البلاد الإفريقية الشقيقة قد تنكرت للجزائر التي أراقت دماء أبنائها طيلة سبع سنوات في سبيل تحرير إفريقيا، وأن التضامن الواسع الذي يحظى به كفاح الشعب الجزائري قد تبخرّ فجأة عندما أوشكت الجزائر أن تقطف ثمار كفاحها.

لقد اتخذ الاستعمار من مطالبة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية باحترام وحدة التراب الجزائري- أي ما يسميه هو بقضية الصحراء- منفذا لبث التفرقة بين البلاد الإفريقية وغذاء لحملته الرامية لإحراج موقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أثناء مفاوضات إيفيان، ولئن اتضح اليوم أن الاستعمار الفرنسي قد أخطأ الحساب مرة أخرى وأن مناورته قد تحطمت على صخرة التضامن الإفريقي مع

---

[1]- للتفصيل في الموضوع، راجع **جريدة المجاهد** – الجزء الثالث، **(مؤامرة الاستعمار على صحرائنا)** 1961/3/13، ص 366.

الجزائر، فإن حملته المسمومة تركت في بعض الأفكار شيئا من الغموض يجتهد الاستعمار الفرنسي في تغذيته. وقد سبق للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أن شرحت موقفها بوضوح مما يسمى قضية الصحراء، ورفعت للحكومات الإفريقية المجاورة للجزائر مذكرة في هذا الشأن، وليس في موقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ما يسبب لها الحرج لا مع الحكومات الإفريقية الشقيقة ولا مع الأجيال الصاعدة في إفريقيا لأنه مبني على وعي عميق لمقاصد الاستعمار الجديد وتقدير تام لمصالح الشعوب الإفريقية القريبة والبعيدة.

إن الشعب الجزائري يواجه منذ سبع سنوات حربا إبادية شاملة لا يبررها الاستعمار الفرنسي منذ سنة 1957 إلا بعزمه على الاستحواذ على ثروات الجنوب الجزائري بطريقة أو بأخرى، ولهذا فإن من واجبنا أن نقطع الطريق على مناورات الاستعمار وان لا نترك أي شخص في إفريقيا فريسة للشك في نوايانا، وفريسة "للغموض الذي تنشره الدعاية الفرنسية حول مواقفنا"[1]

وظلت الثورة متمسكة بموقفها الرافض لأي مشروع يمس بالوحدة الترابية للجزائر، وحتى عند مباشرة المفاوضات، كان الموقف الجزائري من الصحراء واضحا صريحا يؤكد على أن الصحراء جزء لا يتجزأ من الجزائر وغير قابل للفصل عنها سواء في المفاوضات أو في غيرها[2]، وردّت حتى على المناورات الديغولية التي حاولت أكثر من مرة فرض شروط المساومة وحتي التهديد، فدوغول نفسه سوف يصرح أنه إذا أفضت سلسلة المفاوضات إلى الطريق المسدود، دون تحقيق اتفاق مع قادة الثورة لا فيما يتصل بمسألة تقرير المصير **(Autodermination)** وبمستقبل الجزائر، فإنه سوف يسارع بتحميل الجزائريين كامل المسؤولية لبناء ما أسماه الجزائر الجديدة **(la Nouvelle Algerie)** مهما كلف الجهد والثمن[3]، غير أن موقف الوفد المفاوض ظل

---

[1]–في تفاصيل النداء الذي وجهته الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، راجع جريدة المجاهد، الجزء الرابع، 1961/07/17. ص 103.

[2]–"**أهداف الاستعمار في الصحراء**"، في– **جريدة المجاهد**– الجزء الرابع، 1961/06/19، ص 80.

[3]–"**البترول عندهم ثمن من دم بشير**" في – **جريدة المجاهد**– الجزء الرابع، 1961/06/08، ص 82.

يتمسك بمبدأ افضى مشروع التقسيم حتى وغن ظفرت فرنسا الاستعمارية ببعض التنازلات الخاصة بالصحراء كالقواعد العسكرية والمراكز النووية والمطارات وغيرها، وتأكيد الثورة على مبدأ وحدة الأرض والشعب: "إن مبدأ وحدة الشعب أي وحدة عناصره التي يريد الاستعمار تشتيتها، لا يتم إلا إذا شمل كل أنباء الجزائر في كل شبر من أرض الجزائر، فهو مرتبط بمبدأ وحدة التراب الوطني وإذا كان الاستعمار الفرنسي يريد ضرب وحدة الشعب بواسطة الأقلية الأوربية، فأنه يحاول تجزئة التراب الوطني بفصل الصحراء الجزائرية عن المناطق الشمالية..". [1]

وحتى ليوبولد سانغور الرئيس السنغالي المعروف بمواقفه الفرانكفونية وقف موقفا غير معهود في مسألة فصل الصحراء الجزائرية، فهو يعتبر أن حدود البلد المستقل هي نفسها حدوده في زمن الاستعمار وإلا لقنا أن هناك صحراء جزائرية وصحراء مغربية وصحراء موريطانية وصحراء نيجيرية وليبية وتونسية.. وإن لمن الصعوبة بمكان القول بأن صحراء موريطانيا لموريطانيا، وأن الصحراء الجزائرية لا يحق لها أن تكون ملكا للجزائر..."

وشكلت قضية الصحراء في معظم مراحل المفاوضات الجزائرية الفرنسية الشوكة العالقة بالنسبة للاستعمار الفرنسي بشنه معركة كبرى لضرب الوحدة الترابية للجزائر واحتفاظه بالصحراء، وإن المطامع الاستعمارية حول الصحراء كانت عنصرا أساسيا في استمرار الحرب وعرقلة مسار المفاوضات بل وعائقا في نجاحها، وعليه فإن الحكومة الجزائرية تسجل لدى الأقطار المجاورة للجزائر الأهمية الحيوية لهذه القضية.

---

[1]- "**شعبنا لن ينقسم وأرضنا لن تتجزأ**" في- **جريدة المجاهد**- العددالرابع، 1961/06/05، ص 67.

وعبرت في هذا الشأن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عن موقفها في مذكرة رسمية تطرح فيها ضرورة التمييز بين مظهرين يتعلقان بالسيادة الوطنية وثروات الصحراء[1].

ففيما يخص مسألة السيادة الوطنية يرى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية رفض الطروحات الفرنسية التي تعتبر الصحراء أرضا خالية منفصلة تحولت مع مرور الوقت إلى إقليم ضمن الأقاليم الواقعة تحت السيادة الفرنسية. ذلك أن المزاعم الاستعمارية باطلة، لأن فرنسا لم تكتشف الصحراء مثلما اكتشف كريستوف كولومبس الأرض الجديدة، وكأن الصحراء لا مالك لها، وإنما احتل الطابور الفرنسي قسرا هذا الجزء الجنوبي من الجزائر كما سبق له وأن احتل كل الأجزاء الأخرى. كما أن هبّة الشعب الجزائري في الفاتح من نوفمبر 1954 كانت بهدف إنهاء الاستعمار وطرده من كامل التراب الوطني بحدوده الجغرافية الكاملة التي اعترفت بها فرنسا الاستعمارية منذ مدة، كما أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تدرك تمام الإدراك أن احتمال وجود نقاط ومسائل تتصل بالحدود والتعديل الذي يمكن أن يطرأ عليها مع جيرانها، غير أن الأساس من حيث المبدأ أن تتضمن عملية تحرير الجزائر كامل التراب الواقع في الحدود الحالية للجزائر، وأنه من البديهي استحالة تسوية المسائل الحدودية مع الدول الجارة الشقيقة بشكل جاد وحقيقي تراعي فيه الأخوة إلا في إطار دولة جزائرية ذات سيادة كاملة ودون أي ضغط من الدولة الاستعمارية، كما أن أي تعديل في الحدود يتم تسويته مع دولة الاستعمار لا يكون صحيحا لأنه لا يملك حق عقد اتفاقات مع الجزائر.[2]

خلال مرحلة المفاوضات العسيرة بين الوفد الجزائري والفرنسي، وتحديدا بعد انقطاع عملية التفاوض في لوغران **(Lugrin)**، أصبح واضحا ومؤكدا بما لا يدع مجالا للشك حقيقة المناورات الديغولية بشأن الاحتفاظ بالصحراء فرنسية مهما كلف

---

[1]– للتفصيل راجع:"**مذكرة رسمية بشأن الصحراء الجزائرية**"، في – **جريدة المجاهد**– الجزء الرابع، 1961/07/31، ص 114.

[2]– راجع:"**مذكرة رسمية بشأن الصحراء الجزائرية**"، في **– جريدة المجاهد**– الجزء الرابع، 1961/07/31، ص 114

الثمن، ومهما كانت النتائج المترتبة عن استمرار الحرب وتداعيات ذلك على الجمهورية الخامسة ومصير دوغول نفسه. [1]

وإذا كانت غالبية التفسيرات عن الإصرار الديغولي في تمسكه بمبدأ فصل الصحراء عن الجزائر تتم عن اعتبارات اقتصادية بالنظر إلى الثروات الظاهرة والباطنية في الصحراء الجزائرية، فإن المسألة تخفي اعتبارات أخرى ذات أبعاد استراتيجية أهم بكثير من الأبعاد الاقتصادية وحتى العسكرية على الرغم من النظرة الديغولية الخاصة لكل ما هو عسكري أكثر من سواه. وأهمية الصحراء من هذا المنظور تعود بجذورها إلى النظرة الإستراتيجية للصحراء خلال العمليات العسكرية للحرب العالمية الثانية حيث أثبتت صحراء ليبيا ومن ورائها كل الصحراء الأفريقية مكانتها الإستراتيجية من حيث امتدادها الجغرافي الذي يحصرها مياه الأطلسي في الغرب ومنطقة الشرق الأوسط شرقا، وبين إفريقيا الشمالية والقارة الإفريقية ناحية الجنوب، ومن كانت له السلطة في السيطرة على الصحراء كان له الأمر نفسه على إفريقيا القارة والمغرب العربي، وتعتبر آخر الهيمنة على النطاق الممتد جنوب أوربا عبر المتوسط، ومن هذا المنطق تتوضح المرتبة الإستراتيجية للموقع الجغرافي المتميز والتي ازدادت قوة وأهمية منذ فجر الكشوفات الحربية خلال الحرب العالمية الأولى، وأن الامتداد الواسع للصحراء سوف يمكن فرنسا من الحفاظ على مصانعها الحربية في حالة اضطراب دولي محتمل، وإذا نالت الأقطار الإفريقية استقلالها لم يعد بالمقدور ضمان هذه المصالح[2]، وهي حقيقة ازدادت تأكيدا بعد تراجع المدّ الاستعماري الأوربي في آسيا بل وانهياره مثلما حدث في الصين الشعبية بعد نجاح ثورة ماي عام 1949. والثورة في فيتنام والهند الصينية، وموجة التحرير العارمة التي اجتاحت القارة الآسيوية فرضت على المنظومة الغربية ضرورة البحث عن فضاءات جديدة لحرب مقبلة في مواجهة المعسكر الشيوعي، الأمر الذي وجّه الغرب في هذه المرحلة إلى إطلاق يده عن آسيا والاهتمام بإفريقيا كحصن جديد للغرب في زمن الحروب القادمة

---

[1]- "**الخفايا العسكرية لتشبت الفرنسيين بالصحراء**"، في- **جريدة المجاهد**- الجزء الرابع، 14 وت 1961، ص 131.

[2]- M.R, Thomas : **Sahara et Communauté**, Presses Universitaires de France, Paris 1960. P 260.

ولعل ذلك ما يفسر الأهمية الاستراتيجية غير المعلنة لفرنسا خاصة والغرب الرأسمالي بصورة عامة. ولما أدرك الحراك الامبريالي أن النزوع التحرري في إفريقيا لا يمكن قهره وإن طال الزمن، فإنه في الحالة هذه يكون التأقلم مع وضع الاستقلال السياسي للأقطار الإفريقية مسألة حتمية بإضافة وفرض صيغ جديدة للهيمنة تحت غطاء التعاون الاقتصادي وقضايا التنسيق الأمني[1]. ثم أن التجارب التحررية في القارة السمراء قد كشفت للأفارقة حقيقة الاستعمار ومناوراته، وفي هذه المرحلة يجد الاستعمار نفسه أمام خيارات تضع في الحسبان الواقع الجديد وتفرض عليه التحول في الإستراتيجية الجديدة المبنية على ما يلي: [2]

أولا– ضرب الثورة الجزائرية عسكريا وسياسيا واقتصاديا، وقطع خيط الرّحم بينها وبين باقي الأقطار الإفريقية بشة الوسائل وأساليب الضغط لفرض منطق المهادنة والتواطؤ مع الاستعمار، ويسمى هذا الأسلوب الجديد في الإستراتيجية الاستعمارية وأدبياتها: "منطق الاعتدال والتفهم والنضج والصلاحية لمؤهلات ومسؤوليات الدولة".

ثانيا– فرض منطق التقسيم بفصل الصحراء نهائيا عن الجزائر واعتبارها نطاقا تابعا لدولة فرنسا أو على الأقل خاضعا لسيادة مشتركة فرنسية جزائرية تضطلع فيه فرنسا بدور المتصّرف الرئيسي والمشرف الأساس وهو ما من شأنه فرض منطق آخر مفاده فقدان الأجيال الصاعدة في القارة الإفريقية والجزائر المطالبة بالصحراء كحق أو حتى الشعور بعاطفة وطنية إزاء هذا الجزء من التراب. لكن المؤكد أن الاستعمار قد استنفذ قواه واستهلك أكثرها في تحقيق الفرضية الأولى دون تحقيق النتائج المتوقعة، فكان من الصعب الدخول في محاولة من نفس النوع لذلك وقع التركيز على تحويل الفرضية الثانية موضع التنفيذ.

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية تعززت لدى السلطات الاستعمارية فكرة زرع قواعد عسكرية في القارة الإفريقية لتكون درعا واقيا يصون ظهر أوربا الغربية من

---

[1]– - Réda, Malek : po.Cit. pp 301-303

[2]– **الخفايا العسكرية...، جريدة المجاهد**، الجزء الرابع، 1961/08/14 . ص130.

الجنوب، وفضاء جغرافيا لتهريب المصانع الحربية واقتداراتها العسكرية في مواجهة الخطر الشيوعي، ذلك أن القناعة السائدة في تلك الفترة لدى القيادات السياسية والعسكرية الأوربية أن القارة الأوربية لم تعد كسابق عهدها مجالا للحرب بمقتضياتها الجديدة نظرا لصغر مساحة أوربا من جهة ولاكتضاضها بالعنصر البشري من جهة ثانية. ومن هنا جاءت فكرة القواعد العسكرية والاقتصادية التي هي ظاهرا سبيل تحقيق التعاون في المجال الاقتصادي وباطنها شر لا يرحك،وحملت هذه المراكز اسم:

(Z.O.I.A) **(Zones d'organisation Industrielle Africaine)** [1]أي "مناطق التنظيم الصناعي الافريقي"، وحددّت لها منطقة بشار "كولمب بشار **(Colomb Bechar)** بإضافة جزء من التراب المغربي، ومنطقة الكويف وجبل العنق بإضافة قطعة من تراب تونس، ومنطقة ثالثة في غينيا **(La Guinée)** والمنطقة الرابعة مدغشقر **(Madagascar)** [2]، وكانت المناورة الفرنسية المعتمدة لإقناع الأفارقة الإغراء بتحقيق الرخاء الاقتصادي وتنمية قطاع الصناعات في الأقطار الإفريقية، والحاصل أن مثل هذه السلوكات إنما تعبّر عن سيكولوجية الاستعمار التي تعتبر الأعراق البشرية غير البيضاء قاصرة فكريا ولها من القابلية على الإخضاع ما يجعلها تقبل بكل التسويات.

وإذا كانت مناورة مناطق التنظيم الصناعي الإفريقي توحي لأول وهلة أنها مشروع تعاون اقتصادي فرنسي إفريقي، فإنها في حقيقة الأمر استراتيجية لإرساء قواعد صناعات حربية على أسس حديثة توفى مادتها الخام الثروات الإفريقية في مجالات صناعة الأسلحة، والصواريخ الحربية المتنوعة، ومتطلبات التنظيمات العسكرية ولعل ذلك ما يفسر إنشاء:" المكتب الإفريقي للدراسات والأشغال الصناعية العسكرية تحت غطاء مؤسسة **(مناطق التنظيم الصناعي الإفريقي)** [3]، وقد تضمن القانون الأساسي للمكتب الإفريقي للدراسات والأشغال الصناعية العسكرية مسألة

---

[1]–**الخفايا العسكرية...**، في **جريدة المجاهد**، الجزء الرابع، 1961/08/14، ص 130.

[2]–نفسه، الصفحة نفسها.

[3]–نفسه، الصفحة نفسها.

مشروعية تدخل الجيش الفرنسي في إقامة ومتابعة نشاط المصانع الحربية الموجودة في هذه النطاقات على أن يضطلع بهذه المهمة سلاح المهندسين، غير أن المخطط هذا لم يجد سبيلا للتجسيد نتيجة استقلال تونس ومراكش والعديد من الأقطار الإفريقية بفعل اشتداد ثورة الجزائر مما جعله يقتصر فقط في هذه الحالة على الصحراء الجزائرية وتحويلها إلى قاعدة عسكرية تحقق التموين والأمان للإمكانات الحربية لدول أوربا الغربية وقوات حلف شمال الأطلسي، وأصبحت كذلك قاعدة كولومب بشار قاعدة حربية بمواصفات كاملة كمختبر لواعد الحرب العصرية لأسلحة الدمار الشامل[1].

وتحول المركز العسكري للتجارب الصاروخية الخاصة الذي أنشئت قاعدته الأولى في ربيع 1947 بكولمب بشار إلى مركز حربي متعدد الاختبارات من حيث: إمكانية استرجاع الصواريخ المقذوفة ومراقبة خطوط سير الصاروخ والتمكن من رسمها وإنتاج وتخزين المواد الضرورية التي تدخل في صناعة الصواريخ- ضبط الصواريخ- ارتباط الاختبارات الصاروخية بالطيران، فمن الصواريخ ما هو (أرض- أرض) وأخرى (جو- أرض) تطلق بالطائرة جوا ويتم تفجيرها في الأرض،والصواريخ (جو- جو) تقذف بالطائرة ويتم تفجيرها في الجو وغيرها، ولعل المهم هنا هو أن مجال الاختبار يقتضي ميدانا ملائما للمتابعة والملاحظة ومن هذا التصور يقع التمسك الفرنسي بالصحراء الجزائرية واعتبارها أرضا فرنسية، وقد نشرت (المجلة الإخبارية العسكرية الفرنسية في عددها الصادر في ربيع 1956: "إن فرنسا تجد نفسها في وضعية ممتازة من ناحية الحاجة إلى الميادين الشاسعة في الحرب الحديثة، نظرا لاتساع الصحراء وقربها النسبي من الوطن الأمم، وهذه الوضعية الممتازة من شأنها أن تؤثر تأثيرا كبيرا على تطور دفاعنا الوطني نظرا لأهمية مشكل الصواريخ الخاصة من جهة وإلى مدى ارتباط هذا المشكل بميدان التجارب[2].

---

[1]- Pigeot, Colonel :**Monographie politique du Territoire d'Ain Sefra, colomb Bechar**. Alger 1953- P P 65-67

[2]-**الخفايا العسكرية....**، مرجع سابق، ص 131.

ومن وجهة نظر الفرنسيين أصحاب الخبرة في المجالين العسكري والحربي فإن مسألة فصل الصحراء أصبحت أمرا واقعا يفرض نفسه بقوة وإلحاح ولعل ذلك ما يفسر قرار الجنرال شارل دوغول منذ خريف 1969 إقصاء الصحراء عن مشروع تقرير المصير، على أساس المنطق القائل بأن الصحراء أرض خلاء لا سكان فيها، وعليه يسقط عنها تطبيق مبدأ حق تقرير المصير[1]، وأن كل ما من شأنه إتاحة استغلال الصحراء من جانب الفرنسيين لا يتعارض مع إشراك الأفارقة في الانتفاع بثرواتها.

غير أن الحقائق الغائبة من السياسة الاستعمارية غير المعلنة نجد له بعض التفسير في الكتابات الفرنسية فالمجلة الفرنسية العسكرية في عددها الصادر في جانفي 1961 كتبت:" منطق الحرب الذرية عزّز دول العوامل الجغرافية في الحروب المقبلة، وأكسبها أهمية جديدة، بل إن مفهوم الإقليم قد تغيّر، لأن منطق الحرب الذرية يستلزم محاولة البقاء والاستمرار في الحياة بعد العدوان الذري...وذلك يعني وجوب تشتت القواعد والثروات في أوسع فضاء ممكن"[2]. والواضح أن هذا المنطق الذي تؤسس عليه الدولة الفرنسية هو الذي يحرك إصرارها على الإبقاء على الصحراء الجزائرية فرنسية بحجة منطق الحرب الذرية الذي يضع باريس والمنظومة الرأسمالية الغربية بشكل عام في موضع الحاجة للاحتفاظ بالصحراء بأي ثمن ومهما كلف الأمر، والنتيجة الأقرب في هذه الحال أن القارة الإفريقية قد تتعرض في أي وقت لحرب بين القوتين الأعظم متوقع جدا أن تستخدم فيه أسلحة الدمار الشامل والرعب النووي، ومن جهة أخرى يحاول الاستعمار توظيف أسلوب الطمأنة لجيران الجزائر الأفارقة بأن وجود مثل هذه القواعد العسكرية والذرية في الصحراء من شأنه صد خطر الحرب الذرية عن أرضنا وأن مجرد وجود القواعد الذرية في الصحراء يقلل من محاولة ترتيب الحرب بالأساليب المعهودة.

---

[1]–للتفصيل راجع كتاب:

M.R, Thomas : **Sahara et Communauté**, P.U.F. Paris 1960. Voir aussi : Patrick- charles, Renaud : **Combats Sahariens**, editions Crancher, Paris 1993. PP 198. 199 etP. Beyssade : **La Guerre d'Algerie 1954-1962**, éditions planete, Paris 1968- Pages de 170 à 257.

[2]–**الخفايا العسكرية...**، في– **جريدة المجاهد**– الجزء الرابع، مصدر سابق، ص 131.

إن هذه الخفايا العسكرية التي تقف وراءها الفرنسيون سوف تحمل القيادات العسكرية الاستعمارية على تعزيز وجودها في الصحراء وخوض الحرب على جبهاتها موازاة مع العمل العسكري في المناطق الأخرى من الجزائر، باستخدام جيوشها وعن طريق تقديم الدعم العسكري والإستراتيجية للقوات المصالية المناوئة للثورة[1]، ومن جانب آخر كانت الثورة تدرك حقيقة الاستعمار ومناوراته القديمة الجديدة الأمر الذي جعلها تضع وتؤسس لإستراتيجية ذات فعالية للردّ على الاستعمار. ورغم كل المحاولات الفرنسية بأشكالها المتعددة السياسية والإستراتيجية والقمعية والإغرائية وغيرها إلا أن تمسك الثورة بمبدأ اللامفاوضة باقتطاع الصحراء، جعل الاستعماريين الفرنسيين أما إصرار الثورة بهذا المطلب المبدئي واستمرار العمليات الفدائية في المدن والمعارك في الولاية الخاصة وكل الولايات الأخرى بما فيها معاقل الثورة في فرنسا حوّل أطماع فرنسا الاستعمارية من قضية فصل الصحراء الجزائرية عن باقي تراب الجزائر إلى الإبقاء على مصالح لها في الصحراء بمجرد إقرار الاستقلال[2].

3- الصحراء الجزائرية في نصوص اتفاقيات إيفيان:

أقرت اتفاقيات إيفيان بعد سلسلة المفاوضات الطويلة جملة من الشروط لإقرار مبدأ حق تقرير المصير واستقلال الجزائر، ولقد سلك الوفد المفاوض إستراتيجية المفاوضة الدبلوماسية لافتكاك الموافقة المبدئية دون الانتقاص من السيادة ويبدو أنها كانت إستراتيجية تخفي وجها أخر يستكمل بعد الاستقلال. وهكذا حددت إيفيان نصوص الاتفاق حول العديد من المسائل. فبخصوص المرحلة الانتقالية تقررت بدايتها مباشرة مع إعلان وقف إطلاق النار وحددّت فترتها بين 3 و 6 أشهر، وتضطلع بها هيئة تنفيذية مؤقتة تضم 12 عضوا: تسعة أعضاء جزائريين وثلاثة أعضاء أوربيين يتم تعيينهم بعد اتفاق بين الطرفين الجزائري والفرنسي، كما حدّدت مهام الهيئة التنفيذية المؤقتة بتسيير شؤون الجزائر وتحضير الاستفتاء على تقرير المصير، وللهيئة كامل

---

[1]- للتفصيل راجع:

- Jacques, Frémeaux:**La Guerre d'Algerie et le sahara,** voir aussi: Gilbert, Meynier: **Histoire intérieure du FLN 1954-1962**,op-cit, P P 296.297. et de 449 à 458. et :- Philippe, Tripier : Op.cit, PP 285 à 343

[2]- Réda, Malek **: L'Algérie à Evian…**, op.cit. P P 72.75

الصلاحيات في الجزائر بما في ذلك على إقليمي الواحات والسّاورة باستثناء ما يتعلق بالدفاع والأمن الداخلي للإقليم، والتعاملات الدبلوماسية، العملة والقضاء.

ويكون تمثيل فرنسا عن طريق محافظ سامي إلى غاية تسليم المهام مباشرة بعد الإعلان عن نتائج الاستفتاء، على أن توقف قوات الجيش الفرنسي أي عمل عسكري مع تقليص عدد القوات تدريجيا. وتقوم الهيئة التنفيذية بتسيير المصالح الإدارية المختلفة وتعيين المشرفين والمسيرين الإداريين في مختلف مناطق الجزائر والسير باتجاه جزأرة الإدارة.

ولتفادي التجاوزات التي عوّدتنا عليها الثقافة الكولونيالية في الجزائر، جرى الاتفاق بين الطرفين الجزائري والفرنسي على إنشاء مجلس قضائي خاص ينظر في المخالفات والتجاوزات التي يخلّ وتمس بالأمن العام ومختلف الجنح ذات الطابع السياسي، على أن يتم تنصيب المجلس بعد استشارة الهيئة التنفيذية في انتظار إعادة طرح هذه المسألة للنقاش والمراجعة [1].

وعن تاريخ الاستفتاء تقدر أن يكون في اليوم المحدّد له على كامل التراب الجزائري بما في ذلك الصحراء[2]، ويتم رصد الأصوات على المستوى الوطني بعد إنهاء عمل لجان المراقبة أطلق عليها اسم (لجنة المراقبة المركزية) يكون أعضاؤها من بين القائمة المقترحة من لدن الهيئة التنفيذية، وتقوم اللجنة بدورها لاحقا بتعيين لجان جهوية ومحلية، وبناء على الاستفتاء سوف يحرص المحافظ السامي على عملية نقل المهام وتسليمها إلى الهيئة الجزائرية التنفيذية المؤقتة في انتظار إجراء انتخابات تشريعية خلال ثلاثة أسابيع. [3]

1– -Reda Malek : **l'Algérie à Evian**, op.cit, P P 307. 308

2– للمزيد من التفصيل، راجع : Louis, Joxe : « **Il y'a dix ans, j'ai signé les accords d'Evian »**, in – **Historia : magazine**- N° : 304- Mars 1972.

3– –للتفصيّل راجع: - Maurice, Allais : **Les Accords d'Evian, le Référendum et la Résistance Algérienne,** editions l'esprit nouveau, Paris 1962.
- Benyoucef, Benkhedda : **Les Accords d'Evian**, O.P.U. Alger- Olivier, Long :**le Dossier des Accords d'Evian, une Mission Suisse pour la paix en Algérie,** O.P.U, Alger 1989

- **النص الخاص بالمراكز الفرنسية في الصحراء:**

يتم إخلاء القواعد النووية والمراكز الباليستيكية لكولمب بشار ورقان وعين إيكر في مدة أقصاها خمس سنوات بعد تطبيق تقرير المصير على أن تحتفظ فرنسا خلال الخمس سنوات أيضا بالمطارات العسكرية بكولومب بشار، مطار عين امقل ومطار رقان.

- **التعاون المشترك في الصحراء:**

يقول رضا مالك في كتب: **(l'Algerie à Evian)**، أنه في مقابل الاعتراف بالسيادة الجزائرية على الصحراء، أبدى الوفد الجزائري قبول مبدأ التعاون المشترك الجزائري الفرنسي يخص المسائل المتعلقة باستغلال ثروات الصحراء.إن هذا الموقف الجديد كان يعبّر عن التحول النوعي والأداء الدبلوماسي للمفاوض الجزائري[1]. بيد أن المفاوضات تقطعت مرات بسبب قضية الصحراء. وكان الاتفاق في هذه المسألة بأن يستمر العمل بالنسبة للشركات البترولية التي أبرمت عقودا والتزامات مع الدولة الفرنسية، وتعويض منظمة الـ **(O.C.R.S)** بتنظيم تقني جديد مشرك فرنسي جزائري تكون من صلاحياته تقييم ثروات الصحراء والقرار بشأن منح رخص الاستثمار التي تكون من صلاحيات الدولي الجزائرية وهو ما يكرس مبدأ السيادة الوطنية حتى في مسألة مراجعة قانون المحروقات. كما يمكن لدول أخرى تضم أقاليم صحراوية على ترابها الانضمام إلى هذا التنظيم[2].

---

[1]- راجع : جمعية أول نوفمبر: **المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس 1962 إلى سبتمبر 1962**. منشورات المتحف الوطني المجاهد. الجزائر 1995. وأيضا:

- Réda, Malek : '**l'Algerie** à **Evian**), op.cit. P P 309-310

[2]- Benyoucef, Benkhedda : **Les Accords d'Evian ,** op.cit. P 90 . voir aussi: - Jérome, Helie: **Les Accords d'Evian. Histoire de la paix rétée en Algérie ,** éditions olivier orban, Paris 1992. P P 240-241.

المسائل العسكرية:

وقع الاتفاق بين الوفد الجزائري والفرنسي بشأن وقف إطلاق النار وجلاء القوات الفرنسية على:

- احتفاظ وحدات جيش التحرير الوطني ALN بأسلحتها وبقائها مرابطة في المواقع الجبلية لمختلف الولايات (ولايات الثورة).
- يتم جلاء القوات الفرنسية عن كامل هذه المناطق ونقلها إلى تجمعات بالاتفاق.
- لا مجال لأي اتصال بين القوات الفرنسية وجيش التحرير الوطني
- يتم تشكيل لجنة مركزية مشتركة للرقابة تمثل جيش التحرير الوطني والجيش الفرنسي لتعيين اللجان الولائية المشتركة.
- إطلاق سراح جميع العسكريين المحتجزين من جانب الطرفين خلال العشرين يوما من إعلان وقف إطلاق النّار.
- تقليص تعداد القوات العسكرية الفرنسيّة يوم الاستقلال إلى تعدادها سنة 1945 أي إلى 80000 عسكري فرنسي خلال 6أشهر من تقرير المصير، مع ضمان جلائها النهائي وفق جدول زمني يتوزع على مدى ثلاث سنوات. وحسب رضا مالك فإن هذا الاتفاق معقول رغم التعنت الفرنسي بالنظر إلى التعداد العسكري الضخم للقوات الفرنسية في الجزائر.[1]

- **قاعدة مرسى الكبير البحرية:**

تحتفظ فرنسا بالقاعدة البحرية مرسى الكبير (وهران) لمدة خمسة عشر سنة من إعلان تقرير المصير، مع العلم أن الشروط الفرنسية في هذه المسألة بالذات عرفت تأرجحا ففي بداية المفاوضات (إيفيان الأولى) طرحت مسألة السيادة الفرنسية كاملة، ثم مدة 99 سنة ثم 50 سنة و30 سنة. واعتبار القاعدة ذات منطقتين: المنطقة (أ) وتضم التجهيزات ولواحقها والمنطقة (ب) وتشكل المحيط الأمني للقاعدة وتكون بذلك المساحة

[1]- Réda, Malek **: (L'Algerie à Evian…)**, op.cit. P 308

الإجمالية التي تدخل في دائرة السيادة الفرنسية 550 كلم[1] ، وفي النهاية تنازل الفرنسيون على المنطقة ب (6/5 المساحة الإجمالية)، مع الاحتفاظ بمطار **(Lartigue)** في انتظار استكمال الأشغال بمطار بوسفر.

4- الولاية الخامسة خلال مرحلة وقف إطلاق النار:

عرفت الولاية الخامسة مثلما تقدم اشتداد العمل العسكري خلال المرحلة الأخيرة من الثورة، أين فرضت الإدارة الاستعمارية كل الأساليب واستنفذت كل قواها وكل المناورات في اقتطاع الصحراء، وضرب وحدة الشعب بطرح مشاريع خطيرة تمزق الجزائر ترابيا وعرقيا[2]، ورغم الضغط الذي ضربته الإدارة الفرنسية على الثورة إلا أن ذلك لم يمنع منظمة الجيش السري O.A.S من خوض حرب جديدة صبغتها الوحشية والهمجية وعلى جبهات مختلفة[3]، حرب على الشعب الجزائري وعلى المدنيين العزل من جهة وحتى على العديد من المسؤولين الفرنسيين من جهة ثانية. فحتى بعد الإعلان عن وقف إطلاق النار ودخول حيز التطبيق في 19 مارس 1962 استمرت الاغتيالات والتقتيل والنهب والتخريب تعبيرا عن رفض غلاة العسكريين والمستوطنين فكرة استقلال الجزائر وانتقاما من فرنسا التي رأوا أنها تخلت عنهم.

وكادت فرنسا نفسها في هذه المرحلة بالذات أن تغرق في حرب أهلية، استدعت تدخل الجنرال شارل دوغول الذي وصف المعارضين للاتفاق بمجموعة الضباط المتعصبين الذين إن استمروا في تعنتهم، سوف يوقعون فرنسا في دوامة خطيرة، واستنجد أمام اشتداد المخاطر الداخلية بالدستور الفرنسي الذي يمنحه جميع الصلاحيات في حال تعرض البلاد إلى الخطر والتطاحن، خاصة بعد ما قررت

---

[1]- Réda, Malek **: L'Algerie à Evian…**, op.cit. P 309.

[2]- للتفصيل، راجع:

- Alain, Peyreffite : **Faut-il partager l'Algérie ?** éditions Plon. Paris 1962.

[3]-أنظر في ذلك:

- Charles, Ailleret: **Général du contingent en Algérie. 1960.1962.** op. cit chapitre 5-6-7-8-9-10 pages : 173 à 293.
- Clément, Stener : **Suzini et l'OAS.** Edition l'Harmattan. Paris 2004.
- Vincent , Quivy : **Des Anciens de l'OAS racontent,** éditions du seuil. Paris 2003.

الجهات المتخفية وراء منظمة الجيش السرّي وعلى رأسها الجنرال سالان (**G^{ral} Salan**) إشاعة حالة الحرب والتقتيل وتحويل الجزائر إلى مستنقع الرعب،[1] وقد بدأت بوادر الاستجابة لهذا النداء تظهر منذ يوم 20 مارس 1962، وعرّضت الشعب الجزائري إلى التقتيل الهمجي، والكثير من المرافق إلى الحرق والتخريب، ولم تسلم مكتبة جامعة الجزائر التي رأت أمهات الكتب والمصنفات تتعرض للإتلاف. وتحولت الساحات والأحياء في مختلف مناطق الجزائر العاصمة ووهران ومعظم المدن الجزائرية إلى ميدان للرعب على وقع المتفجرات والألغام. وتضاعفت عمليات تفجير السيارات في وهران، وأرزيو وسيدي بلعباس، وعين تموشنت، وحرق حاويات النفط بمرسى وهران. [2]

وتوسع نشاط منظمة الجيش السري التي تبخرت أحلامها في محاولة إقامة كنتونات للمستوطنين بمقاطعة وهران وفقا لمشروع "هرسانت" **(Le plan Hersant)** الذي تمّ عرضه على المجلس الوطني الفرنسي بتاريخ 28 فيفري 1957 باقتراح من السيد م.م هرسانت **(M.M. Hersant)** والسيد أندري يوغ **(André Hugues)** والسيد نودي **(D. Naudet)** الأعضاء في المجموعة المسماة بالراديكالية داخل البرلمان الفرنسي، ومما جاء في نص الاقتراح أن الجمعية الوطنية تدعو الحكومة في إطار الاتحاد الفرنسي إلى:

أولا: إنشاء جمهورية مستقلة في قسنطينة تضم أربعة ملايين ساكن في المقاطعات الحالية: قسنطينة– بونة (عنابة) – باتنة– سطيف وجزء من تيزي وزو والمدية.

---

[1]–عبد الرحمن فارس: **الحقيقة المُرّة، مذكرات سياسية 1945–1965**. ترجمة مسعود حاج مسعود ، دار القصبة للنشر ، الجزائر 2007، ص ص 164–174.

[2]– Charles, Ailleret : **Général du Contingent…,** op.cit. P P. 176 -178

ثانيا: إنشاء إقليم تلمسان المستقل يضم مقاطعات تلمسان، وجزءا من دائرة عين تموشنت.

ثالثا: استكمال قانون: المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية بإضافة جهاز سياسي خاص.

رابعا: تحديد الإطار النهائي لمقاطعة **(l'Algérois- Oranais)** [1] لتحقيق الاندماج مع الوطن الأم، وتقديم مقترح مشروع لعشر سنوات يخص الجوانب السياسية والمالية والثقافية والاقتصادية والعسكرية مع الحرص الشديد على ضرورة تنتين الروابط بين المقاطعة **(Province Française de l'Algerois- Oranais)** والوطن الأم. [2]

وإلى جانب مشروع هرسانت، ظهرت مشاريع أخرى هدفها رسم واستحداث حدود سياسية داخل الجزائر هي من الخطورة بمكان على مستقبل الجزائر، وجاءت معظم هذه المشاريع على لسان الرسميين الفرنسيين بما أسموه الفرضيات الستة.

- **الفرضية الأولى:**
  - عنابة والقالة: 5244 كلم^2
  - مقاطعة الجزائر العاصمة: 3393كلم^2
  - مقاطعة وهران ودائرة تلاغ: 9070كلم^2

وتكون بذلك المساحة الإجمالية أين سيتم تجميع مليون أوربي 17707 كلم^2 وهو ما يساوي ضعف مساحة جزيرة كورسيكا ونصف مساحة لبنان،

---

[1]–أنظر في ذلك: مشروع **Hersant** في: Alain, Peyreffite : OP.cit. PP. 192-193.

[2]–أنظر الخريطة التي توضح مشروع **(La république autonome du constantinois)**

و**(La (Province Francaise de l'Algerois- Oranais)** و **(Territoire autonome de Tlemcen)** أطلقه **Hersant** و**André Hugues** و**Naudet** و **M.de lipkowski** : مشروع الشخصيات الراديكالية في الملحق.

الفرضية الثانية: وتقترح عمالتي الجزائر ووهران بمساحة تصل إلى 1993 كلم^2 تسع 725 ألف أوربي.

الفرضية الثالثة: تقترح: مقاطعة وهران منقوصة من دائرة تلاغ، مستغانم، أورليانفيل منقوصة من ثنية الحد. والجزائر وكل المنطقة التي تربطها بالصحراء ضمن أنبوب النفط: حاسي مسعود،حاسي الرمل– وهران، على مساحة تصل إلى أزيد من 32826 كلم^2 أي 10/1 المساحة الإجمالية للجزائر تجمع نحو 3780000 نسمة: من بينهم 790 ألف أوربي وأزيد من مليونين مسلم أي أزيد من 3/1 عدد السكان.

الفرضية الرابعة: تضيف للفرضية الثالثة تيارت منقوصة من دائرة فيالار (Viallard بتسمسيلت حاليا)، وتكون بذلك المساحة الإضافية 23857، تتسع لمليون و 114 ألف أوربي وأقل بقليل من ثلاثة ملايين مسلم. [1]

الفرضية الخامسة: تقتطع عمالة الجزائر العاصمة– الأصنام منقوصة من دائرة ثنية الحد، ومستغانم دون معسكر وباليكاو **Palikao**، وهران – تلمسان ومجموع دوائر سعيدة المجاورة للمغرب الأقصى أي المشرية وعين الصفراء على مساحة إجمالية تصل إلى 73225 كلم^2 أي ربع مساحة الجزائر، ويصل عدد السكان فيها إلى مليون أوربي وثلاثة ملايين مسلم. [2]

الفرضية السادسة: وتحدد إقليم التجميع السكاني في مقاطعات الجزائر العاصمة، الأصنام، مستغانم، وهران، تلمسان، سعيدة وتيارت، على مساحة 137731 كلم^2 تضم مليون أوربي وثلاثة ملايين وثمانمائة ألف مسلم. [3]

1– Alain, Peyreffite : Op.Cit. P P 143. 144. 145 .146.

2– Ibid. P P 148 -149 .

3– Ibid. P P 150-151.

وانتهى الحسم من حيث النتيجة إلى ترجيح الفرضية السادسة على اعتبار أنها تضع في الحسبان المستويات التي اعتُمدت قبلاً في فيتنام وكوريا ومالي وغينيا وفي ساحل العاج وغيرها لأنها تتيح من جهة رضا أوروبي الجزائر في مسألة إشراكهم في إدارة شؤون البلاد، مع احتمال أن يكون رئيس الجمهورية مسلما ونائب الرئيس أوربيا و الاحتفاظ بحق الفيتو كما هو الشأن في جزيرة قبرص. ومن جهة ثانية تتيح للمسلمين إقامة وبناء جمهورية مستقلة تابعة لفرنسا، وأن نجاح هذه الفرضية يتوقف على شروط استعداد الأوربيين للتعاون المشترك بين المسلمين والفرنسيين، ويتوقف أيضا على مدى استعداد المسلمين في أن يكونوا فرنسيين وبقائهم كذلك، أو بناء كيان مستقل تربطه بفرنسا علاقات ضيقة. [1] ومن الناحية العملية فإن كل المقترحات كانت تراعي قوة تجمع المستوطنين الأوربيين الذين تتركز أعلى نسبتهم في الغرب الجزائري: وهران– عين تموشنت– مستغانم– تلمسان، سعيدة وتيارت. [2] وعليه يتضح كيف أن الإدارة الاستعمارية برغم التطورات الحاصلة على المستوى العسكري والدبلوماسي، كانت تخطط وترسم الدولة المستقلة في الجزائر للأوربيين، وتعمل على تفتيت التراب الجزائري بخط ورسم خريطة ذات حدود سياسية داخلية، والواضح أن تراب الولاية الخامسة خاصة في نطاقه الشمالي كان مستهدفا بقوة، بعدما حوّلت الاستراتيجيات الاستعمارية تراب جنوب الولاية إلى مختبر للتجارب النووية ومركز احتماء في حال نشوب حرب نووية لاحقة.

وخلال مرحلة المفاوضات بين الحكومة المؤقتة وفرنسا، حاول الطرف الفرنسي بعد اتفاق بينه وبين منظمة الجيش السري OAS المهيكلة في وهران من افتكاك إذعان الوفد الجزائري إلى التنازل عن إقليم سوف يشكل دولة أوربيي الجزائر في الغرب الجزائري، واتخاذ وهران عاصمة لها وما يتصل بها من نطاق تمركز المستوطنين، والاحتفاظ بالقاعدة البحرية مرسى الكبير، القاعدة الحيوية على المتوسط، القريبة من

---

[1]– Alain, Peyreffite : Op.Cit. P 152.

[2]–أنظر الخريطة في الملحق.

الشواطئ الجنوبية لإسبانيا وفرنسا، والمنفذ الأسرع إلى المحيط الأطلسي[1]. على أن المنظمة الإرهابية للجيش السري **O.A.S** لم تنقطع طول هذه الفترة عن تنفيذ عملياتها الإرهابية للضغط أكثر على دولة فرنسا من جهة وللتأثير على مسار المفاوضات للحصول على تسوية لصالحها والإبقاء على الجزائر فرنسية.

وازداد حقد المستوطنين الأوربيين الذين انظموا بقوة تحت لواء المنظمة الإرهابية للجيش السري بعد الإعلان عن تاريخ وقف إطلاق النار في مارس 1962 واعتبرته خيانة لطموحاتها[2]، وكانت صور التعبير المتعصبة والحاقدة في القطاع الوهراني قوية، بعدما تجندت أنشط عناصر الـ OAS في مختلف المناطق ومدن الغرب الجزائري الكبرى، انطلاقا من وهران، للخروج في مظاهرات عارمة حشدت آلاف المستوطنين وتوزيع ونشر البيانات العنصرية، والمطالبة بالتقسيم في إطار دولة مستقلة. وكان من المتوقع أن التصعيد الجديد لغلاة الأوربيين الرافضين لأي مشروع تسوية يتيح للجزائر إطار دولة السيادة، ويُبخّر أحلامهم في دولتهم داخل النطاق الجزائري، سوف يخلّف انعكاسات خطيرة أضافت للجزائر برغم دخول وقف إطلاق النار حيّز التنفيذ قوائم جديدة من الشهداء، وفرضوا مجددا أسلوب وسياسة الأرض المحروقة، واتخذوا من التقتيل الهمجي والتخريب لغة للاستمرار في الحرب فما بين ربيع سنة 1960 إلى جويلية من نفس السنة، نفذت المنظمة الإرهابية للجيش السري نحو 2500 عملية إجرامية ترتب عنها استشهاد أزيد من ألف مواطن جزائري مقابل مصرع نحو سبعمائة أوربي. [3]

---

[1]- Alain, Peyreffite : Op.cit. P 154.

- Remi, Kauffer : **OAS, Histoire d'une guerre Franco- française.** Edition du seuil, Paris 2002, P P 120 – 123.

[2]– كما يمكن قراءة ذلك في التصريحات القوية والعنصرية للأب الروحي لمنظمة الجيش السري جان جاك سوزيني (**Jean Jaques Suzini**)المدونة والمقدمة في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة.

[3]- Remi, Kauffer : op.cit. P P 132 – 136 voir aussi : clément, Stener : Op.cit P 105

- وضعية جيش التحرير في الولاية الخامسة بعد وقف إطلاق النار:

مباشرة بعد تاريخ 19 مارس 1962 قامت قيادة الثورة بالتنسيق مع قيادة الحدود تراجع وتضع استراتيجية جديدة لجيش التحرير الوطني ALN للمرحلة المقبلة، وقتها كانت وحداته موزعة ما بين ما هو موجود في القاعدة الخلفية بالمغرب وبعضه على الحدود، واستقبل من جديد مركز "دار الكبداني" و"زغنغن" أعدادا من عناصره لتنظيمها في شكل فيالق، وعليه أصبح جيش التحرير الوطني يضم الفرقة (أربعة أفواج)، والكتيبة (أربع فرق)، والفيلق (أربع كتائب) وتضم كل كتيبة مائة وعشرين جنديا، والفيلق أربعمائة وثمانون ويترأس الفيلق عسكري برتبة ضابط ثاني. يساعده 3 نواب برتبة ملازم. وفي المجموع كانت الوحدات التابعة للولاية الخامسة 16 فيلقا بتعداد 7680 عنصر. وكلّفت قيادة الولاية المسؤولين على مراكز دار الكبداني وزغنغن بالتدريب كان على رأسهم: محمد علاهم، والأطرش عبد الحميد وغيرهم. [1]

وكان قائد قيادة الحدود أحمد مستغانمي المعروف بالرائد رشيد ويساعده بكاي أحمد وصالح الواد في التنسيق ما بين القاعدة الخلفية للثورة على الحدود وباقي الجزائر، وأما قادة الفيالق فهم: عمر واسطي، محمد بوعزيز بوزيان محمد، مصطفى عنصر، البوسعيدي بشير، الحاج 80، لخضر يعقوبي ، قادري بن يوسف، علي علاف، محمود بشيري، الحاج طرشاوي، عبد القادر بالحرمة، ميلود عساس، عبد القادر مجيدي، محمد شيبوب وبوسطلة الواد.

وأما بلقاسم شريف فكان قائدا لنصف ألوية على شمال تراب الولاية الخامسة، وأحمد بن سعدون قائدا على جنوب الولاية، وكمال عبد الرحيم على منطقة الهضاب والسهول العاليا الواقعة في نطاق الولاية الخامسة[2]. وأصبح بعد ذلك لكل منطقة أربع

---

[1]–محمد، قنطاري: "**19 مارس 1962 (لإيقاف النر والقتال) طبقا لاتفاقيات إيفيان ودور الولاية الخامسة في غرب الوطن**"، **المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية**، إنتاج جمعية أول نوفمبر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1995، مرجع سابق، ص 176.

[2]–محمد قنطاري: مرجع سابق، ص 177.

كتائب، كما رابطت الفيالق على الحدود الغربية وتلقى بعضها الإشارة للتمركز في بني ونيف وبشار وتندوف، والبيض وتيارت وتلمسان والمشرية وزمورة ووهران وعين البرد وسيدي بلعباس ومستغانم ومعسكر، مع الإبقاء على جميع الوحدات في إطار مخطط تنسيق مع الامتثال للأوامر المنبثقة عن التوقيع على وقف إطلاق النار في 18 مارس 1962 بين الوفد الجزائر والفرنسي، وذلك بوقف العمليات العسكرية عند توقيت منتصف الليل، وعدم اللجوء إلى أي عدوان معلن أو غيره. كما رابطت مختلف وحدات جيش التحرير في أماكن تواجدها، مع الامتناع عن حمل السلاح في حال تنقلها، ومن الجانب الفرنسي أقرّ الاتفاق على وقف إطلاق النار بقاء الجيوش الفرنسية على الحدود كذلك مرابطة في أمكنتها إلى غاية صدور نتيجة الاستفتاء على تقرير المصير، في انتظار تحولها التدريجي باتجاه المطارات العسكرية والموانئ (مطار وهران– زناتة) وميناء مرسى الكبير بوهران وميناء الغزوات. [1]

كما أتاح الانسحاب التدريجي لقوات الجيوش الفرنسية، تقدُّم جيش التحرير الوطني لاحتلال المواقع الإستراتيجية والدُنُو من المدن الكبرى للغرب الجزائري، واتخذت الاحتياطات اللازمة لتفادي الوقوع في مكائد المنظمة الإرهابية للجيش السرّي **O.A.S** التي عبّرت عن رفضها العنيف لما جاء في نصوص اتفاقيات إيفيان، وراحت تنفذ مخطط إغراق الجزائر في دوامة عنف جديدة، وعلى هذا الأساس تولت بعض عناصر جيش التحرير الوطني حراسة المرافق والمزارع والمنشآت بعدما هجرها جموع المستوطنين الذين التحقوا بوحدات الجيوش الفرنسية في انتظار مغادرة الجزائر[2]. وتولت كذلك عناصر جيش التحرير بعملية الحصاد وتوظيف مداخيلها في احتضان ومرافقة آلاف المتشردين واللاجئين الجزائريين الذين فقدوا كل ما يملكون بعدما غادروا الديار فرارا من القهر والمظالم الاستعمارية.

---

[1]– نفسه، ص ص 178. 179.

[2]– راجع في ذلك: Anne , Marie Duranton- Crabol : **Le Temps de l'OAS,** éditions complexe, Bruxelles 1996, Pages de 207 à 233. voir aussi : P, Henissart : **Les Combattants du crépuscule, la dernière année de l'Algérie Française.** Editions Grasset. Paris 1970. P P 40 . 48.

وأصدرت قيادة الولاية الخامسة في هذه المرحلة الأوامر والتعليمات للتحلي بالحذر لتجاوز أية مخاطر، واعتبار أن الظروف التي تجتازها الجزائر لم تنه حالة الحرب التي تفرضها فرنسا على الثورة، إلى أن كان الاستفتاء العام حول تقرير المصير في الفاتح جويلية 1962 والإعلان عن الاستقلال يوم 3 جويلية 1962، والخامس جويلية 1962 تاريخ استرجاع السيادة الجزائرية المصادرة منذ 1830.

الفصل الرابع

الإمداد بالسلاح على الحدود الغربية ودور القواعد الخلفية

1- حاجة الثورة إلى السلاح.

2- مصادر التموين بالأسلحة.

3- تمرير الأسلحة عبر الحدود الغربية بعد 1956.

4- مصانع الأسلحة التابعة للثورة في المغرب.

5- قوافل السلاح إلى الولاية الخامسة.

1- حاجة الثورة إلى السلاح:

شكلت مسألة التسليح الانشغال الأكبر بالنسبة للثورة وذلك منذ تأسيس المنظمة الخاصة النواة الأولى للعمل المسلح، وقد جاء فيما تقدم أن مسؤولي المنظمة تولوا عملية جمع وتخزين ما يمكن الحصول عليه من أسلحة من مصادر متعددة يعود أكثرها إلى الحرب العالمية الثانية، وقد لعب مصطفى بن بولعيد الدور البارز في ترتيب عملية جلب السلاح من ليبيا وتونس وتمريرها بالتخفي عن عيون الاستعمار عبر الحدود الشرقية للجزائر إلى غاية منطقة الأوراس، وكميات الأسلحة هذه هي في الأصل مخزون ما تركه الحلفاء وقوات المحور خلال الحرب الدائرة بينهم في شمال إفريقيا خلال الحرب العالمية الثانية، وقد أشرف بن بولعيد على تخزينها وصيانتها بيد أن كثير منها أصابه العطب، وسوف تشكل هذه الكمية مصدر تسليح الثورة منذ أيامها الأولى عام 1954، [1] مع الإشارة أنها لم تكن كافية حتى لتغطية المنطقة الأولى والثانية والثالثة والرابعة، وأما المنطقة الخامسة فقد طرحت فيها مسألة السلاح بحدّة وإلحاح كونها كانت أفقر منطقة من حيث القطع وهو ما شغل بال الثورة، والمسؤول العسكري عن الغرب الوهراني محمد العربي بن مهيدي، وقد كان التنسيق جاريا بينه وبين محمد بوضياف في إطار استراتيجية تمكن الثورة من تفعيل العمل المسلح.[2]

ومن جهة أخرى كانت أكثر الاجتماعات الجهوية التي عقدها العربي بن مهيدي ونائبه عبد الحفيظ بوصوف وبن عبد المالك رمضان والحاج بن علا وغيرهم تؤكد على ضرورة الحصول على الأسلحة عن طريق الشراء بواسطة الحائزين على رخص امتلاك أسلحة صيد، وجمع التبرعات من الشعب في المدن والقرى، وهي الأموال التي مكنت من شراء بعض القطع رغم رداءة حالتها من العديد من الأسواق الأسبوعية التي تقام في مناطق مختلفة من الغرب الجزائري، وتجندت لهذا الغرض

1- Mohamed, Teguia : Op.cit. PP 310-311

2- Benyoucef, Benkhedda : **Abane- Ben M'hidi….**, Op.cit . P 73

بعض الجمعيات التي انظم إليها جزائريون كجمعية الغابات وجمعية الصيادين كانوا يتسترون وراءها كي يحصلوا على بعض الأسلحة عن طريق الشراء دون تسجيلها. [1]

2- مصادر التموين بالأسلحة:

قام بعض المناضلين والمجندين في صفوف الجيش الفرنسي من الاستحواذ على بعض الأسلحة إما بالاستيلاء عليها من الثكنات التي كانوا ينتمون إليها، و تنفيذ عمليات معزولة استهدفت عناصر الشرطة الفرنسية وحرس الغابات في مناطق مختلفة من الغرب الجزائري. وعلى الرغم من المصاعب التي واجهت المنطقة الخامسة نتيجة قلة الأسلحة، إلا أن العمليات الأولى لفاتح نوفمبر قد حققت أهدافها على الأقل من حيث الوقع الذي أحدثته في أوساط الشعب والصدمة العنيفة التي هزت كيان الاستعمار. ولم تكن العمليات هذه تهدف إلى الدخول في المواجهة بقدر ما كانت ضربتا للأهداف الاستراتيجية الاستعمارية حيث وجّهت بالأساس لمراكز الغابات والشرطة ومخازن ومزارع المستوطنين وقطع خيوط الاتصالات وتخريب السكك الحديدية، وكانت هذه العمليات وغيرها كافية لتُحدث الفزع لدى السلطات الاستعمارية التي اعتبرتها أعمالا إرهابية من تنفيذ خارجين عن القانون، ومباشرة بعد أن أعلنت القاهرة خبر العمليات في الجزائر صرحت الإدارة الفرنسية بأن ما جرى إنما هو تدبير مؤامراتي من الخارج في إشارة صريحة إلى مصر الناصرية[2].

ومباشرة بعد العمليات الأولى التي نفذها العربي بن مهيدي ورفاقه في مختلف أنحاء المنطقة الخامسة، كانت التعليمات تقضي بوقف النشاط الثوري في الغرب تحضيرا لمرحلة جديدة تتيح الظروف الأمثل للحصول على الأسلحة وتمريرها عن

---

[1]- Redouane Ainad, Tabet :H**istoire d'Algérie….**, Op.cit. PP 200.201.

[2]- أنظر في ذلك تقرير:

- Service Historique de l'Armée de terre (SHAT) : 1.H. 1942. D2 : **« Role de l'Armée en Algerie et évolution de son action depuis Novembre 1954**. exposé du **Général LACOME** (10 pages), P.2.

طريق المنطقة الغربية بمراعاة للظروف التي صاحبت الثورة منذ يومها الأول سيما وأن خمسين من رجاله كانوا قد سقطوا شهداء وبعضهم ألقي القبض عليه[1].

وكان بن مهيدي بعد عملية أحفير قد تنقل عدة مرات إلى الناحية الحدودية قصد ترتيب عملية المرور إلى التراب المغربي الذي كان وقتها تحت الحماية الفرنسية الإسبانية، وكانت المقاومة المغربية تبحث هي الأخرى عن الأسلحة الكافية لخوض معركة التحرير، في حين انصبت مهمة العربي بن مهيدي في المغرب على التنسيق مع محمد بوضياف وقيادة الثورة في الخارج حول سبل تمرير السلاح عبر الحدود الغربية، وفي الوقت ذاته ربط الاتصال مع الوطنين المغاربة في كل من مدينتي تطوان والناظور الواقعتين تحت نفوذ مدريد لتكون في مرحلة لاحقة قاعدة خلفية لدعم الثورة في مراكش والجزائر، وحتى بعض المناطق الحدودية لما يمكن أن تشكله من موقعها اللوجستيكي الذي من شأنه تمكين الإمداد بشتى أنواعه إلى الغرب الجزائري والمناطق الأخرى[2].

وقد مكنت الاتصالات كذلك من تشكيل لجنة مشتركة جزائرية مغربية هدفها تنسيق وتوحيد الأهداف الثورية، وبحث إمكانية إقامة مراكز بالناظور وتيطوان لتخزين الأسلحة والعتاد، ومراكز أخرى لتدريب عناصر جيش التحرير الوطني ولاستقبال اللاجئيين الوافدين من الحدود الغربية للجزائر. وعلى ضوء الاتصالات التي ربطها محمد بوضياف والعربي بن مهيدي مع بعض المقاومين المغاربة، حدث أمر بين القطرين الشقيقين دفع بالتضامن المشترك في معركة التحرير ضد الاستعمار، وفي ذلك يقول أحمد بن بلة أن انطلاقة الثورة كانت تشير منذ أيامه الأولى إلى الحاجة الكبيرة من حيث السلاح، وعليه تركزت مهمته الرئيسة في إيجاد الدعم اللوجستيكي للثورة وتوفير كميات أسلحة معتبرة من الدول العربية ووضع الخطة لتمريرها نحو

---

[1]– - Messaoud, Maadad : Op.cit. P 237. voir aussi: Charles Robert Ageron: **le Guerre d'Algerie et les Algeriens….**, Op.cit. PP 12.13.

[2]– أنظر ذلك: زكي، مبارك: **أصول الأزمة في العلاقات المغربية– الجزائرية**، ط1، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط 2007، ص ص 69–69.

الجزائر، في وقت سجلت الثورة أهدافها المتوقعة، بيد أن المسؤولين العسكريين الذين فجروها كانوا يبحثون عمّا يمكنهم من كسب الشعب وتحقيق التفافه حول الثورة، وهو أمر في غاية الأهمية خاصة وأن رجالات الثورة لم يكونوا معروفين لدى الجماهير العريضة من الشعب، والهدف الثاني صنعته الإدارة الاستعمارية بردود أفعالها المتوقعة وهو الأمر الذي أفاد الثورة حيث مكنت مطاردة واعتقال العديد من أنصار حركة انتصار الحريات الديمقراطية وحلّ الحزب من بروز وارتباط جبهة التحرير الوطني المنبثقة عن المنظمة الخاصة بالثورة على اعتبارها الكتلة السياسية التي تقف وراء عمليات نوفمبر 1954. [1]

ومن هذا المنطلق كانت قيادة الثورة في الخارج وعلى رأسها أحمد بن بلة تبحث سبل الحصول على الأسلحة لصالح الثورة عند الأشقاء العرب، وعلى رأسهم مصر والتنسيق مع المقاومين المغاربة لترتيب عملية نقل الشحنات بحرا إلى غاية الناظور في الأراضي المغربية تمهيدا لنقلها إلى الجزائر عبر المنطقة الحدودية. [2] وفي هذا الإطار وصلة شحنة معتبرة من الأسلحة إلى الحدود الغربية لتموين الولاية الخامسة والثالثة والرابعة وجزء للمقاومة المغربية. [3]

- **اليخت دينا:**

يخت دينا في الأصل ملك للملكة دينا الأردنية وهو يحمل إسمها، وقدمته في شكل إعارة، غير أنها لم تكن تعلم بإبحاره باتجاه السواحل المغربية إلا بعد ما تلقت خبر توقيفه من طرف السلطات الأمنية الاسبانية وإخضاعه للحجز، ووقفت بذلك موقفا مشرفا عندما أبلغت سلطات مدريد بأن اليخت كان يبحر بإيعاز منها. [4]

---

[1]– روبير، ميرل: **مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على روبير ميرل**، ترجمة الأخضر العفيف، ط2، منشورات دار الآدب– بيروت 1979، ص ص 97 –98.

[2]– Gilbert, Meynier : **Histoire interieure du FLN….,** op.cit. P 168

[3]– محمد، صديقي: **الطرق والوسائل السرّية لإمداد الثوار الجزائريين بالسلاح**، ط1، ترجمة أحمد الخطيب، باتنة– الجزائر 1986، ص ص 24–25.

[4]– روبير، ميرل: مرجع سابق، ص 98.

وعن حيثيات وظروف وصول شحنة الأسلحة على متن (دينا)، قام المناضلان محمد بوضياف ومحمد العربي بن مهيدي بترتيب الإجراءات الكافية لاستلام وإفراغ الشحنة في المغرب، وعليه تمّ الاتصال بالمناضل المغربي **حمدون شوراق** التاجر المعروف بمنطقة ملوية وصاحب أنشطة تجارية هامة مختصة في المنتوجات والسلع الاسبانية المستوردة. وكان شوراق ينشط سياسيا ضمن مكتب حزب الإصلاح الوطني بمركز رأس الماء[1]. ففي آخر 1945 كان بن مهيدي وبوضياف قد وصلا إلى المغرب في عملية بحث عن حمدون شوراق، واتصلا بصديقه محمد البركاني الذي استقبلهما في بيته أين عقدا اجتماعا مع حمدون الذي لم يكن يعرفهما أو رآهما من قبل، وأفضيا إليه أنهما مكلفين من طرف قيادة جبهة التحرير الوطني والثورة الجزائرية قصد التنسيق مع الإخوان المغاربة في إطار الكفاح المشترك للبلدين ضد الاستعمار الأوربي وذلك لتحديد أحسن مكان في المنطقة الساحلية البحرية لرأس الماء يمكن انتظار واستقبال باخرة دون إثارة الشكوك، وبعد ذلك سار بوضياف وبن مهيدي باتجاه الناظور ثم إلى تطوان بعد أن تدبر عبر **الخالق الطريس** أمر تسهيل إجراءات استفادتهما من رخصة لجوء لدى السلطات الإسبانية، وكان الموعد مع شخص **عمرو شبان** المكلف بالتنسيق مع المغاربة لتمكين وصول السفن القادمة إلى المياه الإقليمية المغربية محملة بالأسلحة للثوار في الجزائر والمقاومين المغاربة. [2]

وقبل أن يُبحر محمد بوضياف إلى مصر، كان قد تم الاتفاق على التحضير للعملية بأن يتكفل **حمدون شوراق** بالإشراف على استقبال الجزائريين لإفراغ الباخرة من شحنات الأسلحة وإخفائها. وبتاريخ 18 فيفيري 1955 وصلت برقية من بوضياف إلى حمدون تقول بأن البضاعة التجارية المتفق عليها ستكون في المكان المعلوم يوم 26 فيفري 1955 في إشارة إلى الأسلحة القادمة على متن اليخت دينا، وكان الأمر يستعجل تهيئة كل الظروف لاستقباله باستقدام الجزائريين المعنيين بإفراغ ونقل

---

[1]– للتفصيل يمكن الرجوع إلى شهادة حمدون شوارق في: زكي، مبارك: **أصول الأزمة...**، مرجع سابق، ص ص 110–111

[2]– نفسه، ص 112.

الأسلحة وعددهم خمسون رجلا، كما استوجب أيضا ترقب حركة الأمن الإسباني و العناصر التابعة لمصالح الجوسسة والتي كانت تعج بالتراب المغربي لاختيار المكان الأنسب لرسُوِّ الباخرة، وتفرر أن يكون في المكان المعروف بحاسي القصبة. وقبلها توجه كل من لصكع محمد وحاجي محمد حجاك بأمر من حمدون شوارق إلى الحدود مع الجزائر للاتصال بالسيد لفقير رمضان الاتصال الذي عينه محمد بوضياف للإشراف على تمرير الجزائريين الخمسين إلى التراب المغربي، وكان الأمر نفسه يعني المقاومة المغربية، حيث تكفل حمدون شخصيا بتجنيد عدد من المقاومين للمشاركة في عملية إفراغ الشحنة الخاصة بالمغرب. [1]

وفي تلك الأثناء كان اليخت دينا يتقدم في عرض البحر المتوسط باتجاه الجزيرة ويقترب من مدينة مليلية، كما قام قائد دينا وهو من جنسية يوغسلافية بإرسال إشارات مشفرة بناء على اتفاق مسبق، بينما كان الثوار الجزائريون والمقاومون المغاربة ينتظرون ليلا على اليابسة لحظة الوصول، حيث شوهد نزول قارب صغير كان على متنه محمد بوخروبة (هواري بومدين)، وفرطاس عبد القادر، وقبايلي جمال الملقب بآيت علي وعبد القادر بوزار،[2] وكان رفقة حمدون شوراق مغربي يدعى سعيد بونعيلات وجزائريان عند نزول قائد الباخرة وبعض الرجال من جنسية مصرية، ومباشرة تمَّ الشروع في إفراغ دينا من صناديق الأسلحة وحملها إلى البرّ، ولم تكن الظروف المناخية يومها ملائمة بيد أن الرياح القوية كانت تقذف بالسفينة حتى أنها ارتطمت بصخرة، الأمر الذي ألحق بها أضرارا، وفرضت الظروف أن ينهي الجزائريون والمغاربة عملية التفريغ طيلة الليل كله، وعند طلوع النهار اختفى المغاربة والتجأ الجزائريون إلى بيت شوارق حمدون، في حين توجه قائد دينا اليوغسلافي إلى مركز المراقبة والعبور الإسباني لإبلاغ السلطات الاسبانية بأمر العطب الذي أصاب دينا والحاجة إلى حضور مختصين في ميكانيك الملاحة، ولما ساورت الشكوك أعوان المركز، قام الحاكم العسكري الإسباني لرأس الماء بالاقتراب من السفينة، لكنه لم ينتبه

---

[1]–زكي ، مبارك: **أصول الأزمة.....**، مرجع سابق، ص 113.

[2]– نفسه، ص ص 115، 116.

للأمر وأعطى أوامره باستضافة القائد اليوغسلافي ورجاله في إقامة خاصة ريثما تنتهي ترتيبات إصلاح محرك السفينة. [1]

وفي هذه الأثناء ضربت الشرطة الرقابة على السفينة وطاقمها، وعند محاولة تشغيل محركات اليخت وقعت أنظار الغواصين الإسبان على قطعة سلاح من نوع **Mauser**، وتسببت الرياح القوية في تعرية قطعة من نفس النوع كانت مغطاة بالرمال وهي أسلحة أجنبية جعلت السلطات الاسبانية تنتبه إلى الأمر، وأشار المقيم العام الاسباني بتيطوان إلى الحاكم العام في الناظور بضرورة إحكام الرقابة على حركة الملاحة والتحركات المشبوهة برا[2]، ويقول شوراق حمدون في شهادته حول تطورات المسألة: " ... أما الجواسيس عيون الاستعمار سواء لفرنسا أو إسبانيا فحدث ولا حرج. ولما وصلت الأخبار إلى الزعيم عبد الخالق الطريس عقد اجتماعا بالمقيم العام الاسباني بتطوان " غارسيا فالينو" ثم وقع الاتصال بالجنرال فرانكو رئيس دولة إسبانيا بمدريد نتج عنه انفراج في درجة المراقبة والتفتيش، هذه الظروف جعلتني أبحث عن طريقة تؤمن نقل تلك الأسلحة إلى الحركات المسلحة في المغرب والجزائر قبل أن تقع في يد الاستعمار..." [3]، وعلمت الملكة بأمر اليخت المحتجز، وتدخلت على الفور لدى السلطات الاسبانية التي أخلت سبيله، وهكذا أفلتت حمولات الأسلحة من الإسبان والفرنسيين.

وكانت المرحلة اللاحقة تقضي بتمرير شحنات الأسلحة الخاصة بالثورة الجزائرية إلى نطاق ما بعد الحدود، ووضع العربي بن مهيدي خطة لنقل الأسلحة إما بحرا أو برّا، ووقع الاختيار بنقلها على متن قارب صيد انطلاقا من شاطئ واد العنابرة في المغرب باتجاه شواطئ الجزائر، غير أن الحراس التابعين لسلاح البحرية الفرنسية كانوا يضربون الرقابة الشديدة مما أفشل خطة التمرير عن طريق البحر، ولم يكن في المقدور سوى التفكير في المنافذ البرية على الحدود بين المغرب والجزائر، وفي هذه

---

[1]– زكي، مبارك: أصول الأزمة...، مرجع سابق، ص 118

[2]– روبير ميرل: مرجع سابق، ص 99 وأيضا: زكي ، مبارك: ص 119.

[3]– زكي، مبارك: أصول الأزمة...، مرجع سابق، ص 119

الحالة قام العربي بن مهيدي رفقة مجموعة من المناضلين بالتنسيق مع شوراق حمدون بتدبير نقل السلاح عبر مسالك معينة، وخلال أوقات معلومة وإيصالها إلى الجزائر ليلا وعبر مراحل، أين كان في الانتظار الحاج بن علا وعبد الحفيظ بوصوف لتوزيعها على المناضلين في المنطقة الخامسة، وكانت أسلحة بريطانية وألمانية من رشاشات وبنادق آلية وذخيرة متنوعة،[1] احتوت على 204 بندقية عيار 303 – 20 رشاش برن عيار 303 – 240 خزنة للبرن، 24 كأس إطلاق – 68 بندقية رشاشة تومي 45ر – 356 قنبلة يدوية ميلز 36 – 4000 كبسولة – 50 علبة كبريت هواء – كمية هامة من الذخيرة – 350 كلغ من الجلجنايت و 3000 مماسك ذخيرة عيار 303ر.[2] ولقد أعطت هذه الكميات من الأسلحة دفعا جديدا للثورة سيما في المنطقة الخامسة التي ظلت تنتظرها، فتعممت العمليات الثورية التي أثارت انتباه السلطات الاستعمارية السياسية والعسكرية بعدما تعودت على الهدوء الذي شهده قطاع الغرب الوهراني.[3]

وبفضل هذا التنسيق تعزز النضال التحريري المشترك بين زعماء جيش التحرير المغربي ممثلا بالخطابي وعلال الفاسي وغيرهما من جهة، وقادة الثورة الجزائرية من جهة أخرى. وكانت قيادة الثورة في المنطقة الخامسة وعلى رأسها بن مهيدي ونائبه عبد الحفيظ بوصوف، والحاج بن علاّ وأحمد مستغانمي وغيرهم تربط اتصالاتها ببن بلة ومحمد بوضياف الأمر الذي عززّ التلاحم والتضامن بين الحركتين التحريريتين في مواجهة ومقارعة الاستعمار، وتعززّ هذا التوجه بصورة أعمق بإنشاء القاعدة الغربية والقواعد الخلفية للثورة بالمغرب حتى أن جزءا من التراب المغربي من الريف بالناظور، وعلى الشريط الساحلي من السعيدية إلى غاية وجدة المغربية وجنوبها أصبح يحسب ضمن الولاية الخامسة، وقد تم إقامة مراكز عديدة للتدريب أشهرها دار الكبداني وزغنغن، وأخرى لاستقبال اللاجئين وبعضها لصناعة الأسلحة وصيانتها، مع

---

[1]– فتحي، الديب: **عبد الناصر وثورة الجزائر**، ط2، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، القاهرة 1990، ص 74.

[2]– نفس المرجع ، ص ص 84 85

[3]– Shat : Service historique de l'armée de terre **: introduction à l'étude des archives de l'algerie, l'oranie de 1954 à 1962**, château de vincennes 1995- PP. 165-166

الاستمرار في السعي والبحث عن سبل إمداد الثورة بمزيد من شحنات السلاح من الدول الصديقة والشقيقة. [1]

وفي إطار تعزيز التضامن لحركة التحرير والنضال المشترك الذي تخوضه الجزائر ومراكش جنبا إلى جنب، استطاعت الثورة من خلال مساعيها وقياداتها من الظفر بدعم الرسميين المراكشيين، الشيء الذي أتاح للعديد من قادة الثورة والمناضلين وعناصر جيش التحرير الوطني وكثير من المواطنين الجزائريين التنقل في التراب المغربي دون مضايقة، بل وكانت الأسلحة تقطع مسافات طويلة من الديار المغربية وضمان وصولها إلى المناطق الحدودية لتنتهي عند باب العسة، ومغنية وندرومة وتلمسان وغيرها، وفي ذلك أبدى العرش الملكي المغربي ممثلا في شخص محمد الخامس استجابة لتقديم العون للثورة الجزائرية بعدما ربط صلات متينة ببعض قادة الثورة في الخارج والداخل. [2]

كما حضيت المواقف الرسمية للملك محمد الخامس بالتصريحات التي تدعم ثورة التحرير الجزائرية، من ذلك مثلا الخطاب الذي ألقاه في مدينة وجدة الحدودية مع الجزائر بتاريخ 1956/09/25 جاء فيه: " ...إذا كانت مدينة وجدة تستأثر باهتمامنا كإحدى المدن المغربية الرئيسية، فإن اهتمامنا بها يعود من جهة أخرى إلى كونها صلة الوصل بين القطرين الشقيقين المغرب والجزائر، وما لأشد الألم الذي يغمر الإنسانية اليوم مما يجري في الجزائر الشقيقة. إن عقلاء الفرنسيين والعقلاء في كل مكان والضمير العالمي ليستصرخون الذين بيدهم حل المشكل الجزائري ليعجلوا بإيقاف هراقة الدماء والشروع في إيجاد حل يمكن من بناء علاقات قوية بين الطرفين قوامها تلبية مطامح الشعب الجزائري في الحرية ... إن الشمال الإفريقي ليكون وحدة في الجغرافية

---

[1]– يحي، بوعزيز: **الدور الرائد للولاية الخامسة في ثورة أول نوفمبر 1954 – 1962**، الملتقى الوطني حول الحدود الغربية إبان الثورة التحريرية، وزارة المجاهدين، تلمسان نوفمبر 2001،ص ص 38.39.

[2]– للتفصيل راجع: زكي، مبارك: **أصول الأزمة...**،الصفحات 149–150–151

أنظر أيضا: عبد الإله، بلعزيز: **الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية 1947– 1986**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1992، ص ص 156 – 159.

والجنس والدين واللغة والتقاليد ولذلك فمصيره[1]– كما كان ماضيه– واحد، والمغرب بحكم الروابط العديدة التي تربط بالجزائر الشقيقة لفي طليعة الدول التي يهمها استتباب الأمن والسلام في ربوعها ضمانا لسلامة الشمال الإفريقي كله...".

وسوف يتيح المغرب مزيدا من الدعم اللوجستيكي للثورة، إذ لم يكتف باستقبال شحنات الأسلحة التي كانت تتدبرها قيادة جبهة التحرير في الخارج، بل ساهم في تمكين إقامة مراكز عديدة موزعة على التراب المغربي لصناعة بعض الأسلحة في كل من تيطوان و"ثماره" والمحمدية والدار البيضاء وغيرها، كانت تشرف عليها عناصر من جيش التحرير الوطني وبعض الخبراء الأجانب أصحاب الاختصاص في المتفجرات والأسلحة الخفيفة. [2] كما ستسعى الثورة في مراحل لاحقة إلى إنشاء ورشات ومعامل لصنع الأسلحة أشرف عليها العقيد عبد الحفيظ بوصوف وقد أحيطت بالرعاية والسرية التامة. [3]

ولقد كانت عملية إنزال الأسلحة على متن اليخت دينا ناجحة للغاية، وبدأ التفكير مجددّا لتنظيم عملية استلام شحنة ثانية تقرر تنفيذها في صيف 1955، حيثربط محمد بوضياف اتصالاته بالإخوان المغاربة لتحديد موعد لقاء جمعه بشوراق حمدون وعباس المسيعدي بغرض وضع خطة محكمة تراعي فيها المزالق التي عرفتها المهمة مع عملية دينا، وجرى الاتفاق أن تكون الأسلحة هذه المرّة معبأة في صناديق محكمة الإغلاق لتسهيل الشحن والإفراغ ولتفادي أي طارئ، وحدّد المغاربة ساحل منطقة تعرف باسم حاسي الضرو لرُسّو السفينة، وعليه سارع محمد العربي بن مهيدي وشوارق حمدون ينسقان تحضيرا للموعد، وفي هذه المرة كانت السفينة تابعة لسلاح البحرية المصرية، وتدعى "فخر البحار" عبارة عن مطاردة بحرية بمدافع متحركة، ولما

---

[1]– زكي، مبارك: مرجع سابق، ص ص 152. 153.

[2]– محمد، قنطاري: **الثورة الجزائرية وقواعدها الخلفية بالجبهة الغربية والعلاقة الجزائرية المغربية إبان ثورة التحرير الوطني**" في – مجلة الذاكرة– العدد الثالث ، إصدار المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1995، ص ص 120 – 121

[3]– عاشور، سعيداني: "**لمحة حول معامل صنع الأسلحة بالمنطقة الغربية**"، في – مجلة الراصد– العدد الثاني. إصدار المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 2002– ص 39.

اقترب القاربان اتضح أن أحدهما غمرته مياه البحر بعد أن أثقل بالسلاح، وبعض الصناديق نزلت إلى عمق البحر، فأشار قائد المطاردة بالإسراع بإعادة الأسلحة بسبب استغراق وقت كبير دون إتمام المهمة، على أن يتم ترتيب موعد آخر لإفراغ الشحنة. وعاود محمد بوضياف الاتصال في إشارة إلى إمكانية معاودة المحاولة واختيار مكان آخر، وبالفعل حضرت السفينة البحرية المصرية وكان في انتظارها محمد بوضياف وعبد الحفيظ بوصوف، وتمّ إفراغ كامل الشحنة بنجاح، شحنة نقلت هذه المرة يقول أحمد بن بلة: "...ولم يعد الأمر يتعلق ببنادق موسكوتون (**Mousqueton**) ولكن بالبنادق الرشاشة، والرشاشات ومدافع الهاون والبازوكا، وقذائف اليد الدفاعية، وكمية كبرى من الذخيرة الحربية: أسلحة من صنع ألماني وانجليزي، كانت في معظمها جديدة، عصرية ومتقنة..." [1]

- **عملية اليخت انتصار:**

بعد النجاح الذي حققته عملية اليخت دينا، والمطاردة البحرية المصرية فخر البحار في إيصال شحنات الأسلحة إلى السواحل المغربية، شرع أحمد بن بلة ومحمد بوضياف في عمل منسق مع المناضلين والمقاومين المغاربة لجعل المغرب أرضا مفتوحة أمام الثورة الجزائرية ودعمها بالسلاح، وفي هذا الإطار سافر أحمد بن بلة إلى إسبانيا في 29 جويلية 1955 ليرتب إجراءات تسهيل شَحن كميات أسلحة وذخيرة، وفي يوم 21 سبتمبر كان اليخت قد غادر ميناء برشلونة الاسباني باتجاه السواحل المغربية،[2] وكان في انتظارها كل من بوضياف وشوراق حمدون في المكان المعروف بحاسي الضرو رفقة مجموعة من الرجال، ولم يتم الانتهاء من إخفاء الأسلحة التي استغرقت الليل كله، بينما غادرت السفينة في صباح يوم 1955/09/22 إلى عرض البحر المتوسط في طريقها والعودة إلى الاسكندرية، وقد تلقى فتحي الديب برقية تفيد نجاح العملية[3]. ولعل هذه الشحنة هي التي عزّزت العمل الثوري[1]، فمنذ بداية شهر

---

[1]– روبير ميرل: مرجع سابق، ص 100.

[2]– فتحي الديب: مرجع سابق، ص 119.

[3]– زكي، مبارك: **أصول الأزمة...**، مرجع سابق، ص 123، أنظر أيضا: فتحي الديب: مرجع سابق، ص 120.

أكتوبر 1955 في المنطقة الخامسة والجبهة المراكشية، ومكّنت عمليات جيش التحرير في 1955/10/4 من غنم 300 بندقية و50 مدفع رشاش ثقيل و 20 رشاش خفيف. [2]

وفي رسالة من المناضل محمد بوضياف إلى حمدون شوراق، يتعرّض فيها إلى الكفاح المصيري المشترك الذي قاده الثوار الجزائريون جنبا إلى أشقائهم المقاومين المغاربة والمراحل التي مرت بها عمليات الإمداد بالسلاح:" ....وهكذا تمت الأمنية، وتقوّى الصّفُ وتكاتفت المقاومتان، وابتدأ العمل المشترك في فاتح أكتوبر 1955 في جبال الرّيف وعُمالة وهران... أما فيما يخص الأسلحة، فقد تمت ثلاث عمليات:

أولها دينا – وقد تكلمت معك كثيرا على هذه الصفقة التي كانت مكونة من ثلاثمائة بندقية انجليزية، وعشر بنادق رشاشة، وبعض القنابل اليدوية، أخذنا منها الثلثين، والثلث الآخر رجع إلى إخواننا المغاربة، ونظمت العملية من لدن المقاومة الجزائرية مع "بركو محمدي"، ولم يحضرها من المقاومة المغربية سوى "اسعيد بونعيلات". وثانيها عملية فخر البحار التي تسببت في غرق "بركو محمدي" وعملنا في الليلة الأولى بالقارب الذي اشتريناه من مليلية عن بعض الإسبان، وكتب على محند بن خوذير أخ الحاج مصطفى حقا إن المقاومة المغربية ساهمت من بعد في المصاريف التي نتجت عن العملية، وبعد غرق "بركو محمدي"، رجع فخر البحار إلى البحر وذهب إلى برشلونة، ورجع منها بعد أسبوع وتمّت العملية باستخدام القوارب التي كانت على متنه، وبقي منها واحد عندنا، وكان عدد الأسلحة التي نزلت أكثر من الحصة التي أتت بها دينا، وأظن أنها كانت تقدر بخمسمائة بندقية وبنادق رشاشة وعدد من المتفجرات. والعملية الثالثة قام بها ما كنا نسميه "بالحاج علي"، وهي الباخرة التي أتت بالكمية الهائلة التي كان عددها ألف بندقية مع ذخيرتها وقنابلها وكانت الدفعة التي مكنتنا من تثبيت المقاومة سوى في المغرب الشرقي وجبال الريف وفي عمالة وهران. وأُذكّرك أن الحمولة كانت كبيرة و لا كانت لنا الإمكانيات لتنزيلها في ليلة واحدة، وهكذا استعملت كل بواخر الصيد التي كانت على القرب من عملية الإنزال

---

[1]– أنظر في ذلك التقرير السري: SHAT : 1H. 1678/D2 (5 pages)

[2]– فتحي الديب: مرجع سابق، ص 122.

ومن بعد ظلت في البحر كل النهار، ولم تتم العملية إلا في الليلة الأخرى.. تذكرّه وأتمِم، إنكّ كنت في قلب العملية...

من أخيك في الله وفي الوطن محمد بوضياف"[1].

وتواصل الدعم المغربي للثورة الجزائرية في مجال توفير السلاح إلى منطقة الغرب الوهراني والولاية الخامسة وحتى الولايات الأخرى، بعد ما احتضنها الشعب المغربي بحماسية وذلك بالاستيلاء على بعض القطع من الثكنات والمخازن الفرنسية والأمريكية المزروعة في مناطق مختلفة من المغرب، وأبدع بعض الحرفيين في صنع الأواني الفخارية في إخفاء الذخيرة والقنابل في أسفل القِلل وشحنها ضمن السلع المنقولة في عربات السكك الحديدية من المغرب إلى وهران، دون أن تنتبه إلى ذلك السلطات الاستعمارية الفرنسية التي شددت الرقابة في المعابر والممرات المختلفة، وتعزّزت المساعي وصور الدعم والتضامن بإنشاء مراكز لصنع الأسلحة في كل من بركان ووجدة والرباط وتيطوان والدار البيضاء والمحمدية والصخيرات وفقيق والناظور والقنيطرة وغيرها. [2]

ويشير أحمد بن بلة في مسألة التسليح دور المصالح الاستخباراتية الأمريكية في إطار استراتيجية مرتبة للمستقبل، أنها ساهمت في تسليح الثورة على الرغم من ارتباطاتها بحلف الأطلسي مع فرنسا وغيرها في إطار خطة دفاع عسكرية مشتركة وذلك من أجل الظفر بالمقابل، عندما يتحقق الاستقلال، وأيضا لأجل تحقيق مكاسب إيديولوجية بدعم العناصر المحافظة على حساب المنتسبين إلى المنظومة الاشتراكية.[3]

- **عملية السفينة أتوس:**

---

[1]– زكي، مبارك: **أصول الأزمة...**، مرجع سابق، ص ص 129. 130.

[2]– عبد القادر، بوباية: **تموين الثورة الجزائرية بالسلاح عن طريق المغرب الأقصى وفي عهد محمد الخامس.** في – مجلة الذاكرة الوطنية– إصدار المندوبية السامية لقدماء المقاومة وجيش التحرير المغربي– عدد خاص– 2005 ص ص 357– 366

[3]– روبير، ميدل: مرجع سابق، ص 103.

توصل أحمد بن بلة في صيف 1956 من توقيع صفقة شراء سفينة في العاصمة اللبنانية ببيروت لفائدة الثورة، خاصة وأن العمل الثوري في الولاية الخامسة كان بحاجة إلى المزيد من الأسلحة، وأن مئات عناصر جيش التحرير الوطني كان ينقصهم السلاح، والبحث عن سبل نقله بحرا أو حتى إنزاله بواسطة المظلات جوا في حال تعذر الأمر. [1]

وإذا كان إحراز كل من تونس ومراكش على استقلالهما مكسبا هاما وإضافة جديدة إلى رصيد حركات التحرير العربية والعالمية، فإنه في الوقت ذات سوف يُعمّق من الضغط الفرنسي على الثورة الجزائرية، ويجعل الجزائر وحدها في جبهة ضد الاستعمار الفرنسي، وعليه ارتحل أحمد بن بلة في عجالة إلى إسبانيا للقاء محمد الخامس الذي يقول أنه وجده مهتما كثيرا بعواقب إيقاف إطلاق النار المغربي على الجزائر: "... قد أبالغ بعض الشيء إذا قلت إني شعرت لدي بنوع من تأنيب الضمير في حقنا، هذا الإحساس يشرف كثيرا لأنه فيما يخصه، لم يكن له شيء يأخذه على نفسه. وانتهت محادثتنا بنتائج هامة، لقد وعدنا محمد الخامس، في غيبة المساعدة العسكرية المباشرة بمساعدة كبرى، لقد أعطانا تأكيدا صريحا بأن تكون الحدود المغربية في كل لحظة بالنسبة لنا حدودا صديقة، وممكنة العبور دخولا وخروجا للأسلحة والرجال..." [2]

ومن هذا الموقف وجدت الثورة عموما، والولاية الخامسة من الساحل عند مرسى بن مهيدي والسعيدية إلى فقيق وجنوبها مجالا واسعا لتلقي الدعم المادي والمعنوي. ولم يمنع تطور هذه الأحداث من تحضير شحنات أسلحة عُبِّئت على متن **(L'Athos)** وتسميتها السابقة **(Sant Brivels)** هي في الأصل ملك لشخص انجليزي الجنسية يدعى **(Sir All Press)**، وأوكل في بيعها لأحمد بن بلة رجلا انجليزيا يدعى "ستيوارت سوتر" **Stewart Souter** ، وقد لاحظ بن بلة قيمة **الآتوس** وأهميتها في دعم الثورة بالأسلحة لما تتوفر عليه من تقانة ملاحة بحرية تستخدم

---

[1]– نفسه، ص 161.

[2]– روبير، ميرل: مرجع سابق، ص 101.

السرعة في الإبحار، سيما وأنها برمجت لنقل مجموعات فيدائية أنهت تكوينها وتدريباتها في مجال الاتصالات باللاسلكي والمتفجرات، وفريق جاهز من الضفادع البشرية **(Les Hommes Grenouilles)** . وكان مُقرّرا أن تحتفظ **آتوس** بالراية البريطانية مسافة الرحلة، للتمويه والإفلات من رادارات المراقبة في عرض البحر، وإبقاء وثائق السفينة على الجنسية البريطانية. [1] وحصل في الوقت ذاته أن رتّب فتحي الديب خطة لشحن السفينة **ديفاكس** عند إتمامها مهمة رحلة تجارية في البحر الأسود، غير أن أحمد بن بلة فضّل أن تكون **الأتوس** مركبة الإبحار، ووافق فتحي الديب على الرغم من اعتراضه الشديد على الفكرة لاعتبارات موضوعية، وعليه كان وصول **آتوس** إلى ميناء الاسكندرية آخر سبتمبر 1956 واختير قائدا لها يوناني من أصول قبرصية يدعى **(Basile Mosehas)**، وهو صاحب خبرة واحترافية كافية في الملاحة والإبحار، نظرا لما قضاه من عمره قبطانا، وأن يتولى فتحي الديب ضمان سريته في إنجاز المهمة التي تضمنت شحن بنادق 303، 290 رشاش بريا 9 ملم– 250 رشاش برن 303، 50 مدفع هاون2، 05 هاون 3، 24 قاعدة هاون، 6 مدافع فيكرز **(Vickers)** و 20 بندقية 7.92 – 33 مدفع لافايت عيار 7.92 و 500 قنبلة وذخيرة متنوعة وعشر أجهزة صغيرة خاصة بالاتصالات اللاسلكية، ويضاف إليها تجهيزات كاملة خاصة بالضفادع البشرية ومستلزمات التفجير تحت الماء. [2]

ولقد أحيطت العملية بالسرّية والحذر الكبيرين، وكان فتحي الديب يُلُّح على عدم وقوع أية فلتة يمكن أن تُعرّض المَهمّة كلها للفشل، رغم أن دقائق معدودات فقط كانت كافية للسفارة الفرنسية لأن تتلقى بواسطة أحد جواسيسها الخبر الذي سرّبه إبراهيم النيال وهذا ما تم التأكد منه فيما بعد [3]. وأبحرت **آتوس** يوم 4 أكتوبر 1956 على أن يكون وصولها إلى مكان الإنزال المتفق عليه بعد ثمانية أيام والمسمى "خليج رأس داجوا". وكلّف الملحق العسكري المصري في العاصمة الاسبانية مدريد بإشعار

---

[1]– فتحي الديب: مرجع سابق، ص ص 251. 252.

[2]– – فتحي الديب: مرجع سابق: ص ص 254 – 255.

[3]– راجع تفاصيل القضية في فتحي الديب: مرجع سابق ص ص 257 – 258.

عبد الحفيظ بوصوف بقدوم **آتوس**، وموعد وصولها المحتمل إلى الغرب الوهراني، في وقت كانت الثورة تحتاج إلى مزيد من الأسلحة ليس فقط في الولاية الخامسة وإنما في كامل الولايات الأخرى، نظرا للإستراتيجية الجديدة القائمة على تكثيف وتعميم العمليات العسكرية، وضرب الأهداف الإستراتيجية الاستعمارية. [1]

بقي بن بلة وفتحي الديب يترقبان أخبار وصول **أتوس** في اليوم المنتظر أو بعده بيوم أو يومين، لكن الأخبار التي تناقلتها وكالات الأنباء صباح يوم 1956/10/17 أكدّت سقوط السفينة واحتجازها من طرف وحدات سلاح البحرية الفرنسية، والحاصل أن الحادثة خلفت وقعا وحسرة عميقين سيما وأن الحمولة كانت لتفتح جبهة عريضة في المنطقة الغربية من الجزائر، وقد قال في ذلك عبد الحفيظ بوصوف لما رآه من الانتكاسة في نفوس أفراد جيش التحرير الذين كلفوا بمهمة انتظار السفينة وإفراغها: "...لقد هزتنا النهاية المأساوية **لأتوس** غير أنها لم تنل من عزيمتنا إلى درجة تشكيكنا في صدق النتيجة بل على العكس من ذلك... كنّا نتساءل عما إذا لم يكن (نيكولا كوكاقيسيس) على وفاق مع بعض الأوساط المصرية طمعا في مزيد من المال، وتظاهر قائد العمالة بإيقاف الخائن والتحقيق معه، وبعد التظاهر بإيقافه مدة قصيرة، أطلق الفرنسيون سراحه، وقررت جبهة التحرير ملاحقته في كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا وفي الدول العربية، ولم تجد خلاصا إلاّ حين فرّ إلى جنوب إفريقيا وانخرط في جيشها مرتزقا، ومن ذلك انقطعت أخباره. [2]

واعتبارا من هذا التاريخ، ازداد تأكد الثورة من الاستراتيجية الاستعمارية الجديدة، على بتر وقطع كل قنوات الإمداد بالسلاح، وتكثيف الرقابة البحرية المشددة بإنشاء مراكز قيادة، وأخرى فرعية، مع تفعيل نظام دوريات الشواطئ وفي عرض البحار خاصة في المحيط القريب من وهران ومرسى الكبير. وطرح بوصوف ضرورة اتخاذ وتوخي الحيطة في العمل المستقبلي وأهمية أجهزة الإشارة والاتصالات السلكية

---

[1]– Messaoud, Maadad : Op.cit. P 49 . Voir aussi :

Mohamed, Harbi- Benjamin Stora : **La Guerre d'Algérie 1954 – 2004 la fin de l'amnésie, violences – représentation**. éditions Robert Laffont- Paris 2004. PP 191 – 193.

[2]– عبد الكريم، حساني: **أمواج الخفاء**، إصدار المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1995، ص ص 26. 27

واللاسلكية وأن مصير **أطوس** يعني الدخول في مرحلة خطيرة تطبعها القرصنة البحرية، ونوه بالدعم المصري الذي زوّد الثورة بأجهزة للإرسال فيما سبق كهدية من الحكومة المصرية إلى الثورة الجزائرية، لتشغيلها كمحطات إذاعية في كل من وهران والجزائر وقسنطينة، وأن الوقت حان للاعتماد على النفس في التجهيز العسكري.. [1].

وفي الوقت الذي كانت الثورة تترقب وصول **آتوس**، كان عبد الحفيظ بوصوف عقد اجتماعا تضمن جدول أعماله مسألة تحرير منطقة من تراب الجزائر جرى الاتفاق عليها من طرف لجنة الستة فيما أسمته بالمنطقة المحررة كلية، وعليه جاء القرار بالشروع في تحرير الجزء الغربي، وتجسيدا لمنظور الدولة تَكونُ مركزا لهياكل جبهة التحرير الوطني وجيشها، وأضيف لجدول الأعمال قضية تنسيق الولاية الخامسة مع باقي ولايات الثورة، وكان بوصوف يردّد خلال الاجتماع مقولة يبدو أنها أثرت عميق الأثر في الحضور نصها: " أقل قدر من الثقة، من أجل أكبر قدر من الأمن". وعليه أفضى المجتمعون إلى وضع تصور عملي لاحتياجات الثورة من الأسلحة، وشمولية العمل الثوري واستهداف المراكز والقواعد الفرنسية وبحث إمكانية إتاحة الاتصالات بين الولايات تحقيقا للتنسيق العسكري في إطار مشروع الاتصالات السلكية واللاسلكية. [2]

كما حدّد عبد الحفيظ بوصوف العمل بالاستراتيجية الجديدة، التي تقوم على إمداد وحدات جيش التحرير الوطني بالاعتماد على القواعد الخلفية للثورة في التراب المغربي و انطلاقا من التراب الاسباني، والشروع في تكوين مخابرين جزائريين يختصون في سلك الاتصالات، وإشراف جيش التحرير الوطني على التدريب والتكوين، إلى جانب بحث سبل التربص في مجال مواجهة الجوسسة. [3]

---

[1]– نفسه ، ص 28.

[2]– عبد الكريم، حساني: مرجع سابق، ص ص 24 25. أنظر أيضا: بوبكر، حفظ الله:**التموين والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية 1954 – 1962.** أطروحة دكتوراه كلية العلوم الانسانية والحضارة الاسلامية– جامعة وهران 2005– ص 259.

[3]– عبد الكريم، حساني: مرجع سابق، ص 29

وإذا كانت عملية **آتوس** فشلت في تحقيق أهدافها سيما من حيث الوقع العميق الذي خلفته على نفسية المناضلين وجيش التحرير الوطني، على مستوى جبهات الثورة في الداخل، فإن الأمر قد أثر على العلاقة بين قيادات الثورة، ذلك أن الإخفاق لم يكن مستصاغا من الناحية المبدئية والعملية من جهة، وأيضا لأن التطورات التي شهدتها الثورة في صيف 1956 أوجدت ما وصفه قادة الثورة في الداخل تقصيرا في قضية الإمداد بالسلاح من لدن قيادة الثورة في الخارج والأمر هنا كان يشير إلى بن بلة أحمد أولا وبقية أعضاء الوفد [1] .

كما كانت تصل أحمد بن بلة الرسائل من قادة الثورة تطلب المزيد من الأسلحة وحرص بن بلة في كل مرة على تفعيل كل الشبكات سواء على الجبهة الشرقية أين تجلى الدور المصري والليبي والتونسي، أو على الجبهة الغربية انطلاقا من التراب المغربي فضلا عن الشبكة الأوربية، ويبقى الدور المصري رائدا في مسألة الدعم بكافة أشكاله للثورة، وبن بلة المحور الذي يؤدي أدوار التنسيق وأداء الجهد في ربط الاتصالات والتنقل عبر العواصم، والمخاطر التي أحاطت به نتيجة ملاحقته من طرف المصالح الاستخباراتية الفرنسية في مصر وإيطاليا وغيرها[2]. ولم يقتصر الإمداد عن طريق البحر رغم التحديات المفروضة والتضييق الاستعماري، بل ظل بنفس الحيوية أو أكثر عن طريق البحر عبر الحدود التونسية والليبية، ولاحقا من أقصى الجنوب الغربي الجزائري **(جبهة مالي)**. واستطاعت قيادة الثورة في الخارج أن تنجح في نقل الأسلحة جوا محمولة في الطائرات، حيث حَصَل أن نقلت شحنات من ليبيا إلى الغرب الجزائري، وأخرى من أوربا، إذ نقلت طائرات بريطانية صناديق وأكياس لمزروعات تجارية أخفيت بداخلها الأسلحة، وفي إحدى المرّات حطت طائرة على متنها أسلحة موجهة للثورة في إحدى المطارات الفرنسية بكوت آزير في عملية نزول اضطراري، وتمّ

---

[1]– Redouane Ainad, Tabet: **Guerre d'Algérie…**, Op.cit P 201.

[2]– لقد سبق أن تعرض أحمد بن بلة لمحاولات قتل استهدفته في العديد من البلدان دبرتها أجهزة الجوسسة الفرنسية وغيرها ومنظمة إجرامية تعرف باليد الحمراء التي وظفت Jean David وهو مستوطن فرنسي يعيش في تونس لملاحقته في ليبيل وقتله. راجع ذلك في: روبير. ميرل: مرجع سابق الصفحات 106–107–108–109–110 .

تصليح عطبها وأقلعت بعدها إلى إسبانيا دون انكشاف الأمر وكانت الشحنة جاهزة للتمرير عبر الحدود الغربية.

وما يمكن الإشارة إليه أن مسألة الإمداد بالسلاح قد عرفت تحولات هامة ومرّت بمراحل مميزة، إذ كانت المرحلة الأولى تعود في جذورها إلى المنظمة الخاصة وتطورت مع اندلاع ثورة التحرير، بعدها أشرفت على جلّ عملياتها قيادة الثورة في الخارج وعلى رأسها أحمد بن بلة. غير أن سنة 1956 سوف تحمل الكثير من الأبعاد العميقة خاصة مع انعقاد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 وحادثة اختطاف الطائرة في 22 أكتوبر 1956 [1]، واشتدداد عضد الثورة وتكثيف عمليات وحدات جيش التحرير الوطني، ومن جهة أخرى ردود الفعل الاستعمارية إزاء انتصارات الثورة.

ففي 20 أوت 1956، انعقد مؤتمر الصومام بحضور المسؤولين العسكريين عن المناطق الخمس باستثناء بن بولعيد الذي استشهد في شهر مارس 1956، وفي غياب أعضاء الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني، وأبرز ما انبثق عنه الهيكلة السياسية والإدارية والعسكرية للثورة، بإعلان المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) الهيئة التشريعية للثورة، ولجنة التنسيق والتنفيذ (CCE) وهي بمثابة الهيئة التنفيذية، فضلا عن صياغة عن هيكلة جديدة لجيش التحرير الوطني إقليميا وعسكريا. [2]

ومن الناحية التنظيمية، فإن المجلس الوطني للثورة يعتبر أعلى سلطة من حيث تحديد توجهات وسياسة جبهة التحرير الوطني في الداخل والخارج، ومن صلاحياته المباشرة تعيين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ باعتبارها الجهاز التنفيذي، وقد ضمت كل من عبان رمضان، العربي بن مهيدي، بلقاسم كريم، بن يوسف بن خذة وسعد دحلب، وهم الأعضاء الذين تمّ تعيينهم في أشغال مؤتمر الصومام، وأصبح الأعضاء الخمسة المسؤولين المباشرين عن العمل الثوري. وخلال المؤتمر عرض عبان رمضان حوصلة عن سير الثورة وتطورها، من حيث تعداد جيش التحرير في كل

---

[1]– Alain, Decaux : « **Détournez l'avion de Ben Bella »**, in – Historia magazine- N° 451, Juin 1981- P 58

[2]– محمد ، عباس: **ثوار عظماء**، ط1، مطبعة دحلب، الجزائر 1991، ص 264.

منطقة، والوضعية العامة في قضية الأسلحة، وعلى ضوء عرض الحال طُرحت مسألة التسليح كمهمة أوكلت لقيادة الثورة في الخارج وعلى رأسها أحمد بن بلة، ويبدو أن عبّان رمضان وجه انتقادات تعبّر عن تقصير حاصل في تزويد الثورة بالسلاّح، برغم الجهود المبذولة والمتاعب والمخاطر التي رافقت بن بلة ورفاقه في مصر وخلال تنقلاتهم المتكررة نتيجة الملاحقة من طرف مصالح الاستخبارات الفرنسية والشبكة الأمريكية التي استهدفت اغتيالهم أكثر من مرة. [1]

ومن بين ما قام به عبان رمضان بناء على تزكية أعضاء المجلس الوطني للثورة، تعويض قيادة الثورة في الخارج بممثلين جدد على رأسهم الأمين دباغين الذي تحوّل إلى القاهرة في نفس الوقت الذي كان فيه فتحي الديب عن الجانب المصري وأحمد بن بلة يرتبان عملية شحن السفينة آتوس بالأسلحة الموجهة للثورة، انطلاقا من المنطقة الخامسة على الحدود الغربية للجزائر، وهي العملية التي اصطدمت بالقرصنة الفرنسية وحجز كميات الأسلحة. والحاصل أن ما وقع للسفينة **أتوس** حصل في وقت غير مناسب سيما في ظل الملاحظات التي وجهها عبان للوفد الخارجي تتهمه بالتقصير، دون أن يؤثر ذلك على مهمة التسليح على الجبهتين الشرقية والغربية من الجزائر وفي ذلك يقول بن بلة:" .. بيد أنني واصلت إرسال السفن المحملة بالسلاح إلى الساحل الريفي، لحظوظ مختلفة في النجاح، ولكن أيّا منها لم يكن بالنسبة لنا نكبة كما كانت سفينة **لاتوس** "**L'Athos**" ، التي اختطفتها كما هو معروف البحرية الفرنسية، لقد كنت أقدرّ أن هذا النشاط السّري القوي الذي يترتب من هذه العمليات لن يمرّ، عليّ بدون مفاجآت وأخطار"[2].

---

[1]– أنظر في ذلك: فتحي، الديب: مرجع سابق، ص 250. وأيضا: روبير، ميرل: مرجع سابق، ص ص 104 . 105 وفي ذلك يقول بن بلة أنه بينما كان يطارد الشبكة الأمريكية، كان مطاردا من طرف المخابرات الفرنسية، التي ظهرت لأول مرة في القاهرة عام 1956 حيث أدخل الشاويش طردا وهو في مكتبه اتضح أنه قنبلة وسرعان ما انتبه للأمر، واستعجل بإخراجها حيث أحدث انفجارها في الشارع دويا مرعبا...

[2]– روبير، ميرل: مرجع سابق، ص 101.

وإذا كانت سفينة **أتوس** ضحية القرصنة البحرية الفرنسية، فإن الثورة تلقت ضربة أخرى عن طريق القرصنة الجوية عندما اعترض سلاح الطيران الحربي الفرنسي في يوم 22 أكتوبر 1956، الطائرة التي كانت تنقل أحمد بن بلة وحسين آيت أحمد، ومحمد بوضياف، خيذر ومصطفى الأشرف[1]، وكان أعضاء قيادة الثورة في الخارج قد التقوا قبلها العاهل المغربي محمد الخامس بالمغرب بعد مشاورات جمعتهم مع الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة في إطار مساعي لتسوية المسألة الجزائرية مع الرسميين الفرنسيين، على أن يكون اللقاء بتونس، غير أن السلطات الاستعمارية الفرنسية خطفت الطائرة وحوّلتها اضطراريا على مطار الجزائر أين ألقي عليهم القبض.[2]

لقد هلّلت الإدارة الاستعمارية الفرنسية بنجاح عملية الاعتقال واعتبرتها نهاية مؤكدة للثورة، وضربة لمصر الناصرية التي كانت تصفها بالمتواطئ مع بن بلة. وأُخضع المختطفون للاستنطاق وأبشع الضغوطات النفسية من طرف قادة مصالح الشرطة القضائية وضباطها بالجزائر العاصمة، قبل حبسهم في سجن باريس، ومن ثم تحويلهم إلى عدة سجون فرنسية أخرى[3]. وبعد أسبوع واحد فقط من عملية الاختطاف، أقدمت كل من فرنسا وبريطانيا وإسرائيل على مهاجمة مصر، وكانت مشاركة الفرنسيين في العدوان تأكيدا على انتقامهم من موقف عبد الناصر من الثورة الجزائرية، حيث كان الأمر محل إعجاب واغتباط من لدن الضباط الفرنسيين الذين أبدوا السخرية والإهانة لأحمد بن بلة ورفاقه حيث يقول في هذا الأمر:" ... كنّا في يوم 29 أكتوبر، وكانت فرنسا وبريطانيا قد هاجمتا مصر، فزارنا عقيد وشرح لي بأن فرنسا وبريطنيا ستصفيان حسابات ناصر، بعد أن صُفّيت حساباتنا نحن. وبالتالي لن تبقى في مصر والجزائر ثورة، وسيعود كل شيء إلى النظام...، وسمحت لنفسي أن أشرح له بدوري،

---

[1]– - Messaoud, Maadad : Op.cit. P50

[2]– للتفصيل راجع: فتحي الديب: مرجع سابق، الباب السادس، الصفحة 263 وما يليها.

[3]– للتفصيل في موضوع الاختطاف والسجن، راجع الفصل الخامس: **الأسر** في روبير، ميرل: مرجع سابق، ص ص 111 إلى 130. وأيضا فتحي الديب: مرجع سابق: الباب السادس، **اختطاف بن بلا وزملائه نقطة تحول تاريخي في مسيرة تاريخ الجزائر**، الصفحة 261 وما يليها.

بأن ثمة "قوى" غير "القوة"، هناك الرأي العام، والوضع الدولي، ومطامح الجماهير، وقلت له إن الثورة الجزائرية تجاوزت المرحلة التي يرتبط فيها مصيرها بمصير أربعة أو خمسة مسؤولين، وبأن شيئا لم يكن قد بلغ نهايته، بل بالعكس إن كل شيء كان في بدايته، فهزّ رأسه استخفافا، وكان دائما يعود لنفس نقطة البداية: لم يعد هناك لا ناصر ولا بن بلة..." [1]

وإذا كانت السلطات الاستعمارية الفرنسية السياسية والعسكرية قد اعتبرت المختطفين الخمسة تصفية أكيدة لما أطلقت عليه المشكل الجزائري، مثلما كانت تشيع في وسائل الإعلام المختلفة، وأن الضربة الموجهة لعبد الناصر تؤكد أكثر الادعاءات الفرنسية ومن ورائها حليفاتها في حلف شمال الأطلسي، فإنه من الناحية الواقعية والعملية لم تزدد الثورة سوى إصرارا وتحديا وقوافل السلاح يجري تمريرها على الجبهتين الشرقية والغربية.

3- تمرير الأسلحة عبر الحدود الغربية بعد 1956:

كانت الثورة قد استفادت قبل عملية اختطاف الطائرة التي كانت تنقل الوفد الخارجي من المغرب الأقصى إلى تونس من كمية معتبرة من السلاح والذخيرة على متن السفينة **ديفاكس** التي أبحرت يوم 26 جويلية 1956، وذلك بناء على القرار الذي اتخذه كل من أحمد بن بلة وفتحي الديب بالتنسيق مع قادة الثورة في المنطقة الخامسة وعلى الجبهة الشرقية، بتجميع شحنات أكبر من السلاح والتركيز على القطع الرشاشة المضادة للطائرات[2]. وقد وُجّهت الشحنة الثامنة للمنطقة الخامسة ومنطقة القبائل، تضمنت 2000 بندقية عيار 303، 50 سلاح رشاش لويس م، 21 قطعة مدفع هوتشكس 8 ملم، 100 رشاش بريتا 9 ملم، 656 سلاح رشاش إيطالي، 100 بندقية عيار 7.5 ملم، 10 مدافع **(Vickers)** عيار 303، 2000 قنبلة يدوية، 100 متر فتيل سريع الانفجار و 50 مفجر كهربائي وغيرها من الذخيرة المتنوعة. في حين كانت

---

[1]- روبير بيرل، مرجع سابق، ص 124.

[2]- عبد المجيد، بوزبيد: مرجع سابق، ص ص 93. 94

الشحنة الأخرى موجهة للجبهة الشرقية، كما حدّد مكان الإنزال في منطقة الريف المغربي مع المناضل الجزائري علي محساس بعد الانتهاء من الإنزال بالنسبة للشحنة الأولى على الشواطئ الليبية وذلك بعد الاتصال بالمُلحقين العسكريين المصريين في طرابلس ومدريد[1].

وبمغادرة **ديفاكس** المياه باتجاه منطقة زوارة الليبية ، عاد أحمد بن بلة إلى القاهرة والتقى عشية يومها بالدكتور تيجيني هدام في اجتماع مع فتحي الديب الذي لم يكن يعرفه، وقدّمه بن بلة للمصريين على أنه من بين الثوريين المخلصين والثقاة الذين يمكن الاعتماد عليهم، وأن مجيئه إلى القاهرة كان برغبة من أحمد بن بلة كي ينوب عنه في كل ما يراه مناسبا كلما اضطرته الظروف إلى السفر ، كما تضمن الاجتماع عرض الرسالة التي بعث بها المسؤول العسكري عن الشمال القسنطيني بعد أن استلمها بن بلة صباح يوم 26 جويلية 1956 يطلب فيها المزيد من الأسلحة الرشاشة الأوتوماتيكية، وهو ما تم شحنه على متن **ديفاكس**، وأطلعه على الوضع في الداخل وتطور الثورة بشيء من الارتياح والطمأنة[2]. وبعد الانصراف من الاجتماع انزوى فتحي الديب و بن بلة لدراسة خطّة لاستقبال مجموعة من المناضلين الجزائريين المستقدمين إلى مصر بهدف تكثيف تدريبهم ليكونوا بعد فترة مدربين مختصين في المتفجرات، ودفعة أخرى للتكوين في مجال اللاسلكي.

وفي اليوم الموالي وصلت أحمد بن بلة أخبار من ليبيا مفادها أن محمد بوجملين الممثل السابق للسيد فرحات عباس بالقاهرة، قام بإرسال شحنة أسلحة جوّا من أوربا باسم رئيس الغرفة التجارية بطرابلس، وكان بوجملين ربط اتصالات مع جمعية يطلق عليها أنصار السلام يبدو أنها أعربت استعدادها للوقوف إلى جانب ثورة الجزائر، واستعدادها أيضا لتوفير السلاح، غير أن فتحي الديب أخطر بن بلة بناء على معلومات المخابرات المصرية بصلات جمعية أنصار السلام بالمصالح الاستخباراتية الأمريكية، ونشاطاتها المشبوهة، وأن التعامل معها سوف تتجرّ عنه

---

[1]– فتحي الديب: مرجع سابق، ص 239

[2]– نفسه، الصفحة نفسها.

مخاطر كبيرة للثورة ويتيح لا محال سبل اختراقها، وبعد التحريات التي باشرتها المخابرات المصرية اتضح من الأمر أنه مؤامرة مدبرة وأن الشحنة هزيلة وغير حيوية. [1]

وفي الوقت نفسه تقدمت السلطات الرسمية في تونس بعرض عبر رسالة موجهة إلى أحمد بن بلة، يفيد نيتها في المساهمة بنقل شحنات سلاح باتجاه الشواطئ التونسية في مرحلة أولى، قصد تحويلها إلى الجبهة الشرقية، وكان واضحا من الإجراء الذي أرادته تونس نية حسنة إزاء الثورة الجزائرية أنها رسالة إلى الجزائريين قصد إنهاء تعاملهم وتعاونهم مع صالح بن يوسف، ولم يكن ذلك ليمنع أحمد بن بلة عن التنويه بالمبادرة لتبيِين الأمر، وتم تكليف العناصر الكفؤة لتنفيذ الخطة. [2]

ومباشرة بعد الإعلان عن تأميم قناة السويس، طلب الرئيس جمال عبد الناصر لقاء وفد الثورة في القاهرة، واستقبل يوم الفاتح من شهر أوت 1956 بإقامته كل من أحمد بن بلة، فرحات عباس، أحمد فرنسيس، أحمد توفيق المدني وعبد الرحمن كيوان وكان برفقتهم فتحي الديب، وقد استقبلهم استقبالا مميزا قام خلاله بن بلة بتهنئة الرئيس على قرار تأميم القناة، وشكره على دعم مصر ومساندتها للثورة وطرح الرئيس دور القيادات الجزائرية في المرحلة المقبلة لصد المناورات والاستراتيجيات الاستعمارية مع تكثيف العمليات الثورية، وأعلن عن تقديم مبلغ مليون و 250 ألف جنيه لصالح الثورة. [3]

وإلى جانب المبلغ المالي أضاف عبد الناصر أنه سيوفر حاجة الثورة من حيث السلاح والذخيرة والمعدات الحربية، التي يتم صرفها من مخازن الجيش المصري بلا مقابل، ولقد أثار هذا الموقف النبيل لدى بن بلة ورفاقه مزيدا من التقدير والعرفان لمصر وشعبها: "...وخرجنا من الجلسة والسعادة مُرتسمة على وجه الجميع بعد ما تمّ

---

[1]– فتحي الديب: مرجع سابق، ص 240

[2]– نفسه، الصفحة نفسها.

[3]– نفسه، ص 241.

لهم لقاء عبد الناصر الذي سمعوا عنه الكثير ولم يتصوروا أن يكون إيمانه بالتحرر العربي على هذه الدرجة من القوة التي لمسوها..." [1].

وكان هذا اللقاء حافزا معنويا قويا لبن بلة ورفاقه، حيث تم بعد فترة قصيرة ترتيب ربط وشحن كمية هامة من سلاح الهاون 81 ملم، ودانات الهاون عيار 81 ملم من المملكة العربية السعودية بأمر من الرئيس عبد الناصر وفقا لعمل منسق مع الملك السعودي، وشحنة ذخيرة معتبرة و 30 قطعة سلاح هاون وألفين قنبلة يدوية و 15 جهاز لاسلكي، 11 منها للمنطقة الخامسة وحدها، وتحوّل بن بلة إلى ليبيا للنظر في العرض التونسي وترتيب خطة الإنزال مع قادة الثورة في الشمال القسنطيني[2].

ومن الواجب الإشارة إلى أن استقلال كل من المغرب الأقصى وتونس قد ساهم في تخفيف الضغط على وحدات جيش التحرير الوطني على الحدود في الغرب الجزائري كما في الناحية الشرقية، وحتى دولة إسبانيا لم تكن تضايق كثيرا عمليات نقل الأسلحة التي كانت تتم عبر الناظور وسبتة ومليلية، مثلما حصل مع السفينة ديفاكس التي دمرتها البحرية الإسرائيلية في أكتوبر 1957 أثناء رحلتها إلى سوريا محملة بالأسلحة، وقد تأثر لذلك العقيد عبد الحفيظ بوصوف الذي أقنعته نجاحاتها في تزويد الولاية الخامسة بالأسلحة انطلاقا من مدينة سبتة[3].

وحتى مكتب جبهة التحرير الوطني في المغرب الأقصى برئاسة السيد محمد خير الدين ساهم في دعم الثورة من حيث جمع الأموال واحتضان المناضلين والمنتمين الشباب إلى صفوف جيش التحرير الوطني في مراكز تدريب أقيمت خصيصا لفائدة الثورة، وهي منتشرة عبر مناطق مختلفة من المغرب وأخرى لصناعة الأسلحة وحفظ العتاد ومراكز للمصالح الطبية.

---

[1]– فتحي، الديب: مرجع سابق، ص 242.

[2]– نفسه، الصفحة نفسها.

[3]– عبد المجيد بوزبيد، مرجع سابق، ص 98.

وأما وفد جبهة التحرير الوطني في أوربا التي يرأسها الدكتور إدريس، نجحت في الحصول على كميات من الأسلحة الألمانية والبريطانية الصنع من تشكوسلوفاكيا بدعم من مصر بلغت قيمتها مليون دولار ووصلت الجزائر في بداية شهر ماي 1957.

وأقنعت **أتوس وديفاكس** بمصيريهما العقيد عبد الحفيظ بوصوف قائد الولاية الخامسة بضرورة صياغة استراتيجية جديدة لتطوير أساليب تمرير السلاح، بالاعتماد على القواعد الخلفية في المغرب وفي التراب الاسباني وتغطية عمليات الإمداد بفضل شبكة إطارات مختصة في الاتصالات اللاسلكي والاستعلامات[1]، غير أن ذلك لم يمنع من المحاولة مرات عديدة تزويد الثورة وإمدادها بالسلاح عن طريق البحر على الرغم من أن كثيرا من السفن تعرض للقرصنة البحرية الفرنسية، والحجز مثلما حصل للمركبة **خوان إلوكا Juan Illueca** ، حيث تكلفت شركة نقل بحرية إسبانية للسلع والمنتوجات، في شهر ماي 1957 وفق عقد تم توقيعه بين شركة ملاحة مصرية وشركة مغربية مقرها تيطوان، لنقل 330 طن من الأسلحة المختلفة مخبأة داخل صناديق. وبعد ضمان كامل إجراءات الإبحار المعمول بها، انطلقت السفينة خوان لوكا يوم 3 جوان 1957 باتجاه مليلية المدينة الساحلية المغربية الواقعة تحت السلطة الإسبانية، كما تم إخطار القيادة السياسية المغربية لتسهيل مهمة إفراغ الحمولة على المسؤولين العسكريين الجزائريين في الولاية الخامسة في القاعدة الخلفية بالمغرب. غير أن الأمور انقلبت إلى إخفاق للعملية بعدما حجزت المصالح الأمنية الإسبانية والجمركية في الميناء كل الحمولة إثر انكشاف أمرها إذ سقط صندوق واتضح ما كان بداخله من أسلحة. ورغم المحاولات للتدخل لدى السلطات الاسبانية في مليلية، إلا أنها لم تغظ النظر واكتفت باتخاذ إجراءات تقضي بإعادة الصناديق المشحونة إلى مُصدّر السلع، وتفاجأ الجميع يوم 2 جويلية 1957 بحشد من قوات البحرية الفرنسية في مكان رسوِّ السفينة وحجز ما يمثل 6 مرات حجم حمولة **أتوس**، أي 2351 صندوق يحمل

[1]– عبد الكريم حساني: مرجع سابق، ص 30.

3000 بندقية، 3.6 مليون خرطوشة، 550 سلاح رشاش، 1595 مسدس رشاش و 2.28 مليون قطعة من الذخيرة المتنوعة. [1]

وكذلك كان الأمر بالنسبة للسفينة الاسكندنافية **سواني Swannee** التي كانت تنقل شحنة من الأسلحة المختلفة بلغت 300 طن، وقد حجزتها السلطات الاستعمارية الفرنسية في آخر جوان 1957 قريبا من ميناء **Villa Sanjurjo** [2].

- **حجز السفينة سلوفينيا:**

شحنت السفينة **سلوفينيا Slovenya** اليوغسلافية المنشأ كميات هامة من الأسلحة موجهة للثورة، كان مقررا استلامها من طرف عناصر جيش التحرير الوطني على الحدود الغربية وتمريرها إلى الولاية الخامسة. وكانت الحمولة تضم: 95 طن من الذخيرة المتنوعة، 300 بنغالور، 200 قطعة سلاح MG 34، 1500 سلاح ألماني، 600 قذيفة مرفع هاون، 15 مدفع هاون 81ملم، و 3000 بندقية **Mauser**، 15 قطعة سلاح **Mortiero** و 48 بازوكا، وفي يوم 18 جانفي 1958 اعترضتها الفرقاطات المطاردة التابعة لسلاح البحرية الفرنسية وأجبرتها على التحول إلى ميناء وهران وحجز كل الأسلحة التي كانت على متنها[3].

- **المركبة غرانيتا Granita:**

تعرضت السفينة **غرانيتا** الدنماركية للحجز بعد أن اعترضتها قوات البحرية الفرنسية في عرض مياه الأطلسي يوم 25 ديسمبر 1958، عندما كانت تقترب من السواحل الغربية للمغرب وهي محملة بأربعين طن من المتفجرات لصالح الثورة.

---

[1]– عبد المجيد، بوزبيد: مرجع سابق، ص ص 103. 104، أنظر أيضا:
Messaoud, Maadad : Op.cit. PP76.92

[2]– محمد، صديقي: مرجع سابق، ص 26 وأيضا : Messaoud, Maadad :Op.cit . P 75

[3]– Messaoud, Maadad : ibid. P 99. Voir aussi : Fabienne, Mercier- Bernadet : **« L'affaire du Slovenija »**, in – Guerre d'Algerie Magazine, N° 3, Mai – Juin 2002, P 13.

- **السفينة ليديس LIDICE :**

هي الأخرى وقعت في يد السلطات الاستعمارية الفرنسية في 8 أفريل 1959، وفي الأصل **ليديس** تشكوسلوفاكية طاردتها البحرية الفرنسية وحجزت كامل حمولتها التي كانت تضم أزيد من 580 طن من الأسلحة والذخيرة المتنوعة وهي في طريقها باتجاه الحدود الغربية. [1]

- **حجز السفينة تيغريتو Tigrito:**

على غرار جميع السفن المحملة بالأسلحة للثورة ذات الجنسية الأوربية، فإن **السفينة تغريتو** من جنسية بنمية **(Panama)** تعرضت لعملية قرصنة من جانب قوات البحرية الفرنسية والحجز يوم 28 سبتمبر 1961 وكان ضمن كمية الأسلحة المحجوزة 300 بندقية رشاشة، و 600 خامل ذخيرة ونحو ثلاثة ملايين خرطوشة عيار 9 ملم. [2]

وإذا كانت جميع هذه السفن الموجهة لتموين الثورة بالسلاح قد تعرضت لعمليات المطاردة والقرصنة البحرية الفرنسية في حوض البحر الأبيض المتوسط فإن السفينة **راورتجون** استطاعت أن تفلت من الرقابة الفرنسية، وأن تصل إلى الساحل المغربي في شهر فيفري 1961 وكانت في مجموع حمولتها موجهة للولاية الخامسة، كما جرى بين مفوض جبهة التحرير بالقاهرة محمد القادري التنسيق مع حكومة مصر، وتدخل محمد الخامس عن الجانب المغربي لاستلام الشحنة وتسهيل تمريرها إلى الحدود مع الجزائر، وعن طبيعة الأسلحة المسجلة: خمسة آلاف قطعة سلاح رشاشة عيار 7.62ملم، أربعة آلاف سلاح رشاش من النوع الصغير عيار 7.8مام، ثلاثة ألاف رشاش عيار 7.6ملم، مليونان ونصف طلقة عيار 7.6ملم، أربعة ملايين طلقة عيار 7.6 ملم وذخيرة متنوعة بلغت في حجمها الإجمالي 244 طن. [3] وطالت عملية القرصنة سفن

---

[1]– Messaoud, Maadad : Op.cit. P 296.

[2]– عبد المجيد، بوزبيد: مرجع سابق، ص 105.

[3]– حفظ الله، بوبكر: مرجع سابق، ص 264

أخرى منها السفينة **Typhon** و **Burja** و**Monte Cassino** وسفينة **le Biesboch**، و**Las Palmas**، ناهيك عن مطاردة مصالح **SDECE** واغتيال الأجانب المتعاملين مع الثورة في مجال التموين بالسلاح.[1]

كما لعبت مصالح الاستخبارات والجوسسة الفرنسية دورا كبيرا في إفشال العديد من العمليات، بما في ذلك إثارة التغير الواضح في الموقف الاسباني الذي كان يُظهر في بعض المرات التغاضي عن مسألة تمرير الأسلحة عبر الريف المغربي والمرونة في التعاطي مع هذه المسألة، غير أن بعض التقارير الاستخباراتية التي حصلت عليها مدريد من السلطات الفرنسية أكدت لدى الإسبان المخاوف والشكوك في ما يخص عمل تنسيقي بين جيش التحرير الوطني ALN وجيش التحرير المغربي لضرب المصالح الاسبانية والفرنسية. [2] وأمام هذا التضييق فكرت قيادات الثورة في استراتيجية جديدة لضمان استمرار التزويد بالأسلحة عن طريق صناعتها.

4- مصانع الأسلحة التابعة للثورة في المغرب:

- مصنع الأسلحة **بتيطوان:** أقيم سنة 1958 واختص بصناعة القنابل الانجليزية والمتفجرات.

- مصنع **بوزنيقة:** بدأ العمل به عام 1959 ومن الأسلحة التي تمّ تصنيعها به قنابل على النموذج الأمريكي والبنغالور.

- مصنع **تمارة:** وفيه صممت وصنعت الأسلحة الرشاشة الصغيرة من نوع 49 MAT والأسلحة البيضاء اعتبارا من سنو 1960.

- مصنع **الصخيرات:** بدأ تشغيل منذ 1960 على تصميم وصناعة مدافع الهاون عيار 45 وأنواع المتفجرات.

- مصنع **المحمدية:** هو الآخر فتح عام 1960 وأنتج مدافع الهاون عيار 60 و 80 والبنغالور والألغام (Les Mines).

---

[1]- مصطفى بن عمر، مرجع سابق، ص 208

[2]- حفظ الله، بوبكر: مرجع سابق ، ص 267.

– مصنع **الدار البيضاء:** شرح منذ عام 1960 في صناعة أسلحة البازوكا (Bazooka) والأسلحة الرشاشة من نوع MAT 49 وأنواع المتفجرات والألغام والسلاح الأبيض. [1]

وإلى جانب مصانع الأسلحة هذه سوف تستفيد الثورة الجزائرية من عدة مراكز للتموين بالأسلحة وتخزينها منتشرة في مناطق مختلفة من المغرب الأقصى أهمها:

- مركز **الناظور**: مركز الأسلحة والتموين.
- مركز **وجدة:** كخزان للأسلحة والذخيرة المتنوعة.
- مركز **فقيق (Figuig):** لتخزين الأسلحة وتمريرها إلى جنوب الولاية الخامسة.
- مركز **بركان:** هو الآخر مركز تخزين السلاح.
- مركز **القنيطرة:** خاص بتخزين مختلف أنواع الذخيرة الحربية
- مركز **الرباط:** للتموين العام بالذخيرة
- مركز **الدار البيضاء وطنجة وتيطوان** لاستقبال الأسلحة وتخزينها في مرحلة أولى قبل شحنها وتمريرها برّا إلى قيادة الولاية الخامسة. [2]

وإلى جانب المصانع والمراكز أين كانت تصنع وتخزّن الأسلحة في التراب المغربي وهي معروفة، وجدت أيضا مصانع وورشات لصناعة الأسلحة على الحدود الغربية ويبدو أنها أحيطت بالسرية حتى من جانب العديد من إطارات جيش التحرير الوطني الذين لم يكونوا يعلمون بأمرها إلا بعد الاستقلال، وكانت هذه الورشات قد أنتجت أسلحة خفيفة وثقيلة متنوعة بالإضافة إلى المتفجرات. [3]

---

[1]– زكي، مبارك: مرجع سابق، ص 162.

[2]– نفسه، ص ص 162–163.

[3]– أنظر في ذلك: عاشور سعيداني: **لمحة حول معامل صنع الأسلحة بالمنطقة الغربية**، في مجلة الراصد– العدد الثاني. المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954، الجزائر 2002، ص 39 أنظر ايضا محمد، قنطاري، الثورة الجزائرية...، مرجع سابق، ص ص 121. 122 .

5- قوافل السلاح إلى الولاية الخامسة:

لتمرير الأسلحة من المغرب إلى الولاية الخامسة، عملت مصالح إدارة التسليح التابعة لنفس الولاية بفضل جهود العقيد عبد الحفيظ بوصوف على تنظيم وإدارة شبكة ذات احترافية من حيث الأداء، وكانت الأمور تدبّر انطلاقا من القاعدة الخلفية للثورة بوجدة المغربية، ونتيجة تشديد الرقابة الفرنسية على حركة العبور بين المغرب والجزائر فإن الوضع كان يتطلب النباهة والحيطة من حيث اختيار عناصر شبكة تمرير السلاح ودقة التخطيط والتنفيذ في إنجاز العمليات. [1]

وتكفلت عناصر شبكة الاتصال بقصد بعض الجزائريين المعروف عنهم التردد على التراب المغربي برا بواسطة السيارات وحتى شاحنات نقل السلع وهكذا تم الاتصال وتجنيد العديد من هؤلاء، وكان عبد الحفيظ بوصوف مشرفا على المهمة والاتصال بالشبكات الأجنبية التي يمكن الاعتماد عليها، بتوظيف كل الأساليب والطاقات، كما تحول المنفذ الجنوبي الغربي من الجزائر عبر فقيق إلى نقطة ومعبر حيويين باتجاه بني ونيف والبيض وأدرار حتى الجنوب الغربي، وهي كلها تقع في النطاق الجغرافي للولاية الخامسة، وحتى بعد مد الأسلاك الشائكة والمكهربة على الحدود الغربية كاستراتيجية استعمارية لخنق الثورة وقطع إمدادها بالأسلحة، فإن جيش التحرير برغم المخاطر المؤكدة والتحديات عرف التكيف مع الواقع الجديد لكسر المخطط والاستمرار في مد الثورة بالأسلحة.

ومن المغرب كانت شبكة تمرير السلاح تتخذ الطريق البري الممتد على محور مدينة وجدة الحدودية إلى وهران ومنه إلى الجزائر على اعتباره الخط البري الحيوي من حيث نشاط حركة التجارة ونقل البضائع والسلع التجارية المتنوعة، وبحكم الموقع الذي تحتله الولاية الخامسة على الحدود الغربية، تم وضع تكتيك محكم لضمان تمرير السلاح بواسطة الشاحنات مع الحرص على عدم إثارة الشكوك الفرنسية والحاصل أن

---

[1]- عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ط1، مطبعة قسنطينة 1999، ص 266.أنظر أيضا الملحق:
- Rapport MALG- Compte rendu : **Transmissions et Armement –** 23 pages- Microfiche 36-8-12 (Archives Nationales Algériennes).

كل عملية كانت محفوفة بالمخاطر، واستمرت العمل بهذا الإجراء إلى غاية انكشاف الأمر حيث أوقفت الإدارة الاستعمارية عام 1960 إثر عملية كغيرها، نشاط تنقل الشاحنات التجارية من المغرب باتجاه الجزائر. [1] ورغم ذلك استطاعت الثورة أن تتجاوز الأمر وتخترق حتى الأجهزة الأمنية الفرنسية بالإغراء والتودد لدى بعض عناصر الشرطة، لتمرير السلاح والأموال وغيرها بوسائلهم الخاصة. وقد نجحت عمليات عديدة من هذا النوع قبل أن تلجأ الثورة إلى وقفها كلية بعدما اتضح أن السلطات الاستعمارية الفرنسية شرعت في التحقيق في هوية جميع المتنقلين عبر الخط البري بما في ذلك الفرنسيين[2].

وأمام الرقابة والخناق المفروضين، لم تتوان الثورة في تحويل المسلك عبر المناطق الجنوبية لوجدة، على طول الشريط الحدودي، ثم العبور ناحية بشار كنقطة تحول لاتجاهات مختلفة: الولاية السادسة والرابعة وشمال الولاية الخامسة. وحتى المسلك الجديد لم يكن بمنأى ومأمن عن الرقابة الاستعمارية، فالطريق طويل وشاق ومراكز المراقبة الفرنسية نشطة، وقد تمكنت في مرة أثناء عملية تفتيش من الانتباه إلى وجود أسلحة مخبأة بطريقة محكمة في خزان شاحنات لنقل الوقود قَدِمت من المغرب وتوقفت ببشار قبل انطلاقها إلى وجهة معلومة، وقد اعتقل سائق الشاحنة وهو من مدينة بشار يدعى حسين وتمت محاكمته، بعدها أن أصدرت السلطات العسكرية أمرا بمنع المرور إلى بشار عبر الحدود المغربية، وكانت عندها فرنسا لم تنتبه إلى طريقة تمرير الأسلحة عبر الخط الحديدي بين المغرب والجزائر لاعتقادها أن العملية مفضوحة للغاية ولا يمكن المغامرة بها، غير أن الشبكة دبّرت عمليات تمرير السلاح عبر القطار من وجدة إلى وهران، ومن وجدة إلى بشار بل إن العمل بهذا الأسلوب استمر إلى وقت متقدم من عمر الثورة. [3]

---

[1]– بوبكر، حفظ الله: مرجع سابق، ص 276.

[2]– محمد، صديقي: مرجع سابق، ص 61.

[3]– بوبكر، حفظ الله: مرجع سابق، ص 278.

واعتبارا من سنة 1958 استحدثت بموجب اجتماع أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ[1] مصالح عدة، من بينها مصلحة التسليح والتموين العام عوضت مصلحة التسليح، وتكمن وظيفتها الرئيسة في تمرير وإيصال السلاح إلى الثورة عبر الحدود الشرقية والغربية. وبعد الإعلان عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تحوّلت مصلحة التسليح والتموين العام إلى وزارة التسليح والتموين العام بنفس المهمة والوظيفة حتى آخر سنة 1959. ومع بداية سنة 1960 ظهرت وزارة التسليح والاتصالات العامة (MALG) وعلى رأسها العقيد عبد الحفيظ بوصوف وكانت الوزارة نموذجا في التنظيم والهيكلة والنشاط، وتعززت بمديرية التسليح الشرقية ومديرية التسليح الغربية. [2]

كما لعبت مصالح المواصلات السلكية واللاسلكية بفضل جديتها في التنظيم من حيث القيادة، والمصالح التقنية ومصلحة الاستغلال والتكوين دورا في خدمة الثورة ودعمها، واستفادت الولاية الخامسة من ذلك بعد ربط اتصالها المباشر مع مركز القيادة المتواجد بمدينة وجدة الحدودية والاستفادة من محطة راديو طنجة والرباط وتيطوان في عملية التنسيق بين قوات ووحدات جيش التحرير الوطني، وفي تأمين عمليات الإمداد بالسلاح وقوافله المتضمنة المؤونة والذخيرة، [3] وقد مكن الأمر من استفادة الولاية الخامسة بالمزيد من حاجاتها في الأسلحة وفي ضمان ديمومة الثورة ومقارعة معاقل الاستعمار مرات متكرّرة، حتى أن العديد من المراكز الفرنسية ومرافقة الحيوية استهدفت من قبل عناصر جيش التحرير الوطني بزرع الألغام وتفجيرها.

وكان عبد الحفيظ بوصوف حريصا على ضمان الأسلحة للثورة باعتبارها مسألة حيوية، وتنشيط شبكات تهريبها، والتنسيق مع القواعد الخلفية للثورة في المغرب سيما ورشات صناعة الأسلحة في تيطوان، سوق الأربعاء، بزينقة، تمارة، السخيرات

---

[1]– أنظر في ذلك، سعد، دحلب: **المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر**، منشورات دحلب، الجزائر 2007، ص ص68–69.

[2]– عبد الرحمن، عمراني:"**التسليح أثناء الثورة**"، منشورات وزارة المجاهدين **(التسليح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية 56–62)** ، الجزائر 2001، ص ص 100–101

[3]– عبد الكريم، حساني: مرجع سابق، ص 133.

والمحمدية والدار البيضاء واستعان بمسعود زقار المدعو رشيد كازا بعد أن كلفه بالإشراف على ورشة الناظور لصناعة الأسلحة، فضلا عن توظيف بعض علاقاته مع عسكريين أمريكيين كانوا في الخدمة بالقواعد العسكرية الأمريكية في المغرب للحصول على تجهيزات وأسلحة وذخيرة. [1]

ولم تقتصر القواعد الخلفية للثورة في المغرب على تموين وتمرير الأسلحة، ومصانعها وورشاتها، بل أيضا على العديد من المراكز ذات مهمات مختلفة لاستقبال عناصر جيش التحرير وتدريبها على فنون القتال وحرب العصابات، والتدرب على استخدام المتفجرات وأنواع الأسلحة بما في ذلك سلاح الإشارة والشفرة والاستعلامات، وحتى أسلاك المحافظة السياسية وغيرها. [2]

6- مراكز الثورة بالمغرب:

وجدت بالقواعد الخلفية للثورة في المغرب مجموعة من المراكز، بحيث اختص كل مركز بمهام معينة أهمها:

- **مركز دار الكبداني:**

ويعتبر أول مركز للتدريب العام على استخدام الأسلحة التي كانت تصل عبر شبكات تهريب مختلفة من أوربا وغيرها، وجاء فتحه إثر إنشاء المديرية العامة الغربية للتدريب، ويقع المركز قريبا من الساحل في منطقة استراتيجية تقع تحت النفوذ الإسباني، كما توسع بفعل التوافد القوي عليه واحتضانه للتدريب على مدافع الهاون، والمدافع المضادة للطائرات والبازوكا وزرع الألغام وقاذفات اللهب. [3]

---

[1]- سمير مخربش: "**رشيد يصنع البازوكة الجزائرية وكان الذراع الأيمن لبومدين**"، في جريدة- الشروق العدد 1847، 21 نوفمبر 2006، ص 8.

[2]- محمد، قنطاري: **الثورة الجزائرية وقواعدها الخلفية...** ، مرجع سابق، ص 123

[3]- محمد مصطفى، طالب: **من أيام حرب التحرير (1954 – 1962) المديرية العامة للتدريب الغربية**، إصدارات ابن خلدون، تلمسان 2003، ص 37.

- **مركز زغنغن:**

تأسس سنة 1961 بعد الحاجة إلى توسيع العمل في إطار التدريبات و البحث عن فتح تخصصات جديدة، ويقع مركز في مدينة زغنغن بين الناظور ومنطقة دار الكبداني وسوف يتحول لاحقا إلى مركز القيادة العامة للتدريب.

- **مركز بوصافي:**

كان ينشط تحت قيادة المديرية العامة للتدريب منذ آخر سنة 1959 ليصبح فيما بعد مركزا هاما للتدريب القاعدي والتكوين الطبي بعد أن التحقت بعض إطارات الصحة والتمريض المتواجدة بالعرائش.

- **مركز واولوت:**

يقع مركز واولوت قرب مدينة أبركان المغربية ورغم صغره إلا أنه استُغلَّ في التكوين على التدريبات المشتركة والقاعدية فضلا عن وقوعه في المنطقة الحدودية مع الجزائر بما يجعله ذا أهمية حيوية. [1]

- **مركز النواصر:**

ويقع بين الناظور ومليلية الإسبانيتين بالإضافة إلى انفتاحه على الساحل، وكان يحتضن دورات تدريبية على بعض الأسلحة وتكوين الضفادع البشرية. [2]

كما وجدت مراكز أخرى ذات اختصاصات محددة أهمها:

- **مركز ملوية** للقيادة المشتركة الجزائرية المغربية.
- **مركز العربي بن مهيدي** وهو مقر لقيادة الحدود للمنطقة الشمالية ومختلف مصالح الثورة.

---

[1]– نفسه، ص ص 43 . 44.

[2]– نفسه، ص 45.

- **مركز بوعرفة:** مقر قيادة المنطقة الجنوبية من الولاية الخامسة.

- **مركز وجدة:** خاص بالعلاج والتموين وتخزين الأسلحة المتنوعة قبل تمريرها إلى الجزائر نظرا للقرب الجغرافي الكبير مع مدينة مغنية.

- **مركز أحفير:** ويختص بتوفير الراحة والعلاج وحتى التدرب على استخدام الأسلحة، وقد استقبل المركز دفعات من المجاهدات في صفوف جيش التحرير الوطني.

- **مركز فقيق:** للقيادة والتموين وتخزين الأسلحة قصد توجيهها إلى الثورة في مناطق جنوب الولاية الخامسة 'أدرار- تندوف وأقصى الجنوب الغربي للجزائر).

- **مركز الخميسات:** خاص بالتدريب العسكري وعلى استخدام الأسلحة.

- **مركز العرائش:** مركز تدريب.

- **مركز بركان:** خاص بالتدريب العسكري والتموين والعلاج.

- **مركز فاس:** خاص بالعلاج والتخزين.

- **مركز المحمدية:** للعلاج والتموين.

- **مركز القنيطرة:** خاص بالتموين وتخزين الذخيرة.

إلى جانب مركز **سلا، الدار البيضاء وطنجة وتيطوان** أين أقيم أكثر من مركز واحد نظرا للحاجة إلى التنظيم والهيكلة بشكل أفضل. [1]

كما اتضح أن قواعد الثورة ومراكزها قد ساهمت في تفعيل النشاط الثوري في الولاية الخامسة، ذلك أن التموين بالسلاح لفائدة مختلف المناطق الثورية الثمانية من وهران إلى أقصى الجنوب الغربي ساعد فرق ووحدات جيش التحرير الوطني على دفع الثورة وتكثيف العمليات العسكرية والفدائية ضد أهداف الاستعمار الحيوية وإحداث حالة ارتباك شديدة في صفوف قواته. [2]

---

[1]- محمد قنطاري:**قيادة الحدود والقاعدة الغربية**، الملتقى الوطني الأول حول الحدود الغربية إبان الثورة التحرير، وزارة المجاهدين، تلمسان 2001، ص ص 26. 27.

[2]- بوبكر، حفظ الله: مرجع سابق، ص 288.

وحتى في إطار نشاط الثورة عامة، والولاية الخامسة على وجه الخصوص فإن استمرار المضايقات الفرنسية للحيلولة دون تهريب السلاح وتمريره عبر الحدود وذلك بعد تشديد الرقابة وغلق المنافذ الحدودية في وجدة وبشار، تم اللجوء إلى إيجاد مصادر تموين جديدة انطلاقا من أقصى الجنوب على جبهة مالي بالتنسيق مع الأشقاء الأفارقة خاصة وان الصحراء كانت تعج بحركة القوافل التجارية بين الجزائر ومالي والنيجر وموريطانيا. وكان يتم تخزين الأسلحة في خزانات خاصة، ولفّ كميات منها داخل صهاريج وخزانات الوقود التي تحملها الشاحنات والمرور عبر مراكز ونقاط التفتيش العسكرية، وقد نجحت العديد من العمليات من هذا النوع برغم الشكوك التي ظلت تساور الفرنسيين لدرجة أن الإدارة العسكرية كلفت أكثر من مرة عسكريين لمرافقة الشاحنات من أدرار إلى غاية رقان أو أكثر لمراقبة الوضع وحتى مركز المراقبة في برج باجي مختار على الحدود المالية كان يخضع للمراقبة المركزة وذلك لمنع وإحباط أية محاولة لتمرير الأسلحة. كما لعب المجاهد أقاسم الحاج حمادي دورا هاما في أداء التنسيق بين الثورة ومالي والنيجر لتأمين رحلتين كل شهر الأولى في اليوم الخامس والثانية في اليوم العشرين تنقل حمولة أسلحة[1]. ومن جهة أخرى لعب الدكتور المناضل فرانز فانون هو الآخر دورا مميزا يعبر عن وحدة نضال الشعوب المقهورة سيما في القارة الإفريقية وهو ما عزز النشاط في جبهة مالي في أقضى الجنوب التابعة للولاية الخامسة والسادسة، وفي مرحلة لاحقة من أجل تحقيق توازن قررت الثورة هيكلة جبهة مالي في أقصى الجنوب وتعيين قيادة لها ضمت كل من بوتفليقة عبد العزيز: بصفته قائدا سياسيا وعسكريا للمنطقة ومحمد الشريف مساعدية: نائب لبوتفليقة ومسؤولا محافظا سياسيا، وأحمد درايا: نائبا مكلفا بالإعلام والاتصال والعيساني مكلفا بالتموين والتسليح، وموفق نور الدين (بشر) مكلفا بمراكز التدريب العسكري بجيش التحرير الوطني بالمنطقة.

---

[1]– محمد، قنطاري:"**استراتيجية السياسة الفرنسية في محاولة فصل الصحراء الجزائرية**"، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء. المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954، الجزائر 1998، ص ص 180. 181.

كما قام الرائد **فرحات الطيب** المدعو **زكريا** والدكتور **فرانز فانون** بزيارة إلى كل من مالي والنيجر بتكليف من قيادة الولاية الخامسة قصد محادثة المسؤولين في البلدين والاتصال بكبار الأعيان على الحدود ،وقد كلّلت المساعي بالنجاح الشيء الذي عززّ الثورة ومكن من إقامة قيادة لجبهة وجيش التحرير على تراب النيجر في قاو وعلى الحدود، وتنظيم خلايا ووحدات جيش التحرير واستقبال شحنات التموين بالسلاح عبر غرب إفريقيا إلى غاية الحدود مع مالي والنيجر[1]، وبذلك تكون الثورة قد اتخذت من كامل المنطقة الغربية من **مرسى بن مهيدي** إلى **قاو** قاعدة عبور وتمرير للسلاح متحدية الإدارة الاستعمارية التي استنفذت كل الأساليب لخنقها، ذلك أن البحر قد أتاح إلى حين وصول شحنات هامة أفادت تموين الثورة قبل أن تصبح الواجهة البحرية محل رقابة ومجالا للقرصنة الفرنسية، واستطاعت الثورة أن تخوض العديد من المعارك وتنفيذ العمليات في المناطق المتباعدة من الولاية الخامسة[2]، وتموين الولاية الرابعة بكميات من الأسلحة، كما برز دور الحدود البرية وحتى شبكات الدعم بالسلاح عن طريق أوربا وفرنسا حيث كانت تنشط فدرالية جبهة التحرير الوطني، وأصدقاء الثورة في الحصول على السلاح وترتيب عمليات تمريره ودور العقيد عبد الحفيظ بوصوف ووزارة التسليح والاتصالات العامة خدمة للثورة.

---

[1]– محمد قنطاري: **استراتيجية...**، مرجع سابق، ص 183.

[2]– أنظر في ذلك التقرير السري:

SHAT : 1H. 1942. D2 – **Evolution des Structures et des Méthodes de la Rébellion.** (38 pages).

الخاتمة

إن دراسة الثورة التحريرية طيلة مراحل المواجهة المريرة مع الإدارة الاستعمارية السياسية والعسكرية سوف تظل بحاجة إلى مزيد من جهد الأكاديميين والباحثين، وإلى من صنعوا أحداثها وشاركوا فيها ممن هم على قيد الحياة وذلك بتدوين مذكراتهم وتسجيل الوقائع، والحال كذلك بالنسبة للولاية الخامسة التاريخية، الأكبر من حيث الامتداد والمساحة، والاستراتيجية من حيث موقعها على الحدود الغربية. وبعد عرض فصول هذا البحث المتواضع يمكن تسجيل جملة الاستنتاجات التالية:

– أن الثورة في الولاية الخامسة نُظمت وانطلقت وفق الاستراتيجية العامة للثورة على المستوى الوطني التي أعدها المناضلون في صفوف المنظمة الخاصة المؤمنون بضرورة التعجيل بالكفاح المسلح، وتعيين العربي بن مهيدي مسؤولا عسكريا على المنطقة الخامسة (الغرب الوهراني) حيث انشغل مع رفاقه المقربين منذ آخر 1954 في وضع الترتيبات وتحديد الأهداف الاستعمارية المقرر ضربها في الفاتح نوفمبر.

– أن المنطقة الخامسة برغم التحديات وصعوبة الاتصال بالنظر إلى التباعد الواضح من حيث امتدادها والمسافات التي تفصل بين أجزائها، فجرت الثورة في الموعد المقرر لها، فكانت عملية أحفير المشهورة التي نفذها العربي بن مهيدي وأحمد الوهراني وغيرهما بحرق مخزن الفلين بمركز حراس الغابات، وكذلك كان الأمر بالنسبة لبن عبد المالك رمضان، وأحمد زبانة والحاج بن علاّ وعبد الحفيظ بوصوف، وعليه فإن النجاح في تنفيذ العمليات بصرف النظر عن نتائجها كان دليلا كافيا على الطابع الوطني للثورة من تبسة إلى تلمسان. فضلا عن النجاح في التعبئة الجيدة في تجنيد العناصر الفدائية والثورية.

– أسفرت عمليات الفاتح من نو فمبر1954 في المنطقة الخامسة عن استشهاد واعتقال عناصر قيادية في صفوف رجال العربي بن مهيدي، حيث سقط بن عبد المالك رمضان بالقرب من سيدي علي إثر اشتباك، وألقي القبض على كومندو أحمد زبانة شهيد المقصلة، حيث فاق عدد من تمّ اعتقالهم الخمسين عنصرا بين قياديين وفدائيين.

– كانت العمليات الأولى لنوفمبر صدمة كبيرة لفرنسا، وأيضا للمستوطنين الأوربيين المتمركزين بقوة في الغرب الجزائري وبخاصة منهم الأوربيون من أصول إسبانية ممن استحوذوا على أحسن المناطق وأجود الأراضي الزراعية، وقد ظل الاعتقاد

جاريا عند هؤلاء الشعور بالأمن نظرا لحالة الهدوء التي كانت تؤكدها الدوائر الرسمية الاستعمارية في القطاع الوهراني، وقد سارعت جموع المستوطنين في التجند للضغط على الدوائر السياسية والعسكرية الفرنسية وتسخير كل الإمكانات المادية والبشرية لمواجهة الثورة منذ أيامها الأولى وسوف يزداد هذا الإصرار يوم بعد يوم من خلال الجرائم الاستعمارية.

– إن الاعتبارات الاستراتيجية والتكتيكية الناتجة عن النقص الواضح في الأسلحة، فرضت على قيادة المنطقة الخامسة عدم الدخول في مواجهة مع الاستعمار، أو حتى تنفيذ عمليات فدائية كبيرة، ذلك أن الجهة الغربية لم تكن تمتلك أسلحة وقد تقدم التطرق إلى هذه المسألة، كما نجحت قيادة الثورة وقتئذ في صرف الأنظار الاستعمارية لإنجاح استراتيجية إمداد الثورة عموما والولاية الخامسة بالأسلحة عن طريق الحدود الغربية انطلاقا من الإقليم الإسباني في المغرب وفي هذا الإطار كان وصول اليخت دينا حيث أتاحت شحنات الأسلحة دعم الكفاح في مراكش والجزائر، ومكنت العملية من إدراك حيوية وأهمية الحدود الغربية في عملية التسليح تماما مثل حيوية الحدود الشرقية. وعليه فإن وقف النشاط الثوري في المنطقة الخامسة وحدها خلال هذه المرحلة كان بالأساس تكتيكا استراتيجيا من جانب قيادة المنطقة الخامسة وقيادة الثورة بالخارج للتزود بالسلاح.

–أن الثورة في الولاية الخامسة استطاعت خلال الفترة التي أعقبت الانطلاق استطاعت كسب الجماهير وإقناع المترددين بشرح أهدافها وغاياتها وهو ما مكن من تجنيد وتعبئة شرائح واسعة من الشعب وتوعيتها سياسيا، وتحضيرها عسكريا للمرحلة المقبلة من الثورة التي سوف تعرف فيها الاندفاع والانتشار.

– أن المرحلة التي أعقبت صيف سنة 1956 سوف تتيح تطورا نوعيا للثورة التحريرية، بيد أن الوثيقة المنبثقة عن مؤتمر الصومام وضعت الأطر العامة التي سوف تسير عليها الثورة بهيكلة وتنظيم سياسي وإداري وعسكري جديد فضلا عن الهياكل التنظيمية الأخرى، فتحولت المنطقة الخامسة إلى الولاية الخامسة وقسمت إلى ثمان مناطق، وضبطت الرتب العسكرية وحددت المسؤوليات والاستراتيجية الجديدة للثورة التي

دخلت مرحلة التنظيم والشمولية بتكثيف العمليات الفدائية والمعارك والاشتباكات والكمائن وضرب جيوب المناوئين.

– أن من نتائج التطور الثوري على الصعيد العسكري، ازدادت الحاجة إلى السلاح وهنا يتضح الدور الكبير الذي لعبته قيادة الثورة في الخارج منذ انطلاقتها، وأيضا دور الولاية الخامسة باعتبارها ولاية حدودية مع المغرب، وأصبحت بذلك من الناحية اللوجستيكية تشكل العصب الحيوي للإمداد بالسلاح انطلاقا من قواعدها الخلفية المتواجدة على التراب المغربي، أين كانت تصل شحنات الأسلحة عن طريق شبكات الدعم والتسليح من الدول الشقيقة والصديقة في إطار نشاط قيادة الثورة، وإذا كانت الولاية الخامسة قد ضحت بقوافل الشهداء فإنها ظلت محور تمرير قوافل السلاح برغم التحديات الخطيرة التي اعترضتها.

– أن ردود الأفعال الاستعمارية تجاه الثورة منذ تفجيرها اتسمت بالوحشية والهمجية، فالإدارة الفرنسية سارعت تنتقم من المدنيين العزل بالاعتقال والتقتيل والتنكيل، وازداد ضغط غلاة المستوطنين الحاقدين الذين راحوا يضغطون على الإدارة السياسية والعسكرية لتصفية الثورة وشاركوا الجيش الاستعماري الإبادة والتقتيل، وإن فشل الحسم العسكري في القضاء على الثورة ضاعف من همجية وعنجهية الاستعمار، حيث تحولت السجون ومزارع الكولون والمراكز الإدارية والمعتقلات والمحتشدات إلى مراكز للموت وورشات للتعذيب، وكم هو من الصعوبة بمكان إحصاء هذه المراكز التي أوجدها الاستعمار في الولاية الخامسة نظرا لكثرتها وبالنظر إلى المساحة الترابية الشاسعة للولاية. ولتحويل الجزائر كلها إلى معتقل من جهة،وسعيا لفرض منطق العزلة على الثورة وقطع قنوات الإمداد بالسلاح والتنسيق بين قيادات الثورة في الداخل والخارج مدّت السدّود الشائكة والمكهربة، التي أضرت كثيرا بالثورة دون أن تثني من عزيمتها، وجاء مخطط شال مكملا للاستراتيجيات الاستعمارية لتصفية الثورة وفق عمليات دقيقة كن مسرحها ولايات الثورة وأولها الولاية الخامسة، غير أن جيش التحرير الوطني تكيف معها وواجه الحشود العسكرية الفرنسية بمختلف أسلاكها البرية والبحرية والجوية.

– وإلى جنوب الولاية الخامسة، كانت الإدارة الاستعمارية تقود جبهة أخرى تندرج ضمن التحولات الحاصلة في المدار الدولي، حولت جزء كبيرا من تراب الجزائر إلى

مجال للتجارب النووية التي أدخلت فرنسا إلى حضيرة المتحكمين في سلاح الذرة، وأجرت في الصحراء العديد من عمليات التفجير التي تشكل الوجه الآخر من العدوان الفرنسي على الجزائر، بالنظر إلى انعكاساتها الخطيرة، وقد تفطنت الثورة لهذه المسألة، حيث قادت الولاية الخامسة العديد من المعارك في الصحراء التي اتضح منذ 1956 تاريخ اكتشاف النفط أن الإدارة الاستعمارية ماضية باتجاه إدراجها ضمن مخطط واستراتيجية جديدين أساسها سلخ الصحراء الجزائرية عن بقية الوطن.

– أن استراتيجية فصل الصحراء شكلت مناورة خطيرة تم التنظير لها والعمل على تحويلها موقع التنفيذ بإشراك أطراف متنفذة ومن كبار أعيان الصحراء، غير أن أحرار الجزائر في صحرائنا كانوا في مستوى النباهة والوطنية فقد تصدوا لهذه المناورة وللضمائر الضعيفة التي باركت المشروع مقابل امتيازات، وأثمر التنسيق العسكري بين الولاية الخامسة والسادسة في دحض المشروع، كما مكنت قيادة الولاية الخامسة بالجنوب (جبهة مالي) من فتح جبهة ثورية جديدة قارعت الاستعمار والمتعاونين معه وأفشلت أهدافهم وأعطت دفعا للوفد المفاوض للتمسك بمبدأ وحدة التراب ووحدة الشعب. وإذا فشلت المساعي الاستعمارية في اقتطاع الصحراء، فإن المناورات لم تنقطع ولعل أخطرها مخطط التفتيت السياسي الذي كان يهدف إلى تحويل جزء من تراب الجزائر إلى كنتونات عرقية تكون بمثابة دويلات مستقلة للمستوطنين تكون لهم فيها الغلبة الديمغرافية على حساب المسلمين الجزائريين خاصة وأن المخطط كان يحدد بوضوح تركيزه على الغرب الجزائري، وفي هذه المرحلة بالذات ازداد تلاحم غلاة المستوطنين في إطار منظمة الجيش السري الإجرامية، الأمر الذي حمل الثورة على التعامل معها عسكريا ودبلوماسيا بثبات وكفاءة.

تم بعون الله وفضله

الملاحـــق

قـائـمـة الملاحــق

- **الملحق رقم1:** التطور الديمغرافي في الجزائر بين الأوربيين والجزائريين 1900–1959.
- **الملحق رقم2:** التوزيع الجغرافي للأوربيين في الجزائر.
- **الملحق رقم3:** توزيع الملكيات الزراعية التابعة للمستوطنين في الغرب الوهراني.
- **الملحق رقم4:** خريطة عمليات أول نوفمبر 1954.
- **الملحق رقم5:** اتساع الثورة وانتشارها ما بين 1954–1956.
- **الملحق رقم6:** تقرير وزير الدفاع الفرنسي والقوات المسلحة عن الوضع في الجزائر في أكتوبر 1955.

Situation de l'Algerie le 20 octobre 1955- visite du ministre de la défense Nationale et des forces armées- 10ème Region Militaire- Etat Major- 2ème Bureau.

- **الملحق رقم7:** تقرير عن الوضعية العسكرية في الجزائر 16 نوفمبر 1955.
- **الملحق رقم8:** توسع وانتشار الثورة خلال 1956.
- **الملحق رقم9:** تقرير عن تطور الثورة ما بين 4 و 10 أوت 1956.
- **الملحق رقم10:** التقسيم العسكري للثورة.
- **الملحق رقم11:** التنظيم السياسي والاداري للثورة.
- **الملحق رقم12:** الهرم العسكري لجيش التحرير الوطني.
- **الملحق رقم13:** تنظيم الثورة وقيادة الولاية بعد 1956.
- **الملحق رقم14:** تطور الثورة في آخر سنة 1957.
- **الملحق رقم15:** التقسيم السياسي والعسكري للثورة إلى الفاتح في أكتوبر 1958.
- **الملحق رقم16:** هيكلة وتنظيم الثورة في الولاية الخامسة.
- **الملحق رقم17:** الرتب العسكرية لجيش التحرير الوطني.
- **الملحق رقم18:** وضعية جيش التحرير الوطني في مختلف ولايات الثورة– (الولاية الخامسة)

- **Potentiel de l'ALN à l'intérieur commandement en chef des Forces en Algérie Etat Major interarmées- 2ème Bureau- Section « Operations »**

- **الملحق رقم19:** تأطير جيش التحرير الوطني في مختلف مناطق الثورة والقواعد الخلفية
- **الملحق رقم20:** نموذج وثيقة تعيين المحامي في المحكمة الثورية.
- **الملحق رقم21:** قرار تعيين القاضي ومعاونيه.
- **الملحق رقم22:** فريق ممرضات من الولاية الخامسة صورة لمحمد أمير بن عيسى في مركز دار الكبداني.
- **الملحق رقم23:** السفن المحملة بالأسلحة والمحتجزة من طرف سلاح البحرية الفرنسية.
- **الملحق رقم24:** نموذج قنبلة أنجزت في مصنع الأسلحة تابع للثورة في مركز تطوان المغربية عام 1956 (أرشيف **MALG**).
- **الملحق رقم25:** رسالة العقيد لطفي بشأن قضية النقيب الزبير.
- **الملحق رقم26:** تقرير صادر عن وزارة التسليح والاتصالات العامة **MALG** حول الاتصالات والتسليح– الأرشيف الوطني الجزائري
- **الملحق رقم27:** نموذج عن الدعم المغربي للثورة سفارة المملكة المغربية بمصر القاهرة 7 فيفري 1959.
- **الملحق رقم28:** نموذج قسيمة دفع الاشتراكات للثورة (الولاية الخامسة).
- **الملحق رقم29:** تقرير يومي عن الاشتباكات والنشاط الثوري نموذج من الولاية الخامسة مؤرخ في 1956/07/18.
- **الملحق رقم30:** مراكز قيادة القوات الفرنسية بالغرب الجزائري
- **الملحق رقم31:** تقرير الجنرال صالان (**SALAN**) –15 ديسمبر 1956– أول مارس 1957.

Commandement Superieur Interarmées- 10ème Région Militaire.

- **الملحق رقم32:** العمليات العسكرية الفرنسية في جنوب الولاية الخامسة 1957.

- **الملحق رقم33:** عرض الجنرال **LACOME** عن دور الجيش الفرنسي في الجزائر وتطوره منذ نوفمبر 1954.
- **الملحق رقم34:** تركيز العمليات العسكرية في الجزائر (مارس 1959).
- **الملحق رقم35:** كبريات العمليات العسكرية الفرنسية في الجزائر 1959–1960 (مخطط شال).
- **الملحق رقم36:** تعداد جيش التحرير الوطني في القواعد الخلفية بالمغرب عام 1959.

Effectifs ALN au Maroc- Etat Major interarmées 2ème Bureau- Sections « Operations ».

- **الملحق رقم37:** من صور الدعاية الاستعمارية لعزل الشعب عن الثورة.
- **الملحق رقم38:** نفس نموذج الدعاية الفرنسية بالصيغة العامية.
- **الملحق رقم39:** خريطة المناطق المحرمة.
- **الملحق رقم40:** – مركز التعذيب بأمغار الفواقة– عين الصفراء.
  – مركز التعذيب مكمن بن عمار– عين الصفراء
- **الملحق رقم41:** –مركز التعذيب أمغار
  – مركز التعذيب الصفيصيفة
- **الملحق رقم42:** – البئر المحاذي لمركز تعذيب الدزيرة أين دفن المعذبون أحياء بعد أن سبك عليهم الاسمنت المسلح.
  – مركز التعذيب مكمن بن عمار.
- **الملحق رقم43:** – مركز تعذيب الدزيرة
  – مركز تعذيب الصفيصيفة
- **الملحق رقم44:** قائمة بأسماء المعدومين أرشيف خاص بالمناضل خالد سلكة عضو جمعية المحكوم عليهم بالإعدام خلال الثورة التحريرية– فرع تلمسان.
- **الملحق رقم45:** موقع مركز التجارب العسكرية للواحات (**CEMO**).
- **الملحق رقم46:** مواقع التجارب النووية الفرنسية برقان (اليربوع الأزرق)
- **الملحق رقم47:** التفجيرات الفرنسية الباطنية في الصحراء الجزائرية

- **الملحق رقم48:** التقرير السري عن التقصير في استخدام النظارات الواقية أثناء التفجيرات النووية الفرنسية في الجزائر.
- **الملحق رقم49:** نص التوصية الأممية حول التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية.
- **الملحق رقم50:** مشروع هرسانت .**Le Plan Hersant**
- **الملحق رقم51:** مقترح الفرضية الأولى والثانية لتقسيم الجزائر الشمالية.
- **الملحق رقم52:** مقترح الفرضية الثالثة والرابعة لتقسيم الجزائر الشمالية.
- **الملحق رقم53:** مقترح الفرضية الخامسة
- **الملحق رقم54:** مقترح الفرضية السادسة.
- **الملحق رقم55:** محضر التوقيع على اتفاقية إيفيان بين الوفدين الجزائري والفرنسي. ايفيان في 18 مارس 1962.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر :

أولا: الأرشيف الفرنسي:

- **Service Historique de l'Armée de terre : 1H1678/D3 SHAT : exposé militaire sur l'Algérie. Prononcé par le général de corps d'armée Lorillot commandant la 10ème regions Militaire devant les auditeurs du collège des hautes études de la défense nationale- 16 Novembre 1955.**
- **Service Historique de l'Armée de Terre : SHAT : 1.H.1942/D2 (10pages) Role de l'Armée eu Algérie et évolution de son action depuis novembre 1954. Exposé du général LACOME à la maison du combattant. 26 Mars 1958.**
- **Service Historique de l'Armée de Terre : SHAT : 1H. 1942 / D2 (38 pages) : Evolution des structures et des méthodes de la rébellion de 1957 à 1960. 2ème Bureau- section « Operations » N° : 4515/ EMI/2/OPE- Etat Major Inter armées- commandement en Chef des forces en Algérie.**
- **Service Historique de l'Armée de Terre SHAT : 1600/DI. Fiche : Encadrement de l'ALN.**
- **Service Historique de l'Armée de Terre SHAT : 1600/DI. Potentiel de l'ALN à l'intérieur**
- **Service Historique de l'Armée de Terre : SHAT – 1H . 1600 vincennes :Les Organisations Urbaines et Rurales du FLN en Wilaya 5. 2ème Bureau- Etat Major N° :2810/CAO/2/S . région territoriale et corps d'Armée d'Oran.**
- **Service Historique de l'Armée de Terre : SHAT : 1. H.1933/D4.**
  Physionomie génerale de la semaine du 4 au 10 Août 1956.
  Gouvernement general de l'Algerie. Etat Major Mixte N° : 256/CROGG.
- **Service Historique de l'Armée de Terre . SHAT : 1.H. 1678. Vincennes. Visite du ministre de la defense nationale et des forces Armées- Situation de l'Algerie le 20 octobre 1955.**
- **Service Historique de l'Armée de Terre . SHAT : 1H 2524/1.Centre d'instruction pacification et contre guerilla- Xème Rgion militaire- la Pacification.**
- **Service Historique de l'Armée de Terre. SHAT : 1.H. 1682. D.I .Effectifs et Armement de la rébellion renseignements parvenus au 1 Juiellet 1959 2ème Bureau- Etat Major. N° : 3.033 CAC/2/A.S , CLT : 5241/122-17**
- **Service Historique de l'Armée de Terre . SHAT : 1. H . 1261 /1. Rapport du Général SALAN commandant supérieur Interarmées et commandant la 10ème région Militaire- Rapport trimestriel. 15 décembre 1956- 1ère Mars 1957.**
- **Service Historique de l'Armée de Terre : SHAT : 1.H. 1261/1. Etude générale sur l'évolution du potentiel de l'ALN (armement personnel) au cours du 2ème Semestre 1957- 2ème Bureau Section « OPE »- « PLIT »- Etat Major. 10e région militaire. Commandement supérieur Interarmées.**

ثانيا: الأرشيف الوطني الجزائري:

- **Rapport MALG- compte rendu Transmissions et armement- 23 pages- Microfiche 36-8.12 (Archives nationales Algériens)**
- **Barrage barbelé Ouest. Est- franchissement et destructions des barrages- Activités opérationnelles ennemies le long de la ligne Morice durant le 1er semestre 1959- implantation des unités ennemies et dispositifs aériens et nawals- centre d'Archives nationales Alger. (Sans références).**
- **Message du Colonel Lotfi au MALG relatif à l'affaire Zoubir**
  Origine : Colonel commandant wilaya 5 à MALG /CHEF d'Etat Major. D/A L. R.5. 11/ 5 .12.

- **الشهادات الحية:**
- **بلعقون ميلود: شهادة حية مسجلة في قرص، أدرار يوم 12 مارس 2004.**
- **بن عاشور محمد حمادي: (مجاهد)، شهادة حية، مخطوطة مدونة، تندوف 2004.**
- **التاج أحمد: شهادة حية مدونة، عين الصفراء، أفريل 2005.**
- **جايز بلال: (مجاهد)، شهادة حية، مدونة، تندوف 2004.**
- **جايز بلال: (مجاهد)، شهادة حية، مدونة، تندوف 2004.**
- **حميدي الحاج محمد: (مجاهد)، شهادة حية، مدونة، البيض 2005/07/13.**
- **خالد محمد: شهادة حية مدونة، النعامة، أفريل 2005.**
- **خليفي بونوة: شهادة حية مدونة، عين الصفراء، النعامة، أفريل 2005.**
- **ريشاوي الطيب: شهادة حية مدونة، النعامة، أفريل 2005.**
- **زناسني أحمد: (مجاهد)، شهادة حية، مدونة، بني صاف (عين تموشنت)، يوم 2003/04/10.**
- **ساعد عبد القادر: (مجاهد)، شهادة حية، مدونة، تارقة (عين تموشنت)، يوم 2003/03/25.**
- **السوغي جلول: (مجاهد)، شهادة حية، مدونة، تندوف 2004.**
- **شعشوع محمد: (مجاهد)، شهادة حية، مدونة، البيض، صيف 2005.**
- **صديقي حمدي: (مجاهد)، شهادة حية، مدونة، تندوف 2004.**
- **طواغين أحمد: (مجاهد)، شهادة حية، مدونة، تندوف 2004.**
- **عيشاوي أحمد: شهادة حية مسجلة في قرص، أدرار يوم 2004/06/23.**
- **الغوتي مسعود: شهادة حية مسجلة في قرص، أدرار يوم 15 مارس 2004.**
- **كريمي العربي: (مجاهد)، شهادة حية، مدونة، البيض، صيف 2005.**
- **كيحل الطاهر: شهادة حية مدونة، عين الصفراء، أفريل 2005.**
- **لحبيب الطاهر: (مجاهد)، شهادة حية، مدونة، تندوف 2004.**
- **لعماري محمد: (مجاهد)، شهادة حية مخطوطة، البيض.**
- **مهني صنديد قاسم المعروف باسم بوكوردة، شهادة حية مدونة يوم 2003/03/27.**
- **نور البشير: (مجاهد)، شهادة حية، مدونة، البيض 2005/02/23.**
- **دحو ولد قابلية.**
- **بوعلام بسايح.**
- **عبد الغني عقبي.**
- **الحسين سنوسي.**
- **الطيب فرحات.**

المصادر باللغة العربية:

- **ابن العقون، عبد الرحمن بن إبراهيم: الكفاح القومي والسياسي- الجزء الثالث المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986.**

- آيت أحمد، حسين: روح الاستقلال- مذكرات مكافح 1942-1952 ترجمة: جعفر سعيد، منشورات البرزخ- الجزائر 2003.
- حربي محمد: الثورة الجزائرية- سنوات المخاض- ترجمة: عياد نجيب والمثلوثي صالح- سلسلة صاد- موفم للنشر الجزائر 1994.
- الديب فتحي: عبد الناصر والثورة الجزائرية، الطبعة الأولى، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، القاهرة 1984.
- مهساس أحمد: الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، ترجمة الحاج مسعود سعود ومحمد عباس، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال وزارة المجاهدين- الجزائر 2002.
- يوسفي امحمد: الجزائر في ظل المسيرة النضالية- المنظمة الخاصة- ترجمة بن دالي حسين- منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال- وزارة المجاهدين- الجزائر 2002.

المراجع باللغة العربية:

- ازغيدي محمد لحسن: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية 1956-1962، دار هومة، الجزائر، 2004.
- الأشرف مصطفى: الجزائر: الأمة والمجتمع- ترجمة: بن عيسى حنفي المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1983.
- بارور سليمان: حياة البطل الشهيد العربي بن مهيدي، الطبعة الأولى، دار الهدى، الجزائر، 1990.
- بالي بلحسن: العقيد لطفي، السنوات الدامية من حرب التحرير الجزائرية، المفرزة والعمليات الفدائية داخل مدينة تلمسان، ترجمة سيدي محمد نقادي، منشورات المكتبة الوطنية الجزائرية، الجزائر 2008.
- بالي بلحسن: مذكرات مجاهد شاب مع جيش التحرير الوطني، 1956-1958، راجعها وقدمها بوعياد محمود، الجزائر، 1991.
- بجاوي محمد: الثورة الجزائرية والقانون 1960-1962، الطبعة الثانية، ترجمة علي الخش، دار الرائد لكتاب، الجزائر 2005.
- بركات أنيسة: نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1985.
- بريستير إيف: في الجزائر يتكلم السلاح، نضال شعب من أجل التحرير، ترجمة كحيل عبد الله، المؤسسة الجزائرية للطباعة والتوزيع، الجزائر 1989.
- بلقزيز عبد الإله: الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية 1947-1986، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1999.
- بن خدة بن يوسف: نهاية حرب التحرير في الجزائر- اتفاقيات إيفيان، ترجمة لحسن زغدار- ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1987.
- بن عمر مصطفى: الطريق الشاق إلى الحرية ... دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2007.

- **بوزبيد عبد المجيد: الإمداد خلال حرب التحرير الوطني، شهادتي ... طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، الجزائر 2007.**
- **بوشارب عبد السلام: الهقار، أمجاد وأنجاد، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، وزارة المجاهدين، الجزائر، 1995.**
- **بومالي أحسن: إستراتيجية الثورة.**
- **تركي رابح: التعليم القومي والشخصية الجزائرية 1931-1956، دراسة تربوية للشخصية الجزائرية، الطبعة الثانية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر1981.**
- **الجمعية الوطنية لمجاهدي التسليح والاتصالات العامة: عبد الحفيظ بوصوف أو الإستراتيجية في خدمة الثورة، الذكرى الثامنة عشر لرحيل المجاهد عبد الحفيظ بوصوف، الجزائر، 1998.**
- **جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس: المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس 1962 إلى سبتمبر 1962- منشورات المتحف الوطني للمجاهد الجزائر 1995.**
- **الجنرال دوغول: مذكرات الأمل، التجديد 1958-1962، ترجمة سموحي فوق العادة ومراجعة عويدات أحمد، منشورات عويدات، بيروت، 1971.**
- **الحايك ابراهيم: التكنولوجيا النووية وصناعة القنبلة، تأثيرها والوقاية منها، الطبعة الأولى، دار الشهيد للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن 1993.**
- **حربي محمد: الثورة الجزائرية، سنوات المخاض، ترجمة: عياد نجيب، المثلوثي صالح، سلسلة صاد، مرفم للنشر، الجزائر، 1994.**
- **حربي محمد: جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع 1954-1962، ترجمة داغر كميل قيصر مديرية الأبحاث العربية، بيروت، 1983.**
- **حساني عبد الكريم: أمواج الخفاء، منشورات المتحف الوطني للمجاهد الجزائر 1995.**
- **دحلب سعد: المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 1986.**
- **دهيكال الطيب: وقائع التجارب النووية الفرنسية ومخلفاتها في منطقة عين إيكر، الطبعة الأولى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004.**
- **الديب فتحي: عبد الناصر والثورة الجزائرية، الطبعة الأولى دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1984.**
- **الزبيري محمد العربي: الثورة الجزائرية في عامها الأول، الطبعة الأولى قسنطينة، 1984.**
- **الزبيري محمد العربي: تاريخ الجزائر المعاصر، جزءان، دار هومة، الجزائر 2005.**
- **سليمان بارور: حياة البطل الشهيد محمد العربي بن مهيدي، دار الهدى، الجزائر 1990.**
- **شرف عبد العزيز: الحروب الكيميائية والبيولوجية والذرية، الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة، 1973.**
- **شرفي عاشور: قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962، دار القصبة للنشر- الجزائر، 2007.**

- **الشيخ سليمان: الجزائر تحمل السلاح، دراسة في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة، ترجمة: الجمالي، محمد حافظ، وزارة المجاهدين، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر 2002.**
- **صاري جيلالي، محفوظ قداش: الجزائر في التاريخ- المقاومة السياسية 1900-1954- الطريق الإصلاحي والطريق الثوري ترجمة: بن حراث عبد القادر- المؤسسة الوطنية للكتاب- الجزائر 1987.**
- **صديقي محمد: الطرق والوسائل السرية لإمداد الثوار الجزائريين بالسلاح، ترجمة الخطيب أحمد، باتنة، الجزائر 1986.**
- **عباس محمد: اغتيال ... حلم، أحاديث مع بوضياف، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر 2003.**
- **العبودي عبد الكاظم: يرابيع رقان وجرائم فرنسا النووية في الصحراء الجزائرية، الطبعة الأولى، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران 2000.**
- **العمري مومن: الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني 1926-1954- دار الطليعة للنشر والتوزيع- الجزائر 2003.**
- **فارس عبد الرحمن: الحقيقة المرة، مذكرات سياسية 1965-1965 ترجمة مسعود حاج مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر 2007.**
- **قليل عمار: ملحمة الجزائر الجديدة، دار البعث، قسنطينة، (ب ت).**
- **قندل جمال: خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيرها على الثورة الجزائرية 1957-1962، الطبعة الأولى، دار الضياء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.**
- **مالكي محمد: الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1994.**
- **مبارك زكي: أصول الأزمة في العلاقات المغربية- الجزائرية نصوص شهادات- وثائق- صور، الطبعة الأولى دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط 2007.**
- **محرز عفرون: مذكرات من وراء القبور- واقع مأساة مبينة- الجزء الأول- ترجمة الحاج مسعود مسعود دار هومة- الجزائر.**
- **المدني أحمد توفيق: حياة كفاح "مع ركب الثورة التحريرية" الجزء الثالث، الطبعة الثانية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988.**
- **مصطفى حسن: إسرائيل والقنبلة الذرية، الطبعة الأولى، منشورات دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1961.**
- **منصوري عمار: الطاقة الذرية بين المخاطر والاستعمالات السلمية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2000.**
- **مهساس أحمد: الحركة الوطنية الثورية في الجزائر، من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، ترجمة: الحاج مسعود وعباس محمد، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2002.**

- **مياسي إبراهيم: توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري 1881-1912، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996.**
- **الميلي محمد: المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامع الشعوب الثانية، دار الكلمة للنشر، بيروت 1983.**
- **الجندي، خليفة وآخرون: حوار حول الثورة، الجزء الثالث، المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام الجزائر 1986.**
- **جلال، يحيى: السياسة الفرنسية في الجزائر 1830، 1962 دار المعرفة، القاهرة (دون تاريخ)**
- **درواز ، الهادي: الولاية السادسة التاريخية 1954-1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2002.**
- **نازلي أحمد معوض: العلاقات بين الجزائر وفرنسا من اتفاقيات إيفيان إلى تأميم البترول، مطبوعات مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 1978.**
- **الهرماسي محمد عبد الباقي: المجتمع والدولة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت 1992.**
- **هشماوي مصطفى: جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، دار هومة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.**
- **الورتلاني فضيل: الجزائر الثائرة، دار الهدى، عين مليلة، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، الذكرى الخمسون لاندلاع الثورة التحريرية.**
- **وزارة المجاهدين: "الأسلاك الشائكة وحقول الألغام"، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، إنجاز: أد/ يوسف مناصرية وآخرون، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 2007.**
- **وزارة المجاهدين: أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني 2، 3، 4 جويلية 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2005.**
- **وزارة المجاهدين: أعمال الملتقى الوطني حول إستراتيجية الثورة في مواجهة الحركات المناوئة، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2007.**
- **وزارة المجاهدين: التسليح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية 56-62 منشورات وزارة المجاهدين- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر 2001.**
- **وزارة المجاهدين: دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الإعلام والإعلام المضاد: (الإعلام ومهامه أثناء الثورة)- منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 الجزائر 1998.**
- **يحياوي مسعودة وآخرون: دور المرأة في الثورة التحريرية، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث وزارة المجاهدين، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر 207.**

- **يوسفي محمد: الجزائر في ظل المسيرة النضالية، المنظمة الخاصة، ترجمة بن دالي حسين، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2002.**

- **<u>التقارير الولائية:</u>**

- **التقرير الولائي لكتابة تاريخ الثورة لولاية النعامة، مديرية المجاهدين، النعامة، 1985.**
- **التقرير الولائي لكتابة تاريخ الثورة لولاية تيارت، المنظمة الوطنية للمجاهدين، تيارت، 1986.**
- **التقرير الولائي لكتابة تاريخ الثورة، مديرية المجاهدين لولاية البيض، 1998.**
- **التقرير الولائي لكتابة تاريخ الثورة، ولاية أدرار، مديرية المجاهدين لولاية أدرار، "معارك العرق الغربي"، قرص مضغوط، أدرار، 2004.**
- **تقرير ولاية مستغانم حول كتابة تاريخ الثورة، المنظمة الوطنية للمجاهدين، مستغانم.**
- **مديرية المجاهدين لولاية تلمسان: القاموس الذهبي لشهداء الثورة التحريرية الكبرى لولاية تلمسان 1954-1962، تلمسان، 2004-2005.**
- **منشورات جمعية أول نوفمبر لكتابة وحماية مآثر أول نوفمبر 1954، البيض.**
- **المنظمة الوطنية للمجاهدين- مستغانم: تقرير ولاية مستغانم حول كتابة تاريخ الثورة الفترة ما بين 1958-1962.**

- **<u>المراجع باللغة الفرنسية:</u>**

- **AGERON Charles Robert : Histoire de l'Algérie contemporaine, tome 2, de l'insurrection de 1971, au déclenchement de la guerre de libération 1954, PUF, Paris 1979.**
- **AGERON Charles Robert : la guerre d'Algérie et les Algériens 1954-1962, Armand colin, Paris 1997.**
- **AGERON, Charles robert et autres : la guerre d'Algérie et les Algériens 1954-1962, éditions Armand, colin, Paris 1997.**
- **AILLERET Charles : général du contingent en Algérie 1960-1962 éditions grasset, fasquelle 1998.**
- **AILLERET Chavles : l'aventure atomique Française, souvenirs et réflexions éditions Grasset, Paris 1968.**
- **AINAD TABET Redouane : histoire d'Algérie, Sidi-Bel-Abbès de la colonisation à la guerre de libération en zone 5 wilaya V, avec la collaboration de TAYEB NEHARI, éditions ENAG Alger 1999.**
- **AINAD TABET Redouane : histoire d'Algérie Sidi-Bel-Abbes de la colonisation wilaya V (1830-1962), ENAG éditions, Alger 1999.**
- **AINAD TABET Redouane : le 8 mai 1945 en Algérie- OPU, Alger.**
- **Allais maurice : les accords d'Évian, le référendum et la résistance Algérienne éditions l'esprit nouveau , Paris 1962.**
- **Amir, Mohamed Ben Aissa : contribution à l'étude de l'histoire de la santé en Algérie autour d'une expérience vécue en wilaya 5, office des publications universitaires, Alger 1986.**
- **ANKROUD Mourad : Archives d'Alger : les dossiers de la révolution, en colla avec Kafi chaurfi ed marsa, Alger 2005.**
- **Aren marianne et tull Française : la torture pendant la guerre d'Alférie (1954-1962) le role de l'armée Françaies hier et aujourd'hui.**
- **ARON Raymond : la tragédie Algérienne, anep, Alger 2006, 73p.**
- **AUEG Henri : la guerre d'Algérie, 3 tomes.**

- **Aussaresses paul (général) : services spéciaux, Algérie 1955-1957, 1ère édition, éditions pevuin 2001.**
- **BAIL René : de l'Algérie de 1954 au recours au général de gaulle, ed paris 1999, 2002.**
- **BAIL René : L'Oranie 1954-1962, Editions Heimdal, Bayeux, 1987**
- **BALI Bellahsène : mémoires d'un jeune combattant de l'ALN à Tlemcen et sa région 1956-1958, éditions al Achraf, Beyrouth 1999.**
- **BALI Bellahsène : le colonel lotfi, éditions : BNA, 1ère édition, imprimerie mauguin- Blida mai 2007.**
- **Bali bellahsene : les exploits du commandant djaber, préface de Sari Ali Hikmet, révision de : Kazi Aoual Kamal Eddine, (manuscrit), Tlemcen 2008.**
- **BARRAT Denise et Robert : Algérie, 1956 - livre blanc sur la repression éditions de l'aube- la tour d'Aigues France 1986.**
- **BEAUGÉ Florence : Algérie : une Guerre sans gloire. ed chihab, 2006.**
- **Belhocine Mabrouk : le courrier Alger, le caire 1954-1962, éditions casbah, Alger 2000.**
- **BELKHODJA Amar : barbarie coloniale en Afrique éditions Anep- Alger 2005.**
- **BENABDALLAH Saïd : la justice du FLN pendant les guerre de libération. société nationale d'édition et de diffusion, Alger 1982.**
- **Benattia farouk : Si Mohamed Khattab précurseur du Maghreb, office des publications universitaires, Alger 1991.**
- **Bendjebbar André : histoire secrète de la bombe atomique Française, midi éditeur France, Paris 2002.**
- **BENKHEDDA Benyoucef : Abane- Ben M'idi leur apport à révolution Algérienne, éditions dahleb, Alger, 2000.**
- **BENKHEDDA Benyoucef : les origines du 1er novembre 1954- 2ème Edition, éditions du centre national d'Etudes et de recherches sur le Mouvement national et la révolution du 1er novembre 1954, Alger 2004.**
- **BENSADOUN Ahmed : Guerre de Libération - Parcelle de vérités de la wilaya 5 Oranie. 1ère édition, éditions El-Boustane, Tlemcen 2006.**
- **BENSALEM, Djamel-Eddine : voyez nos armes, voyez nos medecins, Enal- Alger 1985.**
- **Bergot Erwan : Commandos de Choc « Algérie » 1954-1962, services secrets contre FLN, éditions grasset, Paris 1995.**
- **Beyssade (P) : la Guerre d'Algérie 1954-1962, éditions planète, Paris 1968.**
- **BIGEARD : crier ma vie, ed du Rocher, Paris 2002.**
- **BOURDEL Philippe : la dernière chance de l'Algérie Française : du gouvernement socialiste au retour de gaulle, 1956-1958, édition Albin Michel. Paris (sd).**
- **BOURDEL Philippe : le livre noire de la guerre d'Algérie : Français et Algériens 1945-1962, ed, Plon, Paris 2003.**
- **BOUZAHER Hocine : la justice répressive dans l'Algérie coloniale 1830-1962 1ère édition-éditions Houma- Alger 2007.**
- **BRANCHE Raphaëlle : la guerre d'Algérie, une histoire appaisée, ed du seuil, Paris 2005.**
- **BRANCHE Raphaëlle : la Torture et l'Armée pendant la guerre d'Algérie 1954-1962, éditions Gallimard Paris 2001.**
- **Brumet, Jean Paul : police contre FLN, 1ère édition, Editions flammarion, France, 1999.**
- **CHAID Hamoud : sans haine, ni passion, contribution à l'écriture de l'histoire de l'Algérie combattante éditions dahleb, Alger 1992.**
- **CHERGOU Abderrahmane : demain reste toujours à faire. 1ère édition entreprise nationale du livre, Alger 1984.**
- **Challe Maurice : Notre Révolte- Presses de la cité, Paris 1968.**
- **COLLOT Claude : les institutions de l'Algérie durant la période coloniale 1830-1962, office des publications universitaires Alger 1984.**
- **Conte Arthur : l'épopée coloniale de la France, éditions plon Paris 1992.**
- **Cornaton Michel : les camps de regroupements de la guerre d'Algérie, éditions l'harmattan Paris 1998.**

- **COURRIERE Yves : la Guerre d'Algérie, dictionnaire et documents, tome 5, éditions SGED, Paris 2001.**
- **Couvrière, yves : la Guerre d'Algérie, dictionnaire et documents, Tome 5, éditions SGED, Paris 2001.**
- **Crabol Duranton- Anne- mairie : le temps de l'OAS, éditions complexe bruxelles 1995.**
- **DESCOMBIN Henry : Guerre d'Algérie 1959-1960 le cinquième bureau, le thèsreme du poisson, ed, l'harmattan, Paris, 1994.**
- **DUCHEMIN Jacques : Histoire du FLN, ed mimouni , Alger 2006.**
- **Duquesne Jacques : Retour sur la Torture en Algérie, témoignage inédit in « l'express » Paris, n° du 30/11/2000.**
- **Ecolymet : quelques épisodes de la bataille de Tlemcen, recueil réalisé par taleb nendiab sid ahmed et tabet aoual abdesslam, préface de belkacem cherfi, Ecolymet, Tlemcen, 2006.**
- **Etienne, Bruno : Les Europèens d'Algerie et l'Indépendance Algerienne éditions du CNRS, Paris 1968.**
- **Faivre Mauvice : les Archives Inédites de la Politique Algérienne, 1958-1962, éditions l'Harmattan, Paris 2000.**
- **Frémeaux, Jacques : La Guerre d'Algérie et le Sahara, Paris 1980**
- **Gouvernement Général de l'Algérie- direction des territoires du sud : les territoires du sud de l'Algérie, compte rendu de l'œuvre accomplie de 1947 à 1952 présenté par Roger léonard (gouverneur général de l'Algérie) avec la collaboration de maurice CUTTOLI secrétaire général du gouvernement général du l'Algérie- imprimerie officielle, Alger 1953.**
- **Guentari, Mohamed : Organisation Politico, Administrative de la révolution Algérienne de 1954 à 1962, 2 volumes, office des publications universitaires, Alger 1994.**
- **HABBART Michel : Histoire d'une Parjure, ed Anep Alger 2002.**
- **HARBI Mohamed, STORA Benjamin : la Guerre d'Algérie 1954-2004, la fin de l'amnésie, violences- représentation éditions robert Laffont, Paris 2004.**
- **HARTMUT Elsenhans : la Guerre d'Algérie 1954-1962 la transition d'une France à une autre le passage de la IV^{ème} à la V^{ème} république- publisad- Paris 1999.**
- **Helie Jérome : les accords d'Evian, histoire de la paix ratée en Algérie, éditions olivier orban, Paris 1992.**
- **Henissart (P) : les combattants du crépuscule, la dernière année de l'Algérie Française étudiants grasset, Paris 1970.**
- **HORNE Alistair : Histoire de la guerre d'Algérie.**
- **Isnard jacques : l'armée Française et la torture in- le monde, n° du 22 juin 2000.**
- **Jeanson francis et collettte : l'Algérie hors la loi, Enag éditions, Alger 1993.**
- **Julliard Jacques : torturd, ce que j'ai vu en Algérie, in- le novée observateur, n° 1884, Paris du 14/12/2000.**
- **KAUFFER Remi : OAS : Histoire d'une Guerre franco française, ed du seuil, Paris 2002.**
- **KATEB Kamel : Européens Indigénes et juifs en Algérie, éditions de l'institut national d'études démographiques, Paris 2001.**
- **KIOUANE Abderrahmane : aux sources immédiates du 1er novembre 1954 éditions dahleb, Alger 1987.**
- **Lacouture Jean : Algérie, la guerre est finie 1ère édition, éditions complexe, Bruxelles 1985.**
- **Lacouture jean : la guerre d'Algérie, éditions Fayard, Paris 1990.**
- **LAFFONT Pierre : l'Algérie des Français, trésor du patrimoine, Paris 1981.**
- **Launay, Michel : Paysans Algeriens, éditions le seuil, Paris 1963.**
- **le Mire Henri : Histoire militaire de la Guerre d'Algérie,**
- **Le tourneau , Roger : Evolution politique de l'Afrique du nord musulmane 1920-1961, librairie Armand colin, Paris 1962.**

- **Long Olivier : le dossier des accords d'Evian une mission Suisse pour la paix en Algérie, OPU, Alger 1989.**
- **MAADAD Messaoud : guerre d'Algérie chronologie et commentaires, collection SAD éditions ENAG, Alger 1992.**
- **Malek Réda : l'Algérie à Evian, histoire des négociations secrètes 1956-1962, éditions dahlab, Alger 1995.**
- **MANDOUZE André : la révolution Algérienne par les textes, Anez Alger 2006.**
- **NAQUET Pierre Vidal : la torture dans la république essai d'histoire et de politique contemporaines (1954-1962), les éditions de minuit- Paris 1972.**
- **Ougouag Abdelkader : les grands procès, organisation sécrète, Oran 6 mai, le comité de santien des victimes de la répression, éditions dahlab.**
- **Peyrefitte alain : faut-il partager l'Algérie éditions PLON, Paris 1961.**
- **Pichelin Quentin : vaincre une guérilla, le cas Française en Algérie, centre de doctrine d'emploi des froces, ministère de la défense Française , sd.**
- **Pirellé, giovani : le peuple Algérien et la guerre, lettres et témoignages, 1954-1962, éditions Français Maspero, Paris, 1963.**
- **QUIVY Vincent : des Anciens de l'OAS racontent ed du seuil, Paris 2003.**
- **Renaud Charles Patrick : combats sahariens, éditions graucher, Paris 1993.**
- **Rocard yves : mémoires sans concessions, éditions grasset- Paris 1988.**
- **Rioux Jean Charles : la guerre d'Algérie et les Français.**
- **SHAT Service historique de l'armée de TERRE : introduction à l'étude des archives de l'Algérie- château de Vincennes- armées France 1995.**
- **Spigelman James Peter : les Barons de l'Atome, 1ère édition, éditions le seuil, Paris 1982.**
- **STEUER Clément : Suzini et l'OAS, éditions l'harmattan, Paris 2004.**
- **STORA Benjamin : dictionnaire biographique des militants nationalistes Algériens (1926-1954)- éditions l'harmattan Paris 1985.**
- **TALEB Bendiab Sid Ahmed et autres : Quelques Épisodes de la Bataille de Tlemcen, actes des journées des 2 Février et 18 Mai 2006, témoignages, Ecolymet, Tlemcen 2006.**
- **TEGUIA Mohamed : l'Algérie en Guerre, office des publications universitaires Alger 1988.**
- **Thomas M.R : Sahara et communauté, presses universitaires de France, paris 1960.**
- **Tricot, Bernard : Les Sentiers de la Paix , éditions Plan, Paris 1972.**
- **Vatin Jean Claude : l'Algérie Politique, histoire et société, éditions Armand colin, 2ème édition, Paris 1983.**
- **VAUJOUR Jean : de la Révolte à la Révolution, aux premiers jours de la Guerre d'Algérie, éditions Albin Michel, Paris 1985.**
- **VIDAL Pierre Nacquet : les crimes de l'Armée Française : Algérie 1954-1962, éditions la découverte Paris 2001.**
- **YOUSFI Mhamed : l'Algérie en marche, tome 1- l'O.S- l'Organisation Secrète entreprise nationale du livre, Alger 1985.**
- **Yacono, Xaxier : De Gaulle et le FLN 1958-1962 , éditions l'Harmattan. Paris 1989.**

- <u>الرسائل والأطروحات الجامعية</u>:

- حفظ الله بوبكر: التموين والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، أطروحة دكتوراه- كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية- قسم التاريخ، جامعة وهران، 2006.

- ضيف الله عقيلة: التنظيم السياسي والإداري للجزائر 1954-1962- دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر 1995.

- العايب معمر: مؤتمر طنجة 1958، دراسة تحليلية تقييمية، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر 2001.
- غربي الغالي: الإستراتيجيات الفرنسية في مواجهة الثورة الجزائرية 1954-1958 أطروحة دكتوراه دولة- كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية- قسم التاريخ والآثار جامعة وهران 2005.
- يحياوي جمال: تطور جيش التحرير الوطني 1956-1962، أطروحة دكتوراه- كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية- قسم التاريخ والآثار جامعة وهران، 2006.
- برنو توفيق: الدكتور محمد بن عيسى أمير، الطبيب المناضل، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران ، 2005.
- بلفردي جمال:_هيكلة وتنظيم جيش التحرير الوطني الجزائري على الحدود الشرقية والغربية 1958-1962، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ المدرسة العليا للأساتذة، الجزائر 2005
- بن عمر الحاج موسى: السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر 1992.
- بلهادي خلادي: النشاط السياسي والعسكري في منطقة البيض 1945-1962، مذكرة ماجستير، معهد الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، المركز الجامعي بشار 2005.

- المجلات والدوريات:

* المجلات باللغة العربية:

- مجلة الثقافة: العدد 13، وزارة الإعلام والثقافة الجزائر 1973.
- مجلة الجيش: العدد 472، شعبان 1423هـ- نوفمبر 2002.
- مجلة الذاكرة: العدد الثاني- المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1995.
- مجلة المصادر: العدد 14، السداسي الثاني 2006، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، وزارة المجاهدين، الجزائر 2006.
- مجلة المصادر: العدد 15، السداسي الأول 2007، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، وزارة المجاهدين، الجزائر 2007.
- مجلة أول نوفمبر: العددان 151-152، الجزائر 1997
- مجلة أول نوفمبر، العدد 147، اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر 1995.
- مجلة أول نوفمبر، العدد 167، الجزائر 2003.
- مجلة أول نوفمبر، العدد 76، اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر 1985.
- مجلة عصور: العدد الأول، 1423هـ/ جوان 2002، مجلة علمية يصدرها مخبر البحث التاريخي، مصادر وتراجم، جامعة وهران، طبع مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، سيدي بلعباس 2002.
- منشورات جمعية أول نوفمبر لكتابة وحماية مآثر نوفمبر 1954، البيض 2000.

* المجلات باللغة الفرنسية:

- Boudiaf Mohamed : la préparation du 1er Novembre- contribution à l'Etude et l'Analyse du nationalisme Algérien- MEMORIA, N°1, sans date.

- **Le FIGARO : journal du 20 sept 2007.**
- **Revue Algérienne des sciences juridiques et politiques, N° spécial RASJPE, TLEMCEN dans les années 50, par : Taleb Bendiab Abderrahim, Alger 1978.**

- المقالات:

- شرف الدين، أحمد رضوان: التعذيب في قراءة للمجاهد 1957-1962 مجلة المصادر، العدد الثامن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر ماي 2003.

- آيت عميرات مليكة: "التجارب النووية في الصحراء، الانعكاسات الصحية والبيئية"، مجلة الجيش العدد 533، الجزائر 2003.

- بن داود نصر الدين: المحتشدات ومراكز التعذيب بمنطقة فلاوسن ... سياسة التعذيب الاستعمارية إبان الثورة التحريرية وتداعياتها المعاصرة طبع مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2006.

- بوجلة عبد المجيد: اعترافات عن التعذيب ... سياسة التعذيب الاستعمارية إبان الثورة التحريرية وتداعياتها المعاصرة، طبع مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2006.

- بوجلة عبد المجيد: العقيد لطفي ودوره الثوري في الولاية الخامسة، مجلة المصادر، العدد 14، السداسي الثاني، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر 2006.

- بوجلة عبد المجيد: سياسة مصادرة الأراضي، دراسة في فكر الماريشال بيجو، في سلسلة الملتقى، الملتقى الوطني الثاني حول

- بومالي احسن: "المنظمة العسكرية تتبنى الكفاح المسلح"، مجلة الذاكرة، العدد الثاني، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1995.

- ج.ب: "إخفاء الأرشيف الصحي برقان دليل آخر على الجريمة"، جريدة الخبر، العدد 5552، 24 فيفري 2008.

- رخيلة عامر: "الثورة الجزائرية والمغرب العربي"، في مجلة المصادر، العدد الأول، إصدار المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

- الزبير بوشلاغم: "معركة بوقرقور"، مجلة أول نوفمبر العدد 76، الجزائر 1985.

- سعداوي مصطفى: المؤامرة الكولونيالية وتداعياتها المباشرة 1950-1952، مجلة المصادر، العدد 15 السداسي الأول، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر 2007.

- سعيداني عاشور: "لمحة حول معمل صنع الأسلحة بالمنطقة الغربية"، في مجلة الراصد، العدد الثاني، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 2002.

- عبد الرحيم كمال: "تأملات حول التنظيم والتطور البنيوي لجيش التحرير الوطني وأشكال القتال المنوطة به"، في مجلة الجيش، العدد 200، الجزائر 1980.

- علي العياسي: "ندوة حول التموين خلال الثورة" في مجلة أول نوفمبر، المنظمة الوطنية للمجاهدين العددان 93-94.

- عمار بوحوش: "تحويل المنظمة الخاصة إلى جبهة التحرير الوطني"، في مجلة الفكرة، العدد الثالث، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1995.
- قوبي سامية: "التجارب النووية الفرنسية في الجزائر"، مجلة الجيش العدد 472، الجزائر نوفمبر 2002.
- محمد قنطاري: "الثورة الجزائرية وقواعدها الخلفية بالجهة الغربية والعلاقة، الجزائرية المغربية إبان ثورة التحرير الوطني"، في مجلة الذاكرة، العدد الثالث، المتحف، الجزائر 1995.
- محمد قنطاري: "حقائق ووثائق عن تحضير وتفجير ثورة أول نوفمبر 1954 بغرب الوطن والعمليات المسلحة والتخريبية"، في مجلة الذاكرة، العدد الخامس، المتحف، الجزائر 1998.
- مسلم محمد: "أمراض التفجيرات النووية برقان لازالت مجهولة"، جريدة الشروق، العدد 1839، 12 نوفمبر 2006.
- مناصرية يوسف: "قواعد جيش التحرير على مناطق الحدود الغربية"، أشغال ملتقى إطارات الولاية الخامسة، تلمسان 4 نوفمبر 2001.
- مياسي ابراهيم: "الصحراء الجزائرية من خلال الاستكشافات قبل وبعد الاحتلال"، مجلة المصادر العدد 12، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر الجزائر 1997.

* <u>المقالات باللغة الأجنبية</u>:

- **Boudiaf Mohamed : la Préparation du 1er novembre 1954, contribution à l'étude et l'analyse du nationalisme- in- Al jarida n°15, Memoria, n°1.**
- **Nothis Jean luc : « le Bilan des Essais Nucléaires Français en Algérie, in- le figaro n° du 20 septembre 2007.**
- **Robineau Lucien : « chasse lourde sur les djebels 1956 », témoignage- in- revue historique.**

- <u>الملتقيات والندوات</u>:

- الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2005.
- الملتقى الوطني الأول حول الإعلام ومهامه أثناء الثورة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 1998.
- الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ورقلة 1997.
- الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، المجلد الثاني، الجزء الأول، نشر قطاع الإعلام والثقافة والتكوين، الجزائر 1984.
- الملتقى الوطني حول الحدود الغربية إبان الثورة التحريرية، المكتب الولائي للمجاهدين تلمسان، نوفمبر 2004.

- **Acte de la journée du 16 mai 2002, retrouvailles des élèves de l'EPS, collège de slane, lycée de garçon et medersa de Tlemcen, ECOLYMET, université abou beker belkaid, Tlemcen.**
- **Actes de la journée du 15 mai 2003, retrouvailles des élèves de l'EPS, du collège de SLANE, du lycée de garçons et de la MEDERSA, Ecolymet Tlemcen, 2002.**
- **(……) : Actes de la journée commémorative en l'honneur des collégiens, Medersiens lyciens et étudiants de Tlemcen, Tlemcen le 17 mai 2001.**

- **Association des élèves de l'EPS, du collège de SLANE, du lycée, de la medersa de Tlemcen Dghine Benali 1934-1960, colonel lotfi actes des journées des 23-24 juin 2004, hommage au colonel lotfi symbole d'une génération, université abou bekr belkaid, Tlemcen, 2004.**
- **Centenaire du cercle des jeunes Algériens, 1904-2004, recueil des communications, Tlemcen le 29- 30 septembre 2004.**
- **Centre de la medersa de Tlemcen 1905-2005, actes des journées d'études 4-5 mai 2005, université Abou Bekr Belkaid, Tlemcen 2005.**

– الوثائق الإلكترونية:

- **Billaud Pierre : souvenirs d'un pionnier de l'armement nucléaire Français, les facteurs déterminants du succès de l'engin M1.**
  www.pbillaud.club.fr. 18 novembre 2006.
- **Amouyal Albert : les Débuts de l'Informatique au Commissariat à l'énergie Atomique 1952-1972.**
www.aconit.org, 30 mars 2007.
- **Billec Jean : vie du Sahara (1960-1961).**
- **Pablé christophe- recasens olivia : le secret des irradiés au sahara.**
www.nuceleaire.org, 27 octobre 2006.
- **l'Essai Raté De Beryl d'en ecker (Sahara mai 62).**
www.resosol.org, 11 novembre 2006.
- **France's Nucelear Weapon Program : « In ecker Nuclear Testing overview, 1961-1966, Atomic Forum, 11/11/2006.**
- **Délégation à l'Information et à la Communication de la Défence : Dossier de Présentation des Éssais nucléaires et leur suivi au Sahara.**
www.defense.gow.fr, janvier 2007.

الأعلام و المصطلحات

أحمد بن بلة: من مواليد 25 ديسمبر 1918 بمغنية، ينتمي إلى عائلة فلاحية فقيرة، كان أبوه المتوفى في 1939، فلاحا يشتغل في حقل بالقرب من مغنية. تلقى دروسه الثانوية بتلمسان ثم أدى الخدمة العسكرية عام 1937، وسرح عام 1940، ليعاد استدعاؤه عام 1943. عاد إلى الجزائر عام 1945 وانضم إلى حزب الشعب الجزائري/ حركة انتصار الحريات الديمقراطية. وأصبح مستشار بلديا في مغنية في أكتوبر 1947، ثم مرشحا في هذه الدائرة الانتخابية أثناء انتخابات 4 أفريل 1948 للجمعية الجزائرية. فمسؤول في المنظمة الخاصة على القطاع الوهراني، قاد عملية بريد وهران عام 1949. عضو اللجنة المركزية في حركة انتصار الحريات الديمقراطية، خلف آيت أحمد في 1949 على رأس المنظمة الخاصة ألقي عليه القبض في ماي 1950 بالعاصمة، وحكمت عليه المحكمة المدنية ببانتة، بعد عامين من الانتظار، بسبع سنوات سجنا بتهمة المساس بأمن الدولة. فر في 16 مارس 1952 من سجن البليدة برفقة علي محساس، التحق بالقاهرة وصار عضوا في البعثة الخارجية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية مع آيت أحمد وخيضر، كان أحد أبرز الزعماء الجزائريين الأكثر اتصالا بعد الناصر ومساعديه. كان يسافر تحت أسماء كثيرة التنوع (مسعود، عبد القادر مبتوش)، طاردته منظمة اليد الحمراء، في القاهرة ثم في طرابلس، اعتقل بن بلة يوم 22 أكتوبر 1956، بعد عملية الاختطاف التي تعرضت لها طائرة الخطوط الجوية المغربية من طرف الجيش الفرنسي، سجن في لاسانتي، في ليل داكس، في قصر نوركوان واخيرا في أولنوا.. عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية (1956–1962)، نائب رئيس الحكومة (1960)، أطلق سراحه بعد وقف إطلاق النار، وانتخب عام 1962 رئيسا للجمهورية الجزائرية أطيح بنظامه في 19 جوان 1965 من طرف هواري بومدين، أطلق الشاذلي بن جديد سراحه في 1980.

بوشعيب بلحاج: من مواليد 3 جويلية 1918 بعين تموشنت، المدعو(سي أحمد)، امتنع عن الدراسة بعد حصوله على شهادة التعليم الابتدائي، عاون أباه في في التجارة ثم اشتغل ساعي بريد مستخلف ببريد عين تموشنت. انظم منذ 1937 بحزب الشعب الجزائري. استدعي لأداء الخدمة العسكرية. سرح ثم أعيد تجنيده، عانى من حرب لم تكن تعنيه. وجد جميع أصدقائه في السجن بعد عمليات القمع التي تلت مجازر 8 ماي 1945. كان الحزب في حاجة إلى إعادة البناء قام بتشكيل فرقة كرة قدم وتجنيد الشبيبة كغطاء المنظمة الخاصة في فيفري 1947.تمكن من الوصول إلى المجلس البلدي لعين تموشنت ولكنه يتخلى بسرعة عن عهدته الانتخابية ويدخل في السرية، حيث أرسل لتفقد الناحية الأكثر ملاءمة في الجبال. من بين منفذي عملية البريد المركزي بوهران في أفريل 1949 ثم الهجوم على شركة كهرباء وغاز الجزائر EGA .كان ضمن 22التي شارك فيها وقررت مباشرة العمل المسلح. في سبتمبر 1955، قبض عليه عندما كان في طريقه لملاقاة سويداني بوجمعة بشبلي بالقرب من بوفاريك ولم يفرج عنه إلا غداة الاستقلال في 1962.

بن عبد المالك رمضان: (1928–1954) ولد في 20 مارس 1928 بقسنطينة انضم إلى حزب الشعب الجزائري منذ 1942 وأصبح مناضلا في المنظمة الخاصة في 1948. سافر في عام 1949 إلى فرنسا وعاد إلى لجزائر في 1951، سجن في 1952 وتمكن من الفرار، أصبح مسؤول دائر الغزوات عن حركة انتصار الحريات الديمقراطية. عشية الانشقاق، كان الإطار الوحيد من المنظمة الخاصة الذي يشارك في مؤتمر حركة انتصار الحريات الديمقراطية (افريل 1953)، وشارك في اجتماع "22" وعيّنه بن مهيدي على ناحية مستغنام، حاولت مجموعاته المسلحة التي تشكلت في نواحي مستغانم، الهجوم على مزرعة بوسكي (التي سوف تحمل اسمه بعد الاستقلال)، وعلى مقر الدرك في كاسانيه، ومحول كهربائي في أوبي، استشهد يوم 4 نوفمبر 1954 قرب سيدي علي بمستغانم، على إثر وشاية.

أحمد زبانة (1926–1956): أول محكوم عليه بالإعدام في ثورة التحريرية، أحمد زهانة المعروف كثر باسم زبانة، ولد في حي الحمري بوهران حيث درس المرحلة الابتدائية بعد أن تحصل على الشهادة الابتدائية، دخل مركز التكوين المهني لتعلم مهنة لحام في 1949 انخرط في حركة انتصار الحريات الديمقراطية MTLD. اعتقل في 2 مارس 1950، حكم عليه بثلاث سنوات سجنا وثلاث سنوات منعا من الإقامة. ما أن اطلق سراحه عام 1953، عمل لحاما بسيدي بلعباس، وشارك في عمليات ليلة أول نوفمبر 1954، في الهجوم على مركز حراس الغابات بوهران،والمطار العسكري بطفراوي في 11 نوفمبر، وعلى إثر اشتباك بغار بوجليدة قرب سيق القى عليه القبض. وحكم عليه بالإعدام، أول شهيد أعدم بالمقصلة– برفقة عبد القادر فراج– بسجن بربروس بالجزائر العاصمة يوم 19 جوان 1956.

أحمد، وهراني: ولد سنة 1931 بصبرة بدأ حياته النضالية سنة 1952 في حزب الشعب الجزائري، خلية صبرة. أدى الخدمة العسكرية الاجبارية لمدة سنة ونصف، غادر أرض الوطن باتجاه فرنسا سنة 1953 قصد البحث عن عمل وهناك انخرط في إحدى خلايا حزب الشعب. عاد إلى الجزائر سنة 1954، حيث اتصل به عبد الحفيظ بو صوف وساهم معه في التحضير للثورة، شارك في عملية حرق الفلين بمنطقة أحفير في ليلة نوفمبر 1954 بمعية محمد العربي بن مهيدي. قاد عدة عمليات عسكرية منها معركة تاينت بضواحي بوحلو في جوان 1956 وكان ينشط بجبل عصفور، واسمه الثوري عمار وسي لخضر.

مختار بوعيزم (المدعو سي الناصر): 1928–2001 :رائد جيش التحرير الوطني ، من مواليد 20 مارس 1928 بمسيردة التحاتة تلمسان، ينتمي إلى عائلة فلاحية، هاجر إلى فرنسا وعمره 17 سنة ثم عاد إلى مسقط رأسه بعد وفاة والده، غير أنه ما فتئ أن عاد إلى فرنيا سنة 1947 بحثا عن العمل لإعالة أسرته. وفي فرنسا انظم إلى حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في شمال الفرنسي، ونتيجة نشاطه اعتقلته السلطات الفرنسيّة وحكمن عليه بـ15 شهرا سجنا و 5 سنوات نفيا بتهمة كاذبة، وفي جانفي 1953 صادف داخل السجن الدركي الذي تسبب في سجنه وبعد اعترافه أطلق سراحع في آخر سنة 1954 بعد أن قضى 19 شهرا. بعدها عاد مباشرة إلى مغنية، محاولا الالتحاق بالثورة، حيث تحوّل إلى الناظور

بالمغرب. وعندما وصلت سفينة فاروق ودينا كان بوعيزم وكثير من المناظلين الجزائريين ينتظرونها وساهما في إفراغ شحنات الأسلحة وترتيب عملية إيصاله إلى المنطقة الغربية ومناطق الثورة الأخرى (المنطقة الرابعة وحتى الثالثة)، وكان ضمن مجموعة مجاهدين كان سي الحنصالي مسؤولها العسكري إلى جانب سي رشيد وسي مختار وشارك في العديد من العمليات العسكرية خاصة منها معركة الصبابنة عام 1956 وعمليات قطع الأسلاك الكهربائية والهاتفية وضرب المصالح الاستعمارية الحيوية ومطاردة الخونة. وشارك في معركة القعدة ومعركة الشوابير وكان وقتها فائدا لكتيبة شأنه في ذلك شأن بختي نميش، وبعدها التحق بمقر القيادة بوجدة، عين برتبة رائد سنة 1960.

لواج محمد بن أحمد: ويعرف أكثر باسم الرائد فراج رفيق العقيد لطفي ومساعده. الاسم ثوري لفراج (امبارك)، من مواليد سنة 1936 بني هديل، ينتمي إلى عائلة فلاحية تتكون من سبعة إخوة بدأ تعليمه الأول في الكتاتيب القرآنية وبعد أن أتمّ حفظ القرآن التحق بمدرسة الحنايا ثم عاد مجددا إلى عين غرابة المفروفة بقلعة الشهداء وفي سنة 1952 اشتغل مدرسا في المدرسة الجديدة للقرية ولم يلبث أن انتقل إلى سعيدة سنة 1953. في آخر 1953 عاد فراج إلى مسقط رأسه، ثم عضوا في التنظيم السري ضمن اللجنة الثورية للوحدة والعمل. وبعد انطلاق الثورة أظهر فراج كفاءة في التنظيم الثوري جعلت قيادة الولاية الخامسة تعينه مسؤولا على العمل الثوري، وفي جانفي 1957 تمت ترقيته إلى رتبة نقيب ثم رائدا سنة 1958 وعضو مركز قيادة الولاية الخامسة، استشهد مع العقيد لطفي في معركة قرب بشار في مارس 1960.

بن علا الحاج محمد : منمواليد سنة 1923 رائد ولد بودان بالقطاع الوهراني من عائلة فقيرة جدا، غادر المدرسة بعد حصوله على شهادة التعليم الابتدائي. عمل منذ سن الرابعة عشر واشتغل في مصنع للعجائن الغذائية، ميكانيكي، ثم انخرط في تنظيم شبيبة حزب الشعب الجزائري منذ 1937 جنّد برتبة ضابط صف في الجيش الفرنسي بين1943–1945. عيّن مسئول حي في حزب الشعب الجزائري بوهران، اتصل به بن بلة للانضمام إلى المنظمة الخاصة سنة1948. حكم عليه بثلاث سنوات سجنا عام 1951، إثر اكتشاف المنظمة وتفكيكها. وما أن افرج عنه حتى أصبح نائبا لبن مهيدي في المنطقة الخامسةعلى مدينة وهران، اعتقل يوم 16 نوفمبر 1956، وأفرج عنه في 1960. رائد جيش التحرير الوطني منذ سبتمبر 1961، عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية خلال ماي– جوان1962، تولى رئاسة الجمعية الوطنية التأسيسية. اعتقل في 19 جوان 1965، وسجن ثم وضع رهن الإقامة الجبرية قبل أن يفرج عنه سنة 1968.

أحمد المستغانمي المدعو برشيد: رائد في جيش التحرير الوطني. قائد المنطقة العملياتية للجبهة الغربية من 1954 إلى 1962.

عبد العزيزبوتفليقة: ولد عبد العزيز بوتفليقة بتاريخ 2 مارس 1937 والتحق بالعمل النضالي من أجل القضية الوطنية، ثم التحق في 1956 في نهاية دراسته الثانوية بصفوف جيش التحرير الوطني وهو في التاسعة عشرة من عمره. وكان له أن أنيط بمهمتين بصفة مراقب عام للولاية الخامسة، أولاهما سنة 1957، والثانية سنة 1958، وبعدئذ مارس مأمورياته، ضابطا في المنطقتين الرابعة و السابعة بالولاية الخامسة. ألحق على التوالي، بهيئة قيادة العمليات العسكرية بالغرب، وبعدها، بهيئة قيادة الأركان بالغرب ثم لدى هيئة قيادة الأركان العامة، وذلك قبل أن يوفد، عام 1960، إلى حدود البلاد الجنوبية لقيادة" جبهة المالي" التي جاء إنشاؤها لإحباط مساعي النظام الاستعماري الذي كان مرامه أن يسوم البلاد بالتقسيم. ومن ثمة أصبح الرائد عبد العزيز بوتفليقة يعرف باسم 'عبد القادر المالي". وفي عام 1961،انتقل عبد العزيز بوتفليقة سريا إلى فرنسا، وذلك في إطار مهمة الاتصال بزعماء الثورة التاريخيين المعتقلين بمدينة (أولنوا). في 1962، تقلد عبد العزيز بوتفليقة العضوية في أول مجلس تأسيسي وطني، ثم ولي، وهو في الخامسة والعشرين من عمره، وزيرا للشباب والسياحة في أول حكومة جزائرية بعد الاستقلال، وفي سنة 1963،تقلد العضوية في المجلس التشريعي قبل أن يعين وزيرا للخارجية في نفس السنة.

بن علال: رائد جيش التحرير الوطني بالولاية الخامسة، تحول إلى أسطورة شعبية في ناحية تلمسان، بث الرعب في عساكر فرنسا في جبال واد الشولي. واين استشهد البطل في ساحة الشرف بعد أن وقع في اشتباك مع قوات فرنسية والطيران الاستعماري.

دمرجي يوسف المدعو سي حكيم (1922–1958): مناضل في صفوف الكشافة الإسلامية الجزائرية ثم في حزب الشعب الجزائري ثم في المنظمة الخاصة O.S ثم في جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا وأخيرا في جبهة التحرير الوطني –جيش التحرير الوطني، كلف الحكيم دمرجي بتنظيم الهياكل الصحية لجيش التحرير الوطني في المنطقة السادسة (سعيدة ومعسكر) استشهد في 19 أوت 1958 وعمره 36 عاما، بالقرب من جبل تافرنت، على مسافة 7 كلم عن سعيدة.

عليلي أحمد المدعو (سي بغدادي) (1925–1958):رائد جيش التحرير الوطني بالولاية الخامسة. ولد في 18 ماي عام 1925 بعين الدفلى بدوار بني غومريان الذي كان مسقط رأس والديه. بعد ذلك استقرت عائلته في بوفاريك انتقل إلى معهد "باج" حيث زاول تكوينا مهنيا في تخصص النجارة. التحق بحزب الشعب الجزائري وهو في العشرين من عمره، عضو المنظمة الخاصة: ألقي عليه القبض سنة 1950. بعد خروجه من السجن عمل كنجار ، كان زميلا لسويداني بوجمعة وأحمد بوشعيب، التحق بالثورة فور نوفمبر 1954 بناحية البليدة وبعدها في مدينة الشلف، حيث وسع نشاطه السياسي والعسكري، ربط علاقة عسكرية مع وهران (الولاية الخامسة)،كان أول نقيب سياسي عسكري للناحية الثالثة (الشلف) في 1956. ونظرا لنقص السلحة، أرسلته الولاية الرابعة في مهمة بالخارج، إلى المغرب الأقصى ثم إلى تونس مرورا باسبانيا للحصول على السلاح عاد إلى الجزائر رفقة 170 مقاتلا مدربا عبروا على الخط الحدودي المكهرب موريس استشهد في مارس 1958.

بن عدة عدة المدعو بسي زغلول (1927–1962): ولد في الفاتح جانفي 1927 في العمرية بغليزان، عضو جيش التحرير الوطني في 1956 بعد أن فر من الجيش الفرنسي، عين سنة 1957 مسؤولا عن الناحية الرابعة للولاية الخامسة. قاد عدة عمليات ضد العدو قبل أن يلقى عليه القبض في 21 اكتوبر 1958 في اشتباك في عين تيموشنت. حكم عليه بالإعدام في 3 ماي 1960، لكنه استطاع الفرار من سجن بطيوة. تابع نضاله إلى غاية 14 مارس 1962 حيث استشهد في ميدان الشرف في كمين نصبه له العدو في المكان المسمى مزرعة سي علي قرب العمري، على بعد 30 كلم من غليزان.

عبد الرحمن كرزابي المعروف بسي طارق: رائد جيش التحرير الوطني بالولاية الخامسة. ولد في بلدية بني ورسوس (تلمسان). عيّن في شهر جويلية 1959 برتبة رائد ومسؤول الناحية الرابعة للولاية الخامسة، عمل منسقا بالنيابة للولاية الخامسة، لقب بأسد الونشريس، قاد عمليات عسكرية في منطقة الرمكة وواد سيق وقرية عمي موسى قبل أن يستشهد في اشتباك قرب بوقادير في منطقة غليزانسنة 1961.

طيبي محمد المدعو الرائد العربي (1918–1997):ولد محمد بلحاج طيبي المدعو سي العربي، في 17 ديسمبر 1918 في سهل ملغير، في قبيلة أولاد سليمان (مجاجة)، قبل أن تستقر عائلته في الحي الشعبي للقرابة في سيدي بلعباس. زاول دراسته الابتدائية، أصبح بعدها ضابطا في المدفعية، وشارك في حملة الراين والدانوب ضد ألمانيا (1940–1945)انظم إلى حزب الشعب الجزائري في 1939 ولحركة الانتصار الحريات الديمقراطية. وعضوا بالمنظمة السرية (1947) قبل الالتحاق بصفوف جيش التحرير الوطني في الناحية الخامسة من الولاية الخامسة لتنظيم شبكة الإسناد. عرف في بادئ الأمر باسم سي بن علي. أصبح نقيبا قائدا للمنطقة خلفا للرائد فراج. وبعد أن اصيب في معركة، التحق بجيش الحدود. عضو المجلس الوطني للثورة الجزائريةCNRA ، رائد جيش التحرير الوطني في قيادة الأركان الناحية الغربية. ثم التحق بالجيش الوطني الشعبي بعد الاستقلال حتى عام 1965، تاريخ انتقاله إلى المهام المدنية حيث تقلد مناصب عليا.

محمد بن أحمد المعروف بعبد الغني(1927–1996): ولد يوم 18 مارس 1927بالغزوات (تلمسان). انضم سنة 1943 إلى حزب الشعب الجزائري وناضل في خلية بتلمسان. اعتقل بعد مجازر 8 ماي 1945 قبل أن يطلق سراحه في فيفري1946 ، وكان اندلاع الكفاح من أجل التحرير قد فاجأه بفرنسا حيث كان يتابع دراسات عليا. وفي 1956، بمناسبة الإضراب العام الذي نظمته جبهة التحرير الوطني، انتقل إلى القاهرة ثم يلتحق بالولاية الخامسة (ناحية وهران) عين سنة1957، قائدا سياسيا عسكريا لناحية أفلو بالأغواط ثم قائدا للناحية الجنوبية، وفي سنة 1960 يتولى بعد الاستقلال قيادة الناحية العسكرية الأولى (1962–1965)، ثم عضو مجلس الثورة ووزير أول (1979–1984).

قايد أحمد: ولد في 17 ماي 1924 بتيارت، من أولاد القاضي، كان أحد أسلافه كان قاضيا في دولة الأمير عبد القادر بتاقدامت. كان أبوه حارس غابات وقد قتلته السلطات الفرنسية عام 1957. درس في مدرسة عين الكرمة، بتيارت وناضل في الاتحاد الديمقراطي البيان الجزائري حيث تولى أمانة الحزب بتيارت. انتخب مستشار بلديا ونائبا لرئيس بلدية تيارت إلى غاية 1945. عضو اللجنة المركزية للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، التحق بالثورة في آخر سنة 1955. كمحافظ سياسي للمنطقة الثامنة للولاية الخامسة (وهران)، عام 1957 وفي سنة 1958 عين في مركز قيادة الولاية الخامسة كمساعد للعقيد بومدين. عين في المجلس الوطني للثورة الجزائرية سنة 1959، سافر إلى الصين في نفس السنة بمعية عمر أوصديق في فيفري 1960، تولى أمانة هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني للغرب. ثم التحق بتونس وتولى منصبا هاما بهيئة الأركان بغار ديماو حيث رفقة هواري بومدين. شارك في الندوة الأولى بإفيان ثم تولى مسؤولية القاعدة الغربية بوجدة (المغرب). بعد عزل هيئة الأركان لجيش التحرير الوطني في 30 جوان 1962، دخل البلاد واعتقل بقسنطينة. تكفل رابح بيطاط بإطلاق سراحه والتحق ببن بلة وبومدين في تلمسان. وزير ثم معارض بعد الاستقلال.

مصطفى عبيد المعروف بسي رضوان: ولد في 14 مارس 1935 في بني وارسوس بتلمسان مناضل في صفوف حزب الشعب الجزائري حركة انتصار الحريات الديمقراطية منذ أوائل الخمسينات. انخرط في النضال باكرا وشارك في اندلاع الثورة في المنطقة الثانية بالولاية الخامسة، عيّن قائد ناحية المنطقة الثانية بالولاية الخامسة من 1959 إلى 1962. بقي ضمن الجيش الوطني الشعبي وآخر رتبة له هي عقيد.

النقيب الزبير: هو الطاهر حمادية، من تيارت، ضابط صف سابق في الهند الصينية، قائد كبير في المقاومة، تمرد بسبب نقص الأسلحة، في خريف 1959، ضد قادة الولاية الخامسة وجيش التحرير الطني بالحدود، معبئا أنصاره المقدرين بـ 3000 رجل. كان الجيش الفرنسي يفكر أن يجعل منه بلونيس القطاع الوهراني. استمرت قضية الزبير 9 أشهر. وانتهت صيف 1960 عندما تم القاء القبض عليه، وحوكم ونفذ فيه الإعدام.

زكريا المجدوب : ولد في 14 أفريل 1933 بمزيودة، في دوار عنابرة، في دائرة مغنية (تلمسان)، إسمه الحقيقي الطيب شعيب، من عائلة متواضعة. مناضل في حزب الشعب الجزائري، التحق بجيش التحرير الوطني سنة 1955، في 1956 عين قائد منطقة تحت رئاسة "سي يماني عبد الحق" وعين في نواحي سعيدة، تيارت، فرندة، معسكر. ملازم أول في المنطقة السادسة (سعيدة معسكر) في 1957، خاض العديد من العمليات العسكرية في جبال خفر وشارك في معركة تافرنت في ديسمبر 1957 برفقة سي حكيم (الدكتور يوسف بومنجل) وبدوار عمير في 1958، وتيرسين (سعيدة) وفي ناحية الحساسنة. في ختام اجتماع ضم ضباط الولايات الرابعة والخامسة (من بينهم الرائد حسان واسمه يوسف دمرجي، وحكيم (يحيى

مغربي) وبحاج يوسف، قائد المنطقة السابعة، استشهد في 5 فيفيري 1960،على مقربة من فرندة، في اشتباك دام ساعتين مع المظليين.

إبراهيم بيوض (1899–1981):فقيه أباضي، عضو الجهاز التنفيذي المؤقت (1962). ولد في 22 أفريل 1899 بالقرارة (ميزاب) من عائلة متواضعة. درسّ في بني يزقن، حيث تتلمذ عليه أيدي تلامذة محمد طفيش (1818–1914) وواصل دراساته في المشرق العربي. وعند عودته إلى القرارة اشتغل بالتعليم والإصلاح عضو اللجنة المديرة الأولى لجمعية العلماء التي تأسست عام 1931 وفيها شغل منصب نائب أمين المالية، وغداة الحرب العالمية الثانية، تقدم الشيخ باسم الجماعة الإباضية لانتخابات الجمعية الجزائرية عام 19 48 وأعيد انتخابه عام1952. ومرة أخيرة في (مارس– سبتمبر 1962)، ثم عضوا في الجهاز التنفيذي المؤقت كمندوب للشؤون الثقافية. توفى في 14 فيفري 1981 في مسقط رأسه .

بوبكر حمزة: من مواليد 15 جوان 1912 ببريزينة (البيض)، التحق في سن الحادية عشر بثانوية وهران أين تحصل على البكالوريا وسنه 16 سنة، التحق بكلية الآداب بجامعة الجزائر، وجاز شهادة الكفاءة المهنية للتعليم الثانوي واشتغل مدرسا ثانوية سكيكدة كاتب ورئيس زاوية سيدي الشيخ في عام 1949. أستاذ جامعي، اشرف على إدارة مجلة السلام بالجزائر العاصمة التي تحولت إلى سلام إفريقيا من 1948 إلى 1958. نائب سابق (1959) ورئيس سابق للمجلس العام للواحات. عيّن في 18 ماي 1957 مديرا لمسجد باريس من قبل غي مولي، رئيس مجلس الوزراء. في 13 سبتمبر 1962، قررت الجمعية العامة لمجمع الحبوس والبقاع المقدسة للإسلام بالجزائر، بالإجماع، استخلافه بعبد القادر بن طالب كرئيس للمعهد الإسلامي بباريس.

محمد تقية (1927–1988): ضابط في جيش التحرير الوطني (1927–1988) ونائب (1962). ولد في 4 ماي 1927 في الشلف بدأ نضاله في سن مبكرة في الحركة الوطنية بفرنسا. التحق بصفوف جيش التحرير الوطني في 1958 ملازم أول ثم عضو بمجلس الناحية الثانية، ثم مسؤول مصالح الاستعلامات. تم إلقاء القبض عليه في 8 أوت 1961 بعد اشتباك ولم يطلق سراحه إلا قبيل الاستقلال تم انتخابه بعد 1962 في الجمعية الوطنية التأسيسية واصل في نفس الوقت دراساته العليا التي أنهاها برسالة دكتوراه الدرجة الثالثة حول الثورة التحريرية بعنوان "الجزائر في حرب". وفي نهاية السبعينات اشتغل أستاذا مساعدا، ثم مكلفا بالدروس في معهد العلوم السياسية والإعلام، وبعد إعاقته لازم الفراش لمدة طويلة حتى وافته المنية في 27 جانفي 1988.

بلحسن بالي: ولد بتلمسان في 17 سبتمبر 1936 حيث زاول دراسته حتى القسم النهائي، ترك الدراسة ليلتحق بالعمل الفدائي سنة 1955، وفي سنة 1956 استطاع أن يكون 5 خلايا للفداء، وكان المسؤول عنها حيث أصيب في إحدى العمليات برصاصة على مستوى الصدر، حيث نقل إلى الحدود المغربية الجزائرية للعلاج، وبعد شفائه سنة 1957 التحق بفرقة "الكومندوس" بتلمسان تحت اسم "الحاج"،

ليصبح سنة 1958 مدربا في ميدان القنابل الملغمة تحت اسم "رضا"، أصيب بانفجار قنبلة حيث حكمت عليه السلطات الاستعمارية غيابيا بـ 10 سنوات سجنا سنة1956 ثم 20 سنة مع الأعمال الشاقة مع حبس أملاكه، ثم حكم عليه بالإعدام، وبعد الاستقلال أصبح مسؤولا جهويا عن شبكة البنوك بالغرب الجزائري.

محمد مصطفى طالب: ولد سنة 1939 قرب قرية بوكانون بلدية مسيردة الفواقة ولاية تلمسان، بعد تعلمه القرآن الكريم التحق بمدرسة أحفير بالمغرب فحصل على شهادة التعليم الابتدائي سنة 1954 ليصبح بعد ذلك مناضلا في صفوف جيش التحرير الوطني، ثم يلتحق سنة 1956 بالمنطقة الأولى في الولاية الخامسة، ومنها وجّه إلى مركز دار الكبداني ثم بوصافي اين عمل مترجما في فرقة الممرضين، أعيد أواخر سنة 1959 إلى مركز دار الكبداني ليعين محافظا سياسي عسكريا إلى غاية الاستقلال.

حدوش علي ولد عبد القادر: ولد سنة 1933 بقرية يبد الدشرة بلدية الأخضر دائرة أولاد الميمون ولاية تلمسان، من عائلة فقيرة، التحق بالكتاتيب حيث حفظ القرآن الكريم، وعند بلوغه سنة 15 سنة تنقل بين بني سنوس وولهاصة (عين يتموشنت) ثم الغزوات، ليعود بعدها إلى منزل سنة 1954 لمساعدة والده، وتم التحاقه رسميا بالثورة سنة 1955 بدأ بالعمل سريا بمنطقة وادي الشولي (الوادي الأخضر حاليا)، لينقل فيما بعد إلى بني هديل تحت إمرة الرائد فراج لشغل منصب محاسب مالي على عدة نواحي منها: تلاغ وناحية بلعباس وغيرها من أوت 1956 إلى سنة 1957، حيث غير منصبه إلى قائد ناحية، حضر عدة معارك أهمها معركة جبل عساس في 25 مارس 1958، ومعركة عين بنت السلطان في 13 أكتوبر 1958 بوادي الشولي، ليلقى عليه القبض في اشتباك بوادي الشولي في 24 جانفي 1959، وأطلق سراحه سنة 1962.

بسباس محمد: اسمه الثوري "سنطاس" تاجر من سيق (معسكر) تولى تهريب الأسلحة والذخائر والمعلومات بشاحنته، وكان أحيانا يتولى نقل البضائع بالقطار، امتاز بالمهمة والنشاط في مهامه، ألقي عليه القبض عام 1960 بعد وشاية أحد المرتدين عن الشبكة المدعو جلول (قليل) وعثر في شاحنته على وثائق هامة، تعرض للتعذيب والسجن أفرج عنه بعد الاستقلال.

جيلالي حداوي:ولد سنة 1932 ببني سنوس ولاية تلمسان، بدأ حياته النضالية سنو 1956، تخصص في نزع الألغام بعد تكوين تلقاه في المغرب، بُترت يدُه اليُسرى سنة 1961في انفجار لغم قرب العريشة. ومن معارك التي شارك فيها معركة في سعيدة وأخرى في المشرية سنة 1957، ومعركة تافسرة ببني سنوس سنة 1958.

الميلود بن سيفي: ولد سنة 1942 بني صميل ولاية تلمسان، بدأ حياته النضالية سنة 1957، كان برتبة ملازم ثاني متخصص في قطع الأسلاك الشائكة بالمنطقة الثامنة بالولاية الخامسة، اسمه الثوري "الطاهر"، شارك في معركة جبل مزي سنة 1960 ببني مقرار، لقي عليه القبض بجبل تيوت أين كان متوجها رفقه 400 مجاهد لتدعيم الثورة بالونشريس، بقي في السجن إلى غاية الاستقلال.

مصطفى مقنونيف: فدائي من المحكوم عليهم بالإعدام. تكلف خلال مرحلة الثورة بالدعاية لمقاطعة المنتوجات. وعند اغتيال الطبيب الشهيد "بن عودة بن زرجب" كان من المشاركين في تحطيم محلات اليهود الحاقدين، كما اشتغل في مخبزة، الذي اغتالته منظمة اليد الحمراء فيما بعد ليشتغل بعدها مع السيد:"أبازرهوني الجيلالي" مع بداية 1956م، اطلعه على رغبته في الانضمام للثورة، ، فقدمه إلى المناضل "عقب الليل" الذي كان مسؤولا عن تنظيم الخلايا الفدائية، والذي طلب منه التريث والانتظار حتى يتم الاتصال به، وفعلا تم ذلك في شهر أفريل 1956 لتنفيذ بأول عملية فدائية تمثلت في إلقاء قنبلة في محل ليهودي يدعى "آلبار سلطان.

ومن المهام التي أوكلت إليه بعد أن أصبح فدائيا نقل الأسلحة من منطقة العباد في تلمسان وتوزيعها على خلايا الفداء، وكان المسؤول عن شبكاتها "بريكسي نقاسة عمر"، حيث أصبح المجاهد مقنونيف فيما بعد رفيقه في النضال، غماري عبد العالي نائب المسؤول بريكسي". أما عن العملية التي يذكر أنه نجا منها بأعجوبة فهي عملية إلقاء قنبلة في محل يهودي يبيع الخمر، وهذا في فترة إضراب الثمانية أيام. وعن يوم إلقاء القبض عليه فيذكر المجاهد مقنونيف أنه كان حينها مريض بداء "حمى التيفوئيد" هذه الأخيرة التي أصابت حنجرته وأقعدته طريح الفراش لا يستطيع الكلام، وليلة إلقاء القبض عليه يذكر انه خرج من مكان تواجده متوجها إلى مكان آخر وفي الطريق ألقي عليه القبض من طرف دورية عسكرية في قلب تلمسان آخر شهر جانفي سنة 1957، حيث اقتيد إلى مركز الشرطة للاستنطاق والتعذيب، لينقل بعد ذلك إلى السجن حيث مكث ما يقارب الخمسة أشهر، لينقل بعد ذلك إلى مشفى المجانين "بوهران" حيث مكث فيه لمدة أسبوع فقط، ثم إلى سجن وهران. وفي شهر سبتمبر من سنة 1957 كتب حول حالته الصحية تقرير من طرف إدارة السجن بأنه كان يدعي الجنون و أعيد إلى سجن تلمسان، أين تمت محاكمته في المحكمة العسكرية التابعة للغرب يوم 8 أكتوبر 1959 و حكم عليه بالإعدام، لينتقل إلى "رواق الموت" حيث التقى مع كل من المجاهدين زيان عبد الحميد وكذا بريكسي نقاش عمر بن يلس البشير،السويسي محمد، بوعيادة عبد الغاني، ضياف التاج، الجديد أحمد، سي عبد الواحد محمد، كما يذكر أنه كان ولمدة 45 يوما في كل يوم ينتظر تنفيذ الحكم عليه بالإعدام، وبعد مرور تلك المدة (45يوم) بأربعة أيام أخد هو وعمر بريكسي وآخرون إلى سجن وهران أين وضعوا في رواق المساجين السياسيين وهناك أجبروا على القيام بالأعمال الشاقة والتي كانت حينها تتمثل في صناعة الحلفاء، إلا أنهم رفضوا وقاموا بإضراب كان المجاهد مصطفى مقنونيف وصاحب فكرة الإضراب بحجة أنهم من المحكوم عليهم بالإعدام وليسوا مكلفين بالأعمال الشاقة ، مما اضطر إدارة السجن إلى تحويله هو وأربعة عشر آخرين إلى رواق الموت إلى أنهم استمروا على ذلك الإضراب، وكعقاب لهم هو وتسعة عشر آخرين إلى سجن الحراش والذي

كان عبارة عن مجمع لمختلف المساجين من جميع أنحاء الوطن ومنه يتم تحويل المساجين إلى سجون أخرى كسجون فرنسا، وسجن لمبيز وغيرها.

كما يذكر أنه عند وصولهم إلى سجن الحراش وجد المسجونين هناك كانوا هم أيضا مضربين إلا أنهم ولموافقة إدارة السجن على مطالبهم أوقفوا ذلك الإضراب، كان المسئول عن المساجين حينها رابح بطاط، وبعد انتقاله إلى سجن فرنسا حل محله محمد خميستي ، كان من ضمن مطالبهم هو تشكيل لجة تدافع وتطالب بحقوق المساجين، وعند وصول المجاهد مقنونيف انضم مباشرة إلى لجنة السجن، ومن بين الذين كانوا في اللجنة يذكر: معزوزي محمد سعيد (محكوم عليه بالإعدام مند مجازر 8 ماي 1945)،تمام عبد المالك الذي كان يدرس مادة الاقتصاد، الهاشم مالك مدرس مادة القانون والقانون الدولي، أندري كاستال كان مسلم وأطلق على نفسه اسم مراد كاستال الذي كان يدرس الفرنسية، لشقر العيد مدرس مادة التكنولوجيا، بن شيكو عبد الحميد مدرس مادة الرياضيات وغيرهم من المساجين حيث وصل عدد أقسام الدراسة إلى 53 قسما.أطلق سراحه 8 ماي 1962.

خالد سلكة:(مناضل وفدائي من المحكوم عليهم بالإعدام): من تلامذة دار الحديث التابعة لجمعية العلماء المسلمين، أين تعلم اللغة العربية و آدابها و الوطنية. واصل تعليمه في الطورين الابتدائي والمتوسط وصولا إلى الطور الثانوي حيث كان ينشط في منظمة طلابية ثانوية. كانت بداية عمله النضالي مع إضراب الـ 19 ماي 1956 وكان من الذين كان يحضرون مناشير جبهة التحرير، يدعون فيها المواطنين للالتفاف حول الثورة ومؤازرتها و مساندتها.

وعن ظروف اعتقاله يقول المناضل خالد سلكة أنها كانت نتيجة أول عملية فدائية كلف بها استهدفت ضابط الشرطة **SALINAS** بمشاركة طالب بن دياب عبد الرحيم و قارة تركي رشيد في 05 جويلية1956، لكن العملية لم تجري كما كان مخططا لها، حيث ألقي عليه القبض بعدما أصيب برصاصتين واحدة في الذراع و الأخرى في ساقه، ثم أخضع للاستنطاق والتعذيب بالماء والكهرباء، ثم نقل بعد فقدان الوعي إلى مستشفى تلمسان أين بقي مدة3 أيام تحت الرقابة، لينقل بعد ذلك إلى سجن تلمسان لمدة عام و نصف تقريبا دون محاكمة، بعدها نقل إلى سجن وهران أين حكم عليه بالإعدام يوم 18 ديسمبر 1957 بالمحكمة العسكرية الفرنسية التابعة للغرب.

وعن يومياته في سجن وهران، يذكر المجاهد خالد سلكة أنه بعد أن خففوا عنه الحكم من الإعدام إلى المؤبد، مارس الأعمال الشاقة و التي تمثلت في صناعة الحلفاء (صناعة ما يشبه عاصرات الزيتون)، كما انضم إلى لجنة السجن ككاتب يكتب مقررات اجتماعات اللجان، وكل ما كان يطلب منه كتابته، إضافة إلى أنه يدرس المساجين مادة النحو والآداب، و يدرس هو أيضا عند مساجين آخرين مواد أخرى كالفيزياء، و الرياضيات. في سنة 1960 تم نقله إلى سجن لمبيز حيث شارك في إضراب المساجين لمدة 22 يوما سنة 1961 تضامنا مع قيادة الثورة .أفرج عنه في 05 ماي 1962.

حامد، بن عبد الرحمان: ولد في سنة 1933 بصبرة ولاية تلمسان، بدأ نشاطه النضالي سنة 1951، ساهم في التحضير للثورة التحريرية، كان نائبا لقائد خلية، لقد بالريكسي، شارك في الانطلاقة الأولى من الفاتح نوفمبر 1954 منها حرق مصنع الفلين في منطقة أحفير بضواحي صبرة رفقة محمد العربي بن مهيدي ووهراني أحمد، كما شارك في عدة عمليات لقطع أسلاك الهواتف وإتلاف السكة الحديدية.

عبد القادر، أم بوعزة: ولد سنة 1932 ببني وارسوس ولاية تلمسان، انخرط في حزب الشعب الجزائري سنة 1950 ثم هاجر إلى المغرب بغرض الدراسة. عاد إلى الوطن والتحق بصفوف الثورة سنة 1959 كمرشد في الناحية الأولى من المنطقة الثامنة بالولاية الخامسة برتبة عريف ثم تكون كمحافظ سياسي سنة 1960.

رشيد، بن أحمد: ولد في 13 ماي 1942 بقريعين دائرة صبرة ولاية تلمسان، بدأ النضال سنة 1955، حيث كان مسؤول خلية، بتربة قائد عرش ثم مساعد رئيس فرع مخابرات، اسمه الثوري "رشيد"، شارك في عدة معارك منها معركة بوجميل في 2 ماي 1961، ألقي عليه القبض بعدها، أطلق سراحه بعد الاستقلال.

الميلود، بن سيفي: ولد سنة 1942 ببني صميل ولاية تلمسان بدأ حياته النضالية سنة 1957. كان برتبة ملازم ثان متخصص في قطع الأسلاك الشائكة بالمنطقة الثامنة بالولاية الخامسة. اسم الثوري "الطاهر". شارك في معركة جبل مزي سنة 1960 ببني مقرار. ألقي عليه القبض بجبل تيوت أين كان متوجها رفقة 400 مجاهد لتدعيم الثورة بالونشريس. بقي في السجن إلى غاية الاستقلال.

مصطفى، بن شريف: ولد سنة 1928 بعين الصفراء، اسمه الثوري "قويدر"، ناضل إلى جانب مصالي 1952 بفرنسا ثم عاد إلى أرض الوطن سنة 1954 ليلتحق بصفوف المجاهدين كمسؤول فوج مكلف بالمالية ثم مشؤول عرش مكلف بالتموين والمالية كما تخصص في نزع الألغام. شارك في عدة معارك منها معركة الشراشيلر سنة 1956 ومعركة جبل، مزي سنة 1960.

منظمة اليد الحمراء: منظمة إرهابية كانت تتبنى اغتيال مناضلي جبهة التحرير الوطني والمتعاطفين معها. وهي في الحقيقة، غطاء يتستر وراءه النشاط السري لمصالح الاستخبارات الفرنسية نسبت العشرات من الاعتداءات والعشرات من الاغتيالات لمنظمة غربية يقف وراءها أنصار الجزائر الفرنسية، هي اليد الحمراء. كانت الاغتيالات تستهدف، في آن واحد، الأشخاص والهياكل وعتاد جبهة التحرير الوطني وأولئك الذين كانوا يمونون بالسلاح جبهة التحرير الوطني مثل أوتو شلوتر، جورج قيزر، مارسال ليوبولد أو جورج بوشار. ثم جاء دور المحامين الذين كانوا يتولون الدفاع عن الوطنيين الجزائريين ، مثل أوغست تيفني وولد عودية، لتطال المتعاطفين شأن الأستاذ لبلجيكي جورج لابارش، الذي اغتيل بلياج، في 25 مارس 1960.

كشف كتاب دوغلاس بورجيو تاريخ مصالح المخابرات الفرنسية حقيقة "اليد الحمراء" وأن هذه الخدعة كانت تخفي وراءها العمل الإجرامي لمصالح المخابرات الفرنسية الموضوعة تحت قيادة قسطنطين ملني وتحت مسؤولية رئيس الوزراء ميشال دوبري. وكان وراء إنشائها بول قروسان، المشرف على مصلحة التوثيق الخارجي والجوسسة المضادة منذ 1957. أشاع قصة مجموعة صغيرة موالية لفرنسا بتونس سمت نفسها اليد الحمراء في أوائل الخمسينات وتبنت اغتيا ل فرحات حشاد (1914–1952)، الزعيم النقابي التونسي الفرنسية هيكلة، وخلقت قيادة وهمية وراحت تزود الصحافة بالتصريحات المتأججة التي تتبنى الاعتداءات. في نفس الوقت، تتظاهر نفس الأجهزة بالقبض على يد كانوا يعرفون استحالة القبض عليها لأنها يدها ! في كتابه جاسوس في القرن ، أشار قسطنطين مانيك إلى الاعتداء بالكتاب الملغم، الذي انتزع، في أول جانفي 1960، يدي عبد القادر نواصري ذاكرا الصانع الملقب بـ "الساحر" واسمه الحقيقي جانو لاكاز الذي سوف يصبح بعد ذلك بخمسة عشر عاما قائد أركان القوات المسلحة في عهد الرئيس جيسكار ديستان صديق موريس بابون والجنرال بيجار.

فهرس الموضوعات

الإهداء.

شكر وعرفان

المختصرات

المقدمة ..... أ

مدخل..... 10

تقديم 11

1- الأوضاع الاقتصادية..... 14

2- الأوضاع الثقافية 26

3- الأوضاع السياسية 29

4- الوضع في الغرب الجزائري..... 33

الباب الأول

الثورة التحريرية، الانطلاق والتوسع.

الفصل الأول: التحضير للثورة وانطلاقتها في المنطقة الخامسة

1- جذور العمل المسلح: المنظمة الخاصة..... 50

2- التحضير للثورة في الغرب الجزائري 66

3- عمليات أول نوفمبر بالمنطقة الخامسة..... 75

4- ردود الفعل الاستعمارية على عمليات نوفمبر 1954..... 79

5- المنطقة الخامسة- الولاية الخامسة 84

6- قادة الولاية الخامسة 87

- العقيد محمد العربي بن مهيدي 87

- العقيد عبد الحفيظ بوصوف..... 93

- العقيد محمد بوخروبة..... 96

- العقيد ادغين بن علي..... 97

- العقيد بن حدو بوحجر 106

الفصل الثاني: تنظيمات الثورة الإدارية والسياسية

تقديم 112

1- الهيكلة الإدارية والسياسية 118

- الخلية 119

- الفوج..... 120

- العرش..... 120

– القسم..... 121
2– تنظيم الثورة على ضوء مقررات مؤتمر الصومام 121
3– الإطار الهيكلي السياسي للثورة..... 126
أولا : المجلس الوطني للثورة الجزائرية..... 126
ثانيا: لجنة التنسيق والتنفيذ 126
4– الجوانب التنظيمية..... 129
5– التنظيمات الصحية للثورة (نموذج الولاية الخامسة)..... 133
مراكز التكوين الطبي..... 134
1– مركز العرايش 134
2– مركز دار الكبداني..... 134
3– مركز واولوت..... 134
4– مركز الخميسات..... 134
5– مركز زغنغن..... 134
6– مركز بن مهيدي..... 135
7– مركز بوصافي..... 135
8– مركز وجدة..... 135
9– مركز النواصر 135
10 – مركز الدار البيضاء 135
11– مركز تطوان 135
12– مركز الرباط..... 136
13– مركز القنيطرة..... 136
– مركز الخلفية للعلاج والراحة 136
1– مستشفى لوستو..... 136
2– المركز الصحي للقاعدة 15(قاعدة العربي بن مهيدي BBM)..... 137
3– مركز أحفير الصحي..... 137
4– مركز بركان الصحي 137
5– مركز الخميسات..... 138
6– مركز الدار البيضاء 138
7– المركز الصحي بالعرايش 139
– المدرسة الصحية العسكرية بزغنغن 139
– طبيعة التكوين الطبي وأنواعه 141
1– التكوين القاعدي 141

2- أساليب الإسعاف ووسائله 141
3- جمع الأدوية وتوزيعها 142
4- الأطباء والطلبة الأطباء في الولاية الخامسة 143
الفصل الثالث: الهيكلة العسكرية وتطور الثورة في الولاية الخامسة
أولا: الهيكلة العسكرية للثورة 148
1- نشأة جيش التحرير الوطني 148
2- تطور جيش التحرير الوطني بعد 1956 151
3- جيش التحرير الوطني على الحدود الغربية 152
4- جيش التحرير الوطني على الحدود الغربية 1690-1962 155
5- إنشاء هيئة الأركان العامة 156
6- الإطار الهيكلي التنظيمي لهيئة الأركان 157
- قضية النقيب الزبير 161
ثانيا: تطور الثورة في الولاية الخامسة 164
تقديم 164
1- تلمسان ومغنية(المنطقة الأولى من الولاية الخامسة) 165
2- بني صاف، الغزوات: المنطقة الثانية 173
3- وهران، عين تموشنت: المنطقة الثالثة 174
4- مستغانم، غليزان: المنطقة الرابعة 177
5- سيدي بلعباس: المنطقة الخامسة 185
6- معسكر: المنطقة السادسة 188
7- تيارت، السوقر: المنطقة السابعة 189
8- البيض، عين الصفراء، بشار، تندوف، أدرار، تميمون- المنطقة الثامنة 196
الفصل الرابع: الإمداد بالسلاح على الحدود الغربية ودور القواعد الخلفية
1- حاجة الثورة إلى السلاح 219
2- مصادر التموين بالأسلحة 220
- اليخت دينا DINA 222
- عملية اليخت انتصار 229
- عملية السفينة أتوس ATHOS 232
3- تمرير الأسلحة عبر الحدود الغربية بعد 1956 241
- حجز السفينة سلوفينيا SLOVENIJA 246
- حجز المركبة غرانيتا GRANITA 246
- السفينة ليديس LIDICE 247

- حجز السفينة تيغريتو TIGRITO..... 247
4- مصانع الأسلحة التابعة للثورة في المغرب 248
- مصنع الأسلحة بتطوان 248
- مصنع بوزنيقة..... 248
- مصنع تمارة 248
- مصنع الصخيرات 248
- مصنع المحمدية 249
مصنع الدار البيضاء 249
5- قوافل السلاح إلى الولاية الخامسة..... 250
6- مراكز الثورة بالمغرب 253
- مركز دار الكبداني 253
- مركز زغنغن 254
- مركز بوصافي 254
- مركز واولوت 254
- مركز النواصر..... 254
- مركز ملوية 255
- مركز العربي بن مهيدي..... 255
- مركز بوعرفة..... 255
- مركز وجدة 255
- مركز أحفير 255
- مركز فقيق 255
- مركز الخميسات 255
- مركز العرايش..... 255
- مركز بركان 255
- مركز فاس..... 255
- مركز المحمدية 255
- مركز القنيطرة..... 255

الباب الثاني

المواجهة الاستعمارية للثورة

الفصل الأول: مظاهر السياسية القمعية الاستعمارية

1- سياسة التعذيب الاستعماري 260

- القمع والإبادة الاستعمارية 269

إخضاع المعتقلين للتعذيب 270

1- التعذيب بواسطة الماء 271

2- التعذيب بالماء الممزوج 271

- مراكز التعذيب وورشات الموت 272

- مركز بغاون 272

- مركز دار يغمراسن 272

- مركز السد 273

- مركز الخميس 274

- مركز الفرع الإداري 277

- مركز المكتب الثاني 277

- مركز مارتان MARTIN 278

- مركز بالول 279

- مركز بني غنان 280

- مركز شابرCHABRE 281

- مركز التغذيب تلاغ 282

- مركز بوسوي Bossuet 282

- مركز دار الأخوين "بسكرا" 283

- مركز التعذيب "نقطة الصفر" 284

- مركز الطواهرية 285

- مركز الكاريال **..... 286**

- مركز جنين بوزرق 287

- مركز تافرانت 287

- مركز الدزيرة- أمغار- مسكن بن عمار- الصفيصيفة 288

- مركز حضيرة السبايس 289

- مركز جنان كابويا 289

- مركز سان لو S^{t} LEU 290

2- الإعدام في ظل الإدارة الاستعمارية 290

– شهداء المقصلة– سجن وهران 263
– من شهداء جرائم منظمة الجيش السري OAS..... 294
– الحكم بالسجن المؤبد والأشغال الشاقة 295
3– السد الشائك والمكهرب 298
أولا: عناصر السد ومكوناته..... 300
1– السد المستمر 300
2– نقاط الارتكاز 301
3– المواصلات 301
ثانيا: الثورة في مواجهة السد الشائك والمكهرب..... 302
– الأسلوب الأول..... 302
– الأسلوب الثاني 302
– الأسلوب الثالث 303
– الأسلوب الرابع..... 303
– الأسلوب الخامس 303
– الأسلوب السادس 303
4– مخطط شال ، تأثيراته وأساليب المواجهة 304
الفصل الثاني: التفجيرات النووية الفرنسية في الصحراء ومواجهة الولاية الخامسة
تقديم: المشروع النووي الفرنسي..... 311
1– موقع الصحراء الجزائرية من الاستراتيجية الفرنسية 316
2– الصحراء الجزائرية مجالا للمشروع النووي الفرنسي..... 320
3– المركز الصحراوي للتجارب العسكريةCSEM 322
3–1 مصالح المركز الصحراوي للتجارب العسكرية 322
– القيادة العامة 322
– القيادة المشتركة المتعددة القواتCIAS..... 322
– المجموعة 621..... 323
– كتيبة القيادة والخدماتCCS..... 323
– الفرقة 11 323
– الوحدة التقنية 620..... 224
– المصلحة التقنية للقواتSTA 324
– فصيلة الجندرمة 324
– الكتيبة الصحراوية لإقليم توارCST..... 325
– مصلحة مرافق الطيران SIAL 325

- قاعدة رقان الجوية 325
- فرقة السرب لجوي 326
- كتيبة الصيانة..... 326
- مصلحة الطوبوغرافية 326
- المصالح الإدارية المختلفة 326
- المصالح الهيدولوجية 327
- قاعدة الحمودية..... 327
4- أشواط التفجيرات النووية في منطقة رقان 329
- عملية اليربوع الأزرق..... 329
- عملية اليربوع الأبيض 332
- عملية اليربوع الأحمر 333
- عملية اليربوع الأخضر 334
- التفجيرات لباطنية 335
1- عملية Agathe 335
2-عملية بيريل BERYL 336
- تفجيرات ما بعد الاستقلال 337
- عملية الزمرد..... 337
- عملية تفجيرAMETHYSTE 337
- عملية RUBIS 338
- عملية OPALE..... 338
- عملية TOPAZE 338
- عملية TURQUOISE..... 339
- عملية SAPHIR 339
- عملية JADE..... 339
- عملية تفجير CORINDON..... 339
- عملية TROUMALINE 340
- عملية GRENAT 340
5- الآثار الناجمة عن التفجيرات 340
- التأثيرات الصحية على الإنسان 340
6- موقف جزائر ما بعد الاستقلال..... 349
7- الموقف الرسمي لفرنسي 350

الفصل الثالث: سياسة فصل الصحراء واستراتيجية التفتيت السياسي للجزائر

1- فصل الصحراء في الاستراتيجية الاستعمارية 353

2- الثورة في مواجهة سياسة فصل الصحراء (دور الولاية الخمسة) 360

3- الصحراء الجزائرية في نصوص اتفاقيات إيفيان 379

- النص الخاص بالمراكز الفرنسية في الصحراء 381

- فصل التعاون المشترك الفرنسي- الجزائري 381

- المسائل العسكرية..... 382

- قاعدة مرسى الكبير البحرية..... 382

4- الولاية الخامسة خلال مرحلة وقف إطلاق النار 383

5- مخطط التفتيت 384

أولا: إنشاء جمهورية مستقلة بقسنطينة 384

ثانيا: إنشاء إقليم تلمسان المستقل 385

ثالثا: استكمال قانون OCRS..... 385

رابعا: مشروع La Province Française de l'Algerois- Oranais 385

- مقترح الفرضية الأولى 385

- مقترح الفرضية الثانية 385

- مقترح الفرضية الثالثة 385

- مقترح الفرضية الرابعة 385

- مقترح الفرضية الخامسة 385

- مقترح الفرضية السادسة 385

6- وضعية جيش التحرير في الولاية الخامسة بعد وقف إطلاق النار 389

الخاتمة 391

الملاحق..... 397

أعلام ومصطلحات 516

البيليوغرافية 529

يبحث موضوع الثورة التحريرية في الولاية الخامسة في مراحل الثورة من 1954 إلى 1962 من حيث الأوضاع العامة التي شهدتها الجزائر عشية الثورة وظروف التحضير على المستوى الوطني وفي القطاع الوهراني، والتنظيم السياسي والإداري للثورة، والتطور العسكري وجيش التحرير وقنوات الإمداد بالسلاح للولاية الخامسة ودور القواعد الخلفية بالمغرب ومظاهر السياسة الاستعمارية (الإبادة الجماعية– التعذيب الاستعماري– الأسلاك الشائكة وحقول الألغام– مخطط شال- التفجيرات النووية الفرنسية– سياسة فصل الصحراء ...) انتهاء بمرحلة الاستقلال.

الكلمات المفتاحية: (جبهة التحرير الوطني– جيش التحرير الوطني– الولاية الخامسة– العربي بن مهيدي– القواعد الخلفية للثورة– مراكز التعذيب والمحتشدات– التفجيرات النووية الفرنسية وسياسة فصل الصحراء ، ومخطط تفتيت الجزائر ...).

Le sujet se recherche s'axe sur la Révolution Algérienne dans la wilaya 5 de 1954 à 1962 à travers la situation générale de l'Algérie à la veille du déclenchement de la Guerre de libération, des préparatifs du 1er Novembre à l'échelle Nationale et en Oranie, de l'Organisation politique et administrative, de l'évolution militaire de la wilaya 5 et de ses responsables militaires. L'Armée de Libération Nationale (ALN), de l'acheminement de l'Armement et le rôle des Bases Arrières, des aspects de la politique coloniale française (Massacres massifs- Torture- les barrages et champs de mines- le plan Challe- les Essais nucléaires français en Algérie et projets de séparation du Sahara …).

Mots clés : (FLN- ALN- wilaya 5- Larbi Ben M'hidi- Logistique et Bases arrières de le Révolution au Maroc - centres de Torture et de Concentration- Essais nucléaires).

The subject of our research is based on the Algéria revolution on the 5th wilaya between 1954 and 1962 toward the Algérian general situation, before the beginning of the war of liberation, These preparations of the first of november, in the national level, about the political and administrative level, from the military evolution of the 5th wilaya and their military responsables.

The national army of revolution (ALN), the role of back bases, on the political aspects of the colonial France (deep killing, horible operativs- tortuc- mines- the chall's plan- nuclear essays of frensh army in Algeria, the projet of deviding the Sahara).

Key words : (FLN- ALN- 5th wilaya- Larbi Ben M'hidi- logistics and back bases of the revolution- centers of torture and concentration- nuclear essays.)